



356-17





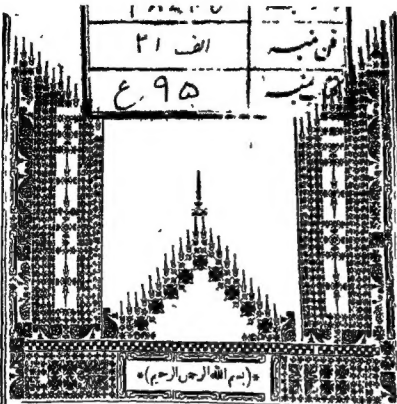


فصل في الرخصة النكاحية	١٧
كتاب النكاح	٢٤
فصل في أركان النكاح	٢٦
فصل في بيان الأوكياء وتربيتها	٣٠
وأجلها	٣٠
فصل في محرمات النكاح	٣٥
وممنات النكاح فيه	٤٠
فصل في الصداق	٤٢
فصل في القم والنشور	٥٢
فصل في الطلح	٥٦
فصل في بيان ملكة الزوج من	٥٨
الطلاق الخ	٦١
فصل في بيان ما يتوقف عليه	٦٥
حل المطلقة	٦٩
فصل في الإلاء	٧٦
فصل في الظهار	٧٨
فصل في الإعان	٨١
فصل في العدد	٨٤
فصل في الاستبراء	٨٨
فصل في الرضاخ	٩٢
فصل في نفقة القريب والرقيق	٩٨
والبهايم	١٠٩
فصل في النفقة	١١٣
فصل في الممنانة	
كتاب الجنائيات	
فصل في الذبحة	
فصل في القسامة	
كتاب الحدود	
فصل في حبس النفس	١٢٩
بالتمس والابحاح	١٣٩
فصل في تاليف الطريق	١٤٢
فصل في قتل الدابة	١٤٨
فصل في تارك الصلاة المفروضة	١٤٩
على الأعيان الخ	١٥٠
كتاب أحكام الجهاد	١٥٦
فصل في قسم القنينة	١٦٠
فصل في قسم الولي	١٦٥
فصل في الجزية	١٧٠
كتاب السيد	١٧٦
فصل في الأمانة	١٧٦
فصل في الأمانة	١٧٠
فصل في العقبة	١٧٦
كتاب السبق والرمي	١٧٤
كتاب الأيمان والنذور	١٧٤
فصل في النذور	١٨٠
كتاب الأقتنية والشهادات	١٨٣
فصل في القسمة	١٩٢
فصل في الدعوى والبيئات	١٩٥
فصل في الشهادات	١٩٩
كتاب العتق	٢٠٧
فصل في الولاء	٢١١
فصل في التدبير	٢١٣
فصل في الكفاية	٢١٥
فصل في أمهات الأولاد	٢١٩

فصل في الرخصة النكاحية	١٧
كتاب النكاح	٢٤
فصل في أركان النكاح	٢٦
فصل في بيان الأوكياء وتربيتها	٣٠
وأجلها	٣٠
فصل في محرمات النكاح	٣٥
وممنات النكاح فيه	٤٠
فصل في الصداق	٤٢
فصل في القم والنشور	٥٢
فصل في الطلح	٥٦
فصل في بيان ملكة الزوج من	٥٨
الطلاق الخ	٦١
فصل في بيان ما يتوقف عليه	٦٥
حل المطلقة	٦٩
فصل في الإلاء	٧٦
فصل في الظهار	٧٨
فصل في الإعان	٨١
فصل في العدد	٨٤
فصل في الاستبراء	٨٨
فصل في الرضاخ	٩٢
فصل في نفقة القريب والرقيق	٩٨
والبهايم	١٠٩
فصل في النفقة	١١٣
فصل في الممنانة	
كتاب الجنائيات	
فصل في الذبحة	
فصل في القسامة	
كتاب الحدود	
فصل في حبس النفس	١٢٩
بالتمس والابحاح	١٣٩
فصل في تاليف الطريق	١٤٢
فصل في قتل الدابة	١٤٨
فصل في تارك الصلاة المفروضة	١٤٩
على الأعيان الخ	١٥٠
كتاب أحكام الجهاد	١٥٦
فصل في قسم القنينة	١٦٠
فصل في قسم الولي	١٦٥
فصل في الجزية	١٧٠
كتاب السيد	١٧٦
فصل في الأمانة	١٧٦
فصل في الأمانة	١٧٠
فصل في العقبة	١٧٦
كتاب السبق والرمي	١٧٤
كتاب الأيمان والنذور	١٧٤
فصل في النذور	١٨٠
كتاب الأقتنية والشهادات	١٨٣
فصل في القسمة	١٩٢
فصل في الدعوى والبيئات	١٩٥
فصل في الشهادات	١٩٩
كتاب العتق	٢٠٧
فصل في الولاء	٢١١
فصل في التدبير	٢١٣
فصل في الكفاية	٢١٥
فصل في أمهات الأولاد	٢١٩

هذا الجزء الثاني من الاقناع في حل الغلط  
أبي شعاع للقطب الاوحد العلامة  
الشيخ محمد الشرابي الخطيب  
هلي من أبي شعاع  
رحمه الله  
تعالى  
آمين

وهامشه ايضا النصف الثاني من تدمير العلامة الشيخ عوض رحمه الله تعالى



(كتاب الفرائض والوصايا الخ)

قال رحمه الله تعالى في كتاب الفرائض والوصايا الخ  
 ووجهه ان المقتضى ان يكون على ذوات  
 الفرائض بقوله الفروض ستة وذكر  
 احكامها بقوله فالنصف فرض خمسة الخ  
 ويجب بانه انما قدر الاصل بحكام لانها  
 المقصودة اذ يلزم من بيان احكامها بيان  
 ذواتها وقيل وجه كون الاولى ذوات  
 الاحكام ان المراد بالفرائض مسائل  
 قسمه الموارث ككون المسئلة من  
 اثنين مثلاً وهذا العدد لا حكم فيه ويجب  
 بانه اذا كانت المسئلة من اثنين كزوج  
 وعم كان فيها قضاء بالعدد الورثة وكل  
 قضية مشتقة على حكم وهو النسبة بين  
 الموضوع والمحمول لان المراد بالاحكام  
 القوية وهي التسوية بعد ذلك التساهم  
 ترسية ولم يذكر المترجم له لان قوله  
 والوارثين الخ ليس فيه مسائل قسمه  
 الموارث بالمعنى المتقدم وهو كون عدد  
 المسئلة من اثنين الان يقال ان قوله فما  
 باقي الزوج النصف مثلاً متضمن لكون  
 المسئلة من اثنين فيكون المترجم له وما  
 قبله ترسية له (قوله لما فيها من السهام  
 الخ) لتحليل هذه وتقدم وانما هي  
 مسائل الموارث بالفرائض لما فيها الخ  
 (قوله فقلت الخ) لم تقدم ما ينشر  
 عليه فكان الاولى ان يفسر الفرائض  
 بمسائل قسمه الموارث الشاملة لمسائل  
 الفرض ومسائل التخصيص بقول  
 فقلت أي الفرائض في التسمية بها ولم  
 نقل التخصيص وقال كتاب التخصيص  
 الخ (قوله لتأكيده الخ) هي مساهمة  
 فكان الاولى ان يقول لقسمه التخصيص في  
 رجل بدليل قوله لتأكيدهم (قوله لا  
 يتوهم) الاولى ولثلاثتهم فيكون حواها  
 ثانياً (قوله في الجاهلية) أي قبل مبعث  
 النبي صلى الله عليه وسلم وحواها

(كتاب) بيان احكام (الفرائض والوصايا)

الفرائض جمع فرضة بمعنى مبرورة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها  
 والفرض لغة التقدير قال الله تعالى فخص ما فرضتم أي قدرتم وشرا نصيب مقدراً شرعاً  
 الموارث والاصل فيها قبل الاجماع آيات الموارث والاحبار كبروا حصص المقتول الفرائض  
 ما عليها فابقى فلا يؤتى رجل ذكر \* قال قيل فما تفتد كركد كبر مدخل حسب بابها لتأكيده  
 الثلاث \* ثم أنه مقابل للحي بل المراد من مقابل لا شيء ما قيل ما لا يصير على ذكر كركي  
 هـ فائدة ذكر رجل معه \* يجب بيان لانهم أنه يجب تخصيص وكان في الجاهلية موارث  
 يورثون الرجال دون النساء والذكور دون الصغار وكان في ابتداء الاسلام بالخلف والنصرة  
 ثم تسع فتوارثوا بالاسلام والهمزة تسع فكانت الوصية واجبة الوالد والاقرب ثم تسع  
 ما آيات الموارث فلما ثبت قال صلى الله عليه وسلم ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا وصية  
 وارث واستمرت الاحبار بالبحث على تعليمها وتعلمها تعلموا الفرائض وعلموا أي علم  
 الفرائض الناس فاقى امرؤ مقبوض وان هذا العلم يسبق في نظيره الفقه حتى يختلف  
 الانثان في الفرقة فلا يجدان من يقضي فيها ومنها تعلموا الفرائض فانه من دينكم وانه  
 نصف العلم وانه اول علم يتعلم من أمي وانما هي نصف العلم لان الانسان حاله حال حياة  
 وحالة موت ولكل منهما احكام تخصه وقيل النصف بمعنى الصنف قال الشاعر  
 ادا كنت كان الناس مصفا شامت \* واخر من نادى كبت اصنع  
 واعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة امور وجود اسماها ووجود شروطها وابتداءها وانصه  
 فاما السبابه فاربعة قرابة وكساح ولا وجهه الاسلام وسروطه ابصار بعبه تحقيق

موارث للشاكلة واعتبار اصلاح اهل الجاهلية وقال فعاد الاولى ثم تسع دون الاولى لان الاولى بالاي والاجتهاد فكان موت  
 ابطاله لا يسيء نظماً لا في بقية المراتب فانهما الصريح فكان ابطالها سحفاً (قوله بالخلف الخ) ويدل له والذين عاقدت ايمانكم والنصيب  
 الذي كان لهم الدس (قوله بالاسلام والهمزة) ويدل له قوله والذين آمنوا وهاجروا الى قوله اؤثثل بعضهم اولياء بعض يعني ان من  
 اسلم مع بعض اوهاجروا معه ورثه سواء كان بينهما قرابة ام لا (قوله ثم تسع) أي بقوله واولوالاقدام بعضهم ادنى بعض (قوله وان هذا  
 العلم يسبق) أي عورتا أهله لا يتزعم من الصدوق بخلاف القرآن والمصاحف فانها من انما من الصدوق والورق فصمخ الرجل لا يلقى  
 معه شيئاً مما يحفظه ويحفظه ورثا ليس (قوله واعلم ان الارث يتوقف الخ) وكذا كل حكم شرعي وانما حصص الارث لان العلم فيه

موت المورث أو إلفاقه بالمتوفى حكماً كما في حكم القاضي بموت المفقود اجتماعاً ومحققاً  
 حياة الوارث بعينه وموته ولو بلفظة ومعرفة دلالة الميت بقراءة أو نكاح أو ولاه وإلحاقه  
 المتقدمة لأثره بنفسه لا بالمتوفى أيضاً لأنه كما قاله ابن النائم في شرح كافيه الرق والقتل  
 واختلاف الدين والدور الحكمي وموان بلام من ثوبت شخص عديم ثوبته كشيخ أقراب ابن  
 ثوبت فثبت نسب الابن ولا يرث (والوارثون من) جنس (الرحال) ليدخل فيه الصغير  
 (عشرة) بطريق الاختصاص منهم اثنا من أصل النسب وهما (الابن وابن الابن وابن  
 سفل) بفتح الفاء على الأصح أي نزل واثنان من أصله (و) هما (الأب والجدة)  
 أو (الأب) (وإن علا) وأربعة من الخواشي (و) هم (الأخ) لابوين أو من أحدهما  
 (وابنه) أي ابن الأخ لابوين أو لأب فقط ليخرج ابن الأخ للام فلا يرث لأنه من ذوى  
 الأرحام (وإن تراحبا) أي وإن سفل الأخ المذكور وابنه (والم) لابوين أو لأب فقط  
 ليخرج الم للام فلا يرث لأنه من ذوى الأرحام (وابنه) أي الم المذكور (وإن تباعدا)  
 أي الم المذكور وابنه والمعنى أنه لا فرق في الم بين القريب كالم الميت والعبد ثم أبيه  
 وعم جده إلى حيث ينهي وكذلك ابنه واثنان بغير النسب (و) هما (الزوج) ولوى عدة  
 رجعية (والمولى) ويطلق على نحو عشرين معنى المراد منها هنا السيد (المعتق) بكسر الهمزة  
 والمراد به من صدر منه الاعتاق أو ورثه فلا يرث على المصنف في العشرة عاصمة المعتق  
 ومعتق المعتق وطريق السطها أن يقال الوارثون من المذكور خمسة عشر الأب وأبوه  
 وإن علا والابن وابنه وإن سفل والأخ الشقيق والأخ للأب والأخ للام وابن الأخ  
 الشقيق وابن الأخ للاب والم لابوين والم لأب وابن الم لابوين وابن الم لأب والزوج  
 والمعتق (والوارثات من) جنس (النساء) ليدخل فيهن الصغيرة (سبع) بتقديم السين  
 على الموحدة بطريق الاختصاص منهن ثنائ من أصل النسب وهما (البنات وبنت الابن)  
 وفي بعض النسخ (وإن سفلت) وهو في بعض نسخ المحرر أيضا وصوابه وإن سفلت بخلاف  
 المشاة إذا لفصل ضمير يعود على المصنف إليه أي وإن سفل الابن فإن بنته ترث وابنت  
 المشاة يؤدي إلى دخول بنت بنت الابن في الأثر وهو خطأ فتأمل وتثنان من أصل  
 النسب (و) هما (الأم والجدة) المبدئية ووارثات الأم والأب وأم الأم (وإن علت) بفتح الهمزة  
 ووارث أم أي الأب فلا يرث (و) واحدة من الخواشي وهي (الأخت) لابوين أو من  
 أحدهما (و) اثنتان بغير النسب وهما (الروحة) ولوى عدة رجعية (و) السيدة (المعتقة)  
 بكسر الهمزة والفتحة وهي من صدر منها العتق أو ورثته كما مر (نسخه) الأصح أن يقال في  
 المرأة زوج والزوجة لعمدة مرجوحة قال النووي واستعمالها في باب العرائض متعين لفصل  
 الفرق بين الزوجين انتهى والسامعي رضي الله تعالى عنه يستعمل في عبارته المرأة وهو  
 حسن وطريق السطها أن يقال الوارثات من النساء عشرة الأم والجدة للأب  
 والجدة للام وإن علت والبنات وبنت الابن وإن سفل والأخت الشقيقة والأخت للأب  
 والأخت للام والروحة والمعتقة فلو اجتمع كل المذكور فقط ولا يكون الأول والميت ابني وورث  
 منهم ثلاثة الأب والابن والزوج فقط لا هم لا يجسدون ومن بقي تحجب بالاجتماع فابن الابن  
 بالابن والجدة للأب ونصحه مسئلتهم من أبي عسر لا يمار بها وسدسا الزوج الربع  
 ولأب السدس وللأب الباقي وأجمع كل الأنثى فقط ولا يكون الميت إلا ذكر أو الوارثات  
 ممن جنس وهي البنات وبنت الابن والأم والأخت لابوين والروحة والباقي من الأنثى  
 محجوب الجدة بالأم والأخت للام بالسدس وكل من الأخت للأب والمعتقة بالشقيقة  
 لكونها مع الميت وبنت الابن عصة تأخذ الفاصل عن العروضة وتصح مسئلتهم  
 أربعة وعشرين لأن فيها سدسا وثماناً للام السدس والزوجة النصف والبنات النصف ولدت

(قوله والجهة) أي والعلم بالجهة الخ وهذا  
 يعني عن قوله ومعرفة دلالة الميت  
 وذلك لم يذكر الشرط (قوله)  
 قد يكون الشروط ثلاثة (قوله)  
 من جنس الرجال الخ) أشار بذلك إلى أن  
 المثنى على تقدير مشاف وقائده هذا  
 المضاف إدخال الصبيان لأن المراد  
 بالجنس مطلق الذكر فشمع البالغ  
 والصبي بخلاف الرجال فإن المتبادر منها  
 المبالغ (قوله وإن تراحبا) أي الأخ وابنه  
 فقه تعلى لأن الأخ لا ينصف بذاته  
 وفي نسخة تراخا من غير ما ذكرنا لأن الأخ فقط  
 لا إطلاق والضمير راجع لأن الأخ فقط  
 وهو طاهر (قوله المعتق) تعبير للمولى



لخصف ان يقول اربعة على سبعة ويعبر عن هؤلاء بالرق الى آخر كلامه (تنبيه) اطلاقه  
 مشعر بأنه لا فرق بين كامل الرق وغيره وهو كذلك اذا الصحيح ان البعض لا يرث بقدر  
 ما فيه من الحرية لأنه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا يورث  
 الرقيق كله واما البعض فيورث عنه ما ملكه سبعة الحرية لأنه تام الملك عليه فيرث عنه قريبه  
 الحر واستحق بعضه وزوجه ولا شيء لسيده لاستغائه حقه بما اكسبه بالرقة واستحق  
 من كون الرقيق لا يورث كافر له امان وجنت له جناحة حال حبه وامانه ثم نقض الامان  
 فسبى واسترق وحصل الموت بالعبادة في حال رقه فان قدر الارض من قبضته لورثته على  
 الاصح قال الزركشي وليس لثار رقيق كله يورث الا هذا (و) الخامس (القاتل)  
 فلا يرث القاتل من مقتوله مطلقا لخبر الترمذي وغيره ليس للقاتل شيء اى من الميراث  
 ولأنه لو يرث لم يضمن ان يستجبل الارض بالقتل فاقتضت المصلحة حرمانه ولان القتل قطع  
 الموالاة وهي سبب الارث وسواء كان القتل عمدا اغمره مضمونا تام لا بما شره ام لا فالاقتضاء  
 فصلته كغيره الاب او الزوج او المملوك لا مملوكا مكرها ولا مملوكا ذلك تنالوه اطلاقه  
 (و) السادس (المرد) ونحوه اليهودي تنصير فلا يرث احدا اذ ليس بينه وبين احد موالاة  
 في الدين لأنه ترك دينا كان يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه وظاهر كلامهم أنه  
 لا يرث ولو عاد بعده الى الاسلام بعد موت مورثه وهو كذلك كالحكي الاجماع عليه الاستناد  
 أبو منصور البغدادى وما وقع من الرقة في المطلب من تقصيده بما اذا مات مرتد او اثنه اذا  
 أسلم تبين انه عطله في ذلك مما حاسبه السبكي في الانتهاج وقال انه فيه خارق للاجماع  
 (تنبيه) تناول اطلاق المصنف المعلن وغيره وهو كذلك ولا يرث المرد لا يورث ماله  
 لكن يقطع شخص طرف مسلم فانه المقتطوع ومات سراية وحب قود الطرف ويستوفيه  
 من كان وارثه لولا الرد وماله حد القذف (و) السابع (أهل ملتين) مختلفتين كلتي  
 الاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم لا يقطع الموالاة بينهما وان تعد  
 الاجماع على ان الكافر لا يرث المسلم والمسلم واختلفوا في يورث المسلم منه فالجمهور على المنع فان  
 قيل رد على ما ذكره المومات كافر عن زوجة كافرة حامل ووقف الميراث واسلمت ثم ولدت  
 فان الولد يرث منه مع حكمة باسلامه باسلام امه احب بأنه كان محكوما بكفره يوم موت  
 ابيه وقدرت منذ كان حلالا وهذا قال الكتنتاني من محقق المتأخرين ان له اجداد  
 عكث وهو النطفة واستحسنه السبكي قال الدميرى وفيه نظر اذا اجداد الناس يحسون ولا  
 كان حيوانا يعنى ولا اصل حيوان ونحو ج بلى الاسلام والكفر ملنة الكفر اذا كان لهما  
 عهد فينورا ثمان كيهودي من نصرا في نصرا في من مجوسى ومجوسى من وثنى وبالعكس  
 لان جميع هائل الكفر في البطال كالالة الواحد قال تعالى فاذا بعد الحق الا الضلال فان  
 قيل كيف تنصير وارث اليهودى من النصرا في وعكسه فان الاصمعيان من انتقل من ملته الى  
 ملته لا يقر احب تنصير ذلك في الولاة والنكاح وفي النسب ايضا فاذا كان احد ابيه  
 يهودى لا يقر احدا اما نكاح او وطء مشبهة فانه يخبر بعد بلوغه كما قاله الرافعي فيقول  
 نكاح المشرک حتى لو كان له ولدان واحنا احدهما اليهودى والاخر النصرا فيحصل  
 التوارث بينهما بالابوة والامومة والاخوة مع اختلاف الدين اما الحرى وغيره كذى  
 ومعاذ فلا توارث بين الحرى وغيره لا يقطع الاواله بينهما والاثمان اجهام وقت الموت فلو  
 مات متوارثان بفرق او فرق او هدم او فى بلاد غيرهما او جهل اسبقهما علم سبق  
 او جهل لم يرث احدهما من الاخر شيئا لان من شرط الارث كإتمام حق حياة الوارث بعد  
 موت المورث وهو هنا منتف بالجهل بالسبق صادق بان يعلم اسبق السابق ولا يعلم عين  
 السابق وبان لا يعلم سبق أصلا وصورا المسئلة خمس العلم بالمعية العلم بالسبق وعين السابق

(قوله الكتنتاني الخ) وجد بعضه بعض  
 العلماء الكتنتاني ثناه من نون ثم انتم  
 نون والناس ما كتبه والكاف مقصورة  
 (قوله ولا كان حيوانا الخ) اخرج الميت  
 وقوله ولا اصل حيوان لانحواج النطفة  
 (قوله متوارثان الخ) فيه تناف بين  
 الشرط والمجواب وهو قوله لم يرث  
 فائتت الارث ثم فاهو ويجب بان المراد  
 بالاول من وجد بينهما صاحب الارث  
 (قوله والجهل بالسبق الخ) فيه ما حجة  
 في ادخال الصورة الاولى لأنه علم فيها  
 السابق وان ارد بالسبق الاسبق  
 دخلت الاولى كالثانية لكن يكون مكررا  
 مع قوله او جهل اسبقهما علم سبق  
 بعد علمه سبق او جهل

قوله مجاز) أى بالاستعارة المهرجة بان شبه الأداة أو اجسام وقت الموت أو العان بالقتل مثلا يصاح مع منع الأثر بكل واستعارة  
 المشبه به لشبه (قوله وعكسه) أى لا يورث ولا يورث فالقيم الثنائي عكس الأول ولربيع عكس الثاني (قوله وأقرب العصبان الخ  
 شروع في بيان الأثر بالتعصب وقدمه على بيان الأثر بالفرض لما قبل ان الأثر بالتعصب أقوى وأثرف لان الأثر بتعصب  
 التركة إذا انصرف بجلال صاحب العرض ومن قدم الأثر بالفرض نظر لكون الشارع اعتنى به وقدره ولان صاحبه لا ينقطع أصلا  
 بخلاف العاصف فانه يحذف ادا له من وقت الفروض من التركة وكل من القسمين الأثر بالفرض والأثر بالتعصب متضمن لبيان مصبات  
 فسمه الموارث فيكون هذا هو المترجم له بقوله كتاب الفرائض وما تقدم عليه قوله (٦) (قوله وأقرب العصبان الخ) أهم كلا.

المتن: كلاً منهم يقال له أقرب من  
 الأقرب على الإطلاق إلا أن وما يدل  
 على أن كلاً منهم أقرب حل أشار حث  
 بحسن خبر المتداخلة وقدره بقوله  
 العصب بنفسه من العصب إلا أن وما  
 بعده ويجاب عن المتن بأن مراده  
 بالأقرب حقيقة أو بالأضاهى بل مراده  
 فالخفيين إلا أن والأضاهى من بعده كل  
 واحد بالنسبة لمن بعده اسكن التقديم  
 بالأقرب في غير الأحوة وتبينهم والأهمل  
 وبنهم ما فهم فهو بالقوة لتعادهم في  
 الذر حتى يجب أن مراد المتن ما شمل  
 الأقوى (قوله لأنه يدل على الميت بنفسه  
 الخ) هذا لا يستلزم تقدمة لأن الأثر مشاركة  
 في هذا المعنى وكذا المعنى فكان الأول  
 أن يقول لقوته في العصبه دليل  
 هذه الأبى من التعصب وردة إلى  
 الأثر بالفرض (قوله يدل بنفسه الخ)  
 ظاهره أنه حينئذ لا يشاركه ساق ما تقدم  
 من أن كل العصبان يدل بواسطة الأب  
 ويجب أنما حال من الأب لا حينئذ أو  
 أن المراد بذلك كونه عصبه بنفسه وهذا  
 الجواب الثاني يتم فيما يأتي في بعد ذلك  
 دون الأول (قوله جمع عصبه) ثم هو  
 أى لفظ عصبه أو ما هم حسن صدق على  
 الواحد والجمع والذكر والأنثى أو هو  
 جمع عاصب كطال وطلة فيكون  
 عصبان جمع الجمع على هذا (قوله فراه  
 الرجل الخ) الرجل ليس قيداً وكذلك اقرباً  
 المرأة وقوله لا يه إلا لا يمتثل أى من  
 أجل أنه وهذا يخرج عصبه الوأه إلا أن

المجهل بالمعنى المسق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق التباس السابق وعدم معرفة  
 هذه في الصورة الأخيرة وقف المراثى إلى البيان والصلح وفي الصورة الثانية تقسم  
 التركة وفي الثلاثة الباقية تركه كل من الميتين بغيره وبخلافه لبقاء ورثة الله تعالى أغنا  
 ورث الإحسان من الأموات وهما لم يعمل حياته عند موت صاحبه فلم يورث كالجنس إذا  
 خرج ميتاً والتاسع الدور الحكمي وقدر مثاله والعاشر العمان فانه ينقطع التوارث ذكره  
 العزيزي وقال ابن الهائم في شرح كافته الموانع المحققاً بأن مقتضى القول والرق واختلاف  
 الدين والدور الحكمي وما زاد عليها فتمتعت ما نعتنا وقال في غير ما سنة الأربعة  
 المذكورة والردة واختلاف العهد وما زاد عليها مجازاً وانتهى الأثر منه لأنه ما قبل  
 لانتهاء الشرط حكما في جعل التاريخ وهذا أوجه وعد بعضهم من الموانع النوبة خير  
 المصين من معاشراً لانتفاء الأثر ما ركاه صدقة والحكمة فيه أن لا يفتي أحد من  
 الورثة بتقسيم ذلك قبل ذلك وإن لم يطمعهم الرغبة في ذلك وإن كان يكون ما لهم صدقة بعد  
 وفاتهم وقبر الأحوارهم وقد علم ما تقرروا أن الناس في الأثر على أربعة أقسام منهم من  
 يرث ويرث وعكسه فهم ما ومنهم من يرث ولا يرث وعكسه قالوا كزوي وحسين وأحسب  
 والثاني كزبي ومزد والثالث كعوض وحسين في عرته فقط فها يورث عنه لا غيرها  
 والرابع الأسياء عليهم الصلاة والسلام قائم برؤس ولا يرثون (وأقرب العصبان) من  
 الأب والعصبه بنفسه وهم (الأب) لأنه يدل على الميت بنفسه (ثم ابنه) وإن صف  
 لأنه يقوم مقام أبيه في الأثر فكذلك التعصب (ثم الأب) لادلائل العصبان  
 به (ثم أوجه) وإن عملاً (ثم الأخ لأب والام) أى الشقيق ولوعبيرة كان أخضر  
 (ثم الأخ لأب) لأن كلاهما من الأب يدل بنفسه (ثم الأخ لأب والام) أى  
 الشقيق (ثم الأخ لأب) لأن كلاهما من الأب يدل بنفسه كايه (ثم الأخ على هذا  
 الترتيب) أى يقدم الأم الشقيق على الأم لأن كلاهما من الجد ويدل على نفسه  
 (ثم ابنه) أى الأم على ترتيبه فقدم ابن الأم الشقيق على أبي الأم لأن الأم تدعى الأم  
 من الأبوين ثم من الأم ثم يوهما كذلك ثم عم الجد من الأبوين ثم من الأم ثم يوهما  
 كذلك إلى حيث ينتهي قاله في الرصة وتركه المصنف احتصاراً (فأداعت العصبان)  
 من النسب الذين يتعصبون بأنفسهم (فالقول للمعتق) والعصبان جمع عصبه وسعى  
 هو الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المظهر في رتبة النوى وأكرس المصالح إطلاقه  
 على الواحد لأنه جمع عاصب ومعنى العصبه لغة قرابة الرجل لأبيه ورثه عمن ليس له سهم  
 مقدرم الورثة حيث تركه إذا أبرد أو أفاضل بعد الفروض بقوله لا يرث التركة إذا  
 أبرد صادق بالعصبه بنفسه وهو ما تقدم وبه وغيره معا والعصبه بعير من البناات

يقال إن هذا التعريف للعصبه من النسب (قوله فراه) فيه أحبار بالمصدر من العصبه وهم دونات ويجب أن يه على تقدير والأحوات  
 مصاب أى دورته أو أن المراد بها الأقارب (قوله من ليس له سهم مقدرم الخ) أى وفي بعض الأحوال يدخل الأب والجد والبنات  
 وبنات البن والأحوات إذا ورثوا ما بالتعصب وإن كان لهم سهم مقدرم في غير حالة التعصب وهذا التعريف شامل للعصبه بأقسامه  
 الثلاثة بخلاف تعريف المصنف فانه بالعصبه بنفسه ثم إن هذا التعريف يشمل ذوي الإرحام إذا ورثوا ولم يكن لهم نصيب مقدرم كالأم  
 مثلاً فتعني أنه يقال له عصبه حيث يجب ما به لا ما به من ذلك وأن المراد الورثة أجمع عليهم (قوله أو ما فضل بعد الفروض الخ)  
 صادق بالأقسام الثلاثة (قوله يرث التركة إذا أبرد) أى عن أصناف الفروض في صدق بالأم ببعده وببعضه وغيره معا والعاصب

والأخوات غير ولد الأم مع أخيهن وقولنا أو ما فصل إلى آخره صادق بذلك وبالعبصه مع  
غيره ومن الأخوات مع البنات ونسب الابن فليس له أن يستغرق فيه النكحة  
والمعتق مثل الذمير ولا يثنى إطلاقاً قوله سئل ألقه به وسلم انما الولد من  
أعتق ولان النكاح بالاعتاق موجود من الرجل والمرأة فاستوى في الأرض وحكي  
ابن المنذر به الإجماع وانما مقدم النسب عليه لقوله ورثه الله الولد له كقيمة النسب  
شبهه وبشبهه دون المشبه به (ثم عصيته) أي الماتق فيسب المتعصبون بأنفسهم كأنه  
وأخيه لا كبنته وأخته ولهم أحوجهما للعصب لهما لانهما من أصحاب الفروض ولا  
العصبة مع غيره والمعنى فيه ان الولد أضعف من السب المتراخي واذ تراخي النسب  
ورث الذمير ودون الأناث كني الأخ وبنو الأم دون أخواتهم فإذا لم يرث بنت الأخ  
وبنت الأم فبنت المعتق أولى أن لا يرث لأنها بعد منها والمعتق أقرب عصاته يوم موت  
المعتق فلو مات المعتق وخلف ابنه ثم مات أحدهما خلف ابنه مات المعتق فولاه  
لابن المعتق دون ابنه (تنبيه) كلام المصنف كالصريح في ان الولد لا يثبت للعصبة  
في حياة المعتق بل اعما يثبت بعده وليس مراد بل الولد يثبت لهم في حياة المعتق على  
الذهب المصنف في الأم أدل بول يثبت لهم الولد لا بعد موته لم يرثوا قال السكي تلخص  
للأصحاب فيه وجهان أحدهما أنه لهم معه ذلك وهو المقدم عليهم فيما يملك جعله له كارت  
المال وبوجه انتهى وترتيبهم هنا كترتيب المتقدم في السب الا في مسائل مما ادا اجتهد  
المجدد والاخ الشافعي وأب قدم الأخ على الولد على الاظهر محله في النسب ولو  
اجتهد معه فلا يقدم أولاد الأب على المذمعي الأصغر بل ينقسم المجدد مع الشافعي فقط  
ومنها ما إذا كان مع الجدس الأخ فالأظهر تقديم ابن الأخ في الولد لقوله أدوة ومنها  
ما إذا كان لعنق ابنه أحد هاتين الأم فالذهب تقدمه وسكت المصنف عما إذا لم يكن  
للمعتق عصبة وحكمه ان النكحة لعنق المعتق ثم لعصته على الترتيب المعتق في عصاته  
المعتق ثم لعنق معتق المعتق وهكذا كما في الروضة فان فقدوا فعنق الأب ثم عصيته ثم  
معتق الجدة ثم عصيته وهكذا فان لم يكن يترتب المال لبنت المال ازا للسليل  
إذا انتظم أمر بنت المال أو ماد ما ينتظم لغيره الامام غير عادل فانه يرث على أهل الفروض  
غير الزوجه حسن لا على أهل الدائرة وهي موقوفه فبما عقل ابن شرعيه الإجماع هذا  
إذا لم يكن ما من ذوي الأرحام ولو كان مع الزوجه رسم كسب الحال ولو بنت الفرض عليها  
لكن الصنف في المصنف حصة الزوجه لا من حصة الزوجه وانما رد ما فضل عن فروضهم  
بالنسبة إلى سهامهم يرد عليه طلبة للعسل فهم في بنت وأم سبي هذا خارج فرضها  
سهما من ستة لأنهم زوجه ما نصف سهمهم ولست ثلاثة أرناهم ما وضع المسئلة من اني  
غيرت وجه الاحتصار إلى أربعة لست ثلاثة ولأم واحد وكرت أشباه من ذلك ما  
لا يتجمل هذا المختصر في شرح التنبيه وغيره ثم شرع في بيان الفروض وأصحابها وهم  
كل من له سهم مقدرة شرعاً لا بد ولا يقص وقد رما نسخة كل سهم قوله (والفروض)  
جميع فرض عني نصيب أي الأصصاء (المذكورة) أي الماتدة أي المحصورة لقوله  
أن لا يزداد عليها ولا ينقص عما للأعراس كقول فيقص أو رد فإد (في كتاب الله  
تعالى) للزوجة وحدها الفروض (سنة) بول ويدوم بعبر عنها عبارات أو معها (النصف)  
والربع والنسب والثلاث والثلاثون (والثلاث) والرابع والثلاث وصعب كل  
ونصفه وان شئت قلت النصف ونصفه والثلاثون ونصفها ونصفه نصفها  
وان شئت قلت النصف ونصفه ورابعه والثلاثون ونصفها ورابعه وحج قوله في  
كتاب الله تعالى السدس الذي لعد قولت ابن الابن قال السدس مد كبرى كتاب

مع غيرهم معصيه (قوله لغة الخ) النفع  
والضم والفراد ارتباط وتعلق بين المعتق  
والعتيق كالارتباط بين الأقارب (قوله)  
كالترتيب المتقدم الخ) بيانه ان تقول  
الابن ثم أخته ثم الأب ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم  
الجد ثم الأم ثم ابن الأم ثم الولد واما ترتيبهم  
في النسب فقد تقدم (قوله فلا يقدم أولاد  
الأب الخ) أي ولا يشاركونه وكان الأولاد  
ان يقول فلا يتقدم الأخوة على الجد في  
النسب بل يشاركهم على تفصيل فيهم  
(قوله فالذهب تقدمه) أي هاوي يجب  
الاحترام في النسب فبأخذ السدس  
ما حقه الأم وشارك مع أخيه في الباقي  
(قوله فتعني الأب) أي أي المعتق وذلك  
لانه اذا اجتمع مقتني أي المعتق ومعتق  
أي العتق قدم الأول هكذا يظهر  
ذلك (قوله وقدر الخ) معطوف على  
الفروض أو أصحابها ولكن لم يبدع طعنه  
شأنه يعلم من بيان الفروض وأصحابها  
بيان قدر ما يفضله ويحاط به لا يلزم  
لأنه لا يذكر الفروض سرداً وأصحابها  
سرداً ولم يسبق قدره صريح كل ما احتاج  
للعطف ما دحسك (قوله أي المقدره)  
لاحاجة إلى ذلك بل كلام المتن واضح  
(قوله الأعراس كقول فيقص الخ) ففي  
الرد زيادة في قدر النساء وقص من  
عدداً في العول زيادة في عدد  
المسئلة ونقص من الأصصاء (قوله)  
بعبارة أي أربعة ونفي خاصة وهي  
التم والسدس ونقص كل وضعت  
ضعفه وذهب بركة الترتيب والى في المتن  
طريقة التبدل والاولى من عبارات  
الشارح طريقة التوسط وما بعدهما من  
العبارة ما جاء كعبارة المتن إلا أنه  
اختلاف في اللفظ



الله تعالى لامع كون من نسخته اما الوجوده او بنسبته والسبع والتسع في مسائل العول  
 الان يقال الاول سدس عائل والثاني ثمن عائل وثالث ما بقي في القراوين كزوج  
 وابوين او زوجة وابوين وفي مسائل المذنبات معه ذوق من كام ووجد وخمسة اخوة  
 قاضين قبيل الاجتهاد (قد افترض الاول (النصف) بد المصنف به كغيره لكن  
 اكبر كسر مفرد قال السبكي وكنت اود ان لو بدوا بالثلث لان الله تعالى بدأ بها حتى  
 رأيت ابا العوا والحسين بن عبد الواحد الوقي بدأ بها فأعجبني ذلك وهو (فرض خمسة)  
 أحدها (الثلث) اذا انفردت عن جنس البنوة والاختوة لقوله تعالى وان كانت  
 واحدة فلها النصف (و) ثانيا (بعض الابن) وان سفل بالاجماع (اذا انفردت  
 عن تمصيب وتنقيص) فخرج بالتمصيب ما اذا احسبان معها أخ في ذوقها فانه معها  
 ويكون لها نصف ما حصل له وبالنقص ما اذا كان معها بنت صلب فان لها معها  
 السدس تكملة الثلثين (و) ثالثا (الاخت من الاب والام) اذا انفردت عن  
 جنس البنوة والاختوة ولو عبر بالشقيقة لكان أخصر (و) رابعا (الاخت من  
 الاب) اذا انفردت عن جنس البنوة والاختوة لقوله تعالى وله أخت فلها نصف مترك  
 قال ابن الرقعة اجمعوا على ان المراد بها الاخت الشقيقة والاخت من الاب يخرج بقيد  
 الانفرد عن ذكر في الاربع الزوج قال لكل واحدة مع وجوده النصف ايضا  
 (و) خامسا (الزوج اذا لم يكن لها) أي زوجته (ولد) منه أو من غيره، صدق الولد  
 بالذكور والابن (ولا ولد ابن) وان سفل لها منه أو من غيره امام عدم الولد فلقوله  
 تعالى ولكم نصف مترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد وانفرد الاجماع على ان ولد الابن  
 كولد الصلب في حق الزوج من النصف الى الربع امام صدق اسم الولد عليه عينا  
 واما قبلا على الأثر والتمصيب فانه فيما كرهه الصواب اجماعا (و) افترض الثاني  
 (الربيع وهو فرض اثنين) فرض (الزوج مع الولد) زوجته منه أو من غيره (أو) مع (ولد  
 الابن) لها وان سفل منه أو من غيره امام عدم الولد فلقوله تعالى فان كان لهن ولد فذلكم الربيع  
 وأما مع ولد الابن فطامر يخرج بقيد الابن هنا وفيما قبله ولد البنت فانه لا يرث ولا يحجب  
 (وهو) أي الربيع (لزوجته) الواحدة (و) لكل (الزواج) بالسوية (مع عدم الولد)  
 للزوج (أو) عدم (ولد الابن) له وان سفل امام عدم الولد فلقوله تعالى ولهن الربيع  
 مما تركن ان لم يكن لهن ولد وأما مع عدم ولد الابن فالاجماع واستفد من تعبيرة بالزواج  
 بعد الواحدة ان ما فوق الواحدة الى انتهاء الاربع في استحقاق الربيع كالواحدة وهو  
 اجماع كما قاله ابن المنذر (تنبيه) قد تفرقت الامم في ربع فرضها اذ اترك زوجة وابوين  
 فلزوجة الربيع ثلث ما بقي واحده وهو في الحقيقة ربع لصلبهم نادوا بوجع لفظ  
 القتران العظيم (و) الفرض الثالث (الابن) وهو (فرض الزوجة) الواحدة (و) كل  
 (الزواج) بالسوية (مع الولد) للزوج منها أو من غيرها (أو) مع (ولد الابن) له  
 وان سفل امام عدم الولد فلقوله تعالى فان كان لهن ولد فلهن الفرض وأما مع ولد الابن فلا تقدم  
 من الاجماع والقياس على ولد الصلب واستفاد من تعبيرة هنا بالزواج بعد الواحدة  
 ما استفد فيما قبله (و) الفرض الرابع (الثلثان) وهو (فرض أربعة البنات) فأكثر  
 أما في البنات فما لا يجمع المستند لما سمع الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم أعطى بنتي سعد بن  
 الربيع الثلثين والى القياس على الاخت وما احتج به ايضا ان الله تعالى قال لذكر  
 مثل حظ الانثيين وهو لو كان مع واحدة كان حظها الثلث فأولى وأحرى ان يجب لها ذلك  
 مع اخواتها ما في الآكسر من الثلثين فلعوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن  
 ثلثا مترك (و) فرض (بنات الابن) وان عمل ولو عبر ببنتي الابن فأكثر كان أولى ليدخل

(قوله فانه من قبيل الاجتهاد) تعليل  
 قوله وثالث ما بقي (قوله عن جنس  
 البنوة والاختوة) اجماعا يعني  
 عن الاخت لان المراد البنوة للبنت وبنته  
 المتماهي اخوتها لان قال من صلب  
 اللازم على المزمع (قوله اذا انفردت عن  
 كان الاولى تأخيرها عن الاربع لعمود  
 البنا وذلك وزعمه الناصح عليها (قوله  
 وتنقيص) أي وعن حاجب كائن صلب  
 وابن ابن اقرب منها (قوله عن جنس  
 البنوة والاختوة) مما يحتاج اليها هي  
 لان المراد البنوة للبنت والاختوة  
 وهما يتعارفان لان بنوة الميت ينسبون  
 اليها ولولا ذلك واما اخوتها فهم اولاد  
 ابيها وكذا يقال في الاخت لطلب (قوله  
 او من غيره) أي ولو من زمانه ينسب اليها  
 (قوله فلعوم قوله تعالى) لاحتياز زيادة  
 لعدم لانها نص في البنات لان الضمير  
 لا ولا قبلا فانه كان الاولى لقوله تعالى

شأن الابن والالف واللام في الابن الحسن حتى لو كن من أمهات كان الحكم كذلك وهذا  
 اذا لم يكن معهم بنت صلب فان كان فساد حكمه (و) فرض (الاختين) فاكثر (من  
 الاب والام) اما في الاختين فلقوله تعالى فان كانا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وامافي  
 اكثر فلهن جميع قوله تعالى فان كن نساه فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (و) فرض  
 (الاختين) فاكثر (من الاب) عند فقد الشققتين اما في الاختين فلا تامة الكرمية  
 المتقدمة فان المراد بها الصنفين كما حكى ابن الرقعة في الاجماع وامافي الاكثر فلهن جميع  
 قوله تعالى فان كن نساه فوق اثنتين كما تقدم (تنبيه) صاف من يرث الثلثين من تعدد  
 من الاناث من فرضته النصف عند انفرا دهن عن بعضهن او بجميعهن (و) الفرض  
 الخامس (الثلاث) وهو (فرض اثنتين) فرض (الام) اذا نصب (بهن نقصان) بان لم يكن  
 لهن اولاد ولا ولدان وارث واثنان من الاحقر والاختان فلهما سواهما اذا كانا انتفاء ام لا  
 ذكر اولا لامعوس بنسبها كما هو من لامع حدام لقوله تعالى فان لم يكن له ولد  
 وورثه اواه فلهما الثلث فان كان له اخوة فلهما السدس ولذا لا ينسب له ولد ولا المراد  
 بالاختان اثنتان فاكثر اجما قبل اظهار ابن عباس الخلاف ويشترط ان لا يكون  
 مع الام اب واحد الزوج فقط فان كان معها ذلك ففرضها ثلث الباقي كما مر (وهو)  
 اي الثلث (الاثنين فصاعدا) بالنسب على الحال وناصبه واجب الاختيار اي اذا هاجمن  
 فرض عدد للثنتين الى حال الصدور على اثنتين ولا يجوز زفه غير النصب وانما يستعمل  
 بالنسب والاولاد كما في الحكم اي فزائدا (من الاخوة والاخوات من ولد الام) يستوي  
 فيه الذكر وغيره لقوله تعالى وان كان رجل من رث كلاله او امرأه أو أخ أو أخت الا تامة  
 والمراد اولاد الام بدل قراءة مسعود وغيره له أخ أو أخت من امه وهي وان لم تتوارث  
 لكنها كالغير في العمل على الصبح لانه مثل ذلك اما يكون وقفا وانما يرى من الذكر  
 والابن لانه لا تصيب فمن ادلوا به خلاف الاشقاء اولاد فان فهم تعصبا فكان ذلك  
 مثل حظ الابن كالنساء والبنات ذكر ما بين ابي هريرة في تعلقه وقد فرض الثلث  
 في جميع الاحوة فبالاخص عنه في المصاهرة كالوكان معه ثلاثة اخوة كثر وهذا يكون  
 فرض الثلث لثلاثة وان لم يكن الثلاثة في كتاب الله تعالى (و) الفرض السادس  
 وهو (السدس فرض سبعة) بتقديم السبي على الوحدة (اللام مع الولد) ذكر اولا كان وغيره  
 لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد (او) مع (ولد  
 الابن) وان سمل للاجماع على بجهابه من الثلث الى السدس ولم يعتبروا بحالفة  
 محاده في ذلك (او) مع (اثنتين فصاعدا) اي فاكثر (من الاخوة والاخوات) لما مر في  
 الابنتين (تنبيه) قوله انهن قد يضل مالو ولدت امرأه ولد من متصق لهما امرأان واربع  
 ارجل واربع اذ وفرحان ولها ان اتزمت من هذا الابن وزك امه وهذا في حصص  
 لها السدس وهو صك ذلك لان حكمها حكم الانثيين في سائر الاحكام من قصاص ودية  
 وغيرهما وتعلي ايضا السدس مع الثلث في وجود اخوين كان وطئ اثنتان امرأته  
 وانت بولدها واشتبه الحال ثم مات الولد قبل بلوغها باحد هما ولا حدهما دون الاخر ولدان  
 فلام من مال الولد السدس في الاصم او الصبي كما في زيادة رصة في العدد واذا اجمع  
 مع الام الولد او ولد الابن واثنان من الاخوة فالدية هاجمن الثلث الى السدس الولد لقوله  
 كما يحتمل ابن الرقعة وقد عارض لها ايضا السدس مع عدم من ذكر كما اذا ماتت امرأة  
 عن زوج وابوين (وهو) اي السدس (لقاعدة) الزائرة لان اولادها لابي داود وغيره انه  
 صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السدس والمراد بها الجنس لان الجدة تن في اكثر الزائرات  
 بشر كان او شر كن في السدس وروى الحاكم بسند صحيح انه صلى الله عليه وسلم

(قوله اذا لم يكن معهم بنت صلب) اي  
 ولا ابن صلب بالاولى ولا بنت صلب كذلك  
 (قوله فلهن جميع) اي فلهن نظرا لانه في الاولاد  
 فلا تشمل الاخوات الابن يقال يقطع  
 لنظر عن مرجع الضمير في كن نساه  
 (قوله عن بعضهن) هذا يرجع للسك  
 وقوله او بجميعهن يرجع لعدم البنات  
 لابن لم يجمعن حرمانا كما تقدم (قوله)  
 وارث (الخ) سكان الاولى وازنان  
 او يقول اذا لم يكن لثلاث فرج وارث فم  
 ويكون اخضر (قوله قبل اظهار ابن  
 عباس (خ) اي لانه يقول ليردها الاثلاثة  
 من الاخوة اولا كوزنها خلاف آخر  
 وهو خلاف سبعة تامة اذ يقول ليردها  
 الاثلاثة من الذكر والام والولد كوروا لثلاث  
 واما الاثلاث فالحص فلا يردونها (قوله)  
 بالنسب على الحال) اي وعلى الحال  
 محذوف وصاحبها ايضا او التتدبر فذهب  
 العدد حله كونه صاعدا متجاوزا للاثنين  
 الى ما فوقهما فقول الشارع اي ذاهبا  
 تفسيره لصال لالهامها وكان حقه ان  
 يسبه (قوله من الاخوة (خ) بيان  
 للثنتين (قوله الاب) معمول لحدوف  
 اي اقراء الابنة لان الاربعة في آخرها  
 لا هي ولها (قوله فان فهم تعصبا) اي  
 فين ادلوا به ليلام ما قبله (قوله وقد  
 عارض (خ) انما حصل ذلك خارجا عن  
 كلام المتك بالاملا الاختيار وما في المتن ثابت  
 بالنسب (قوله كما مر) اي نظرا لما مر لان  
 الذي مرثك الباقي للجدته ثلثا كامل  
 وكل منهما ثابت بالاختيار (قوله لما مر  
 في الابنتين) اي الاولى قوله ولا يورثه  
 (خ) والثانية قوله فان كان له اخوة (خ)  
 (قوله لابي والام) اي من جهة الاب  
 او من جهة الام وفي نسخة لابي الخ من  
 غير صرف التعريف



(قوله لما سبق) أي القائل (قوله ونحوها) أي كعدم هذه بقائه وإن كان بعد وعدم قطعه بمرقته ماله وثوبه الخاصة  
في التبدون الولاء (قوله منصوب بالكسر) نص على ذلك حوتان بمرقته وقراءة بالتون جمع أشوا بقرا أشواهم  
والمراد أن الأناث مقصوبات بأخوتهم (١١) وليس المراد أن الأخوة مقصوبون على تعصيب أخواتهم ليس

[illegible]

(فصل) فالوصة المشاهدة للأبصار وهي في اللغة الاتصال من وصى الشيء بكذا أصله من  
لأن الوصي وصل خبره دنيا بجبر قبضه وشرعا أعطى الأبصار ترع بهحق معضاف ولو  
تقدر المابعد الموت ليس بتدبر ولا تعليل عنق وإن أضافها حكم كالترع المخرج من ص  
لأن الواقع سبب الاتصال فتأخر الماتقدم وبعد ذلك الذي بعد الموت ليس واقعاً من فكيف ينسب إليه أنه وصله  
ما قبله أو وصل ما قبله فكان الأولى وصل خبر دنياه بعنه يعني لأن الذي وقع من الوصي هو الواقع ونسبته واقعاً من وصل  
بما قبله من الطاعات إلا أن يقال لما كان الوصي تسبب فيما بعد الموت بلفظه المذكور نسب إليه ما ذكر (قوله كأن ترع  
المخرج) تنسبه في العوق بالوصة

(قوله لان الانسان ومضى الخ) فيه حذف تقدمه فخرج ثم تقسم تركته هذا هو الذي ينبغي تقديمها والجواب ما تقدم ثم بهذا قال  
 على منهما متعلق بالموت فما لم يمت لم يقدم في القرائن حسب ما في المزمع لان الوصية لان كثير ما يموت الناس ولا يوصون (قوله المهرورم  
 من حرم الوصية الخ) أي من هذه الجهة مختصرونها ولا يثبت على ما فعله (١٢) من الطاعات (قوله وسنة) تبخير

وقوله وشهادة أي تصديق بما جاء فيها  
 من المهرورسوله وانما سمي ومهرورسوله  
 وليس المراد انه يبطي اجر الشاهد  
 وهذا الحديث ظاهر في المالم آنا  
 الكفار وان صحت وصيته فلا ينفذ  
 بكل ما في الحديث (قوله في الثلث الخ)  
 قيد وقوله لتعير الوارث قيد والا كرهت  
 فيما (قوله وذكر النسخة) أي صرح بما فلا  
 ينافي ان الصلحة تؤخذ من قوله ونحو  
 الوصية لانها لا بد لها من صفة (قوله  
 نفذت وصية الخ) وهذا التفصيل يجري  
 في المرحن الذي يصل الانتفاع به (قوله  
 لان الوصية تجعل الماله الخ) فيه  
 تعليل الشيء بنسبه وكان الأولى أن  
 يقول لان الله لم يعل عليه بالتصرف  
 في ثلث ماله وقد لا يعرف الشخص ماله  
 في آخر عمره اما النسبة او مرض مثلاً  
 (قوله لوقت يعلم وجوده عندنا) بأن  
 تلكه لدون سنة أشهر من الوصية وهذا  
 في حل الادعى اما حل البهية فصرح  
 فيه لاهل الخبرة بالهائم وقوله حيا أي  
 اوصيتهما ونا كمنين الامه بخلاف  
 حل الذبابة اذا انفصل متنا فحل مطلقا  
 سواء كان معنونا أو لا والارض قوارث  
 حثث لا للموصي له وعمل الاحتياج لهذا  
 كله اذا قال اوصيت هذه الجمل الموجود  
 اما أو اوصي بالجمل ولم يقل الموجود  
 فيه وان لم يحدد الأبعد الوصية  
 (قوله لان الموصي له يخلف الميت  
 في ثلثه كما يخلفه الوارث الخ) لا ينتج فيه  
 حثث تقديره والوارث ملك للثلاث ولو  
 لم يقدر على التسليم فقد الموصي له ملك  
 الثلاث وان لم يقدر على التسليم (قوله  
 يحمل او يرحل) أي قال ذلك او  
 قال يحمل او يرحل فمضى ثم لم يمت او اطلق  
 اسقطه الموصي له على الدوام وان قد عده

الموت أو الملقى به وكان الانسب تقدم الوصية على القرائن لان الله ان وصي ثم يموت  
 فتقسم تركته والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى في ار حفه مواضع من الموارث من بعد  
 وصية يوصي بها او دين واختار فقهاء من مباح المهرورم من حرم الوصية من مات على وصية  
 مات على سبيل وسنة وثني وشهادة ومات مغفوره او كانت اول الاسلام واجبة بكل المال  
 للوارثين والا قرب من ثم من حرمها بالية الموارث وبني استصحابها في الثلث فقل تغير  
 الوارث وان قل المال وكثير العيال واركانها اربعة صفة وموصى وموصى له وموصى به  
 واسقط المصنف من ذلك الصلحة وذكر النسخة وهذا ما لموصى به بقوله (وتحرم الوصية  
 بالثمن) (المعلوم) وان قل الحكمة الحظية ونصوم الكثرة وان لم تكن مستقرة في المالك  
 وان لم يقل ان يحجز نفسه وبعد غيره وان لم يقل ان ملكه وبخاصة يصل الانتفاع بها  
 كملك معلم أو قائل لتعليم ونحو ذلك مما ينتفع به كعبد وولد ميتة قابل الدين وزيت نصيب  
 وصية لمعلم الجوارح كصاقله القاضي أو الطابع من الانصاب ونحوه ثمرة لثوب  
 الاختصاص في ذلك ولو اوصى بملك من كلابه أعطى الموصي له أحد هاتين لكن لا بملك  
 يصل الانتفاع به لعت وصيته ولو كان له مال وكتاب واوصى بها كلها أو بعضها نفذت  
 وصيته وان كثرت الكلاب وقل المال لان المال خير من الكلاب (و) تجوز الوصية  
 بالثمن (المجهول) هبته كالوصية (يد على الغائب او عديم عبيد او قدره كالوصية له  
 بهذه الدراهم او نوعه كالوصية له بصاع حنطة أو حصة كالوصية له بنوب اوصيته كالجمل  
 الموجود وكان منفصل حيا لو قت وعلم وجوده عندنا لان الوصية تجعل الماله لهما  
 لا يقدر على تسليمه كالطير الطائر والعدا لا يقتل الموصي له بخلاف الميت في ثلثه  
 بخلاف الوارث في ثلثه (و) تجوز بالثمن (الموجود) كالوصية له بهذه المائة لهما اذا تمت  
 بالمعدوم قبل الموجود اول (و) تجوز بالثمن (المعدوم) كالوصية له بمئة او رجل سيده  
 لان الوصية احتل فيها حرمه من الغرر فقام الناس وتوسعة لان المعدوم يصح ملكه بمقد  
 السلم والسياسة والاحارة فكذلك بالوصية ونحو ذلك ما لم يحدده لان الوصية تجعل  
 الماله فلا تؤثر فيها الاجسام وبعض الوارث ونحوها بالماضي وحدها مؤقته ومؤبدة  
 ومطلقة والاطلاق يقتضي التأبد لانها اموال مقابلة بالاعراض كالاعيان ونحوها بالعين  
 دون المنفعة والعين لو احسدو بالمنفعة لا خروا عما عمت في العين وحدها شخص مع عدم  
 المنفعة فيها لا مكان صيرورة المنفعة له باحارة او باحسة او نحو ذلك (تسبه) بشرط  
 في الموصي به كونه مقصودا كافي الروضة فلا تصح بما لا يقصد كالمم وكونه قبل النقل  
 من شخص الى شخص ههنا قبل النقل كالقصاص وحدها القصد لا تصح الوصية به لانها  
 وان انتقلت بالارث لا ينعكس مستحقها من قبلها فغير أو اوصى به لمن هو عليه صرح كما  
 صرحوا به في باب العفو عن القصاص (وهي) أي الوصية معتبرة (من الثلث) سواء  
 اوصى به في حياته او مرضه لاستنواء الشكل وقت الارزوم حال الموت (تسبه) باعتبار المال  
 الموصي بثلثه يوم الموت لان الوصية قبل الموت فلو اوصى بعبد ولا عده ثم ملكه بعد  
 الموت عدا تعلقت الوصية به ولو زاد ما له تعلقت الوصية به ولا يفتي ان الثلث الذي تنفذ  
 فيه الوصية هو الثلث الفاضل بعد الدين فلو كان عليه دين مستحق لم تنفذ الوصية في شيء

ان تعين (قوله مؤقته ومؤبدة ومطلقة) ثم في التأبد والاطلاق تعتبر في العين بجمعتهما معان الثلث واما ان قيد لصكها  
 عند معلومة اعتبرت قدمة اسبقه فقطم الثلث مسلا اذا كانت قدمة العين بجمعتهما التأبد والمنفعة ثمانية اعتبر في الاول  
 وان شروا في الثاني من الثلث واما اذا قيدت بمدة حياته او حيا فزادته باحة لا تغلب فلا تؤثر عنه وكذا يكون باحة اذا قيدت بمدة حياته  
 وكذا أو اوصى له ان يسكنها فانه باحة لا تؤثر بخلاف ما اوصى له بسكنها فانه تغلب فيقرب عن الموصي له (قوله هو الثلث الفاضل الخ)

صوابه ثلث النافذة بالاضافة لوله في عبارة الشارع الثلث في المثلث لئلا يلزم مع الفرض في قوله في قوله (قوله)  
 فبما يغتفر الخ) ما سلمه ان الفرض ان كان مريضاً فمات بعد ما قوت وهو الذي يأخذه المبرع له وقت الاعضاء لا وقت الموت وما يفي  
 قوته وهو الثلثان في مريض وقت الموت فقط. واما اذا كان مريضاً فالمعد الموت فمات بعد ما قوت وقت الموت فقط وما يفي قوته يعتبر  
 باقل قسمه من الموت الى الفرض فيه. انتم ان قولاً فيما سبق في قوله فراجع لثاني لاه مع الاول وان كان يظهر كلامه رجوعه الى ما  
 ويكون سكت عن قيمة ما يفي قوته في المبرع (قوله فلا يصح عليه) (١٣) اي لا شرط في ضمان دخول المبرع

في ضمان وهو قبل الفرض الخ  
 تدخل في ادم بهم (قوله وكيفية  
 اعتبارها الخ) مرتبة بقول المتن وهي من  
 الثالث ولكن يقتضي ان التفاضل  
 الاثني كما هي في الوصية مع انها في  
 الوصية توصيها فكان الاولى وكيفية  
 اعتبار التبرعات (قوله في وصية تبرعات  
 الخ) الوصية تبرع فيلزم نظرية الثاني في  
 نفسه فكان الاولى حذف وصية وبقول  
 وادخلت تبرعات في تركه او مال (قوله)  
 وان كانت مرتبة الخ) صوابه غير مرتبة  
 او الواو لعل دليل الامثلة التي ذكرها  
 او الواو اخاها في اى سواء كانت مرتبة  
 او لا واد الترتيب في الذكر كما في المثال  
 الثاني او الواو حودي في الخارج كالأول  
 او في يوم الاربعاء و يوم الخميس و يوم  
 الجمعة متلاحمة في يوم السبت وليس مراده  
 الترتيب الاول عليه بحرف مرتبة (قوله)  
 وانما في بعض ترتيباً) اي بالحق  
 المتقدم بان كان في الله كراوية  
 الوحد الخ واما لو كان مراده الترتيب  
 الاول عليه بحرف مرتبة لا يفرع فيها  
 بل بقدم الاول فالاول كما يكون  
 على هذا ما على صعب وهو ان  
 المرتبة يفرع فيها دليل الاستدراك  
 بعده فانه على ان المرتبة لا يفرع  
 فيها (قوله قدم المبرع) أي مطلقاً  
 سواء كانت عتقا او غيره أو البعض  
 والبعض وسواء كانت مرتبة او غير مرتبة

في او البعض والبعض مع هذه تسعة و بوح من قوله فيها او اجتمع تبرعات مبرعة تسعة لانها ان كانت  
 مرتبة قدم الاول فالاول سواء كانت عتقا وغير عتقا او البعض والبعض ومن قوله او وقعت دفعة لانه ان كانت عتقا افرع او غير  
 عتقا او البعض والبعض فقط وفي من هذا القسم ما لو كان البعض مرتباً والبعض غير مرتباً والعرض اياها مبرعة تحت ذلك ثلاثة عتق  
 او غير عتق او البعض عتق والبعض غير عتق قدم الاول فالاول من المراتب فتنت التسعة في هذا القسم والتسعة الباقية تؤخذ من  
 القسم الاول وفي المعلقة بالموت بيان ذلك ايهان ان كانت مرتبة قدم الاول فالاول سواء كانت عتقا او غير عتقا او البعض والبعض وان  
 كانت غير مرتبة فان منعت عتقا افرع او كانت غير عتق او عتقا او غير عتقا لانه ان كان البعض مرتباً والبعض غير  
 مرتب والعرض انها معلقة بالموت قدم المرتبة الاول فالاول سواء كانت عتقا او غير عتقا او البعض والبعض فتنت بذلك التسعة والعشرون  
 وهذا كله ان ثبت الثالث فان قالوا لم يظهر ان ساعد الجميع (قوله لا يمكن الجوع فيه) اي لا يترع قبض وهو لا يرجع فيه بد

الشيخ الألباني (قوله) ويندب الوصي أن لا يوصي الخ (دخول على المتن) (قوله الثالث الخ) مبتدا خبره معدول أي يوصي به أو معدول  
أي أئمة الثالث (قوله والثالث كبير) مبتدا وخبر (قوله زائد على حصته) (14) ليس قبدا بل بقدر حصته وأقل

من حصته ثم المفهوم فيه تفصيل وهو  
أن يقال إن لا يعم كالأورثة لأوصيه  
قوة على الأحاز سواء كانت الأوصية  
مقدرا خمسة أو أقل أو بأذن أو بغير  
كل الورثة فإن كانت لكل واحد بقدر  
حصته شأنها بطلت وإن كانت بأقل من  
حصته أو بقدها معناعم وتوقف على  
أجازة القصة فتعبد الشارع بالزائد لهذا  
التفصيل (قوله ألا يصير ما باقي الورثة)  
استثناء منقطع بالنظر لقول الشارع  
أي بكرة لأنه استثنى العتود عند إجازة  
الورثة من الكراهة والكراهة ما فعله ولو  
مع الإجازة ثم قول الشارع أي لا تنفذ  
الأوصية ما أي فتعبد كأن تتصلا  
(قوله صالح) بالبرصة استناد (قوله)  
ثم انتقل إرثه لبيت المال الخ) والفرق  
بين هذا أو الوصي زائد وكان  
إرثه لبيت المال فإنها تنطلي في الزائد  
وتعصب بمادونه أنها لو بطلت لكانت بطلت  
كلام الوصي بالبرص بطلت في تلك الماطلة  
الزائد لم يطل بأمره بل مع في الثالث  
(قوله بما له) ليس هذا بل الوصي  
خاتر يعني ما فاته بطل أيضا (قوله)  
ما الوصي لوارث) أي لكل وارث الخ  
لأنها التي فيها التفصيل بسبب الشارع  
المعبر الخ (قوله يستثنى من الوقف)  
الخ) أما لو كان ذلك الأوصية فإن كانت  
حصه كل معية مع وتوقف على الإجازة  
وإن كانت شائعة بطلت فلا بد من الوقف  
(قوله والأوصية لكل وارث الخ) مبتدا  
وقوله لعوضه قال ابن حجر لا يعم عليه  
في ذلك لأنه مذكور للشرع في حاله  
فليس كتعاطي العقد الماسد (قوله)  
والوصية الخ) مبتدا وقوله معية خير  
(قوله ولكن الخ) راجع للقبض (قوله)  
ولو مكنتها أي ما لم يذن السيد فإن أذن  
معته ثم انعتق فالأمر ظاهر وإن مات  
قبل الأداء مع بقائه الكتابة تملق الوصي  
وقبضا بطلت الوصية (قوله والسكران)

موصى له على شيء منه لا ولو أوصى بالثالث وله عين ودين دفع الوصي له ثلث العين وثلثه  
نعم من الدين شيء دفع له ثلثه ويندب الوصي أن لا يوصي بأكثر من ثلث ماله والأولوية  
أن ينقص منه شيئا غير الأوصية الثالث كبير (قوله زائد) على الثلث والزيادة  
عليه مكرهة وهو المعتمد كما قاله المتولي ويعر وآن قال القاضي وغيرهما ما رمة  
(وقف) الزائد (على إجازة الورثة) فتبطل الأوصية بالزائد وإن ردت واثرت خاص مطلق  
التصرف لأنه حصه فإن لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لأن الحق للبيت فلا يصير  
أو كان وهو غير مطلق التصرف فالظاهر كما يحتمل بعضهم أنه إن توقعت أهلية وقف الأمر  
إليه أو الأطلت وعلمه جعل ما في به السبكي من البطال وإن أجازة فإجازته تنفذ  
لأوصية بالزائد (ولا يجوز الوصية) أي كراهة تنزيه (وارث) خاص غير خاتر زائد  
على حصته أقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث رواه أصحاب السنن (ألا يصير ما  
باقي الورثة) المطلق التصرف أقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث إلا أن يصير لورثة  
رواه البيهقي بأسناد قال الأدهي صالحه إذا سأل الوصية لأحد من الأئمة على الثلث  
وخرج بالخاص لوارث العام كالووصي لأشخاص شيئا انتقل إرثه لبيت المال فإن  
ذلك صرف اليه ولا يحتاج إلى إجازة إلا ما هو بغير خاتر ما الوصي لخاتره كلفه ما  
بالطلة على الأصح وزائد على حصته ما لو كان فيهم صغيرا ويحجبون عنه تفصيلا  
من الشارع والمعبر والمطلقين التصرف ما لو كان فيهم صغيرا ويحجبون عنه تفصيلا  
فلا تصح منه الإجازة ولا من وليه (تنبيه) معنى الوصية لوارث الوقف عليه وإرثه  
من دين عليه أو حصته شيئا فإنه يتوقف على إجازة بقية الورثة ثم يستثنى من الوقف سرية  
واحدة وهي ما لو وقف ما يخرج من الثلث على قدر نصيبه من كل إن وقف له وارث يخرج  
من ثلثه وقوف ثلثها على الأوصية وثلثها على الثلث فإنه يبعد ولا يحتاج إلى إجازة في الأصح  
(فائدة) من الخيل في الوصية لوارث أن يقول أوصيت لزيد مائة ألف إن نزع لولدي  
تجسسا مثله فادخل إرثه دفعها إليه ولا عير مرفقة بالورثة وأجازتهم لوصية في حياة  
الموصي إذ لا استحقاق لهم قبل موته ولا عير في كونه الموصي له وأجازتهم الموت فلو  
أوصى لأخيه غدت له ابن قبيل موته بعت أو أوصى لأخيه له ابن قبيل موته بعت أو أوصى  
لأخيه فهو وصية لوارث والوصية لكل وارث بقدر حصته شأنها من نصيبه وأخيه لغو  
لأنه لا يتحقق دعوى وصية خروج بكل وارث ما الوصي لعصمه بقدر حصته شأنها كإن  
أوصى لأحد بنيه الثلاثة ثلث ماله فادفعهم ويتوقف على الإجازة فإن أجزأ أحد وقم  
الباقى بينهم بالسوية والأوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته كالوصية لأحد أبناءه  
بعد قبضته ألف ولا حرج أرفقها ألف وهما ما عليك معية كالووصي سبعين من  
مائة لزيد ولكن يعقروا في الأصح لاختلاف الأعراس بالأعيان وصفاتها ثم  
شرع في الركن الثاني وهو الموصي بقوله (يجوز) أي تفصح (الوصية من كل ماله) بالغ  
(عاقلة) حجتها بالاجماع لأنها تعبر ولو كان كافرا أو يبا أو غيره أو مجنونا أو عاقله بسفه  
أو طلس أوصيه عبايرتهم واحتياجهم لثواب لا تصح من مبي وجنونا ونغمي عليه ورفيق  
ولو مكنتها ومكره كسائر العقود ولم يملك الحق أوصيه أو السكران كالملكف (تنبيه)  
دخل في الكافر المرتد ومع وصيته نعم إن مات أو قبل كافر بطلت وصيته لأن ملكه  
موقوف على الأصح والموصي له وهو الركن الثالث أما أن يكون معينا أو غير معين وقد  
شرع المصنف رحمه الله تعالى في القسم الأول بقوله (لكل مثلك) أي أن يتصوره الملك

له على يد من المال والكتب كسائر تعاريفه باده وأما ما لم يبق الكتابة ومات عند  
أي المتعدي يسكره له المراد عند الإطلاق (قوله فتصح وصيته) أي أن عاد إلى الإسلا

(قوله وقول الرافعي الخ) مبتدا وقوله انه لا يؤمى الخ مقول قول الرافعي وقوله ليس في الحقيقة الخ خبر مبتدأ هذا الاخبار غير صحيح ولا فائدة فيه لان نفس قول الرافعي ليس وصلة لا محالة ولا يثبت وانما هو اخبار عما وقع من الموصي فكان الاولى ان يقول لا يقتضي صحة الوصية لثبوت (قوله بل لو لم يمت فيه مسامحة لانه

عند موت الموصي ولو بمساقفة وله فلا تصح الوصية لاداءه لانها ليست اهلا للثبوت وقضية هذا انها لا تصح لثبوت وهو كذلك وقول الرافعي في باب ان تصم انه لو اوصى بجاهد او بالي الناس به وهنالك حيث قدم على المتبصر الواحد الخ على الاصح ليس في الحقيقة وصية لثبوت بل لوليه لانه الذي يتولى امره وشرطه انعدام المعصية وان يكون معينا وان يكون موجودا فلا تصح لكافر يعلم لكونه امعصية ولا لاحده من الرجلين العمل به نعم ان قال اعطوا هذا لاحده من صم كما لو قال لوكيله به لاحده من ولاجل شخص (تنبيه) يؤخذ من اعتبار تصور الملك اشترط كون الموصي به مملوكا للموصي فتتمتع الوصية بمال الصغير وهو قضية كلام الرافعي في الكفاية وقال النوري قياس السالك للوصية اي بصير موصيه اذ ملكته قبل موته ولو وصرا الوصية لاداءه بالصرف في عاقله اصح لان عاقله على ما لكه افعال الموصي بالوصية في شرط قبوله ويتعبر بالصرف الى جهة لاداءه رعاية لغرض الموصي ولا يسلط عليه المالك بل بصرفه الوصية فان لم يكن فاقضاني ولو شاءه وتصح لكاه ولو شيئا او مرذا او قال بحق او غيره كالمدة عليه ما واليهما وصورتها في الاقال ان يوصي لرجل فقتله وخلص ابعده خباياصة ممتدة لدون سنة اشهرهما العلم بانه كان موجودا بعدها او لا كمرته ولا ربع سبب فاقبل منها ولم تكن المرأة قراش لارواح او سدقيا كانت فراشها او ابعده لا كمرته اربع سنين بل تصح الوصية لا تحال حدوده معها وبعد ما في الاول وله دم وحده عند ما في الثانية وتصح لغيره لمسه ومصلحه ومطلقا وتقبل عند الاطلاق عليها ما اعلم بالعرف قال قال اردت عليك فقبل تصح الوصية وبحث الرافعي معها بان لمسه عليه وعده وقعا قال السوي هذا هو الادق الراجح شرع في القسم الثاني وهو الوصية لغير موصي بقوله (و) يجوز (في سبل الله تعالى لانه من القربايات وتصرف الى الغرض من اهل الحكة اثبتت هذا الاسم لهم في عرف الشرع وشرط في الوصية لغير موصي ان لا يكون حجة معصية كجماعة كنيسة لتعبد فيها وكما به التوراة والانجيل وقرآنهم كما كانت كتب الفلسفة ومنازل العلوم المحرمة ومن ذلك الوصية لغير من راجع الكنيسة تعطيها اما اذ اقصدا بامعاق المقيمين والمهاجرين مصوبا فالوصية جائزة وان طالع في ذلك الادعى وسواء اوصى بعماد كرسلي ام كادرواد انتفت المعصية فلا فرق بين ان تكون قربة كالقرى او من المساجد او بامعاق لا يظهر فيها قربة كالوصية للاعضاء وطول اسارى الكفار من المسلمين لان القصد من الوصية تدارك ما مات في حال الحياة من الاحسان فلا يجوز ان تكون معصية (تنبيه) سكت المصنف رحمه الله تعالى عن الصيغة وهي الكن الرابع وشرط فيها ليعطى بغير الوصية وفي معناه ما مر في الصمان وهي تنقسم الى صريح كالوصية بتكدي او اعطوه او هوله او وهنته بعدم في الدلالة والى كانه كهوله من مالي ومعلوم ان السكينة تعجز عن البينة والسكينة كاية فتعقد ما مع البينة كالبيع والولى طواقتصر على قوله هوله فقط فافرا لا وصية وبترم الوصية عوت لكن مع قول بعدم ولو تراخى في موصيه من ومن وان تعدد ولا يشرط القبول في عرف من كالعقار ويجوز ان يقتصر على بلانته منقسم ولا يوجب التسمية بينهم واعلم في بشرط العور

امره الخ) فسمه مسامحة لانه ان اراد ان الايمان من ماله فغيره لم يل الايمان من تركه الميت وان اراد ان يباشر الافصال فهو كغيره لانها فرض كفاية على طاعة الناس (قوله يؤخذ من اعتبار الخ) هذه الملازمة متنوعة لانه لا يلزم من اشتراط ما ذكر في الموصي له كون الموصي مالا كما تقدم انما تصح ولو كان الموصي به معسوما بالمرقة فكيف يؤخذ اشتراط الملك ومرض ذلك فاضد من قول المستن مالا اقرب وأولى من اخذه من ذلك فكان يقول تنبيه علم من قوله ماله اشتراط الخ (قوله وتصح لكاه الخ) تعميم في قول المتن لكل (قوله ولو حريا او مرذا) صورة اذ يوصي لزيد مثلا وهو نفس الامر في او مرذا فهذا يصح اتفاقا واسا لوقال لزيد الخري او المرذا فقبل تصم وقيل بتبطل لانه يتعلق للمع على المشتق فيعبر بالعلة فكانه قال لاحد لدته او حوايته وذلك معصية وكذا لو قال الخريين او المرذين او قطع الطريق فلا يصح لانها جهنة معصية (قوله حياة مستقرة) فان ابعده متنافان كان قبل موت الموصي طلعت وان كان موته بعدم موت الموصي لم تلحق فان كان الرضى قبل الوصية للعمل احدا وورثة الرجل وان سكتا لم يقبل قبل الا من واحد الورثة وورثة الرجل ايضا (قوله للعلم بانه كان موجودا) اي سواء كانت فراشا ام لا (قوله ولا كمره) اي من الدون فالسنة ملحق بها وهوله وقوله او لاربعة سنين فاقبل فتكون الاربعة ملحقه بمادروها (قوله

ولم تكن المرأة فراشا) راجع لقوله او لا كمره بشعبها والمراد لم تكن فراشا اي بعد الوصية (قوله تعطيها) متعلق بسراج (قوله وسواء اوصى بعماد كرسلي او كاهر) راجع لما قبله من الحائز والباطل (قوله لان القصد الخ) تعليل لقوله ان لا يكون الخ (قوله بعدم موق) راجع لثلاثة طول لم يقبل بعدم موق في صورة وهنته تكون هنة ولا عبرة بنسبة الوصية لغيرها وان كان في الهنة بعدم رأس المال وان سكتا في الرض حسب من الثلاث واماني صورة وقوله فيكون اقاررا واماني صور فاعطوه له يكون كاية في الوصية في التعليل في الحياة





(قوله كاوصت الملك) أى فى كذا خلا من بيان ماوصى فيه كما فى (قوله كوكالة) أى وهو عدم الرد فصدق بالفظن وانتمل (قوله فكفى بالعل) تعريض على قوله كوكالة (قوله مع بيان الخ) متعلق بالحباب لان بيان ذلك من الموصى لامن الموصى وان كان ظاهر الشارح انه مرسل بالقبول (قوله ولو اوصى لثنين الخ) بان قال اوصيت ز ودعروا ز ودعروا وصاى (قوله الا بانه الخ) من الاذن اذنت لسل شكل مستكما بالا نفرد ومنه (١٧)

### (كتاب النكاح)

هذا هو الركن الثالث من اركان افقه وقدم العادات لانها هى ثم المعاملات لان الاحتياج اليها اهم ثم ذكروا الغرض فى أول النصف الثانى للاشارة الى احوال العلم كما فى الحديث ثم السكاح لانه يكون بعد استيفاء البدن ثم الخنايا لانها تقع بعد استيفاء شهوة البطن والعرج واعلم ان النكاح من الشرائع القديمة من لدن آدم وسبق له اثر فى الجنة ايضا والمرد من النكاح العقد المركب من الايجاب والقبول وامره بالا حة ولهذا لا يتعذر وان عرض له الاصحاب وقد يخرج من الاباحة الى بقية الاحكام (قوله عقد الخ) يستلزم الاركان الخمسة (قوله لفظا) متعلق بقوله (قوله نكاح الخ) أى مشتبه بالان من مصدران والمصدر كناية

لا بقية النكاح (قوله معنى العقد) وأوطه أى يطلق على كل مما فهو من قبل المشترك فكبر حقيقة فيها (قوله والصحاشا الخ) مقابل قوله والعرب تستلج الخ (قوله على الاصح الخ) ومقاله احاطت من جهة من حيث ان له رغبة والطلاق والصعب بسبب من اسبابه وامانته من غير سبب من اسبابه فلان فى لامن الرجل ولا من المرأة (قوله ولا رد على ذلك قوله تعالى الخ) وردوا على ما قبلها مشكل لانها موافقة لما قبلها فى ان كلا النكاح فيه معنى العقد فكما ان الاولى تقدم

بشره بالابصار وفى معناه ما مر فى المعاج كاوصت الملك او وصت الملك وجعلت وصيا ولو كان الايجاب موقفا متعلقا كاوصت الملك الى بلوغ النى او قدوم زيد فاد ابلغ او قدوم فهو الوصى لانه يحصل الاحكام والاعتبار وقول كوكالة فكفى بالعمل ويكون القول بعد الموت حتى شاء كما فى الوصية عال مع بيان ماوصى فيه فهو اقتصر على اوصيت الملك مثلا لغا (خاتمة) يس ابصاره بأمر مخطوط على كينون وقضاه حتى ان لم يهتد عنه حالاً او عجزوه به وبعد ولا يصح الا بصره من أب على مخطوط والجدصة الولادة عليه لان ولانته ثابته شرعا واو اوصى لثنين وقلا لم ينفرد أحدهما بالانصرف الا بانه لا انفرد عملاً الاذن نعم له الانفرد بالحق وتنفيد وصية معينة وقضاه من فى الترك حصة وان لم ياد له ولكل من الوصى والوصى رجوع عن الا بصره حتى شاء لانه عقد جائز الا ان يتعن الوصى او يعل على ظنه تلف المال واستهلاكه من فاض وغيره فليس له الرجوع وصدق بيمينته ولو وصيا كان او وصيا او وصيا او وصيا على مولاه لائق بالمال لا يدفع المال اليه بعد كاله فلا يصدق بل المصدق مولاه لا بعصر اقامة السنة عليه بخلاف الاعاقى ولو قال اوصيت الى الله والى زيد دخل ذكر الله على التبرك ولو شاء الوصى على المال من استهلاكه لم يخلعه بشئ منه وافته بعلم المفسد من المصلح قال الا زعى ومن ههنا ما ذكره المولى من بدل شيا فاقضى سواء انتزع منه المال وسه لبعض خوته وادى ذلك الى استصاها وقرب من ذلك قول ابن عبد السلام يجوز تعيب مال النبي او السفهة او الجنون لطفه اذ ارحف عليه العصب كما فى قصة الحضرة عليه السلام وغفنا الله تعالى سره فى الدنيا والآخرة

### (كتاب النكاح)

هو لغة الصم والجمع ومنه نكحت الاشجار اذا تحالفت وانضم بعضها الى بعض وشرعا عقد يتضمن اباحة وطه لفظا اسكاح اورد ريج اورد حته والعرب تستعمله معنى العقد والوطه جمعوا لاصحابنا فى موضوعه الشرعى ثلاثة اوجه احدها انه حقيقة فى العقد جائز فى الوطه كجاءه القرآن والاسرار ولا رد على ذلك قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان المراد العقد والوطه مستدام غير المصين حتى تذوق عسلته ويذوق عسلتك وعقد النكاح لازم من جهة الزوجه وكذا من جهة الزوج على الاصح وهل كل من الزوجين معقود عليه او الزوجه فقط وجمان اوجهها الثانى وهل هو ملك او اباحة وجمان اوجهها الثانى ابعسا والاصل فى حله النكاح والسنة واجماع الامة فى النكاح قوله تعالى واسكروا لاني منكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرى فليس من سبتي ومن سبى النكاح وزاد المصنف فى الترجمة (وما يتعلق به من بعض الاحكام) كصحة وضاد (و) من (انصاها) الا فى ذكر بعضها فى الفصول الالفة

حط فى الامة نية بل وقصة الامة ان المدة لم يخل بمجرى العقد وليس كذلك واوجب بان الوطه مستدام من الحديث وهذا يتفرق فى الامة وقها يتفرق راسا وهو النكاح معنى الوطه فغيره عليه ان اغلب استعمال النكاح فى العقد وقد استعمل فى الامة معنى الوطه ويحاط به جل على ذلك من غيرا غالب ليوافق المارح من ان الطلقة لانه لا الوطه لا بالعقد (قوله فطرى) أى سلقى وطى معنى لانه طبع على حب النساء كما فى الحديث حبب الى النساء (قوله ملك او اباحة) واختلف فى المملوك على قول الملك فليل عين الزوجة وقيل مبيعة المضع وقيل ان يتفق (قوله كصحة) ان كسوت صحة لثمنه الحكم القبرى واما نفس الصحة لحكم شرعى وليس مراد (قوله وانصاها) جمع قضية بمعنى قضى بها وهى النسبة فيكون عطف الله على الاحكام معنى



(قوله ولا ينكح الحر) أي الكامل ولو خصيا أو غنبا أو مجنونا أو عقما (قوله أمة) ولو غيبية أو أجنبية أو مبهمة ومنه لا الأمة حرة أولادها إرثا فإن اعتنقها الإرث فلا تنكح (١٩) الاشتراط الأمة ولو لها رقيق بين حري وسبأني عكسه وهو الحر

من الرقيقين (قوله ولا ينكح الحرمة) الخ لأن فيه إرثا فالولد وهو محذور شرعا ومقتضى ذلك جعل نكاحها إذا اتفق ذلك بأن كانت عتقة أو موهومتها وليس كذلك لأن الحكم قد علم بحسب ما مر من المجتهد والمصنف أن الرقيق الممل يشرط له شرط واحد وهو إسلامها ورقيق الكافر لا يشرط له شيء والحر الممل يشرط له الثلاثة والحر الكافر يشرط له الأولان (قوله أو) قد عرئ صداقها معطوف على المتن وقوله أو وحده ما عطف على قوله ولم يحدد ما وقوله أو لم يرض به عطف على قوله ولم يرض الخ (قوله أو كانت تحتها) من لا تصلح الخ لم يظهر عطفه على ماذا فكان الأولى جعله غاية أي تحمل له الأمة إذا غنص الحر ولو كانت تحب حرة (قوله ولو قدر على حرة غائبة الخ) مقابل لحدوف أي ما تقدم في الحرمة المحصورة أما الغائبة فما عطف على قوله الخ قول المتن يشرط ثلاثة لكس الأولان أحدهما يكتفي هو شرط مرد بين امرين (قوله ولو قدر على حرة الخ) من جهة منطوق المتن قد كرر زيادة لأصاح (قوله العتق) أي الرأب أي الرأب الذي يجازر مرامن إطلاق اسم المص على السبب لأن الرأب سبب والمص المسقة وأمسوا عتق (قوله وله تقوى) وإدراكه تقوى (قوله فهاد كرمي) أي فهاد كرمي السمرطين وإن كان فيها زيادة الإيمان لأن اشتراطه سابق (قوله حتى لو خاف الخ) تربية أي ولو اعتبرنا المخصوص حلت له الأمة المذكورة وليس كذلك (قوله والوجه ترك التقيد) اعتراض على الروايات (قوله مع أن وجود الطول الخ) ترك

ادليس انطال نكاح واحدة باولي من الأخرى فعمل الجسيع كالوجع بين أخين أو مرتبا فالخامسة لغيره والثالثة للعبد سبيل كسجها لأن الزيادة على العدد الشرعي حصلت بها (ولا ينكح الحرمة) لغزير (الاشطرين) بل ثلاثون عم الثالث الحر وغيره واخص بالمسلم أول الثلاثة (عدم) قد عرئ على (صداق الحرمة) ولو كانت تصلح تلك الحرمة لاجتماعها أو قدر على صداقها ولم يجد ما أو حدها ولم ترص الأثر بادية على مهر مثلها أو لم ترص نكاحه لقبور ونسبه ونحوه أو كان تحتها من لم تصلح للاستمتاع كدعيرة لا تحتمل الوطء أو زناها أو هرمة أو نحو ذلك فلو قدر على حرة غائبة عن بلدته حلت له الأمة أو لحقه مشقة ظاهرة في قصدها وضبط الأمام المشقة بأن سبب حملها في طلب الزوجة إلى الأثر في ومحاورة لحد أو خاف زيادة قصد الحرمة أو أخلاجه له الأمة ويحب الدفر لغيره فكس عمله كمال الركني إذا أمكن انتقالها معه إلى وطنه والأقرب كالمعدومة لما في نكاحه المقام معها حاله من التبرع به والرجوع لا تحتمل هذا التضييق ولا يمنع ماله الغائب نكاح الأمة وقد عرئ حرة نسبه يمكن حلت له الأمة ولو حذرت رضى بنحو لم يجد مهر أو رضى بدون مهر المثل وهو واحدة حلت له الأمة في الصورة الأولى لأن دمه تضمن مشعولة في الحال وقد لا يجده عند حلول الأجل دون الصورة الثانية لقدرة على نكاح حرة والمنفعة في ذلك قليلة إذا صادف المسامحة في المهور ولو رضى حرة بلا مهر حلت له الأمة أصلا لوجوب مهرها بالوطء (و) ثانياً الشرط (خوف العنت) وهو أو دفعه إلى الرأب تأتت شديوته ونصب تقواه وإن لم يعل على طه وقوع الرأب وقصه لأعلى تدور من ضعفته شديوته وتقرى أو مودة أو حياء يستقيم معه الرأب أو مودة شديوته وتقواه لم تحل له الأمة لأنه لا يضاف الرأب فلا يجوز له أن يرق ولده اقتضا وطرا وكس مشورة وأمر العنت المشقة هي به الزنا لأنه سببها بالحد في الرأب والعقوبة في الأخرى والأصل وجب ذلك قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا لأن ينكح المحصنات المؤمنات فهما ملكتان أما نكح إلى قوله ذلك حتى العنت منكم والطول السعة والمراد بالمحصنات الحريرات قال الروايات والعنت جموعه لا خصوصه حتى لو خاف العنت من أمة معها القوة لم يلها وحسب لها فليس له أن ينزحها إذا كان واحدا للطول لأن الحق لأمة حتى لا عتاره هنا لأن هذا تنجيس من البطالة وإطالة العتوك من أنسا أن يله وسلا اه والوجه ترك التقييد بحد الطول لأنه مقتضى حوازه نكاحها عند فقد الطول فيقوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وحدها من شرط علم أن الحر لا ينكح أمته وإن المصوح والمحبود كره لا يجل له نكاح الأمة مطلقا وهو كذلك إذا لا يتصور منه الرأب ولو حدثت الأمة زوجها المجنونا أو أرادت انطال الكاح وادعى الزوج حدوث الحب بعد النكاح وأمكن حكم بجمعة نكاحه فإن لم يمكن حدوثه بأن كان الموصع منه ملا وقد عتق الكاح أمس حكم بطول النكاح ونشر الثالث أصلا ما سلم حر أو غيره كالحرة فلا تلحق له كناية أما الحر فقلوه تعالى فهما ملكتان أمكنكم من فتيانكم المؤمنات وأما غير الحر فلا يمنع من نكاحها كمرها صاوى الحر كما مر في المحرمات والمحبوسات بعضها رقة في واقعها حر حكمها كحر رقيق كلها فلا ينكحها الحر إلا بالشرط السابقة لأن إرثا بعض المولى المحذور في حوازه نكاح أمع تبصر بعضه تردد فلا مام لأن إرثا في بعض الولد

في الاعتراض عليه فالخامس أن أحد الأمرين يكفي أي اعتبار عموم العنت أو وجود الطول فالجميع يسبب معا ومنه لا حاجة إليه (قوله) فها ملكتان أمكنكم معول لحدوف أي فليسكنكم (قوله مع تبصر بعضه) وكذا أولادهم تبصر عتقه وكذا أمة أجنبي مع تبصر أمة أصله لأنهم يستقون على عمله بملكهم (قوله لا إرثا في الخ) لتعليل لحدوف تقديره راعا المانع أو الخلفا للمنع

(قوله ولا موصى به محذوم) أي على الدوام والأفضل (قوله ونظر الرجل الخ) وهذه الحرمة من الصغار والمقصود من هذه السعة هو النظر لأجل النكاح وما دام كبرية الأقسام فللنساء وتكميل العائلة (قوله الخجل) المراد به ما قابل المصوح فيدخل فيه اتساعه والجسوب وما نافي في الشارح في التنبيه (قوله البائع) ذكره تاج الدين الرحلي هو البائع أوقال ذكره لأجل دفع قوم أن ال رجل مراد به ما قابل الأبي فيقول الصغير بل المراد به ما قابل الصبي (قوله كالبائع) أي ما حرمة على ولده

أهله من أرفاق كله وعلى المنع انقصر الشيطان قال الزبيدي في حقه ما غير السلم من غيره ككثير من فعل له أمة كناية لاستوائهما في الدين ولا بد في نكاح الحر لكنت الأمة السكينة من أضاف الزنا وقد أحرقه كافهمه السكنى من كلامهم وأعلم أنه لا يحل للحر مطلقا نكاح أمة ولده وأمة مكنته ولا أمة موقوفة عليه ولا موصى به محذومها (ونظر الرجل) العمل البالغ العقل (إلى المرأة) ولو غير مشتهة (على سبعة أضراب) بتقديم الصبي على الموحدة فيخرج بقيد الرجل المرأة وسأفي حكم نظرهما مثلها لكن عبارة توهيم خروج الحنتي المشكل والصحيح أن حكمه في النظر حكم الرجل وبقد الخجل المصوح فنظره لأجنبته حائز على الأصح كسقط العمل إلى محارمه (تنبيه) ثل قول المصنف الرجل الخجل والخصي وهو من قاضيا بأشياء وبقي ذكره والجسوب بالوحدة وهو من قطع ذكره وبقي إنشاء والنسب والشجر الهرم والنحت وهو كسر البوي على الأصح التشبه بالنساء بقيد البالغ الصبي ولو لم يكن المراهق هنا كالبائع على الأصح وبقي العقل المحتجب فنظره لأبوصف بقهر كالبهيمة (أحدها نظره) أي الرجل (إلى) بدن امرأة (أجنبية) غير الوجه والكفين ولو غير مشتهة بقصد (الفرج حجة) مما سافى (غير حائز) قطعاً وإن أمن الفتنة وأما نظره إلى الوجه والكفين فحرام عند خوف فتنة تدعو إلى الاحتلاء بها لجماع أو مقدماته بالإجماع كما قاله الإمام ولو نظر المرأة بشهوة وهي قد استلذت بالنظر لغيره وأما الفتنة حرم قطعاً وكذا يحرم النظر للمرأة إلا من أمن الفتنة فيما ظهر له من نفسه من غير شهوة على الأصح كما في المنهاج في حقه ووجهه الإمام بانفاق الحسبان على تمتع النساء من الخروج سافرات الوجه وبأن النظر مقبلة الفتنة وحرك للشهوة وقد قال تعالى قل لأؤتمننن بعضهن من أعضائهم والآخر بمحاسن الشريعة سد الباب والاعراض هن تفاصيل الأحوال كالحلوة والأجنبية وقيل لا يحرم لقوله تعالى ولا يسدنن زينتهن إلا ما ظهر منها وهو نفس بالوحدة والكفين ونسبه الإمام إليه هو والخصيان فلا كذب وقال في المحاسن أنه الصواب لكن الأكره عليه وقال اللقيني القبر جميع بقوله المذكور والعتوى على ما في المنهاج اه وكلام المصنف شامل لذلك وهو المحذور خرج بقيد القصد ما إذا حصل النظر انفاً فلا لائمه (و) الضرب (الثاني نظره) أي الرجل (إلى) بدن (زوجته) (إلى) بدن (أمة) التي يحل له الاستمتاع بها (فيحوز) حينئذ (أن ينظر إلى) كل بدن حال حالته لا أنه عمل استمتاعه (مأخذ الفرج) المباح مسهما لا يجوز جواز استوى النظر في ذكره النظر إليه لاحتياجه إلى بابطه أشد كراهة قالت عائشة رضي الله عنها ما أتيت منه ولا رأي فتى أي الفرج وأما حبيب الطراي الفرج يورثها من أي العني صكها ورد كذلك فرواه ابن حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره ابن الجوزي في الموصوعات وقال ابن عدي حينئذ منكر سخاء عنه ابن القطان في كتابه السبي بالنظر في أحكام النظر

لأهله لا به غير مكلف ولا حكمة على فعل غير المكلف وأما هي فيصير عليها أن تنظر إليه (قوله غير الوجه والكفين) قد بدت أن كان كلام المستشاملاً لها لاجل الحلال الذي ذكره (قوله) وأما نظره إلى الوجه الخ هذا التفصيل على طريقة الرافعي وأما على طريقة النووي فيصير من غير تفصيل (قوله إلى بدن امرأة أجنبية) ولو جازاً أي منها كديم وشعره والغير يورث الأباة فلو كان من أجنبيته لم يكن لها نظر بعد ذلك حرم وإن أبى من زوجته ثلاثاً ملقها ونظر بعد ذلك حرم أيضاً احتياطاً اعتباراً بوقت النظر والمقد لا يحرم اعتباراً بوقت الأباة (قوله تدعو إلى الاحتلاء) كان الأولى حذف ذلك بقول من قصد جماع أو مقدماته (قوله وهي قصد التلذذ) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي وهي التلذذ بالنظر المقصود ذلك التلذذ (قوله) وأما الفتنة الخ تعبير لما قبله (قوله ووجهه) أي تحريم النظر من غير شهوة ولا فتنة (قوله سد الباب) أي باب النظر (قوله وقيل لا يحرم) هذا مقابل القول الأخير أي إذا حصل من شهوة وقتنه وهذه طريقة الرافعي (قوله) والترجيح بقوله المذكور أي المأخذ والدليل فإن نظره لقوله تعالى قل للؤمننن بعضهن من أعضائهن سد الباب ويحت الحرمة وإن نظرت لقوله تعالى ولا يسدنن زينتهن إلا ما ظهر منها ويحت جواز النظر وهذا النظر قد دليل أما العتوى والمذهب قبل كلام المنهاج من الحرمة مطلقاً

(قائدة) حرم النظر من المس لأنه ما علم منه وما إذا حاز النظر قد يحوز المس وقد لا يجوز كما يعلم مما أي (قوله نظره) ونحالف وكذا ما سفي العرج من غير كراهة في المس بخلاف نظر العرج فيكره (قوله التي يحل له الخ) قد قدمه ما وسأني يحظره فيها (قوله) حال حالته) بدنه مما يمكن له بد كمن يترى في الأمة لا يعلم بالمغاساة (قوله مأخذ الفرج الخ) ظاهر الحق كراهة إلى العرج مطلقاً فلا أدرا والشارح قد بدأ بالمباح فاقصى عدم كراهة النظر قدراً وحرمه بالحاصل أن القبل فيه أقوال ثلاثة قيل يساح النظر إليه وقيل يكره وهو المعتقد وقيل يحرم (قوله ما رأيتمه ولا رأيته) ليس صريحاً في كراهة الاحتساء لعدم الزوية صباه ونية

قوله كنظاره اليها) لكن لا من كل وجه فلا يكره نظرها لغيره لان النسي انما ورد في قبل المرأة (قوله كلامهم) اي الاثمة واما كلام الشارح فقيدها بالمباح فخرج الخبر

وخالف ابن الصلاح وحسن استاده وقال اخطاه من ذكره في الموضوعات ومع ذلك فهو محمول على الشك في كماله الا في وان كان كلام المصنف وهم الحرموا فاختص في قوله يورث الصبي فقبل في النساخ وقيل في الولد وقيل في القلب ونظر الزوجة الى زوجها كنظاره اليها (تبي) قبل كلامهم الذي هو قول الامام ولا يكره بالذبح بل لا يلاجل ما يصرح نفسه وهو المعتقد وان خالف في ذلك الداروي وقال بجمرة النظر اليه وسنتي زوجته المعتقد عن وطء الغير بشبهة فانه يحرم عليه نظرا ما يبر السر والركبة ويحل ما سواه على الصحيح قال الزركشي ولا يجوز للراعي ان ينظر الى عورة زوجته اذا اعتصمته بخلاف العكس لانه تلك المتعة بها يخلو العكس اه وهو ظاهر وان وقف فيه بعضهم وخرج بقيد الحيا ما عدا الموت فصر الزوج في النظر حيث يحرم كماله في المجموع ومعنى التتبع باهم انه يحرم النظر اليها بشهوة في غير ما بين السر والركبة والى ما بينهما من غير شهوة ومثل الزوج السبق اتمه اني يحل له الاستمتاع بما اتي لايحل له فيما ذكره كماله او تزوج او شره او شك فركون ورد في عدة من غير ونسب ورضاع ومعاصرة وغرض ذلك يحرم عليه نظرها اليها ما بين السر والركبة دون ما زاد اما المحرمه بها من قرب الزوال كمن ورهن ولا يحرم نظرها اليها (و) الضرب الثالث (نظره الى ذوات محارمه) من نسب او رضاع او معاصرة (او) الى امته (الزوجة) ومثلها التي يحرم الاستمتاع بها كالمكاتب والمعتقة والمشرقة والمرتدة والمجوسة والوشة فيعوز بغير شهوة ويصاعد ما بين السر والركبة منها لان المحرمه معنى وحبسها المنة المحسة فكانا كالحسين والمرأتين والمجانن المذكور في الامه صيرها كالحرم اماما بين السر والركبة فحرم نظرها في الحرم اجماعا ومثل المذكور اما انظر الى السر والركبة فيعوز لانها ليسا بمرتبة بالنسبة لنظر المحرم والسيد في هذا العبارة اولي من عبارة ابن المقرئ بما انفرد به عاقل السر ونحوها كركبة وخرج بقيد عدم الشهوة النظر بها فحرم مطلقا في كل ما لا يباح له الاستمتاع به ولكن النظر في الخطبة يجوز ولو بشهوة كما سيأتي في قوله (و) الضرب الرابع (النظر) المنسوب (لجل التكاح) فيعوز ليس اذا قصد نكاحا وحوا وحاشا له ان يحجب الى خطبته كماله ابن عبد السلام لقوله صلى الله عليه وسلم فغيره من شهوة وقد حط امره انظر اليها فانه اسرى ان يؤد بمنكها المودة والالفة ومعنى يؤد اي يودم فقدم الواو على الدال وقيل من الادم مأخوذة من ادم النعام لانه يطلب به حكي الاول المارودي من المحدثين والثاني عن اهل القصة ووقت النظر قبل الخطبة وبعد العزم على التكاح لانه قبل العزم لا حاجة اليه وبعد الخطبة قد عصى الحال الى الترك فشق عليها ولا يتوقف النظر على اذنها ولاذن ولها اكتفاء باذن الشارع وثلاثين في حقوت غرضه لم يذكر بنظره ان احتاج اليه ليشهتها فلا يتقدم بعد النكاح والاضا في ذلك الحاشية ولا يتقدم ثلاث مرات وسواء كان بشهوة ام ينظرها كماله الامام والروايات في الاذرع في نظرها بشهوة ونظره ينظر في المرأة (الى) جميع (الوجه والكتف) ظهورا بطنا لانهما موضع ما يظهر من الزينة المشار اليها في قوله تعالى ولا يبين زينهن الا ما يظهر منها ولا يجوز ان ينظر الى غير ذلك

خط في  
قدمت الواو على الدال (قوله اي يودم) الاولى حذف اي لانه يعنى عنها ما قبلها (قوله وقيل من الادم) اي فقرأ بالهمزة لا بالواو وسد هذه فاصلة ليس اصلها الواو وقوله من الادم الاوضح من الادم (قوله قبل الخطبة الخ) اما بعد فاقبل خلاف الاولى وقيل بباح وقيل مستحب

أثبتها (قوله زائد) على ما ينظره أي كالمسند والبطن والعهد بن (قوله الحسن) ولولا جرح فلا يجوز بل هو ممكن في النظر (قوله فيموز) أي النظر لاداء أو ما ليس فان احتياجه اليه حازوا خلا (قوله فالحرج مل مداواة المرأة) رتب اللقني المعالج في المرأة ما لم يقدم أو لا المرأة الحلة في مسألة ثم صي غير مراهق مسلم (٢٢) ثم غير مراهق في مسلم ثم مراهق مسلم ثم مراهق كافر ثم

أحرم المسلم ثم الكافر ثم المحرم الكافر ثم المسلم الكافر ثم المرأة الكافرة ثم المسلم الأجنبية ثم الكافر الأجنبية والزوج مقدم على الكل (قوله فيموز) أي في المعالج ولابد أن يكون أنثى كما هو مثلا لا ذكر كايه وأما حرمة المعالجة فيكون ذكر كايه أو أنثى كما هي (قوله للشهادة) أي للزوج المصوب عليه (قوله تجل) بأن يشهد أن هذه المرأة اقترعت حكنا ومثال الاداء ان يودي هذه الشهادة عند القاضي فيموز أنظر عند الفصل والاداء ويجوز المس ومن النظر للشهادة الشهادة لفرج المرأة عند الولادة أو فرج الراس عند الرأ الا لا يدي عند الشهادة بالزناضاع وأما ان قوله تجل أو اداء ليس المراد به في كل مسألة من مسائل الشهادة ينظر الشاهد عند الفصل والاداء بل بهنما ينظر فيما ينظر عند الفصل كما للشهادة بالزنا (قوله أو للعامة) أي للوجه خاصة إذا باع لأم أو لم يعرفها ينظر وجهها ليرد عليها الثمن بالعيب ويجوز لها أن تنظر وجهه ليرد عليه المبيع بعيب (قوله إلى عانة وفه الكافر) أي إذا صي وهو صغير ولم يعرف هل بلغ فيصير في الإمام أو بلغ فيرق بالامر فيموز النظر إلى عانة (قوله ويجوز لقنوة الخ) أي خاصين بالذكر لا يبالا بطلع عليها إلا النساء (قوله لا ان تعين) أرأح لكل من الشهادة تجل أو أداء لكن في غير الزنا أمافه تله لا يتصور فيه التعين في الفصل لأنه بين الشاهد السرو عند الاداء لو فرض أنه قبل لا يحتاج إلى النظر عنده (قوله

والحكمة في الاقتصاع عليه ان في الوجه ما يستدل به على الجبال وفي البدن ما يستدل به على خصب البدن اما الأمة ولو معذرة فتنظر فيها ما عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ان الرفعة وقال انه مفهوم كلامهم فان لم يتبين بظهرها أنها أمة لم يرد بحث امرأة أو غيرها تنأملها وتصفها ويجوز للبعوث ان يصف لبعوث زائد على ما ينظره فستنجد بالبعث ما لا يستفد منظره ويسر لراة أعضا تنظر من الرجل غير عورته إذا أرادت تزويجه فأجابها بيمينه ما به من غير ما تستوصف كافر في الرجل (تنبيه) قد علمنا محققان كلام من الزوج حين ينظر من الآخر ما عدا عورة الصلاة وخرج بالنظر الحسن فلا يجوز إذا صاحبه (و) الضرب (الشامس النظر للاداء) كقصده وحاجة وعلاج ولو فرج (فيموز إلى المواضع التي يحتاج إليها فقط) لا في الفرج حيث شد حوا فالحرج مداواة المرأة وعكسه ولكن ذلك يصير نعم أو زوج أو امرأة ثقة ان حوز داخله اجتناب ما رأتين وهو الرأج ويشترط عدم امرأة تكتها على طاهر ذلك من امرأة وعكسه كما صرح في زيادة الروضة وان لا يكون ذميا مع وجود مسلم وقباصه كإثاله الأذري ان لا تكون كافرة أجنبية مع وجود مسلمة على الأصح ولو لم يجد لمعالج المرأة الا كافرة ومسلما فلنظا امر ان الكافرة تقدم لان نظرها ومسا أخف من الرجل بل الأشبه عند الشافعي أنها تنظر منها ما يبعد وعند المذنبه بخلاف الرجل وقدي الكافي الطيب بالأمن فلا يعدل إلى غيره مع وجوده وشرط الماوردى ان يأمن الأختان ولا يكشف الأقدار الخاصة وفي معنى ما ذكر نظر الحاشي إلى فرج من يجتنبه ونظر الفاضلة إلى فرج التي تولدها ويعتبر في النظر إلى الزوجه والكفن مطلق الخاصة وفي غيرهما عدا السوا تين كما ذهبنا أن تكون مما يبيح التيم كعدة الضناوف السوا تين من بدنا كما ذهبنا لا بعد الكشف سبها احتكاكها (و) الضرب (السادس النظر للشهادة) تجل أو اداء (أو للعامة) من بيع وغيره (فيموز) حتى يجوز في الشهادة النظر إلى الفرج للشهادة على الزنا والاداء إلى التقدير الشهادة على الرضاع وإذا نظر إليها وتحمل الشهادة عليها كلف الكشف عن وجهها عند الاداء ان لم يعرفها في شافها ان عرفها لم يعتبر إلى الفحص بل يحرم النظر حيث لا يجوز النظر إلى عانة ولد الكافر لينظر هل بنت أو لا ويجوز لقنوة ان ينظر إلى ذكر الرجل إذا ادعت المرأة عياله ومنتعت من التمس (تنبيه) هذا كله اذ لم يخف فتنة مان خافها لم ينظر إلا ان تبين عليه فينظر بعشيط نفسه وأما في المسألة فيسقط النظر إلى الوجه فقط كما جزم به الماوردى وغيره (و) الضرب (السابع النظر إلى بدن) بدن (الأمة عند اقتضاها) أي إذا أراد ان يشترها رجل أو إلى بدن عدا إذا أرادت ان تشتر به امرأة (فيموز إلى المواضع التي يحتاج إلى تلبسها) فتنظر الرجل إذا اشتري حارة أو شترت المرأة عدا ما عدا ما بين السرة والركبة قال الماوردى ولا يزداد على النظر الواحدة إلا ان يحتاج إلى ثابة للفتنة فيموز (تنبيه) سكت المصنف عن النظر إلى أشياء اختصا أمرها النظر إلى التمام كإثاله النوى في المباح واختلف الشراح في معنى ذلك فقال السبكي أنها ينظر فيما يجب تلبسه وتعالجه حكما للامعة وما يتبع تعليمه من الصنائع المحتاج إليها

فمنظر الخ) أي يحرم عليه من حيث التعتن وشاب من حيث الوضوح عليه تقصير وقيل لا يحرم عليه لان الشهوة لازمة بشرط النظر فليس للانسان فيها اختيار (قوله أولى بدن عدا الخ) ذكره الشافعي لان الكلام في نظر الرجل المرأة وانما نظر المرأة إلى رجل فسمي (قوله فيموز النظر الخ) وأما المس فلا يجوز (قوله واختلف الشراح) أي على ثلاثة أقوال الاول يخص الجواز بالواجب المتعين الثاني يخص الجواز بالارد والثالث يعم وأما احتاجوا لذلك لجمع بين كلام المتأخرين لانه قال به يجوز النظر لتعليم

وقال في باب الصدق لامة عذبة <sup>التي لا تفرق بين الحق والباطل</sup> في العلم بعد العلم وهذه الأقوال بتعليم الخائف (قوله بشرط التعذر من وراء حجاب) أي كتمانها كتمانها على مثلها ولا كتمانها وتعلم عرفتم من وراء حجاب (قوله بشرط التعذر) أي وعلم الشهوة والفتنة وكل من العلم والتمتع عدل ولو بخلافه في الأمر بخلاف المرأة فلا بد من حجبها وعمرها ما يقتضي (قوله وهو أي التعليم الخ) أي فهو ممنوع عن كل الأقوال بخلافه (قوله وأما غنم الخ) أي فهو ممنوع عن كل الأقوال بخلافه (قوله يجب بغير من نفسه) أي ويحرم هذا قول بعضهم بل ينظر فلتنزهة شهوانية نفسانية (قوله يجب) تفسير لتأثير (قوله فيهم عند النوى) أي إذا كان جسداً لأنه مظنة الشهوة والفتنة وإذا كان غير جسد فلا يحرم إلا إذا كان شهوة والمحصل أنه عند الرأفة

(٢٣)

شرط التعذر من وراء حجاب وأما عذبة فكذلك لهم يقتضي المنع ومنهم النوى حيث قال في الصدق ولو عذبة فلتعلم قرآن عظيم قبله فالأصح تعذر تعليمه وقال الجلال المظهر وهو أي التعليم للأمر خاصة كجاسني وبشر بذلك لي مسئلة الصدق والمعتد أنه يجوز النظر لتعلم للأمر وغيره وأجبا كان أو مندوباً وانما منع من تعليم الزوجة المطلقة لأن كلام من الزوجين تعلقت أماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر فممنوع من ذلك ومنها انظر المرأة إلى عهرها وبكده فكيف فتعذر منة ما عدا ما يورثه ورثته ومنها نظر المرأة إلى بدن اجسني والأصح أنه كظفره إليها ومنها انظر رسول الوصل فيعلم بالشهوة الأما بين من مفرقة فيهم ومنها نظر الأمر وهو الشاب الذي لم تثبت له بنة ولا قال لمن اسن ولا شعر وجهه أمر يدل بقاله لبط بأشياء المثلية فإن كان شهوة فهو حرام بالأجمع ولا يختص ذلك بالأمر كما قبل النظر إلى المني وإلى النساء المحارم شهوة حرام قطعا وضابط الشهوة هي كفاؤه في الإحصاء من كل من تأثر به حال ضرورة الأمر بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين المني فهو لا يجهل في النظر ولو انتفت الشهوة وحسب الفتنة حرم النظر عنها قال ابن الصلاح وليس المني بخوف الفتنة غلبة الظن بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادراً وأما بغيره فغير شهوة ولا مباح فيهم عند النوى أي أيضاً والأكثر على خلافه ومنها النظر إلى الأمة وهي كالحرة على الأصح عند المحققين ومنها نظر المرأة إلى مثنها وهو كتنظر رسول الوصل وأما الغنم المشكل فيعلم بالأشد فيعلم مع الضابط جلا ومع الرجال امرأة إذا كان في سر يحرم فيه نظر الواضع كاحرم به النوى في باب الأجداد من الضموم ولا يجوز أن يخلو به أسن ولا أسدية ولو كان مملوكاً لأمراً فهو معها كعبدها ومنها نظر الكافرة إلى الحلة فهو حرام فغضب الحلة عنها لقوله ته إلى أوساين فلو جازها النظر لم يبق للتمتع فائدة موضع عن عمر رضي الله عنه منع التكايفات دخول الحمام مع الحلمات هذا ما في المباح كادله والأشبهه كافي الروضة وأصله أنه يجوز أن ترى منها ما يبدو عند المهمة وهذا هو الظاهر ومحل ذلك في كافر غير محرم لليلة وغير مملوك لها أما ما يجوز لهما النظر إليها كما أتى به النوى في المملوك وبهنة الزكينة في المحرم وهو ظاهر (تنبيه) متى حرم النظر حرم المس لانه الملتصق به في الذمة وأما المرأة الشهوة بدليل أنه لو س قائل النظر ولو س قائل في بطنه وكل ما حرم نظره متصلاً حرم بطنه متصلاً كغيره فلو لم يدرج وقلامه طهر حرم ولو لم يدرجها يحرم اضطلاعاً وحسب أو امرأتين في ثوب واحد إذا كانا عاين ويا كان كل منهما ياتنفس انظر أن غير مسلم لا يعض الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولو إلى المرأة في الثوب الواحد ونسب مصاحبة لرجلين والمرأتين غير ما من مصلين يلتصقان بتصالحا الأغفر له ما قبل أن يتفرقا ويصكره المأففة والتبديل في الرأس لا تقدم من سر أو يتأخر لقاءه فائنة فلا يتابع ويس قبيل يد الحسي لصلاحي أو يحرم من الأمور الدينية

يحرم شرط التعذر من وراء حجاب (قوله بشرط التعذر) أي وعلم الشهوة والفتنة وكل من العلم والتمتع عدل ولو بخلافه في الأمر بخلاف المرأة فلا بد من حجبها وعمرها ما يقتضي (قوله وهو أي التعليم الخ) أي فهو ممنوع عن كل الأقوال بخلافه (قوله وأما غنم الخ) أي فهو ممنوع عن كل الأقوال بخلافه (قوله يجب بغير من نفسه) أي ويحرم هذا قول بعضهم بل ينظر فلتنزهة شهوانية نفسانية (قوله يجب) تفسير لتأثير (قوله فيهم عند النوى) أي إذا كان جسداً لأنه مظنة الشهوة والفتنة وإذا كان غير جسد فلا يحرم إلا إذا كان شهوة والمحصل أنه عند الرأفة

وإن كان كل في حجاب) أي وإن تباعد أجداد (قوله لا يعض الرجل إلى الرجل الخ) اللبس خالص بالفرق بين رسول وبين عذبة ليدل على الغاية (قوله وتسب مصاحبة الخ) أي عند اتحاد الجنس فإن اختلف فإن كان محرمة أو زوجة أو موم صغيراً لا يفتني أو موم كبير يجتنب حازمت من غير شهوة ولا فتنة (قوله لا التقادم من سفر أو تباعد لقاء عرافة) أي عند اتحاد الجنس فإن اختلف فإن كان محالاً حازمه الكراهة أي كانت من غير شهوة ولا فتنة فإن كانت من غير محال حوت مطلقاً بذكره مع المحارم من غير شهوة مع المحال وهذا في غير الشابة المختارة أما هي حرام مطلقاً قال بعضهم ومنه لها الأمر الجليل والمقدرة يجوز مصاحبة ومصاحبة مع المحال من غير شهوة



فصل في إركان النكاح (فصل في إركان النكاح) تقدم أن النكاح معناه العقد المركب من الإيجاب والقبول وبهذا لا يخفى على من عاين هذه الأمور التي ذكرها لم تترك منها ما هسته كما هو مقتضى التصبر بالأركان لأن الركن ما تتركه عنه المباحة كالزكاة الفصل في إيجاب بان المراد بالأركان ما لا بد منها في شمل الأمور الخارجة كإهنا (قوله أو عصفه) أي مرة أو مرتين أو أكثر وقيل طلقه على معاصيه فلم يلقب بالثقل لأن مقتضى الزواج الحاكم كإياني (قوله عدل الخ) من إضافة الموصوف لعصفه ولم يشأن (قوله عدل المصدر سوي فيه الواحد وغيره مودى العدل المن (٢٤) الأول دلالة الثاني (قوله فان تشاوروا

الخ) هو بقية الحديث (قوله والمعنى في إحصاء الشاهدين الخ) عبر عنها بالإحصاء وقيل تقدم بالحضور للإشارة إلى أنه يكفي الحضور أي من غير طلب أو مع الطلب وهو الاحتياط (قوله وسن إحصاءهم) وسن العقد في شوال وإن يكون الدخول فيه أعضاوان يكون العقد في المحدث وإن يكون الدخول تارة أو في أول النهار (قوله ويفتقر إلى الشاهدين) وهذا للمروءة معتبر في الشاهدين عند العقد والإدلاء بخلاف شهود غير الكاح ففتنر عند الإدلاء قط (قوله وهو ولي المسلم) أعيد ليل قوله إلا أنه لا يفتر كإحاطة الخيمة الخ بما لا فاعلام شرط فيها الخ كلف هذا مع أن كاح الكفار صريح ولو وقع من غير ولي ولا شهود بالمرء فيجب بان صورة ذلك أنهم تفرقوا الزنا وأرادوا وقوع العقد بأبدا فلا يحضر شهودا الامس (قوله لا ياذن) أي بان ياذن لها الولي في الإيجاب أو هي تاذن لأجنبي في الإيجاب وقوله ولا يغيره أي بان تقول لنفسك زوجتك سمي (قوله سواء الإيجاب الخ) كان الأول ذكره عند قوله ولا تزوج غيرها لأنه يناسب إمامها فلا يناسب الذي من طرفها الإيجاب فقط (قوله الرجل هو مومن على النساء) أي مسلمون عليم يؤدون ويأخذون على أيديهم وقوله بما فضل الله الخ ما مصدر أي يتفضل الله الخ على النساء ما لعقل والعلم والولاية والنقطة (قوله ولا تزوج غيرها) معطوف على قوله فلا تلتزم تزوج نفسها (قوله ليسير لا تزوج المرأة الخ) لف ونشر مشوش (قوله ما مائة امرأة) وكذلك أوصى أوقاف لا كافر ولا زواج وإن كانت أحكامه تنفذ للسرور وتلقب على الإمامة (قوله وليست أهلا) معطوف على قوله فلا تلتزم تزوج نفسها (قوله والعدالة الخ) من عطف الحاصل على العام والمألزم على اللازم لأنه يلزم من العدالة ما قبله وهذه طرفة التنا والمعتقد الشرط في الولي عدم الفسق سواء كان عدلا أو واسطة كما سيأتي (قوله ولو صارت الحسة) أي التي تدل على خسة فاعلموا ذنائبه وهي مرفوعة لقصة أو تلتقف بقصة فالمرء من ذلك اومن السكبر في العدالة وإمامها غير الحسة حكمة كذبة لأمر وقها ونظرة لأجنبية فلان في العدالة الإبالا صرار ولم تطلب عصبه على معاصيه

كسمل وزهد وبكره ذلك لشأنه وأخوه من الأمور الدينية كشوكة ووجاهة ويسن القيام لأهل الفضل إكرام الأمل لمعظميها (فصل في إركان النكاح) وهي خمسة زوجة وزوج وولي وهما العاقدان وشاهدان وعلى الآخرين وهما الولي والشاهدان أقصر المصنف مشرا لهما بقوله (والصحيح عقد الكاح الأول) أو ما ذنوه أو القائم مقامه كالحاكم عند عقده أو غيبته الشريعة أو عنه أو أحواله (و) حضور (شاهدي عدل) بخلاف حسان في صحبه عن عائشة رضي الله تعالى عنها لا ينكح الأولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على عذر ذلك فهو باطل فان تشاوروا فالسلطان ولي من لاي له والمعنى في إحصاء الشاهدين الاحتياط لألفاض وصيانة الأنسية عن المجودو بمن إحصاء جبر زيادة على الشاهدين من أهل الخير والدين (و) يفترق الولي والشاهدان (المعتبرون لقصة النكاح) (التي ستة شرائط) بل إلى أكثر كإياني الأول (السلام) وهو في السنة إجماعا وسأني أن العسكري يلى الكافر قوما الشاهدان فالسلام شرط مع مساواة كانت المنكحة مسلمة أم نصرانية إذا الكافر ليس أهلا للشهادة (و) الثاني (الوفاة) الثالث العقل فلا ولا تصحى ومجنون وليسان أهل الشهادة (و) الرابع (الحرية) فلا ولا يزوج قبي ولا يكون شاهدا (و) الخامس (الذكورة) فلا تلتزم المرأة تزوج نفسها بحال لا يذن ولا يغيره سواء الإيجاب والقبول إذا لم يلق بمحسان العادات ودحو لها فله ما قصد منها من الحياء وعدم كراهة أصلا وقد قال الله تعالى الرجال قوموا من على النساء لا تزوج غيرهن ولا ولا كراهة لغير تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها ثم لم يمتلئوا بالعاداته تعالى بامانة امرأة فان أحكامها تنفذ للضرورة كما قاله ابن عبيد السلام وغيره وقاية تصحيح تزويجها ولا يعتبر إذن المرأة في نكاح غيرها إلا في ملكها أو في قبضه أو بمجور هي وصية عليه وليست المرأة أهلا للشهادة فلا ينسقد النكاح بشهادة النساء لا برحل وإمرأتين لأنه لا يثبت بقولهم (نبيه) أقسم كلامه أنه لا يتصدق بختين ولو ما نزلن لكن الأسع في زيادة الزونة المسعة فان قبل العقد على خشي أوله فليس كونه شي في الأول أو ذكر كرافى الثاني لا يبيع أصب بأن الخشي أهل الشهادة في الجلة فإذا بان رجلا كسبتا بذلك في النكاح بخلاف العقد على الخشي أوله فانه ليس أهلا لعقد النكاح عليه ولا في فعال من الأحوال (و) السادس (العدالة) وهي ملكة في النفس تنبع من إقرار الذنوب ولو صارت الحسة

والإداتل (قوله ولا تزوج غيرها) معطوف على قوله فلا تلتزم تزوج نفسها (قوله ليسير لا تزوج المرأة الخ) لف ونشر مشوش (قوله ما مائة امرأة) وكذلك أوصى أوقاف لا كافر ولا زواج وإن كانت أحكامه تنفذ للسرور وتلقب على الإمامة (قوله وليست أهلا) معطوف على قوله فلا تلتزم تزوج نفسها (قوله والعدالة الخ) من عطف الحاصل على العام والمألزم على اللازم لأنه يلزم من العدالة ما قبله وهذه طرفة التنا والمعتقد الشرط في الولي عدم الفسق سواء كان عدلا أو واسطة كما سيأتي (قوله ولو صارت الحسة) أي التي تدل على خسة فاعلموا ذنائبه وهي مرفوعة لقصة أو تلتقف بقصة فالمرء من ذلك اومن السكبر في العدالة وإمامها غير الحسة حكمة كذبة لأمر وقها ونظرة لأجنبية فلان في العدالة الإبالا صرار ولم تطلب عصبه على معاصيه

٧ حط ق  
 العدة لأجل حق القبر وأما الأولى فأنظره ولولته فكثفت بعد الله في دينهم دون  
 شهادة أهل دينهم (قوله ويرتكب الفسق الخ) غرضه تنقيح المتن أي أن عمل تزوير الصكافران كالعدل في دينهم والأخذ بزواج  
 (قوله قاضيه) أي بل يزوجه قاضينا (قوله في عدالة الصديق) أي أن السد العاصق يزوجه أعتساءه أن مسلماناً وهي مسجلة أو كانت  
 كافرة أو كان السد كافراً هي كافرًا أما إذا كانت مسجلة والسد كافرًا فلا تزوجها بل زوجها السلطان

كافرة أو كان السد كافرا وهي كافرة أما إذا كانت مسلمة والسد كافرا فلا تزوجها بل تزوجها السلطان

[illegible]

أولى لان ملكه تام ولها انجب عليه الزكاة (تنبه) بما تركه المصنف من شروط الولي  
أن لا يكون مختل النظر بهرم أو خسل وأن لا يكون محجوراً عليه بسفه ومثي كان الأقرب  
بعض هذه الصفات المانعة كقوله لا فالة فلا بعد وأما الأغصاء فتنتظر إقامته منه  
ولا يقصد من العمى في ولاية التزويج حصول المقصود والعصا والصالح وأحوام أحد  
والعاقدة من ولي ولو كما كأزواج أو زوج كل من أحدهما أو الروح فبذلك ولو إذا امتنع  
صحة النكاح لحديث الفهرم لا يتكلم ولا يكتفى كمن كان مكسوراً فيهما واليا مقتضى في الأولى  
مضمومة في الثانية ولا ينفصل الأحكام الثلاثة فلا بعد قزوج السلطان عند إتمام الولي  
الأقرب إلا لا بعد ومات حكم من شروط الشاهدين الأصم والصبر والعنيت ولو مع  
السماع عن قريب ومعرفة لسان المتعاقدين وكونه غير ممنع في ولاية كآب وأن مفرد  
وكل وحضر مع آخر وشهدا النكاح بائي الزوسين وعدو هما الاثنان من أهل الشهادة  
وشهدا هما النكاح في الجلفة ومات تركه من الأركان الصغرة وشهدا ما شرط فيها ما شرط في صفة  
البيع وقدر بيان عدم التعليق والتأقت ولفظ ما يستحق من تزويج أو انكاح  
ولو بعضهم يفهم معناها العاقدان والشاهدان وأن أحسن العاقدان العربية اعتبارا  
بالمعنى فلا يصح خبير ذلك كلفط يسيع وعليل وجهه تغير معمل اتقوا الله في النساء فانكم  
البتدعون من أمانة الله واستسلمت في روحه بكملة الله ومع النكاح بتقديم قبول وروحي  
من قبل الزوج ومن زوجها من قبل الولي مع قول الاتحقة زوجت في الأول وتزوجتها  
في الثاني لو جرد الاستدعاء بالحازم الدال على الرضى لا يكفي في الصيغة كالتكلم  
بقي إذا لا في الحكاية من التبتوا شهودك في النكاح كآمر ولا اطلاع لهم من البتة أما  
الحكاية في العقود كقولوا لا تزوجت بتي فقبل ولو لمعينة فيصنع النكاح وما عاتركه  
من الأركان ايضاً الروح وشروط قباحت وتعين وحصول نكاح وعدة فلا يصح من محرمة  
لغير السائق ولا أحدي أمر الزوج إلا لأهله ولا متكسرة ولا مدمنة من غير تعلق حتى القبرها  
وما تركه من الأركان ايضاً الزاويين لا شرط فيه حل واختيار وتيسر وعلم محل المرأة فلا يصح  
نكاح محرم ولو زوجك لغير السابق ولا مكره ولا غير معين كالبيع ولا من حفل حلها له  
احتياطاً للعقد النكاح

(فصل) في بيان الأولياء ترتيباً واحداً أو اعداه و بعض أحكام الحظية بغير المهر وفي  
بعض التسخيد كرهذا ان فصل وأقطع في بعضها وقال (واولي الولاية) أي من الأقارب  
في التزويج (الاب) لان سائر الأولياء يدلون به كآله الرافعي (ثم الجواب الاب) وان خلا  
لاختصاص كل من معاً من سائر العصبات الولاد قطع مشاركتها في التصوبة (ثم الأخ  
الاب والام) لادلائه بها (ثم الأخ للاب) لادلائه به فهو أقرب من الاب (ثم ابن الأخ)

والزوج هـ (فصل في بيان الأولياء الخ) لعامل مد كور بعض النسخ ساقط في بعضها (قوله ترتيب الخ) لأب  
منصوب على التمييز وكذا ما بعده وهو غير محمول عن الصنف والقدرة في بيان أحكام ترتيب الأولياء واجباً بينهم وعدمه بخلاف  
الصنف وأقم الصنف إليه مقامه فانتمت النسبة فاقى بالخلاف وحمل عيرون بيان الترتيب ونحوه من التعبير ثم والاحسان من قوله  
فألبس يجوز لأب الخ وعدم الاحسان من قوله واليتيم الخ بيان المطلب من قوله ولا يجوز أن يصح بحظعة معتدة (قوله كافاً  
الرافع) أسدله لئلا يراهم هذه لأن عموم عمره مستقيم لأنه ظاهر في الجد والاحوة وإسا الاعمام بنوهم فيقولون لأجد لأباً  
(قوله لأخصاص كل منهما) أي الجد وأبيه الخ فهو محلل لأخيه وما قبلها (قوله لا لأب ولا أم) يصح رجوع الصنف  
لأب والجد للصنف لأب من غير واسطة والجد واسطة



فقال (قوله في قوله) أي بان طرية وجعل موته وحضانه ولم يحكم الله تعالى في ذلك  
 من غير ما تقدم انه منطوق في الآية بانهم بعد ما تزوج الابدلا السلطان كالتحريم (قوله في قوله)  
 من أي من الإختلاف البني في الجنس (قوله أمة فيجوز) أي عند (٢٨) عدم الأب والجد وكانت أمة سببه فيكون

في إحياء فقال

ويزوج الحاكم في صورتك \* منظومة تحكي عقود جواهر  
 عدم الولي وتفسده \* وكذلك غيبته مسافة ناصر  
 وكذلك الحماة وحسن نابع \* أمة فيجوز قاربي القادر  
 أحواصه وتترد مع فضله \* اسلام أم الفرع وهي لكافر  
 وأهل الساطم تزويج المحنونة النالفة \* وأما يحصل العزل من الولي إذا دعيت بالجمعة  
 عاقلة رشيدة كانت أو سفينة إلى كفو وامتنع الولي من تزويجها ووعيت كفو أو أراد الأب  
 أو الجسد الجبر كفو أو غير ذلك في الأصالة أكل نظرا منها ثم شرع في بعض أحكام  
 الخطبة وهي بكسر الحاء النحاس الخاطب النكاح من جهة الخطوبة بقوله (ولا يجوز  
 أن يصرح بخطبة امرأة) (معدة) بآلة كانت أو جمعة بطلاق أو وقوعه وإن فسخ أو عوت  
 ومعدة عن شتم ولمه مع قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء  
 الآية وحكي ابن عطية الإجماع على ذلك والتصرح بما يقطع بالغة في النكاح كما رد  
 أن النكاح إذا انقضت عدلت نكحته وذلك لأنه إذا صرح بتحقيق رغبته فمأخوذ  
 نكته في انقضاء العدة ولا يجوز نهر من رجعة لأنها زوجة أو في معنى الزوجة ولأنها  
 محنونة بالطلاق فقد تكذب انتقاما والتعرض بما يحفل الرجة في النكاح وعدهم كقوله  
 أنت حرة ورب راغب فيك ومن يهد مثلك (ويجوز أن تعرض) لغرض الرجعة (شكاحها  
 قبل انقضاء العدة) سواء كانت عدة وفاة أم ما تنفع أو ردة أو طلاق لقوله الآية  
 ولا ينقطع سلطان الزوج عنها (تنبيه) هذا كله في غير صاحب العدة الذي يهل له نكاحها  
 فيما ما هو فعل له التعرض والتصرح وما من لا يهل له نكاحها لم يملكها أصلا  
 نكاحا أو رجعا فوطئها أحسب شبهة في العدة فخلت منه فإن عدل أجعل تقدم ولا يهل  
 لصاحب عدة النسبة أن يخطبها لأنه لا يجوز له العقد عليها حينئذ وحكم جواب المرأة في  
 المورثة كورة تصر بها وتعرض بها حكم الخطبة فيما تقدم ويحرم على عالم خطبة على  
 خطبة حائز من صرح بأحائه الألا عراض إذا نهر من الخطاطب أو الخطيب نفسير  
 الشخص والعقل الضاري لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك انفساط قبل أو  
 وأذن له الخطاطب والمعنى في ذلك ما به من الإذنه ويجب ذكر عيوب من أريد اجتماع  
 عليه لما ذكره أو نحوها كالمعاملة وأخذ علمه بده الجذر بل لأنه قد ساء واستشر الذكر  
 فيه أم لا فإن أن قدم بدونه بالمتنج إلى ذكرها أو احتج إلى ذكره منها حرم ذكر شيء  
 منها في الأول وشئ من البعض الأخرى الثاني قال في زيادة الرخصة والعبية نباح لئلا  
 أسباب ذكرها وجعلها غير في هذا البيت فقال  
 لقب ومستفت وقضى ظاهره \* والقلم يحد من بل المنكر  
 قال القرطبي في الأحكام إلا أن يكون المتظاهر بالعبية عالما بقصدته حتى يفتع غيبته لأن  
 الناس إذا طماوعل زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب انتهى وسن خطبة عثم الحماة  
 قبل خطبة بكسر هاو أخرى قبل العقد تنكر كل كلام لا بد أنه بعد ذلك فهو أقطع أي عن

كبر أو محنونة كبير دون أمة صغيرة  
 فيجوز ويجوز ويجوزة صغيرة من قلا  
 خروج السلطان أمته (قوله قاربي  
 القادر) أي هرب به واختاره ولم يجب  
 لا بآثبات ولا ينشئ (قوله وتترد) أي بان  
 بقول عدم مثلا وبعد العقد كل وقت  
 طلب منه العقد (قوله إذا دعيت) قيد  
 بالغة قيد عاقلة قيد إلى كفو قيد أي ولا  
 بد أن يكون معينا ولا بد أن يشترط  
 عند القاضي أما امتناعه من التزويج  
 بعد أمر القاضي به أو بسنة تشهده  
 بعقله (قوله الأب أو الجسد) قيد وقوله  
 الجبر قيد (قوله شرع في أحكام الخطبة  
 الخ) وهو من الخطبة ما يحكم النكاح  
 المترب علم ما من وجوبه وبذلك الح  
 الوسائل له حكم الفاسد (قوله أوفى  
 معنى لزوجة) أو التزوج في التعريض  
 أي أنت بالخيار بين أن تعبر بهذا أو  
 بهذا (قوله محنونة) أي مبعوضة معدة  
 متروكة (قوله ورب راغب فيك) ومنه  
 أي راغب فيك وإن تزعم أنه صريح  
 بحسب جزم اللفظ (قوله في غير صاحب  
 العدة الخ) صادق بصورتها ما بان  
 يكون غير صاحب عدة بأمرة أو صاحب  
 عدة لا يهل له النكاح في فصل كما تقدم في  
 الرجعة يمنع مطلقا وفي غير ما يجوز  
 التعرض أما صاحب العدة الذي يجوز  
 له نكاحها كان ثنائيا وشرعت في العدة  
 فيجوز له التعرض والتصرح لأنه يجوز  
 له نكاحها وأما الرجعة فلا يجوز  
 لأصاحب العدة تعريض ولا تصرح  
 لأنه لا يجوز له نكاحها وأما يجوز له  
 رجعتها وعادة الداعي صريح في جواز  
 نكاحه لأصاحب العدة فيجوز له

التعرض والتصرح في رجعة إلا أن يرد بأعده في الرجعة فإنه يكون كناية في الرجعة فإن نواهيه البركة  
 حاصات والألا فمردم ويصح عقد النكاح المذكور (قوله أصاحب عدة الشبهة أن يخطب الخ) كلام مجمل وتقدم تفصيله  
 وهو أن كانت رجعة امتنع مطلقا وإن كانت بانساجاز التعريض لئلا يكون العقد ركن بعد انقضاء العدة الطلاق بعد أو نكحها  
 المطلق فيه هذا التعرض بل ناهل وراجع (قوله لغالب الخ) بالبر بدل من البت أو بالرجع خبر مبتدأ هو وف أي أولها (قوله المتظاهر  
 الخ) وأما أنه لا يجوز عليه إلا بشرط ثلاثة أن يذكره بما يجاهر به فقط وأن يكون ذلك نصيحة لئلا ينسب له رجعة وأن لا يكون عالما بقصدته

[illegible]

البركة وتحصل المستبقة بانعقاد قبل العقد من الولي وأزواج أو أجنبي ولو أوجب له العقد فطلب الزوج حقة فمفسدة عرفاً قبل صحيح الخطبة الفاسدة بين الأيجاب والقبول لأنها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء كالامة وطلب المأوا لهم من صلاته الجميع لكنها لا تسن بل من تركها كاصريح وابن ونس (والنساء) بالنسبة إلى إيجابهن في التزوج وعدمه (على ضربين) الأول (نكر) خبير (و) الثاني (ثب) لا خبير (فانكر) ولو كبير أو مخلوقه لا يكاد أو ذات بلا طرفة كقطعة واحدة حبش (بجوز) وبمع (لاب) وأبدي) أبي الأب وإن علل عند عدم الأب أو عدم أهلية (إيجابها على النكاح) أي تزويجها من غير إذن خبير أو إرفاقه في الثب أحق بفسادها والذكر تزويجها أو هو لا نهالها غمارس الرجال بلا طرفة في شديدة الغشاء (تبيح) تزويج الأب أو الجد النكر بغير إذن شرط الأول أن لا يكون من نسبه وبشهادته أو ظاهرة الثاني أن تزويجها من كف أو الثالث أن تزويجها بمهر مثلها أو أربع أو يكون من نفع البلد الخاص من أن لا يكون الزوج مصراً بالمهر السادس أن لا تزويجها من تنصر وعاشرة كأمي أو شيعي هرم السامع أن لا يكون دفع وجب عليها التسليم قال الزوج عنهما يكون التسليم له الرضا ولو عارض في نفس برأخذ متفاهلاً ابن العاصد وهل هذا شرط الأول المذكور، شرط لجمعة النكاح بغير الإذن أو لجواز الأقدام فقط فله ما هو معتبر لئلا يفتقر إلى طاعة اعتبارات لجمعة بغير الإذن أن لا يكون شهاد من وليها أو ظاهرة وأن يكون الزوج ج كذا وأن يكون موثقاً بإجماع مدققها وما عدا ذلك شرط لجواز الأقدام قال الولي العراقي ونسبي أن يعتري في الإجماع أيضاً انقضاء العداوة بين الزوجات وأما ما اعتبروا ظهوره والعداوة هنا كما اعتبره فظهور الفرق بين الزوج والولي الخبير بل قد يقال له لأجابه إلى ما قاله لا انتفاء العداوة وينبأ بين الولي مقتضى أن لا تزويجها إلا بمن يحصل لها منه حفظ وصلة لشعته عليها لا بخبر ذكر انتفاءه من غير شرط لا يؤثر لكن كبره ولو لم يكن تزويجها منه كما نص عليه في الأم وبسن أمه ثذان النكاح إذا كانت مكففة لم تدبسل واليكبر يستأمرها أوها وهو محمول على التدب طبعاً في ظاهرها وأما غير المكففة فلا إذن لها وبسن استقام المرافعة وإن لا يزوج العفة من نكاح أو النكاح في الاستدانة أو يرسل إليها نسوة فتقتل بنظر مافى نفسها والاولى لا بها فتعلق على ما يطلع عليه غيرها (والثب) البالغة (لا يجوز) ولا يصح (تزويجها) وإن عادت نكاحها إلا بإذنها بحسب الإرفاق في السابق ونسباً لا تنكحها إلا متى حتى تستأمرهن وراه الترمذي وقال حسن صحيح وإنها عرفت مقصود النكاح فلا يخبر بخلاف الذكر فإن كانت الثب صغيرة غير مجنونة وغیراً لم تزوج سواء أعتلت أو طمأ لا (لا بعد بلوغها وإذنها) لأن إذن العشرة غير معتبر فاتممت تزويجها بالبلوغ أما المجنونة فتزويجها الأب والجد عند عدمه قبل بلوغها للعلمة وأما الأمة فلنفسه إن تزويجها كذا الولي السعد عند المصلحة (نق) لو وطئت الكفر في قبلها أو لم تكثرها كان كانت غوراً فهي كسائر الألباء وإن كان مقتضى تعليلهم بممارسة الرجال خلافه كان قضية كلامهم كذلك إذا زالت بذ صكر حيوان غير آدمي كدومع أس الاوه أنها كالثب ولو خلقت بلا بكرة

يجوز أن يقدم لها حلة تدعى بالزينة أو  
 لا تكون به (مسألة) هل شرط العقد المهر  
 أو أنهم إذا جعل المهر فالعقد بشرط  
 البسار (قوله في المثل) الصغير راسع  
 قد ذكرنا في الفقه كونه ما لم يوافق  
 منها ما هو في الخارج أسكن أو غير  
 على شروط العقد ثمانية أو ثلث على  
 العقد أو ما شرط جواز الأقسام إذا  
 خولفت بهرم العقد ويصح بهرم المثل  
 حالاً من نقد الدنق (قوله موسى الخ)  
 أي حقيقة أو حكماً ومن الحكمي ما يدفع  
 الولي المهر من ماله قبل العقد وكذا  
 لو طلقه قبله قبل العقد ومن البسار  
 ما لو اقترع من المهر وأما الحل والمستأرا إذا  
 سكن لا يملك غيره فلا يصح العقد إذا  
 تزوجت بالأحرار وأما بالذن فصح بهرم  
 المثل (قوله) ومن استغنى المرافعة  
 المرادة الاستئذان لمن لم يهرى بدون  
 الذن فقتناها الحكم أي متى أذنت  
 لا تكون الجبر فهو كالحكم ولو طلقا  
 ولا تعتبر شروط المذكرة ولكن  
 انقضاءها بشرط الصلة لا حكمية فيه  
 السكون بل لا بد من النطق فإن  
 استؤذنت في دون مهر المثل فبكت  
 لا يكون إذا ما دون بل ينقذ النكاح  
 بهرم المثل (قوله) والابن بالذولي (وتكفي  
 وسدها) (قوله) والنسب بالمخالع هذا  
 ز ياد من الشارع لأن المقتصر من  
 في النسب الصغيرة (قوله) الباتة) أي  
 الهالة أو المهنونة فزوجها الأب والمجد  
 وكذا السلطان عند عدمهما الحاجة  
 (قوله) يجوز للأب والمجد) فان فقدوا  
 زوجهما الحاكم أو بلغت واستحقت (قوله)  
 أما الباتة) أي التي غير ذلك بالنسبة  
 (قوله) وأما الأمه) أي الصغيرة وكذا

سُفهاً ويخوننا بالثأر ويخوننا بالثأر لا غير ذلك من صغير وصغيره أي شب عاقلين ويخونن الذي يظهر أنه يجوز لولنا السيد أنه يزوج أمه المولى إذا كان المولى شاعراً لأنه لا يزوج المولى تأمل وكذا أمه الخجون الصغير لأنه لا تزوجه (قوله خلافة) أي أنها كالنبي وليس كذلك بل هي كالنبي (قوله فتية كالمهم) أي تعطيلهم وعبره يفتنا (قوله كذلك) أي أنها كالكريم أم أنها كالنبي

(عبد بن عمرو) أني تزيت هذا العقد وهو زينة هذا في الزوج الثوب وباطل العقد لكونها زينة لا لأن العقد الثوب  
فصل في بطلان العقد الثوب أي فقلدك لكن فيمن كان ثوبه في طلق التصديق (قوله عند العقد) متعلق بمفوف ومعلق  
عند العقد وهو العقد وهو العقد أو لم يفسد العقد لها كانت ثوبا (٢٠) عند العقد فلا تشمل ثوبا

بغيرها حكم الابتكار كما حذر في مادة الزمعة عن الصمري وأقروا بصدق المسألة  
في دعوى الكفارة وإن كانت فاسقة قال ابن القزويني لا يمس ويكفي في دعوى النسب قبل  
العقد وإن لم يتزوج واتصل عن الولد فإن ادعت الثمة بعد العقد وقد زوجه الولد  
بغير إذنها أنطقوا بالمصدق بينهما في قصد بهما من إبطال النكاح بل لو شهدت  
أربع نسوة عند المقدس بشيئهما لم يطل لجواز إبطالها أصبح أو نحوها وأنها خلقت بدونها  
كما ذكره الماوردي وأبو الوائلي ابن الصلاح بخلافه  
(قوله) في حرمان النكاح ومقتضى الخبار فيه (والحرمان) على قسمين تحرير  
مؤبد وتحرير غير مؤبد ومن الأول وإن لم يذكره الشافعي اختلاف الجنس فلا يجوز  
الآدمي نكاح الجنية كما قاله ابن عباس وأبو عبد السلام خلافاً للجمهوري قال تعالى  
هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها وأبو (بالنفس) القطعي في الآية  
الكرية الآية عن قرب (أربع عشرة) وله ثلاثة أسباب قرابة وزمعة ومصارفة وقد  
بدأ بالسبب الأول وهو القرابة قوله (سبع) بتقديم السبع على الواحد أي يحرم  
(بالنسب) لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وأخواتكم الآية ولا يجر  
بالنسب والزمعة ضابطان الأول يحرم نساء القرابة الأيمن دخلت تحت ولدا الومة  
أولاد الخوة الثاني يحرم على الرجل أمه وفصوله وأول أمه وأول فصل من  
كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات والفصول البنات وفصول أول الأمهات  
الأخوات وبنات الأخ وبنات الأخوات وضابط الأول أربع كاتاله الراعي لا يجوز ومنه على الأمهات بخلاف  
الثاني (وهي) أي النسب من النسب الأول منها (الأم) أي يحرم العقد عليها وكذا  
يقدر في السابق وضابط الأم هي كل من ولدت فهي أمك حقيقة أو ولدت من ولدك  
ذكر أمك أو أنثى أمك الأب (وأمهات) وأم الأم كذلك فهي أمك محجازاً وإن شئت قلت  
كل أنثى بنتي البهائم واسطة أو غيرها (و) الثاني (البنات) وضابطها كل من  
ولدتها فبناتك حقيقة أو ولدت من ولدها ذكر أو أنثى كبناتك وإن نزلت تحت بنت  
(وإن سفلت) فبنات محجازاً وإن شئت قلت كل أنثى بنتي أمك نسبها بالولدة واسطة  
(أو غيرها) (والبنات) (والأخت) وضابطها كل من بنتي أمك أو أختها فبناتك  
الرابع (الحالات) وضابطها كل أخت أنثى ولدتك فبناتك حقيقة أو واسطة كبناتك  
فبناتك محجازاً وقد تكون الحالات من جهة الأب كاخت أم الأب (تنبيه) كان الأولى أن  
يؤخر الحالات عن الأم لتكون على ترتيب الآية (و) الخامس (العمة) وضابطها كل أخت  
ذكر ولدك بالأواسطة فعمتك حقيقة أو واسطة كعمة أمك فبناتك محجازاً وقد تكون  
العمة من جهة الأم كاخت أمي الأم (و) السادس والسابع (بنت الأخ وبنت الأخت)  
من جميع الجهات وبنات أولادها أو سفلت (تنبيه) علم من كلام المصنف أن بنت  
المسوفة من زنا سواها محقق أنها مسلمة أم لا لم يخل له إلاها حشمة إذ لا حشمة لماء الزنا  
بدليل انتفاء سائر أحكام النفس من أرث وغيره فلا تنعز الأحكام كما يقول  
الشافعي فإن منع الأرث إجماع كاتاله الراعي ولكن يكره نكاحها نحو ما جماع خلاف

نظروا ولا الخوفه واولا السفر هاولا تنتفعن الوضوء بمسح او خالف اس يحرق الاربعه الاحديه (قوله من كلام المصنف) اعني حديث قال سبع بالنسب وعلم من ذلك البت فعلم ان المسح بالنسب فخرجت البت من الزنا (قوله قال منع الارض الخ) لتبطل لقوله كايته قول المخالف فانه اذا قال منع الارض خرج ما خلفه قال تبعض الاحكام

قوله وانما ان الخ فربما من النسخ والاصح ان الخ لان المحدث قد ثبت واقفا ان قصر عليه الامام صاحب بيان في

من سماه واراضته المراءاة ان الخ في محبة فكتبته فانه التولى ويحرم على المرأة  
وعن سائرهم ما رواه هاشم بن قبايل الاحكام كما اجروا على المراءاة والفرق ان الامن  
كالمعصية منها وانما في هذا ما رواه الاثر في النسخة التي نقلت عنها الشئ بالثبوت لار  
ثم خرج في الباب الثاني وهو الرضا عن قوله (واثبتنا في الرضا عنهما الام المرمضة والاخت  
من الرضا عن) لقوله تعالى وانه انما في الرضا عنكم من الرضا عنكم  
الرضا عن امرأه صارت بناتها المرمضة ان قلبه والحديث بعده اشوات له واذا ذكرت  
ذلك مع وضوحه لان كثير من جهة النوايا فلو ان الاخت من الرضا عن هي التي  
اراضت معصون غيرها وما لو كان عنه كثر اضرعتك ومن ارضعتها اولادها او  
ولدت ابا من رضاع وهو الفصل اوارضتة اوارضت من ذلك واسطة او غيرهما  
رضاع وقس على ذلك الاتفاق في السبع بالرضا عنك عنك قوله على الله عليه وسلم  
يحرم من الرضا عن ما يحرم من الولاد في رواية من النسخ وفي اخرى هو ما من الرضا عن  
ما يحرم من النسب ولا يحرم على مرضعة اخيه او اخته ولو كانت امة نسب حرم على  
الابناء امه او موطوءة ابيلك ولا مرضعة فاطلة وهو قوله لو كانت امة نسب حرم  
عليك لانها ينكحها موطوءة بناتك ولا مرضعة وذلك ولا بنت المرضعة ولو كانت  
المرضعة امة نسب كانت موطوءة فحرم عليك امها وبنتها فلهذا لا يحرم من في  
النسب ولا يحرم من الرضا عن فاضناها عنهم من قاعدة يحرم من الرضا عن ما يحرم من  
النسب والمحققون كافي الرضا عن ابها لا تختص لعدم دخولها في القاعدة لانها انما  
يحرم من النسب لعنه يوجد حين في الرضا كاقربته ولا يحرم عليك اختك احلها سواء  
كانت من نسب كان دارا باخ لا وباخت لا فلهذا ينكحها ام من رضاع كان  
ترضخ امرأته او مغيرة فاضتها عنه فلا يخفى لانه ينكحها سواء كانت الاحداث  
احلها لا ينكحها امه كما قلنا انما اختك احلها لا ينكحها امه لانه لا يكون لاني  
احلها بغيره من غير امه ذلك ينكحها وفي الرضا ان مرضعة بطن احلها لا امه ذلك  
ينكحها كما خرج في السب الثالث وهو المصاهرة بقوله (واوضح المصاهرة وهي ام  
الزوجة) واسطة او غيرها من نسب او رضاع سواء دخل بها ام لا لاطلاق قوله تعالى  
وامهات نسائكم (والزوجة اذا دخل بالام) بقصد صحيح او فاسد لاطلاق قوله تعالى  
ور نساكم الا في جهنم من نساكم الا في جهنم من قال لم تنكحوا دخلتم من فلا  
ينكح عليكم وذكر الجمهور يخرج من الرضا عن الغالب فلا معهود قال قبل لم اعهد الوصم  
الى الجلة الشامة ولم يعد الى الجلة الاولى وهي امهات نسائكم ان انصافا عقب  
الجلل تعود الى الجميع اسبب بان نصيبكم الثاني مجرور بحرف الجر ونسائكم الاولى  
مجرور بالانصاف واداء الاختلاف في العمل لم يجر الا اتباع وشعب القطع (تنبيه) فقهه كلام  
الشعبي اى حامد وغيره انه يعتبر في الدخول ان يقع فيه حياة الام فلا ما قبل الدخول  
ووطئا بعد موتها لم يحرم بها لان ذلك لا يسمى دخولا وان قد قبله او باق قال قبل لم  
يعتبر في الدخول في تحريم اصول الشئ واعتبر واقع تحريم الشئ الدخول احب بان  
الرجل ينشئ عادة فكانت امهات عقب العقد ترتب اموره طم بالقدس لعل ذلك يختلف  
بها (تنبيه) من حرم بالوطء لا يعتبر فيه عصمة المقد كالبدون حرم بالعتق فلا يذهب من  
عصمة العتق في وطئ في العقد الفاسد حرم بالوطء في لا بالعتق (قاعدة) الرية بنت الزوجة  
وبنائها وبناي الزوجة وبنايها وصحها الماوردى في تحريمه ومن هذا حكم تحريم  
بنت ال بدو بنت ال بدو لانها من نساك اولاد زوجته وهي مسئلة نفية عن السؤال عما  
كثيرا وكل من وطئ امرأة على حرم عليها بناتها وسوت هي على انا غمر عامودا

الا (قوله فرمته الخ) مستد وقوله او  
ولا يجزى بطرف على ارضتها وقوله او  
احلها وقوله على الباعث وقوله  
او ارضتها معطوف على ذلك وقوله  
ام رضاع خبر (قوله وقس الخ) اى  
النسب ولا يحكم بالانصاف الا في  
قال الحديث (قوله مجاز كالم) لاجابة  
الله مع قوله على ذلك الا ان يقال ان  
الباهة هي على وهو بدل من قوله على  
ذلك والمبدل منه في ذمة الطرح والري  
قوله ولا يحرم عليك الخ) مروي عن  
ابن سبع مسائل مستنبط من الحديث  
(قوله هذه الامم الخ) وزاد بعضهم  
ام العوا رضاعا ما لم يخال والمخال اى من  
الرضا عن هي وصف ومعنى شبه القرابة  
قوله الاب وام الزوجة قام بها وصف  
ومعنى اشباه ام النسب وزوجها لا ين  
وبنت الزوجة قام بها وصف ومعنى  
اشباه بنت النسب (قوله قال قبل الخ)  
لا يخفى ما في السؤال والجواب من  
السامعة فان التعديل لم يسأل لانها  
معدرات وقوله عقب الجبل العقبة  
لست قددا واعتنا في السؤال في جهة  
والجواب في حقه لان السؤال لا يرجع الى  
قاعدة اصولية وهي ان الصفة تعود لجميع  
المتماثلات تقدمت او تأخرت او  
توسطت والجواب يرجع لقاعدة نحوه  
وهي انه اذا كان هناك عاملان ومعدران  
وصفا للقول والتمدد العاملان معنى  
وعلا وبسبب ان الصفة او صفتها  
في الاخبار بالاقطعت عنه في الارباب  
ان تصل معولا لحدوث متلا كان  
الاولى هي الجواب ان يقول مدعي  
اعل ذلك الاجماع (قوله الا اتباع) اى  
الاتباع لاقبلها اى رجع الصفة لجميع  
ما قبلها وقوله انقطع اى انقطع صفتها  
ولنه فقط وقدرت ان هذا المعنى  
غير المعنى الذي يقصده الجمهور  
قوله وكل من وطئ امرأة (ق) اى  
سواء كان الوطء في القبل او الفرج وسقط الاستدلال الى التحريم كما ثبت التحريم بثبت المحرمية فيجوز ان يقال ان ام الموطوءة وبناها

سواء كان الوطء في القبل او الفرج وسقط الاستدلال الى التحريم كما ثبت التحريم بثبت المحرمية فيجوز ان يقال ان ام الموطوءة وبناها



والأمة التي كان قد علمت قال جابر بن محمد والأوصى واحد على كل حال (٢٢) الشبهة ثم إن كانت الشبهة منهم ما ثبتت الأصل

بالإجماع وكذا الموطوءة لأجله يشبه في حقه كان لها زوجة وأما يحرم عليه أمهاتها وشقيقاتهم هي على آلهما وإنشائه كما ثبت في هذا الوطء النسب وبسبب عدمه فلا ينفى بها فلا يثبت بها حرمه المصاهرة فلا يثبت بها من زنى بها ويثبت لها حرمه ونكاحها هي ويثبت لأن الله تعالى أمين على عبادته بالنسب والصهر فلا يثبت بالزنا كالنسب ويست مباشره بكس وقوله يشبهه كوطء لأنها لا توجد إلا بعدة فكذلك الأوصى المحرم (و) يحرم (زوجة الأب) وهو من ولدك وأسطر أو غيرها بالزواج من قبل الأب والأولاد وان لم يدخل بها لا يطلق قوله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف قال الشافعي في الأم حرم في الجملعة قبل علمك بغيره (و) يحرم (زوجة الابن) وهو من ولده بأسطر أو غيرها وان لم يدخل ولده بها لا يطلق قوله تعالى وحلائل أمهاتكم الذين من أصلابكم (تنبيه) لا فرق في القرع والأصل بين أن يكون من نسب أو رضاع أمه النسب فلا ينفى وأما الرضاع فلا يثبت المتقدم من قبل اغتفال تعالى وحلائل أمهاتكم الذين من أصلابكم فكيف حرم حليلة الابن من الرضاع أجاب بان المفهوم اغتالكم من الرضاع لم يحرم من الرضاع وقد عارضه من انطوق قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فان قيل فما ثابته المتقدم في الآية حيثما احتسب بان فائدة ذلك انما هو حليلة المتبنى فلا يحرم على المرأة زوجة من تنه لا لئلا يسبب ما له ولا يحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الأب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة ابنت ولا زوجة الابن ثم شرع في القسم الثاني وهو التحريم غير المتزوجين بها (و) يحرم (واحدة من جهة الجمع) في العصة (وهي أخت الزوجة) فلا ينفى تحريمها بل يحل بموت أختها أو بنيتها لقوله تعالى وأن تحبسوا من الاحتساب إلا ما قد سلف ولما في ذلك من قطع الرحم وان رخصت بذلك فانما لم يفسد بغيره (و) لا يصح بين المرأة وبينها ولا تأتيا من نسب ولا رضاع ولو بواسطة غيرك لا تنكح المرأة على عتباتها إلا أن تكون بنت أختها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها الكبرى على غيرها ولا الصغرى على الكبرى وإنه القرمذي وغيره وصححه وما مر من التمسك في الاختين (ويحرم) من النساء بسبب الرضاع (ما يحرم) منهن (من النسب) وهي البنت المتقدمة وقد علمنا أنه يحرم زوجته وأولاده من الرضاع وزوجة ولده كذلك وبنت زوجته كذلك أما يحرم الأم والأخت من الرضاع فلما مر وأما يحرم البواقي فليعلم بانها هو يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (تنبيه) من حرم جميعها فنكاح يوم يضاف الوطء على الابن وأولئك ونكاح ولده فليكنهما بالإجماع فأبى وطء واحدة منهما ما ولو نكحها حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى بالملك أو نكاح أركانه إذا جامع حشيتا فخلق غيرها كحش زوجها وأحوام ورده لا يبالى بل الملك ولا الاستئذان في المراتب الأولى كأن ردت بسبب قبل وطء الأخرى فله وطء أختها ما شاء بعد استبراء العاتدة أو بعد وطئها حرمت العاتدة حتى يحرم الأخرى وبشرط أن تكون حشيتا من مباحة على انفرداها فلو كانت أحدهما مجبوسة أو ملحوظا كحرم فوطئها جاز له وطء الأخرى ثم لو ملكها أبا وبنتها فوطئ واحدة منها حرمت الأخرى ثم بدأ كما علمت بممار ولوطئ أمته تنكح من

والله قوا والمهر وان كانت منه فقط ثبت ما عدا المهر وان كانت حرة فقط وجب المهر فقط وعلى كل لا تثبت الحرة لم الموطوءة يشبه ولا يثبتا فيحرم عليه نظرها والمطلقة يباح لها السفر يباحوا ينتقض وضوءه عالم شك الموطوءة ودخل بها ولا تثبت الحرة لها ما وثبتها (قوله) وتحرم هي على آلهما وإنشائه أي دون أمهات وثقاتها لا يحرمان على أصول الأولى ولا فرعه سواء كانت موطوءة يشبهه وأولئك (قوله فلا يثبت) أي المهر وقوله كالنسب أي كما لا يثبت النسب بالزنا (قوله وزوجة الأب) خرج أمهات وبناتها وكذا يقال في زوجة الابن (قوله) ولا تحرم بنت زوج الأم (الخ) شروع في عشر مسائل التحريم والتصريح بها في مادة الباطح لانها معلومة من مفاهيم ما تقدم في قوله زوجة الأب وزوجة الابن والابنة (قوله وواحدة من جهة الجمع الخ) ضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بسبب النسب أو رضاع أو فرشت أحدهما كراحم تتأخرا حرم جميعا في نكاح أولى وطء على عين (قوله لا الكبرى الخ) لفوض مشقوش راجع لجمع ما قبله (قوله وقد مات الخ) غرضه بانه ثلاثة من الرضاع غير البنت وقوله قال ابنه داخلات في البنت لان زوجة ولده من الرضاع وبنت زوجته من الرضاع بمنزلة بنته (قوله) وبنت زوجته كذلك أي من الرضاع لكن فيه ان حقه في تقدم فكان الأولى ابداءها بام الزوجة (قوله فان وطئ) أي سواء كان في القبل أو البزير ترج استند حال التي فلا يحرم الأخرى هنا فالوطء فيه هنا بخلافه

فما تقدم في وطء ملكة البنت والنسبة (قوله واحدة منهما) أي المملوكتين المملوكة والنكحة والمملوكة صافى (قوله) يحرم بخلاف غيرها أي الثلاثة (قوله كحرم الخ) صورتها ما إذا كانت أمك رفيقة مثلاً ولها بنت رفيقة ثم إن زوج أمك تزوج رفيقة بشرطها وأفي منها بنت فبنته النسبة الأولى لأولى أختها من أبيها ونسبة الأولى لكأختك من أمك فاستربت البنت من سيدتها ثم وطئها أختك لا يحرم الأخرى لان المحرم لا يحرم الخلال

(قوله حلت النكحة) وإن سبق وطء الموكث وهذا ما عرفت ما تقدم ولو تارق النكحة حلت الملوكة (قوله لأن فراش الخ) إضافة القوة لفراش الخ إخراجاً من المكث أنه أقوى من النكاح بدليل أنه إذا طأ المرأة على النكاح بطل دون العكس فلا يتصور ورود نكاح على مكث فإنه عليه رتبة والمكث مطلق النكاح فإنه لا يقع عليه ضرب من المدة (قوله ثم شرع في مثبتات الحرام الخ) شروع في التبرئة الثانية من الفصل السابق والمذكور منها ناقص واحد وهو العكس المذكور وفوقها خلف الشرط وخلف الظن وعتقها تحت من يرى في الإحصار بالمهر قبل الدخول والاحتمار بالنفقة الشاملة للعكس مطلقاً كما علم تفصيل ذلك من محله وحاصل العيوب المذكور فنعنا أنها عشرة تفصيلاً لاسبعة أجمالاً (قوله خيار فسخ الخ) الإضافة على معنى في خروج الزوج ولله وسبه فلا تخسار لهما مطلقاً لأنه لا ضرر عام ولا على طرفهما (٣٣)

المرضى ليس عبد الله المدا على الناس  
من زواله وعدسه قال أس منه فهو  
كالجنون والافلاسواء كان مرض أو  
غيره فقله وكذا ان في بعد المرض  
يقضى انه ميت به اختراوان في يحصل  
بأس من زواله وليس كذلك بل مقيد  
بالباس منه (قوله انجيل الخ) من باب  
ضرب وهو من عذف الخ لثا لثا لثا  
الجنون الكامل لا بالناقص بلقي  
بالكامل (قوله والجدا وبرص) أي  
وان كان متعلقا بذلك اما الجنون فان  
كان مثله الاختيار له لولاه لوالها ايضا  
وبسفي الحسار لولاه لوالها لجنون  
مقار المقعد الى آخرها في (قوله وسكم  
هل انيرة الخ) طاهره انه لا يد منه وسكم  
وليس كد كذلك بعد ما ضحك في  
استحياهه فسكون الراوية اء اء ان

٩ حط في الاستحكام على القول بكي فيه الاسوداد اولا  
او حدث بعد الطول او لا حصاره بغير ما في المتن كصحب المغذ والقروح السالة والبول عند  
اى يثبت للام اى سواء كان الجسم مقاربا للعدا او حدث بس العقد والوطا وحدث بعد  
فلما حصر كافي واما ك ولم يفسد في الشارع (قوله على ما راجح) حصره بحداده و  
او من غير ك اى حاله تكون الثلاث خارجة على ما مر (قوله يتاخر) منصوب على  
وتخبر به والمراد بالبيان للعاني والمراد بالتخبر رأى من كونه يشترط الاستحكام اولا  
رتقاء وقترانه

**(قوله قدوها)** بالرفع بدل من ما أو بالتمسك على الحال وإن كان معرفة (قوله وتخرج به) أي بالحبوب المفهوم من الحب (قوله فلاخبار به) أي انحصاء المفهوم من انحصي ولو قال تخرج بالحبوب لخصا فلاخبار به لكان أولى (قوله في المكلف الخ) قوله الثاني قد ثبت انحصار بها (قوله قبل الوطء) أي في النكاح الذي أراد فسخه وان سبق منه وطء في مكان سابق (قوله واقراهما المهر الخ) تعليق ناقص لأنه خاص بقوله لا يثبت الا باقرار وتركه حقه أو بمقتضا بعد نكوله فكان حقه ان يزيد والدعوى عليه ما غير معصية فلا ينكح فلا يمين مردودة (قوله وعول) أي استند عليه في الحكم (٢٤) بثبوت الخبر واستدل به (قوله لا مثله الخ) جوابه

عن سؤاله وإن اشافي بمجهده وهو لا ينفذ بمجهده أو حسب ما يمكن محصل ذلك فيما مره الراي والاحتياط وما هنا يتوقف لا بأس لال حقيقة بقضائه النبي بذلك لا يفعل بسبب ما مر (قوله وفي فاصح الخ) بيان لمستند التوقف (قوله قال الشافعي الخ) اشار بذلك إلى أن الشافعي بذلك معقول المبنى لا يمتدعي (قوله برعسم) أي يقول ويعتقد ذلك وليس المراد ان ذلك كذب لأنه حق ثابت لأن الغالب ان الرعم يقال عند القول الباطل (قوله كأمرت الاشارة الى المهر) المراد بالاشارة الذكر والافسد ذكر صريحاً أي تقدم (قوله ولاخبار قول) أي أولى الزوجة (قوله بمحدث) أي من الجنسية وقوله يفتقر حب الخ من اضافة الصفة للوصف لأنه لا ضرر عليه في الحب والعتة المتعارفة (قوله وبغير عقار جودن وحدام وبرص) أي في عمار عليه (قوله وإن رخصت الخ) أي بعد العقد اذ قبله وهي مجبنة قيد في القليلة لأن الأولى حقا في النكاح وعتة لثبوت الحمار للولي بذلك اما اذا رخصت به قبل العقد وهي غير مجبنة فلا حمار للولي وهذا حكم خبر الولي عند رضاها انتهى بنفسها في عتة العيب ورخصت به وترك الرفع الى القاضي سقط حقا في جميع العيوب كما لو رخصت باعساره بالمهر فلا ترجع وتطلب بخلاف الثقة اذ رخصت فلها الرجوع وكذا في الإيلاء اذا ترك الرفع لها الرجوع والطلب (قوله باقصرار الزوج) أي عند المأثري (قوله لا نه

منه ما لو لم يقدرها فلا حمار لها على الأصح فلو تنازعا في إمكان الوطء به قبل قوله على الأصح وخبر ج به الحصى وهو من قطع الشاوي ويذكر فلاخبار به على الأصح لقدرته على الجماع قال ابن الملقن في شرح الحاشي ويقال انه أقدر عليه لا ينزل فلا يعتبر به فتور (و) الحامس (العتة) في المكلف قبل الوطء في قبلها وهو ضمن المهمة وتشدّد النون علة في القلب والعكيد أو الدماغ أو الألة تنقطع الشهوة الناشئة فلا تفتن في الجماع وتخرج بقيد المكلف الصحيح والمهنة فلا تنفع دعوى العتة في حقها لان ذلك انما يثبت باقرار الزوج أو بمقتضا بعد نكوله واقراهما المهر وقيد قبل الوطء العتة الحادثة بعده ولزومه بخلاف حدوث الحب بعد الوطء فانه يثبت به حمار الصبي على الأصح في الزوجة وقرن يتوقف زوال العتة بمحصول الشفاء وعود الدابة لا الاستمتاع فهي مترجعة لمحصل ما ينفقها بخلاف الحب لأصهارهم وقوع حصول ما ينفقها (تنبيه) ثبوت الخبر بهذه العيوب قال به جمهور العلماء وجاءت بالأكثر ومع ذلك في عمرضى الله تعالى عنه في الثلاثة الأولى وهي المشتركة بين الزوجين ورواه الشافعي وعول عليه لأن مثله لا يكون الأصح وتوقف في الأصح فمن المجهود قرارك من الاستدلال الشافعي في الام وأما الخدام والبرص فانه أي كلا منهما بعدى الزوج والود وقال في موضع آخر الجهد والبرص عما يزعم أهل العلم والمطلب والفتاوى به بعدى كثير وهو ما مع الجماع لا يكتسب الغش أن يطلب أن يجامع من هو به والود قبل ما سلم منه أو سلم ادركه قبله قال قيل كيف قال الشافعي انه بعدى وقد مضى الحديث لا بعدى أحب بأن مراده انه بعدى بأمر الله تعالى لا يفسد به والحدث وردد الما يعتقد أنه أهل الحلية من نيسة الفعل تغيره تعالى ولحدث بالزوج بعد العقد عيب يكتسب حسب كره ولو بعد الدخول ولو بعد ما هابت لها الخبر بخلاف حدوث العتة بعد الدخول كما مر الاشارة الى العتة والفرق بين الحب والعتة ولحدثت بها عيب تغير الزوج قبل الدخول وبه كمالوحدثت به ولاخبار للولي بمحدث وكذا يفتقر حسب وعه للعقد وبغير عقار جنون الزوج و رخصت الزوجة به وكذا اعتقار حدام وبرص في الأصح للعار والخيار في الفسخ بهذه العيوب اذا ثبت يكون على العور لا بخيار عيب فكان على العور كافي النسيب وبشرط في الفسخ بعيب العتة وكذا ما في العيوب رفع إلى الحاكم لأنه ينفذ فيه فاشه الفسخ بالاعسار وثبتت العتة باقرار الزوج أو بيمينه على اقراره لا به لا طلع للشهود عليها وثبتت بيمينها بعد نكوله وادانت ضرب القاضي له سنة كما فعله عمر رضى الله تعالى عنه بطلب الزوجة لأن الحق لها فاذا تمت رفعت الى القاضي فان قال وطئت حلف فان نكل حافت واستقلت بالقسم كايستقل بالقسم من وحد بالبيع عيبا (حاشية) حيث اختلف الزوجان في الإصابة كان المصدق نافعا أحدا بالاصل أي مسائل الأولى تعين كأمز التائسبة المولى وهو كالعتي في أكثر ما ذكره الثالثة اذا ادعت الطائفة لئلا أن المحلل وطئها وقاها وانقضت

لامطلع الخ) تعليق لمحدثون أي لا يثبت له لا لمطلع الخ (قوله فان قال وطئت) أي وي نسب على المعتد (كالكعنين) أما لو كانت بكر أو عوراء فحلف هي لأه (قوله استقلت بالقسم) أي بعد قول القاضي ثبتت عتته مثلا وإن لم يقل حكمت بثبوت العتة ولم يأت لها في الفسخ (قوله فالمصدق نافعا) من ذلك ما إذا كانت تكرأد أي العتة الوطء وابتكر الوطء فمصدق وكذا المولى اذا أنكرت الوطء وهي بكر فتصدق ومن ذلك اذا قال ان وطئت نكل فان طاعت فادعي الوطء وانكرته فتصدق وهذه عبرة التي في الشارع آخرها انه ما معنى على ثبوت وفي مثله الشارع معلى على عدم (قوله أي أكثر ما ذكر) لفظة أكثر زائدة أدليس

هناك الاثنى واحد (قوله لها الاول) أما بالنسبة لرفع المهر كما لا خلاف تصدق بل يصح في قولنا نصف المهر (قوله في الصداق ما وجب الخ) هذا معناه شرعا وأما معناه اعتقدا وما وجب بشكاح فمقتضى كون المهر من الشئ اعم من القوى على خلاف القاعدة (قوله بشكاح) أي مقدر وهو المسمى ان كان حصداً ومهر المثل أن كان المنهي فاصداً ولم يسم شئ ولم يصحكنه وتوضيحه (قوله أو وطه) ولا يكون المهر المثل وذلك في وطه النشئة أو الوطء على النكاح العاصداً أي بتقويض (قوله أو تقويت بمنع قهراً) أي بان كان غير اذن الزوج والاعلا بالمرهاني وفيها إذا كان غير اذن العقد انه لا يلزمها من نفسها شئ وإنما يلزمها نصف مهر المثل الصغيرة (قوله ورجوع شهود الخ) ويحل رجوع الزوج عليهم بشرط أن لا يصح قهر الزوج وإن تكون شهادتهم على حي أو الاغلاص عليهم وإن لا يثبت عدم الشكاح بالمرهاني شهدوا بالطلاق مشلاً من شهدوا أنهما اختصه من الرضاغ فلا غرم أيضاً (قوله ورجوع فهو داخل) وغرمون نصف المهران كان قبل الدخول (٣٥) وكل المهران كان بعده الدخول ويحل غرمون كل المهر مطلقاً لا نفقة البتة

الذي قوته وهو المهر (قوله ويسمونه نخلة الخ) الاولى ويسمى الخ لان النخلة من الله تعالى لا من أهل الجاهلية (قوله لان المرأة الخ) لتعليل النخبة (قوله لم يد الزوج الخ) أي ترويج النبي له من وجه نفسه أي ولم يرض بذلك كأيد عليه سباقاً لخصبته فأنقذه بما نقل كان الاولى الزوج (قوله للزوج الخ) كان الاولى للعاقدة ليشل الولى والزوج فان النخبة معهما لا أن يقال المهر فيه تفصيل فان الولى تارة تسله النخبة وتارة يقبض تارة يقرم (قوله ويؤخذ من هذا) أي من هذا التعليل الاحقر وكذا من الاولى أيضاً من الثاني (قوله صدقات الخ) طاهره قراءة المتن ما شاء للعاقل وان ضمير عائد على الزوج لا تقدم ذكره وفيه نظر لانه لا تناسب المسائل بعد ذلك لان النخبة فيها من ولى ولو أبى الفتى على طاهره صدقاته لم يصير عائد للصدقات الأولى أو يحل للصبر عائداً للعاقلة لخصوص الزوج (قوله واداً حل العقد الخ) عرصه بهذا اصلاح المستطاب المتن يقتضي انه اذا لم يسم في العقد صدقات لا يصح مهر المثل الا الواحد من ثلاثين أو اثنين أو ثلثين أو اقل من هذه الصورة على أقل من مهر مثل الزوجة وقبلاً عداها على أكثر منه فتعبر بنخبة عما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز اطلاقه منه (و) ادخال العقد النخبة فان لم تكن مفوضة ان قامت بشدة ولها زوجي بلا مهر فعلم (وجب مهر المثل ثلاثاً شأه) أي واحد منها الاول (لن عرصة) أي بقره (الزوج على نفسه) قبل الدخول ولها جسد نفسها لغير من لها تكون على صفة من

من ثلاثين أو اثنين على ما كان في المهر المثل بل يسم الصداق ولم يكن بعض بعض من جسد مهر المثل بالصدق ولا تخوف على فرض ولا وطه وأما إذا كان هناك تقويض فلا يجب بالعقد شئ وأما يجب واحد من ثلاثة وذهبه مراد المصنف بقوله فان لم يسم مهر العقد وجب مهر المثل الخ (قوله معوضة) كتمر أو لا أو لهما فوض أمرها الى الولى أي تزويجها بالمهر ويصح بغير الولى لأن الاولى فوض أمرها الى الزوج من حيث أهله حل ولا خلاف في إيجاب المهر إلى الحاكم (قوله بان قامت بشدة) أي ومثلها النخبة المهمة وقوله زوجي بلا مهر ما قبله وقوله فعل أي زوج بلا مهر فوضته ما لو سكت الزوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد في ذلك لمعوماد كره الولى ولا يجب المهر الا واحد من الثلاثة التي في المتن تخرج بالبردة ما لو سكت صغيرة أو بغير ثمن أو مسمية فانه يجب لها مهر المثل بمجرد العقد ولا ينزوق في فرض أو وطه وتخرج بقوله زوجي ما لو لم تأد وكانت عورة فوجب مهر المثل بمجرد العقد ولا يقال لهما معوضة ورحم بقوله لا مهر ما لو قامت زوجي مهر المثل وزوج بعيره فانه لا يكون تعويضاً ويجب مهر المثل بالعقد وان زوج مهر المثل فالأمر طاهر وهذا تقويض الحق أو ما تقوى بعض الامة فله صوتان أو يقول سببها زوجتكها لا مهر أو سكت وان لم يسبق قول من الامة لا الحق للصبي وأما الزوج الامة بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بجوئل فينقذه ولا يكون تقويضاً لا بالحق

فَقَدْ لَانَهَا (قوله كالمسي في التقد) أي الحال وقوله كعدها كالمسي في العقد أي المؤجل (قوله ولا يشترط علم الخ) جعل ذلك قبل  
الدخول أما بعد الدخول فلا بد من علمها بالتأثير في الزوج تعيينه وبناف (٣٦) الزوجة المطالبة فان كان مجهولاً لم

يتأتى المطالبة منها ولا التصريح منه (قوله ويشترط علم الحاكم الخ) وهذا شرط  
لجواز الاقدام وانفذوا الحكم ولزم  
الرضى من الزوجين فان لم يعلم به لم يجز  
له الاقدام ولم ينفذ حكمه ولم يلزم الزوجين  
الرضى به ولو صدق مهر المثل (قوله  
ولا يصح فرض اجنبي) أي لا يلزم  
الزوج الرضى به فان رضاه مع أفراد  
بالاجنبي بالنسب وليا أو ولياً أو وكلاً  
ولا ولد له من أعتاق أصله (قوله ان  
بطأها) خرج استئصال البني وإزالة  
الكثرة بأصبعه فلا بد من الجاهل (قوله  
ولو قتل السدانة) استرد على كون  
الموت وجب المهره كانه قال اذا  
كان بقتل السدانة أو قتلها لنفسها  
أو قتل الحره أو زوجها أو فرق في ذلك بين  
التفويض وغيره (قوله اعتبار زناه  
العصاة الخ) المراد من من لو قدرت  
ذكر كانت عصية والمراد بدوى الارحام  
هنا قرابات الام أي الام وقراباتها (قوله  
الجدات الخ) فتقدم القرى منهن  
فان اتسوى اثنتان منهن فالاصغرهما  
سواء مشال ذلك أم أم وأم أم أم  
وانظر ما معى الاستواء الذي هو الاصغر  
ومما قبله (قوله ثم نبات الاحوال)  
ومثلون نبات انقلاط فيما يظهرهما  
في مرتبة واحدة (قوله قرابات الام)  
لعل العارفة بما قبل أي الام وقراباتها  
(قوله حد) أي معنى وقف عندده فلا  
فلا زاد عليه ولا نقص عنه وهذا عندنا  
وأما عند الامام أبي حنيفة فاقله عشرة  
دراهم وبنين على ذلك أنه زوجها  
من ولا به تزويجها بعشرة دراهم من  
فقدانها أنفدتها من زواجها دون  
ذلك باذنها كان لها الاستمرار على ذلك  
وكان لها الرجوع وطلب العشرة لها  
اقل المهر (قوله عروضا أو موهونا) تعيم  
في المبيع لان كل منهما مبيع فالنوع

نسلم نفسها ولو ابعد الفرض جسد نفسها لتسلم المفروض احوال كالمسي في العقد  
أما المؤجل فليس لها جسد نفسها كالمسي في العقد بشرط رضاها بما يفرضه الزوج  
لان الحق لها فان لم ترض به فكأنه لم يفرض وهذا كما قاله الاذري اذا فرض دون  
مهر المثل اما اذا فرض لها مهر مثلها حال من نقد البلد وبذله لها وصدقته على أنه مهر  
مثلها فلا يعتبر رضاها لانه ثبت ولا يشترط علم الزوجين حيث ترعاها على مهر بقدر مهر  
المثل لانه ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما ويجوز فرض مؤجل بالترضى وقوى مهر  
المثل والثاني ما أشار اليه بقوله (أو يفرضه الحاكم) اذا امتنع الزوج من الفرض لها  
أو تنازعا في قدر المفروض كم يفرض لان منصفه فصل الخصومات ولكن يفرض الحاكم  
حالا من نقد البلد كما في قيم المتلفات لا مؤجلا ولا يفرض نقد البلد ورعت الزوجة بذلك  
لان منصفه الازام بحال حال من نقد البلد ولها اذا فرضه حالاً تأخير القبض بل لها تركه  
بالكلية لان الحق لها ويفرض مهر المثل بلاز باده ولا نقص ويشترط علم الحاكم بعمر  
المثل حتى لا يزد عليه ولا ينقص عنه الا بالتفاوت اليسير ولا يصح فرض اجنبي من ماله  
لانه خلاف ما يقتضيه العقد والفرض الصحيح كسبي في العقد فتشطر بالطلاق بعد عقد  
وقبل وطه سواء كان الفرض من الزوجين أم من الحاكم والثالث ما أشار اليه  
بقوله (أو يدخل بها) بأن يطأها ولو في حبس أو حرام أو در (صحيح) لها (مهر المثل)  
وان اذنت له في وطئها بشرط أن لا مهر لها لان الوطء لا يباح بالاجتهاد ما فيه من حق الله  
تعالى والمعتبر في مهر مثل الموهونة أكثر مهر المثل من العقد الى الوطء لا بالبيع ودخل  
بالعقد في ضمانه واقرن به الا تلاف فوجب الاكثر كما في موضع بشراء فاسد ولو طلق  
الزوج قبل فرض وطه فلا تشطر وان مات أحد الزوجين قبلها وجب لها مهر المثل  
لانه كالوطء تقر بالمعنى فكذلك في إيجاب مهر المثل في التفويض وهل يعتبر مهر المثل  
هنا بالاكسكتز كما رأوا بحال العقد أو الموت أو وجه في الزوجة وأصلها بالارتجاع أو ههنا  
الوفاة لان البيع دخل في ضمانه بالعقد وتبرعه به لم يوث كالوطء ولو قتل السدانة أو  
قتلت نفسها قبل دخول سقط مهرها بخلاف ما لو قتلها اجنبي أو قتلت الحره نفسها قبل  
دخول لا سقط مهرها ومهر المثل ما رغبه في مثلها عادة وركبه الا هضم نسب في النسبة  
لوقوع التفاتر به كالكفارة في النكاح وظاهر كلام الأكثر اعتبار ذلك في القسم  
كالعرب وهو المقتدل لان الرغبات تختلف بالنسب لمطابقا غير أي اقرب من نسب المهر  
فاقر بين أحد لاو بين ثم لا بين نباتات أخ لاو بين ثم لا بين نباتات لاو بين ثم لا لان المدلى  
يحبتهين بقدم على المدلى بحجة ثم نبات الاعمال لاو بين ثم لا فان تعدد اعتبار زناه العصية  
أعتبر بذوات الارحام كالحالات والخالات لان أولى من الاجانب وتقدم من نساء  
الارحام الام ثم الجدات ثم الخالات ثم نباتات الاحوات ثم نباتات الاخوان والمراد بالارحام  
هنا قرابات الام لادوار الارحام المسذكورون في العرائض لان امهات الام نسبن من  
المذكورين في الفرائض ويعتبر ما تقدم من وعده ومقتل وحال وبار وصفاه  
وبكارة وثبوته وما احتلف به عرض كالمهر والشرف لان المهور يختلف باختلاف الصفات  
ويعتبر من ذلك البلد فان كان نساء العصية بلدن في في احد اهما اعتبر بعصيات  
بأدها فان كن كهن بلدة أخرى فالاعتبار بهن لا باحنيان بلدها كما قاله في الزوجة  
(وليس لاقل الصدق ولا أكثره حد) بل ضابطه كل ما مع كونه مبيعا موهونا أو موهونا  
مع كونه صدقا وما لا فلا عقده بما لا يتقبل ولا يقابل فتعمل حتى سقطت لم تصح التسمية

مبيع البائع والمبيع مبيع لغشري (قوله لم تصح التسمية) وأما النكاح فصحيح لان النكاح لا يشهد بصداق النسبة ورجع  
الافى صوريين الشاروا وما حل رقية العبد صداق الزوجة الحره فان النكاح أيضا يطل الدور لانه لو وضع جله صدقا لم يكن له ولو لم يكن

لا تنفع النكاح ولو انفع لم يجب المهر فلم من جعله صدقا عدم جعله صدقا (قوله) وأما صدق أم حبية (الخ) لأنها كانت تحت  
 محمد الله ابن حنبل هو ساجد معه إلى الحبشة فتنصرو بقت على الإسلام فبنت على الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في تزويجها  
 من النخاشي فأصدقها النخاشي (٣٧) أو بعثت بنار وجهها من عندها وأسلمها للنبي صلى الله عليه وسلم مع

شرح حبل منتهى سبب (قوله) على منفعة  
 معلومة) حاصلة أن لها شرطين كونها  
 معلومة وكونها تستوفي بعدد الأجرة  
 مان تكون منحة (قوله) على منفعة (الخ)  
 هذا ظاهر في غير المهر أما في فلا يجوز  
 لأن شرط اجبارها أن يكون بقدر البلد  
 إلا أن يصور بما إذا كانت خادتم  
 التعامل بالمتاع أو بصور مما إذا تزوج  
 السيد أمته أبداً كامل أو لم يجوز له  
 نكاح الأمة على أن يعلمها أن قرآن فانه  
 حائر الآن قال أن ذلك بالملك بالولاية  
 فالصور الأول متعين (قوله) فعلى هذا  
 أي حواز تعلم ولها وأبعدهما (قوله)  
 فما هنا متعلق في غير الواجب (الخ) ففتنة  
 ذلك أنه لو سكنان هنا تعلمها واجبا  
 كالصاحبة أنه يجوز ولا يتعذر وليس  
 كذلك فالجواب الأول أحسن (قوله)  
 وقبل (الخ) بمنزلة جواب ثان وكذا في  
 القبل الثالث (قوله) فلا شيء لها سواء  
 أي لا ما وقع في الكفر لا يتبع بالتقدي  
 (قوله) وجب لها مهر المثل (ال) أي لأن  
 تعلم التزويج أو لا تخيل المبدل معصية  
 فلا يقرن عليه فذلك وجب مهر المثل  
 فان لم يكن أبداً ليس به مهر فتعلمها  
 (قوله) كصاحبه أي وحده (قوله)  
 وردته أي وحده وأبعد ما نصف  
 المهر تعليمها بجانب الزوج ولأمنته  
 فيما أوتيت معا وكانت مدخولا بها  
 أو مقوضة قبل وطء وقرض تغلبا  
 لجانب الزوجة (قوله) المسمى ابتداء  
 (الخ) بدل من المهر كذا (قوله) بعد ذلك  
 أو المعرض أي في المغو عنه وقوله وهو  
 المثل أي فما إذا لم يسم مهر في العقد  
 فبمهر المثل بمجرد العقد (قوله) في  
 كل ما ذكر متعلق بتسقط (قوله) أن لم يجب

ويرجع لمهر المثل وهكذا إذا أصدقها أو بالاعتكابه غيره فلا يصح لتعلق حق الله  
 تعالى به في ستر العورة كما قاله الزركشي مستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لقد أراد  
 التزوج على أزارك هذا أن أعطته أباها وأختها ولا أزارك وهذا دخل في قولنا  
 ما مع مبدا مع صدقا وبسن أن لا ينقص المهر عن عشرة دراهم ثم يحسن خلافه على  
 حنفية ولا يرد على خصامة درهم كاصدقة ساهته صلى الله عليه وسلم وزوجاته وأما صدق  
 أم حبية أو بعثت بنار فكان من النخاشي أكرامه صلى الله عليه وسلم (ويجوز أن  
 يتزوجها على منفعة معلومة) تستوفي بعدد الأجرة كتعلم فيه كافة ونسابة وتوب وكفاة  
 ونحوها إذا كان يحسن تلك المنفعة فإن لم يكن يحسنها أو التزم في الأمانة جاز ويستأجرها  
 من يحسنها وإن التزم العمل بنفسه لم يصح على الأصح لغيره وتخرج بقدر المعلومة المنفعة  
 الصالحة فلا يصح أن يكون صدقا ولكن يصح مهر المثل والطلاق والتعلم فيما تقدم  
 شامل لما يجب تعلمه كالعلمة وغيرها وللقرآن والحديث والفتنة والشعر والخط وغير ذلك  
 مما ليس بغيره وتعلمها أي أو دلها الواجب عليها وتعلمه وكذا عسدها على الأصح في  
 الزوجة على هذا لا يتعذر تعلم غيرها بطلاقها أما إذا أصدقها تعلمها بسعة فطاق قبل  
 التعلم بعدد حول أو قبله تعذر تعلمها لاجتماع صفة معرفة علمه لا يجوز احتلاؤها بها فان  
 قبل الأمانة يباح النظر إليها لتعلمها وهذه صارت احتبة فهل يجوز تعلمها لاجتماعها  
 من الزوجين تعلقت أماله بالأمر حرجي لا يتبين ما عجزه ففتنة حواز التعلم وقيل المراد  
 اقرب الفتنة بخلاف الآخر فإن قوة الوحشة تسبها اقتضت حواز التعلم وقيل المراد  
 بالتعلم الذي يجوز النظر له الواجب كقراءة النسخة فما هنا تعلم في غير الواجب  
 ويرجع هذا إلى السبكي وقبل التعلم الذي يجوز النظر خاص بالأمر بخلاف الاحتسب ويرجع  
 هذا إلى الحلل الحنفية والاعتدال الأول (تنبيه) أنهم تعلمهم السابق لها ولم يحرم الحلول بها كان  
 كانت صغيرة لا تنضم إلى أوصاف نكحها به برضاع أو بكنهها ما لم يتعذر التعلم وهو كذا  
 (فروع) «لو أصدق زوجته الكتابة تعلم قبل طء أو يقع إسلامها أو الأفلأ وأصدقها  
 تعلم التزويج أو لا لا يحل وهما كالأمر ثم السبا أو رافقه السبا بعد التعليم فلا شيء لها سواء  
 أوقفه وحل لها مهر المثل وأصدق الكتابة لتعلم السبا حتى فإن كان في تعلمها كلفة  
 صعب والأهل كما لا ينبغي (وسقط بالطلاق) وبكس فرفة وحديث لا منأ ولا سبها  
 (قبل الدخول) كإسلامه وردته ولعانه وأرضاع أمه لها أو أمهاله (نصف المهر) أما في  
 الطلاق فلا شيء وإن طلقته من قبل أن تنسوي وأما الباقى فلتقاس عليه وأما الفرفة  
 التي وجدت منها قبل الدخول كإسلامها بتمتع أو بالتبعية لأحد أو بها أو فسخها بعينه  
 أو ردتها أو أرضاعها زوجته أو غيره أو وحديث سبها كفتنه بعينها تسقط المهر المسمى  
 ابتداء أو المعرض الصحيح ومهر المثل في كل ما ذكر لها أن كانت في العاصفة فهي المختارة  
 لفرفة فكما ساقدا تلفت الموصى قبل التسليم فسقط العوض وإن كان هو المانع بعينها  
 فكما هي العاصفة (تنبيه) لو أرتد بعد فعل فورك دتما فسقط المهر أو كرتدته ونصف  
 وحدها صح الأول أو الثاني والساعة على الأذني وغيرهم ويصح الثاني المتولى والمعارفي  
 وابن أبي عسرون وغيرهم وهو أوجه (تنبيه) يجب ملقة قبل وطء منته أن لم يجب لها شرط

١٠ حط في لها شرط مهر (الخ) صادق في صورتين بان وحل لها كل المهر كما إذا كانت مدخولا  
 بها ولم يجب لها شيء بان كانت مغفونة وقدرت قبل وطء وفرضت قبل المتعة مهر في المدخول بها وتجب وحدها في المغفونة  
 المدة كزوتها لحاصل أن المطلقة أو وحل لها نصف المهر لم تجب المنفعة بان كانت الفرفة لها منأ ولا سبها إطلاقا وإسلامه وردته  
 ولعانه وطء بابه أو بانه لها أو ملكها لها أو أرضاع أمه لها أو أمه والكل ذلك قبل الدخول في غير العوضنة أو في العوضنة بعدد

الزمن وأما إذا كانت المرافعة شولا بها فخص المنة مع المهر أو حكا انت عفونة وفورقت قبل قرصن وطه فتسبها المنة فقط  
 وشترط في كل من المدخول بها المنة أن تكون الفرقة لا يسبها ولا يسبها ولا يبعثها ولا يبعثها ولا يبعثها ولا يبعثها ولا يبعثها ولا يبعثها  
 كطلاقه ولعائه الخ ما تقدم أما إذا كانت بسببها كإسلامها وردتها وطسكها أو فسخه بعينها أو فسخه بعينها أو فسخه بعينها أو فسخه بعينها  
 أو بسببها ما كانت عليه لها أو بوجت لآخرها فلا منة في ذلك لكل من المدخول بها والمفوضة إذا كانت الفرقة قبل وطه وفرض  
 بل المهر فقط للمدخول بها ولآخره ولا منة للفرقة أي في غير الموت أما فيه يجب المهر للمنة كالمدخول بها في الصور المذكرة فانه  
 يجب لها المهر فقط (قوله بأن كانت مفوضة) أي ومدخول بها (قوله وسن أن لا تنقص) أي وسن أن لا تبلغ نصف المهر  
 فإن أمكن العمل جائن الستين بأن كان المهر ثمانين حملنا المنة ثلاثين ولم نبلغها أو بعين فإن لم يمكن بأن كان المهر ثلاثين اعتبرنا  
 نصف المهر هو خمسة عشر فتقصها عنه لانه الحكم (قوله في أحكام الوألية الخ) ذكرها عقب الصادق لأن من جملة الوألية ولجنة  
 الأملاك الذي هو العقد أو ان من جملة الوألية العرس أي (٣٨) الدخول وكل من الدخول والوألية بعد

العقد والصادق ملازم للعقد النكاح  
 قلنا ذكر الصادق كانه ذكر عقد  
 النكاح الذي هو سبب الوألية (قوله  
 لأن الزوجين الخ) هذا أقصر على ولجنة  
 العرس فكان الأولى أن يقول لا احتياج  
 للناس لها (قوله وهي تقع) أي تطلق  
 الخ وهذا معناها شرعا وأما معناها لغة  
 فهو الاجتماع (قوله لسرور حادث الخ)  
 هذا ليس شاملا لأية الموت مع أيها  
 من جملة الوألية فلذلك زاد بعضهم  
 لسرور أو غيره (قوله من عرس)  
 أي دخول بالزوجة وقوله وأملاك  
 أي عقد عليها فيكون مختلف مع  
 أو المراد بالعرس أعم من الدخول والعقد  
 والمراد بالأملاك العقد فكون عطف  
 خاص على عام وقيل العرس العقد  
 والأملاك الدخول (قوله والوألية على  
 العرس متضمنة الخ) هذا الاختراع صحيح  
 لأن الوألية اسم للعقد فلا يصح الحكم عليها  
 بالاستصحاب ويجب بانه على تقدير  
 مضاف أي دعوة الوألية والطلب إليها  
 (قوله العرس) بضم العين وأما كسر  
 العين فهي المرأة وأما الزوج فقال له

مهر بأن كانت مفوضة ولم يعرض لها شيء وأدعى الإمام فيه الإجماع لقوله تعالى  
 لأجنح عليكم أن تطلق النساء ما لم يتوهبن أو تعرضن لأحد منهن من غير رضاها  
 ونجب أيضا لموطوعة في الظاهر لم يعم قوله تعالى ولطوائف متاع بالمعروف ولأن  
 جميع المهر وجب في مقابلة استيفاء متعة العصف فطلاقا لا يطلق عن الجبر بخلاف من  
 وجب لها النصف فإن بضعها سلم لها فكان النصف حراما للإباحاش قال الزوري في  
 فتاواه بأن وجوب المنة بما غفل النساء عن العلم بها فيبقي تعريضهن وأشاعة  
 حكمها البعوض ذلك وجب بفرقة لا بسببها بأن كانت من الزوج كرده ولعائه كطلاقه  
 في إباحاش النصف وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما أو ما قيمته ذلك فإن تنازعا في قدرها  
 قدرها بالقاضي بأختاره بحسب ما يليق بالمال معتبرا حالهما من يسار الزوج  
 وأعمارهن ونسبهما وأصنافها لقوله تعالى ومنعهن على الموسر وقدره وعلى المقتر قدره  
 ثم شرع في أحكام الوألية واشتقاقها كما قال الأزهري من الوألية وهو الاجتماع لأن الزوجين  
 يتجمعان وهي تقع على كل طعام بقصد لسرور حادث من عرس وأملاك وغيرهما سكن  
 استعانة المطلقة في العرس أشهر (والوألية على العرس) وهو ضم المهر مع ضم الزمان  
 وإسكانها بالبناء بالزوجة (مضمومة) مؤكدة لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم في قولنا  
 في الضاري أنه صلى الله عليه وسلم أول على بعض نسائه بحد من شعره وأول على  
 صعبة بقره ومن وأطوانه قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أول ولوشاة وأقلها التمكن  
 شاة ولغيرهما فذكر عليه قال النساء والمراد أقل النكاح شاة لقول التنبيه وبأي شيء أول  
 من الطعام ياز (تنبيه) لم يتعرضوا الوقت الوألية واستسقط السكنى من كلام البعوي  
 أن وقتها موسع من حين العقد فدخل وقتها والأفضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله  
 عليه وسلم لم يول على نسائه إلا بعد الدخول فصر الإجابة لها من حين العقد وإن خالف  
 الأفضل (والإجابة لها واجبة) حينها لم يصح ما ادعى أحدكم إلى الوألية فلما أتيا  
 وحسبهم شر الطام طعام الوألية تدعى لها الأعياء وترك الفقهاء ومن لم يجب الدعوة

عروس وأما عرسه بالتام مع كسر العين فليس هو الحروب وإنما اقتصر على إجابة العرس اهتماما بالان إجابته واجبة فقد  
 ولاحل المتدنى (قوله على صفة) وهي بنت حبي وصكان أبوها رئيس اليهود وكانت تحت ابن عمها فأتاها التمر سقط في حجرها  
 فأخبره بذلك فطلبها على وجهها وقال أما ترجين أنك تترجسين علي كيرب فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم خبره ملك عنهما فلهما  
 رجل من الصحابة وطلب منه حارة يتسرى بها فقال له أذهب فقدوا واحد فاحدا فاحدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تصنع إلا لك فاحدا الذي وأعتقها  
 وجعل عنها صداقها وتزوج بها وأول عليها فرجوعه من خبر (قوله بدخل وقتها الخ) هذا يقتضي إنباء الوألية واحدة فدخل وقتها  
 بالعقد وقد تقدم أن العقد له ولجنة غير ولجنة العرس فتقتضي أملا ولبتيا وهذا قول في المذهب يهمل في كل عبارة على قول  
 (قوله ومن لم يجب الدعوة الخ) هذا يقتضي أن الإجابة في الحالة المذكورة واجبة حيث حكم العصيان على عدم الإجابة مع أنه إذا  
 خص الإجابة بالاجبة وإيجاب بأن المراد ومن لم يجب الدعوة أي وانتهى ما في صدر الحديث ووجدت بقية التشرط أو أن قوله  
 شر الطام الخ هذا الصواب من النبي صلى الله عليه وسلم بالقبيل لبني ماجيلت هذه المسألة من الوألية من أن يأول ليس بالزواج وحده بل  
 بالعدل في كل الوألية فذلك قال ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله بأن انتفى ما في صدر الحديث من تخصيص الأعياء ووجدت بقية

الشروط (قوله وما غيرها الخ) ومن القبولية التصري وقيل حكمها كولاية العرس (قوله لما في مسند احمد الخ) فسه نظار  
لانه لا يتبع النسبة فكان الاولى ان يقول ولا تلعب لما في مسند احمد (قوله فلتاهم) خرج بالوصف القفر المفرهم فلا يتبع ذلك من  
وجوب الولاية وقوله ان لا يفيض الاغتناء الخ صادق ثلاث صوابان هم التوهين او حسن القراءات ففرهم او حسن الاغتناء لتكسبهم  
اهل حرفه فلا يتبع ذلك من وجوب الولاية (٣٩) (قوله وهو اب وأجد الخ) ليس قبله أي وأوام هي وصية عليه (قوله)

وتباح الاحاطة الخ) كلام مستأنف وليس  
راجعا لقوله والا فلا لانه فيه الكراهة كما  
تقدم (قوله اذا كان في ما له شبهة)  
أي حرام وهجر بهاديون الحرام ففتنا  
والفرق بين الاولى والثانية ان الاولى  
الحرام له وقم وان لم يكن احكاما  
مخلاف الثانية فان الحرام قليل (قوله)  
ولكن لا بد الخ) استمدك على كلام  
الزركشي (قوله وان لم يخل جأ) أي عند  
عدم الحرج بأن يمس في مكان وهي في  
مكان آمنه موجودا فلتأتين  
العامة وتعب اللاحقة ولكن بشرط في  
حجرتها ان يكون أنتي لا ذكرا لأن خلوة  
احديين بأمر آخرام وان كان الرحلان  
حجرتين وأما غيرها فذكر أو اني  
(قوله ان لا يكون الداعي طامنا الخ)  
أي واحاه لا حصل كونه طامنا الخ  
احاته لأجل دفع شره عنه فقبيل دفع  
الضرر (قوله في وقت الولاية) وهو ما  
تقدم بان بدعوه في اليوم الاول والثاني  
اما لدعاة قبل وقتها كان جعلوا الولاية  
لعرس قبل العقد فلا تلعب اللاحقة وتحمل  
وجوب اللاحقة في اليوم الاول ومنها  
في الثاني ان لم تكن الحامل له على ذلك  
عرسا ماد كان عرض وعذر كان  
حعل لكل طائفة يوما أو لفضيل منزله  
عن كلهم أو يحضره عن طعام يكفي الجميع  
دعاة واحدة فغير اللاحقة في جميع  
الامم ولو شهرا (قوله ربة) هي ما كانت  
بالظن القوي والتمه ما كانت بالظهور  
والذلك وكل منهما مرجع للقلب والفتاة  
ترجع للقلب بحسب كلام قبيح في حق  
الامرء او المرأة (قوله وفرش الحرير  
الرجال) اما لفساد فلامع من الاحاة

فقد عصى الله ورسوله قالوا والمراد بولاية العرس لاتباع المعهودة عندهم وبث مداه في  
العصبي مرفوعة اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فليعب وما غيرها من الولائم فلا لاحاة  
البها نسخة لما في مسند احمد عن النخعي قال دعي عثمان بن أبي العاصي الى شتان فلم  
يجب وقال لم يكن دعي له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله (الالذر) أشار  
به الى أكثر شروط وجوب اللاحقة فان شروطه كثيرة منها ان لا يفيض بالدعوة الاغتناء  
لفتاهم تغيير بشر الطعام ومنها ان يكون الداعي مسلما ومنها ان يكون المدعو مسلما ايها  
ومنها ان بدعوه في اليوم الاول فتمس اللاحقة في اليوم الثاني وتكره في الثالث ومنها  
ان يكون الداعي مطلقا للتصرف نعم ان اقتصد ما اولى من ماله وهو اب وأجد  
فاظنهما كما قال الازدعي الوجوب ومنها ان لا بدعوه لحرف منه ولم يحضر وطعما  
في جاهه أو ما تاته على باطل ومنها ان يمس المدعو بنفسه أو بنائه لان نادى في الناس  
كان وقع الباب وقال يصغر من اراد ومنها ان لا يعتذر المدعو الى الداعي ورضى بتمتله  
ومنها ان لا يسبق الداعي غيره فان جامع احاب أقر حمارا ثم اراد ومنها ان لا بدعوه  
من أكثر ماله حرام فمن كان كذلك كرهت احاة على عرس الطعام حرام حوت  
احاته والا فلا وتباح الاحاة ولا تلعب اذا حكاك في ماله شبهة ولهذا قال الزركشي  
لا تلعب اللاحقة في زمانها شبهة انتهى ولكن لا بد ان يخلط على النظر في مال الداعي  
شبهة ومنها ان لا يكون الداعي امرأة اجنبية وليس في موضع الدعوة محرم لها ولا المدعو  
وان لم يخل جأ ومنها ان لا يكون الداعي طامنا أو فاسقا أو شريرا أو متكافا طالبا للاحاة  
والتمخره في اللاحقة ومنها ان يكون المدعو حرا فلو دعا عبدا الزمه ان أدن له سيده  
وكذا المكاتب ان يضر حضوره بكسبه فان شرفا أدن له سيده فحواش والاحاة عدم  
الوجوب والمجهر وعليه في احاة الدعوة كالرشد ومنها ان بدعوه في وقت الولاية وقد  
تقدم وقتها ومنها ان لا يكون المدعو ضايقا في معناه كحل ذي ولاية عامة ومنها ان  
يكون معذورا عن خص في ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك من يتأذى بحضوره ولا  
يلحق به بحالته كالارذل ومنها ان لا يكون المدعو امرئ يخاف من حضوره ربة أو  
تهمة أو فاقة ومنها ان لا يكون هناك منكسر لا يزول بحضوره كشرط الحر والعرب بالاملاء  
فان كان يزول بحضوره وجب حضوره للدعوة وإزالة المنكر ومن المنكر فرش غير حلال  
كالنصب والمسرور وفرش جلود النور وفرش الحرير الرجال ومنها ان لا يكون هناك  
صورة حيوان في عراض وسطا وبخدة والمرأة اذا دعت النساء فكذلك في الرجال قاله  
في الرصة وقياس ما مر من الازدعي في الامرء والمرأة اذا خافت من حضورها ربة أو  
تهمة أو فاقة تلعب عليها اللاحقة وان أدن الزوج والا لوى عدم حضورها خصوصا في هذا  
الزمان الذي كثرت فيه احتلاط الاحاسب من الرجال والنساء في مثل ذلك من غير مبالاة  
كاشف ما هو عورة كما هو معلوم مشاهدين لالحاج المالكي اعتناز أندال الكلام على  
مثل هذا واشبهه باعتبار زمانه فكيف له زمان حرق فيه الساج ولا تنطق احاة تصوم  
ما شئ على الداعي صوم نفل من المدعو فأعطاه أفضل وبأكل الصيف مما قدم له بلا

وأما نصب الحرير على السقف والجدران فحرام على الرجال والنساء جميعا من اللاحقة ويحرم الحضور والنظر اليها وأما مجرد الدخول  
فمكروه (قوله صرصة حيوان) فبدوا ان تكون مرفوعة فبدوا ان يكون على هيئة يعيش عليها فلا تلعب اللاحقة ويحرم النظر اليها والفرج  
عليها فان اشئ واحد من ذلك فلتعتن اللاحقة ويجوز النظر والنرج ومن ذلك خيال الظل الخروب فالتفرج عليه جائز وأما نصب  
التصوير فحرام مطلقا



(فصل في القسمة) من قسم ملك بأكثر من مرة بضمة قبل محته بأربعة وعشرين وهو في الأصل القسمة والمراد به هنا من كل طعام غيره ومنه العنقيل نسبة إلى طفل رجل من غطفان كان بأبي الولاء ثم من بعده دعوة (فصل في القسمة والشورج) ذكر جماعة عقب الوليدة الواقعة بعد العقد لانهما بقيان العقد أيضا (قوله وحصة القسم الخ) أي بان مات عند المص أو أراد الميت والأقارب وقوله فلا تدخل لاما لا ولكنه حسن (قوله فان ختم أن لا تعدوا) أي عدم العدل وقوله فواحدة مقبول تحذف أي كما تسكره أو واحدة (قوله في الميت الخ) أصل الشارح فهم من التسوية أن المراد التسوية في قدر الإقامة عند الزوجات (٤٠)

الافتقار ولا تصرف فيه إلا بالكل وبملك المصنف ما التعميم منه في دفعه كإجماع من ابن المقرى والمصنف أخذ ما يعلم رضاه المصنف به ويحل تركه وعبر في الاملاك ولا يكره التفرق الأصغر ويحل التقاطه والصحن تركه أولى وبسن للضف وإن لم يأكل أن يدعو للضف وأن يقول المالك لضمفه ولغيره كزوجته وولده ما دفع به من الطعام كل ويكره عليه ما لم يحقق أنه اكتفى منه ولا ينزح على ثلاث مرات وقد كرت في شرح المنهاج وعبره مسائل مهمة تتعلق بهذا الفصل لأيا من جماعتها (فصل في القسمة والشورج) بقية القسمة بقية القسمة وسكون الدين مصدر قسمت الشيء وأما بالكسر فالضرب والقسمة بقية القسمة والقسمة بالقسمة والشورج هو التفرج عن الطاعة ويجب القسم لزوجتين أو زوجات ولكن أمانة فلا تدخل لاما غير زوجات فيه وإن كن مستولات قال تعالى فان ختم أن لا تعدوا فواحدة أو أمانة ملكة أمانة كزوجته شرع في القسم الأول وهو القسم بقوله (والتسوية في القسم) في الميت (بين الزوجتين) (والزوجات) الحرار (وأما) على الزوج ولو قام بهما ومن عذر كرض وحسن ورتق وقرن واحرام لأن المقصود الأتس لا الوطء ولا نصيب التسوية بينهما أو ينفق في التمتع وطوعه وعبره لكنه حسن وخروج بقولنا الحرار ما لو كان تحت حرة أو مائة فقيمة لثمانين ولائمة لئله لحديث فيه مرسل وأقام بالزوجة نشور وإن لم يحصل به إنم كحسنة بأن خرجت عن طاعة زوجها كان خرجت من مسكنه خبره أنه أول دفع له الباب لدخل أو لم يتمكن من نصها لا تحقق قسميا كما لا تستحق نفقة أو تزوج امرأة عن زوجته بأن لا يبيت عند من لا في الميت قد فله تركه وبس أن لا يطلع على بأن يبيت عنده وبهمه كواحدة ليس تحتها غيرها فله الأعراس عما يسر أن لا يطلعها وأدنى درجاتها أن لا يطلعها كل أربع ليال عن ليله اعتبارا بمن له أربع زوجات والأولى أن لا يدور عليها بمسكن وليس له أن يدعو من مسكن أحد من الأبرصا ولا أن يدعو من مسكن إلا برضاها ولأن يدعو بعضا مسكنه وبعضا من الأبرصا من الخسيس والوشى الأبرصا من رضاءها وأقرعه أو غرض كقرب مسكن من بعضي البهادر الأخرى والأصل في القسم لمن حله بنهار لانه وقت السكون والبهار فله أو بعده تسع لاهوق العاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل تسكونوا فيه وانتهى ضمير الأصل في القسم إلى عمله ليلا تحارس النهار لانه وقت سكونه والليل تسبح لانه وقت معاشه فلو كان يعمل نارا ليلا ونارا بالليل لم يجز أن يقسم ليله نائمة وهما متوحدان وأخرى عكة (و) من جهاد قسمه الليل (لا يدخل) جهارا (على غير أقصوم لها لغير حاجة) لغيره حيث لا ينافيه من إبطال حق صاحبة النوبة فان فصل وطال مكنته لزمه لصاحبة النوبة إقصاء بقدر ذلك من نوبة المدحول عليها مادخله لحاجة كوضع مناج أو أخذها أو ساجمعة وأقرع يف

بالاستقرار عندهم وذلك خاص بالليل دون النهار وليس ذلك مراد بال أفراد أن يحصل لكل واحد من الزمان من ليل أو نهار قدر الأخرى فكان الأولى خذف قوله في الميت أو يزيد (قوله الحرار) ليس قسدا وكذا الأمانة لمكان الأولى زيادة ذلك (قوله على الزوج) أي أن كان مكلفا وعلى وليه أن كان غير مكلف فلو حار غير المكلف فالأتم على وليه وإقصاء عليه لو حار ويأمر إلى المص بالميت بدور بالمجنون عليه لمصلحة فيه كسقاؤه أو طلب الزوجات تكميل قسم وقع منه قبله (قوله أدم تغيره الخ) اعترض بأن ذلك من الخدمة وهي لا يجب عليها إلا أمران لازمة الميت والتحكيم وأوجب بأنها كانت قبله أو أن المراد لم تكنه من ألتحق لكون المص معها وأن المراد أنه أراد قضاء حاجته عنها وتوقف على النسخ (قوله والأولى أن يدعو) مقابل تحذف أي ثم أن كان قسما وج مسكن يلقى بين دعاهن الله ولزمهن الإجابة فان لم يمكن فالأولى أن يدور عليهن (قوله أو بقرعة الخ) أي ولو خرجت القرعة على شريفة لم تعد البروز ولا ينافي ذلك ما في الحاشية من أنه إذا كان قسما وج مسكن ودعاهن الله لمهن الإجابة الأمن كانت ذات قدرا وأمرض فلا يلزمها الإجابة بل يلزمه الذهاب إليها لأن ذلك قياما إذا كان بغير قرعة وهما بالقرعة (قوله لم يجز أن يقسم واحدة الخ) مثلا إذا كان في جمعة ليلاد ونهار فقد صار الليل ناعما والنهار أصلا وكل واحد من الزوجات قبل خبر

في حقها تسع والنهار أصل ناد أقصد أن يغيره هذا الوصف بأن يجعل الليل أصلا والبهار تاسعا في حق بعض الزوجات لم يجز قوله لم يجز أي قصد تفسير تلك الصفة التي اقسمها الخال وهذا إذا كان يعمل ليلا كاملا ونهارا كاملا مدة طوبى له بحيث تسع المدة التي الليل فيها تابع والبهار أصل أن كل واحدة تأخذ ليله وتوأم مثلا والأخرى مثلهما من ذلك فلو كان يعمل بعض ليل وبعض نهارا فالأصل في حقها وقت فراغه والتابع وقت قبله فلا كل منهما وكثيرا (قوله القضاء) أي بجمع المدة

(قوله) حدث عائشة (الخ) بعد ذلك انما كان في ذلك حين لم يقبل فهو دخول القبر ما حوله بحرم لانه بالرضا وان الله خصه ساعة لاحق ان زيارته في بعض ما من زمانه لان ذلك يعني على عدم وجوب القسم وعلى حفظ مكان الاول تاخير الحديث عن قوله وله ما سوى ذلك من حديث عائشة (الخ) وقوله في الحديث من غير ضيق أي بوطه أي في بعض الأحيان والافتقار

وذلك بل و بواطيل الجيع واغتسل غسل واحد (قوله وان طال الزمن) أي متى ما كان يتقدم الحاجة ما كان الحاجة فانه يعني انما يقتضي قوله فيحرم عليه (الخ) أي ويعني ان طاعة الله بالافضل قضاء (قوله ثم ان طال) أي انما او طاعة بالاولى يقتضي الجيع (قوله ويصرف) انصرف (الخ) معنى المداومة ان اقدام على الجيع هو احرام وان صرف الزمن الى غير ما حدة التوبة هو احرام (قوله) ولا يصرح (الخ) كان الاولى تقريره بالعادة وقوله ببعضها أي بقدر الرضا (قوله) ولا بد له بعض أخرى أي بغير معنى (قوله) فاذا تمت التوبة ما تفرغ فلا تبدأ (قوله) القيام الدور فاذا تم الدور وان شاف بالقرعة وهي ذلك في الدور الثالث وابعاده (قوله) واذا اراد السفر (الخ) بمنزلة الاستئذان ما قبله فكانه قال التوبة واجبة الا اذا اراد السفر فخرج وبأخذ بعضهم غنم شاة فارت الى اخذها وتجزئت من شرائها (قوله) لتفقه هذه ليست من معنى المتن لكن زادها الشارح تكملا للقاعدة (قوله) فتشرك مع الوكيل لان بمنزلة المستغفلات فكانهن لم يسافرن (قوله) وفي باقي الاسفار (الخ) المراد بالاسفار غير النقلة ويكون سفر منزلة لتفقه (قوله) أقرع أي شروط الاول ان يسكن السفر ما بالواشي ان يداخسا الحن والشائش ان يطلب كل من السفر او يتنعت منه وكلها وعجزنا في الشارح (قوله) كان اذا اراد (الخ) ولقد كان هذا العلماء لا تقتضي التكرار فتصدق ولو مرة (قوله) لصاحبة التوبة (الخ) معنى ذلك انه اذا خرجت القرعة لعائشة مثلا

خبر جابر بن عبد الله عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فبعضنا من كل امرئ من غير معين أي بوطه حتى يخلص الى التي هو يومها فبعض مندها ولا يقتضي اذا دخل خارجا من طال الزمن لان التكرار ليس بواجب ويحرم الحاجة وله ما سوى ذلك من حديث عائشة (الخ) وخرج بقصد النهار قبل فيحرم عليه ولو للحاجة على الصحيح لما فيه من اجل حق ذات التوبة الا ان ضرورة كمرضاها القنوط وشدة ملكه وخوف النبي والخوف ثم ان طال ملكه عرفا قضى من توبة المدخول عليها غسل ملكه لان حق الايمان لا ينفك بالبعد قال في بطل ملكه في بعض نظمه وبأن من تعدى المدخول وان لم يطل ملكه ولو جامع من دخل على توبة غير هامة وان قصر الزمن وكان لغيره وقتا لا ايام والاقبال في التحقيق القطع بان الجيع لا يوصف بالقرع ويصرف الفرج الى اشباع الحصة الى ما وقفت به الحصة ويحرم الجيع لا يوصف بالقرع بل لمرئاج ويقتضي المدة دون الجيع لان قصرته ويحرم وسوب القضاء ما اذا اقتت المطلوبة في نكاحه فلو ماتت المطلوبة بسبب فلا قضاء له لخصوص الحق في القابات ولو تارق المطلوبة تعذر القضاء ما من عباد قسمة النهار فليكن كغيره من غير ما يكمل صبره في جميع ما تقدم هذا كما في القسم ما في المسافر فصادا قسمة وقت نزوله لئلا كان وانهارا قليلا كان او كثيرا قاله في الروضة (تنبيه) أقل زوب القسم لقيم جهتهما واليه ولا يجوز بيعه من الماله من ثوبش العشي وعشر شيط أجزاء الليل ولا لله ورضى أخرى ما طواقه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فيصالح على رضاء من اما المسافر فقد مر حكمه واما من عدا قسمة النهار كالخارص فظاهر كلامهم الا لا يجوز له بيعه كقصة الليل من قسمه للما هو ظاهر ويقتضي ان يجوز له قبول الضبط والاقتصار على الليلة افضل من الزيادة عليها اقتداء به صلى الله عليه وسلم وليلته عهده من ويجوز ليلتين وتلاخير رضاءهن ولا يجوز الزيادة على ما بغير رضاءهن وان تفرق في الدلالة لا تؤدي الى المباحة والاحكام بالاقابات بطول القيام عند الضررة وقد جوف في المدة الطويلة ففوت حقهن وتيسر الفرقة لا يتبدل بواحدة منهن عند عدم رضاءهن فخرجنا عن الترجيع مع استوائهن في الحق فيبدأ من خرجت فرقتها فاذا امتعت بها اقرع بين الاقبات ثم بين الاخيرين فاذا تمت التوبة راعى الترتيب ولا حاجة الى اعادته القرعة بخلاف ما لو بدأ بالقرعة فانه يقرع بين الاقبات فاذا تمت التوبة اقرع فلا يتبدل (واذا اراد) الزوج (السفر) لتفقه ولو سافر صغيرا حرم عليه ان يتسبب ببعضهن دون بعض ولو بقرعة فان سافر ببعضهن ولو بقرعة يقتضي المستغفلات ولو بقرعة بغيره بنفسه وبعضهن بوسيلة فحقن مع الوكيل ولا يجوز ان يتركهن بل يتلقهن او يظلمهن لمافي ذلك من قطع الجماعة من الزناح فائمه الاملاء بخلاف ما لو امتنع من الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا ينقطع رجاءهن وفي باقي الاسفار الطويلة او القصيرة المباحة اذا اراد استصحاب بعضهن (أقرع) (بينهن) وهو ما كما اقتضاه اراد الرضا وصلها عند تنازعهن (ونخرج) ما في خرج عليها سهم (القرعة) لما روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفر اقرع بين نسائه فأيمن خرج سهمه خارج سهمه وسواء كان ذلك في يومها أو في يوم غيرها واذا خرجت

خط في يوم السبت وكان هو يومها وخرج من الظهر مثلا فليجس عليها ذلك بل اذا رجع من السفر واما ما كان يوم السبت فاطاعة وتوجب القرعة لعائشة وتوجب بعائشة فانه اذا رجع لا يوفى لاطاعة بقية اليوم الذي كره حكمه كبقية أيام السفر



(قوله بامسأه) وقال بعضهم واختلافهم في ثلاث (قوله وهذا ما جرى الخ) اجماع النكاح بين الرجل والنهار فالتأويل لا يختلف فيه على المعتد والليل ينقلب فيه يمكن جوازا ويكون عذرا على المعتد لا يجوز ان يقول الشارح وجوبا

سبب (قوله واذا خان الخ) حين جعل في السبب المراتب ثلاثة وعطف وجهر وقرب مرتبة بغیر النكاح بمعنى الظن فقتصر على الوعد عند الظن فان تحقق النكاح جهر من ان تغرب ضرب وهذه طريقتان وهو لا يشترط الا في الثالث وهو منعتة المعتد اذا ائتمن النكاح زجرا الوعد والهجر والضرب وان لم يذكر نكاحها (قوله الا النكاح الخ) استثناء والمستثنى منه محذوف وهو استثناء مفرغ ولكن المفرغ لا يذهب من نفي وجوب ان هنا متناهي كما وقد راي ان يدخل على الامتناع وهو يتضمن النفي وهو استثناء منقطع والتقدير بان امتنعت من كل شيء يرضى الزوج الا النكاح وهو لا يرضى وما قبله يرضى وهذا بالنظر لفظ وانظر لفظي احتمل ان يكون متصلا لا معنى امتنعت من الذي يرضى فعلت الذي يرضى ومنه النكاح فيكون متصلا بضم ان يكون متصلا بالنظر لفظ ايضا ويكون اتقدير امتنعت من كل شيء لا يرضى الا النكاح فتمنع عنه فائدة وحذف بعض شرح الطائري ان عمل كونه الهجر فوق الثلاث حواما وانهم لم يكلمه ولو بالسلام اما اذا لم يواجهه اسلا فلا حجة ولو سبب (قوله وان لم يشكر) معتمد وهو قول النووي وعليه قال الحنف في الآية عسى العلم لان الآية أنت ما واولد الله على مطلق الجمع ولا يجتمع الثلاثة الدلالة على العلم فالحاصل ان الآية فيها تقدير ان الاول يحصل الحرف يعني العلم كما هو ظاهر التعبير ما واولد الثاني يجعل الحرف بمعنى الظن وقد عرفت قوله فاجبر وهو يقول فان علمتم شؤهن فاجبروهن واضربوهن (قوله) ويسقط بالنكاح (حاصله ان الشؤ ان صادف اول فصل منع وجوب

الذي ذكره من كانت ثمرتها طوطا لسل او طوطا حبة وشريح من خمس ثمرتها ثمرتها ثمرتها ثمرتها وسن تخبر الكتاب بين ثلاث بلا قضا ومن سبيع بقضاء كافي على الله عليه وسلم بامسأه رضي الله تعالى عما يشاء قال لها ان شئت سمعت عندك وسبعت عنده وان شئت ثلثت عندك وبرت أي بالقسم الاول لاغتصا والا لقال وثلثت عندهن حكما قال وسبعت عندهن ولا يختلف سبب ذلك عن اخروج ليعايات وسائر اعمال البر كسادة المرضي ونسبهم المختار مدة الزفاف الا لا يختلف وهو بالتدعي الواجب وهذا ما جرى عليه الشيخان وان خالف فيه بعض المتأخرين واما لاني القسم فبما النسب يتبين في اخروج وعنده ما كان يخرج في ليلة الجمعة اولا يخرج املا فان حصل ليلة منهن من اخروج اثم ثم شرع في القسم الثاني وهو النكاح قوله (واذا خان) الزوج (نكاح المرأة) بان ظهرت امارات نكاحها فعلا كان يجهدها اعراضا او عسرا بعد لطف وطلاقة او قولا كان يحبه بكلام خشن بعد ان كان لين (وعظها) استحبابا لقوله تعالى والراق تحفاهن شؤهن فقلوهن كان يقول لها انتي افق الخي الواجب لي عليك واضربي العقوبة لا بهجر ولا ضرب ويسألها ان النكاح يسقط النفقة والقسم فقلها لاني عذرا او تنوب عما وقع مباحا بعد رجوعه عن ان يذكر لها ما في العحص من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كانت المرأة حائضا فراض زوجها اعتما الملائكة فتحيي تعجب وهي الترمذي عن ام سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأة اذ كانت وزوجها راض عني دخلت لحنة (فان اتم) مع وعظها (الا) النكاح جهرها في المنطبعة أي يجوز له ذلك فظاهر الآية ولا في الهجر اراها عرافي تأديبا لساو والامدادان بهجرها فاشيا فلا يباحها فيه وسرج المهر ان في المنطبعة الهجر ان في الكلام فلا يجوز الهجر به لال وجوه ولا غيرها فوق ثلاثة ايام ويجوز في الحديث الصحيح لا يحل لسل ان يهجر آخاه فوق ثلاثة ايام وفي سنن ابي داود عن جبر فوق ثلاث فمات دخل النار وجل الا ذرعي وغيره القدر على ما لا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فان قصد ردها عن المحبة واصلاح دينها لا يحرم وهذا ما حاذوه من قولهم يجوز هجر المتبدع والقاسق ونحوهما ومن رضى بهجره صلاح دين الهجر او المجهور وعده جعل هجره صلى الله عليه وسلم كسب من مالك وصاحبه رضي الله تعالى عنهم ونبيه صلى الله عليه وسلم الهبة عن كلامهم وكذا الهجر السلف بعضهم بعضا (فان) اقامت عليه أي امرته على النكاح بعد الهجر المرتبة على الوعد (ضربها) ضربا غير مبرح لظاهر الآية فتقديره والراق تحفاهن شؤهن فقلوهن فان تسرب فاجبروهن في المصاحب واضربوهن والرفق هنا معنى العلم كقوله تعالى فمن خان من موطن جنتا وانما (تنبيه) ظاهر كلام المصنف انه لا يضرب الا اذا تكرم منها السوز وهو ما رجه جهرا لعراقين وغيرهم وهو الرافعي والذي صححه النووي حوازا لضرب وان لم يشكر النكاح لظاهر الآية وانما يجوز الضرب اذا اذاعه ضربا طه والافلاض ضربا كما مر حجه الامام وغيره ونخرج بقوله غير مبرح المبرح فانه لا يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمهاك والاولى له العقوبة والضرب وخبر التي عن ضرب النساء محمول على ذلك او على الضرب بغرب يتنصه وهذا بخلاف ولي الصبي فالاولى له هدم العقول لا ضربها فتأديب مصلحته وضرب الزوج زوجته مصلحته نفسه (ويسقط بالنكاح قسمها) الواجب لها والنكاح يحصل بجرهما من منزل زوجها بنفي اذنه لا في القاضي لطلب

الكسوة وتزويجها وان حصل في اداء فصل اسقط ما وجب ثم ان عادت في اداء اليوم فالكسوة لا تعود لها ليل باعد هال الزوج وتكسو نفسها الى تمام الفصل وكذا نفقة اليوم الذي عادت لظلمة نفقة لا تعود وسكنى اليوم تعود وتعود نفقة اليوم المستقبل والسكنى دور

الحق منه ولا إلى التمسك بالنفقة إذا عسر حال الزوج ولا إلى استفتاء أذى لم يكن زوجا لها  
ولم يستفد لها أو يحصل إعانةها فالزوج من الاستمتاع وغيره الجاع حيث لا يملكه  
منعها عنه فلا ولا التمسك له ولا الأذى بالمال أو غيره بل تأتمر به وتحقق التأديب  
(و) سقطت إعانة ما عذر (نفقها) ونواضعها كالسكنى والأثاث والتنظيف وغيرها فان  
كان بها عذر كان كالتسريح أو ممتنعا أو محتجلا الجاع أو غيرهما فزوج أو كانت مستحانة  
أو كان الزوج عسلا كبيرا لا له ضرر بها أو طء فلا تسقط نفقتها الزوج (تسبه) قضية  
إطلاق المصنف كغيره تناوله تنشؤ بعض اليوم وهو الأصح ومراهم بالسقوط هنا منع  
الزوج بالسقوط ما وجب حتى ولو تنشؤ قبل الفسخ وطلع الفسخ وهي ناشئة فلا وجوب  
ولا يقال سقطت لأن السقوط فرع الوجوب وسكت المصنف عن سقوط الكسوة بالتنشؤ  
استثناء مصطلح الكسوة تابعة للنفقة تجب وجوبها وتسقط سقوطها وساقى تنشؤ  
في فصل نفقة الزوجة أن شاء الله تعالى (نفق) لو منع الزوج زوجه سفلها كسوم ونفقة  
الزيمه القاضي وقبته إذا طلبته لغير ما عذر فإن أسأه خلقه وأذاها ضربا وغيره لا يجب  
نهيها عن ذلك بل يعذر قال عادله وطلبت تعذر ومن القاضي عزير بما يليق به بتعديه  
عليها وإغمال بعزير في المرة الأولى وإن سكتان القياس جواز إذا طلبته لأن أسأه  
أخلق تكثير الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على التمسك لعل  
الحال يلزم بينهما فان عاد عزيره وإن قال كل من الزوجين أن صاحبه متعد عليه تعرف  
القاضي الحال الواقع بينهما بنفقة وغيرهما ويكون التمسك جارا لها فان عدم استكدهما  
يجب تقية ليعرف حالهما ثم ينسب إليه ما يعرفه فإذا تبين القاضي حالهما علم القاضي  
منهما من عوده لظلمه فان استند الشقاق بينهما بحث القاضي حكمهما من أهل وصحابة  
أهل النظر أو امرها والديت وأحب ومن أهلها سنة وهما أو كلان لهما الأحكام  
من جهة المال كما في قولك هو حكمه بطلاق أو دخل وتوكل على حكمها بدل عوض وقبول  
طلاقه وبغير ما بينهما إن رأيا ضرورة أو بشرط فيما اسلام وحي به فتد أو الاعتداء إلى  
المقصود من بينهما له وأما شرط فمما ذكره أنهما أو لأن يتعلق وكالهما بغير المال كما  
حكمنا في أمته وسنكونهما ذكر من فان استأثر رأيهما رث القاضي اثنين غيرهما  
حتى يهتمعا على شيء فان لم يرض الزوجان بسبب الحكمين ولم يتفاهل في شيء ادب القاضي  
القضاء بينهما أو استوفى الظلم منه

(فصل في الحكم وهو لغة مشتق من خلع الثوب لأن كل من الزوجين لباس الاتحصال  
تعالى من لباس لكونه لباس ليس فكأنه بغيره أو استخرج لباسه وشرا فرفقه بين  
الزوجين ولو بلفظ مفاد أنه عوض مقصود راجع لجهة الزوج فقوله المصنف (والخلع جائز  
على عوض معلوم) يتبع ما ذكره في مقصود الخلع به وهو مائة رجب أو مائة وثلث  
براجع لجهة الزوج وقوله العوض في الزوج ولسد ما لو أوجع ما يتسبلا من الزوج أو  
غيره وشرا به ما يعلق الطلاق بالبراءة مما ألقى عليه فغيره فغيره رجباً وشرا به يحصل  
العوض المجهول كثرة غير معين فقيم بأشهر المثل والأصل في ذلك قبل الإجماع قوله  
تعالى فان طلقن لكم عن شيء منه نفسا والأمر في خبر الجارية في امرأة ثابت بن قيس  
بقوله لا قبل الحديثة وطلقها تطليقة وهو أول خلع وقع في الإسلام والمعنى فيه أنها طلاق  
أن علق الزوج الانتفاع بالبيع بعوض جازا من قبل ذلك الملك بعوض كالشراء والبيع  
فإن الشك كالشراء والخلع كالبيع وإنما فيه دفع الضرر عن المرأة لا لكونه مكره وإنما  
فيه من قطع الشك الذي هو مطلوب الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم انيخ الحلال إلى  
الله تعالى الطلاق قال في التنبية إلى حائض الأولى انيخا فان أحدهما ان لا يقبعا

كان مع اجتناب فلا يقع شيء (قوله من فود) مثله الذي أي بسقط الفود والدين عن الزوج وتبين ولا شيء له عليها غيره

لأنه عوض صحيح يقابل عاقل (قوله أو يوفيه) بخلافه أو تعزير ويرى الزوج من ذلك وتعين في لزومه أو المثل أو زوج لا تنهسان  
 العوض العاقل وهو يرجع فيه إلى المهر المثل وكان مقتضى ذلك أن لا يسقط حصد القذف والتعزير ولكن لما تضمن ذلك منها الرضى  
 والمساومة فقدمنا سقط (قوله فغير رجعا) أي ويرى الزوج من ذلك ولا يثنى عليه الزوج وأما ما عطف على راضوا برأه فاجنبى فأمرهما  
 فعمل بنظر يثبت الزوج فثبت أو يثبت الأجنبي فقبح رجعا ورد ذلك والاقرب الأول (قوله وتخرج بمعلوم العوض المجهول الخ) أي  
 وكان الخلع معها فإنها من مسكن مع أجنبي وقبح رجعا وأما المال (قوله فإن طعن نسك الخ) فله نظر لأنه لا دلالة فيه على الخلع واعتبار  
 على الهدية أو الهبة للزوج وبهذا بان المعنى أن طعن أى ولو في مقابلة ذلك الصيغة (قوله امرأة ثالث الخ) وفيه نظر لأنه خاص به  
 بالغلم بكل الصداق والمهر من كل الصداق لا يستثنى وقبحه إلا أن يقال إن غير الصداق بالتقاس عليه (قوله بعض الحلال  
 الخ) فله نظر لأنه يقتضى أن الحلال موقوف لله والطلاق منه أشد فضايع أن الحلال لا يفضنه الله تعالى وبهذا بان  
 المقصد الزوج والتفريق عن الطلاق أو أن المراد بالحلال المكره ككل الصل وشرب الخمر مثلا وهو موقوف لله  
 تعالى والطلاق في بعض أحواله مكره ونقض الله تعالى له في تلك الحالة أشد من بعضه المذكورة أو أن المراد بالنقض عدم الزمان وعدم  
 الهبة (قوله إلا طائى الخ) استثناء من الكراهة (قوله أن يحلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء الخ) وهذه المسئلة المشهورة  
 بأن الخلع يخلص من الطلاق الثلاث سواء كان في النفي المطلق أو القيد أو الألت أو الثالثة الأولى باقيا والرابع على  
 العقد وحل اختلاف في الأربع أوضاع الخلع بعد التمسك من فعل الحلف عليه والافحص بأن ما في مثال النفي الطائى على الطلاق  
 الثلاث لا أدخل الدار والمشهد كقوله لا أدخل الدار في هذا اليوم ومثال الثالث المطلق على الطلاق الثلاث لا يدخل الدار  
 والمشهد كقوله لا يدخل الدار (قوله في هذا اليوم) فله نظر في فعل الأمر المحلوف عليه أى سواء كان قبل عودها  
 لعنته أو بعد عودها على العقد

حدوده الله الشابة أن يحلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء لا بد له منه فلهما ثم يحلف  
 الأمر المحلوف عليه وذكر في شرحه صور أخرى لا كراهة فيها من أراد ذلك جليلا جرحه  
 وأراد أن الخلع خمسة ملتزم للعوض وبيع وعوض وصيغة وزوج شرط فيه صحة طلاق  
 فيه بيع من عبد ومحمور عليه وبغوه يدفع العوض لما لك أمرهما من سيد وولى وشرط في  
 الملتزم تأيلا كأي أو ملتصقا بطلاق تصرف مالى فلو اختلفت أمة ولو مكانة بلا أدنى سدا  
 بعين من ماله أو غيره ما ثبت المثل في ذمتها أو دين فالدائن تبين ثم ما ثبت في ذمتها  
 تطالبه بعد العتق واليسار وإن اختلفت بذته فإن أطلق الأذن وحدها المثل في  
 كسبها ونفى في ماله من ماله تبصره وإن قدر لها دين فبأن ذمتها تعلق المقدر بذلك أيضا وإن

(قوله خمسة) ذكر المثل منها اثنين  
 صريحا العوض والزوجه (قوله  
 وبيع الخ) ذكر مع ملتزم مع المرأة  
 هي الملتزمة فأحدهما ينفي عن الآخر  
 إلا أن قال قد يكون الملتزم غير الزوجه  
 كقولك لهما أو أجنبي فيخرج بالبيع  
 الأجنبي والباقي والأمة ويخرج بالملتزم  
 ما إذا لم يكن هناك ملتزم أصلا (قوله

وصيغة) وهي الإيجاب وقبول غالباً كنقول الزوج خلتك  
 على كذا فتقبل وتسمى ملتزمة وقالة وإن قالتا أنتما لمعنى على كذا أفعال قبلت فبما لها ملتزمة للعوض وعلقته للطلاق فلذلك  
 عم فيما تقدم في الملتزم بقوله تأيلا أو ملتصقا وقد تكون الصيغة إيجابا فقط كما إذا قال لها إن أعطيتى أو دفعتى كذا ما أنت طالق  
 فلا يحتاج إلى قبول وإنما يحتاج إلى الإعطاء أو الدفع فورا فإن لم تعط ولم تدفع فورا لم تطلق ثم إن التعليق بالإعطاء أو الدفع لا فرق  
 بينهما في الرشد فبذلك العوض يخلت غير الرشد فالتعليق بالإعطاء عليه والدفع لا يلزم به رد الزوجه انظر بقية الكلام في  
 محله المذكور وحده (قوله ويدفع العوض لما لك أمرهما) أى أولهما بأذن الولي وعمل الاكتفاء بأحد الأمرين ما لم يقل لزوجه  
 الرشد فإن أعطيتى أو دفعتى فأما لا تطلق إلا بالدفع أو الإعطاء إليه فورا ولمن غير إذن السيد ولا ضمانا عليه أو توقف العوض  
 في يدهما قبل أخذ الولي لأنها معذورة للسكن في صورة التعليق بالإعطاء عليه من غير شرط وفي صورة التعليق بالدفع لا يلزم  
 إلا إذا تم ذلك قوله إن دفعتى كذا الأمر في سوانح والأفلا على كنهه برد ماله أو بغير رجعا (قوله طلاق تصرف مالى الخ)  
 كيف ذلك مع أصل العلم أنه مع على ما ذكر من التفصيل مع أنها غير مطلقة أن تصرف إلا أن يجاب بأنه شرط للهبة ولزوم المطالبة  
 حالا فتخرج للهبة خلع السفينة وغيره يكون لزوم المطالبة حالاً لا الإطالة أو أن لا يطالب إلا بعد العتق واليسار مع التعرُّيع  
 بقوله فلو اختلفت أمة أو غيره فترجع به المفهوم (قوله فلو اختلفت أمة الخ) وذكر لها خمسة أحوال اثنين ههنا علم الأذن وثلاثة عند  
 الأذن والآخر في غير المسكنة وغيرها إلا إذا لم يأتى باختلاف بين فبما أن تكون العبد قد مهر المثل أو أقل أو أكثر وإن أطلق  
 لها الأذن في ثلاثة أحوال أو قدر لها قدر افتراضه بقدره أو أقل أو أكثر وإذا من عينا فتارة تختلف بقدر قيمة العبد أو تنقص  
 أو تزيد والزائد في الشكل يتعلق بذمتها بعد العتق واليسار (قوله وجب مهر المثل في كسبها) كان الأولى أن يقول وجب ما بينه  
 في كسبها وإن كان مهر المثل أو أقل أو أكثر ما لا يثبت في ذمتها الخ

الملكش رجبيا) أي كان بعد الدخول وقيل وكان مغزاة كان قبل الدخول وقع بالثأر والامال وأن كان مطلقا كان قال أن  
 أو أني من دينك فانت طالق فأمرته لم تطلق لعدم وجود المعلق عليه وإن لم يقبل لم يقع وكذا في جسد صواب الخلق كما قال في المحقق ولو  
 كونهما فاعقل لم يقع شيء ما لم ينو الطلاق ولم يشره قولها ولا لغيره رجبيا (قوله وحسب من الثالث زائد الخ) فإن وجه الثالث أو إجازة  
 أو إقراره بنفسه في البطل والاحسير الزوج بن قمع العوض وأخذ مهر المثل وإن أخذ قدر ما أحقه الثلث مع الذي حسب من رأس  
 المثل (قوله الاستكاح حديث) استكاحه منطلق أن أريد الرجعة الاصلاحية وأن أريد (٤٦) مطلق العود كان استثناءه متصلا (قوله

وتصريح عرض الخلع المثل) كان الأول ذكره  
 عقب كلام المتن في قوله عرض معلوم  
 (قوله لم تطلق) أي ما لم يقل أنت طالق  
 بعد ذلك فإن قاله وقصد الأخبار وطابق  
 لم يقع الثاني أيضا وإن قصد الانتشاء  
 أو أطلق أو لم يطابق فإن سكن  
 الأول واحدة والثاني اثنين وقع الثاني  
 فقط وهذا إذا قل أن أرايتي فأنت  
 طالق فإن قال قلت لك فأمرته وطلق  
 والحال أنها حامل كما تقدم فالبراءة  
 قاسدة ولا بد وأما الطلاق فإن قصد  
 الانتشاء أو غيرها وقع رجبيا وكذا  
 إن طعن صحة البراءة ووقع الطلاق  
 رجبيا وأما إذا قل قصدت أن أصحت  
 براءتك صدق ولم يقع شيء لعدم صحة  
 البراءة في عكس سنة الشرح وهي  
 ما لو قالت إن طلقني فأنت بريء من  
 صدق فطلق فالبراءة باسدة ولا بد  
 لأنها لا تعلق وأما الطلاق فقبل يقع  
 رجبيا وقبل بأشهر المثل في ما لو  
 قالت أنت طالق فطلقني فقال إن أصحت  
 براءتك فأنت طالق وكانت رشيده  
 حاملة بالقدرة فالبراءة صحيحة والطلاق  
 وحسب والأفلا براءة ولا وقوع ثم في  
 الحالة الأولى إن قالت أردت البراءة  
 في مقابلته الطلاق وصدقها الزوج وقع  
 بأشهر البراءة (قوله ولم يكن فيه شيء)  
 أي سواء علم الزوج أم لا مادام كان فيه  
 شيء فإن كان معلوما لزوج صح بصحها وقع  
 به وإن كان معلوما فاسدا كتمز وقع  
 بمهر المثل وإن كان فاسدا غير مقصود  
 كدم فإن علمه الزوج وقع رجبيا وإن

لم يعلمه وقع بأشهر المثل (قوله صدق بعينه) أي إذا قامت لآثرته ولا يقع له إلا أن تنكح حاملا وإذا ماتت ورثها  
 (قوله ولها بعقة العدة) أي إذا أقرب بالطلاق مجازا مادام أنكرت الطلاق وأصلها البعقة إبداءا وأما ماتت في العدة وإذا  
 ماتت لا يرثها بملا بدعواه (قوله ثلاث طلاقات) وبعد الأصل القول قول الزوج في عدة الطلاق بعينه (قوله ولو بالغ) فإن احتلت  
 بغيرها لمعنا العود بمهر المثل (قوله فيما تقدم فيسحقه) أي لو من غير إقراره من الرجعة بخلاف ما تقدم في الإقرار فإن القوله  
 إذا كذب المقر ثم رجع واعتزى لا يسحقه إلا بإقرار جديد لا ما هنا في من معاونة وشره في الدين ما لا يخفى المستقبل

عيب لها بحسب ما له تعيبت ولو احتلت بمعاونة بسفه طلقش رجبيا وإذا ذكر المال أو  
 مر بعنة عرض موت مع وحسب من الثالث زائد الخ مهر المثل (وتلك المرأة) المختلعة  
 (م تعسها) أي دفعها الذي استخلصت بالعوض (والرجعة لها عليها) في العدة لا يتطاع  
 ساطنته بالبنوة المانعة من تسلمه على نفسها (الاستكاح) أي عقد (جديد) عليها  
 بآزواج وشروط المتقدم سائيا في موضوعه يصح عوض الخلع فليسا أو كثيرا بآزواجنا  
 ومنفعة لعموم قوله تعالى فلا جناح عليهما فيها افتدت به ولولا أن أرايتي من صدقك  
 أو من دينك فأنت طالق فأمرته وهي حامل بقدره لم تطلق لأن الأبراء لم يصح فله وحدها  
 علق عليه الطلاق ولو خالها على ما في كمالها لم يكن فيه شيء وقع بالثأر المهر المثل على  
 الأربع في الزائد بشرط في الصعة ما عرفها في البيع على ما يأتي ولكن لا يضره فخل  
 كلام يسر ولغز الخلع صريح في الطلاق فلا يحتاج معه لنية لأنه تنكح على لسان جملة  
 الشرع وهذا ما جرى عليه في المباح تعالى سوى وغيره وقيل كتابته في الطلاق وهذا ما  
 نص عليه في مواضع في الأم والأصح كما في الروضة أن الخلع والمخاداة إن ذكر معها المال  
 فيما صرح بها في الطلاق لا ذكره بشره بالبنوة والافتكاد إن (ويجوز الخلع في  
 الطهر) الذي جامعها فيه لأنه لا يقع فيه ثم يظهر الجدل لرضا ما أخذ العوض ومنه يعلم  
 جوازه في طهر لم يجامعها فيه من باب أولى (و) يجوز أيضا في الحيض لأنها لها  
 الفداء لخلاصها رشت لغيرها بتطوّل العدة (ولا يلحق المختلعة) في عدها (طالق)  
 بلفظ صريح أو كتابته ولا يلاؤه لظاهر نصورتها أحسبه بأفسدها منه ما خرج بقدر  
 المختلعة الحصة فليتها الطلاق إلى انتفاء العدة لبقاء سلطنته عليها إذ هي كالواحدة  
 في حقوق الطلاق والألاؤه والظهار واللعان والبرائات (تمة) لو ادعت حلالا أنكر  
 الزوج صدق بعينه لأن الأصل عدمه فإن أقامت بغير رجل عمل بها ولا مال لأنه منكره  
 إلا أن يعود ويعترف بالخلع فيسحقه قاله الماوردي وأدعى الخلع فأنكرت وقالت لم  
 تطلقني أو طلقني مجازا بآنت بقوله ولا عوض عليها إذا الأصل عدمه فخلع على نفسه ولها  
 نفقة العدة فإن أقام بعينه أو شاهد أو صلح معه ثبت المال كما قاله في الدان وكذا لو  
 اعترفت بصدق بعينه إداة قاله الماوردي ولو اختلعا في عدد الطلاق كقولها سأنتك  
 ثلاث طلاقات فأنت فاجبتني فقال واحدة فأنت فاحسبك أو في صفة عوضه كدراهم  
 ودينار أو صمغ وكسيرة سواء اختلعا في التلغظ بذلك أو في إرادته كان خالعا فأنت وقال  
 أردنا ذنابا فقلت كدراهم أو قدره كقولها خالعتك ثلاثين فقلت عاتمة ولا يثبت لو أخذ منها  
 أو لكل منهما ما يثبتونه تارصنا تخالفا كما ينبغي في كسيرة الخلف ومن ساء ما يجب  
 بسببها بفسخ العوض منها ومن أخذها أو ألتزمها لم تنكح مهر المثل وإن كان أكثر مما جاداه  
 لأنه المرد فإن كان لاحدهما يثبت على غيرها ولو خالعا فأنت ملائنا بانواعنا من غير البلد  
 لزم الخلق قاله في المأخوذ فأنت لم يثبتوا شيا جاز على العالين أن كان الأرم مهر المثل

فصل

(فصل في الطلاق) ذكره بعد الطلح لأن كلامهما افرقة (قوله سل القيد) أي سواء كان حسيبا أو غريبا أو نعتا بأفكون اعم من الماعق  
 الشرعي على القاعدة (قوله نحل عقد النكاح) أي قطع دامه واستقراره لأنه يطل من أصله (قوله صفة) رستانی في قوله صريح  
 وكنا بقوله محل ساق في قوله ولا يقع الطلاق قبل النكاح فبوخذ منه أنه لا بد أن لا تكون احدية وقوله ولا يضر جرح الباش  
 والاشبي (قوله وقصد) أي قصد استعمال اللفظ معناه وهذا الشا يحتاج إليه عند وجود الصارف كالحاكم في الطلاق غيره والمدرس  
 ونحوهما (قوله وشرط في المطلق الخ) ما ذكره من الشرطين يؤخذ من قوله الاتي وأوسع لا يقع طلاقهم الخ (قوله وضع القلم  
 الخ) أي قلم التكليف وأما قبل خطاب الوضع فهو ثابت بدليل ضمان ما التفتوه ولكن رد على ذلك أن الطلاق من باب خطاب الوضع  
 وهو رطب الأحكام بالأسباب فكان مقتضاه وقوعه عليهم ويحاسب بأن خطاب الوضع يلزمه حكم تكليفي كحرمة الزوجة عليهم وخطاب  
 التكليف مرفوع فيلزم من رفع (٤٧) اللازم وهو خطاب التكليف رفع المزموم في خصوص مسألة الطلاق وأما خطاب الوضع

في غيرها فثابت (قوله الا السكران)

وهو من زال عقله شراب تعدي

بشرية قال بعضهم ومنه كل من تعدي

بجزيل عقله فيدخل المجنون المتعدي

بعضهم فصل في المجنون المتعدي

فقال ابن زبال عقله شرب مسكر كان

مثل السكران والأفلا وهو المفسد

والسكران من اغتيل كلامه المنظوم

واكتشف سره المكتوم (قوله وان

ليور) بأن يقصد غير زوجته أو يقصد

طلقت الأحبار كذا (قوله

والصبي في الرضة الخ) نصف المعتقد

أنه يشي سلطان النكاح من أصله فلا

طلاق ولا فسخ وان حصل وطه يكون

وطه شبه أن لم يعلا بالخال والأكان

زا (قوله لا يقع طلاق الخ) خرج

بالطلاق القصد فيقع بالنسبة فإذا قال

أنت طائي واحدة وري لثلاثا أو اثنتين

وقع أو قال أنت واحدة ونوي ثلاثا أو

أنتي وأنت طائي ونوي ماد ككر

وقع (قوله فالصريح ثلاثة الخ) أي

سبعة فلا رد الحام والممادات لأنهما

صريحان بواسطة ذكر المال أو بيته

ولا ردع حوا المان قال أطلعت زوجته

وقصد السائل الانتفاء فقال له نعم فيقع

في الطلاق وهو لغة حل القيد وشراف حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه  
 وعرفه النور في هذه سببه أنه تصرف عملي لا زوج يحسدته لا يجب فقطع النكاح  
 والأصل فيه قبل الإجماع المكث كقوله تعالى الطلاق مرتان فأمسك بعرف أو  
 تسمع بأحسان والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله  
 تعالى من الطلاق وأركانه خمسة صفة ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط المطلق  
 ولو بالتعدي تكليف فلا يصح من غير مكلف غير رفع القلم عن ثلاث السكران فصح  
 منه أنه غير مكلف كاتفقه في الرضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول تعليل طاعله  
 واختار فلا يصح من مكروه أو لم يور لا طلاق حبرا لا طلاق في إعلق أي أكرهه شرطا  
 الأكره قد روى بكسر الراء على تحقير ما هد به بولاً أو نقابا عا حلا طليا ونحوه مكروه  
 يقع الزا عن دفعه شرب وغيره منه إيهان امتنع حقق ما هد به هو يحصل الأكره  
 نحو بفتح وكسر شديد أو نحو ذلك تجس ثم شرع المصنف في الركن الثاني وهو  
 المصينة بقوله (والطلاق ضربان) فقط (صريح) وهو ما لا يحتمل طاهره غير الطلاق  
 فلا يحتاج إلى نسبة لا يقع الطلاق كإسباتي فإن قال لم أتوبه الطلاق لم يقبل وحكي  
 الخطائي فيه الإجماع (وكلمة) وهو ما يحتمل الطلاق وغيره فيحتاج إلى نسبة لا يقع  
 فأنحصر الطلاق في هذين القسمين وما وقع للمعصية من قوله لا طلاق يقع بالصريح  
 ولا كناية ومورد به اعتراض الزوجين بسبق التهودحالة المقد هو على وجهه تعدي  
 والصبي في الرضة أنها فرقة فصح (تبينه) أنهم كلام المصنف أنه لا يقع طلاق بنية  
 من غير لفظ وهو كذلك ولا يضر بك لسانه بكلمة الطلاق إذا لم يرفع صوته بقدر  
 ما يسمع نفسه مع اعتدال سمعه وعدم المانع لأن هذا ليس بكلام (فالصريح ثلاثة ألقاظ)  
 فقط كما قاله أصحاب (الطلاق) أي ما اشتق منه لاستشهاده لغة وعرفا (د) كذا  
 (الفراق والصراح) يقع السين أي ما اشتق منها على المصروف ما يوردهما في القرآن  
 بمعناه وأمثله المشتق من الطلاق كطلقتك وأنت طائي وباطلة وباطائي لايت  
 طلاق والطلاق فلصاحبه يمين بل كناية عن إلهامه وإغاثته على في الإيهان وتسمعا  
 أو يقاس بمجاد كز فارتكبت زورا حلتك فها صريحان وكذا أنت مفارقة ومصرحة ومفارقة

بها الطلاق وهي صريحة ويجب أنما فاقه مقام طلقها ليست زائدة (قوله كطلقتك الخ) إشارة إلى أنه إذا حذف المفعول لا يقع إلا إذا  
 قلت عليه بقرينة ولا حظه كأذا قال شخص أطلعت زوجتك فقال طلقت المعنى طلقها فإذا لاحظ ذلك وقع والأفلا وأنت طلقتني  
 فقال طلقت زوجي المفعول أي طلقتك وكذا المبتدأ والمجرأ إذا حذف أحدهما لا يقع إلا إذا دل عليه دليل ولا حظه كأذا قال له شخص  
 أزوجتك فقال طائي القيد زوجي طائي أو طائي فإذا لاحظ ذلك وقع والأفلا ومثال الخبر ما إذا قال نساء المسلمين  
 طوائقي وأنت بلزوجني أو زوجي القيد طائي ولا حظ ذلك وقوم الأفلا بخلاف ما قال طلقت نساء المسلمين وزوجتي فها تطلق وأن  
 لم يردش لأن العامل مطلق على الكل فيقوم عطف المفردات (قوله وباطائي) أي لا بد من ذكر حرف النداء قال حذفة فلا يقع  
 (قوله لا أنت طلاق الخ) أي إذا جعلت أخبارا كذا ذكر فإن جعلت مفعولات كأو قعت عليك الطلاق فيقع أو جعلت مبتدأ كقوله  
 على الطلاق فيقع (قوله وتسمعا) أي مجازا والمراد باستعمالها فيها جملها عليها أو إخبار بها عنها



(۱۱) (۱۲) (۱۳) (۱۴) (۱۵) (۱۶) (۱۷) (۱۸) (۱۹) (۲۰) (۲۱) (۲۲) (۲۳) (۲۴) (۲۵) (۲۶) (۲۷) (۲۸) (۲۹) (۳۰) (۳۱) (۳۲) (۳۳) (۳۴) (۳۵) (۳۶) (۳۷) (۳۸) (۳۹) (۴۰) (۴۱) (۴۲) (۴۳) (۴۴) (۴۵) (۴۶) (۴۷) (۴۸) (۴۹) (۵۰) (۵۱) (۵۲) (۵۳) (۵۴) (۵۵) (۵۶) (۵۷) (۵۸) (۵۹) (۶۰) (۶۱) (۶۲) (۶۳) (۶۴) (۶۵) (۶۶) (۶۷) (۶۸) (۶۹) (۷۰) (۷۱) (۷۲) (۷۳) (۷۴) (۷۵) (۷۶) (۷۷) (۷۸) (۷۹) (۸۰) (۸۱) (۸۲) (۸۳) (۸۴) (۸۵) (۸۶) (۸۷) (۸۸) (۸۹) (۹۰) (۹۱) (۹۲) (۹۳) (۹۴) (۹۵) (۹۶) (۹۷) (۹۸) (۹۹) (۱۰۰)

قالوا قد صرحنا بهذا إيجاباً بهذا الإيجاب  
 وبني مسئلة ما قال أنت طالق وتوى  
 جهنم أوفره أو عصافيه ما قبل  
 منه ما طناو دين أي بوكل دينة وقيل  
 لا بوكل الدين نه قال كان صانداً حازه  
 الحسنة والتمتع وإن كان كاذباً فلا ما  
 فقا هر افقرق ينهما وما إذا كان اسم  
 امرأته طالق فقال لها طالق وقال  
 أرفقت أذهبقل هذا هو أو طنا (قوله  
 على الأصح) أي عندنا فقاموا إن كان  
 صفيحاً عند الصوليين والعقده عندهم  
 فذهب دخل في عموم كلامه (قوله التي التية)  
 أي نية بقاعه هذا هو المتني ما يسه  
 الطلاق لعنا فلا بد ههنا إن كان هناك  
 صارف في كل من الصريح والكناية  
 (قوله التي المسكر الخ) فانه يحتاج إلى  
 قصد الإيقاع وقصد اللفظ لعنا  
 قصر به كتابة (قوله وكذا الوكيل)  
 ذكره فنه نظراً لأن التية في الوكيل تية  
 الزوجة لأنة الطلاق وسور ذلك أن  
 الموكل له زفجات وعصيه واحدة فهو كله  
 في طلاقه ما يشترط في الوكيل فقصدها  
 بالطلاق ولو كان لفظه صريحاً وهذا  
 ضعيف المعنونة لا يشترط ويجعل  
 الطلاق على ما أدن له فنه الموكل فكان  
 الأولى أن يقول ما الوكيل الخ (قوله  
 التي التية) أي نية الزوجة (قوله إذ  
 لا يطلق الخ) المعنى أي الله لا يحكم  
 بالطلاق والعنف أو الإبراء لا يبصد  
 صدور طلاق من الزوج وسور ذلك  
 وسور إبراء هذا هو المراد (قوله بني  
 هي والمرقة) أي أنما عقير طاهر وعصير  
 قولي والأنا صريح ببني عن المرقة  
 لكن دلالة طاهره قوته (قوله وهي  
 في بعض المعاني طاهر) ولو كان ذلك  
 المعنى غير الطلاق (قوله الجارو والجرور)  
 أي وقد رقى كل محل ما يسهب عن  
 أو على أو الباء والمفعول كما يدل على  
 ك منضم الشارح (قوله كتحريم

المبنة) الكتاب متعلقه بقوله شبه وحي به

وباسم سرحة وانت فراقى والفراق وسراح والصراح كتابات (فروع) لوقال انطلق  
من وثاق اومن العمل او من تركك الى كذا كان كتابته ان قصدناه فى جملة الاقادة  
قبل فراغه من الحب والافصرح ويحرى ذلك فمن يحلف بانطلق من ذراع  
او فرسه او راسه او نحو ذلك فلو انى بانه التثامن فوق على الطاء كان يقول انت تلاقى  
كان كتابة كما قاله بعض المتأخرين سواء كانت لنفسه كذلك أم لا ووقال نساء المسلمين  
طوائق انطلق زوجته ان بنوطلاقها منه على الاصح من ان التكم لا يدخل فى عموم  
كلامه وترجمة لفظ الطلاق بالهجمة صريح لشبهة استعمالها فى معناها عند أهلها  
ورن ترجمة الفراق والصراح فانها كانت صحتها فى أصل الرومنة للاختلاف فى  
دوران استعمال العربية قطعاً بالترجمة (ويعتقر) وقوع الطلاق بصريحه (الكلمة)  
اجماع الاقاصى عليه فانه شرط فى حقه التنية ان يواقع على الاصح والا فلا تنية  
الوكيل فى الطلاق بشرط فى حقه اذا طلق على موكله بان التنية ان يواقع ولو تارة  
أخرى كادىحه فى الحادى مترددى زوجته فلا بد من تيقن قال اما إذا لم يكن موكله غيرها  
فى اشراف التنية نظرتصريح المحل القابل لطلاق من أهله انتهى والظاهر انه لا شرط  
فان قبل كيف يقال ان الصريح لا يحتاج الى تنية بخلاف الكتابة مع أنه شرط قصد لفظ  
الطلاق بعينه ولا يكتفى بقصد خوف الطلاق من غير قصد معناه اسبب بان كلام من  
الصريح والكتابة لا شرط فيه قصد اللفظ لعناه والصريح لا يحتاج الى قصد الانقياض  
بمخلاف الكتابة فلا بد فيها من ذلك (فروع) قوة الطلاق لزمت أو واجب على صريح  
مخلاف قوله فرض على معرف فى ذلك وقاله فى الطلاق وسكت فى الجهر من المضى  
انه كتابة وقال الصيرى ان الصريح قال الزنى وكفى وهو الحق فى هذه الزمن لا يشترط  
فى التطلق وهذا هو الظاهر وقوله لما طلق الله وامر به امر الله ولا منه اعتك الله  
صريح فى الطلاق والابراء والاعتق اذ لا يطلق الله ولا يدعى الله ولا يعتق الا بالزوجة طالق  
والحرى برئ ولا اعتقته بخلاف ما قال باعل الله طالق الله فانه كتابة لا ان الصبح  
مناقوه لا استعمالها بالقسوة بخلاف صيغى البيع والاقالة (والكتابة كل لفظاً احتمل  
الطلاق وغيره) ولا يخالف هذا قول البيهقى فى تهذيبه على كل لفظ ينشئ عن الفرقة  
وازدق والاولى الرافى وهو الماحشم فعين فصاعداً وهو فى بعض المعاني الظاهر  
يرجع ذلك كله الى معنى واحد (ويعتقر) وقوع الطلاق بها (الى تنية) احباطاً  
لفظ مترددى الطلاق وغيره فلا بد من تيقن بنيتها واظهارها كغيره فلا تكاد تقتصر  
على المصنف وبعضها فى بعض التسع قوله (مثل ان خلية) اى خاتمة منى وكذا  
قد راجع الجار والمجرور فاصداه (و) انت (تنية) بشهادة قبل آخره اى مقطوعه الوصلة  
أخذت من البت وواقطع (تنبه) انت (تستحسب التنية جوزه الفراق والفرقة وهو  
ذهب بسببه انه لا يستعمل الا معرافة بالام (و) انت (ناش) من الذين هموا والفراق  
(تنبه) قوله ما من قول الله تعالى والقيل بانته (و) انت (حرام) اى يحرم على  
نوعه لفرقة (و) انت (كالنية) اى فى الحرى منه نحر بمواعيله بالطلاق كحرى  
لنية (واحرى) بمجتمعه ثم اى حصرى غريبة بالزوج واما اعزى بالمهمله والراى  
ذكر المصنف بعناهما كما ساقى (واستبرى رجلك) اى لا تلاقى طلفتك وسواء فى ذلك  
ندسول بها وعبرها (وتتقن) اى استرى راسك بالفتناع لا فى طلفتك والفتناع كسر  
قاف والفتنة بكسر الميم ما تعاطى به المرأفرا سوا محاسنها (واعدى) اى منى لاي  
لفتك (واهدى) اى منى لاي طلفتك وهما معنى اعزى بالمهمله والراى (والحق)  
بكسر الهزنة وقع الحساء وقبل بالتمكس وجهه المطرزى سحاً اى لاي طلفتك

سواء

قوله وجعله المطرزي خطأ) الصحيح جوازہ ایضا

(قوله من المال) الاول من الحيوان (قوله واليقر) وكذا من النساء والعتقان والوحوش فيكون الاول اعم (قوله وما شئت ذلك) من ذلك انت بارزة اذ هي باسماضمه باطلعة وبارك الله بوانت وسانك والحي الطير بق ودعني وودعني وانما منك طائر او بائن وفارة بني وعلى المبال ولف الطلاق وعلى الطلاق وكذا وحلف شخص بالطلاق فقال له الا تخروا نمن داخل بمنك فيكون كناية في حق الثاني وما على السقام او العظام (٤٩) فليس صريحا ولا كناية ومن الكناية احل لك الزواج وكذا انت حرة

سواء كان لها اهل او لا (وما يشبهه) من الفاظ الكناية كتردي وزودي اى استعدي للوق بهاك ولا حاجة الى فصل اى لاني طلقتك وذوقى اى مرارة الفراق وحلف على غار بلى اى حلفت سبيلك كما يخفى المعرف الصراة وزماصه على غار به وهو ما تشبه من الظهر وارفع من العنق ليرعى كيف شاء ولا اندمصر بلك من الدنو هو الزبر اى لا اتم شيئا لك لاني طلقك والسر بفتح السين وسكون الراء المهلتي الابل وما رعى من المال اما بكسر السين فالجاسة من الظاه والبقر يجوز كسر السين هنا وخرج بقيد شبهه ما ذكرنا باليشبهه من الالفاظ نحو بارك اقلى فلك واطمحنى واسقني وزودي وقوى واقعدى ونحو ذلك فلق به طلاق وان نواه لاني لفظ لا يصلح له (فانوى يصح دك) اى لفظ من العائنة (الطلاق) فيه (وقع) ان اقترن بكل اللفظ كما في التناج كاصله وقبل بلى اقترانها بوله وينسب ما بعده عليه وجه الرافى في التشرح الصغير وهو الزركنى والذين وجه ابن القري وهو المعقده تبنى اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من اوله او وسطه او آخره النسيان اما تعتبر بقاها (تنبيه) اللفظ الذي يعتبر من التنبيه هو لفظ الكناية كاصرح به الماوردى والرواى والتدني لى لكن مثله الرافى تبع الجماعة قربا ما من انت بائن مثلا ووب في المهمات الاول لان الكلام فى الكناية والادوية الاكتفاء بما قاله الرافى لان استوان لم يكن حظه من الكناية فهو كثر من معناها المقصود لا بنادى بدونه (وان لم ينو) بلطف من اللفظ الكائنات المذكورة (لم يقع) طلاق لعدم قصد واشارة ناطق وان قسمها كل احد بطلاق كان ثالث له وجهه لطفى فاشار بده ان ادعى لقولا يقع به لاني عدوله من العبارة الى الاشارة ففهم انه غير قاصد للطلاق وان قصد به فافى لا تقصد للادهام الا بادرا وبعتد باشارة اخرى ولقد رعى الكناية كاصرح به الامام فى العقود كالبيع وفى الاقرار وفى الدعاوى وفى الحلول كالطلاق والعنق واستثنى فى الدقائق شهادته وشارته فى الصلاة فلا يعتد بها ولا يعتد بها فى الحلف على عدم الكلام فان فهم طلاقه مثلا باشارة كل احد من فطن وغيره فصرحة لا تحتاج لنية وان اقتص بطلاقه مثلا باشارة فطون فكتابه تحتاج الى النية (تتم) لو قال لزوجته ان ابرأتى من دينك فانت طالق فابراهه مصححة وقع الطلاق بانها حلفت بالطلاق لغيرها ان ابرأتى من دينك فانت طالق فابراهه مصححة وقع الطلاق رجعا لانه تعليق بمحض ولو قال لزوجته ان دخلت الدار وودعت فيه شيئا من متاعك ولم اكسبه فراك فانت طالق فوجد فى البيت دوا لها لم تطلق كاحزبه من الخوازمى وجه الزركنى للاسقاط وقبل تطلق قبل موته او موتها لى ولو قال لزوجته ان قبلت ضربك فانت طالق فقبلها منة لم تطلق بخلاف تعليق بتقبل امه فانتا تطلق بتقبلها منة ادقيلة الزوجة قبله شهوة ولا شهوة بعد الموت والام لا فرق فيما بين الحياة والموت لان قبلها قبلته شهوة وكراهة احصى مرانها سبحانه وتعالى وجب اهلنا ومناشينا واصحابنا والمسلمين النظر الى وجهه الكريم (فمصلحة) والتمس ما انفصل مساقطة اكثر التسخ وهو الطلاق الذى

اولا حلت فى ذلك او لا سبيل الى عليك (قوله فيه) لاحاجة اليه وعلى ذكره يكون قوله بكل اللفظ بدلتا منه يجعل الباء بمعنى القاء (قوله فيه) متعلق بنوى والاضمير راجع للصبر وقوله بكل اللفظ بدل من فيه ومعنى العبارة فان نوى بكل لفظ من أفعال الطلاق الكناية وكانت شبهة متعلقة بكل اللفظ وقوعه ويكون المتحار باعل هذا القول وهو اشتراط اقتران النية بكل اللفظ وهو متعين وكذا القول الثانى والمقتضى الثالث (قوله وقع ان اقترن بكل اللفظ) كان الاول تاحير لفظ وقع كما فى بعض النسخ (قوله وينسب ما بعده الخ) فى قلب والتقدير وينسب الاول على ما بعده (قوله متبرقرن التنبيه) اى كراهى الاول أو بصناعى القولين الاخرين (قوله هو لفظ الكناية) المحاصل ان اللفظ الذى يجب اقتران التنبيه به اقوال ثلاثة قبل الخبر وقبل المبتدأ وقبل الجموع (قوله فهو) اى فى الطلاق اما العدد فلا يلى فيه فاذا قال امت طائى وشار باصبعين او ثلاث وقع العدد بالاشارة وبصدق فى العدد (قوله فهو) اى الاق تامين الحرة او بالاشارة والافعال والاذن فى الدخول (قوله ولا يعتد) اى سواء حلف وهو باطن او خرس واذ حلف وهو خرس فالنسي منعقدة فائدة اعتقادها الاعان والتعاليق واذ زال منه الحرس وتسلم وهو باطن يعتد (قوله فكتانية) وان لم يفهما احد فلقوه ويقوم وليه مقامه (قوله لانه تعليق بمحض) اى لان الاحنة لا غرض

لها غرض فى طلاق نفسها ملك منعهما فكان تعليقا على البراء فكان بائنا (قوله هو) منطه بعضهم بهاء بعده الف وبعد الالف همزة معضومة والذى فى اللغة اى اصلها وون دليل جمعه على هو ابن م حنف يحذف الواو الثانية قصاروا ونم الواو ثم حفف بفتح الواو فصاروا (فصل الخ) ذكره بعد الطلاق لانه يقع الوافق رهاونا كما لم يقع الام (قوله لم تطلق) سياتى فيصاح ذلك فى آخر الباب

أقسام ثمانية منها هو المحرم مقدم على الخاص (قوله وغيره الخ) الغير هو الذي سقط ساهل عن القسم ثمانية أوقته الذي لا أول على أن القسم ثلاثة ويكون الذي لا ولاهل هذا الطر بقية خلاف التي على الطر بقية الأولى (قوله أحدهم الخ) وعلى هذا جرى في القوي هذا المنهج (قوله أنسط) أي لقلة الأقسام وكما قلت الأقسام كان أقرب إلى الحفظ والاضبط (قوله إلى السني الخ) الباء ليست بغير بدل هي تسمية اصطلاحية أدل كانت للبس لاقتضى أن هذا القسم لا يكون الاستعفاء مع أنه يغري فيه الأحكام التي في الفائدة جامع الحرام فيكون المراد به الجائز يصح أن تكون الباء القسم والسنة المنسوب إليها يعني الطر بقية فيصدق بما تقدم من الأحكام (قوله ودعي الخ) الباء فيه أيضا ليست للشب والالكان خاصا بالحرام مع أنه يدخل فيه المندوب والمكروه والمباح بل والواجب فيكون التقسيم إلى سني ودعي وإلى واجب وغيره مما في الفائدة تسميا اعتبارا بالتحريم فيه الأقسام بعضها مع بعض لا حقيقيا (قوله إلى الأحكام) أي إلى ذي الأحكام والمعنى أن الطلاق يصف بهذا الصفات (قوله واجب الخ) المراد به المطلوب بل يشاهد أي أهم من أن يكون إذا تركه بعاقب أو إذا تركه بلام وعاقب وإن لم يعاقب فشمس الأقسام التي ذكرها المحقق في هذا القسم (قوله مستقيمة) أي وهو هو وأما وجهها (قوله وأشا وأمام الخ) وسه الإشارة أن الأمام ذكر الأحكام (هـ) الأربعة المذكورة ثم قال وغير

المكروه وطلاق الخ فيصيح أنه مباح (قوله من لا يجرها) أي وهي مستقيمة الحال (قوله والباء فيه ضربان الخ) والمصنف جرى على جعل القسم ثلاثة (قوله) أي لا تحريم فيه الخ) فله نظر لأنه لا يصدق بالقسم الذي لا ولا فانه لا تحريم فيه فكان الأولى أن يقول بأن وقع الطلاق في طهر الخ أو يقال لا تحريم به مع إمكان وصفه بالتحريم فيخرج الذي لا ولا لأنه لا يمكن فيه التحريم (قوله أي حرام) أي من جهة البعد أو من باب أو بعبارة أخرى (قوله وهي الخ) عائذ إلى الضرب وإنه باعتبار الجبر وهو أوسع (قوله فالتسنة أن يقع الخ) من المعلوم أن السنة مفسدة فهو هو المبدأ أي فأنطلق وقوله أن يقع جبره أي المصدر إنما يؤخذ منه وهو الأيقاع ولا يصح هذا الأخبار لأن الحسب لا بد وأن يكون عين المبدأ في المعنى والأقسام غير الطلاق لأن الطلاق لقطي والأقسام فعل نسائي ومجيب بتقدير مضاف أي وإيقاع (قوله وذلك) أي سبب كونه لأم نتائج والمحصل أن مدار صكوته سنائي وعلى وجود أمرين في الشرع في العدة عطف الطلاق وعدم التسليم (قوله لاستعفاءه الشرع) بالرفع فقط الشرع لأنه فاعل المصدر وهو الاستعفاء فيكون من إضافة المصدر لفعله وتكون السين والتاء والتثنية والتقدير أن يعقب الطلاق الشرع بالرفع ويصح أن يكون من إضافة المصدر لفعله ونصب الشرع والتقدير أن يطلب الطلاق التزويج في العدة فيه (قوله وقد قال تعالى الخ) أعلم بعطفه على ما قبله لأن الآية تصدق في ملتقى طهر جامعها فيه أو في حضه قبله وبالقسم الذي لا ولا فأن المرأة تشرع في العدة عطف الطلاق في الكل مع أن الطلاق ليس سنائا لأن يقال الآية فيها تنص على عدم التسليم فتكون قاعدة على الطلاق السني (قوله على مدحول بها الخ) كان الأولى أن يراد التزويج التي تقدمت في السني هذا ويخالفها في التبيين ويذكر حاف في القسم عند قوله ومن دوات الحضي ومجانب بان عدا الشارع قول المتن في الحضي غيبند لأجابه لتسديد الشبهة والأية لأن الذي يخرج بها يخرج من قول المتن في الحضي وإن سكان مجانب إلى التسديد بهما بالنسبة لقوله أو في طهر الخ أو قبله قد يقال وهو غير مجانب إليه أيضا في قوله في طهر لأنه يخرج به الآية والصغرة لأنه لا يظهر لهما كما لا يخفى لهما وقد يقال إن الشارع ذكر ما يدل على تلك التزويج بقوله وهي من تحمل فيخرج به الصغرة والآية (قوله وذلك الخ) أي سبب كونه بدعي والمحصل أن مدار كونه بدعي على أحد أمرين إما تأخر الشرع في العدة عن الطلاق أو التزم عده طهر والجل وأن شرع في العدة (قوله وزمن الحضي الخ) من تمام العلة

وغيره وفيه اصطلاح أحدهما وما مضى بقسم إلى سني ودعي وثانيهما وهو أنهر ينقسم إلى سني ودعي ولا يعلم ذلك من كلام المصنف (فائدة) ينقسم الطلاق إلى الأحكام الخمسة واجب كطلاق الحكر في الشقاق ومندوب كطلاق زوجته حالها غير مستقيم كان تكون غير مصفوة وحرام كالطلاق البدعي كما سبأني ومكروه كطلاق مستقيمة الحال وعليه جل بعض الخلال إلى أنه تعالى الطلاق وأشار إلى أم إلى المباح طلاق من لا يجرها والروح ولا تصح نفسه بغيرها من غيرا اجتماعها (والنساء في) أي في حكم الطلاق (ضربان) ضرب في طلاقهن سنة) أي لا تحريم فيه (وبدعة) أي حرام (وهي دوات الحضي) وأشار إلى الأول بقوله (فالتسنة) أي إلى السني (أن يقع الطلاق) على مدحول بها ليست بمجامل ولا صغيرة ولا آية (في طهر غير مجامع فيه) أو في حضه قبله وذلك لاستعفاء الشرع في العدة وعدم التسليم فيمن ذكرت وقد قال تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن أهدن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وأشار إلى القسم الثاني بقوله (والبدعة) أن يقع الطلاق على مدحول بها (في الحضي أو في طهر جامعها فيه) وهي من تحمل أو في حضه قبله وإن سأ له طلاقا لا عرض أو اختلها الحضي وذلك لأنها فتنه فإذا ما طلقها في حضه قبله تعالى فطلقوهن أهدن وزمن الحضي لا يحسب من العدة ومنه الغاس والمعنى في ذلك تنصير ما يطول مدة الترضي ولذا أنه إلى التسليم فيمن تحمل إذا ظهر رجلا فإن الإنسان قد يطلق الخائل دون الحامل وعند التسليم قد لا يتمكن التدارك فتنصروا والولد يخرج بقصد الإيقاع تعليق الطلاق فلا يحرم في الحضي لكن إن وجدت التسعة في الطهر وهي سبأ أو أحدث في الحضي هي دعيا ويرتبط عليه أحكام السدي إلا أنه

لأن الطلاق لقطي والأقسام فعل نسائي ومجيب بتقدير مضاف أي وإيقاع (قوله وذلك) أي سبب كونه لأم نتائج والمحصل أن مدار صكوته سنائي وعلى وجود أمرين في الشرع في العدة عطف الطلاق وعدم التسليم (قوله لاستعفاءه الشرع) بالرفع فقط الشرع لأنه فاعل المصدر وهو الاستعفاء فيكون من إضافة المصدر لفعله وتكون السين والتاء والتثنية والتقدير أن يعقب الطلاق الشرع بالرفع ويصح أن يكون من إضافة المصدر لفعله ونصب الشرع والتقدير أن يطلب الطلاق التزويج في العدة فيه (قوله وقد قال تعالى الخ) أعلم بعطفه على ما قبله لأن الآية تصدق في ملتقى طهر جامعها فيه أو في حضه قبله وبالقسم الذي لا ولا فأن المرأة تشرع في العدة عطف الطلاق في الكل مع أن الطلاق ليس سنائا لأن يقال الآية فيها تنص على عدم التسليم فتكون قاعدة على الطلاق السني (قوله على مدحول بها الخ) كان الأولى أن يراد التزويج التي تقدمت في السني هذا ويخالفها في التبيين ويذكر حاف في القسم عند قوله ومن دوات الحضي ومجانب بان عدا الشارع قول المتن في الحضي غيبند لأجابه لتسديد الشبهة والأية لأن الذي يخرج بها يخرج من قول المتن في الحضي وإن سكان مجانب إلى التسديد بهما بالنسبة لقوله أو في طهر الخ أو قبله قد يقال وهو غير مجانب إليه أيضا في قوله في طهر لأنه يخرج به الآية والصغرة لأنه لا يظهر لهما كما لا يخفى لهما وقد يقال إن الشارع ذكر ما يدل على تلك التزويج بقوله وهي من تحمل فيخرج به الصغرة والآية (قوله وذلك الخ) أي سبب كونه بدعي والمحصل أن مدار كونه بدعي على أحد أمرين إما تأخر الشرع في العدة عن الطلاق أو التزم عده طهر والجل وأن شرع في العدة (قوله وزمن الحضي الخ) من تمام العلة

(قوله في كل الطرق) أي طرق تثل المسائل عن الامام فان كل مسئلة لها طريق في النقل (قوله كما قاله) أي النوى (قوله زائدة) أي كثيرة لا تقتل عادة (قوله به) أي المذكور من الوطء في الدبر واستدخال المني فيه لضعفه من حيث ثبوت النسب بالوطء أو الاستدخال في الدبر وإن كان الحكم مسلما وهو ان الطلاق بدهي (قوله قسم) أي جنس قسم فالثمن العيس والافعى أقسام ثلاثة (قوله ثم دخل بها) قيد بذلك (٥١) لاجل ان يكون عليها حله (قوله ان فنص) أي أصلا وفي مدة الحمل فقط (قوله)

لا فيه باتفاق الاصحاب في كل الطرق كما قاله في الزوائد نعم ان وقع الصفة في الحيض باختياره فيبقى كاطال الزأفي انه بائنا بما يقع فيه في الحيض كانشائه الطلاق فيه ونجس بقصد الطلاق في الدعي والبدعي الغسوخ فانها لا تنقسم الى سني ولا الى دهي قال في الرخصة لا تشرعت لرفع مضار زائدة فلا يلحق بها تكليف مراعاة الاوقات وينقد قوله في الحيض ما اذا وافق قوله أنت زمن الطهر وطاق زمن الحيض فيسبيل يكون منها أو دعيما وفي مسئلة عز زرة النفل ذكرهما ابن الرخصة في غير مغلتهما في باب النكاح مرات ونقل فيهما عن ابن مريج وأقرهما قال بحسب لها الزمن الذي وقع فيه قوله أنت فقط قرأه و يكون الطلاق سنا وقال هومن ما يترتب الحكم على أقل اجزائه لان الطلاق لا يقع بقوله أنت بغيره اتفاقا وانما يشع مجموع قوله أنت طالق انتهى (تليبات) احد هاقصة تقصد المصنف بالجامع قصر الحكم عليه وليس مراد بالواستد حلت ما ادهم كان الحكم كذلك وكذا الوطء في الدبر على الامع كافي الرخصة ثبوت النسب ووجوب العدة به (التنبيه الثاني) طاهر كلامه صهر البدعي فيما ذكره وليس مراد بالمني منه قسم آخر مذكوره الرخصة ومضى حتى من له زوجان وقسم لاحداهما ثم طلق الاخرى قبل الميت هندها ولو نكح حاملا من زمانه دخل حاتم طلقها ظنوا ان لم تحض فدهي لا قبل لا تنسرع في العدة الا بعد الوضوء والنفس والافعى طلقها في الطهر عسى أرى الحيض فدهي كما يؤخذ من كلامهم واما الموطوءة تشبهه اذا حبلت منه ثم طلقها طاهر فانه دعي (التنبيه الثالث) يستثنى من الطلاق في الحيض صور عنها الحامل اذا حاضت فلا يحرم طلقها لان عدتها بالوضع ومنها ما لو كانت الزوجة أمه أو قال لها سدها ان طلق في الزوج اليوم فانت حرة فانت الزوج الطلاق لاجل العتق فطلقها لم يحرم فان دوام الرق اضرها من طول بل العدة وقد لا يصح به السيد بعد ذلك او عوت فلدوم أمرها بالرق فانه الاذرى يحتمل وهو حسن ومنها طلاق المخيرة فليس سني ولا دعي ومنها طلاق الحكمين في صورة الشقاق ومنها طلاق المولى اذا طوّل وان توقف فيه الرأى ومنها ما لو طلقها في الطهر طلقته ثم طلقها في الحيض ثانية ومنها ما لو طلقها في الحيض في الحيض فدهي لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وانما جازى الى الخلاص بالغا فرقة حيث اقتدت بالمالي وهذا ليس سني ولا دعي وهو راد على قول المصنف (وشر بليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) على المشهور من المذهب كافي الرخصة (وهن أربع) الاولى (المخيرة) التي لم تحض (د) الثانية (الائبة) لان عدتها بالاشهر فلا ضرر بطلقها (د) الثالثة (الحامل) التي طهر حلالا عدتها بوضعها فلا تختلف المدة في حقها ولا تدم بعد طهر ورأى الجلى (د) الرابعة (المختلة التي لم يدخل بها) ادلا عدة عليها (تق) من طلق بدعيها له الرجعة ثم بعد ما طلق بعد طهر نكحها فليس له الرجعة ان ابن عمر طلق زوجته وهي حائض قد صكر ذلك عمر الثاني سئل الله عليه وسلم فقال له فليرا حائضا لم يلقها طاهرا أي قبل ان يسهل أو أراد ما صرح به في بعض رواياتهما ولو قال فلان حائض

لا فيه باتفاق الاصحاب في كل الطرق كما قاله في الزوائد نعم ان وقع الصفة في الحيض باختياره فيبقى كاطال الزأفي انه بائنا بما يقع فيه في الحيض كانشائه الطلاق فيه ونجس بقصد الطلاق في الدعي والبدعي الغسوخ فانها لا تنقسم الى سني ولا الى دهي قال في الرخصة لا تشرعت لرفع مضار زائدة فلا يلحق بها تكليف مراعاة الاوقات وينقد قوله في الحيض ما اذا وافق قوله أنت زمن الطهر وطاق زمن الحيض فيسبيل يكون منها أو دعيما وفي مسئلة عز زرة النفل ذكرهما ابن الرخصة في غير مغلتهما في باب النكاح مرات ونقل فيهما عن ابن مريج وأقرهما قال بحسب لها الزمن الذي وقع فيه قوله أنت فقط قرأه و يكون الطلاق سنا وقال هومن ما يترتب الحكم على أقل اجزائه لان الطلاق لا يقع بقوله أنت بغيره اتفاقا وانما يشع مجموع قوله أنت طالق انتهى (تليبات) احد هاقصة تقصد المصنف بالجامع قصر الحكم عليه وليس مراد بالواستد حلت ما ادهم كان الحكم كذلك وكذا الوطء في الدبر على الامع كافي الرخصة ثبوت النسب ووجوب العدة به (التنبيه الثاني) طاهر كلامه صهر البدعي فيما ذكره وليس مراد بالمني منه قسم آخر مذكوره الرخصة ومضى حتى من له زوجان وقسم لاحداهما ثم طلق الاخرى قبل الميت هندها ولو نكح حاملا من زمانه دخل حاتم طلقها ظنوا ان لم تحض فدهي لا قبل لا تنسرع في العدة الا بعد الوضوء والنفس والافعى طلقها في الطهر عسى أرى الحيض فدهي كما يؤخذ من كلامهم واما الموطوءة تشبهه اذا حبلت منه ثم طلقها طاهر فانه دعي (التنبيه الثالث) يستثنى من الطلاق في الحيض صور عنها الحامل اذا حاضت فلا يحرم طلقها لان عدتها بالوضع ومنها ما لو كانت الزوجة أمه أو قال لها سدها ان طلق في الزوج اليوم فانت حرة فانت الزوج الطلاق لاجل العتق فطلقها لم يحرم فان دوام الرق اضرها من طول بل العدة وقد لا يصح به السيد بعد ذلك او عوت فلدوم أمرها بالرق فانه الاذرى يحتمل وهو حسن ومنها طلاق المخيرة فليس سني ولا دعي ومنها طلاق الحكمين في صورة الشقاق ومنها طلاق المولى اذا طوّل وان توقف فيه الرأى ومنها ما لو طلقها في الطهر طلقته ثم طلقها في الحيض ثانية ومنها ما لو طلقها في الحيض في الحيض فدهي لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وانما جازى الى الخلاص بالغا فرقة حيث اقتدت بالمالي وهذا ليس سني ولا دعي وهو راد على قول المصنف (وشر بليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) على المشهور من المذهب كافي الرخصة (وهن أربع) الاولى (المخيرة) التي لم تحض (د) الثانية (الائبة) لان عدتها بالاشهر فلا ضرر بطلقها (د) الثالثة (الحامل) التي طهر حلالا عدتها بوضعها فلا تختلف المدة في حقها ولا تدم بعد طهر ورأى الجلى (د) الرابعة (المختلة التي لم يدخل بها) ادلا عدة عليها (تق) من طلق بدعيها له الرجعة ثم بعد ما طلق بعد طهر نكحها فليس له الرجعة ان ابن عمر طلق زوجته وهي حائض قد صكر ذلك عمر الثاني سئل الله عليه وسلم فقال له فليرا حائضا لم يلقها طاهرا أي قبل ان يسهل أو أراد ما صرح به في بعض رواياتهما ولو قال فلان حائض

هو الاول فقط فيكون عبره بالانقسام عليه ويبنى من الرجعة بزوال الزمن البدعي وزمن البدعة ان طلقها حائضا هو بقية الحنفية وان طلقها طاهرا موطوءة فيه أو في حيض قبله بقية الطهر الذي طلقته فيه والحنفية والثالثة فانه تشرعت في الطهر بعد ذلك انتهى من الرجعة (قوله بعد تمام الخ) ليس قيدا بل ما لو يجوز الطلاق في الرجعة ينقطع الاثم من اصله لان الرجعة اما كقارة للذنب أو بوجه وكل منهما يسطر الاثم واعلم ان تكمن الرجعة واجبة لان التوبة لا تنصهر فيها لموازا لتسلحه من حقها

**قوله (لغة الخ)** أهم أن اللم أن دخلت على ما يشكر كانت التوقيت كانت طالق لرمضان المعنى إذا جاء وقت رمضان طلقت وأن دخلت على ما لا يشكر حصة أنت فتطلق في الحال كقوله أنت طالق (رمضان) فيدفطلق وإن خط (قوله فكالتس) عبارة ههوه فكونه ليستوهي ظاهرة وكذا يقال فيما عداها (قوله وبقوله الخ) وقيل يختلف بالقصد فإن قصد التشبيه بالثلث في الصفا والتمار في الضما فقلت في الحال أن كانت طاهرا والآخرين تطهر وإن قصد التشبيه بالثلث في البرودة

(٥٤)

والتأثير في الأجر أو كانت في حال حيض وقع حالا والآخرين تحيض بعد طهر  
 (قصل فيما علكه الخ) (قوله قلو مكان الخ) بيان لوجه الدلالة وفيه نظر لأنه يحتمل أن النبي لم ينه لكون طلاقه لا غشلا لثرتب عليه شيء لأنها باتت منه بالعلم فلا بدل عدم تنبهه على جواز الجمع لكن الحكم مسلم (قوله ويصح الاستثناء الخ) مشتق من التي أي الرجوع والصرف لأن الحكم يرجع عن مقتضى كلامه وصرفه عن طاهره بالاستثناء (قوله خمسة) أي يجعل التعلق مع الأصابع شرطها وأن كاشترطين بدليل أخذت من كل من أموا زائد عنهم على خمسة معرفة معناه ورد بأنه نفي ضما بقصد رفع حكم الدين لأن لمز من ذلك معرفة معناه وزاد بعضهم قدم جمع المرق في الاستغراق فكما تقدم في الأقرار (قوله أي الدين) فيه نظر من وجهين الأول أنه يقتضى أن الاستثناء ليس من الدين مع عدم قيامها والثاني أن صيغة المطلق قد لا تكون على وجه الدين بأن قال أنت طالق ثلاثا واحدة لأن الدين والخلف ما قلتي بحث أو منع أو تحقق خبر والمثال المذكور ليس كذلك وخرج لو شئت هل قصد الاستثناء أو لا طلقت لأن الأصل عدم القصد وكذا لو شئت في أصل الأيمان به (قوله وتلفظ به الخ) فلو احتلف الزوج والزوجة في الأيمان بالاستثناء أو المنة الآتية صدقت لأن الأصل

مجموعه أو نساء أنت طالق المدة وقع الطلاق في الحال أو أنت طالق السنة فيقع الطلاق حين تطهر وإن قال لم في طهر لم يمس فيه أنت طالق السنة وقع في الحال وإن مس فيه حين تطهر بعد الحيض أو ليدع وقع في الحال إن مس فيه أو في حيض فيه ولو قال أنت طالق طلبة حسنة أو أحسن الطلاق أو أحسنه أو أحده أو أوجه فكالتس أو طلبة فيصية أو أقيم الطلاق أو أسبه أو أخشه فكالبعدة وقوله لها طلقتك طلاقا كالتج أو كالتار يقع في الحال وبقوله التشبيه المذكور  
 (قصل) فيما علكه الزوج من الطلقات وفي الاستثناء والتعلق والهل القابل الطلاق وشروط المطلق وقد شرع في القيم الأول بعد عدد الطلاق بقوله (وعليك الخ) على زوجته سواء كانت حرة أوامة (ثلاث تطلاقات) لأنه صلى الله عليه وسلم مثل من قوله تعالى الطلاق مرتان فإن الثالثة فقال أو تسريح أحاس وأغلام يعتبر وارقي الزوجة لأن الاحتياط في الطلاق بالزوج لما روى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بالرجل والعدة بالنساء ولا يبرمج جمع الطلقات لأن غير الهلالي لما لعن امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم طلبة ثلاثا فلو أن غيره الذي صلى الله عليه وسلم انتهين باللعن متفق عليه فلو كان إفعال الثلاث أوامها عن ذلك لعله موقوف حضره (و) عليك (العبد طلقين) فقط وإن كانت زوجته حرة لما روى الجار فطقي مرفوعا طلاق العبد طلقين والمكاتب والمجنون والمدر كالتن وأغلام يعتبر واحدة الزوجة لمار (تسم) قد عليك العبد ثلاثة كذا يطلق زوجته طلقين ثم العبد بدار الحرب واسترق ثم أراد نكاحها فأنها تحل له على الأصح وعليك عليها اثنتان ثلاثا لم يحرم عليه بالطلاق وطهر بأن الرقي لا يمنع الحل السابق بخلاف ما لو طلقها طلقة ثم استرق فبأنها تعود له بطلقة فقط لأنه رقي قبل استغناء عدد العبد ثم شرع في القيم الثاني وهو الاستثناء بقوله (ويصح الاستثناء في الطلاق) لوقوعه في القرآن والسنة وكلام العرب وهو الإخراج بالأحادى أحوالها ولعمته شروط خمسة وهي (أ) إذا وصله (أ) الدين ونواه قبل فراغه وقصده به رفع حكم الدين وتلفظ به معهما به نفسه ولم يستغرق فلو أن فصل زاندا على سكة النفس ضرر اما لو سكت لنفس أو انقطاع صوت فانه لا ضرر لأن ذلك لا يهدد خلافا الكلام الأجنبي ولو بسرا أو نواه يهدد فراغ الدين ضرر يتصل ما دأوا فاعلمها لأن الدين إنما تعتبر بشماها وذلك صادق بأن نوبه أولها وأخرها أو ما بينهما ولم يقصده رفع حكم الدين أو قصده به رفع الدين ولم يتلفظ به أو تلفظ به ولم يسم به نفسه عند اعتدال معهما أو استغرق المستثنى منه ضرر أو المستغرق باطل بالأصاح كما قاله الامام والامدى فلو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا لم يصح الاستثناء وطلقت ثلاثا لم يصح بتقديم المستثنى على المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا والاستثناء يعتبر من الموقوف لأن الموكول فلو قال أنت طالق خمساً ثلاثا وقع طلقتان ولو قال أنت طالق ثلاثا لا نصف طلقة وقع ثلاثا لأنه إذا

العدم بخلاف ما لو كرر معهما لم يصدق لأنه لا يبر من عدم معهما عدم أتيانه به فلو قال أنا أنت بالاستثناء استثنى في قلبي ولم تلفظ به لم يبق لأطاهرا ولا باطنها خلافا لما قاله بأن يتا يتعلق على دخول الدار وملاوا سكرت ولا يصدق طاهرا ويرقى شحها ويرقى باطنها فعمل بذلك معاً منه ومن الله تعالى (قوله فلو انفصل الخ) شروع في المهرزات على الف والنشر المرتب (قوله أو ما بينهما) أي الأول والآخر (قوله والمستغرق باطل) بمنزلة التعليل لما قبله ومن المستغرق ما لو قال كل امرأة لي طالق غيرك ولا امرأة سواها وهذا إذا قدم طالقاً على أداة الاستثناء فإن آخرها كان استثناء

(قوله بطلق الاستثناء مرطالم) **المتعلق بالشيء** لأنه لا تصرف الكلام عن ظاهره من الجزم وثبوت الطلاق إلى المتعلق (قوله إنشاء شيء) أو إذا أوصى أو عدا أو كلف الشيء ومثل شيئته انقضت الملكية بحال شيئته إلا حينئذ يمتنع وقوعه في الشيء أو عدما فيه فتم الطلاق شيئاً (قوله فإن لم يقصد الم) شروع في مسائل ستة لاتنفع الوعوع (قوله عند قصد التعلق) أي بعد التردد في الإطلاق أو قبله عند عدم قصد التبرك لكان أولى (قوله وان قصد التعلق الم) أي عند قصد التعلق فقط دون غيره من الأمور التي لا تتقدم والحاصل أن المتعلق بالشيء عند قصد التعلق بصرفه مطلقاً فحينئذ انقضاء العادة وانقضاء سائر العقود ومنه وقوع الطلاق وعند قصد التبرك لا يصرف مطلقاً فيقع الطلاق ونصها العادة وتنقضي العقود وما عدا الإطلاق فيحصل فسخ العادة فقط ولا ينع من وقوع الطلاق ولا يوجب انقضاء تصرف (٥٣) من عقد أو صل (قوله ولولا ما في الم) قيد لكون التعلق بالشيء عن

من وقوع عند قصد التعليق فكانت  
قال الأفقالة السند هو الفرق ما قاله  
الشارح من أن النداء بشر يحصل  
الطلاق والحاصل لا يعلق بخلاف أنت  
طابق فقد استعمل عند القرب فيصع  
قوله التعليق (قوله فينظم) أي يصع  
(قوله ويصع تعليقه بالصفة) اعلم  
الفرق ما له الصفة ما يشتمل الأوقات  
ومراد بالتعلق الصفة ما يشتمل الأوقات  
والمعنى والشارح قصره على الأوقات  
وعلى التعليق المعنى ومثل ابن قاسم  
التعلق بالصفة بآنت طابق ملاقتنا  
مثلا ولم تكن في وقت حسن ومثال  
التعلق الصريح ما إذا حاول السرفقات  
طابق وفي الصفة إذا جاء وقت حسن  
طابق فكانت طابق (قوله فتنطق عند  
وجود الصفة) أي لا قبلها حتى لو قال لمجلى  
الطلاق المعنى لم يقع قول وجود صفة  
وهل يقع بذلك القطع طلاق أم لا قبل  
يقع طلقه وهو المعنى (قوله فادأ قال لها  
الفرق) حاصل ما ذكره ثلاثة عشر مثالا  
(قوله فينظم الخ) الفاعل هي مع  
قوله وبما بعدك دليل تفسيرها بأنها بذلك  
(قوله وأنت طابق بأول آخره) أي قال هذا  
العتق ما نأل أنت طابق في أول آخره  
(قوله ونصف) أي من ليلته وقوله بعد

١٤ حط في وصف أي من يوم (قوله فقال نصف ليلة الخ) المراد باليلة الثامنة والمراد باليوم الثامن أيضا والمراد بنصف الليلة بصفها الثاني والمراد بنصف اليوم بنصفه الأول وأيضاً ذلك الثامن أي من الشهر سبعة أيام كان معها ثمان لبال والمسألة الثامنة تضعها من النصف الأول ونصفها من الثاني واليوم الثامن يضعه من النصف الأول ونصفه من النصف الثاني وهذا معنى قوله لا نضع تضعه من لبال ونصف وسبعة أيام ونصف ومعنى قوله فقال نصف ليلة أي النصف الثاني منها الذي يستحقه النصف الثاني من نصف الشهر وقوله بنصف يوم أي نصفه الأول الذي يستحقه النصف الأول يعني أننا نضع النصف الأول من اليوم الثامن النصف الثاني من النصف الأول من الشهر وأحد ليلة النصف الثاني من المسألة الثامنة نضع النصف الأول ثمان لبال وسبعة أيام والنصف الثاني ثمانية أيام وسبع لبال (قوله في الشرط) معطوف على النصف عطف بغير لأن المراد بالادوات

[illegible]

المؤمنون خمسة عشر وطهسما انتهى وأدوات التعلق بالشرط والصفة إن وهي أم الباب  
نحو أن دخلت الدار فأنت طالق ومن يقع المسم كن ذلك من نساء الدار فهي طالق  
وإذا وقع وفي ما يزيد ما وكلما نحو كلما دخلت الدار واحدة من نساء فهي  
طالق وأي كأي وقد دخلت الدار فأنت طالق ومن الأدوات إذا علمت أن سبيبه  
ومعها وفي معنى ما لا يتطرقه وإذا ما بالما والما وفي كسفي في قسم الأيمان  
وإن وسما السهم الأمكة وكسفي وكسما قلعتني على الأحوال وفي فتاوى العزالي  
أن التعلق يكون بلا علم أو لا عرف فيها كقول أهل بغداد أنت طالق لا دخلت الدار  
وبكر التعلق أيضا ولو كانت طالق لو دخلت الدار كقالة الماوردي وهذه الأدوات  
لا تقتضي الوقوع بالوضع فوراً في المعلق عليه ولا ترخيصاً في علق بحيث لا يدخل في غير  
علم ما فيه فاعلم بعد الفور ففي بعض مسنده كان وإذا كان خفت وإذا خفت على  
أنها فانت طالق وكذلك بعد الفور في التعلق بالمشقة نحو أنت طالق إن أو إذا  
ثبت لأنه علق على الصحيح بخلاف في شئت ولا تقتضي ههنا أدوات تكرار أي المعلق  
عليه بل إذا وجد عرفوا حد من غير نساء ولا كراهة لم تحل الأيمان ولم يثبت وجود ما بالما  
الأي كلما قال المعلق بها بعد التكرار فلو قال من له عبيد فمعه أو بع نسوان فطلق  
واحدة فبعد سر أو اثنين فبعد أو ثلاثاً فلا تكرر ما قاله بعضه وطلق أو بع ما عاود  
مربعاً عشرة واحدة طلاق الأولى وثاني طلاق الثالث عشرة وثلاثة طلاق الثالثة  
وأربع طلاق الرابعة وجوه ذلك عشرة ولو علق بكلمة خمسة عشر لأنها تقتضي  
التكرار كما مرل في الأربع أعداد واثنين مرتين وثلاثة وأربعه فبعثت واحد طلاق  
الأولى وثلاثة طلاق الثانية لأنه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين وأربعه طلاق  
الثالثة لأنه صدق عليه طلاق واحد وطلاق ثلاث وسبعة طلاق أربعة لأنه صدق  
عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين غير الأولىين وطلاق أربعه وجوه ذلك خمسة عشر  
ثم عرف في القسم الرابع وهو المثل بقوله (ولا يقع الطلاق) المعلق (قبل النكاح)

يُشْعَلُ عَلَيْهِ وَأَنْ قَصِدَ بِمُحَلِّفَةٍ مِنْهُمْ مِنَ الدَّهْلِ وَكَانَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ جَمْعًا بِأَيِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ حَذَرُ الْخُلَافَةِ كَأَيِّهِ وَأَمَّا  
وَأَخِيهِ وَأَمَّا وَصَدَقَهُ وَجَلَّ صَلَاحُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْوَجْهَ جَمْعًا بِأَيِّ عِلَالٍ أَوْ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالٍ عَدَمَ اعْتِبَارِ فِعْلِ النَّاسِ وَمِنْ ذِكْرِهِ إِذَا  
كَانَ تَعْلَقَ عَلَى الْفَعْلِ مَا كَانَ عَلَى الْعَدَمِ كَانَ أَنْ يَنْدَحِلَ مِنْهَا فَانْتِطَلَقَ فَيَحْتَطُّ نَاسَةً أَوْ حَالَةً بِأَيِّ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ مَكْرَهَةٍ يَرَى بِجَنَةِ  
وَلَمْ يَحْتِمْ (قَوْلُهُ وَأَتَيْنِ الْخ) كَانَ الْأَوَّلُ الْعَطْفَ وَالْأَوَّلُ الْمُرَادُ بِهِ جَمْعُ هَذِهِ التَّعَالِيقِ الْأَرْبَعَةِ (قَوْلُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ الْخ) فِيهَا الشَّارِحُ  
يُوحِيهِ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ لِأَنَّ هَذَا رَجَاءُ أَحَادِ الْخ وَالثَّانِي قَوْلُهُ فَيَعْتَقُ وَأَحَادِ الْخ وَالْعَرَبُ مِنَ الْوَحْيِ إِذَا فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَسِ الْمَكْرُوسُ عَلَيْهِ  
وَفِي الثَّانِي بَيْنَهُ (قَوْلُهُ وَطَلَّقَ وَشَيْءٌ) أَيِ فِي ضَمِّهِ الْأَنْثَى (قَوْلُهُ وَطَلَّقَ وَشَيْءٌ) أَيِ فِي ضَمِّهِ الْأَنْثَى (قَوْلُهُ وَطَلَّقَ وَشَيْءٌ) أَيِ فِي ضَمِّهِ الْأَنْثَى  
(قَوْلُهُ وَطَلَّقَ وَشَيْءٌ) أَيِ فِي ضَمِّهِ الْأَنْثَى (قَوْلُهُ وَطَلَّقَ وَشَيْءٌ) أَيِ فِي ضَمِّهِ الْأَنْثَى (قَوْلُهُ وَطَلَّقَ وَشَيْءٌ) أَيِ فِي ضَمِّهِ الْأَنْثَى  
وَالْأَيْضَ الْعَطْفُ الْخِصَاصُ عَادَ إِعْزَازَ الطَّلَاقِ فَكُلُّ الْمَكْرُوسِ عَادَ أَعْلَفَتْهُ تَنْكِهًا وَالشَّارِحُ قَصَصَهُ عَلَى الثَّانِي وَالْأَوَّلِ يَعْلَمُهُ بِالْأَوَّلِ

(قوله المجنون) أي وكذا المسمى بالجنون في قوله تعالى من سكرته في كاسه في الاستدراك

(قوله مع تصرفه) أي ومن جملته  
الطلاق (قوله لا يملكه) أي كان  
الاولى لا يملكه طلاق هذا المسمى  
فكذلك الجنون المسمى عندنا ما كلام  
الشافعي فيه فليس الشئ بنفسه او  
كان ما يضاف بالتصريح وقول فلو طلق  
(قوله انهم المسمى) ومنهم من يملكه  
المرام وهو وجع في الارض بجملة العقل  
وقوله في كسبه (قوله لا يملكه) والتشديد  
والضابط في عدم وقوع الطلاق عليه  
ان لا يملكه مالا كرهه وان لا شئ  
الطلاق فان كرهه على ما به الطلاق  
قد طلق واحدة من الماهية فتقرب بها  
وقيل لا طلاق حتى يستفصل من الذي  
اكرهه فان طلق من غير استفصال وقع  
ولو طلق واحدة (قوله لا يملكه) على  
المعول كان الاطلاق بقول الدوركا  
في الذي بعده ومعهم قوله لا يملكه  
لأنه يزدفعها أي المخزوا المعلق (قوله  
لم تعلق الخ) وهذا اذا تعلق اثباتا  
علق نكاحا كان تصدي السبا فأنته  
طالق أو نحو وقوعه جالسا وسكون  
قولهم ان ان الذي تعلق الخ أي في المكان  
اما المعلق فلا فرق بين ان يفرغها  
واعلم ان الطلاق واليمين عتاقه في  
الحلف على المسخ في الأثبات وان في  
كاتبه كتاب اربعة اول كتاب الايمان  
(فرع) استشهاده غيره فعدن ابن جرير لا ينفقه  
معلقة وعند مذهبنا اذا اعتقد الله  
بمعه ما لم يعلم فان علم انه لا ينفقه  
وقع من الآن (فرع) وقع عليه  
الطلاق ثلاثا فان قال طلاق الثلاث  
لا أقل كذا فمعه وله زوجات فعدن  
مد له ان يفسر الطلاق في واحدة قبل  
الحث لا بعده وليس له تزويج الطلاق  
عليه وعند ابن جرير له ان يفسر قبل  
الحث ويعد ولو بعد الموت والبنوة  
لحق عياله بشرط ان تكون زوجة  
وقد اختلف (فرع) فانما ناسية  
فعدن المحلل اليمين فعدن ثانيا

بمعدن ووجه قوله المسمى بالجنون في قوله تعالى من سكرته في كاسه في الاستدراك  
في القسم المتعاضد وهو شرط المطلق بقوله (وأمر مع لا يقع طلاقهم) بتعريفه ولا تعليق  
الاول (المسمى) الثاني (المجنون) الثالث (النائم) قوله على الله عليه وسلم  
وقع الظن من نفسه من المسمى حتى يبلغ عن المجنون حتى يبق من اليقين حتى يستغنى  
عنه أو يورثه غيره ويخبره جمعهم الظن بطل تصرفه ثم لو طهر المجنون عن سكر  
تصديقه مع تصرفه لانه انما هو قلوب في هذا الجنون وقع طلاقه على المذهب  
المقصود في كتاب الشافعي رضي الله تعالى عنه كقوله في الروضة والمبرم والمعتوب وهو  
المقصود المعلق كافي الصالح للمجنون (و) الراسع (المكره) بفتح الراء على طلاق  
زوجته لا يقع طلاق خلافا في حقه ورضي الله تعالى عنه لقوله على الله عليه وسلم رفع  
عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونفسه لا طلاق في أخلاق أمي كراهوا أو  
داود والشافعي ومحمد أسنده على شرط مصلح فان طهر من المكره بنية اختياره  
الطلاق كان كرهه على ثلاث طلاقات فطلق واحدة وأعلى طلاق صريح فكسب وتوى أو  
على قلبه ففسخا أو بالكرس لهذه الصور وقع الطلاق في الجميع لأن عتاقه تصرف  
باختياره فعدن في بشرط حصول الكراهة قدرة المكره بمكره الراء على تحقيق ما هدد  
بالمكره بفتحها ما هدد عاجلا طلاقا لا يملكه أو يملكه ويجوز المكره يتم الراء على دفع المكره  
بمكره يهرب وغيره كقائه تغيره وقته ان امتنع من فعل ما كرهه عليه محقق فعل  
ما حرمه لا يملكه لا يملكه الا بغيره الامور الثلاثة فخرج بما حرمه لا قال لا يملكه فعدن  
قليبا بأكراه وظلما ما لا يقال في القصاص المعلق طلاق زوجتك والواقع فعدن  
لم يكن كراهها ويحصل الكراهة بتعريف ضرب طويل أو جسي طويل أو اتفاق مال  
أو فعدن كجواهر المعلق لاجل الأقدام على ما كرهه عليه ويختلف الكراهة باختلاف  
الأشخاص والأسباب المكره عليها فقد يكون الشيء كراهيا في شخص دون آخر وفي  
دون آخر فلا يملكه مال لا يملكه على المكره يقع الراء خمسة دراهم في  
حق المومر ايسر ما كراهه على الطلاق لأن الانسان يملكه ولا يطلق بخلاف المال الذي  
دفعني عنه والجس في أوجه كراهه أو قل كما قاله الأزرعي والضرب الصغير في أهل  
أمرأت كراهه ونوح بشد طلاق زوجته فيما تقدم ما إذا كرهه على طلاق زوجته نفسه  
أن قال له طلاق زوجتي والافتلتك فطلقها وقع على الصبي لانه ابلغ والاد كقائه  
في الروضة (تمة) وقال زوجته ان طلاقك ما أت طلاقك فله ثلاثا فطلقها طلاقا أو أكثر وقع  
المحصر فقط ولا يقع معه المعلق لأنه على المعول وقيل لا يقع شيء لا وقوع المحصر لوقوع  
المعلق قبله بحكم التعلق ووقوع المعلق لم يقع المحصر وأما يقع المحصر يقع المعلق وهذه  
المسئلة تنهي السر بصفة مضمون بلان من يزوج على علم أكثر من الأصحاب والاول هو  
ما صحه الشافعي وهو المعتقد وقال الشيخان لا يجوز التقليد في عدم الوجود وقال ابن  
الصباغ وددت لو بحثت هذه المسئلة وابن جرير يوجبها سبب الله بها ولو طلق الطلاق  
بمجهول عرفا كعمود السماء والعيران أو علقا كالجب من الصديق أو شرعا كبيع صوم  
ومعنا لم تعلق لانه لم يخر الطلاق وأما علقه على صفة لم توجد واليمين فعدن كرمه فعدن  
حتى يثبت بها المعلق في الحلف ولو قال زوجته ان كثر بذاتك طلاق فكذلك طلاقا  
مد لا يزوج يسع في يمين في أحد الوحيين انما لم تكلمه ولو قال لها اني كثر رجلا هانت  
طالق فكذلك ماها أو اعد من محارمها طلق لوجود الصفة فان قال قصدت متعتها  
من مكالمته لا انت قبل منه لا اله الا هو وروى الطلاق لا تقصر وفي هذا القدر كفاية بل  
وقع الله الهه التقصير الذي عم بفعه في الوجود ومع الله تعالى به وروى قوله وشأ ربه  
عامة لم يثبت لعدوها وكذا الوصل لا يخرج الاباءه فاحسبها نفس انه اد لها فخرجت لم يثبت وان تبين كذب المحبر لعدوها



فقد فعل فدين بعلان الأفتاء لعنفه لأن المدار على غلبة الطن  
 فمما عجب المحدث لأنه شبيه بالمعجب وحده بعد التمسك والرجعة لعنفه رجاء الأحكام المتقدمة في أول كتاب النكاح من الأصول  
 والرجعة الخ (قوله رابع خمسة) سبعا في المحشى وانه (قوله قبل انقضاء العدة) أي بان كانت في الشك أي في الرجعة  
 لم تخرج فيها بان طلقت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة لأبى الطهر (قوله هذا الفصل) أي المتقدم الذي النكاح  
 قوله هو الساقط وذلك لم يشرع عليه أحد الا الشيخ الخطيب فاقاله المحشى (٥٦) من ان الساقط الفصل الاتي به

(فصل في الرجعة بغير الرأف فصح كسرها عند الجمهور والكسار كثير عند الأزهري  
 وهي لغة الرمن الرجوع وشراء المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العقد على  
 وجه مخصوص كما يؤخذ مما سبأني والأصل فيما قبل الإجماع قوله تعالى وبعلتكم  
 أحق بردهن في ذلك أي في العدة أي أرادوا إصلاحاً أي رجعة كما قاله الشافعي رضي الله  
 عنه وقوله صلى الله عليه وسلم أناني جبريل فقال راسح خمسة فها صومعة فوامعة وانما  
 زوجك في الجنة وأركانها ثلاثة تحمل وصية ويرجع وأما الطلاق فهو سبب لا ركن وبدا  
 المصنف بشرط الركن الأول وهو الحمل بقوله (وشروط خمسة) (الرجعة أو بعم) وترك  
 خامسا وسادسا كما ستعرفه الأول (أن يكون الطلاق دون الثلاث) في غير حديثين التمسك  
 في الرقبي وفيقال كافي المتاح لم يستوف عدد الطلاق أشمل ذلك ما إذا استوفى ذلك فإنه  
 لا ساطنة عليها (و) الثاني (أن يكون) الطلاق (بعد الدخول بها) فإن كان قبل فلا  
 رجعة ليموتها ولو طلق بعد الدخول (و) الثالث (أن لا يكون الطلاق بعوض) فيها  
 أو من غيرها فإن كان على عوض فلا رجعة كما تقدم توجهه في الخلع (و) الرابع (أن  
 تكون) الرجعة (قبل انقضاء العدة) ما انقضت حسب ما في كلام المصنف في الفصل  
 بعده مع أن هذا الفصل ساقط في بعض النسخ والمحاسن كرون المطلقة فانه العمل  
 لأراجع فلو أملت الكافرة واستمر زوجها أو سلمها في كسره لم يرجع أو أرتدت المسلمة لم  
 تصح رجعتها في حال ردتها أو سلمها أو رجعت أو رجعت أو رجعت أو رجعت أو رجعت أو رجعت  
 أو أرتدت أمما وضابط ذلك انتقال أحد الزوجين إلى دس بغير دوايم النكاح والسداد  
 كسرتها ما عتبه فلو طلق أحد الزوجين رجعة وأرجع ثم أرتدت أمما وضابط ذلك انتقال أحد الزوجين إلى دس بغير دوايم النكاح والسداد  
 أحداهما تصح الرجعة إذ ليست الرجعة في إعتقال الأبهام كالطلاق لشبهها بالنكاح  
 وهو لا يصح مع الأبهام ولو تعبت ونسيت لم تصح رجعتها أضافي الأصم (ثمة) لوعاق  
 طلاقها على شيء وشك في حصوله فراجع ثم علم أنه كان حاصله في صحة الرجعة وجها  
 أصحهما كما قاله شيخ النورى الكمال سار في مختصر أجهارها تصح  
 (فصل في بيان ما يشترق عليه حل المطلقة) (وإذا طلق) الحر (أمرته) بشرع عرض  
 منها أو كانت أامة مطلقة (وأحد أو اثنين) بعد وطئها ولو في الدبر بناء على أنه يجب  
 العدة وهو الأصح وكذا لو استدخلت ماء أو فقهتم فإن الرجعة تثبت على المعتقد (فله  
 مراجعتها) بخلافها وأولى سببها ما لم تنقض عدتها لقوله تعالى فعلن أحلن فلا  
 تمسكوهن أن ينكحن أزواجهن ولو كان حق الرجعة باقيا لما كان بإباحهن (الكاح) (تبيح)  
 رد عليه ما إذا خالط الرجعة بمخالطة الأزواج لاوطه فإن العدة لا تقتضي ولا رجعة  
 له بعد الأقره أو الأشهر كصفا في الروضة والمتاج وأصلها ما وان خالف في ذلك بعض  
 المتأخرين ودخل في كلامه ما إذا وطئت بشبهة فحملت ثم طلقها فإنه لا رجعة في عدة  
 الحمل على الأصح مع أنها ليست في عدة بشرط في المرجع وهو الركن الثاني الاختيار

المحشى قبل لم يوافق في كل النسخ (قوله)  
 فلو أسألت الخ) شرح ما لا بأس به بعد  
 الطلاق فإن كانت تحمل لم تحس رجعتها  
 والأول وكذا تصح الرجعة لو أسألتها  
 بعد الطلاق فصح الرجعة (قوله فلو  
 أسألت) أي بعد الطلاق (قوله ثم راسح  
 الخ) بأن قال راجعت المطلقة (قوله ثم  
 راجع أحداهما) بأن قال راجعت  
 أحدها  
 (فصل في بيان ما يتوقف عليه الخ) وهو  
 الرجعة في الرجعة وبغير العقد  
 البائن دون الثلاث والمحل في المطلقة  
 ثلاثا والرجعة بالفصل ساقطة في بعض  
 النسخ وفي بعضها بثلاثة أعلى شئت  
 الفصل السابق وأما على سقوطه فها هنا  
 ثابت ولا بد (قوله وإذا طلق امرأته الخ)  
 قول المحشى هذا أصح ربيع بمفهومها  
 تقدم من قوله دون الثلاث وقوله قبل  
 انقضائها تعني أصح بظاهر بل هو عين  
 ما تقدم لأنه هو بل المفهوم قوله الاتي  
 فإذا انقضت عدتها وقوله فإن طلقها  
 ثلاثا لا أن يجاب عن المحشى بأن مراده  
 أن هذا أوطى المفهوم (قوله لقوله تعالى  
 الخ) كان المناسب ذكره عند قوله  
 هي ما يتأخرا فإذا انقضت عدتها الخ الآن  
 يقال أنه دلسل على ما هنا المفهوم  
 لا بالمنطوق ودلتا على ما يأتي بالمنطوق  
 (قوله فله مراجعتها الخ) أي بشرطها  
 المتقدمة في الفصل السابق (قوله  
 ما إذا خالط الرجعة الخ) والحاصل أنه  
 إذا عاشرها بلاوطه أو وطئها من غير حل  
 فأنها تقتضي العدة في صحة أحكام عدم

الرجعة وعدم النكاح والكسوة وعدم التوارث وعدم صفة الإلاد ولاظهار وعدم صفة العان وذلك بانفاق وامامعة وأطيلة  
 نكاح نحوها أو أربع سواها فحل محل وقبل لا يحل ولا تقتضي العدة في أربعة أحكام لحرق الطلاق وحسب السكنى وعدم  
 صفة نكاح الأسبي وعدم الخديرتها وسبأ في الأحكام المتعلقة بذلك في العدة (قوله وبشرط في المرجع الخ) هذا في المعنى  
 معطوف على قوله في أول الفصل السابق بد أن بشرط الفصل وكان الأولى ذكر ذلك في الفصل السابق ليكون الكلام على الأركان  
 كلها في محل واحد

(قوله كزوجتك الخ) ولو كان ذلك مع سبق الإجماع من الولي فانه كناية ان نوى الرحمة حصلت الرحمة والا فلا يحصل ولو ذكر ما لا يلزم  
(قوله ان شئت الخ) اي بكسر التاء كسر الفهزة (٥٧) اما ان ضم التامه شئت فجميع أوقع الهمزة من ان اواب لها باذ

عنه الرحمة الاخرى بين الصوري وغيره  
وقيل يفرق بين الصوري وغيره وهو العقد  
فقد نفى الهمزة والالتسان باذ وكان  
نحو يا يقيم الرحمة دون العاق (قوله  
كزوجتك ومقدما الخ) مثال لنفي وهو  
الفعل الموصوف بصحته خبر الكناية  
(قوله كسب الخ) صورته ان تأتي بوجه  
فقول الروح هو مستعار ولم تلذبه  
فصدق الروح ولا يقبل قولها الائمة  
على ولادتها واماد اوافها على انها  
ولدت وانكر كونه معها فاستدق ولا  
يتفق عنه الا بالعلم بعد النبي وبغيرهم  
صور السببان تدعى ان الولد من وطه  
ز يد شبة ويشكر الزوج ويدعه منه  
فاقول قول الزوج ولا يقبل قولها الا  
بسته على اقرار الواطي بانه وطه شبة  
(قوله واستلدا الخ) ذكره استطرادي  
لان الكلام في الرحمة وهي متعلقة  
بالكاح واما الاستلدا فمعلق بملك العين  
وصورة ذلك تدعى الامانة السيد  
وطه وان هذه الولد منه وبسكر  
السيد الوطه فالقول قول السيد ولا  
يقبل قولها الائمة على اقرار السيد بانه  
وطه (قوله ونفقة الخ) واعلم ان النفقة  
في جميع الصور ليست من المذهب  
لنبي عام القرء الا خلافا لتمام الرحمة  
فيها (قوله وعلى حدود الخ) في تعبيره  
قلافة وكان حقا وبعد حدود الا ان  
يقال على جميع بعد (قوله واصابتها  
الخ) عطف تعبير (قوله يطلق) اي  
بأنها أو رجسها وانقضت عنها (قوله  
لاستبرأ زوجها) هذا اذا كان بالغا  
اما الصبي فالمدته قبله فتستد ضرورة  
وقوع الطلاق بان حكمه حاكم براه  
كالعبد (قائه) في مذهب الامام احمد

واحدة النكاح بنفسه وان توفي على اذن فتمتع بجمعة سكران وسقي ومهر والمعتق  
ومكره وولي من سن وقد وقع على طلاق رجعة حيث تزوجه بان يحتاج اليه شرط في  
الصفقة وهو الركن الثالث اعطى شعر المارد في معناه ما روي في الضمان وذلك اما صريح  
وهو رد ثلثي او رجعتي او رجعتي ورجعتي وامكنتك لشهرتها في ذلك وورودها في  
الكتاب والمنة وفي معادها ما استحق من معادها كانت رجعة وما كان بالهبة  
وان احسن العربية واما كناية كزوجتك ونكحتك وشرط فيها تضييق وعدم تأقت  
فلولا رجعتك ان شئت فقلت شئت او رجعتك شهر الخ يحصل الرجعة وبين الشهاد  
خروج من خلاف من اوجبه وانما يجب لانها في حكم استدامة النكاح السابق واما  
وجب الشهاد على النكاح لاثبات القرائن وموانب هنا (تنبيه) قد علم مما تقرر ان  
الرجعة لا تحصل بغير علم الكتاب واثارة الاخرى المفهومة كوطه ومقدما وان نوى  
به الرجعة لعدم دلالة علمها فاد البتة عد تنازع جد او اقرار او اشهر (كان له)  
اعادة (نكاحها) حقة جديدة بشرطه الانتفاضة في باب لينوتها حشد وحلفت في  
انقضاء العدة بغير اشهر من اقراره او وضع اذا انكره الزوج فتصدق في ذلك ان ممكن  
واي خالفت عادته لان السامع ثابت على ارجاعه من خروج بانقضاء العدة غيره كسب  
واستدلالا يقبل قولها الائمة وبغير الاشهر انقضت بالاشهر والا مكان ما اذا لم يكن  
لصرا أو ما من اوجبه فتصدق بجمعة وعكس اشهدا وها موضع لتمام سنة اشهر وتختلف من  
حين امكان اجتماعهما بعد النكاح والمصور بمائة وعشرين يوما وتختلف واضحة بثمانين يوما  
وتختلف وباقراء لمرة طلفت في طهر سبق ببعض يائتين والثلاثين يوما ولطخت في خمس  
بسيعة واربعين يوما ونفقة والغير مرة طلفت في طهر سبق ببعض بسنة عشر يوما وتختلف  
وفي حبس باحدى وثلاثين يوما ونفقة (و) اذا انقضت عدتها بعد نكاحها (تكون معه  
على ما يفي) (له من) عدد (الطلاق) لا يورى النفي عن عمر رضى الله تعالى عنه انه افق  
ذلك ووافقه عليه جماعة من الصحابة ولم يظهر لهم مخالفات (فان طلقها) اي اخر  
(ثلاثا) او ابعدها ولو معضا طلقين معا ومرتباته للدخول او بعده في نكاح او انكته  
(لم تقبل) اي المطلقة (له الا بعد وجود خمسة اشياء) في الدخول بها وعلى وجود ما عدا  
الاول منها في غيرها الاول (انقضاء عدتها) اي المطلق (و) الثاني (تزوجها بغيره)  
ولو عدا او يمنونها (و) الثالث (دخولها واصابتها) بدخول حشفة او قد رها من  
مقطوعها ولو كان علمها حال كان لف عليها خرقه فانه يكفي شهايا قبلها خاصة لاق  
غيره كدبرها سحما لا يحصل به التحصن وسواء على حواء تزالت عليه في نفقة او نيم  
او اربع فيهارى ثالثة (و) الرابع (ينوتها) اي الزوج الثاني بطلاق او ضم او موت  
(و) الخامس (انقضاء عدتها) لاستبرأ رجعا لا احتمال علوقها من ازال حمل  
منه (تنبيه) بشرط انشراح الالة وان منع الا انشراح واستحسان ما عدا او اصعبها  
مخلاف ما لو لم ينشراح لائل او عنة او غيره فاعتبر الا انشراح بالعلم لا بالقول على الاصح كما  
أفهمه كلام الأكثرين وصرح به الشيخ ابو حامد وصاحب المذهب والناب وغيرهم حتى  
لو ادخل السليم ذكره ما سببه ولا انتشار لم يحصل كاطفل مما قيل ان انتشار بالعلم

١٥ حط في ان الولد اذا كان دون عشرين يصح نكاحه بنفسه وبغير طلاقه  
ولا عدة عليه فان بلغ عشا وحبث العدة وهذا العمل ما احسن من العمل بالمعققة فان بعض العلماء دعى على من يعمل بها (قوله تنبيه)  
الخ) اشتمل هذا التنبيه على اربعة شروط كون النكاح صحيحا كون الزوج من يمكن وطؤه وكونه غير مرقوق وصبي والانشراح بالعلم  
وسبب في التنبيه الآتي انه غير اطراف الاتفاق اذا كانت كرا

وقد ذكرنا في كلام غيره لا في كلامه (قوله فعل ذلك الخ) وهذا ياتل عند الشافعي وعند الحنفية جميعاً فإن قلته في ذلك مع  
 لا ياتل (قوله لم يصح النكاح) وعليه حل الحديث لعن الله الخليل والخليل له وهذا اعتدنا ما اعتدنا لك فعل ظاهر فلا يصح الخليل  
 مطلقاً بهذا الشرط سواء وقع في صلب العقد أو قبله (قوله لم يصح أن كان الشرط منها أو من ولها) وعندها لم يقيم بها عذر ولا فلا يصح  
 الشرط منها ولا من ولها (فرع) إذا أقرت بالوطء ثم رجعت فإن كان قبل العقد أو بعده فلا مالم يصدقها الزوج والولي وإن  
 ادعت أن طء ما نكر الخليل صدقت وإن ادعت الطلاق فأنكر الخليل فإن علم الزوج بالطلاق منع عقده والأفلاوان ادعت المرأة أن زوجها  
 طلقها ثلاثاً ثم رجعت فهل يحل للزوج العقد للخلل أو لا قال بعضهم يحل لأنهم يدعون حقالله والخليل حتى الله فيصير إل حوج عنه  
 جده الأقارب به وقيل لا يحل (فرع) الأصل في العقد النكاح فلا يصح على أي وجه (هـ) وقع العقد وينبئ على ذلك أنه

لوقوع طلاق بالثلاث لا فعل إلا بجملة  
 ولو كان العقد وقع بأطلا ولا قال شيخ  
 الإسلام ومبين بطلانه بجملة أو بأقرار  
 الزوجين بما يمتنع صحت في صحتها وقال  
 الشافعي يخرج بصحة ما حق الله تعالى  
 الخليل فلا يفسد فلو طلقها ثلاثاً ثم  
 اتفقا على عدم شرط مثل أو شهد  
 شاهداً أن بما يقتضي البطلان فكذلك  
 لا يفسد الخليل وما ينبغي أيضاً في كون  
 البطلان في حقهما له لوقوع طلاق رجعي  
 بينهما من بطلانه واحد بما تقدم  
 في خبر رجعتنا لأن شوب الرجعة من  
 جلة حق الزوجين بل لا بد من تجديد عقد  
 (فصل في الإلزام) ذكره بعد الرجعة  
 كذا أشار إلى أنه يصح منها وقد يقال في  
 ذكر الظهار والعاس عقدها وكان طلاقاً  
 باتفاق العامة لا رجعة بعده إذا عبر  
 المذبح حكمه إلى ما يأتي من صبرها أربعة  
 أشهر ثم بعد ما نطاله بالة أو الطلاق  
 فإن امتنع منه أطلق عليه القاضى  
 (قوله حلف زوج الخ) استعمل هذا  
 التعريف على الأركان الاربعة بعضها  
 بالنصر وبعضها بالإشارة وقوله حلف  
 زوج أي عرى محبوس وعبر مشلول وعبر  
 صبي وعبر مجنون وعبر مكره وقت الإلاه  
 بخلاف ما لو طرأ الشلل أو الحسوس بعد  
 الإلاه فلا عنهم من ترتب الأحكام وهو من

لم يقل به أحد مجموع ولذا ينعان من صحة النكاح فلا يحل الوطء في النكاح العاسد ولا  
 ملك العين ولا وطء الشبهة لأنه تعالى علق الخلل بالنكاح وهو أغما يتناول النكاح الصحيح  
 بدليل ما لو حلف لا ينكح لا يصح عاذاً كركون الزوج من يمكن جماعه لا طلاقاً لا بقاء  
 منه وهو رقيق لأن نكاحه أغما يتألف بالأجوار وقد مره يمتنع فلهذا لم يرد ما وقع لبعض  
 الرؤساء والجماهير من الخلية في العار من نكاحها ولو كره الصغير ثم بعد وطءه بماله لها  
 لينتقم النكاح وقد قيل إن بعض الرؤساء فعل ذلك وأعادها طم وقوفه الله بنم ما وعرقا  
 وأغاسم مصلحه إلى أن تحلل شعرا من الطلاق الثلاث وقوله تعالى ما نطلقها أي  
 الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (تنقيح) بكى وهو عهره منكم ونهضى ولو  
 كان صانها أو كانت حائضاً أو صائمة أو مغلماً أو معتدة من شبهة وقعت في نكاح  
 الخلل أو محرمة منكم لأنه وطء زوج في نكاح صحيح ويشترط في تحليل البكر لا فتناً من  
 كماله الشيخن وتحمل كاية لم يوطء بمحرم أو وثى في نكاح بغيرهم عليه ولو نكح  
 الزوج الثاني بشرط أنه إذا وطئ طلقها أو لا نكاح بينهما بشرط ذلك في صلب العقد  
 لم يصح النكاح لأنه شرط غيب ودوام النكاح فأنشأه التائب ولو طأها العاقدان على  
 حق من ذلك قبل العقد ثم عقد ذلك العقد لم يفسد بشرط كره ولو سكبها بشرط أن لا يطأها  
 أو أن لا يطأها الأنهار أو الألامه مثلاً لم يصح النكاح إن كان الشرط من صحتها إنما فاته  
 مقصود العقد فإن وقع الشرط منه لم يفسد لأن الوطء حق له فتركه والتكسح حتى عليها  
 فليس لها تركه وقيل قول المطة ثلاثاً في التحليل يمسها عند الأماكن والأول تزويجها  
 وإن طس كدجها لنكح بكرة فإن قال هي كادية مسم من تزويجها إلا أن قال بعده تنسلي  
 صدقها ولو حرمت عليه زوجته الأمة أزاله ما يملكه عليها من الطلاق ثم اشتراها قبل  
 التحلل لم يحل له وطؤها لظاهر القرآن

(فصل في الإلزام وهو لغة الحلف قال الشاعر  
 والكذب ما يكون أولم يثي \* إذا آلى عينا بالطلاق  
 وقتر عا حلف زوج يصح طلاقه على امتناعه من وطء زوجته مطلقاً أو فوق أربعة أشهر كما  
 سبأني والأصل في ذلك قوله تعالى للذين يؤثرون من نسائهم من نص أربعة أشهر الآية  
 وأما عا فيهما من وأما هو يعدي بصل لأنه ضمن معنى البعد كانه قال للذين يؤثرون  
 مبعدين أنفسهم من نسائهم وهو حرام إلا إذا أركا سته حالف ومخولف به ومخولف

أضافه المصدر إليه ودخل في الزوج المسلم والكافر والخرد العبد (قوله زوجته) أي غير الزناه والقرباء سواء كانت حرة أم  
 أوكافرة أو أمة (قوله وأما عا فيهما) جواب عن سؤال حاصله أن الإلاه عني الحلف والحلف يتعدى فعل لا عن واصل الجوار  
 من وجهاً الأول أن الآية فيها نصين بيان وما يبطه أن يكون ما فعله كد كد لا يباس الحرف المذكور فيقول باسم فاعل من فعل  
 مخدوف يباساً المد ويصل اسم الفاعل حالاً من فاعل الفعل المذكور كد كد فقدره الشارح بقوله أي مذهب الخ  
 والجواب الثاني أن الكلام فيه نصين يحوى وهو أشراب كة بمعنى كة أخرى تؤذى معها وتعدى تعديتها كما أشار إليه الشارح  
 بقوله لأنه ضمن معنى البعد في هذا يؤثرون معنا يبعدون

(قوله ومدة) أي حقيقة وهو ظاهر **والحكمة** بفتح الحاء الأولى ووزجان) الأولى ووجه لان الزوج هو الخائف وقد تقدم أو كان يحذف الخائف فيتعلم وأجاب أنه أشار بذلك إلى أن الخائف لا يكون زوجاً (قوله مضى الخ) المراد به ما عدا الخائف بدلالة قوله أو التزام الخ) معطوف على باسم فهو من دخول الخالف فقال له خائف لا الخالف ما يتعلق به بحث أو تمت أو تصحى خبر وقوله وإن لم يملك قبل صلاة أو صوم مثلاً أو فطر لم يملك الخالف أو صدى صوم من قبل الخائف لان فيه منع نفسه من ذلك أو طه فما قاله المحقق من قوله الأولى ان يقول أو التزم ما لم يملك الخ) أو على طلاقاً واعتقاً عطفاً على خليف فبعد ان لم يس من الخلف فغير ظاهر كما قلت (قوله أو عتق) عطف على طلاق أو على ما لم يملك (قوله فهو مولى الخ) كان الأولى حذفه لأنه تعالى في المتن (قوله فلا يلازم الخ) فكأنه حالف فعند أن خالف عنه وتزعم (٩٩) الكفارة وإن لم ترتب أحكام الأيلاء وكذلك يقال في كل الصور

التي شقني فيها الأيالة (قوله) أو قيس  
بجسدك الموصول (الخ) أي فترزل عيسى  
بعد وكفي الموت بعد في فلن ابن آدم  
لما حبل عليه من حبل الحياة وطول  
الامل وإن كان الموت أقرب من كل شيء  
(قوله) فإذا قال (الخ) يحترق بعد مقدري  
المتن أي تريد لي أربعة أشهر بعين  
واحدة قوماً ما بيننا (قوله) فليس  
يحول أي لم يلق بزمه ما يوافقه  
كقوله وإن كانت لا تترقب عليه الأحكام  
الآية ومداركه ليس مؤبداً على إعادة  
العين الثاني سوا قال فادامعت أم لا  
فإن لم بعد العين الثاني كان مؤبداً (قوله  
فلا بل) أي اء العين الثاني واعد  
قوله فإذا امعت وإن حذف العين الثاني  
وهي واحدة وكذا اء العين الثاني  
إنك حذف قوله فادامعت فتكون  
بيننا واحدة (قوله) كتعب شقة (الخ) أي  
مشتق ذلك (قوله) لم يقبل طاهراً أي  
فقير علماء أحكام الأيالة طاهراً وأما  
باطماً فلا يصح إذا وطع في الأولى ولا  
لزمه كعادته ولا عبرة مما علق به من  
طلق أو عصى لا يثبت عدم الطوة  
والقدم في خلافه بدلالة قوله الثانية  
إذا وطع منت طاهراً وأما طاهراً لزم  
من الجماع الإجماع وهو سلف على عدم  
الإجماع وقد حصل الإجماع في ضمن

الوطء الصك لا ياتم تمام الابلاء لانه لم يخلف على الامتناع من الوطء وكذا في الاولى لانه لا يلاقي بهته (قوله ففقتري ان شه الوطء) أي فان نوى صحت أحكام الابلاء وان لم يولم تخبر لكن الممنع عقده ففقتري فيها ان خافها، ليس او لماسعة او شذوذات (قوله فزال هلكنه) خرج بذلك عنه وتذبره واستنلاده فلا يزول به الابلاء (قوله ففقتريك طائفي) اوقات طافى على المحدث تخبري فيها أحكام الابلاء (قوله بول او وطني الخ) اما قبل الوطء فليس مولدا لانه لم يصفى السنة وهو محتمل لا يحدث لان معنى كلامه انه ان حصل منه وطء لا يكون الامر فيه باحد امرين بالوطء مرة او الامتناع عن الوطء حتى يخرج السنة (قوله بل خالف) فان وطءه فانما ساحت ولزمته الكثرة، انما بالوطء الثاني (قوله ويؤصل الخ) شروع في أحكام الابلاء مع ما الى آخر الفصل (قوله ان سالتك ذلك) ليس قبدا كما بانى (قوله ان بعة اذ تهر) يحتفل ان يكون مفعولا لثقله وتجرى وان شأب الفاعل قوله له ويحتفل ان يكون بالرفع بان شأب فاعله وله يتعلق

في بيان ما إذا كان المانع بالزوج فلا يمنع (قوله فرضين) صفة فلا عتاكف والاحرام (٦٠) خروج الاحرام الزم فلا يمنع من حبس المدة وان اهتم بالزوج من حبس المدة (قوله فلو كان للتأجيل الخ) هذا بيان لوجه دلالة كلام الامام على ان القسمة تنضرب بنسبتها ونسب ولا تنوزل على شرب القاضي لكن فيه نظر فان كلامه مقرون بما اذا اقسمة بعد وصبرت حتى فرغت المدة فتسبر في عنه فليس بمانع فيه لان كلامنا في ان لا يملك قضى فيه الاربعه من غير شرب القاضي وكلام الشافعي لا يدل على ذلك (قوله فلو كان التأجيل الخ) هذا مجموع لانه يفرغ المدة انما تمت الميسر سواء اطلبت ام لا فلا يظهر لهذا السلف في القسمة بعد فائدة وانما تظهر فائدته في المطلق (قوله يضرب المدة بنفسها الخ) المراد يضربها بنفسها حسبها من غير توقف على طاب ولا شرب القاضي (قوله من غير ما ع بالزوجة) اما اذا كان ما مانع فلا يخبر الزوج والمراد مانع طرأ بعد الاربعه اشهر (قوله بخير) أي بخير القاضي طلبها وتخيرها في ان القاضي لها في ذلك (قوله بين الفتنه) بفتح الفاء او كسرهما (قوله يقل الخ) خروج الفتنه في المهر وحاصله انه ان حلف لا يطلق في القبل فوطئ في الدر فلا يقال فيه فتنه ولا يصح ولا تفصل الميسر ولا تنقطع المطالبة وان حلف لا يطلق فوطئ في الدر حثرت ولم تكن الكفارة وستقط المطالبة ومثلت الميسر لكن لم تحصل عن الفتنه ترتب على عدم حصولها بالامان والتعاقب واما اذا وطئ في القبل عامدا لما يختار احسن وأجمل الميسر وقطعت المطالبة وحصلت العتمة (قوله كسبة المطالبة الخ) طاهره به بيان لكسبة المطالبة على طريقة المتى وليس كذلك لان الذي في المتى التخصير لا ترتب الا ان يقال به بيان المطالبة على الضعيف القائل بالترتيب المقابل لئن (قوله فان كان المانع الخ) مختر زفوله من غير مانع بالزوجة فكذلك قال اما المانع بالزوج فلا يمنع من التخصير (قوله طلقه) وان بانيتها بان كانت قبل الدخول او كانت امتيقاه الثلاث (قوله ولا اجار على الفتنه) أي بخلاف الطلاق فيدخله الاجبار لانه اكره بحق

في غير رجعة وانما في رجعة آلى منها من حبس الرجعة ويطع المدة مرة بعد دخول اول من أحدهما وبعد المدة لا ارتفاع النكاح او اختلاعه بها فلا يحسب زنا من المدة وما ع بالزوجة حسي أو شرعي غير خصوص كفاف ذلك كرض وجنون وتنوزل ليس يفرض نحو صوم كاعتكاف واحرام فريض لا ممانع الوطء معه مانع من قبلها وانما نف المدة في الزوال القاطع ولا يبنى على ما مضى (كتبه) اما كره المصنف من توقف التأجيل على سؤالها مجموع فهو مخالف لقول الشافعي والاصحاب فقد قال القاضي في الام كافي المطلب مانع ومن حلف لا يقرب امرأه اكثر من اربعة اشهر فتركت امرأته ولم تطالبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الالباء لان الميسر ما قطعه عنه انتهى فلو كان التأجيل متوقفا على طلبها لم احسب المدة مخرج الاصحاب يضرب المدة بنفسها سواء علت بنوت حقا في الطلب وتركته فهذا ام لم تعلم حتى انقضت المدة ولا تحتاج الى ضرب القاضي لثبوتها بنص القرآن العظيم حتى قال في الروضة لو آلى من غيب او آلى من غيب حلت المدة ثم ادعت المدعى بطلان من غير مانع بالزوجة (تخصير) المولى بطلها (بين الفتنه) بان يوطئ المولى حشفته وأقدها من مظهرها بقبيل المرأة وسمى الوطء فتنه لانه من فساد اوسع (والنكسبير) ما بين ان كان حلفه ما فتنه تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) فحلف عليه (تنبيه) كسبة المطالبة انما تطالبه أولا بالفتنة التي امتنع منها فان لم يفي بمطالبته بالطلاق لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان هزموا الطلاق فان الله جميع عليهم ولو تركت حقا كان لها المطالبة بعد ذلك لتحدد الضرر وليس لسيد الامه مطالبة لان التمسح حقا وينتظر بلوغ المراهقة والاطالب ولها بذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبته بالفتنة والطلاق هو ما ذكره القاضي رحمه الله تعالى تسعا لظاهر النص وان كان قضية كلام المناهج اهما تردد الطلب بمهما فان كان المانع بالزوج وهو طبعي كرض فقتلها بالفتنة بالاسان بان يقول ان قدرت فقتل ثم لم يفي بمطالبته بالطلاق او شرعي كاحرام وصوم واجب فقتلها بالطلاق لانه الذي يحكمه حرمة الوطء فان عصى بوطئ لم يطالب بالاحلال الميسر (فان امتنع) معها أي الفتنة والطلاق (طاق عليه الحاكم) لطلبه بابتها عنه لانه لا يسهل الى دوام اصبرها ولا اجار على الفتنة لانها لا تسهل تحت الاجبار والطلاق يقل النيابة فتأب الحاكم عنه عند الامتناع فيقول اوقعت على فلاة

المطالبة وان حلف لا يطلق فوطئ في الدر حثرت ولم تكن الكفارة وستقط المطالبة ومثلت الميسر لكن لم تحصل عن الفتنه ترتب على عدم حصولها بالامان والتعاقب واما اذا وطئ في القبل عامدا لما يختار احسن وأجمل الميسر وقطعت المطالبة وحصلت العتمة (قوله كسبة المطالبة الخ) طاهره به بيان لكسبة المطالبة على طريقة المتى وليس كذلك لان الذي في المتى التخصير لا ترتب الا ان يقال به بيان المطالبة على الضعيف القائل بالترتيب المقابل لئن (قوله فان كان المانع الخ) مختر زفوله من غير مانع بالزوجة فكذلك قال اما المانع بالزوج فلا يمنع من التخصير (قوله طلقه) وان بانيتها بان كانت قبل الدخول او كانت امتيقاه الثلاث (قوله ولا اجار على الفتنه) أي بخلاف الطلاق فيدخله الاجبار لانه اكره بحق

(قوله عن فلان) فلو حلف عن شيء (قوله لا ينفلت) في عدة أمهاته الخ لم يحد لمدة الأمهات ذكره فله حواله على  
 محمول ولا يصح أن يراد بها إلا عدة أشهر لانه لا يتوهم بغيره فطلاق القاضى فيها لعل المراد بها أن يكون إذا طُلب الأمهات بعد الإلزام  
 أشهر فانه يعمل بما أقل قلا بغيره فطلاق القاضى فيه (قوله بشرط حضوره) فلو شرطت بشيء بالامتناع أو غيره من القسمة والطلاق  
 فطلاق القاضى فلا ينفذ على محضه وبشرط عليه الامتناع إذا امتنع وحضوره فكتفى البينة أى على الامتناع من القسمة والطلاق  
 (قوله لأن الأصل عدمه) أى المذكور من الإلزام في الأول والاعتناء في الثاني فحفظ ما قبل هذا ظاهره في الأولى أما في الثانية فحيثما  
 متفقان على الإلزام فليس الأصل عدمه (٦١) (قوله وقرى بينهما) أى بين الإلزام وتعلق الطلاق وبين تعيين الطلاق الخ  
 وما كانا لفرق أن تخصيص الطلاق بتعدد

عند قصد الاستئناف أما لا ينالهم  
 والتعليم فتعبدان عند قصد  
 الاستئناف كالغير لطلاق الجاهل عند  
 الإطلاق في الاستئناف والتعبد فلا  
 يتعبدان أن اتخذ المجلس بخلاف تعيين  
 الطلاق فتعبد عند الإطلاق كقصد  
 الاستئناف وبقرى بينهما بين تعيين  
 الطلاق وبين الإلزام والتعبد عند  
 قصد التأكد ففيها لا يتعبد سواء  
 اتخذ المجلس أو لا طال الفصل أم لا  
 بخلاف تعيين الطلاق عند قصد التأكد  
 بشرط عدم التعدد عدم طول الفصل  
 وعدم اختلاف المجلس (قوله أن اتخذ  
 المجلس) أى لم يطل الفصل ويحتمل  
 وأن طال

(فصل في الظهار الخ) ذكره عقب  
 الإلزام المناسبت له في أن كلاهما وكل  
 منهما كان طلاقا في الجاهلية وكل منهما  
 يصح من الرجعية (قوله لأن صورته الخ)  
 يصح أن يكون تعليلا لأحد من الظاهر  
 ويصح أن يكون تعليلا للثنى الشرعى أى  
 لتسميته ظهرا وقوله لأن صورته أى  
 صيغته وقوله الأصلية أى التي كانت  
 في الجاهلية (قوله وحضور الظاهر الخ)  
 يصح أن يكون تعليلا ثانيا لا لأخذ من  
 الظاهر فكأنه قال وإنما أحد من الظاهر  
 لأن صورته الخ ولأن الظاهر موضع  
 الحسبوك أى والمرأة تركوب الزوج

عن فلان طلقه كما حكى عن الأمهات أو حكمت عليه في زوجته بطلقة (تشبيه) بشرط  
 حضوره ليشأن امتناعه كالفضل أو لا يشترط لطلاق حضوره عند ولا ينفذ  
 طلاق القاضى في عدة أمهاته ولا يحد طوقه وأصله وإن طلقا معا وقع الطلاقان فإن  
 طلق القاضى مع القسمة يقع الطلاق لأنها المقصودة وإن طلق الزوج بعد طلاق  
 القاضى وقع الطلاقان وإن كان طلاق القاضى رجما (تقية) واختلف الزوجان في الإلزام  
 أو في الاعتناء عنه بأن ادعته عليه فأنكر صدق بيمينه لأن الأصل عدمه ولو اعترفت  
 بالوطء بعد المدّة وانكر صدق حقها من الطلب عملا باعترافاها لم يقبل رجوعها عنه  
 لأعترافها بوصول حقها الباطل وكريهين الإلزام مرتين كما أراد بغير الأولى التأكيد  
 لها ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق بيمينه كظلاله في تعليق الطلاق وقرى بينهما  
 وبين تعيين الطلاق بأن التحصن وإنشاءه وإيقاعه والإلزام والتعلق متعلقان بأمر مستقبل  
 فالتأكد كسبهما الذى أراد الاستئناف بتعدد الأيمان وإن طلق ولم يزد تأكيدا ولا  
 استئنافا فواحدة أن اتخذ المجلس حلاله التأكد والتعدد بعد التأكد كعدم  
 اختلاف المجلس

(فصل) في الظهار وهو لغة مأخوذ من الظاهر لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل  
 لزوجته أنت عسلى كظلمها ونحوها الظاهر دون غيره لانه موضع الركوب والمرأة  
 تركوب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالألزام لا يحد طوقه حكمه على تحريمها بعد العود  
 ولزوم الكفارة كإسباني وسقطة الشريعة تشبيه الزوج زوجته في الحرمة تحريمها كما  
 يؤخذ مما سبأني والأصل فيه قبل الإجماع أنه والذين يظاهرون من نسائهم وهومن  
 الكثرة قال الله تعالى وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا (قائده) سورة المائدة  
 في كل أمعها اسم الله تعالى مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس في القرآن سورة تتناجها وهي  
 نصف القرآن عدا وعشرة باعتبار الأجزاء وأركان الظهار أربعة خمسة صيغة ومظاهر  
 ومظاهر منها وبشبهها وكلها تؤخذ من قوله (والظهار أن يقول) أى وصيغته  
 وهو الركن الأول أن يقول (الرجل) أى الزوج وهو الركن الثاني (لزوجته) أى المظاهر  
 معها وهو الركن الثالث (أنت عسلى) أو عسلى أو عسلى (كظلمها) أى مركبى ملك  
 حرام كركبى من أى وهذا هو المشبه وهو الركن الرابع فقد حصل من كلام المصنف  
 جميع الأركان ولكن لما شرط بشرط في الصيغة لفظ يشعر بالظهار أى معناه ما مر  
 في الضمان وذلك ما صرح كانت أو أرسل أو يدك ولابد من عسلى كظلمها أى أو كيدها  
 أو كتابه كانت كأمى أو كسبها أو غيرها مما يدرك كالكفارة وشرط في المظاهر كونه زوجا

١٦ ح ط في  
 ومن المركوب إلى المرأة لا يهاجر تركوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت على محرمة لا تركبى كغيره تركب أى (قوله والمرأة تركوب  
 الزوج أى في الجبهة لا يهاجر تركب على طهلا لا على ظهرها) (قوله وحقيقته الشريعة الخ) أما المعوية فهي الظهار الخ (قوله وهي  
 نصف القرآن) أى أول النصف الثاني عددا وأول عشرة باعتبار الأجزاء (قوله وهو السكن الخ) الذي كبريا باعتبار الحسب  
 (قوله أى مركب الخ) أى محل ركوب أى على معنى المكان أو نفس ركوب على أى معنى المصدر (قوله كانت أو أرسل الخ) فلا فرق  
 في المشبه بين الأجزاء التى تدرك كالكفارة وغيرها والأجزاء التى تدرك كالكفارة كناية عن غيرها صريح  
 الظاهرة وهي صريح وأما الباطنة فكناية والأجزاء التى تدرك كالكفارة كناية عن غيرها صريح

قوله (وَالْعَدْلُ) شروع فی خمس نعمات (قوله اوامرنا) ای امتداد بصره علی افعالنا مناسه ما قبله (قوله ولأمانه) شروع فی خمس نعمات والفرق بین الایلاهیة فی بضع من المصوب ولان من الرقاہ والفرقاہ الصغیرة علی لا یتطبیق الوطنین الظہار حین یضع من المکرر کما ان المصنوع من الالہام المستلخ من الوطن وهو منسجم من ذلک لا معنی الخلفانہ علی المصنوع من الظہار ووصف المرأة تعبر بما علیہ کثر من امره وذلک یحقق فیما ذکر (قوله اوامرنا) ای فی البعن دون زوجة ابیہ وام زوجتہ وبلت زوجتہ فلم ینکح الا زوجة الای ففصل فیها کما قالہ الشارح وکذا ینت الزوجة ان کانت موجودہ قبل تزوجہ بامها لم یصح التنبہ بها الطریق یمینا علیہ سکاخ امها وان حدث بعد ان امان زوجتہ فزوجت بغيره وان

عن قوله في المتن ولم ينشعه بالطلاق ويحاط بأن هذا اعم من كلام المتن الى العرقه اعم من الطلاق وكان الاولى  
من المتن ان يقول عقب المتن ومثل فرقة الطلاق غيرهما (قوله فلو اتصلت الخ) اعم ومعهم قوله قبل ما لم يتصل بالطلاق فرقة ومعهم  
في المتن ما لم ينشعه بالطلاق لكونه اعم من مفهوم المتن (قوله او فرقة نسب طلاق الخ) هذه هي مفهوم المتن في الحقيقة وصرح  
بجواز ابداء فاضلت او ليس كون الطلاق شاملا لابناء والرجعي (قوله او بين الزوج الخ) كان الاولى اوجزون عطفًا على فرقة  
او يتولوا وليس الخ

(قوله وهل وصبت الخ) ويشق على ذلك انه على الاول يجوز تعدد عاقل العود لانها حادثة لها سببان بخلافها على الاخرين لا يجوز تعدد عاقلها لظاهر الشرط وسبب (٦٣) هي الثاني وسبب حفظ على الثالث وتقبل جواز تعدد عاقل العود على الاول

يعودون لمساواة الالة وهل وصبت الكفارة بالظهار والعود او بالظهار والعود فقط لانه لا يثبت له الاخير او بعد كراهي أصل الزوجة بغير طلاق والاول هو ظاهر الالة الموافق لرجمهم ان كفارة العين يجب بالنكاح والختن جميعا ولا تسقط الكفارة بعد العود بقرعة ان ظاهرها بطلاق او غيره لاستقرارها بالانكاح ولولا لزومها الا ربع انتفى على كراهيها فظاهر من فان امسك زمانا مع طلاقه من فماتت منهن فليزمنه اربع كفارات فان طاهر منهن بأربع كليات صار عاقد من كل واحد من الثلاث الاول وزمنه ثلاث كفارات واما الرابعة فان طارعا عقب ظهورها فلا كفارة عليه فيها ولا فعله كفارة (والكفارة) ما أخذ من الكفر وهو التستر لسترها الذنب تخفيه من الله تعالى وصلى الزنا كافرا لانه ستر الذنوب وتنقسم الكفارة الى نوعين مخبرية او لها مرتبة في آخر ما هي كفارة العين ومترتبة في كراهيها كفارة القتل والجماع فانها رخصان والظهار والكلام الا في مسكنا لظاهر وخصا لها ثلاثة الاول

(عقوبة) الالة الكفرية والمرتبة في الكفارة اربعة شروط ذكر المصنف منها شرط في الشرط الاول ما ذكره بقوله (مؤمنة) ولو اسلام أحد الاوين او تعال الساي أو الذار قال تعالى في كفارة القتل فمترتبة مؤمنة وألحق بها غيرها فاسما عليها وحلا لاطلاق آية الطاهر على المفيد في آية القتل تحمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالك على المقدس قوله تعالى واشهدوا دوى عدل منكم الشرط الثاني ما ذكره بقوله (حلية من الصوب المضرة بالعمل) اضراوا بينا لان المقصود تكميل حاله لنسخر عن وظائف الاحرار وانما يحصل ذلك اذا استعمل بكفارة نفسه والا فليس كذلك على نفسه وعلى غيره (نفسه) قال الاصحاب ملاحظة الشافعي في اللعب هنا ما يصير بالعمل تغير ملاحظته في عيب الاضحية ما ينقص العمل لانه المقصود بها وفي عيب النكاح ما يخل بمقصود الجماع وفي عيب المسح ما يخل بالمالية فاعتبر في كل موضع ما يخل فيه فيعزى صغير ولو ان يوم حكم ما سلا على طلاق الالة الكفرية ولا يبرح كبره كالمريض برحى روق او قرع وهو من لآليات برأه واعرج بكفه تشابه المشي بان يكون عرجه غير شديد واعور لا يضعف عوده بصريه السليمة وأصم وهو فاقد الجمع وأخوس اذا فهمت اشارته وبهم بالاشارة وفاقد اذنه وفاقد اذنيه وفاقد اصابع رجليه ولا يجوز زنه ولا فاقد رجل او منصرف بصره من يد او فاقد اثنى من غيرهما ولا فاقد اذنه الا بهام لتعطل منفعة اليد ولا يجوز هرم عاجز ولا مريض لا يبرح زرع أو برأى ارب الاجزاء على الاصع الشرط الثالث

كالارق في الاتفاق عن الكفارة فلا يجوز شراء رقبته بعقوبة بغير الشراء بان كان أصلا او رقبته بعقوبة ككفارة لان عقبة مستحق بجمعة القرابة فلا يصرف بها الى الكفارة ولا عتق أم ولد لا يصفقها العتق ولا عتق دى كناية صحيحة لان عقبة يقع بسبب الكناية ويجزى مدور معلق بعقوبة بصفة الشرط الرابع حل الرقبة عن شوب العوض فلو عتق عبده من كراهته بعوض يأخذ من الرقيق كاعتقك عن كفارة على ان يرد على العاقل احدى كاعتقت عبدي هذا عن كفارتي ما تلف لي عليك قتل لم يجز ذلك الاتفاق عن كفارته وضابط من يلزمه العتق كل من ملك رقبا أو ثمة من نقد او عرض فاما لاعتق كفاة نفسه وعاله الذين تلزمه مؤثمة شرعا نعتق وكسوة وسكنى وانا واخذاما لا يبرحه لرمه العتق قال ارقبي وسكنوا عن تقديمه التمتع بقية المؤمن فيعوز ان يقدر

كالكتابة والاستنادة القرابة فهو عتقك لسان اولي (قوله او على احدي) الاولى من اجنبي (قوله لم يجز ذلك الاتفاق عن كراهته) اي يمتنع بالعوض (فرخه) لو اتى عتق عبلك عن عتق كفارة ولم يذكركم عتقك ولم يطلب اقسامه نوعي عن الكفارة فان لم يسئل عن كفارة عتق ولا يلزمه قبضة (قوله (مه العتق الخ) كان الاولى حذفه لانه معلوم من اول الكلام الا ان يقال



فالتعذر عن قوله كل من ملك الخ والجلية خبر قوله ومناط الخ وقوله بالعر الغالب أي بقيته (قوله ولا يجب على المكفر بيع مئذنته الخ) أي ينقل إلى الصوم (قوله لا يفعل) أي بان كان يقدرها أو انقص (قوله ولا يجب شراءه الخ) أي ولا ينقل إلى الصوم بل يصير حتى يطردها فمئذنته (قوله بنية الكفارة) وحسبنا يجب النية في الاعتاق (٦٤) أو الاطعام (قوله بنية الكفارة)

ذلك بالعر الغالب وأن يقدر ستة وصوب في أربعة منهما الثاني وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الأول وهو المعتبر ولا يجب على المكفر بيع مئذنته وهي بفتح الصاد القار ولا يبيع رأس مال تجارة بحيث لا يفعله دخلها مع غلة المئذنة ورجحنا التيسار عن كفايته لمجونه تفصيل يرقى بعقده ولا يبيع مسكن ورقى بنفسه انفقها لعسر مقارعة المأثوق ولا يجب شراءه خبث وأنظر الأقوال اعتبار البسار الذي يلزم به الاعتاق وقت الاداء لا وقت الوجوب ولا بأي وقت كان ثم شرع في الخصلة الثانية من خصال الكفارة فقال (فان لم يجد) رقية ومئذنته ما لم يجزها حسا أو شرعا (فصيام شهرين متتابعين) لانه الكربة فلونكف الا اعتاق لا استقرار أو عبره إلى أنه ترك في الزينة الطبا وبعتبر الثمران بالهلال ولوجه ما يكون صومها بنية الكفارة لثقل يوم منهما كما هو معلوم في صوم القرض ويجب نية السنة كافي في صوم رمضان ولا يشترط فيه التتابع اكتفاء للتتابع الفعلي فان بدأ بالصوم في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين يوما وبغيت التتابع بموت يوم بلا ضرر ولو كان اليوم الأخير أما إذا غاب بعد ذلك كان كمن لم يضر لانه ينافي الصوم أو مرض كمرض مسوح أو عطر مرض لأن المرض لا ينافي الصوم ثم شرع في الخصلة الثالثة من خصال الكفارة فقال (فان لم يستطع) أي الصوم المتتابع لهم أو مرض بدوم شهرين طنا المستعاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء والمشفقة شديدة ولو كانت المشقة للثيق وهوشدة الغلة أي شوبة الرطه أو خوف زيادة مرض (فاطعام ستين مسكينا) لانه الكربة المباشرة أو فقيرا لانه أشد حالته وبكى البعض مساكين والبعض فقرا (تسعة) قوله فاطعام تسع فيه لفظ القرآن الكريم والمراد تقديمكم كقول حار رضي الله تعالى عنه أطعم النبي صلى الله عليه وسلم الجدة السدس أي ملكها فلا يكنى التعذبه ولا التعشيه وهل يشترط اللفظ أو يكنى الدفع عبارة ال روضة تقتضي اللفظ لانه عسر بالملك قال الأدرعي وهو بعد أي فلا يشترط لفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة ولا يكنى غلظه كافر أو لا هاشما ولا مطلبا ولا من تلزمه نفقته كزوجته ويسمى إلى مكى بشفقة قريب أو زوج ولا إلى عبد ولو مكنته إلا نأحق الله تعالى فاعتبر بهم أصعب الزكاة وبصر للفتن المذكورين ستين مدا (كل مسكين مدا) كان يضعها بين أيديهم وملكها لهم بالسوة أو يطلق فإذا قبل ذلك أو على الصحيح فلو فات بينهم فملك واحد مد أو أحدها أو نصف مد لم يجز ولو قال حذوه ونزى فأحذوه بالسوة أو أجزأ فالتفاوت لم يجزه الامد واحد المد اثنين معه من أحد مد أو آخر وهكذا وحسن الأعداء من حسن الحب الذي يكون فطرة فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا يجزى نحو البقيق والسويق والخبز والتمر ويجزى الأقط كما يجزى في الفطرة (ولا يجل) لظاهر نظارها مطلقا (وطؤها) أي زوجته التي طاهرها (حتى يكفر) لقوله تعالى في العتق فحصر برقية من قبل أن يتأسا ويقدر من قبل أن يتأسا في الاطعام جلا لطلاق على المقدل لانه الواقعة ونحو ج بالوجه غيره كالس ونحوه كالغلة شهوة فاصح في عير ما بين الشرة والكربة أماما بينهما فحصر كما رجح الرافعي في الشرح الصغير ويصح الظاهر الوقت كما هو وقع مؤقتا وعليه انما يحصل العود فيه بالوطى المدة لأن الخل منتظر بعد المدة فلا مسالك في احتمال أن يكون

ولا يشترط حين يكون طاهرا أمثلا (قوله) فان يجز فاطعام الخ) العدة في الجز بوقت ارادة الأجر لا وقت الوجوب والعبرة في القوت بقوت بلد المؤدى عنه وهو المكفر والعبر في القوت بغالب السنة لا وقت الوجوب ولا وقت الزواج كما قيل بكل من ذلك وذلك كله مأخوذ من قوله كافي الفطرة وأفرق في ذلك بين كفارة العين وعسر ما على المعتد (قوله المستعاد) بالنسبة ببلد من غنا وعطى بيان لا نعتلا لا معرفة والأول نكرة (قوله كل مسكين مسك الخ) يحتمل أنه مئذته أو غيره ويصح نصب كل منهما الأول بدل من ستين باعتبار الفصل والثاني مقعولا ثانيا بالاطعام ويصح جوال بدل من ستين باعتبار الفصل لأنه مجرور بالاضافة ويصح رفع الأول على أنه نائب فاعل فعدل محذوف أي ولطم كل مسكين (قوله لم يجز) أي الاقتصار على ذلك ولم يرد منه وأما إذا لم يقتصر بل لكل المسكين من أخذ أقل من مده فانه بكفي وأما من أخذ ثلثا فانه بحسب مده وما الزائد فان أحله بانه كفارة رجع عليه به والا فلا (قوله) ولو قال حذوه الخ) الفرق بين هذه ومسئله الاطلاق أنه هنا أو التسوية وهناك لانه له واجهاهنا لم يوجد قول وانما حذوه قائم مقام القول خلاف الأولى فانه وحدها قبول بأفضل لفظا (قوله فان تفاوتوا لم يجز الخ) أي إذا كان تفاوتهم قبل القبض أما إذا طهروه شائعا فتفاوتهم بضر (قوله لم يجز الامد واحد) أي لانه المصدق فان علم هناك من أحد مد أو كاملا حسب أيضا

ومن أخذ از دحسب مده مدوى الزاها تقدم هذا مظهر عبارة الشارح وبعضهم قال المدار على العلم بكل لا انتظار من هلنا وأخذ مد حسب فان لم يمد ذلك فلا يجب شيء في هذه مظهر كلام الشارح أنه يجب مدا

(قوله) وكان تكفير معنى الوقت الخ أي أنه إذا عاد في الوقت الوطء حرم عليه الوطء ثانيا حتى يكفر فإذا كفر حل الوطء وإن لم تنقض المدة ولم يكفر ولكن فرغت المدة فحل الوطء ثانيا ولو قبل التكفير وهذا كله إذا عاد إلى الوطء فإن لم يعد ومبرحني فرغت المدة فلا يلزم معنى لأنه لم يعد (قوله) لا تنهاها (أي) الأولى به أي الوقت المؤقت به (قوله) ولا تنظر إلى توهمهما (أي) قولهم الخ) كان الأولى أن يقول ولا تنظر إلى توهم سقوط الباقي من الكفارة بما فعله منها ويكون غرضه بذلك إلهي الوجه الضعيف القائل بسقوط الباقي بما فعله منها (قوله) (فصل في العان) ذكره عقب الظاهر لأن العان قد يكون حراما في بعض الأحيان كما في كل من إيمان والظهور يصح من الرجعية (قوله) العان هو مصدر للاع كالآل الخ لفاعل الفاعل والمفعول وبصان يكون جمعا لمن كسب ومصاب (قوله) ومعنى ذلك الخ العان راجع إلى الشرعي الاتي وكان الأولى ذكره عقبه (قوله) (فصل في) أي خمسة (قوله) أي في أنساب زنا المقتوفة وفي دفع الخد عن القاذف (٦٥) وقوله) المضطرب أي بحسب الخسار أو لعله ولو لم يقدّر على البينة فلا

اعتبار واستند (قوله) من الخ الخ) من وأقصد على امرأة والضمير في الخ عائدة وأقصد على امرأة ونظرا لقسط من وإن كان معناها مؤنثا والمراد بالافراس الزوجة نفسها فكأنه قال ألطفت نفسها (قوله) والحق الخ) عطف وتفسير والمراد بالتلطيح التلوث ونسبها لقربا (قوله) لقول الخ الخ) أي فهو يحجاز من أصل من إطلاق اسم الجزء على الكل ثم صارت حقيقة شرعية في الكلمات الجنس ثم توسع فيه فأريد به ما وقع من الرجل والمرأة فقليبا كما في الشارح (قوله) من الخ) التثنية للجنس لأنها أربعة أيمان (قوله) لفظ الشهادة متعلق بمين وقيل شهادات ويرتبط على ذلك أنه إذا كذب فيها فإن قلنا إيمان يلزمه أربع كذبات وإن قلنا شهادات لا يلزمه عند الكذب شيء (قوله) فلا يصح لعان مني الخ) نفر يسع على قوله ميني لأن العيان لا تقع من غير المكلف (قوله) قد فعلها مصدر متعطف لما عله والمفعول محذوف أي زوجتها وقوله) لها ما فعلت لفتنني المتني (قوله) ولا عقوبة أي حاد أو ما التزم به ريب قد فعلها عذرا قبل السكال فظاهر والاعتراف بعد السكال

لا تنظرا إلى الخ والوطء المدة والأصل برأفة من الكفارة وكان التكفير معنى الوقت لا نهائيا بها (تفه) إذا عجز من زينة الكفارة عن جميع الحصول بقيت ذمته إلى أن يقدر على شيء منها فلا يبطأ الظاهر حتى يكفر ولا يحجز كفاؤه لمصلحة من خصته كان به شيء نصف ورقيق ويصوم شهر أو يسوم شهر أو يطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقة صام لأنه عادم لها بخلاف ما إذا وجد بعض الطعام فإنه يخرجه ولو بعض مد له لا بد له ولا يسور لا يسقط بالعمور وبقي الباقي في ذمته في أحد وجهين يظهر ترجيحه لأن الفرض من الخ الخ) عن جميع الحصول لا يسقط الكفارة لا يطرا إلى توهم كونه فعل شأوا إذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر إلا على رقة اعتفها عن أحدهما صام عن الأخرى إن قدر والأطعمه (فصل) في العان وهو إعاة المبادعة ومنه لعنه الله أي بعده وطرده ومعنى بذلك بعد الزوجين عن الرقة أو بعد كل منهما عن الآخر فلا يجتمعان أبدا وشرعا كلف مكلف معلومة جعلت له المضطرب في ذمته من الخ فرائضه وألقى العار به ومبني هذه الكلمات لعان لقول الرجل عليه لعنة الله كان من السكابين والمطلة في جانب المرأة من مجازات التخلب واحتبر لمغلفون أعفا الغضب وإن كانا موحدين في العان لتكون العنة مقدمة في الآية وإن لعنه فقد نفلت عن لعانها ولا تنعكس والأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية وسبب ذلك أن في شرح البهجة وغيره وهو مبن على مؤسدة بلفظ الشهادة كما هو في الرقة عن الأصحاب فلا يصح لعان مني ويجوز ولا ينقض قد فعلها لعان ما بعد كالهما ولا هو به كما في الرقة ولم يقع بالذمة الشريعة لعان بعد العان الذي وقع من ذي النية صلى الله عليه وسلم الآية بالمرحوم بن عبد الله بن رضى الله تعالى عنه (وإذا رأى أي قدف الخ) المكلف (زينة) المحصنة (بالمرحوم) كزينة ولوم قوله في الجبل أو بآرائه أو زنى حر حل أو أجنبية كما في به ابن عبد السلام أو كونه كزنا في الجبل بالمرحوم الزناه هو الصدوق بخلاف زنا في البيت بالمرحوم فخرج لأنه لا يستعمل البيت الصدوق في البيت ونحوه زاد في الرقة أن هذا كلام البخاري وإن غيره قال إن لم يكن البيت درج يصعد إليها فهو مرج قطعاً أو بافجرة أو بالأسنة أو آرائه تخمين انخوبت إلى الجبل أول أحدك يصكر أو ترى بذلك القذف (فصله) لها (حد القذف)

١٧ حظ في (قوله) وإذا رأى الخ) أي سبها وناض في عرضها بما ذكره فتبده للشرعي السهم المحمي بجامع الأعلام بكل واستعير إلى المحمي للسب ونحوه في عرضها على سبيل الاستعارة المصروفة ثم أشق من الرمي المحمي رمي بمعنى سب وناض استعارته تبعية (قوله) أي قدف الخ) من القذف ومعناه لغة الرمي وترعا إلى الرمي بالمرحوم من التعزير يخرج الرمي غير الزنا كالسرقه ونظام التعزير إذا شهد أربع بالرافل س قد فال شهادة وكذا قدف وغيره أو توطأ طلس قد فائتر عا أو أن عزز عليه فإدب وخرج جرح الشاهد ترد شهادته (قوله) المحصنة) قيد بذلك لاحت قول المتن فلعنه حصد القذف لا غير المحصنة الواسع في قدفها التعزير يصح كان الأولى حد فة أو عوم ويزد عند قوله الحد أو التعزير (قوله في الجبل الخ) ليس قدفا (قوله) هو الصدوق أي من جهة معناه الصدوق يستعمل أيضا في الرأوا لظاهر الشارح قصره على ذلك وقوله عن وطء بحد به صادق بأن لم يسبق له وطء أصلا ويسبق لا يمكن لا يحد كوطء شبهة ووطء لا يحد ووطء أمته المزوجة أو المعتدة أو أمانة فكل ذلك لا يحد به فلا يحد المحصنة وحل فيه وطء زوجته أو أمانة في درهم ما ناه لا يحد به ووطء أمته المحرم مطلقا أي في القبل أو الدبر فإنه لا يحد به مع أمه

يُتَّقَى الْعَصَاةَ هَكَذَا الْاَوَّلَى اَنْ يَرْطَبَ وَعَنْ وَطْعَنَ فِيهِ اَوَامَتُهُ فِي دِيَرِهَا وَعَنْ (٦٦) وَطْعَنَ مَحْمُودَ الْمَوْلَى قَدْ مَطَّلَقَ (قَوْلُهُ لَوْلَا هَذَا)

لَوْلَا هَذَا وَخَرَجَ قَبْدُ الْمَحْصَنَةِ غَيْرَ حَاوِلِ الْمَحْصَنَ الَّذِي يَحْدُ قَادْفَهُ مَكْلَفٌ وَمَشْلُوكُ السَّكْرَانِ  
الْمُتَعَدِّ يَسْكُرُهُ حَوْصَلُ عَفِيفٍ عَنْ وَطْعَنَ بِهِ لَوْلَا هَذَا بِقَدْ زَوْجَتِهِ الصَّغِيرَةَ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ  
الْوَطْءَ وَلَا الْبِكْرَ قَبْلَ دُخُولِهَا (الْاِنْ يَقُمُ الْبَيْتُ) زَيْنَاهُ قَبْدُ تَقْبَعُ مِنَ الْحَدِّ وَالْتِزَامِ وَلَا يَنْ  
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهْلَالُ ابْنِ أُمِّ حَسَنٍ قَدْ زَوْجَتَهُ بِرُكْنٍ مِنْ سَجْدَةِ الْبَيْتِ  
أَوْ حُدِّ قَطْرُهُ فَتَهْلِكُ الْوَلَدُ الَّذِي يَحْتَمِلُ بِالْحَقِّ نَبِيَّ الْإِسْلَامِ وَبِزَيْنَاهُ قَبْدُ تَقْبَعُ مِنَ الْحَدِّ وَالْتِزَامِ وَلَا يَنْ  
تَهْلِكُ مِنْ الْحَدِّ فَتَزِلُّ آيَةُ الْإِيمَانِ الْحَدِيثُ وَهُوَ بِطُولِهِ يَصِغُ الْبُعْدَ فَيُحْدِلُ عَلَى انْتِفَاعِ  
الْحَدِّ بِالْبَيْتِ (أَوْ يَلَاغِي) فَيَقْعُ الْحَدِّ أَنْ يَخْتَارَهُ لِحَدِّ هَلَالٍ وَلَهُ الْإِمْتِنَاعُ وَعَلَيْهِ حُدُّ  
الْقَدْ قَدْ كَانِ الْوَسْطَةُ وَيَشْتَرِطُ لَهَا الْإِيمَانُ سَقِ قَدْ زَوْجَتَهُ تَقْدِمُ الْمَسْبُوعَ عَلَى الْمَسْبُوعِ  
هُوَ مُتَقَادِمٌ مِنْ مَتَبِغِ الْمَصْنُوعِ بِهِ صَرَحَ الْأَصْحَابُ لِأَنَّ الْإِيمَانَ أَنْ يَشْرَعَ لِلْإِيمَانِ الْإِقَادَافُ  
مِنْ الْحَدِّ قَالَ فِي الْمَهْدِ لِأَنَّ الزَّوْجَ بِتَلِّ شَقْدٍ أَمْرُهُ لَقَدْ عَارُوا لِسَبِّ الْفَاسِدِ وَقَدْ  
يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ أَتَمُّ الْبَيْتِ لِحُدِّ الْإِيمَانِ بَيْتُهُ فَلَهُ قَدْ قَدْ أَتَمَّقَ زَيْنَاهُ أَمَّا أَنْ يَرَاهُ تَزَيْنُ  
أَوْ تَلِّ زَيْنَاهُ تَلَامُ كَدُّ الْأَوْزُوبَةِ الْعِلْمُ كَيْفَ زَيْنَاهُ بِدُخُولِهِ بِمَصْرُوقَةٍ كَأَنَّ كَلَامَهُ وَلَمْ يَرَهُ  
وَاحِدَةً فَيُحْدِلُ أَوْ يَخْتَارُ مِنْ عِنْدِ هَذَا الْوَيْجُ مِنْ عِنْدِ الْأَوْزُوبَةِ سَلَامُهُ أَمَّا رَأْفَتُهُ  
يَحْدِلُ بِسَلَامِهِ وَتَقْتَضِي عَارْفِي هُنَّ مَعْرُكَةٌ أَمَّا بِجَرْدِ الْأَشَاعَةِ وَقَدْ أَوَّلَ الْقَرْنَةِ فَقَطُّ فَلَا يَحْزِلُ  
عَقْدًا وَاحِدًا مِنْهَا أَمَّا الْأَشَاعَةُ فَقَدْ شَبَّعَ عَدُوْلَهَا أَوْ مِنْ يَطْعَمُ قَبْلَ بَغْفَرِ شَيْءٍ وَأَمَّا بِجَرْدِ  
الْقَرْنَةِ الْمَذْكُورَةِ فَلَا تَنْدَرُ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْخَوَافُ أَوْ سَرَفُهُ أَوْ يَجْعَلُ أَوْ يَحْزِلُ الْوَلَدَ وَالْأَوَّلُ لَهُ  
كَأَنَّ فِي زَيْنَاهُ أَوْ يَسْتَرْعِيهَا وَبَطْنُهَا أَوْ كَرَاهِيَا مِنْ سَبِّ الْقَاضِيَةِ وَأَقَالَةُ الْعَاثِرَةِ  
هَذَا حَدَّثَ لَوْلَا بِنْفُهُ قَالَ سَكَّانَ هُنَاكَ وَلَدَ بِنْفُهُ مَا نَظَرَ لَيْسَ مِنْهُ لَمْ يَنْبَغِ لَنْ تَرُكُ  
الَّتِي تَحْضُرُ اسْتَلْقَاهُ وَاسْتَلْقَاهُ مِنْ لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ كَمَا يَحْرَمُ فِي مَنْ هُوَ مِنْهُ وَتَلَامُ إِذَا لَمْ  
يَطْأُهَا أَوْ يَطْأُهَا وَلَكِنْ وَلَدَهُ لَوْ سَبَّ أَشْرَمَ مِنْ وَطْئِهَا أَلَى هِيَ أَقَلُّ مَدَّةَ الْحُلِّ أَوْ لَوْ هُوَ  
أَوْ يَبْعُ سَتِينَ مِنَ الْوَطْءِ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ مَدَّةَ الْحُلِّ فَذَلِكَ زَيْنَاهُ أَوْ يَحْزِلُ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ مَوْجُودٌ  
الزَّيْنُ أَوْ لَمْ يَسْتَرْعِيهَا بِحُدُوثِهِ حَرَامٌ الَّتِي رَعَا لَهَا عَرَّاشٌ وَكَذَا الْقَدْ وَالْإِيمَانُ عَلَى الصَّغِيرِ  
لَا لِأَنَّ الْإِيمَانَ هُنَّ مُرُورٌ بِمَا تَسَارِعُ إِلَيْهَا لَقَدْ نَسَبَ أَوْ طَعَنَ الْمَسْكُوحَ حَسْبَ لَوْلَا غُلِي  
الْفَرَّاشُ الْمَطْفُوعُ وَقَدْ حَسِلَ الْوَلَدُ هَذَا فَيُنْفِقُ فَائِدَةُ الْفَرَّاشِ بِمَا بِالْإِقْلَاقِ ثُمَّ شَرَعَ فِي  
كَيْفِيَةِ الْإِيمَانِ يَقُولُ (فَيَقُولُ) أَيْ الزَّوْجَ (هَذَا لَهَا كَم) أَوْ يَنْبَغِ إِذَا الْإِيمَانُ لَا يَحْتَرِ الْأَ  
بِحَضُورِهِ وَتَحْزِلُ حَسْبَ لَوْلَا كَالْحَاكِمِ أَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدَ لَهَا صَحَابَةُ الْعَقِيمِ الْإِيمَانُ يَكُونُ  
مَكْلُوبًا وَرَضَى بِحُكْمِهِ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي التَّسْبِيحِ فَلَا يَنْبَغُ رَضَاهُ فِي حَقِّهِ وَالسَّيْفُ فِي الْإِيمَانِ  
أَمْتُهُ وَعَبْدُهُ إِذَا زَوْجَهَا مَهْمَا كَالْحَاكِمِ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ لَهَا وَتَقْبَعُ بِسَبِّ التَّعْلُفِ فِي الْإِيمَانِ  
بِالسَّكَّانِ وَالزَّيْنُ أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ التَّعْلُفُ بِالسَّكَّانِ فَكَيْفُ فِي أَشْرَفِ مَوَاضِعِ بِلَدِ  
الْإِيمَانِ لَا فِي ذَلِكَ تَأْنِي فِي الزَّيْنِ عَنِ الْإِيمَانِ قَدْ كَانَ فِي غَيْرِ الْمَسَاحِدِ الثَّلَاثَةِ فَكَيْفُ  
(فِي الْجَامِعِ عَلَى الْمَنْبَرِ) كَمَا صَحَّحَ صَاحِبُ الصَّكَّافِي لِأَنَّ الْجَامِعَ هُوَ الْمَعْلَمُ مِنْ تِلْكَ الْبَلَدَةِ  
وَالْمَنْبَرِ أَوَّلُ الْوَقْتِ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَسَبَّ الرِّسَالَةَ الَّتِي فِيهَا سَبَّ الْحَرَامِ الْأَسْوَدُ مِنْ مَقَامِ  
أَبِي هَامٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيَسْمَى مَا بَيْنَهُمَا بِالْحَطْمِ قَدْ قَبِلَ لَأَشْفَى فِي مَكَّةَ تَرْفَعُ مِنْ  
الْبَيْتِ أَحْسَبُ مَا يَحْدُ وَلَهُمْ عَنْهُ صَانَةٌ لَعَنَ ذَلِكَ وَأَنَّ كَانَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ فَعَدَى الْمَنْبَرِ كَمَا  
فِي الْأَمِّ وَتَحْزِلُ قَوْلُهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَلْفٍ عَلَى مَنْبَرِي هَذَا بَيْنَمَا أَتَمَّ تَابِعُهُ مَقْعَدُهُ  
مِنْ النَّارِ وَأَنَّ كَانَ فِي بَيْتِ الْقُدْسِ فَعَدَى الْخَصْرَةَ لَهَا أَشْرَفُ بِقَاعَهُ لَهَا قَاعُهُ الْإِنْسَاءَ عَلَيْهِمْ  
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَفِي صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانَ أَنَّهَا مِنْ الْحِمَةِ وَتَلَاغِي أَمْرًا قَاعًا فِي أَوْ بَشَاءَهُ وَمَقْبَرَةٍ  
مَسْجِدِ بَابِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَحْزِلْ مَكْتَبَاهُ وَبِالْبَابِ أَقْرَبُ إِلَى الْوُجُوهِ الشَّرِيفَةِ فَلَاغِي الزَّوْجَ  
فِي الْمَسْجِدِ فَادْفَعُ خَرَجَ الْحَاكِمِ أَوْ يَنْبَغِ الْإِيمَانُ يَخْلُوعُ الْكَافِرَ الْكَلْبِيَّ إِذَا تَرَفَّقُوا بِالسَّكَّانِ

قَدْ زَوْجَتَهُ هَذَا خَارِجٌ لِلْمَكْلَفِ  
(قَوْلُهُ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ) لَيْسَ قَدْ الْأَنْ  
الصَّغِيرَةَ تَخَارِجُ الْمَكْلَفَ سَوَاءً أَحَلَّتْ  
الْوَلَدَ أَوْ لَا الْأَنْ يَحَالُ قَبْدُ بَيْتِكَ لَا تَنْ  
لَا بِلَاغِ الزَّوْجِ حَسْبُ لَوْلَا لَقَدْ الْعَزِيزُ  
الَّذِي لَمْ يَزَلْ يَحْلَلُ مَا إِذَا أَحَلَّتْ الْوَلَدَ  
قَبْلًا عَلَى لِسْقَاطِ التَّزْوِيرِ (قَوْلُهُ  
وَلَا يَحْزِلُ الْإِيمَانُ) كَانَ الْأَوَّلُ حَذْفُهُ  
لَا تَلْمُ بِتَقْدِيمِ مَا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ شَأْنٍ مَا يَأْتِي  
فِي الْفَرْعِ الْأَخِيرِ فِي الشَّرَاحِ (قَوْلُهُ  
وَيَشْتَرِطُ) حَالُ الشَّرْطِ وَتَحْزِلُ هَذَا  
وَحَضُورُ الْحَاكِمِ وَأَوَّلُهُ وَتَقْبَعُ لَهَا  
وَالْوَلَدَ وَعَدَمُ تَبْدِيلِ لَقَدْ غَيْرَ مِنْ  
كَلِمَاتِ الْإِيمَانِ وَعَدَمُ تَقْدِيمِ الْإِيمَانِ عَلَى  
مَقْبَعِ الْكَلَامِ وَكَذَا الْعَصَبُ (قَوْلُهُ لَا  
الْإِيمَانُ إِذَا شَرَعَ) عَلَى تَلْوِظِهِ شَرَطُ  
الْحَقِّ وَقَوْلُهُ قَالَ فِي الْمَهْدِ بِالْحَقِّ الْعَقْدُ  
(قَوْلُهُ قَدْ قَدْ) أَيْ يَحْزِلُ إِذَا لَمْ  
يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ فَإِنَّ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ يَطْعَمُ  
أَتَمُّ لَيْسَ مِنْهُ وَجِبَاقُ الْقَدْ وَالْإِيمَانُ  
وَهَذَا الْقِسْمَانِ لَهَا إِذَا عُلِمَ زَيْنَاهُ أَوْ  
نَفْسُهُ فَإِنَّ يَحْزِلُ لَمْ يَحْزِلُ حَرَامٌ الْقَدْ  
وَالْإِيمَانُ وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدُهُ لَمْ يَحْزِلُ  
بِالْفَرَّاشِ (قَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ) هَذَا  
رَاحِحٌ لِحَالَةِ حَوَازِ الْقَدْ وَالْعَدَمِ  
بِجَوَازِهِ (قَوْلُهُ وَأَقَالَةُ الْعَاثِرَةِ) أَيْ كَقَوْلِهِ  
وَعَدَمُ إِفْسَاقِهَا (قَوْلُهُ قَدْ قَدْ) سَكَّانِ  
الْأَوَّلُ أَيْ بَابُ الْوَاوِ وَيَحْزِلُ قَرَأَ  
مُسْتَقْلَالًا لَمْ يَتَقَدَّمْ مَا يَخْرُجُ عَلَيْهِ  
(قَوْلُهُ وَأَمَّا بِسَبِّهَا) الْوَاوُ الْعَالِ  
(قَوْلُهُ بِحُدُوثِهِ) أَيْ الْإِقَادَافُ (قَوْلُهُ  
فَيَقُولُ) بِالْبَيْتِ بِمَطْفُوعٍ عَلَى بِلَاغٍ  
وَقَوْلُهُ هَذَا لَهَا كَمَ هَذَا تَرْطَبُ وَقَوْلُهُ  
فِي الْجَامِعِ عَلَى الْمَنْبَرِ جَلْعُهُ مَسْجِدَ  
(قَوْلُهُ فِي غَيْرِ الْمَسَاحِدِ) الْأَوَّلُ فِي غَيْرِ  
مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْأَفْصَى لِأَنَّ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ  
كَفِيرُهُ الْإِيمَانُ قَدْ عَلَى الْمَنْبَرِ (قَوْلُهُ تَوَأَّ  
مَقْعَدُهُ) أَيْ اتَّخَذَهُ وَاعْدَهُ (قَوْلُهُ الْحَطْمُ  
الْحَقُّ) سَمِي بِذَلِكَ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَحْزِلُ أَيْ  
تَسْقُطُ فِيهِ عَنِ الطَّائِفِينَ (قَوْلُهُ مَسْجِدَ)

في خمسة وهي بكر الموحدة مع عبد التصاري وفي كنيسة وهي معبد اليهود وفي بيت ناز  
بحرسي لايت أهنتمو حتى لانه لا حومة واما القسم الثاني وهو التخلط بالزمان في المسلم  
فكون معبد صلاهم مع كل يوم ان كان طلبة شتالان الذين الفاجرة بعد العصر اخافوا  
عقوبة تغير الحصص عن آخر مرأى الذي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا تكلمهم الله  
يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم وعدمهم رجلا حلف على بين كاذبه بعد العصر  
منقطع بهامال امرى مسلم فان لم يكن طلب حيث فيعد صلاهم عصر يوم الجمعة لان ساعته  
الاجابة فيه كما رواه ابو داود والنسائي وصححه الحاكم وروى مسلم نهائين ان مجلس الامام  
على المنبر الى ان تنتهي الصلاة واما تخلطه بالزمان في الكافر فيعتبر بأشرف الاوقات  
عندهم كاذكره الماوردي وان كان قضية كلام المصنف انه كالمسلم وتلقه ابن الرقبة عن  
البندنجي وغيره (تنبيه) من لا يتغير دناء كالدهرى والردني الذي لا يتدين دين  
وعاد الوثني لا يشرف في مقام تخلط بل لا يهتدون في مجلس الحكم لانهم لا يهتدون زمانا  
ولا مكانا فلا يتزجون قال الشيخان ويحسن ان يحلف من ذكر بالله الذي خلقه وورثه  
لانه وان غلبا في آخره وجد نفسه مدعة ناسا في مدرو سن التخلط ايضا (في جماعة)  
اي بمحض رجع (من) جدول اعيان الناس) وعلماهم من يد المعان لقوله تعالى  
وليشهد عبد اجماعا فمة من المؤمنين لان فيه رد طعن الكذب واقلهم كافي المتاج  
كاسله اذ مة لتبوت الزنا جسم فاسبق ان يحضر ذلك المهدوييد في المعان بالزوج  
فقرول (اشهد بالله اني من الصادقين فيما رمت به زوجتي) هذه (من الزنا) ان كانت  
حاضرة فان كانت غائبة من البلد او من مجلس المعان امرى اوجيهن او نحو ذلك مما  
ورفع يد اعيانهم زعماء غير هذا فملا الشبهة وان كان لم ينفقه عنه ذكره في كل مكان  
المعان الحسن الا يشهد تنفي عنه فقول في كل منها (وان هذا الولد) ان كان حاضرا او ان  
الولد الذي ولد من حكاك غائبا (من الزنا وليس) هو (منى) لا في كل مرة بفترة شاهد  
فلو اعدل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة المعان لفيه (تنبيه) قضية  
كلامه انشأوا قنصر على قوله من الزنا ولم يقل ليس منى انه لا يكتفي قال في الشرح الكبير  
وهو اجاب كثيرا لانه قد يظن ان بوطه السكاح العاصد والشبهة زنا ولكن الراجح انه يكتفي  
كاشحه في اصل الرخصة والشرح الصغير حلا لفظ الزنا على حقيقة وقنصه اعنا انه لا  
اقتصر على قوله منى منى لم يكف وهو الصحيح لاحتمال ان يراد به لا يشبه خلقا وخلقا فلا بد  
ان يستد مع ذلك الى سبب مع كونه من زنا او بوطه شبهة ويكر ذلك (اربع مرات)  
للائات الصابرة اول الفصل وكررت الشهادة لنا كيد الامر لانها اقيمت مقام اربع شهود  
من غيرهم لقيام عليها الجسد وذلك سميت شهادات وهي في الحقيقة اعيان واما الكلمة  
الخامسة الا تشهدوا كيد لغاد الا ربع (وقول في) المرة (الخامسة بعد ان يعظه  
الحاكم) عذابا بان يحرق من عذاب الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم لعل اتق الله  
فان عذاب الدنيا هم من عذاب الآخرة واما رجلا ان يضع يده على قلبه لعله يتزجر  
فان ابي عبد الله عليه السلام في وعظه القاضي قال له قل (وعلى لعنة الله ان كنت من  
الكاذبين) فيما رمت به من الزنا وبشر الهادي المصور ويمر زعماء في القضية كافي الكلمات  
الاربعة (تنبيه) كان من حق المصنف ان يدكر هذه المادة لثلاثتهم ان الخامسة  
لا يشترط فيها ذكر ذلك وسكوته اعنا في ذكر الولد في الخامسة بقضية اعنا انه لا يشترط  
في نفسه ذكره فيما وليس مراد كما مر انه لا بد من ذكره في الكلمات الخمس وسكت اصابع  
ذكر الموالا في الكلمات الخمس والامام اشتراطها كافي الرخصة وشتر الفصل الطويل  
وهذا كله ان كان قدف ولم يتبين عليه بينة والابا ان كان المعان لنفي ولذا كان احتمال كونه

(قوله بيت ناز الخ) الفرق بين الوثني  
والجوي ان الجوي لهم شبه كتاب  
فروعي اعتقادهم ولا كذلك الوثني (قوله)  
من لا يتغير دناء كالدهرى والردني الذي لا يتدين دين  
لا يتدين الخ) كان الاولى ان يقول اى  
الذى يفتي الكفر ويظهر الاسلام والا  
فالمعنى الذى ذكره مكررم قوله  
في الاول من لا يتغير دناء (قوله وان  
هذا الولد الخ) هو معطوف على قوله  
فما رمت به اوعلى اتق الله  
الصادقين معولا لا لشبه فهو يتبع  
المسرة على كل من الرحمن (قوله)  
وبه اجاب الخ) اعلى بعض العلماء مثل  
بقوله هل يكتفى الاقتصار على الاول  
او لا فقال لا يكتفى (قوله لانها اقيمت)  
الاولى ولانها الخ) تحليل ثمان (قوله)  
وقول بالنسب عطف على بقول الاول  
(قوله وهذا كله) اى الكيفية التي في  
المتن الخ

من وطء شبهة أو اثبتت قد فقه بنية قال في الأول جواربها من أصابعه غيرى إصبعه  
 فرائش وإن هذا الولد من ثلثة الأصابع إلى آخر الكلمات وفي الثاني فيما اثبتت على من  
 رمى بها الزنا إلى آخره ولا يلحق المراقاة الأولى إذ لا حد عليها هذا الجعان حتى تسقطه  
 بلعائها (و يعلق بلعائها أي شامها من غير توقف على لعانها ولا عتقاد القاضي كما  
 في الرخصة) خمسة الأحكام وعليها اقتصر أيضا في المناهج وذكر في الزوائد زيادة عليها كما  
 سبأني مع غيرها الأول (سقوط الحد) أي سقوط حد قد فقه الملاعة عنه إن كانت محصنة  
 وسقوط التعزير عنه إن لم تكن محصنة ولا يقطع حد قد فقه الزاني عنه إلا أن ذكره في  
 في لعانته (تنبيه) كان الأولى أن يعبر بالعقوبة بدل الحد لشمول التعزير (و) الثاني  
 (وجوب الحد) أي حد الزنا (عليها) أي زوجته مسلمة كانت أو كافرة إن لم تلحق بقوله  
 تعالى ويدأ عنها العذاب الاستفاد على وجوب بلعائها بلعائها وعلى سقوطه بلعائها  
 (و) الثالث (زوال العرش) أي قرأش الزوج عينا لا قطع السكاح بينهما كالزنا مع  
 الحائض المحصنة أنه مسلم الله عليه وسلم فرق بينهما فقال لا يسبيل لك لعانها وهي فرقة فصح  
 كالزنا مع المحصنة لا يفسد طهرها وأما ما في شمس أني داود المتلاعنان  
 لا يمتنعان إذا (تنبيه) تعبر المصنف بالفراش مراده الزوجة كما مر تأمل من لغة  
 الفقهاء غيرهم (و) الرابع (نفي) انتساب (الولد) الذي أنعم في لعانته طهر المحصنة أنه  
 مسلم الله عليه وسلم فرق بينهما والحق الولد بالمرأة وإنما يحتاج إلى المصالح التي نفي نسب ولد  
 يمكن كونه منه قال تعذر كون الولد من كان طلقها في مجلس العقد ونكحها امرأة وهو  
 بالشرع وهي بالغير أو كان الزوج صغيرا أو مجنونا بلغة الولد لا تسقط كونه منه  
 فلا حصة في انتعائه إلى لعانه والتي فوري كآلة ما ذهب بجميعهم الضرر بالأصاكال إلا  
 لعدم كان بلغه الخبر بالإلحاح حتى يصح أو كما مر أيضا ومحسبوا لم ينكحها إلام القاضي  
 بذلك ولم يحدد فخر فلا يسلح أنه نكحها عليه منه انتباه بأنه باق على النفي والا  
 نطق حقه من النفي لتفريقه كالزنا لا بعد بلغة الولد ولا نفي حل وانتظار روضه  
 ليقطع كونه ولذا خلوا قال علته ولذا أو أحرث رجاء روضه مستثاقا كفي العمان بطل  
 حقه من النفي لتعريضه قال آخر قال حولت أوضع وأمكن حوله صدق بيومه ولا يصح  
 نفي أحد توأمن بأن لم يقبل بينهما سنة أشهر بأن ولدا معا أو يتخلف بين وضعه ما دون سنة  
 أشهر لأن الفقه على ما يجر العادة بأن يجمع في الرحم ولفظ ما حل وولد من ما آخر  
 لأن الرحم إذا اشتمل على المني استدفقه ولا يتأني قوله منيا آخر ولو نفي ولد كان قبل  
 له تمتع بولدك فأجاب بما يتضمن إقرارا كما من أومن في نفي محض ما إذا أجاب بما  
 لا يتضمن إقرارا كقوله خزاك الله حييا لأن الظاهر أن قصد منه كافة الداعي بالذم  
 (و) الخامس (النسب) أي خبر عما عليه (على الأم) فلا يليل له سكاحا بعد إقرار  
 ولا وطؤها بل إن العمان لو كانت أمه أو أختها أو قوله من الله عليه وسلم في الحديث المنار  
 لا يسبيل لك عليها أي لا طهر في ثلثها ولما في الحديث أن التوالملاعنان لا يمتنعان  
 إذا (تنبيه) نفي على المصنف من الأحكام أشبه أنه يذكركها وقد تقدم الولد عند كرها  
 منها سقوط حد قد فقه الزاني مع ما عمن الزوج أن سبأني لعانه كما مر في الأخبار قاله  
 قال لم يرد كره في إسمائه لم يسقط عنه حد قد فقه السكاح له إن بعد العقد أو بد كره قال  
 بلعان ولا يثبت وحد لقدمه أو طلقها طاله الرجل المتدوفه له الحدوقلا بالأنصاع يجب  
 عليه حد إن طلقه العمان وتأيدت حرمه الزوجة بالعمان لاحتل الرجل فقط ولو ابتدأ الرجل  
 فطاله بمجرد قد فقه كان له العمان لا سقط الحد أحد وجهين يظهر ترجيح بناء على أن  
 حقه يثبت أصلا لا تعالها كما هو ظاهر كلامهم وإن عني أحدهما فلا يتوقف طالعته بحقه

حكم ما يأتي (قوله خمسة) أي بطلان  
 عشرة كآباني (قوله كآباني) أي  
 الزائد المقصود من الزيادة (قوله مع  
 غيرها) أي الزيادة (قوله) وجوب  
 التقدار (اعلم أن الزواج عليها بالعمان  
 الحدود هو ما وجد للحدان لم تكن محصنة  
 أو الزمان كانت محصنة ولا يتأني  
 وجوب تعزير عليها بالعمان وأما الزواج  
 على الزوج إن لم يلحق فهو الحدان  
 كانت محصنة أو التعزير إن لم تكن  
 محصنة فلا تلازم بين حد واحد فقد  
 يجب علم الحد ويجب عليه هو التعزير  
 بأن كانت غير محصنة والمراد بالتعزير  
 الذي تلازم لنفسه هو تعزير بالشكيب  
 كقذف أمه أو صغيره قوطا أو كافرة وأما  
 تعزير التأديب فلا يلحق لنفسه كقذف  
 صفة أو لا توطأ وقد فقه من يثبت زناها  
 بأمر أو بنية أو لعان مع امتناعها منه  
 أمافي الأولى فلا توجب كاذب فلا يمكن من  
 الخلف على أنه صادق وأما في الثانية  
 فلا توجب صادق فلا حصة لظهار الصدق  
 وقد لا يجب عليها نفي بالعمان بأن كان  
 العمان نفي ولذا التنبيه (قوله ونفي  
 الولد) أي انتفاؤه فلا يحتاج لنفي غير  
 العمان (قوله يمكن كونه منه) أي  
 شرعا وعقلا أي مع علمه أنه ليس منه فلا  
 تنافي (قوله) قال تعذر كون الولد منه  
 أي شرعا (قوله) أو كان الزوج صغيرا  
 (الخ) كان الأولى استقامته لأنه لا يصح  
 لعانه كما تقدم إلا أن قال يبلغ وإراد  
 العمان فلا يلحق (قوله أن تسراخ)  
 ويقسم التوكيد في النفي على  
 الأشهاد فدفع له فوترك مقدوره  
 منها حقه الولد (قوله) وفي حل (الخ)  
 كما تقدم قوله والى موري أي الولد  
 أما الخ في غير الخ (قوله والخامس الخ)  
 وهذا يعني عن الثالث والثالث لا يثنى  
 عنه فإذا كذب الملاعن نفسه عاقله  
 الحدود لغيره الولد يسقط عنها الحد وأما  
 السكاح فلا يعود له وحرم مؤبدا ولو  
 اكذب نفسه (قوله وتأيدت حرمه المرأة)

(قوله زنا المقدوف) اظهر في مقام الاظهار فكان يقر زناه او يأتي بالخار والهرور وهو كالذي فيه وكذا اقال فيما بعده (قوله فرج الح) يؤخذ من ذلك انه لا يشترط (٦٩) في الملاهي ان يكون زواجا وقت العان بل وقت القذف (قوله

وانزال العقوبة الخ) اي فاغضب لاد فيه من عقاب بخلاف العن فعماته الاحاديث الواردة اهم من ان يكون مع عذاب اول (قوله ثم اسقطه) ليس قبدا بل لا يقتل به مطلقا لشبهة (قوله يحدوث حق) اي في كل من القاذف والمقدوف وكذا اقوله روي واما قوله اسلام اي في المقدوف لانه الذي يترتب عليه فائدة لان القاذف لا يختلف حده بالاسلام والكفر وقول الشارح في القاذف والمقدوف راجع لاولين (فصل في العدد الخ) اخرها الى هنا لانها تسبب عن العان والطلاق هو وسط الابلاء والظهار بينهما لانهما كانا طلاقا في الجاهلية والطلاق تعاقبهما كاتقدم والعدة اسم مصدر لا تعد والمصدر الاعتداد وقوله مأخوذة الخ اي فصناعتها للعدد بل قول الشارح وفي الشرع الخ هي من المراتع القديمة ومعسومة من الدين بالضرورة بالظن لاسما هو ان كان بعض احكامها خاضعا (قوله غالب الخ) احتج به عن وضع الجل فانه لا عده فيه وعن عدة لامة بشهر ونصف مثلا (قوله لمعرفة براءة رجها) اي فمن يولده وكانت الزوجة حين تحبل وكانت فرقة حياة وقوله او القصد اي فمن لا يولده او كانت صغيرة وآتية وكانت فرقة حياة وقوله او لتخمسها الخ اي في فرقة الموت وهذه امثلة افراد كل قسم عن الاحرف ويصنع التعديع التجميع فمن لا يولده في فرقة الموت وقد يجمع التجميع مع معرفة براءة الرحم فمن يولده في فرقة الموت وقد يجمع الثلاثة كما في هذا المثال لان العدة فيها نوع من التعديد واستنماع الاقسام

وسبقتنا لاي عن القذف به لا يثبت لعانه زنا المقدوف وانما فائدته سقوط الحد من القاذف ومنها سقوط حصانها في نسق الزوج ان امتنع من العان ومنها تقطير الصدق قبل الدخول ومنها ان حكمها حكم المطلقة باثنا عشر طلاق ويجل الزوج نكاح اربع سواها ومن يجرم جمعه معها كاختها وحمتها وغير ذلك من الاحكام المرتبة على البينة وان لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعننا بل يحصل بحد لعان الزوج ومنها انه لا نعمة له او ان كانت حاملا اذ انفي الحمل لعانه كاجرم به الكافي (فرج) لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طلقها تزوجت ثم قذفها الزوج الثاني وهي ثيب ثم لا نكاح لانه لا نكاح ثم رجعت (وسقط الحد منها) اي حسد الزنا الذي حسب علم اتمام لعان الزوج (بان لا نكاح) بعد تمام لعانه كما هو مقتضى لفظ السقوط لانه لا يكون الا حاسوبا ولم يجب عليها الاقسام لعانه واشترط العدة حرم به في الرخصة ودل عليه قوله تعالى ودر عنها العذاب الامة (فتقول) بعد ان يامرهما بالاحكام في جمع من الناس كما في النكاح في حق كافر (اشهد بالله ان فلانا هذا) اي زوجهم ان كان حاضرا وتميز في النسبة كما في جابها (ان الكاذبين) على (فصار ما من من الزنى اربع مرات) لقوله تعالى ودر عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله الامة (وتقول في المرة الخامسة بعد ان يعفوها) اي بآل (الحاكم) نداني هذه المرة يا عوفي والتعذر كان يقول لها عذاب الدنيا اهل من عذاب الآخرة وامر امرأه فضع يدك على فمها لعانها ثر جوابا لآل الاضي قال اما قولي (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين) فصار ما من من الزنى كما في الرخصة (نسبه) افهم مكوثه في لعانها عن ذكر اولد امها لانتهاج الله وهو الصحيح لانه لا يتعلق بذكره في لعانها حكم فلم يخرج المهر ونقضت له بضر (تم) لو يدل لفظ شهادة بخلف او نحوه كاقسم بالله او احلف بالله الى آخره او لفظ عنت بلعن او غيره كالاسعاد وعكسه كما ذكر كرارجل القذف والمرأة لعان اوز حكر لعان او القذف قبل تمام الشهادة لم يصح ذلك اتباعا لقنن كما في الشهادة والحكمة في احتصاص لعانها بالقذف ولعان الرجل باللعن ان زوجة الزنا اعظم من زوجة القذف فقول بالاعظم مجتبه وهو العقب لان غضبه تعالى ارادة الانقام من العصا وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والعدن طمس المرأة بالترام اغلظ العقوبة ولو نفي الذي ولد اتم حلم لم ينسب في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار لم ينسب له حتى نسيه واسلام وورثه وانتقضت القيمة ولو قتل الملاهي من نكاح ثم اسقطه لم يمسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والعزير بحالة القذف فلا يخبران بحدوث حق اوراق او اسلام في القاذف او المقدوف

(فصل) في العدد جمع عدة مأخوذة من العد لاشتمالها على عدد من الاقراء او الاثام رغبا ليعرف في الشرع اسم لعدة تتر بص فيها المرأة لفرقة براءة زوجها والعتد او لتجمعها على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع الاثبات والاحبار الامة وشرعت حصة الانساب وتخصيها من الاحتياط رعاية لخلق الزوجين والولد والناسك الثاني والمطلب فيها التعبد بدليل انها لا تنقضي بغير واحد مع حصول البراءة فيه (والعدة)

بعضها مع بعض مأخوذة من دكرها ولا نهامة خلت بجزا الجمع (قوله صابة الانساب) اي الاصل فيها ذلك والاعتد تكون لعدة (قوله وتخصيها) عطف تسمير (قوله رعاية) علة ثالثة على تقدير حرف العطف (قوله لخلق الزوجين) اما الزوج خلقه الله من الاجساد والبيعة والكسوة واما الولد فلاجل ان قضاؤه وقوله والمالك الثاني اي لاجل ان يعطى هل الولد منه ام لا

مبتدأ ثانٍ وابن بعض خبر الثاني والثاني وخبر خبر الأول (قوله فيومعيد الح) انما جعله من باب التقييد لانه تقييد لقوله ازاوجا وفور جمع مذكر فاعلم فيه فهو من المطلق فناسه التقييد (قوله والذين الح) (٧٠) مستندا وينوفون صلبة وبسطة

يزعمون خبر لكن لا يصح الاخبار لان  
 القصة ليس عين البتة لان المتبتة  
 الذين وهم الزواج وبتدوين راجع  
 الزوجات ويحب بان على تقدير مصاف  
 قبل المتبتة أي وزوجات الذين الخ  
 وبعضهم نظروا لهذا المضاف المقدر  
 تحمل الالة الاولى عن باب القصص  
 لان الجمع المعروف من نسخ القوم  
 جناسه القصص (قوله وقوله)  
 عطف على قوله لقوله تعالى الخ (قوله)  
 فان عدتها بالاشهر أي فمن الحمل  
 ان كان من زنا او بعد الوضع ان كان  
 من شهوة (قوله حكى ان بابا عبيد  
 الخ) وعذره في ذلك ان كان مجتهدا  
 استناد فتوى لا مطلقا وقيل القول  
 الصحيح القائل بلحق الولد بالمسوح  
 (قوله فله) أي حل المسوح الولد  
 وصار يزوج القاضى ويصير عليه  
 (قوله الى هذا القاضي الخ) اشارة الى  
 ما في الخارج فهو عهد على خارجي على  
 حدة قوله تلك الجنة طيس الخ صام  
 وقت الاشارة مخاطب القاضي ويشير  
 اليه (قوله بالخدام) جمع خادم أي من  
 يخدم المسلة والذي يخدم التساء هم  
 الطواشيخ ويصح قرأنا لها والوزا  
 وهو من قطع حكره واتماه وهم  
 الطواشيخ قاله قطن يعني واحد (قوله)  
 بلحق الولد مجبوا) كلام مستأنف  
 راجع لثن (قوله كسار الخ) لم تقدم له  
 هذا الخ فلما عرجه عن قوله وكما ثلاث  
 الخ لك ان الاولى (قوله فان قيل الخ)  
 وليس بالآية نامة متقدمة الا هذه  
 وقبل الآية الثانية ليست منسوخة  
 بل واردة في غير عهد الوفاة (قوله)

(قوله وأمكن الخ) أي بان معنى نفي الرجوع أو النكاح الجدة أو طه الشبه والولد أقدم من الولد منه فيختصه عن كونه منه فتنقض العدة ولا يلزم له شكر ولا يشترط إيجابا كانت (قوله وشرط الخ) معطوف على قوله بشرط إمكان نفيه الخ (قوله من ذلك) أي من قوله ولا يخرج بضمه (قوله وجوب الفرة) أي إذا ظهر بضمه من نكاحه على أنه فتيب الفريوان لم يتنصل وكان ذلك الحسن رأسه على ما يأتي فيتمصيل ذلك (٧١) في باب الفرة أن شاء الله تعالى (قوله إذا خرجت الخ) أي بعد ظهور بضمه فصيلا لتقود

أو أن لا يتنصل (قوله إذا مات بعد صياحه) أي بعد خروج بضمه صياحات بجنازة على أمه (قوله وتنقض العدة الخ) راجع إلى مجزأة التوهم (قوله لظهورها عند من) أي أوسع من الرجل وأمر أن أو رجلان من أهل الخبرة ولو من غير لفظ شهادة فبكتي الأخبار ما لم تقعد عوى والأقارب من لفظ الشهادة ويحل شرط الأوسع من القول الخ بالنسبة لظهور أم الباطن فكتي ولو واحدة فلهان تزويج ما طأ وأما طاهر (قوله مسألة النصوص) لأن فيها نص صراحة للأمام (قوله هنا) أي في باب العدة (قوله وعلى أنه لا يجب فيها الفرة الخ) وكذا لا يجب الفرة إذا انقضت حياته فهو من الأصل براءة الذمة (قوله في الإفتاء) أي بقولي وقوله أن الولد الخ مقول قول أنبوي وأما اختلاف المعبرين وقوله والظاهر الخ من كلام الشارح وقوله بعد ذلك انتهى أي كلام الباقي (قوله والظاهر الثاني) هو قوله لا تنقض ولها في هذه المدة السكنى والنفقة لأنها معصومة طه وله وحسبنا أن كان الطلاق رجوعا قبل تسنن الفقة نحو هامة الجمل المعتادة وهي أربع سنن والمعتد الأول وحكم إسقاط الولد بالزواج فعدان بغيرهم مطلقا تخفف فيه الروح أو لا وعند من يجوز قبل نفي الروح وبغيره وأما استعمال الدوا لعدم الحاصل فإن كان لعدم أحد الأقارب أو كان في بعض الأيام كان له كبرية صبي مثلا فلا كراهة ولا كره (قوله ومن أطلقه على الخ) أي ومن أطلقه على الخافضة وعند الحنفية هي المذات (قوله ولقوله تعالى الخ) وجه الدلالة أنه أمر بالطلاق في العدة أي في الوقت الذي بشر فيه في العدة وقت الحنفية لا يجب فيها قصر الإذن إلى الطلاق في زمن الطهر قبل ذلك على أن زمن الطهر هو العدة فشكل الأقارب الآية بمعنى الأطهار

كونه منه كأي معتدون ستة أشهر من النكاح أو أكثر وكان من الزوجين صافا لا تنطع في تلك المدة أو لفرق أربع سنن من الفرق لم تنقض عدتها وضعه لكن لو ادعت في الأخيرة أنه راجعها أو جد نكاحها أو وطئها بشبهة أو ما كان فهو وإن انتفى عنه تنقضي بعدهما بشرط اتصال كل العمل فلا أثر لظهور بضمه متصلا أو متصلا في انقضائه العدة ولا في غيرهما من سائر أحكام المنيح لعدم اتصاله ولظهور الآية واستثنى من ذلك وجوب الفرة بظهور معنى منه أن المقصود تحقيق وجوده وجوب الفرة إذا خرجت رقت وهو وجوب الفرة بالجناية على أمه إذا مات بعد صياحه وتنقض العدة عنه وبمعنى فيها صورة أدى حصة على غير القول بل لظهورها عند من فإن لم يكن في النسخة صورة لظهوره ولا حصة ولكن قلن هي أصل أدى ولو بقيت لتصور تنقضت العدة وبمعنى الجمل المذهب المنصوص لم يمول براءة الرحم بذلك وهذه المسئلة تنص مسألة المنصوص فانه نص هذا الشافعي على أن العدة تنقض بها وعلى أنه لا يجب فيها الفرة ولا يثبت فيها الإعتداد والفرق أن العدة تتعلق براءة الرحم وقد حصلت الأصل براءة الذمة في الفرة وأما حصة الولد التي ثبتت بها الولد بعد الأبوي ولد أو خرج ما حصة العدة وهي متى تسجل في الرحم فصدور ما عطف لا تنقض العدة قبل أن لا تنص حلا (قائدة) وعرف في إتمام الولد لو مات في بطن المرأة وتعد يزوله ودوا وعبره كابتق لبعض الجراح هل تنقض عدتها بالاقتران كانت من ذوات الأقارب أو لا أشهر أن لم تنك من ذوات الأقارب ولا تنقض عدتها ما دام في بطنها احتجب العمبرين في ذلك والظاهر الثاني كما صرح به حلال الدين القسبي في حواشي الروضة قال وقد قعدت هذه المسئلة وأستبينها فحينئذ قلنا انتهى وبذلك قلنا قوله تعالى وأولات الاحمال أحلن أن يضعن حملهن (وإن كانت) أي المعتدة عن فرقة طلاق وفي معناه ما مر (حاشا) يا محبي المنقذ (وهي من ذوات) أي صواب (الحنفية) عدتها ثلاثة قرويه جمع قرويه وهو لغة يقع الثاقف وبها حقيقة في الحنفية والطهر ومن الخلاف على الحنفية ما في خبر النسائي وعبره ترك الصلاة أيام إقرارها (وهي) في الاصطلاح (الأطهار) كإروى عن عمر وعلى وعائشه وغيرهم من الصحابة وأقوله تعالى فطهرهم لعدتهم وأنه لا في الحنفية يحرم كإروى عن الحنفية في غير أولي زمن الطهر فأطلق طاهر أو بقي من زمن طهره شيء انقضت عدتها ما طهر في حنفية ثلاثة أيام بعض الطهر وإن قل بمصدق عدتها اسم فرقة طهر تعالى الجميع أشهر معدومات وهو شهر وأو طلقت في حنفية انقضت عدتها ما طهر في حنفية أربعة أشهر وأوجب طهر من لم تحض قرويه ابتداء على الطهر هو المحض بعد حضي أو حضي ونفاس أو دمي خاصين كما صرح به المتولي وعدة مسماة غير مقبرة بأقاربها المرودة الماودة مقبرة ثلاثة أشهر في الحال لشمال كل شهر على طهر وحض غالبا (وإن كانت) أي المعتدة (معدة أو) كبرية (آسة) من الحنفية (فعدتها ثلاثة أشهر) خلاصة بأن انطبق الطلاق على أول الشهر قال تعالى واللاتي يكن من الحيض من نسائكم أن رتبتم قعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي

أخلافه على الطهر قوله تعالى ثلاثة قرويه (قوله في الاصطلاح) أي بعد فقهاء النافضة وعند الحنفية هي المذات (قوله ولقوله تعالى الخ) وجه الدلالة أنه أمر بالطلاق في العدة أي في الوقت الذي بشر فيه في العدة وقت الحنفية لا يجب فيها قصر الإذن إلى الطلاق في زمن الطهر قبل ذلك على أن زمن الطهر هو العدة فشكل الأقارب الآية بمعنى الأطهار



(قوله تنبه الخ) غرضه بذلك زيادة صورة على ظاهر المتن لأن قوله أو أيسة الظاهر منها من بلغت سن اليأس وانقطع حضاها ولم ينقطع قبله فقال المارح ومثل ذلك من انقطع حضاها عارض او غيرها فانها تصير حتى تحض أو تبأس وتبلغ سن اليأس فتعتمد بالاشهر مثل الصورة التي هي ظاهر المتن (قوله حتى تحض الخ) ولها في هذه الفتحة والكسوة والسكنى مدة عدم الحضي وله رجعتها إن كان الطلاق رجعا وقبل عتد ثلاثة أشهر (قوله من تحض الخ) هي الصغيرة والكبيرة (٧٢) التي لم يسبق لها حضي وقوله

من حرة وغيرها الغير هو الأمة وهذه النسخة هي العيصية وهناك نسخة ثانية من عدة او غيرها وهي تحريف اوسبق فلم وهناك نسخة ثالثة من هذه وغيرها واسم الاشوارا جاسع لمن انقطع حضاها عارض او غيرها وغيره هو الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حضي وهذه النسخة غير صحيحة لأن التي انقطع حضاها تصير حتى تحض أو تبأس فان حاضت فليست بها حنث فيه وإن أسيت كانت هي الثانية التي قالها بقوله أو أيسة فليس لنا امرأة لا قطع حضاها وحاضت في أثناء العدة بالاشهر وهي غير آيسة كذلك أي من حرة وغيرها (قوله فهي كآيسة الخ) كان الأولى حذف ذلك لأن فيه تنبيه الشيء بنفسه وجواب بان المراد بالآيسة المشبهة من انقطع حضاها وبلغت سن اليأس وباد بالآيسة المشبهة التي لم ينقطع قبل سن اليأس وانقطع بعده التي هي ظاهر المتن (قوله وعده الأمة) والعبرة في كونها حرة أو أمة فظنه أن كان ظنه العدة فسه أكثر من الذي في الواقع كما إذا وطأ أمة غيره وظن انها زوجته الحرة فتعتمد ثلاثة أشهر انظر في نفسه لا يقرى نظرا لواقع وان كان الذي في الواقع أكثر كالزاني من زوجته الحرة انها زوجته الأمة فوطئها فتعتمد ثلاثة أشهر انظر الواقع لا فظنه (قوله كالطلاق) أي فان الرقيق على النصف فيه كان حضاها عليه مطلقا ونصفا مع أنه ملك مطلقين تعذر التبعض (قوله خلا البارز الخ) راجع لقوله

لم يحضن أي فعدن كذلك كما قاله أبو البقاء اعراه وقوله تعالى إذا رتحت مضيا لم تعرفوا ما تعتد التي ثبتت من ذوات الأقران طلفت في أثناء شهر ركبت من الرابح ثلاثين يوما سواء كان الشهر تاما أو ناقصا (تنبيه) من انقطع حضاها عارض كزناضاع أو نفا أو مرض تصير حتى تحض فتعتمد بالأقراء وحتى تبلغ سن اليأس فتعتمد بالاشهر ولا بعد إلا بطول مدة الانتظار وان انقطع لاهلة تعرف قبل الانقطاع عارض على الحد يد تصير حتى تحض أو تبأس (قائدة) قال بعض المتأخرين ويتبع المتأخرين لتعلم حولة الشهور هذه المسئلة فأنهم يزعمون منقطعة الحضي عارض وغيره وقبل بلوغ سن اليأس ويسمونها بمجرد الانقطاع آيسة وتكون كغيره بمعنى ثلاثا أشهر ويسمونها القول بعصرها إلى بلوغ سن اليأس حتى تصير عجوزا فليعد من ذلك أي أي لا الأشهر إنما شرفت آيسة فكذلك في الأشهر اعتدت بالأقراء لا بالاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدلها فتعتمد إليها كالتميم إذا وجد المأوى أثناء التيمم فان حاضت بعد هذا الأولى لم يؤثر لأن حضاها جازت لا يمنع سدق القول بأما عتد اعتد اها بالاشهر من الثاني لم يحضن أو أائسة فهي كآيسة حاضت بعد هاون تنكح زوجها آخر فانها تعتد بالأقراء لتبين أنها ليست آيسة فان تكلمت آخر فلا تنبي علم الانقضاء عتد تالها مراع تعاق حق الزرع جازا ولشروع في المقصود كما إذا قدر التيمم على المأوى بعد الشروع في الصلاة والمعتبر في اليأس بأس كل النساء بحسب ما يلحق بهن لا طوف نساء العالم ولا بأس بشهر ناقصا واقصاه اثنتان وستون سنة وقبل سنون وقبل حيوس (والطائفة ببل الدحول هال أعدة عليها) وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا كنتم المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن تسوهن فيما كنتم عليهن من عتد تعتدوهن والمضي فيه عدم اشتغال رجعهما بوجوب استبراءه (عدة الأمة) ومن فيها رقي (بالجل) أي بوضعه شرط فسمته إلى ذي العدة حيا سكان أو سنا أو متعة (كعدة الحرة) في جميع ما فيها من غير فرق لعدم الآية المذكورة (و) عتدتها (بالأقراء) عن فرقة طلاق أو وضع ولي مسخاضة غير مقصورة (ان تعتد بقريين) لأنها على النصف من الحرة في كثير من الأحكام وإنما كلفت الأقراء الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق إذا لم يظهر نصفه الا بظهوره فلا بد من الانتظار إلى ان يعود الدم فان عتقت في عدة رجعية فكمرة فتكبل ثلاثة أقراء لأن الرجعية كالزوجة في كثير من أحكام فكلها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما إذا عتقت في عدة منيرة لأنها كالأجنبية فكانت عتقت بعد انقضاء العدة أما المقصورة فهي ان طلقت أول الشهر في شهرين وان طلقت في أثناء شهر والباقي أكثر من خمسة عشر حسب قرة فتكمل بعده شهر فلا يزال بالماضي حسب قرة فتعتمد بعده شهرين هلالين على المعتمد خلا البارز في كعابه بشهر ونصف (و) عتدتها (بالشهور عن الوفاة) قبل الدحول أو بعده (ان تعتد بشهرين) هلالين (وخصة أيام) بليلها وإيا تي في الانحصار ما مر (و) عتدتها (عن الطلاق) وما في معناه مما تقدم

ان طلق أول الشهر اعتدت بشهرين أي على المعتمد وما قاله البارز في أصل (بشهر) والاقراء عدل عما (قوله ان تعتد بشهرين وخصة أيام) وقد تصدروا عنها بتعد بأربعة أشهر وعشرا كآيسة وذلك إذا ظن زوجته الأمة انها زوجته الحرة ووطئها واستمر على ذلك حتى مات فتعتمد كآيسة لا نالها تلتناها من النساء لغيره رقي فرقة الحيا تبعا لظنه فينتقلها لغيره رقي الوفا تبعا لظنه أيضا

(قوله وقال المصنف من عند نفسه الخ) غرضه بالاعتراض على المتن (قوله قال بعض المتأخرين) غرضه أيضا الاعتراض على المتن (قوله ثم قال) أي بعض المتأخرين (قوله وقد قال الخ) شروع في دفع الاعتراض على المتن ودفعه بمجوابين الأول بالمنع أي منع قولكم أنه من عند نفسه بل يمكن الاستدلال على ذلك ومن حفظ بعضه على من لم يحفظ وقوله ولا شك جواب ثان بالانضمام أي أنه من عند نفسه لكنه فيلجأ إلى ما قلناه من غرضه بالاعتراض على المتن (قوله لا يلحق بالشهر من لان المعدل ينقطع النظر عن العتق بالمره) (قوله وراعي) الواو للترجيح فترجع على الجواب الثاني (قوله بلا وطه) أي حمله على بان لم يكن وطه أصلا وطه بلاجل فان كان وطه مبطل انقضت العدة بالزوج عاشره ولا يلحق بالرجعة العاشره أحكامها تقدمت في باب الرجعة وما ألباش فان عاشره مالا وطه أو بغيره فلا يلحق بغيره فتنقض العدة وان كان وطه شبهه من غير حبل لم تنقض العدة في حكمه من عدم نكاحه لا احتيا لها ووجوب السكنى وانقضت العدة بالنظر لجميع الاحكام (قوله وان لم تنقض بذلك العدة الخ) وتستأنف عدم زوال المانع وهو (٧٣) العاشره ان حكمتها المعاشرة من أول العدة فان كانت في أثناء

العدة وزالت المعاشرة بقيت على ما مضى قبل المعاشرة (قوله فيه التفصيل الجار) قال كان الطلاق رجعا لم تنقض اربعة وتنقض في نكاحه وان كان بائنا انقضت سواء كانت العاشره وطه أولا وهذا التفصيل مضى على كل رجعة مطلقا سواء كانت وطه أم لا ومواء كان شبهة أم لا كان الطلاق بائنا أو رجعا وكونه كالرجعة في عدم نكاح الاحتيا ووجوب السكنى فقط

« فصل فيما يجب للعدة الخ » ذكره عقب العدد لا ينقطع ما ذكره فيها أنس من ذكر الاستبراء لانه يكون فاصلا بين العددين وبالأحكام المتعلقة بهما وان كان له نوع متأسس من جهة ان فيه الدلالة على براءة الرحم كالعدد (قوله فيما يجب الخ) وهو ما ذكره أولا وفوه وعابا وهو ما ذكره قوله وعلى المتوفى عما زوجها الا احدا الخ فيكون كلام المتن بالنسبة لفرجه على الف والتميز المرتب (قوله وقد بدأ القسم الثاني) أي من التيمم لان التيمم

(بشهر) خلاف (ونصف) شهر لا يمكن التمسك في الشهر وهذا هو الاظهر وقال المصنف من عند نفسه (فان اعتدت شهر من كان أولى) أي لا تاعتد في الاقراء فترجع في الأساس لعدم شهر من دللنا على ما قلنا من بعض المتأخرين وما أوقفنا من الأول به لم يقل به احد من اصحابنا لقائلين بالتمسك ثم قال وجه ما في المسئلة ثلاثة أقوال اظهرها ما تقدم من ثبوتها وحسب شهرين وثلاثا وحسب ثلاثة أشهر فخالق في الوجوب فان اراد الأول به من حيث الاحتياط على القول الرابع فلا احتياط انما يكون بالقول الثالث ولم يقلوا به أيضا انتهى وقد يقال ان المصنف قد اطلع على ذلك في كلامهم ولا شك ان الاحتياط بالشهرين أولى من الاحتياط على شهر ونصف وان كان بالثلاثة أولى وراعي الأول لا وجه للضعف فيه من باب الاحتياط (نقطة) أولي زوجته وعاشرها بالوطه في عدة اقراءه وأشهرها كانت بائنا انقضت عدتها ما ذكره وان كانت رجعية لم تنقض عدتها بذلك وان طالت المدونة ولا رجعة بعده الاقراء او الأشهر وان لم تنقض بذلك العدوة بل طاعتها الطلاق وطلو زوجته الأمة وعاشرها ما ذكره كالوعاشرها الزوج ففصل التفصيل المار وما غير الزوج والسد فكم عاشره الباش فنقصي عدتها ما ذكره « فصل » فيما يجب للعدة وعليها سواء كانت بائنا أم رجعية وقد بدأ بالقسم الثاني فقال (والعدة اربعة) ولها ثلاث اواع (السكنى والنفقة) والكسوة وسائر حقوق الزوجة والآلة التنظيف لبقاء جسم النكاح وسلطنته وله اسقط بشروطها ثم شرع في اقسام الأول فقال (ولبائنا) الخ لانه لو ثلاث في غير شهر (السكنى دور النفقة) والكسوة لتولد تعالى اسكوه من حيث حكمتي لاسكنى لمن آياتها ما شره أو شره في العدة الا ان عادت إلى الطاعة كما في الروضة ثم استثنى من ذلك قوله (الا ان تكون الباش حاملا) ولابد طبق الزوج فيصير لها من النفقة بسبب الحمل على اظهر القول ما كان سقط عند عدمه اذا توافقا على الحمل او شهد به اربع نسوة ما لم ينسرى في العدة قال شترت فيها سقط

١٩ حط في وجاهة القسم الثاني باعتبار ما يجب لها (قوله ثم شرع في القسم الأول) أي من التيمم أي باعتبار ما يجب لها أيضا (قوله ضلع أو ثلاث) ليس قيدا أي أو برفاء أو وضع أي بغيره أو انصاع ولكن عذر الشارع في ذلك لاجل قوله الا ان تكون حاملا فلا يجب لها النفقة مع السكنى الا ان كانت بائنا يجعل أو ثلاث دون غيرها ولكن كان يمكن الشارع ان يعم ما هو بقيد الاستبراء بشرط ان تكون بائنا جعل أو ثلاث (قوله في غير شهر الخ) ذكره في الباش دون الرجعة مع انه لا بد من عدم النشوز فيها الباش الا ان يقال استغنى عن ذكره فيها بقوله وله اسقط بشروطها فدل على انه لا بد من عدم النشوز فيها (قوله اسكنوهن) أي اللطائف وقوله من حيث من عفى وحيث عفى مكان أي اسكنوهن في المكان الذي سكنتم فيه معا قبل الفراق وهو امر وجوب (قوله ثم استثنى قوله الخ) وهو النظر لغيره في حذاته من قبل التي شامل للجمال والخالف واما بالنظر لقول الشارع لاحتال تكون استثناء منقطعها (قوله حاملا) أي شرط ان لا تكون بائنا عتقا أو غيرا أو انفساخ والا فلا نفقة لها ولو كانت حاملا (قوله فان شترت) أي بان تر جشم على العدة فغير ما عتبت أي فان عادت الطاعة عادت اليك بغير الطاعة ولا تعود نفقة اليوم الذي اطاعت فيه ولا تعود كسوة الفصل الذي شترت فيه

القول ونحوه بعد الباش الخ) يقتضي أن المتوفى عنها لا تسمى بالثأول ليس كذلك وذلك لأن الاعتراض مني على أن الأمانة مبنية فإن  
 محبت الأمانة حقيقة فلا اعتراض و مرادنا لفظه فيما تقدم يعلم أو ثلاث ولكن خروج المتوفى عنها ونحوها أغما هو بالنظر  
 لمعاد السكي من التفسير ونحوها أما السكي فثابتة لكل معسدة والحاصل أن السكي واجبة لكل معسدة إلا أن السكي  
 والمغيرة التي لا تطلق الوطء إلا مع غير المسئلة والمعدنة عن شعبة (٧٤)

والحاصل وأما الباش الخالط فلا شيء لها  
 إلا السكي (قوله وأقرب من تقطع الخ)  
 هو من تمام المسئلة أي أن الفتنة سبعا  
 أكر الزوجة وأقربها وكل منهما  
 منقطع لأن الزوجة أن تقطع بالموت  
 وأقربها المتفق الذي هو الأب مات  
 بخلاف الباش في حال الحياة فإن الزوجة  
 وإن تقطعت بالطلاق فأقرب بهو  
 الأب موجود وذلك لأن السكي على القول  
 بأن الفتنة كعمل (قوله وعلى المتوفى  
 عنها الخ) شروع في القسم الثاني من  
 الترجمة (قوله أربعة أشهر الخ) معول  
 محذوف أي فتشعران ثم عدله أربعة  
 أشهر وعشرا وهذا إذا كانت غير حامل  
 فإن كانت حاملا ومكث الحمل أقل من  
 أشهر وعشرا احتدت مدة الحمل لا تزيد  
 وإن مكث أكثر من ذلك احتدت المدة  
 المذكورة لا تزيد (قوله ولا يجب الخ)  
 أعاده مع عمله بما قبله لأجل التعليل بعده  
 لأنه لا ينتج السنية وينتج عدم الوحوف  
 (قوله بمدة) أي مفعولة بمدة مفعولة فلا  
 يلحق بها الحزن والاحداد ومن كلام  
 مصعب من جعله فاقفه ومن لم يرض  
 بذلك خلق عنه فلا ترضى به له تسلا  
 تقدمك (قوله وعلى المتوفى عنها زوجها  
 الخ) يدل فيه ما لو مات عن حامل من  
 شبهة مع ما لا أحد اعلم بما قد حصل  
 مع أنها بعدت عليها متوفى عنها وبذلك  
 فيه أيضا ما لو أحبلها أثناء ثم زوجها ثم  
 مات عنها فإنها تعتد بالحمل على الجهتين  
 فيصدق عليها أنها معسدة عن الوفاة  
 وأن شاركتها السنية (قوله بحلى) يضم  
 الحاء وكسرهما (قوله أو ثياب مصبوعة) معطوف على قوله بحلى (قوله المشجاع) مسدة للاروق والاحضر هوع بالآباء وان  
 وقوله الكدران مسدة ثانية كذلك فهو بكسر النون (قوله تحصيل فرائض) أي تحصيل البيت بالعراس تركذا يقال في الآثاب ويصعب  
 أنفاؤه على ظاهره (قوله فالأشبه أنه كالثياب) أي فإن كان فيه زينة حرم للابهار أو الأطلاق (قوله وإن حصه) أي التثنية الخ (قوله  
 وأن تكفل الخ) معول الفعل محذوف معطوف على فعل يعلم من الاستثناء والتقدير لا على زوج فتشعران فخلد الخ ونهى أن تسكن  
 الخ ولا يصح عطف قوله وأن تكفل على قوله أن لا يحد الأول لأنه قد ما لا يشاء والمعطوف يعطى ضم المعطوف عليه فيقول المسمى كما  
 نهى أن يحد على ميت الخ لا على زوج وكذا نهى أن تكفل الخ على زوج فلا نهى أن تكفل وذلك عبر بصعب

ما وجب لها بناء على الأطهار المتقدم ونحوه بقيد الباش المعسدة عن وفاة بعده لها وإن  
 كانت حاملا لم يرد ليس للحامل المتوفى عنها زوجا معانفتة رواه الدارقطني بإسناد صحيح ولأنها  
 بانت بالوفاة وأقرب تقطع مؤنثة بها وأعمال تقطع في الموت بعد سبوتها لأنها وجبت  
 قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لأنه أقدم من الأبناء (و) يصح (على المتوفى عنها  
 زوجها) ولوامة (الاحداد) غير العصبي لأجل لأمه لأن مؤمن بالله واليوم الآخر  
 تعد على ميت فوق ثلاثه الأهل زوج أربعة أشهر وعشرا أي فصل لها الاحداد عليه أي  
 يجب الإجماع على إرادته والتبعية بأمان المرأة سوى على الغالب لأن غير هاهن لها أم  
 يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة أو مجنونة منعها مما يمنع منه غير مسماوسن لمخافة ولو  
 رجعية ولا يجب لأنها لو فوجئت بطلاق فهي مجنونة أو نفع فاقصص منها ولو فوجئت بها فلا  
 يلحق بها فيها إيجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وما دام كرم من أن الرجعية  
 يس لها ذلك هوما تقسله في الروضة وأصلها من أبي نورة عن الشافعي ثم نقل عن بعض  
 الأصحاب أن الأولى لها أن تزني بمبايدع والزوج المرحمتها (وهو) أي الاحداد من  
 أحد ونقال فيها الحد من حدثة المتوفى وصلاها (الامتناع من الزينة) في البدن  
 على من ذهب وأوقفته سواء كان صغيرا كالجمال والساو أو صغيرا كالخنازير لما روي  
 أبو داود والسنائي بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها  
 لا تلبس الحلى ولا تسكحل ولا تختضب ولا تحنط وذلك لأنه يزني في حسنها كما قيل  
 وما الحلى إلا زينة لقصة \* يتهم من أدا الحس قهرا  
 فأما إذا كان الجمال مفرقا \* تسكحل لم ينتج أن يذروا  
 وكذا الأثر في حرم الزنى في الأصغر لأن الزينة فيه ظاهرة أو ثياب مصبوعة زينة  
 لحدوث أي داود بإسناد حسن المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصرة من الثياب ولا المعشقة  
 ولا الحسنى ولا تختضب ولا تسكحل والمعشقة المصبوعة بالمشق وهي بصغير لم الغرة  
 بغصها ويقال طين آخر يسميها وياح ليس غير مصبوغ من قطن وصفوف وتكال وأن كان  
 فيساو ويراد أن يحدث فيه زينة أو مصبوغ لا يفصل زينة كالأسود وكذا الأزرق  
 والاشقر المشجان الكدران لا بد ذلك لا يقصد الزينة بل التلويح ومع أو مصبوعة فإن تردد  
 بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان براقا صافي اللون حرم لأنه مسكفن يزين  
 به أو كدرا أو مشجعا فلا أن المشجع من الأخضر والأزرق يقارب الأسود ونحوه يقصد  
 البدن تحصيل فرائض وهو ما تردد أو تقعد عليه من نطق ومربية ورسادة ونحوها وتحصيل  
 الثأب وهو بفتح الهمزة ومثلين متاع الميت فيجوز ذلك لأن الأجساد في البدن لا في  
 العراش ونحوه وأما العطاء فالأشبه أنه كالثياب للابهار وإن خضعه الزكشي بالهبار  
 (و) الامتناع من استعمال (الطبيب) في ذي أو وث غير العصبي من أم عطية كناية  
 أن يحد على ميت فوق ثلاث الأهل زوج أربعة أشهر وعشرا وأن يخلد وأن تطيب

الحاء وكسرهما (قوله أو ثياب مصبوعة) معطوف على قوله بحلى (قوله المشجاع) مسدة للاروق والاحضر هوع بالآباء وان  
 وقوله الكدران مسدة ثانية كذلك فهو بكسر النون (قوله تحصيل فرائض) أي تحصيل البيت بالعراس تركذا يقال في الآثاب ويصعب  
 أنفاؤه على ظاهره (قوله فالأشبه أنه كالثياب) أي فإن كان فيه زينة حرم للابهار أو الأطلاق (قوله وإن حصه) أي التثنية الخ (قوله  
 وأن تكفل الخ) معول الفعل محذوف معطوف على فعل يعلم من الاستثناء والتقدير لا على زوج فتشعران فخلد الخ ونهى أن تسكن  
 الخ ولا يصح عطف قوله وأن تكفل على قوله أن لا يحد الأول لأنه قد ما لا يشاء والمعطوف يعطى ضم المعطوف عليه فيقول المسمى كما  
 نهى أن يحد على ميت الخ لا على زوج وكذا نهى أن تكفل الخ على زوج فلا نهى أن تكفل وذلك عبر بصعب

(قوله كذا على المهر) وهو كل (٧٥) ما فيه طيب مقصود ومنه ما يخرج ما لو كان النقص منه التداوى أو الأكل ولو كان له رائحة

طرية كالصطكي والقرنفل ونحوهما  
(قوله فقلان من قسط الخ) يخرج بالغليل  
الكثير وبالقسط المسك ونحوه يصير  
قليلاً وأكثرها (قوله ويجوز ألا يكتمل  
بالأنثى) ومثله كل ما حرم عليها  
هجوم الضرورة وتزويجها من الضرورة  
قولا (قوله والمهر الخ) فيه ثلاث  
نصائح ستكون أنباء مع فتح المساد  
وكسرها وفتح المصاعيد كسرها  
ولذلك قال بعضهم المهر وسدان  
بأوه كسرت وأنه سيكون الباء مقفولة  
معنى ذلك أن هذا كسرت بأوه يكون  
بعض الفراء المعروف وأن سكنت الباء  
يكون بمعنى رضى النفس بالقضاء  
والقدرو هو بالمعنى الأول موجود دون  
المعنى الثانى (قوله بالاستفاد) وهو  
وهو يعني الوجه والدمام يصير (قوله  
وتجسد من صديها) أى إلى وهما  
على صديها (قوله لا تزل) الرجل  
القطب فدخل المعنى ويحل تحت بلا  
تشتط فلو جحد لفظ رجل لكان أولى  
والمعنى ويحل أمشاط بلادهم (قوله  
على غير زوج) أى بشرط أن يكون قريباً  
أولى معاً كالصديق والصهر أى ابن  
زوجها أو ابن زوجها أو أم زوجها أو  
مملوكاً أو مملوفاً أو أماً أو أماً عادلاً أو  
شعاعاً أو زوراً أو الصابط كل من جاز لها  
الخروج لجنازة سألها الأعداء عليه  
والأول (قوله الميرة الخ) ليس قدماً  
على المحدث بل مثلهما الرخصة وانما  
اقتصر عليها لاجتماعها (قوله  
مسحقاً) أى عاك أو بأداة أو عارة أو  
وصة (قوله تذوق) أى فتم وبه ضرب  
وقوله على أهل زوجها ليس قدماً (قوله)  
وعده وطه شبة هذا زائد على ما نحن  
فيه لأن الكلام فى المعارقة إلا أن يصور بها  
أو أوطشت شبة فى العدة وتجلت من  
وهذه الشبهة تأبى تنقطع عدة النكاح  
وتشرع فى عدة التيمم فحينئذ يجوز لها  
الخروج (قوله ونكاح فاسد) ولو سأل

وإن ليس أو ما بعد وغاى يصير أيضاً استعمال الطيب المهر فى طعام وتخل غير مهر قبا  
على البدن وضابط الطيب المهر عليها كالحرم على المهر لكن يلزمها إزالة الطيب  
الكائن حال الشروع فيه الأعداء لا فدية عليها فى استعماله بخلاف المهر فى ذلك واستثنى  
استعمالها عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كما قاله الأذرى وغيره فقلان من قسط  
أو أغارو وهما نوعان من الصنوبر ويحرم عليهما من شعر رأسها وبسببها أن كانت هالكة لما  
فيه من الزينة أو كتمها بالأنثى أو لم يكن فيه طيب لم يمت أم عطلة المار لأن قد سألنا  
وتزويجاً وسواء فى ذلك البيضاء وغيرها أما كتمها بالابيض كالنوتيا فلا يهرم إلا لا زينة  
فيه وأما الأصفر وهو المسير فيصير على السوداء وكذا على البيضاء على الأصغر لأنه يهين  
الحسن ويجوز ألا يكتمل بالأنثى والمهر لما حرمه كمرقة تشكفى لئلا يشبهه خمار لأنه  
صلى الله عليه وسلم أدن لام سلقى الصبر لئلا يفران احتاجت إليه تباراً بها فما زاد كذا يحرم  
عليها طلى الوجه بالاسفاد أو الدم وهو كافى المهمات بكسر الدال المهملة وبضم  
فيمسها إلى ما على به الوجه فحينئذ الحصى الجرة التى يوردها الخد والاحتساب بجماء  
وتحريمه فيها يظهر من بدنها كالكحل والدين والرحل ويحرم قطره بقا أصابعها  
وتصفى شعر طرفيها وتجسد من صديها وحشواً بها الكحل وتدفق به أصابعها  
(تنبه) قد علم من تفسير الأعداد بعد كرحوا أن التظيف بفعل رأس وقيل أنطاد  
واستفاد وتنف شرايط وإزالة وتزويج ولو طاهر إلا أن جميع ذلك ليس من الزينة أى  
الاعتناء إلى الزينة وأما إزالة الشعر المتضمن زينة مسحاً حذام حول الحاجبين وأعلى  
الجبين فتشع منه كجانبه بعضهم وهو طاهر وأما إزالة شعرية أو شارب نبت لها فيسن  
إزالتها كما قاله الذوى فى شرح حمل ويحل أمشاط للرجل يدهن ويحرم ويجوز تسدر  
ونحوه ويحل لها تضاد حول حمام أو لم يكن فيه خروج يحرم ولو تركت المحدثا المكلمة  
الأعداد الواجب عليها كل المدة أو بعضها عمت أن عمت حمة الترك واتقت عدة تمام  
العصيان ولو باعها أو فاقها أو طافها بعد انقضاء العدة كانت منقضية ولا أحداد عليها  
ولها أحداد على غير زوج ثلاثة أيام فاقل ونحوه الزيادة عليها بقصد أحداد فلو تركت ذلك  
لأنه قد لم تأخر وتخرج المرأة لاجل يجوز له أحداد على قرينة ثلاثة أيام لا أحداد  
أغراضاً لقسا لتقصي مثلن المتخير عدم المهر (رخص على المتوفى عنها زوجها) على  
(الميتة) أى المقطوعة عن النكاح ميتة صغيرة أو كبرى إذا الت القطع (ملازمة  
البيت) أى الذى كانت فيه عند العرق بموت أو غيره وكان مسحقاً فزوج لا تنقضها لقوله  
تعالى لا تحرجوه من بيوتهم أى بيوت أزواجهم وأباحتها لمن سكنها ولا يخرج من  
الأنثى ما تولى ما عسى ميتة قال ابن عباس وغيره المأخضة الميتة أى تبدل على أهل  
زوجها أو ليس الزوج ولا لغيره إنزاعها أو لا يخرج معهما ورضى به الزوج إلا العذرا  
سألت لأن العدة حقاقة تعالى والحق الذى لله تعالى لا يسقط بالتراضى وخارج بقيد  
الميتة الرخصة فالزوج أسكاحا حيث شاء فى موضع يلحق بها وهذا ما فى حاشى  
المواردى والمذهب وغيرهما من كتب الفرائض لا يهاى حكم الزوجة ويحرم  
النزوى فى نكته والذى فى النهاية وهو مفهوم كلام المنهاج كإصله أنها كغيرها وهو  
ماضى عليه فى الأكرام كما قاله ابن الرقة وغيره وهو كقائل السبكي أولى بالطلاق إلا أنه وقال  
الأذرى أنه المذهب المشهور والركن أنها المصوب لأنه لا يجوز له الخلوة بها فضلاً  
عن الاستمتاع فليست كالزوجة ما استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله (اللاحقة)  
أى فيزوجها الخروج فى عدة وفاة وعدة طه شبة ونكاح فاسد وكذا ما فى مفسوخ  
نكاحها وضابط ذلك كله عدة لا تحب نقبتها لم يكن لها من مقتضاها اجتماعها الخروج

(أى أو طاهر أو قريب بينهما عليها العدة ولها الخروج) (قوله وكذا بياض) أى حائل (قوله ومعه نكاحها) ولو سأل

[illegible]

يقول لا تخدر عما يدل على البراءة من غير تكرار فكيف فهم عليه من الاسم والمعنى (قوله باسم العدة) الاضافة الله  
سببية (قوله ولما لا تكن الخ) تعميم في المستقبل منه (قوله ولو صبراً) تعميم في الامه (قوله بشراً) متعلق بمحدث (قوله حر عليه الخ)  
كان الاولى وصف استراؤه فاحتمل الخ الا ان يقال لما من حرمة الاستماع قبل الاستراؤه قوله (قوله لاحتمال حملها) هذا جرى على  
الغالب والا فالاستراؤه واجب لو كانت صغيرة او كبر الخ انما انقضى (قوله او طاس) بفتح الهمزة ونوضها ومعنى الصرف العلية  
والتأنيب باعتبار البعوض او بالصرف باعتبار المكان (قوله الا لو طاس الخ) الاداء ان استفتح وتبسه اي تنهوا عما تقول لكم (قوله)  
وقاس الشافي الخ) فالتمس الاستماع بالطه وغيره في غير الحسية والتمس عليه حرمة الطه في الحسية والابسة في ذلك وبعضهم  
قال التمس حرمة طه غير الحسية واما حرمة طه في غير ذلك فليس كذلك

(قوله والحقت من لم يحسن) وهي الصغيرة والكبرى قال في بسبق لها حوض (قوله من لم يحسن) متعلق بالحقت وعبر عنها بالالحاق  
وهي تقدم بالقياس تغتفر والحق والقياس هو الشافعي وابيه في الثاني للعلم بأن الحق هو صاحب المذهب (قوله مثل ابريق  
الفضة) المراد به الشيف لشد ثوبه ولما به ان السيف يعني ابريق العضة في اللغة (قوله ولم يسكره احد من الصبيان) قصار  
اجماعهم الاستدلال به (قوله بمحضة الخ) لا يصلح ان يكون حوايا الشرط فاصله الشارح بمحضة المتخلف والخذوف خبر  
مستند احمذ وقدره الشارح بقوله فاستبرأ وما يحصل بمحضة وكذا بقدر في الباقي (قوله واغما لم يكتف) هذا مرطبط بقوله فلا يكتفي  
بقية الحصة فلذلك يحسنه لكان انسب (٧٧) (قوله وتنفرد ذات الاقراء) المعنى ان الامة اذا كانت تحسن ثم انقطع حصتها  
فانما اصبحت حتى تحسن فاستبرأ بمحضة

كاملة او يتلصق بالاساس فاستبرأ بشهر  
(قوله لم يصغر) المراد به الصغيرة  
والكبيرة التي لم تحسن ولو لم تلحق سن  
الاساس (قوله ولو من زنا) أي سواء  
كان من زنا او لم يكن من زنا بان يكون  
من حري في امته او زوجته راجع  
المداخعي في هذه المثلة فانه سواء وهل  
وقف الاستبراء على وضع الحمل ان كانت  
لا تحسن ايام الحمل وتحسن بعده فانه  
كانت تحسن ايام الحمل وسبق الحصة  
وضع الحمل حصل الاستبراء بها قبل  
وضع الحمل او كانت لا تحسن ايامها  
ومضى شهر قبل وضع الحمل حصل  
الاستبراء فالحاصل انها تستبرأ  
بالاستمن من الثلاثة على هذا الاتصال  
وهذا هو الحل الزنا ما جعل غير الزنا فلابد  
من وضعه (قوله تبيها الخ) غرضه  
التهم في الاقسام الثلاثة فكانت تقول  
يحصل الاستبراء بمحضة الخ سواء بعد  
القبض وهو طاهر او قبله على ما ذكره  
من التفصيل في التنبه (قوله بعد  
روها) طرفه شذوذ أي وحري  
الاستبراء بعد روها (قوله اما اذا جرى  
الخ) يحترز قوله بعد روها وقوله ولو هيبت  
له معطوف على اما اذا جرى الخ فهو من  
جمله المحترز (قوله ولو ملك امة الخ) غرضه  
به تقييد ما تقدم أي محل حصول  
الاستبراء بمحضة وما بعد اذا جرى  
من غير مفارقة ما تابع اما اذا صاحبه ما تابع

الله تعالى عنه غير المبيعة عليها بما عدا حدوث الملك واخذ من الاطلاق في المبيعة أنه  
لا فرق بين النكر وغيرها والحقت من لم يحسن او ابست من تحسن في اعتبار قدر المحسن  
والطهر قاله وهو شهر كما ساق ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم انه  
قال وقعت في قسم من محاربه من مهم جلوا فظنرت ان لها قاء اعقها مثل ابريق الفضة فلم  
أقبل ان قبلت او الناس ينظرون ولم ينكره احد من الصبيان وحلوا فغنى الجسم والد  
قربة من نوحى فارس والنسبة اليها حاوية على غير قياس ففقت يوم البرمك سنة  
سبع عشر من الهجرة فخلعت فثاغها ثيابا عشرة ألف ألف و فارقت المبيعة غيرها  
لا غائب ان تكون مستولدة حري وذلك لا يمنع الملك واغما لم يكتف بمحضة المبيعة  
لئلا يختلط بماء حري في الحرمه ما لم يحرى ثم (ان حكاه) أي الامة التي يجب  
استبرأؤها (من ذوات المحسن) فاستبرأؤها يحصل (بمحضة) واحدة بعد ان قالوا له  
في الجلد لغير السابق فلا يكتفي بقية المبيعة التي وحدها بسبب في انسابها وتنفرد ذات  
الاقراء الكاملة التي من الناس كالمعتدة واغما لم يكتف بقية المحضه كما اكنى بقية  
الطهر في العدة لأن بقية الطهر تستقبل الحصة الدالة على البراءة وهذا يستغنى  
الطهر ولا دالة له على البراءة (وان كانت من ذوات النهور) لصغر أو اس فاستبرأؤها  
يحصل (بشهر) فقط فانه كقوله في الحرة فكذلك في الامة والمخيرة تستبرأ بشهر ايضا (وان  
كانت من ذوات الحمل) ولو من زنا فاستبرأؤها يحصل (بالوضع) لعدم الجلد السابق  
ولان المقصود معرفته اثاره وهي حاصلة بذلك (تبيها) لومضى زمن استبرأه على امة  
بعد الملك وقيل القبح حسنة من ان ملكها يارت لان الملك مقبوض حكمها وان لم  
يصل القبض حيا بدليل صحة بيعه وكذا ان ملكك بشراء ونحوه من المعاصات بعد  
زومها لان الملك لازم فاشبهه ما بعد القبض اما اذا جرى الاستبراء في زمن الحبار فانه  
لا يعتد به لضعف الملك ولو هيبت له وحصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به  
لثوقف الملك فباعلى القبض ولو اشترى امة بحسبه او نحوها كزنده فحاضت او وحدها  
ما يحصل به الاستبراء من وضع حل او مضى شهر بعد ذات الاقراء ثم ابلت بعد انقضاء  
ذلك او في انشائه لم يكتف بهذا الاستبراء الا لضعفه لا يستعمل حصول الاحتجاج الذي هو  
القبض في الاستبراء (فروغ) يجب الاستبراء في مكانة كانه بمحضة متعنتا لا تقيدها  
بغيرت تعجز السيد لها عند بغيرها عن العوم بعد ملك القن بعد زواله فاشبهه ما لو باعها  
ثم اشترىها اما المساعدة فلا يجب الاستبراء فيها كما قاله الرافعي في ما به وكذا يجب استبرأه  
امة مرتدة عادت الى الاسلام لزوال ملك الاحتجاج ثم اعادته فاشبهه بغير المكانة وكذا  
لو اردت السيد ثم اصل فانه يلزمه الاستبراء ايضا لما ذكره ولو زوج السيد امة ثم طلقها

٢٠ حط في فلا يجب بل لا بد من الاستبراء بعد زواله (قوله كردة) أي او مزوجة (قوله  
فروغ) اعسدت وغرضه بيان الحب الثالث وهو حدث حل القن بعد زواله واما الصان الاخوان فذكرهما في الاول في قوله  
ومن استحدث الخ والثاني في قوله واذ ماتت سيدا والوالد الخ وفي بيان اخوان يوم التزويج أي اذا اراد تزويج امته الموطوعة فيجب عليه  
استبرأؤها والثاني القن اذا واما امة متعز فليزوجه الامة فتستبرأ بغيره (قوله في مكانة) وكذا انها وامة المكانة اذا مضى  
الملك وتزوج السيد (قوله او عجزت الخ) المراد ان السيد فضعف مكانة عند بغيرها عن العوم والافطاهر المبارة ان ساله  
تجهيز منهن اولوا ومن السيد ثانيا وليس كذلك

(قوله لا يشترط من البيع) أي وكانت في ملكه ما إذا لم يملكها فاشترى أو يبيعها وجب الاستبراء فلو بيعت له ألسنة أو لوز من  
 الأجر أو الاعتكاف (قوله ولا يشترط زوجه) أي شراء لا يشترطه إماما منه خصار فإن كان الحمار للبايع لم ينفع النكاح لعدم  
 الملك لغيره ويجوز الوطء بالنكاح قال كان الحمار لغيري انقص النكاح ووطئ بالملك وإن كان له لم ينفع لعدم الملك وامتنع الوطء  
 (قوله استعقب على المختار) وقيل يجب وعلى الاستعقب أن ملكها في النكاح فإن ملكها معه تمتد وجب الاستبراء بشرط أيضا  
 لا الاستعقب أن يكون حراً فإن كان مكاتباً انقص النكاح وامتنع وطؤها ملك المين لضعف ملكه وعلو الأيجوز له أن يشترى ولو نادى  
 السيد (قوله أم الولد) ومنها الممصرة والموطوءة (قوله كغير الموطوءة) أي إذا اعتقها السيد فإنه لا استبراء عليها فتمتزوج حالاً (قوله  
 مستولدة) ليس قيداً أو كذا موطوءة (قوله فله) قيد خروج غيره فلا بد من (٧٨) الاستبراء (قوله لو وطئ الخ) غرضه

ذلك أنه لا يجب استبراء واحد وتارة  
 يجب أكثر كما هنا (قوله ولو باع  
 حاربه الخ) حاصلة تارة بقر يوطئها  
 وتارة لا وتارة يستبرأها وتارة لا وتارة  
 يمكن من البائع فقط أو من المشتري  
 فقط أو منهما كما يؤخذ من التأويل  
 (قوله على الوجه) ضيق (قوله فإن  
 أقر يوطئها) هذا أقسم قوله لم يقر  
 يوطئها (قوله فإن كان ذلك) أي البيع  
 (قوله أم يكن يوطئها) أي ووطئها  
 كونه منه بأن يوطئ أصلاً أو ووطئ ولم يكن  
 كونه منه بأن يكون بين ووطئ والولادة  
 دون ستة أشهر (قوله وإن لم يستبرأها)  
 مقابل قوله فإن كان ذلك بعد استبرائها  
 (قوله وأمكن كونه منهما) بقي قسم  
 ثالث وهو ما إذا انحصر الإحصاء  
 في المشتري بأن كان بين ووطئ البائع  
 والولادة فوق أربع سنين وبين ووطئ  
 المشتري والولادة أربع سنين فأقل وهو  
 لاحق بالمشتري (قوله وأقرب السيد  
 الخ) العمارة مقولة أي أقرب السيد لأن  
 العبرة بأقرب السيد بالوطء واستنتجنا  
 أني لا الولد لا يلحق بالسيد إلا إذا أقر  
 يوطئها والأصل بلفظه وإن اختلج بها  
 وأمكن كونه منه بخلاف النكاح فإن  
 الولد يلحق فيه بمجرد المكان وإن لم يقر  
 بالوطء (قوله يحفل كونه منهما) بأن

كان بين ووطئ السيد والولادة أربع سنين فأقل وبين نكاح الزوج والولادة أقل من ذلك بقي ما لو انحصر الأمكان أو  
 في السيد فله أو في الزوج فله (فصل في الرضاع) ذكره المصنف هنا لأن الرضاع يجب على من يرضع عليه نفقة  
 الرضيع وكان ذكر التبعات تأتي على الترتيب فصل الرضاع عما سواه (قوله وأثبت التامعها) أي مع الغنم والبيوت  
 إبدال الضمان تأمير الغنم الرأه أو الكسر ومع أثبات التامع أخره فالجاء ثمانية لعات (قوله وشرب لبنه) معطوف على من ولا  
 مد من قديم في المعنى القوي فيكون أحسن من المعنى الشرعي على خلاف القاعدة (قوله وشرب الخ) اشتمل هذا التعريف  
 على الأركان الثلاثة الآتية (قوله في عدة طفل) أي من منقذ من روحه كسائه في بطنه وصل منها اللبن إليها  
 أو دماغه في رأسه وصل منها اللبن إلى دماغه (قوله أو صغاب الخ) هذا إذا أسند الفعل لآراء ما إذا أسند الفعل للرضيع فله لعان  
 من باب جمع يقال رضع السبي رضعاً ومن باب ضرب يقال رضع السبي رضعاً

(قوله ثم اشار الخ) كان الاولى ان يقول ذلك عند المن لو اقر اول كلامه وآخره (قوله وان لم يحكم سلو الخ) ان كان راجعا لقوله  
تقر بما تكون الواو والعال وان كان راجعا لقوله امرأة تكون الخاية (قوله ولو عبر بها المكان اولى) هذان الشارح معنى على ان لفظ المرأة  
يشتمل المنة ولفظ الاكمة لا يشتملها وليس كذلك بل هما سواء في عدم الشمول وانما الذي يشتملها فقط انني وكذا انظر وجعل والا دى  
فانه خاص بالانس وانما يشتملها لفظ ذكر وامانوه تعالى بعز وبن برسال من الجن فقلنا كلمة قوله قبلها برسال من الانس (قوله فان  
انكسر الشعر) اى باعتبار انفعال الولد فان (٧٩) تم انفصاله في اول شهره والحولان بان لال وان تم انفصاله في اثناعشر

فوق ما قاله الشارح ولا نظير وصول اللبن  
أوضحه التذييل في الفم فلاحاجة لما قاله  
الحنفى (قوله في الرضعة انما هي)   
يحتفل ان الفاء على بابنا من الظرفية  
ويكون المعنى انه استند الرضعة  
انها من سنة الثانية تنق  
وتحت الرضعة مقارنة لتنام الحولين  
فصدق عليه انه ابتداء وهو دون  
الحولين فذلك قال الشارح وظاهر  
كلام المصنف الخ يكون كلام الشارح  
ظاهرا لا غبار عليه ولا تعارض بين قول  
المترودين والحوليين وقول الشارح فانه  
بالفهم الخ ويقول اب الفاء بمعنى مع  
واه ابتداء الرضعة الخاصة بمقاراة الحز  
الاحمر من السنة الثانية فلا يصدق عليه  
انه وقت الرضعة دون الحولين فكلام  
الحنفى يقتضى عدم التقرير بقول الشارح  
فان يقع بما لم يحرم يقتضى التقرير  
في هذه لانه يصدق عليه وقت ابتداء  
الرضعة الخاصة انه لم يبلغ الحولين فوقع  
التعارض بين عبارة المترودين وعبارة  
الشارح في هذه الامور وما هو العول  
كلام الشارح فهو المعتقد فكان الاولى  
لتنبيه بقول ان لا يبالغ الحولين بذل  
ما قاله (قوله لان ما وصل الى الجوف)  
راجع لقوله حرم على المذهب وهو  
جواب عن سؤال حاصله كيف حرم  
الرضاع في ذلك مع ان الذي وصل من  
اللبن قليل جدا واجب بقوله لان الخ  
(قوله فيما انزل الله) خبر كان مقدم وجمله  
عشر رضعات معلومات يحرم من يحل رفع  
اسم كما مؤخر اى كان هذا التركيب كالنما

او زوجة الحنة حية مستقر فقال انفصال لبنها يلتصق تسع سنين قمرية تقر بما واصل لم يحكم  
سلو الخ بذلك (بليتها) ولو متعبرا عن هيئة انفصاله عن الثدي بمجموعة واخرها ثم اشار  
الى الركن الثاني بقوله (ولذا صار الرضيم ولها) من الرضاع فخرج بالمرأ ثلاثة  
امور احدها الحمل فلا ينبت حرم بلنه على الصحيح لانه ليس معدا للتغذية فلم يتعاق  
به التقرير كما كسبره من الملاحظات لكن بصكره له ولعمريه نكاح من ارتضعت منه  
نكاحا عليه في الاموال ويوطى ثانيا التذني المشكل والمذهب وقعه الى البيان فان مات  
او تهرم والا فلا ولما تفسد له لم ينبت التقرير ثم فخر من نكاح ام الحنثي ونحوها كما  
نقله الادري عن المتولي ثانيا اليه فوارض صغيرا من شاء مثلا لم ينبت بينهما  
اخوة فقلنا حكما لان الاحرف في الامومة زاد لم ينبت الاصل لم ينبت امرع وخرج  
بأدوية ولو عبر به المراء كما عبر به الشافعي كان اولى المنة ان ته ورارضها  
بناه على عدم صحة منا نكحتهم وهو الراجح لان الرضاع نكاحا لئلا يجرم من الرضاع  
ما يجرم من النس واقعة تعالى قطع النس بين الجن والانس والحلية لس المنة فانه  
لا يجرم لانه من لبن حنة فصلا من السبل والحرمية حكما اليه حلا لا لغة الثلاثة  
وباستكمال تسع سنين تقر بما واطهر لصغر دون ذلك لن وارفع به طفل فلا يشبه  
نكاح ولولب لن المرأة المذكورة قبل موتها واولح لعل حرم لا تعمله منها في الحياة  
ثم اشار الى ما شرط في الرضيم بقوله (شرط) ترك ثالثا وراجعا كما ستره  
(أحد ههنا يكون له دون الحولين) خبر لارضاع الاما كان في الحولين رواء الذي قلني  
وغيره فان بينهما ما وشر بعد ههنا لم يجرم ارتضاعه قال في الرضعة وبعتبر الحولان بالادلة  
فان انكسر الشعر الاول ثم العدد ثلاثين فواما الشهر الخامس والعشرون من ذلك قوله  
تعالى والوالدان برصعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة جعل الله  
تعالى انعام الرضاع في الحولين فافهم بان الحكم بعد الحولين بخلافه (تنبيه) استاده  
الحولين من تمام انفصال الرضيم كما في نظائره فان ارتضعت قبل تمامه لم يترور وظاهر  
كلام المصنف انه لو لم الحولان في الرضعة الخاصة حرم وهو المذهب كما في التذني وصوى  
عليه ابن المقر وان كان ظاهرا من الام وغيره عدم التقرير لان ما يصل الى الجوف  
في كل رضعة غير مقدار كاف او لم يحصل في حوفه الاجس فطرات في كل رضعة فطرة  
حرم (و) الشرط (الثاني ان يرضعه حسن رضعات) لما روى مسلم عن عائشة رضي الله  
عنها كان فيما انزل الله في القران عشر رضعات معلومات يحرم فليس يحسن معلومات  
يحرم فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القران اى بنتي حكمهن  
او يقرأهن من لم يبلعه النسخ وقيل تكفي رضعة واحدة وهو مذهبنا في حصة  
وما لا الجس رضعات فنبهنا بالعرف ادلا صابط لها في الحق ولا في الشرع فخرج  
فعبا الى القران حكما لخرف في المرأة فافهم بكونه رضعة او رضعات واعتبره والا فلا  
ولا خلاف في اعتباره كونه (متعقات) عرفا لوقوع الرضيم الرضاع بين كل من

فيما انزل الله الخ (قوله عشر رضعات) متدا ومعلومات صفة ومجرى خبر (قوله فليس يحسن معلومات) نفس مبتدأ ومع لومات  
صفة والخبر محذوف اى يحرم (قوله اى بنتي حكمهن الخ) جواب عما يقال كيف تقول عائشة رضي الله عنها فتوى رسول الله  
الخ مع ان القران يحرم دون ذبل وفاته وهذا اللفظ نفي في حياة النبي فاحاب بان المراد بالقراءة ثلاثة الحكم اى ذكره او اعتقاده  
لاحقة قراءة اللفظ والجواب الثاني ان المراد بالقراءة القران حقيقة لكن من شخص لم يبلغه نسخها فهو معذور فليان الله التميز تركها  
(قوله متعقات) مصوب صفة نفس في كلام المتن والشارح جعله خبرا للكون الذي قد مر عبرا عراب التمر ويجاب بانه لم يرد عليه



لم يتعد ضغيف في الثانية كأن تقدم  
عن ابن عمر وم ر (قوله بالبحار أو  
اسحاظ) ألف ونشر ترب فالبحار للنفوس  
والاسحاظ للدماغ (قوله أو غير ذلك)  
كثاثة أو دماء أو بصل اللبن منها إلى  
الجوف والدماغ (قوله أو حلب منها  
جسائله) ولوحظ منها في جنس مرات  
وارتفعه في اثنين حسب اثنين وكذا  
المعكس (قوله إلى المعدة) أي وإلى  
الدماغ فكان الأولى زيادة (قوله إلى  
أصولها) أي كورا أو أياها من نسب  
أو رضاع واسطة أو غيرها وكذا يقال  
قبلا منه (قوله الذي ينسب إليه الولد)  
أشار الشارح إلى أن التعديل بالزوج  
يجري على الغالب بل المراد أن كل من  
ينسب إليه الولد فهو صاحب اللبن ويسمى  
أباً أو كاهن رجا أو أوطاناً شبهة أو ملك  
بين (قوله إليها) هي عني الباعثة أو فيما  
بعده (قوله تنبيه الخ) هذا الاختراض  
صني على أن المراد بكل من ناسبه من  
يسه ويناسب عني قرابة فلا يشمل  
ما كان من رضاع وأيس كذلك بل  
المراد كل من يسهو بينه انتساب أي  
تعلق وارتباط فيشمل ما كان من  
نسب وما كان من رضاع (قوله المذكور)  
ليس فيه إلا بالنسبة لخصوه كلام المتن  
وهو تزوج المرضعة فانه بالنسبة لذلك  
لا يكون ذكراً أو أماً المرضعة من حيث  
نوة الرضاع فلا تشبه بكونه ذكراً  
(قوله أو أعل) معطوف على قوله  
في درسته أي باعتباره لا من محله بسبب  
حيث كان وطبقه منسوب على التميز  
والتمييز أو دون من كانت طبقته أعل  
م معطوف المضاف وهو طبقه وأقيم  
الصبر مقامه فأفصل وصار ضمير رفع  
منه صلا مشتملة فصار أو دون من كان هو  
أعلامه ما بهت الفقه فأنى بالمصنف  
وجعل غيراً (درا صارت) أي فصرم  
على الرضيع من كل من ينسب إلى الرضاع  
من أصول وهجوع وحواني من نسب  
أرضاع وأما السداد التي أرضع من نسب

الجنس أراضع عن الثدي بعد دمج لا يعرف ولو قطعت عليه المرضعة لشغل واطالته  
ثم عاد تعدد حكمها في أصل الرضعة لأن الرضاع يعتبر بفعل المرضعة والرضيع على  
الأنفة أدب ليل ما الرضعة على امرأة تامة أو أرضع لبناً وهاهنا وإذا ثبت ذلك وجب  
أن يعتد بقطعهما كما يعتد بقطعه ولوقطعه له وأوغره كونه خفية أو تنفس أو ازداد  
ما جمع من الأس في وقت وعاد في الحال لم يتعد بل الكلي رضعة واحدة فإن طفل له و  
أرضعته فإن كان الثدي في فمه مرضعة والأقرضات ولو تحول الرضيع بنفسه أو تحول  
المرضعة في الحال من ثدي إلى ثدي أو قطعت المرضعة لشغل تخفيف ثم عادت لم يتعد  
حينئذ فإن لم يتحول في الحال تعدد الرضاع ولو حلب منها لبناً دقة ووصل إلى خوف  
الرضيع دقة قرضعة واحدة في صورتين اعتباراً في الأولى بهالة الانفصال عن الثدي  
وفي الثانية بحال وصوله إلى حوته دقة واحدة ولو شغل في رضيع هل رضع خماً أو أقل  
أو هل رضع في حولين أو معدماً فلا يحرم من الأس لعدم ما ذكره صكر ولا يحق الورع  
والثدي في الثالث وصول اللبن في الجنس إلى المعدة فلو لم يصل إليها فلا يحرم ولو لم يصل إليها  
وتنقاه ثبت التحريم والشرط الرابع كون الطفل حياً كما في الرضعة فلا أثر للوصول إلى  
معدة الميت وأعلم أن آخره تنشر من المرضعة والفعل إلى أصولها وما هو فرعها  
وصواشعها ومن الرضيع إلى فروعه فقط إذا ثبت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فصرم  
المرضعة بذلك أمه (ويصم زوجها) الذي ينسب إليه أكل شكاح أو وطء شبهة (أباه)  
لأن الرضاع تابع للنسب أماماً لم ينسب إليه الجمل كالزنى فلا يثبت به حرمه من جهته  
وتنشر الحرمة من الرضيع إلى أولاده فقط سواء كانوا من النسب أم من الرضاع فلا تنسرى  
الحرمة إلى آباءه وأخوته وإخوته وإخوته شكاح المرضعة وشهائرها وزوج المرضعة فإن  
يتزوج في بام الطفل وأخته وبصر أباه المرضعة من نسب أو رضاع أجداد الرضيع لم يمس  
من أن الحرمة تنتشر إلى أصولها وتصير أمهاتها من نسب أو رضاع حدانها لم يمس وأولادها  
من نسب أو رضاع أخوتها وأحوالها لم يمس من أن الحرمة تنتشر إلى فروعهما وتصير أخوتها  
وأحوالهما من نسب أو رضاع أحوالها وأخواتها لم يمس من أن الحرمة تنسرى إلى حواشيها  
وإذا علمت ذلك فمفهوم طه أن يتزوج بها كما ينسب إلى ذلك قوله (و يحرم على المرضع)  
بفتح الضاد اسم مفعول (التزويج إليها) أي المرضعة لأنها ممن من الرضاعة فحرم  
عليه بنسب القران (و) تنتشر الحرمة منها (إلى كل من ناسبها) أي من أنشئت إليه  
أو أنشئت إليها من القران (تنسبه) حكمها الأولى أن يقول إلى كل من تنسب إليه أو ينسب  
إليه ينسب أو رضاع لما من الفضاض (و يحرم عليها) أي المرضعة (التزويج إليه)  
أي الرضيع لأنه ولها هذا معلوم لكن ذكره المصنف وضحاها ليعلم أن الحرمة  
المنتشرة فيها ليست كالحرمة المنتشرة فإن الحرمة التي منها منتشرة إلى ما تقدم بيانه  
والحرمة التي منه منتشرة إليه (و) إلى (ولده) الذكر وإن سفل من نسب أو رضاع  
لأنهم أحقادها (دون من كان في درجته) أي الرضيع حكمه فلا يحرم عليها  
تزوجها لما من أن الحرمة لا تنتشر إلى حواشي وعطف المصنف على الخلقة المنقطة قوله  
(أو أعل) أي ودون من كان أعل (طبقته) أي الرضيع كآبائه فلا يحرم عليها  
تزوج أحد أبويها لما من أن الحرمة لا تنتشر إلى آباءه وتقدم في فصل بحرمات النكاح  
ما يحرم بالنسب والرضاع فأرجع إليه (تق) لو كان لرجل شخص مستولذات أوله  
أربع نسوة فحسب من وأمه ولده فريض طهر من كل رضعة ولو متوا بالبا سارته لأن لبن  
الجميع منه فحسب من على الطفل لأنهم موطوءات أبوه ولو كان لرجل بدل المستولذات ثبات  
أو رضاع وأما السداد التي أرضع من نسب

عليه من انتهى لمن من حول وقرع قوسوا وفي هذه الصورة يقال لمن له اب وليس له ام وقد يكون له ام وليس له اب كما بين المسكر  
والزانية والملاعة وقد يكون له اب وام وهو النساب (قوله المتخصصات) كان الاولى حذفه لانه يقتضي انه يستلزم شهادة رجل  
وامرأتين وليس كذلك. (فصل) في نفقة القر بعد ذكر عقب الرضاع لان احوال الرضاع من جهة نفقة اقر بوب بعضهم ذكر  
نفقة الزوجة عقب الرضاع لان النساب (الذي يتعالى الرضاع هو الزوجة وان نكحة الزوجة اعم من نفقة القر ب

(فمسئل) هـ هـ نفقة القربى والفقير واليتيم وجعلها المصنف في هذا الفصل  
 لتناسلها في سقوط كل منها على الزمان ووجوب المكافاة من غير تقدير ثم شرع  
 في القيم الأول وهو نفقة القربى سواء المراد به الأصل والفرع فقال (ونفقة الأولين)  
 من ذكر ورواتب الأحرار (و) نفقة (المولودين) كذلك بضمض ما قبل علامة الجمع  
 بينهما كل منهما (واحدة) على الفروع للأصول وبالكس شرطه الآخر والأصل  
 في الأول من جهة الأب والأم قوله تعالى وما يصعب في التنازع وقاوس العروف  
 القائم بكفاتها ما عندنا منهما وخبرنا طبيباً ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه  
 فكلوا من أموالهم ورواه الحاكم رحمه الله قال ابن المنذر وجعلوا على ابنه والذين الذين  
 لا كسب لهم ما لو أوالا واحدة في مال الولد والأجداد والجذات لمحقون بهما أن لم يدخلوا  
 في عموم ذلك كالخوارج ما في العتيق بالملك وعدم التورود الشاهد وقصر عاوى الثاني  
 قوله تعالى فان أرضعن لكم فاعرضنهم بالملك وجودهم إذا انجبا الأجرة لأرضاع الأولاد  
 يقتضي إيجاب مؤنتهم وقوله صلى الله عليه وسلم إن همدى ما يكفل ولده بالعرف  
 زوايا الشيخين والأختاء بطريق الأولاد أن يتناولوه لم يطلق ما تقدم ولا يفرض ما  
 ذكره اختلاف الدين فبيد على المسلم من نفقة السكارفة المعصوم وعكسه لعدم الأدلة  
 ولو حرد الموحب وهو المصنف كالنق ورد الشهادة فان قبل هلا كان ذلك كالمرأث  
 أجب بان الميراث مبني على المناصرة فهو مفقود عند اختلاف الدين ونحو  
 بالأصول والفروع غير ما من سائر الأقارب كالأخ والأخت والأم والعم والعمة والأحوا  
 الأرقاء فان لم يكن الرقيق مضافاً ولا مكاتباً فان كان مضافاً عليه ففيه على سيدوان كان  
 منقفاً فهو أسوأ حالاً من العسر والمسر لا تجب عليه نفقة قريبه أو أماً البعض فان كان  
 منقفاً قطعت نفقة تامة أقام عليه فهو كغيره من الكل وأن كان منقفاً عليه فتمنع نفقة على  
 القريب والسيد بالنسبة لما فيه من رزق وحيوة وأما المكاتبان فان كان منقفاً عليه فلا  
 لزوم قريبه نفقة لبقاء أحكام الرق عليه بل نفقة من كسبه فان عجزه فعلى سيدوان  
 كان منقفاً فلا تجب عليه لانه ليس أهلاً أو أساءه ونحوه المعصوم عسر من يردو به  
 فلا تجب نفقة أدلاً لومه ثم ذكر المصنف شرطين آخرين قوله (فأما الأولين) وجب  
 نفقتهم على الفروع (شرطين) أي بأحد شرطين (الفقر والزمانة) وهي منع الرأى

(قوله ثم كذا الحق ليس هذا) قوله  
وكذلك لا اعتناء بمعاذ على قوله  
الان الفرع الخ (قوله شروطا) اي  
بشروط (قوله زادة على تقدم)  
قوله من الحرية والعصمة قوله والعصم  
الخ في ذكر الصغر والامانة والجنون  
ما تقدم في الاصول وادعتدت الصرخ  
او الاصول او اجمع الصنفان على حكمه  
من مراحعة المسح مئا وشرا في هذا  
المحل فوسع اليه (قوله او نحو ذلك)  
معطوف على قوله باقتراض قاض وما  
بعد مثاله وباس معترض على قوله  
نفيه وكون الذي بعده تنظيرا (قوله)  
وان جعلنا النقة للعل الخ) جئت  
بقوله في فصل العتات ان جعلنا  
النقة للعل لتسقط وان جعلنا لها  
لا تسقط كلامه في تسامح (قوله)  
والقرب اي ابا و ابا و ابا من قرص  
المسئلة ان العرب يمتنع من الاعبات  
قلبا يما ما في من الفصل من الاب  
واجده والاموال الاب لا في غير حاته  
الا متناع (قوله ولا والولد الخ) هذا  
غير ما تقدم لان ذلك مما اذا امتنع  
المعق وهذا ايجاد الممتنع (قوله وله ما  
ايجاز الخ) اي ان الاب او الجد يحيران  
من احد النقة من مال مولد ما وبن  
ايجاز مولد له ما (قوله ولا تاحدا  
الام الخ) اي استلزام لا يرفع امره الى  
الحاكم وقوله ولا الاب اي لا ياحدا  
استقلال لا يرفع الامر للحاكم (قوله)  
قبولي القضاء الخ) مقابل لجدود اي  
هذا ان كان له مال فان لم يكن له فبولي  
القاضي لان ايجاز الولد لها بولي الام  
ايجاز ولد النقة (قوله ويجب على  
الام اربساع ولها الد) فان امتنعت  
فاناب الولد فقبل نفس والمعتد عدم  
اعمال لانها لم يحدد جعل لانه  
ولا تاحدا لا تنفي الغنى كالا ماع  
من اضعه المصطر حتى مات (قوله)  
وحسبى انزود وان اضع الموصود  
له ذنبا ميا ما في (قوله ولا تزداد  
تبعها) اي لا زاد من ان اضعه

الا يتلاءم والاحاطة (او انما هو الجنون) الحق الاحتياج حيث ولا يجب لاعتراء الاصحاء  
ولا لافقره العلاء اذا كانوا ذوي كس لان القدرة ان كس كالتقدير انما لان لم يكونوا  
ذوي كس وحيث نفقته على الفروع على الاظهر في الروضة وزائد المتناج لان الفرع  
ما هو رعية امه له المعروف وليس منها تكلفه الكسح كبر السن وكما يجب الاعفاء  
ومتنع القصاص ثم ذكر شروطا زادة على ما تقدم في المولودين بقوله (واما المولودون فقبل  
نفقته) على الاصول (ثلاثة شرائط) اي بواجبها (الفقر والصغر) ايجزهم (او انفسر  
والزمانة او الفقر والجنون) لتحق احتياجهم فلا يجب لها ان كانا ذوي كس قلعها  
وكذا ان لم يكونوا على المذهب وسواء فيه الابن والبنات كما قال في الروضة (تنبيه)  
لم تعرض المصنف لاشتراط البساقين يجب عليه منها الوضوح والمعتبر في نفقة  
القرى النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم حذى ما يكمل ويكنى ولدك بالمعروف ولا نكاحا  
يجب على صبي الموا ساخذ مع الحاحه الباصرة وبغير حاله في سنه وزادته ورغبته ويجب  
اشباعه كاصح به ابن بنس ويجب له الادم كما يجب القوت ويجب له مؤنة خادم ان  
احتاجه كسوة وبكس لاشبعه واحة طبيب وعشاد وة والنفقة وما ذكره من غيرها  
امتناع تسقط معنى الزمان وان تمسك للفقير ما لم يات به واحتج بغير الحاحه الباصرة  
موقفا لمتبخل نفقة الزمان وحقها معاوضة وحيث قلنا سقوطها لا تصعد بنساق في ذمة  
الاباقتراض تاض بنفقه او مادمه اعيه او ثمرة او نحو ذلك كالزاني الاب الولد فانفق  
عليه امه ثم استلقت فان الام ترجع عليه بالنفقة وكذا الولد يكس هلك حاكم واستقرضت  
الام عن الاب واشهدت قبله قناعة المستقرضته اما ان تشهد فلا رجوع كانهما ونفقة  
الحامل لا تسقط معنى الزمان وان جعلنا النقة للعل لان الروضة قلنا ما هي التي  
تتمتع بها فكانت كسبتها وللقرب ما احده بقية من مال قرسه عند امتناعه على احد  
خسها وكذا ان لم يحد في الاصح وله الاستقراض ان لم يحد له مالا ويخرج من القاضى  
ورجع ان اشهد بعد النفل المتناج او به عاتب مثلا ولا ولا واحد النقة من مال  
فرعها المصير او انصون بحكم الولد وانها ايجاز ولها ما يطبق من الاعمال  
ولا تاحدا لها الام من ماله ادا وحيث دفعتا عليه ولا الابن من مال امه الجنون فيولي  
القاضي الاب الرص احار تايه الجنون ادا صلي صنفه لنفقة ويجب على الام اربساع  
ولها الملاء وهو بمنزلة قصر القربى المازل اول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالبا وان  
لا بقوى ولا تشد شدة الام ثم بعد اربساع الملاء ان لم يحد الام او احسنه وحسب على  
الموجود منه ما اربساعه ابقاء الولد ولها طلب الاجرة من ماله ان كان ولا اقم تارده  
نفقة وان وجدت الاب والاحبة لم يجبر الام وان كانت في تنكاح ابيه على اربساعه لقوله  
تعالى وان تعاضت فسترضع له اخرى وان تعاضت فسترضع له فاعترضت في اربساعه  
وهي منكوبة انى الرضيع قلنس له منها م وحوذعها كما يحبه الاكثرون لان فيه  
امترا بالولد لانها عليه اشق ولها على اصله ولا تزداد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه  
الى زيادة الاضداد لان قدر النقة لا يختلف حال المرأة حاجتها ثم شرع في التجهيز  
الاخرين وصما نفقة الرقيق واليهام بقوله (ونفقة الرقيق واليهام واجبة بقدر  
الكفاية) اما الرقيق فلهن لولك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق فيكفيه  
طعاما وادما وتستر كما تنه في نفسه زاده ورغبته وان زادت على كفايته مثله غاليا عليه  
كما تنه كسوة وكساستر مؤنه ويجب على البدر شرا ملاء طهارته ان احتاج اليه  
وكذا ان تزداد ربا تيمه ان احتاجه رص في التخصر على وجوب اشباعه وان كان رقيقه  
كسوا له وصفا متناعه موصية او غيرها او اعي او زمانا مديرا ومستولدة ومستأجرا

تبعها) اي لا زاد من ان اضعه لاجل الزود لاجل الزود لاجل الزود لاجل الزود

ومعها رأوا بقا القاء المالك في الجميع ولعموم الخسر السابق نعم المكاتب ولو فاسد الكتابة  
لا يجب له شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا انزله نفقة أرقائه نعم إن يجوز  
نفسه ولم يقيم السيد الكتابة قبله بفقته وهي مسئلة غريبة النقل فاستفدها وكذلك الأمانة  
المزوجة حسبت أو حدة انتفعت على الزوج ولا يجب على المالك الكتابة المذكرة من  
جنس طعامه وكسوته بل من غاله فترى ترقق البدن من قيمه وتصغيره ويجوز للزوج  
غالب أدمهم من محسومين وزيت ومن غالب كسوتهم من محسوفين وصوف نادر الشافعي  
للعلوك بفقته وكسوته المعروف قال والمعروف عندنا المعروف لثقله سله وبراها حال  
السيد في يساره واعساره ونفق عليه الشر كان بقدر ملكه ما ولا يكتفي بستره العورة  
لرقيقه وإن لم يتأذ به ولا مرد لما فيه من الإذلال والتقصير سلاذنا كما قاله الغزالي وغيره  
وأما بلاد السودان ونحوها فله ذلك كافي المطلب وتسقط كفاية الرقيق بمضي الزمان  
فلا تصير مدنا على الأبقراض القاضية وإن ذهبت واقتراض كنفقة القريب يصح  
وصوبها بالكتابة ببيع القاضي فيها ما له أن امتنع وأجاب لأن حق واجب عليه فإن  
قدما المال أمره القاضي ببيع ما له أو أجازته أو اعتاقه دفعا لغيره فإن لم يعمل أموره القاضي  
فإن لم يتيسر إجازته ما عا فإن لم يشتره أحد أعاق عليه من بيت المال وأما غير الرقيق من  
الهيئات جميع بجمعة ١٠ جبت ذلك لها لا تتكلم وهي كما قاله الأذري كل ذات أربيع من  
دواب البر والبهائم تسمى وفي معاشها كل حيوان يحترق فبيع عليه علفها وصقها بالمرسة  
الزوج ونسب البر والصبي دخلت امرأة السارق مرة حبسها لاهي أطعمتها ولا هي أرسلتها  
تأكل من حشاش الأرض ففزع الحمار وكسر ما في بومها والمراد بكفاية الدواب  
بهرها لا أول النسخ والزوج من غلاتها وتخرج بالهجر عهدها كالعواسق الجنس فلا يزرعه  
عليها بل يخلطها ولا يجوز له حبسها القوت جوعا ثم إذا اقتلعت فأن امتنع  
المالك عما ذكره له مال أحمره مالها في الحيوان المأكول على أحد ثلاثة أمور بيع  
أو نحوه مما يزيل ضرره أو علف أو بيع ما حرقه غيره على أحد أمرين بيع أو علف  
ويحرم ذبحه للمسي عن ذبح الحيوان إلا لأكله فإن لم يعمل ما أمره الحمار كنه ياب عنه  
في ذلك على ما رواه ويقضيه الحال فإن لم يكن له مال باع الحمار حكم الله أنه أجزأه ما  
أو أكرها عليه فإن تعدد ذلك فعلى بيت المال كراهتها (ولا تكلمون) أي لا يجوز  
لمالك الرقيق والهيئات أن يكلمهم (من العمل ما لا يطعون) الدوام عليه لورود المسمى  
عن الرقيق في جميع مسله وهو قهرهم ونقص عليه الهيات بما يحصول الضرر وقال  
في الروضة لا يجوز لسيد تكليف رقيقه من العمل إلا ما يطيق الدوام عليه فلا يجوز أن يكلفه  
علا بقدر عمله يوما أو من ثم ثمعه من قال أنا يحرم عليه تكليفه إلا ما لا يطيقه من  
ثقل العمل أو أمانة الصبر وغيرهما وقال في الروايد يحرم تحميلها ما لا تطيق الدوام عليه  
يوما أو نحوه كاستحقاق الرقيق (نفقة) لا يجب المالك من إن دأبه ما يضطره إلا ما لا  
غنى له كولد الأمانة وما يجب ما فضل عن ربي ولا هاوله أن يعطل به إلى ابن عمه  
أو أسير أو أمه أو أخته أو ابن أمه ولا يجوز الخسار إذا كان يصير بالهجرة أقله علفها  
ولا ترك الخلب إذا كان يضطرها أن لا يصيرها كره فلا ضمان عوفس أن لا يستقصي  
الطالب الخلب بل يدعى في الضرر شس أو أن يقض الحمار لثلا بتدبيرها ويحرم حر  
الصوف من أصل الظاهر ونحوه وكذا حلقته لما فيه من تعذب الحيوان قاله الحنفي  
ويجب على مالك الحيوان أن يقي له شأمن العسل في الكورة بقدر حاجته أن يكفه غيره  
والأصل يجب عليه ذلك قاله الرافعي وقد قيل يشو له دجاجة وعلقها سب الكورة  
وبكل منها وعلى مالك حدود القزعله يروق الخوف أو تخلفه لأكلة لثلا بملكه بغير فائدة

(قوله نعم المكاتب الم) وكذا قوله وكذا  
الامنة الم مستثبات من قوله ونفقة  
الرقيق واجبة (قوله فعلى بيت المال)  
أي فرضا فلا رجوع به ثم على ما سب  
الجلس أي فرضا بغير رجوع به كالفق  
(قوله الدوام عليه) هذا هو المسمى وأما  
العمل الشاق في بعض الأيام فحاش إذا  
حسب أن لا يضطره فأنما حاشا ولم يقصد  
الدوام والمسمى أنه إذا كلفه دأبه  
أو رقيقته عملا لا يطيق الدوام عليه مع  
قصد المد أو من ثم مختلف ما إذا كلفها  
علا شاقا في بعض الأحيان للرجعة من  
غير قصد مداومة ولم يضطره فأنما حاشا  
فإن يجوز (قوله ما لا تطيق الدوام عليه)  
يوما أو نحوه المعنى أنه لو حمله أشبا ثقلا  
نقطه من أمره من ولا تطيقه بقية النهار  
أو النهار بجمع عزم الدوام طول اليوم  
أو اليوم بجمع فلا يجوز

(قوله) خرج عالمه روح الخ لم يتقدم التقديس في الروح إلا أن يقال أنه مقابل لحدوث أي ما تقدم فمخالفه روح وخرج به ما لا روح فيه الخ (قوله) في النفقة تقدم وجه تأخر كنفقة الزوجة عن نفقة القرب الذي منه المقت والنفقة مأخوذة من الاتفاق ولا يستعمل إلا في غير مختلف الأجزاء فيستعمل في الخمر والشر (قوله) وعليه أي بحسب عدله أي أن لم يصدر والا لا يجب ويجوز تقدم غيره عليه وهو مدحوق قال تعالى ويؤثرون على أنفسهم الخ (قوله) ما بدلت الخ أي ثم يبدل ذلك الزوجة ثم تخدمه ثم إن ذلك الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الابن التكبير (قوله) وأورد على المحصر الخ وأوجب بأن الناذر المذكور يشبه المالقات من جهة أن له الانتفاع بذلك جلا بضرائه كان المالكا باعتبار ما كان (قوله) نصيب الافتراء الخ وكذلك تأدم الزوجة وأوجب بأن الأول شبهه المالقات اعتبارا بما كان له لا تبرا منتهما إلا دفعه لأصحابه وعن الشافعي بأنه من علق (٨٤) التناكح فهو كنفقة الزوجة (قوله) القمين

ويعاين فيه ماله كالبيعة ويجوز تخفيفه بالنقص عند حصول ثوبه وإن هلك لحصول فائده كذبح الحيوان المأكول وخرج بمخالفه روح ما لا روح فيه كقائه واد لا يجب على المالقات حراتهما لأن ذلك تقي لال ولا يجب على الإنسان ذلك ولا يكفر تركها إذا أداى إلى الخراب فكرهه (فصل) في النفقة والنفقة على قسمين نفقة ليل الإنسان على نفسه إذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أنسلت ثم من تعول ونفقة يجب على الإنسان لغيره قال الشافعي وأساب وجوه ثلاثه التناكح والقراءة والمك أو أورد على المحصر في هذه الثلاثة صور منها الهدى والأعضاء المتذوقان فإن نفقتهم على الناذر والمهدي مع اتفق المال فمما للفقراء ومنها نصيب الفقراء بعد الحصول وقبل الأمكان يجب نفقته على المال وقد قدم المصنف الثمين الأجرين ثم شرع في القسم الأول بقوله (ونفقة الزوجة) الممكنة من نفسها واجبة) لا تمكن الشافعي لقوله تعالى وعلى المولود له زكوة من وكسوتهن بالمعروف وأجبار كثيرا نقول الله في التساقط أنخذن من ماله الله واستحقن فروجهن بكلمة الله ولهن عليهن زكوة من وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم ولا تبايحت ماله عليا نصيب ما قبله من الأجرة لها والمراد بالزوج استحقاقها بما يورث كإبراهيم عليه السلام وحسن التمكن في إنشاء اليوم فالظاهر وجوبها بالقطر وهل التمكن سبب أو شرط فيه وحسن أو وجههما الشافعي فلا يجب بالعقد لأنه وجوب المهر وهو واجب عوضين محتانين ولا تبايحه وله والعقد لا وجوب ماله جهولا ولأنه صلى الله عليه وسلم زوج عائشة رضي الله تعالى عنها وهي بنت حنين ودخل بها بعد سنتين ولم ينقل أنه أنفق عليها قبل الدخول ولو كان حقها لها السابقة ولو وقع لنقل فإن لم تعرض عليه زوجته مدة مع سكوتها من طلبها ولم تمتنع فلا نفقة لها لعدم التمكن ولو عرضت عليه وهي بالثقة عاقلة مع حضوره في بلدها كان بعثت إليه غيره في مصلحة عسى الله ما عثر أن أنفق حديثا أو نأق إلى وجبت نفقتها من حين بلوغ الحيرة لأنه حينئذ مقصرا غاب عن بلدها قبل عرضها عليه ورفضت الأمر إلى الحاكم فمظهره التسلية كتاب الحاكم لحاكم بلد الزوج فبجعله الحال فيمن أو يركل فإن لم يفعل شيان الأمرين ومعنى زمن امكان وصوله فرضها القاضي

المناصب السببين وهو على تقدير مضاف أي متعلقه ومسيبه (قوله) ونفقة الزوجة مراده الزوجة حقيقة أو حكما فدخل الزوجة والباقي المأمول فيصير لهما ما يجب للزوجة ما عدا آلة التنظف (قوله) لا تمكن التام خرج التمكن غير التام كما إذا كانت مشغرة لا تطيق أو طلة ولو تمتع بالمقدمات وما إذا كانت غير مسلمة أو كانت مسلمة غارا لا يسلا أو بالعكس أو فروع من التمتع دون آخر أو كانت معتدة عن غيرها وانما شرط فلا نفقة في ذلك كله (قوله) ونفقة الزوجة الخ المراد بالثقة جميع ما وجب لها فحكمه صكاً لنفقة لأخصوص القوت (قوله) وعلى المولود له الخ ليس قسدا أو المراد من شأنه أو ولده أي نفقة الولد (قوله) ولو حصل التمكن الخ أي ابتداء من غير سبق نشوز فإن سبق نشوز ثم طاعت في إنشاء التناكح فلا يجب بالقطر لتعديها وتقليد فلعلها (قوله) أوجهها الشافعي (قوله) فيه نظر لأنه لا شائب تعرف الشرط بأنه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم له أو التمكن يلزم من وجوده أو حود دون عدمه العدم فالتناكب حله بملا شرطاً لقوله

فلا يجب بالعقد الخ أن كان مفرغا على ما استوجبه فغير ظاهر أنه إذا كان التمكن شرطا كان العقد سببا للضرورة وإذا كان سببا كان له دخل في الوجوب فكيف ينفي عنه الوجوب ويحجب بان المعنى فلا يجب بالعقد أي وحده فلا ينافي أن له دخلا في الإيجاب وإن صككنا نرد على مقابل ما استوجبه كان ظاهرا والأصح من ذلك كونه ترمعا على قوله بالتكن (قوله) ولا تبايحه الخ أي بالنظر لحال الزوج ومن حيث الجنس (قوله) فإن لم تعرض الخ مفهوم قوله فيما تقدم بالتسكين لأن التمكن يحصل بالعرض والمراد لم يحصل عرض لها منها ولا من وليها (قوله) ولو عرضت الخ اعلم أن المدار على أحد امور ثلاثة عرض الزوجة تمسها إن كانت عاقلة أو عرض الولي إن كانت صغيرة أو جهة زوجه أو سلم الزوج للزوجة وقته له فأحد هذه الثلاثة كاف في وجوب النفقة والعرض إما على الزوج إن كان حاضرا أو بالزوجة إلى القاضي إن كان غائبا بالطريق التي في الشارح (قوله) كأن بعثت الخ ومثل ذلك أن تبايحه منزله (قوله) في مصلحة أي باني الخ (قوله) كتب القاضي هذا إن عرف محله والا كتب القاضي إلى قضاة البلاد الذين رجع عليهم القوايل فإن طهر ذلك والأفضى القاضي وأبعد منها كعبلا

(قوله ومراقة) أي غير المرافقة ليس قديرا بل العبرة باحتمال الوطن ولوقبل ذلك وكان الأولى أن يقول معصرا لأن الأولى صفة لذلك فقال لمراقة ويقال لا تثنى امرأة معصرا ولا يقال مراقة (قوله وهي مقدرة الخ) كلام مجمل فله بعد ذلك بقوله أن كان الزوج الخ لكن تعبيره ثم فيه نظر (هـ)

في ماله من حسن إمكان وصوله والصبر في زوجة مجنونة ومراقة عرض ولها ما ع  
أزواجهما لأن الأولى هو المصالح بل ذلك لا يختص الزوجان في التمكن فقال التمكن في وقت كذا فانكروا لا يثبت صدق بينهما لأن الأصل عدمه (وهي أي نفقة الزوجة مقدرة) على الزوج بحسب حاله ثم (أن كان الزوج) حوا (موسرا فدان) عليه زوجته ولو أمته وكتانية من الحب (من غالب قوتها) أي غالب قوت بلد هاهنا منطة أو شعرا أو قرا وغير ما حتى يجب الاقسط حق أهل البوادي والقرى الذين يتناولونه لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها وقاس على المطر والصفاء فالتعسير بالبلد جرى على الغالب (و) يجب لها مع ذلك (من الأدم) ما جرت به العادة من أدم غالب البلد كزيت وشرب وجوه من زود وغيره وحصل لقوله تعالى وعاشروهم بالمعروف وليس من المعاشرة بالمعروف تكلفها الصبر على الحزن وحده أدا الطعام غاليا لا ساغ الأبالاد وقال ابن عباس في قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم الحيز الزيت وقال ابن عمر الخبز والتمر ويختلف قدرا لأدم بالفصول الأربعة فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس من الأدم قال الشيخان وقد تغلب الفاكهة في أوقاتها فتجب بقدر الأدم عند تنازع الزوجين فيه قاض واحتجاده أذ لا توقف فيه من جهة الشرع وبما روي في قدره من موسر وعسيرة فيمنظر في جنس الأدم وما يحتاج إليه المد فقرضته على المعسر فصاعده للموسر ووسطه فيه المتوسط ويجب لها عليه علم ببلق سياره ووسطه وأصغره كمادة اللؤلؤ كانت عادتنا أن كل الحيز وحده وجب لها عليه الأدم ولا ننظر ما سادتها لانه سقتها (و) يجب لها عليه من (الكسوة) لعملي الشاهد والصف (ما جرت به العادة) لقوله تعالى وعلى الولود رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولما روي الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديثه وحقه عليكم أن تحسنوا البن في كسوتهن وطعامهن ولا دأر تكون الكسوة تكفيه إلا جامع على أنه لا يكتفى ما ينطق عليه الاسم وتختلف كما تنطق لها وقصرها وسنها وهذا الهاو باختلاف السلا في الحر والبرد ويختلف عدد الكسوة باختلاف سائر الزوج وأصغره ولكمما يؤثران في الجودة والرداءة ولا فرق بين البدو والحرية ويجب لها عليه في كل سنة أشهر قميص وصبر أو بل وصار ومكسب بيز والزوج زوجته على ذلك في الشاهدية عشرة قطع وأخرى بحسب العادة دفع الردو يجب لها إصناز أربع دق من حكومة لراس وتكفي لباس وزر القميص والجنبه ونحوهما وجنس الكسوة من قطن لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفعه وروية فان جرت عادة البلد مثل الزوج بكتان أو حر ورجح مع وجوب التعاقب في مراتب ذلك الجنس من الموسر وغيره غللا بالمادة ويجب لها عليه ما تمده عليه كزينة أو لبدي في الشتاء أو حصر في الصيف وهذا الزوجة المعسر وما تزوجه المعسر فيجب لها عليه في الصيف وطيفة في الشتاء وهي بساط صبر تحجب بوبره كبيرة ويجب لها عليه فراش القوم عسيرة ما تعرضه بها بالعادة أو قالة ويجب لها عليه محدة ولحاف أو كساء في الشتاء في البلد بارد ومطعمه بدل الحاف أو الكساء في الصيف (وأن كان) الزوج (معصرا فهد) واحد من غالب قوت محلها عامر (و) يجب لها مع ذلك

السدو به لها كسوة والحصر به لها كسوة وإن كان راحها لقوله ولا دأر تكون تكفيها كما عساه أو الضابط أن عدد الكسوة لا يختلف في كل مكان بالسار والأصغر فيجب في كل مكان ما جرت به العادة عندهم ولا يختلف عدده بيسار وغيره لكن يؤثران في الجودة والرداءة واعلم أنه يجب لها القهوه والمخاض وطيفة العيد وكفيل العسيرة وكفيل الأضيحة وجوب العسيرة والبضي في خمس البس والكفيل في أربع أو برب وما يحتاجه عند الوهم وما لا يقرون فلا يجب وكذلك

في ماله من حسن إمكان وصوله والصبر في زوجة مجنونة ومراقة عرض ولها ما ع  
أزواجهما لأن الأولى هو المصالح بل ذلك لا يختص الزوجان في التمكن فقال التمكن في وقت كذا فانكروا لا يثبت صدق بينهما لأن الأصل عدمه (وهي أي نفقة الزوجة مقدرة) على الزوج بحسب حاله ثم (أن كان الزوج) حوا (موسرا فدان) عليه زوجته ولو أمته وكتانية من الحب (من غالب قوتها) أي غالب قوت بلد هاهنا منطة أو شعرا أو قرا وغير ما حتى يجب الاقسط حق أهل البوادي والقرى الذين يتناولونه لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها وقاس على المطر والصفاء فالتعسير بالبلد جرى على الغالب (و) يجب لها مع ذلك (من الأدم) ما جرت به العادة من أدم غالب البلد كزيت وشرب وجوه من زود وغيره وحصل لقوله تعالى وعاشروهم بالمعروف وليس من المعاشرة بالمعروف تكلفها الصبر على الحزن وحده أدا الطعام غاليا لا ساغ الأبالاد وقال ابن عباس في قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم الحيز الزيت وقال ابن عمر الخبز والتمر ويختلف قدرا لأدم بالفصول الأربعة فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس من الأدم قال الشيخان وقد تغلب الفاكهة في أوقاتها فتجب بقدر الأدم عند تنازع الزوجين فيه قاض واحتجاده أذ لا توقف فيه من جهة الشرع وبما روي في قدره من موسر وعسيرة فيمنظر في جنس الأدم وما يحتاج إليه المد فقرضته على المعسر فصاعده للموسر ووسطه فيه المتوسط ويجب لها عليه علم ببلق سياره ووسطه وأصغره كمادة اللؤلؤ كانت عادتنا أن كل الحيز وحده وجب لها عليه الأدم ولا ننظر ما سادتها لانه سقتها (و) يجب لها عليه من (الكسوة) لعملي الشاهد والصف (ما جرت به العادة) لقوله تعالى وعلى الولود رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولما روي الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديثه وحقه عليكم أن تحسنوا البن في كسوتهن وطعامهن ولا دأر تكون الكسوة تكفيه إلا جامع على أنه لا يكتفى ما ينطق عليه الاسم وتختلف كما تنطق لها وقصرها وسنها وهذا الهاو باختلاف السلا في الحر والبرد ويختلف عدد الكسوة باختلاف سائر الزوج وأصغره ولكمما يؤثران في الجودة والرداءة ولا فرق بين البدو والحرية ويجب لها عليه في كل سنة أشهر قميص وصبر أو بل وصار ومكسب بيز والزوج زوجته على ذلك في الشاهدية عشرة قطع وأخرى بحسب العادة دفع الردو يجب لها إصناز أربع دق من حكومة لراس وتكفي لباس وزر القميص والجنبه ونحوهما وجنس الكسوة من قطن لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفعه وروية فان جرت عادة البلد مثل الزوج بكتان أو حر ورجح مع وجوب التعاقب في مراتب ذلك الجنس من الموسر وغيره غللا بالمادة ويجب لها عليه ما تمده عليه كزينة أو لبدي في الشتاء أو حصر في الصيف وهذا الزوجة المعسر وما تزوجه المعسر فيجب لها عليه في الصيف وطيفة في الشتاء وهي بساط صبر تحجب بوبره كبيرة ويجب لها عليه فراش القوم عسيرة ما تعرضه بها بالعادة أو قالة ويجب لها عليه محدة ولحاف أو كساء في الشتاء في البلد بارد ومطعمه بدل الحاف أو الكساء في الصيف (وأن كان) الزوج (معصرا فهد) واحد من غالب قوت محلها عامر (و) يجب لها مع ذلك

أما تأديده المعبرون ويكسونه) قدرا وحسنا على ما ربيته (وإن كان) الزوج أو  
 (منهوسا) من البسار والاعصار (فقد ونصف) أي ونصف مسمى من طالب قوت  
 محلها كسار (و) يجب لها عليه مع ذلك (من الأدم) قدرا وحسنا على ما ربيته  
 (و) من (الكسوة لوسطا) في كل منها على ما ربيته واحتدرا الأصل التفاوت بقوله  
 تعالى للفقير ذق وسعة من سعة واعتبرا لأصحاب النعمة بالكثرة بجمع إن كلا منهما  
 مال يجب بالشرع ويستثنى في النعمة والكسوة ما يجب في الكسوة لكل مسكين مدان  
 وذلك في كسوة الذي في الحج وأقل ما وجب له مدق فخر كسوة الطهارة وأخبرنا على  
 المومر الأكبر وهو مدان لا يقدر المومر وعلى المسكين الأقل وهو مدان المد الواحد  
 يكتبني به الزهد وقسم به الرغب وعلى المتوسط ما بينهما لا الزم المدس لغيره ولو اكتفى  
 منه بمدلصها فله من مدق ونصف والمعمرة ما سكت من الزكاة لئلا يفسد قدره على الكسب  
 لا يفرح من الأعصار في النعمة وإن كانت تخرجه عن استحقاق سهم المسكين في الزكاة  
 ومن فوق المسكين إن كان لو كلف أنفاق مدس ربح مسكنة فستوسا وإن لم يربح  
 مسكنا فهو مومر ويختلف ذلك بالرخس والغلاء وقلة الديار وكثرة أماس فيه رفق ولو  
 مكاتب أو ميمصا وإن كثرت له فممسرا مع ذلك المسكين والرخس حال المبعض وعدم ملك  
 غيرها ولو اختلف قوت البدل وغالب فيه أو احتلف العالاب وجب لائق بالزوج  
 لا يهافلو كان بأكل فوق اللائق به تكلفا لم يكف ذلكا وأنه يخلأ أو زهدا وجب اللائق  
 به وباعتبار البسار وغيره من توسط أو عصار بطول العقر في كل يوم اعتبارا بوقت  
 الوجوب حتى لو أيسر بعده أو أعسر لم يتغير حكمه فنة ذلك اليوم هذا إذا كانت بمكة من  
 طول العمارا المملكة بعده يعتبر الحال عقب غيبكم أو عليه فملكها الطعام بها سلطا  
 وعليه ماله عليه ويحبه ورحمة له مال أو يتولى ذلك منه أو غيره فإن غلب غير  
 الحب كتمر ولحم واقظ فهو الواجب ليس غير ذلك عليه ماله اللحم وما يطبخ به كما قاله  
 الزاهي ولو طلب أحدهما بدل الحب حبرا أو قيمته لم يغير الممتع منها لأنه غير الواجب  
 فإن اعتاضت جمارا بقدارها بقدار العروس حاز الأجر أو دفقا ونحوهما  
 من الجنس فلا يجوز لما فيه من الرأيا ولو كانت مع الزوج على العادة سقطت بمقتضاها على  
 الأصح بشر ما العادة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده من غير تزويج ولا إكراه  
 ولم يقل إن أمرا فطالت بشفقة بعده إلا أن تكون الزوجة غير رشدة كعسيرة أو عسيرة  
 بالغة ولم يأنقها كلها معه ولها لا تسقط بعتها بأكلها مع كون الزوج متطوعا  
 ويجب لأزوجة على زوجها آلة تنظف من الأوساخ التي تؤذيها وذلك كمشط ودهن  
 يستعمل في ترحيل شعرها وما يعجل به إلّا من سدر أو غنم على حسب العادة ومن ثلث  
 ونحوه يدفع صان إذا لم يتدفع بدونه ككسائه وتزويجها ولا يجب لها عليه كحل ولا طبيب  
 ولا عصبان ولا ما تنزق به فإن ساء لها وجب عليها استعماله ولا يجب لها عليه دواء  
 مرض ولا جراحة طبيب وحاشم ويحسد كذا لأن ذلك لم يلقه أصل ويجب  
 لها طعام أيام المرض وأدائها أنها تجب موصلة عليه ولها صرف في الدواء ونحوه ويجب لها  
 أجرة حمام بمسب العادة إن كان عادت دخولها للحاجة إليه جلا بالعرف وذلك في كل شهر  
 مرة كما قاله الماوردى لتخرج من دس الحيش الذي يكون في كل شهر من ظالبوا ينبغي  
 كما قال الأدرسي إن بطرف ذلك عادة مغلظة أو بخلاف باحتلاف المادح أو ردوا يجب  
 لها من ماء غسل حمام وبماس من الروح إن احتاجت لبرائه لا ماء غسل من حش  
 واحتلام أو لاصع منه ويجب لها آلات أكل وشرب وآله طين كقدر وقصعة وكوز  
 ورة ونحو ذلك مما لا غناء لها عساه كعرقه وما نقل فيه بيانا ويجب لها عليه تهيئة

المطبة بالحمل عقب النكاح لا يجب وكذا  
 اطعام من باقي النكاح التساقط النفس  
 لا يجب على الزوج (قوله على ما ربيته  
 إلخ) أعلم أن الكسوة يختلف جنسها  
 بالبسار وغيره ولا يختلف قدرها ولكن  
 يختلف بالمكان فكل مكان له كسوة  
 تناسبه وكذلك الأدم يختلف حسنه بذلك  
 أي البسار وغيره وقدره كذلك لأن جنس  
 آدم المومر غير جنس آدم المعسر وقدر  
 آدم المومر كبر من قدر آدم المعسر  
 لكن هذا لم يفرق بين جعله عليه وأما  
 مردعته وهو أن في جنس الكسوة  
 بالبسار وغيره ومراحتان قدر الأدم  
 ولم يفرق بين قدر الكسوة بالبسار  
 وغيره (قوله واعتبرا لأصحاب)  
 أي ناس (قوله كسوة الأدم) كالحلق  
 وأقل والدهن ونحوهما من ثمة الأقسام  
 المتأخرة (قوله والمعمرة ما سكت الزكاة)  
 فيه مسابقة لأنه هنا عم أو ممدق  
 عين له مال أو كسب ولا يكفه وهو مسكين  
 الزكاة ويصدق عين فندما يكفه من  
 المال شقة العمر القالب من غير زيادة  
 عليها فهو ما سكت وكذلك المسكين  
 كفايته معمرة هنا (قوله وعليه فملكها)  
 الطعام جبا أي إن كان الواجب جبا  
 الخ ولا ينفق على إيجاب منه وقبول  
 منها بل يلحق الدفع وهو لا أحد من أي  
 كن ما يجب لها

أوعها لأقرب بيت زواج سابق (قوله  
من تقدم) أى شأنها ذلك وإن لم تقدم  
بالفضل لفضل أو قدر (قوله أتاخرت)  
أى مستأجرة (قوله أوامة) أى لا يها  
وإوأمها فلا تكرر مع ما تقدم (قوله  
أو مستأجرة) أى الأمة (قوله المقصود)  
وهو المعاشرة بالمعروف (قوله لأن ذلك  
الحق) تعليل للتعليق بقوله سواء أخرج وما تقدم  
عقب الحق تعليل للحق (قوله فإن أخذها  
الحق) ليس مكررا مع ما تقدم لأن ما تقدم  
بيان لأقسام الخادم وما هيأى من الخدم  
الخادم (قوله ويجب الخادم أعتنا كسوة)  
أى أن كان ملكا له أو أياها ولو يستأجره  
مبا أو يهبها من بيت أبيها أمال يستأجر  
فليس له إلا الأجرة (قوله ارتفاع الخ)  
الذى ينبغي على ذلك أنه ليس لها أن  
تصرف فيه ولا يشترط كونه أمال كاله  
ويستحق بعض الزمان (قوله لا تقصر)  
أى سقدا (قوله لم ترد) طاهرة فباعده  
الذين وكذا هيأه عليه على العقد في  
الكسوة والنفقة (قوله بتفتن) أى بادل  
نفقه بأن يحضر من مسد ومثل النفقة  
الكسوة والمسكن وأن يحضر من أصل  
كسوة أو أقل **مسكن** تلف ماله أى  
وعده أصلا وعدم قدرته على النفقة  
نظر من الطارق (قوله فإن صبرت  
وأعفت) أى سقدا من يصعد ساقا  
قدمت بالخروج وإن لم يرضها القاضى  
(قوله ما رد يا) أى ما أقرضته ولا  
هيأه صارت لنفقه بغير ما سواه  
أقرضت أولا (قوله ما لم يرق الآف)  
بأن ترجع الأمر إلى القاضى وثبت  
اعساره بمعه انقاضى ثلاثة أيام  
ثم يرفع القاضى أوهى باده صهيبة  
الراسع (قوله تعين الناق) فيه نظر  
لأن الصريح من صبيح العلامات وهو من  
حاسب الروح لأمن الزوجة ولا يقال له دفع  
فكان الأولى الاستدلال بمحدث وردى  
الرجل الذى لا يجد شيئا نفقه على زوجته  
يعرق بينهما وقضى غرضه ولم يسكر  
عليه أحد من العاهل فصار عاهلا

مسكن لأن المطلقة يجب لها ذلك لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من أزواجه أول  
ولأنه لا يكون الممكن بغيرها عادة لا لتألاك الانتقال منه ولا يشترط في المسكن  
كونه ملكا (وإن كانت) تلك الزوجة (من تقدم مثلها) بأن كانت من تقدم في بيت  
أبيها لكونها لا يملك بها خدمة نفسها (فعله أخذها) لأنه من المعاشرة بالمعروف  
وذلك إما محررة أو أمته أو أياها أو مستأجرة أو بالانفاق على من صبتها من حرة أو أمة  
تخدمه لغرض المصروف فيجب دفعه وسواه في سبب الأخذ أم مرس ومتوسط ومعسر  
ومسكن ويصدق ذكر ثبوت لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف بالأمور بها فإن أخذها  
الزوج محررة أو أمته أو أياها ليس عليه عر الأجرة وإن أخذها بامته اتفق عليها بالملك  
وإن أخذها بغيره فمحررة كانت أو أمته لأنه زعمتها وقطعها (عائدة) الخادم يطلق  
على الذكر والأنثى وفيه خاصة قليلة يقال للأنثى خادمة وحسن طعام الخادم حسن  
طعام الزوجة وقدر وهو مد على المعسر حرما وعلى المتوسط على الأصح قياسا على المعسر  
وعلى المومر مسد وثالث على النسب وقرب ما قبله في وجهه أن نفقة الخادم على المتوسط  
مد وهو ثلث نفقة المخدم والمد والثلث على المومر وهو ثلث نفقة المخدم ويجب الخادم  
أيضا كسوة تلحق به حاله ولو على مرس ومعسر ولا يجب له سراويل لأنه لا ضرورة  
وكل السر ويجب له أدم لا يابس حيش لأنه بدونه وحسنه حسن آدم المخدمه ولكن  
توعدها بوعده على الأصح ومهر تقدم بنفسها في العادة ليس لها أن تخدم خادما وتفق عليه  
من ماله إلا بادر زوجها كافي الزوجة وأصلها فإن احتاجت حرة كانت أو أمة إلى خدمة  
لمرضها أو زمانه وجب أخذها لها لا يستغنى عنه فثبت من لا يملك بها خدمة نفسها  
بل أولى لأن الحاجة أقوى مما ينقص عن المروآت ولا خدام حال الصفة زوجة رقيقة الشكل  
أو البعض لأن العرب أن تقدم نفسها وإن كانت حرة (تسه) يجب على مسكن الخادم  
أو المدخل لأنه لا يشترط كونهما ملكا ويجب فيما يستلزم لعدم شفاعه كطعام  
وادم تغليق فتصرف في المعاشرة ما شاءت أمال الأمة فاعا تصرف في ذلك سيدها ولو تفرقت  
بعد قبض فحقها يصير ما شاءت الزوج ما من ذلك وما دام معهما مع بقا عيه ككسوة  
وقرش ونظروف طعام وشرابوا لا تقطع وسط تغليق إلا وضعه على الزوجة  
الكسوة ولفضل شأنه أول فصل صفة انقضاء العرف بذلك هذا إذا وقع السكاح  
أول الفصل والاول اعطائها أول كل سنة أشهر من حين الإحباب فإن أعطاها  
الكسوة أول فصل مثلا ثم تاهت به لا تقصر من المدخل لا وما ماله عليه كالنفقة إذا  
تلفت في هذا فإن مات أو أبا مدخل أو غيره أو ماتت في أنه فصل لم ترد ولو لم يكن  
الزوج حرة قدس عليه ولو أحب في الكسوة الشاب لا فها وعليه خطاها وألها يها  
لها ملكها ولو لم يستد بها ما شاءت أمال العرس في نفقها (وإن أعسر الز) ج  
بنفقتها المستغنية لنفقه ماله مثلا فإن صبرت جارا بعثت على بعض ما مالها أو ما  
أقرضته صادرة عليه وإن يفرضا القاضى كسائر الديون المسقرة فإن لم يصبر (فها)  
معنى التكاثر) فالفرق بين الآتي لقوله تعالى فما سألتموه فوفوا أو ترضعوا أحسانا فإن عجز  
عن الأول تعين الثاني ولها إذا فاضت بالحسب والنفقة فبالخير عن النفقة أولى لأن البدن  
لا يقوم بدنه بخلاف الوطء أمال أو أعسر بنفقة ما مضى فلا دفع على الأصح ولا دفعه أيضا  
بالأعسر بنفقة الخادم ولا باعتناع مومر من لا يقع سواه أحضر أم غاب عنها التمسكها  
من تمسكها بها بالحق ولا يلزمها المعسر للضرورة فإن كان دون مسافة القصر فلا دفع لها  
وإن عجزت عنها الفسخ ولا يلزمها المعسر للضرورة فإن كان دون مسافة القصر فلا دفع لها  
وإن عجزت عنها بمرسعة ولو تبرع تنقص بها عن زوج معسر لم يرضها القبول بل لها

سكوت (قوله مومر) ليس قيدا على الانتاع (قوله فها الفسخ) أى بالطريق الآتي (قوله عن زوج) أى وسأها التبرع أمالها إذا ساء



فإن المهر المسمى بالثمن لا يملكه الزوج من قبل العقد بل يملكه الزوج من بعد العقد وقوله وقدر الزوج على الكسب أي على عمله  
أو بالأعمال (قوله يثبت على المدة) أي قوله لا تقسم في الحال (قوله ولا تستأنف الخ) بل يفسد الراسع والثالثون مع في الخامس والخامس والسادس أنه إذا  
تخلل بين المهر والأعسار أقل من ثلاثين ثمنًا تخلل ثلاثة استأنفت (٨٨) (فصل في الحضانة الخ) ذكرها المصنف عقب

التمتع لحاقه من المدة لو كان المتبرع بأحد الزوجين تحت مهره وحسب عليها القول  
وقدره الزوج على الكسب كالمقدرة على المال وإنما تفسخ الزوجة بهز الزوج عن نفقة  
معه ولو عجز عن نفقة تمسورا وتوسط لم تنفع لأن نفقة لا تنفع معسر فلا يصير الرائد  
دنيا عليه والأعسار بالكسوة كالأعسار بالنفقة فلا بد منها ولا يبقى الدين بدونها  
غالبًا ولا تنفع بأعساره عن الأدم والمهمل يمكن لأن النفس تنمو بهما بخلاف النفقة  
(وكذلك) يثبت لها حارس القسيع (إن أعسر المصدق قبل الدخول) للمهر من تسليم  
العوض مع ثبوت المعوض وأثبت ما لا يثبت في البائع الفسخ يهر على المشتري بالنفس  
والمبيع باق بعينه ولا تنفع به تلف المعوض وضرورة العوض دفن في الذمة (تسبه)  
لوقوع بعض المهر قبل الدخول كما هو المعتاد وأعسر الباقي كان لها الفسخ كما أفتى  
به البزار وروى هو مقتضى كلام المصنف لصديق المهر من المهر بالهز عن بعينه وبه  
صرح الحوزي وقال لا يرضى هو الوجه ونفلا ومعنى انتهى وإن أفتى ابن الصلاح بأنه  
لا يصح أن يلزم على افتائه أخبار الزوجة على تسليم نفسها بتسليم بعض المصدق ولو  
أحبرت لا تخلد الأزواج ذلك ذكره ابن المطايع حق المراء من حبس نفسها بتسليم درهم  
واحد من صدق هو ألف درهم وهو في ذمة البعد (نفقة) لا تنفع بأعسار زوج بشئ  
بما ذكر حتى يثبت عندنا من بعد دفع المهر أعساره سنة أو أقل في بعضه بنفسه أو بغيره  
بعد الثبوت أو بأدب لها فيه وليس لها مهر عليها بالغير الفسخ ففسل الرقع إلى القاضي  
ولا بعده قبل الأذن فتم أن عجزت عن الرقع إلى القاضي وصحت بتفاد طاهر أو باطنا  
للضرورة ثم على ثبوت الفسخ بأعسار الزوج بالنفقة يجب أمهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب  
الزوج الأمهال ليحقق عجزه فإنه قد يهزل عارض ثم يزول وهي مدققر يسمة شوق فيها  
القدرة بقرص أو غيره ولها خروج فيها لفصل نفقة مثلا كسب أو موال ولها باجوع  
لمسكنة لا لاه وقت الدعة وليس لها منه من الفسخ ثم أمهال شيخ القاضي أو هي  
بأذنه مبيعة أربع فم إن لم يكن في الحاشية قاصر ولا تحك في الوسيط لا خلاف في استقلالها  
بالفسخ فإن سلم نفقة اليوم الرابع فلا تنفع ثلثين زوال ما كان الفسخ لاجل فان أعسر بعد  
ما سلم نفقة اليوم الرابع بنفقة اليوم الخامس ثبت على المدة ولم تستأنفها كالأبسر  
في الثالث ثم أعسر في الرابع فأنشأتني ولا تستأنف ولورضت قبل النكاح أو بعده  
بأعساره فلها الفسخ لأن الضرر يتجدد لأن قولها رضى به أبداً له وعدم يلزم الرقابة  
لأن رضى بها بأعساره بالمهر فلا فسخ لها لأن الضرر لا يتجدد

بالأزوجة لأن مؤنة الحضانة على  
من عليه النفقة والغالب أن الذي يتولى  
الحضانة على من عليه النفقة والغالب  
أن الذي يتولى الحضانة هو الأزوجة (قوله)  
وهو الجانب الخ أي هو من جهة معانها  
ومنها الصدر والعضدان وما بينهما  
ومعها الناحية والجانب والجانب الذي  
هو معنى الحضانة بالكسر من الأبط إلى  
الكسرة والكسر من آخر الفسخ إلى  
الحاصرة (قوله انقض الحضانة الخ) يصح  
أن يكون تعطلا للأحد ويصح أن يكون  
تعطلا لثلاثة أي الشرعي حصانة أي  
لما كانت الحاضنة تصم المحضون إلى  
جنبها وهو يسمى حصانة أحد ما في  
الشرعي باسم الحضانة وهو الحضانة  
(قوله بقول الخ) أشار بالأفعال إلى أن  
الواجب على الحاضنة الأفعال وأما المؤن  
فعل المحضون أن كان غنيا والأفعلى  
من عليه بعته (قوله لكن الأناث البق  
الخ) يشير إلى أن الرحال فيها مدحلا حقا  
لكن الأناث أدنى والأوضح من ذلك  
أن يقول وهي تثبت للرجال والنساء  
على التفصيل إلا أن ما علم ما تسمى  
حصانة وكما له سواء كانت قبل التخصير  
أو بعده وحكمها قبل التخصير والترتيب  
وبعد التخصير وتنتهي بالبلوغ  
أو الأقامة وبصمهم قال ابن أبي القيسر  
يقال لها حصانة وبعده كماله وانظر  
ما ترتب على ذلك والظاهر أنه خلف  
لعنى (قوله وإذا قارق الخ) المعارضة  
ليست قيدا بالنظر للحكم الأول وهو الترتيب  
وأما بالنظر للحكم الثاني وهو التخصير  
فهي قيدان لم يتفرقا بالتخصير بل  
يكون بينهما (قوله بطلاق الخ) ومثل

ذلك فرقة الموت (قوله فهي أحق حصانته) ولها أن تطلب عليها أجرة كالأهال لا تطلب إلا الرضا قال أحضنت عدة  
الأم  
أو أرفعت عدة من غير طلب أجرة لم تستحق (قوله فهي أحق حصانته الخ) محله إذا لم يكن المحضون زوج أو زوجة يمكن منع كل  
بالأخت والأخوة أولى من كل الأقارب (قوله ثم بعد الأم أمهات الخ) محل ذلك ما لم يكن له محضون ثبت ولا تنقض عند عدم الأبوين على  
الجدان كما يأتي بالفرع

(قوله وان علته الام الخ) ففى عنوانه طاعهاث له الخ وبجواب بانه دفعه ثم ان المراد الاخر منه ان هاتما (قوله فاما) (باب الخ) شافى ما يأتى من ان الام مقدم على امهاته وعناقدت طبعه وبجواب بان هاتما عند عدم الذكور وما يأتى مع وجودهم (قوله كأم اى أم) هذا استعارة للفرات في امهات الام ومثال غير الفران من امهات الاب اى أم ارب (قوله فانت مطلقة) اى شقيقة اوليا لام وكذا السابق (قوله كالا شمع الاخ) اى اذا اجتمعت الاشت مع الاخ فقلت فكذلك انت الاخ تقدم على بنت الاخ (قوله فرح) غرضه تقسيم ما تقدم كاجلته سابقا (قوله اوزوج) يشيل الذكر والاثنى بدليل تعميم الشارح ولصك قوله تنصها فاصرفها اذا وقعت بها اذا كان هو محضونا (قوله وثبت لاثى الخ) غرضه زباد تسوية لهن الحضانة زيادة على ما تقدم وهى بنت الخالة وبنت العت وبنت الم لا بن اولاد وبنت الخال على الخمد فها وقوله لاثى ليس قد او قوله قرب بقوله غير محرم ليس قد او قوله بتدل الخ قد والحاصل ان قوله بتدل تذكر غير وارث صادق بصورتين ان تدلى بان انت كاتى بنت الخالة وبنت العت او تدلى بكروار كنت م لا بن اولاد ومفهومه انها اذا ادلت بذكر غير وارث لاحضانة لها كيفت الخال وبنت الم لا م وام ابى الام وهذا المفهوم مسلم فى الاخير بن الخمد (٨٩) فى بنت الخال ثبوت الحضانة واعلم ان الاقسام ثلاثة اجتماع اثبات غلط

اجتماع ذكر فقط اجتماع المصنفين  
وحاصل القسم الاول انه بقدم الاب ثم  
امهاتها ثم الاب ثم الاخت مطلقا  
ثم الاخ مطلقا ثم بنت الاخت مطلقا  
ثم بنت الاخ مطلقا ثم الغم مطلقا ثم بنت  
الحالة ثم بنت العم ثم بنت الم لاوين ثم  
لاب ثم بنات الخال واما اجتماع المذكور  
فقدّم الاب ثم الجد ثم الاخ بقصامه  
الغلام ثم ابن الاخ لاوين أو اولاد ثم الم  
لاوين أو اولاد واما اجتماع المذكور  
والا ناث فقدّم الام على كل المذكور ثم  
امهاتها كذلك ثم الاب بقدم على كل  
الاناث ثم امهات الاب بقدم على كل  
المذكور ثم اذا قدمت الامهات  
الاربعة الاولاد واما امهاتها والاب واما بنت  
بقدم الاقرب من الخواشي ذكر كان  
كاخ وابن اخ بقدم على خالة وعمه أو أختي  
كأخت و بنت اخ بقدم على الم لاوين  
اولاد وابن عم كذلك فان استو باقرها  
واختلفا ذكره أو ابنة قدمت الانثى  
على الذكر كافي كانت واخ و بنت اخ

الامام هات لها وارثان وان علت تقدم القرى فالقرى فامهات اب كذا وكذا وخروج  
والوارثان خبرهن وهي من ادات يد حكر من انشئ كما هي ام فاحت لانها اقرب من  
الحالة فحالة لانها تدلى بالام قدمت اخت فخت اخ كالات مع الاخ فحمة وتقدم اخت  
وخالة وعمة لايوس عليم لا بل زيادة قربا بينهما وتقدم اخت وخالة وعمة لايوس عليم لا بل  
لقوة الجبهة (فرخ) لو كان مخصوص بخدمت في الحضرة عند عدم الايوس على الحدات  
او زوج يكن عنتمه فاقدم ذكر ا كان اواشي على كل الاقارب والمراد بقتمه ما هو طوعا لها  
فلابد ان تقيمت والافلاسل اليه كما صرح به ابن الصلاح في فتاوى به وتثبت الحضرة لاني  
قرينة خبر غيرهم لم يندل بكر غير وارث كسب خالة وتثبت عمة ولد كقررب وارث محرم  
كان كاخ ا عصبير محرم كان محم لوفور شقته وقوة قرابته الارث والاولا يوزر بد المحرم  
بالحرمة ترتب ولاية الكاخ ولا تسلم مشاة لقبر محرم مذر ام الحولة المحرمه بل تسلم لفته  
بعضها وكنتهوا واجتمع ذكر ووارثان قدمت الام فامهات لها وان علت فامهات فامهات وان  
علاما الاقرب فالاقرب من الحواشي ذكر ا كان اراشي فان استو باقر با قدمت  
الاشي لان الاناث اصغر وانصر فان استوياد كورة واوتو تقدم بقرعة من خرجت قرعته  
على غيره والمختي هنا كالتد فلا يقدم على الذكر كقولوا دعي الاوتة صديق بينه (م)  
المتر (متر) ندما (بن اويو) ان صلها للحضرة بالشرط الواسية لوفور فضل احدهما  
الاسود ضنا واما الاربعه فابهما اختار من اليه لانه اعطى عمة وسحر علاما بين  
وامعروا الهرمذي وحسنه والاعلام كالعلامي ولا يتسبى ولا ان القصد في الكفاية الخلف  
لقد ولد المتر اعرف بحفظه فجمع الموهوسن التميز بالاسبع سنين او ثمان تقرير با وقد  
يتقدم على السبع وقد تناوخ الثمان والحكم مدار معلما على السن قال ان الرقة  
وبعترى تميزه ان يكون عاريا فاسباب الاحتار والاختار حصول ذلك وهو موكول الى

٢٢ حط في وان اشغ فان استوياد كورة واوتة افرع (قوله قدم على كل الاقارب) ولولام والاب ولذاعم هياوقد قبلها (قوله بترتيب ولاه النكاح) اى فى الجمله لان الاخ لام له حق هنداون ولاه النكاح ولم يقل على ترتيب الارث لان الجده تمامقدم على الاخ وى الارث بشرط ان (قوله لمس) ان كان تعليل التقدم الام فالذى مرهوقوله لوفور شغتها وان كان لمللتقدم الاب فالذى مرهوقوله لوفور شغته وقوة قرابته الارث والولاه والمجرمه فى الحرم (قوله اصبر) اى اشد صبرا ومغلا على تحمل المشاق وقوله اصبر اى اشد بصيرة اى علميا بالمر الحضانة (قوله ان حلها) فان لم يصح الا واحدتهن (قوله حلها) اى وافترقا من النكاح والا فلا تخير (قوله فانهما) موضوعه مبتدأ ووجه اختار صله والعائد المحذوف اى اختاره ووجه سلم خبر (قوله فانهما) اى عند الشبهة اذ اوطى رسولان امرأة نشبه وانما قوله يمكن من كل منهما ما فانه يعرض على الفائت فان الحقه باحدهما فالآخر طاهر فان لم يوجد قاطع او تخبر او ناعا عنهما واخفه بها انفس بعد كاله لمن قيل طبعه اليه سواء كان الولد ذكر ام اى (قوله ويعتبر فى غير ما خ) طاهر كلامه ان ذلك داخل فى حد البته يزولس كذلك فكان الاولى ان يقول فى اختياره الا ان يجاب بان البناء يعنى مع (قوله باسباب الاحتمار) اى من المحبة والغنى والدين والصالح

(قوله) ويغير بين ايام وجد الخ) اشار بذلك الى قول المتن يغير بين ايوه ليس قيدا (٩٠) (قوله لم ينع) اي وجوب اي عدم المنع  
 واجب فلو منع حرم عليه تركه الواجب  
 (قوله) ويمنع الاول ان ي) اعتمد فاقول  
 منعها لم يحرم (قوله لم تسقط الحضانة)  
 والظاهر ان الحضانة في ذلك لولي  
 الممتن وانما انهي عليه فان كانت ثلاثة  
 فاقول استقر ونسب الخا من يحضن  
 عنه في تلك المدة فان زاد عليها انتقلت  
 لا بعد (قوله اذ لم تنك الخ) فان تكنت  
 كانت الحضانة للاب ان لم ينكس على  
 الولد منه الافتتان بان كان الولد غير مميز  
 والمقدرة له احضانة له مطلقا بل يحضن  
 الولد اقراره المسكون والا فلا صاحب  
 المسكون (قوله وصف الاسلام) اي ينطق  
 بالشهادتين (قوله والامانة الخ) فرب بعضهم  
 انه من عطف المعار بان يراد بالامانة  
 عدم خوف ضرر يلحق الولد من الحاضنة  
 ويراد بالاعفة المكافاة عن العواض  
 والشارح جعله من عطف أحد  
 المتلازمين بالطريق الذي ذكره واعترض  
 عليه بأن العفة تشمل العفة من الحلال  
 وتاركها لا يسيء خائفا بان اكب على  
 الحلال واكثر منه ومقتضى جعلها  
 متلازمين انه يقال له خاش لان اعف  
 عن الحلال فالعفو ان يسهل العزم  
 والمقصود المطلق بالنظر في عدم كل  
 مما ماحك خاش غير عفيف وليس كل عر  
 عفيف خاشا لكونه اكب على الحلال فلا  
 يقال له عفيف ولا يقال له خاش (قوله)  
 فلو غير بالعدالة الخ) ان اراد العدالة  
 التي في الشهادات فالصحيح لما عتق عن  
 خائب المبروط لاعتن الثالث وما بعده  
 وان اراد عدالة الزاوية لا يصح لانه  
 يدخل فيه الرقيق وهو لا حضنة له نعم  
 لو عبر المتع بعدد العتق لكان أولى  
 (قوله بان يكون ابوا الخ) الأولى من له  
 الحضنة والحاصل ان من له الحضنة  
 ان اراد غير نكته كان الولد مع المقيم  
 حتى يرجع المسافرون وان اراد غير  
 نكته كان الولد مع العسة سواء كان  
 المنفس أو المسافر اذ ام الطريق  
 والمنفس والا ياتي اولي (قوله وقد علم عام الخ) عزمه تقيده قوله فالعصبه اولي اذا كان غير محرم

(انقل) أى تخلوا المحامنة (من زوج) لاسق له في المحامنة فلا حضنة لمن تزوجته  
وان لم يزوجها وبأى رضى أن يدخل الولد داره فبأن أمهات بارصون الله أن أبى  
هذا كان يعنى له وطء وهجرى له حواء وتدين له سقاء وان أباه طلقني وزعم أن بتره منى  
فقال أنت أحق بما لم تنكهي ولأنه ما شغرت له محبة عن الزوج فان كان له فيها حق كم  
الطفل وابن عمه فلا يملك حقها سكاها لأن من نكحته له حق في المحامنة وشقته فقبله  
على رطائه فتعازنان في كفايته وأما إن كان تكون المحامنة من منعة لطفل أن كان  
المحزون من منة إنا أن لم يكن لها أن أو امتنع من الارتضاع فلا حضنة لها كما هو ظاهر  
عبارة المتنازع وقال البلخي حتى حاصله أن لم يكن لها أن فلا خلاف في إسحقاها وان كان لها  
أن وامتنع فلا زعم لا حضنة لها انتهى وهذا هو الظاهر وتأسعها أن لا يكون به مرض  
دائم كالبل والفاالج أن ماقي تأمه عن نظر المحزون بأن كان بحيث يشغله تأمه عن كفايته  
وتدبر امره أو عن حركة من مباشر المحامنة فيسقط في حقها دور من يدبر الأمور بظفره  
وبما هو غيره وعاشرها أن لا يكون أبصر ولا أجدهم كافي قواعد العلائق وحادي عشرها  
أن لا يكون أعمى كافي بعبد الملك بن ابراهيم المقدسي من أعتنا وهو من أفران ابن  
المصباح وأقره عليه جمع من محقق المتأخرين وتأني عشرها أن لا تكون معقلا كما قاله  
البرجاني في الشافعي وثالث عشرها أن لا يكون صغيرا لا مولا به وهو ليس من أهلها (فان  
اختلف منها) أى من الشروط المذكورة (شرط) فقط (سقطت) حضنتها أى لم تسقط  
حضنتها كما تقدم ثم لا يملكها الأب على ألف مثلا وحضنة ولده الصغرى مسته فلا يسقط  
حقها في تلك المدة كما هو في الروضة أو أوجب على حكاية عن القاضي حين ماله أن  
الأحارة عقيدة لارود وقد مضى المحامنة ثم وجد كل من نكته نكته بأن استأجره  
أو تأنت نكته أو أضافت بجنونة أو عفت رقيقة أو طلقته منكوبة بآثا أو رجعة على  
المذهب حصن لزوال المانع وتسقط المطلقة المحامنة في الحال قبل اقتضاء العدة على  
المذهب ولو غابت الأم أو امتنع من المحامنة فليس له أم الأم كالموالت أو حنت وضابط  
ذلك أن القريب إذا امتنع كان له المحامنة لمن يلبسه ونظامه كما لمهم عدم احسانه الأم عند  
الامتناع وهو مقصد عاداد المذهب الثقة عليها الولد المحزون فان وجبت كان لم يكن له أب  
ولما لم أجبرت كان له ابن الرقة لانها من جهة الثقة فهي حسنة كالأب (ثالثة) عامر  
إذا لم يبلغ المحزون فان بلغ فان كان غلاما وان رشدا أولى أمر نفسه لاستغائه عن بكفه  
فلا يجبر على الأقامة عند أدبائه والأولى له أن يعارقهما البرهما قال الماوردي وعند  
الأب أولى للأقامة نعم أن كان أمرد وخيف عليه من أن يراد به في العدة عن الأصحاب  
أنه ممنع من مفارقة الأولين ولو بلغ غلاما غير رشد فأطلق مطلقا أنه كالصبي وقال ابن  
كريم أن كان لعدم إصلاح ماله فحسبك ذلك وان كان له منه فتيل تدام حضنته إلى ارتجاع  
الجهر والمذهب أن يسكن من حيث شاء قال الرافعي وهذا التمهيل حسن انتهى وان كان  
أبى فان بلغت رشيدة فالأولى أن تكون عند أحد ما حتى تزوج أو أن كانتا متفرقتين  
وسمها أن كانا مجتمعين لأبها بعد عن التهمة وإما أن تكونا حيث شاءت ولو بذكرها  
إذا لم تكن بنة فان كانت فلازم أنساكنها معها وإذا الأولى من العصة أسكنها معه إذا كان  
محرما لها أو ألقى موضع لا تقع سكاها ولو لاحظها دعما لمارئسب كما يجتمعها نكاح غير  
الكهول وغيره ذلك والأمره عليها إجماد كحر كمرت الإشارة اليه وصدق الولي سمته  
في دعوى الرية ولا يكف البينة لأن سكاها في موضع البراءة فهو من الخصمين فأقام  
بينة وان بلغت غير رشيدة ففيها التمهيل المارقال البوي في وقائع الرضوخة ما لم يثنى  
المشكوك وكما لم يبعه البلوغ لم أر فيه تلاقا ونبني أن يكون كالنساء البكر حتى يبي في حوا

(قوله كم الطفل وابن عمه) وذلك ظاهر  
وزاد بعضهم وأبى وابن عمه وهو مشكوك  
لأنها تكون أمه أو موطوءة أبيه في صورة  
الأخ أو حصة أو موطوءة جدته في صورة  
ابن الأخ وصورة أمه منهم برحل زوج  
بأمر أمه أباها من غيره وله ابن من غيرها  
ورزق منها بأن قصارت المحامنة لأخته  
من أمه لعدم وجود أقرب منها أم أن  
أختا المحزون لا يزوج المحامنة  
المذكورة لأنها أجنبية منه وكذا لو كان  
الأخ المذكور ابن وزوج أمه  
بالحضنة فقد تزوج ابن الأخ بالمحامنة  
وهي أجنبية عنه وصورةها الإجماعي  
في الجدة فأرجح البسبه (قوله وقال  
البلخي حاصله الخ) ظاهر أنه حاصل  
ما تقدم مع غيره ويصحب بأن المراد  
حاصل القول فيها بقطع الطر عن كلام  
الشارح (قوله أن لا يكون أعمى الخ)  
ضعف أو يحول على من لم يملكه المباشرة  
ولم يجد من بعته (قوله أى لم تسقط الخ)  
هذا أقصر لأنه لا يشك ما إذا وجدت  
الشروط ثم فسقت (قوله فلا يسقط  
حقها الخ) فميسقط قبل ذلك بتدبره  
ثم طرأ مانع على الأم كان تزوجت مثلا  
أو هضمت الخ (قوله ما مر الخ) أى من  
الترتيب قبل القبر والتحيز بعده  
(قوله كالصبي) أن أراد أنه كالصبي أى  
تدام حضنته فلا يصح لأنها تنتمي  
بالوعان أراد أنه كالصبي من جهة  
ثبوت ولا ماله فصيح لكن لا يلائمه  
كلام ابن كرم بعده لأنه تغفل في ثبوت  
الحضنة وعدمه والحاصل أن المحدث  
أنه يمكن حيث شاء حيث لا رية وولادة  
ماله فلا يفتن الأولى حذف العبارة  
بالمر (قوله لم أر فيه) أى المذكور من  
المحامنة والكاملة (قوله حتى يجيء  
الخ) هي تقريبية

فإن مقتضى ذلك في استقلال الكفر وجهين هما تقدم مع انه لم يذكر وجوب بان المراد وجهان في كلام الاصحاب  
 (قوله مسلم) أي ما يقع رشدا أو غير رشدا أي ما ذكره الشارع (كتاب الجنائيات) أي على الأبدان وأما  
 على الأنساب والأعراض والأموال والعقول والأبدان فصاعدا في كتاب الحدود وشريع هذه الحدود صيانة للكتابات الجنس الذي  
 في كراهة الخافي في قوله وسقط دين من نفس مال نسب ومنها عرض وعقل قد وجب (قوله تشبه) أي الجراح وذكر  
 في سنة تشبهها أي الجراح لأن هيئة الجرح من تنحو بجواب منه ذكر باعتبار المتركوب وقوله وانقطع من ذكر الخاص بعد العام لأنه  
 فمن جهة الجراح (قوله بجواب جرحا) أو تميز (ب) هذا من الشارع يقتضي ان الترجمة شاملة للجنات على غير البدن من الكتابات  
 الجنس وهو موافق لقوله في كتب الحدود وكان الأولى ان يعبر باب لانه مندرج تحت الكتابات انسان وليس مراد المقتل بل مراده  
 الجنات على الأبدان فقط فكان الأولى ان يثبت القوم بالموحدة أو ازالة المعاصي (قوله القصاص الخ) هو عقوبة الجنات على  
 ما فعل من قتل أو قطع أو جرح أو ازالة معنى (قوله والتولى) أي المرأى اذا وجدت (٩٢) المقاومة أو امتهار فالتقال أو تمخضا

الى بقية (قوله الزحف) أي انقضاء صف  
 الكفار مع المسلمين (قوله المحصنات)

والله أعلم

(كتاب الجنائيات)

عبر بحدود الجراح لتشبهه والقطع والقتل وبغيرهما بجواب جرحا أو تميز براهو حسن  
 وهي جمع حابة وجعلوا كأنهم معدوا لتتوهم كسأنا في أي حدود حطاً وشبهه بعد  
 والاصل في ذلك قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في  
 القتل وأجباركمرا للخصمين احسنوا للمسح الموقفات قبل ما عهدنا برسول الله قال القتل  
 بالله أو للصبر وقتل النفس التي حرم الله بالباطل وكل الرابا كال مال التيمم والتولي يوم  
 الزحف وقذف المحصنات الغافلات وقتل الآدمي عدة بترحم من أكره العسكر  
 بعد الكفر فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله تعالى قال ان  
 شغل الله تعالى وهو خلقك قبل ثم أي قال ان تقتل وذلك بخلافه أن يطمع معلن رواه الشافعي  
 ونصحه مئة في القاتل عدة الألف الكافر تصعبه في عدة الأولى ولا يثبت عدة له بل هو في خطر  
 المشنة ولا يخلد عدة ان عذب وان امر على ترك الذنوب كسائر الكبائر غير الكفر وأما  
 قوله تعالى ومن يقتل مؤمرا متحدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها فالمراد بالخلوة المحسنة  
 الطول بل فان الذلائل تظاھر على ان عصاة المسلمين لا يعدم عدة بهم أو مخصوص  
 بالمقتل كجاءه عكرمة وغيره وان اقتصر منه الوارث أو عني على مال أو بمجانا فظواهر  
 القوم يقتضي سقوط المطالبة في الأدارا لآخرة حكما حتى بالنوى وذكر مثله في  
 شرح مسلم ومذهب أهل السنة ان المقتول لا يموت إلا ماله والقتل لا ينقطع إلا محل  
 حلا فالعقوبة فاهم قالوا القتل بقطعه ثم شرع في تقسيم القتل بقوله (القتل على ثلاثة  
 أضرب عمد محض وخطأ محض وعمد خطأ) وحده الحصر في ذلك الجنائي ان يقصد من  
 الضميمة عليه فهو خطأ وان قصد ما كان بما يقتل غالبا فهو العمد والافسح بهد كما  
 تؤخذ هذه الثلاثة من قوله (فالعمد المحض) أي الخالص هو (ان بعد) بكسر الهمزة أي  
 يقتل على ضرب به) أي الشخص المقصود بالجنابة (بما يقتل غالبا) كجراح ومقتل

ليس قيدا والمراد بالغاflات التي لم يقع  
 منها ما يقتضي القذف (قوله وقتل  
 الآدمي الخ) مبتدأ والمراد بالآدمي  
 ما يشبه المسلم والكافر المعصوم وان  
 كان قتل المسلم أعظم (قوله ولذلك) ليس  
 قيدا وقوله عاقلان يطعم معلن ليس  
 قيدا وانما فيه تشابه بقوله ولا تشبهوا  
 أولادكم من أملاك فمن زرع فكروا به  
 (قوله فظواهر الشارع الخ) هذا كلام  
 مجمل وحاصله انه يتعلق بالقاتل حقوق  
 ثلاثة حق لله وحق للث وحق للوارث  
 فان تاب أو بمصيبة وسلم نفسه راضيا  
 واقتصر منه أو عني عنه أو اخذ الدية  
 سقط حق الله بالثوب وحق الوارث  
 بالعفو والدية أو انقصاص وأما حق  
 الميت فينبى لكن يعوضه الله تعالى  
 عنه ويصلح بينهما فان لم يثبت واقعة  
 منه فلا سقط حق الوارث فقط (قوله  
 سقوط المطالبة) أي من حيث القتل  
 وان ثبت المطالبة بالنسبة للأقدام على  
 الذنب (قوله القتل على ثلاثة أضرب)

خص القتل بالذم كبرانه الخالفه الا فالأقسام الثلاثة تجري في القطع والجرح وازالة المص (قوله ومحمد خطأ) وهو  
 بالإضافة فهو يقال له خطأ ومقال له شبه عمد وخطأ شبه عمد أو بعدا عما أو نحو عملها لانه أحذر فام كل منهما (قوله ان لم  
 يقصد من الخ) صادق بصورتين بان لم يقصد الفعل أو قصد الفعل دون الشخص (قوله أي الشخص المقصود الخ) أي نوعا  
 أو قصدا الشخص ظاهر والنوع ناري إلى جمع قاصدا إصابة أي واحد منهم فاهم هذا أيضا لان كل واحد مقصود بالجنابة فخلاص  
 ما لا يقصد إصابة واحد فقط غير من فلس عمدا بل خطأ وروح المقصود ما أو أشار على انسان سكن قاصدا تخوفه فسقط عليه  
 من غير قصد قتله فلس عمدا بل هو شبه عمد (قوله بما يقتل غالبا) ما أو علة على آلة وإعلامه بغير لالة ولشخص الضميمة عليه  
 وحصل الجنابة وزنا ما قال الالة نارة تقتل ونارة تؤثر في شخص دون شخص آخر أو في محل من البسلة دون محل آخر  
 وفي زمان دون زمان

(قوله) ويقتصد قوله (ليس قيدا بل) في قوله (قد) وهو له عدوانا من حيث كونه الخ كان الأولى حذفهما لأن تعريض العدو لا يتوقف عليها وانما هو شرطان في القود فكان ثانيا من بعد القود بقوله اذا كان عدوانا من حيث كونه مرقعا لروح الخ وبجواب ما أن المتن مراده العدو الموصوف بالقود فذلك ذكرهما هنا (قوله النادر) وكذا المتساوي أي في القتل به وعدمه (قوله في غير مقتل) كقولك وبغضه خرج ما اذا كان معتقلا كعين وحلق ودماع وحبل ونجان ومثانه وهي جميع البول فعدوان لم يظهر وزوم ولا لم (قوله ولم يقتلها ولم) أي ولا لما كان تألم بها حتى مات فعد (٩٣) (قوله فقلت) أي عتبا أي الجناء فانه يكون شبه عدوانا تراخى الموت فقدر (قوله)

يكن انقسام القتل الخ المراد به قتل العدو

ومصر (ويقتصد) بفسحه (قتله بذلك) عدوانا من حيث كونه مرقعا لروح كما في الروضة لم يخرج بقصد قتل الفعل بالوزن فترسله فوقه على غيره فان فهو خطأ وبقيد الشخص المقصود ما لم يرد بأفأصاب عمرا فهو خطأ وبقيد الغالب السادر كما لا يغزى مرة في غير مقتل ولم يقتلها ولم مات فلا قصاص فيه وإن كان عدوانا لم يقتل العدو ان القتل الجائر وبغض حبيبة الأزهاني لروح ما اذا سحق خرقته قصاصا فقد نصص فلا قصاص فيه وإن كان عدوانا قال في الروضة لأنه ليس عدوانا من حيث كونه مرقعا وانما هو عدوان من حيث أنه عدل عن الجيرة ويعطى الجيرة فلا أول قتل المرتد الذي قبل الاحكام الجدية وابسوحوا ومكرهه وسند به وبما لا أول قتل المرتد الذي قبل الحرب إلى اداء الإسلام وبطل الجيرة والثاني قتل المصوم بغير حق والثالث قتل الضاري في ربه الكافر اذا لم يسأله تعالى أو رسله والاربع قتله اذ اسأله أحدهما وانما قص قتل الامام الأسير اذا استبوت الحاصل فانه غير فيه وأما قتل الخطأ فلا يوصف بحلال ولا حرام لأنه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كمثل الخنوق والهيبة (فيجب) في القتل العدواني غيره كما سألني (القود) أي القصاص لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية سواء أ مات في الحال أم بعده بمرأفة ساحة وأما عدم وجوبه في غيره فسألني ومضى القصاص قود الأسم بقودون الخائفي بحمل أو غم إلى حمل الاستدفاء وانما وجب القصاص فيه لأنه بدل متلف فتعص حصة كسائر المتلفات (فان عفا) الحق (عنه) أي القود بحما أن سقط ولادة وكذا ان أطلق العفو لاداة على المذهب لأن القتل لم يوجب الدية والعفو اسقاط ثابت لاثبات معدوم أو عفا على مال (وجوبه في غلظة) كما سألته فيما سألني (حالة في مال القاتل) وإن لم يرض الخائفي لما روي البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع موسى عليه السلام تحت القصاص حزما وفي شرع عيسى عليه السلام الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه الأمة وغيرها من الأمر لما في الأزام بأحدهما من المشقة ولأن الخائفي يحكم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو عفا عن مضمون أعضاء الخائفي سقط كله كما ان تطليق بعض المرأة تطليق كلها ولو عفا بعض المقتضين سقط أيضا وإن لم يرض البعض الآخر لأن القصاص لا يجزأ ويغلف فيه جانب سقوط (وأخطأ المحض هو ان) يقتصد العمل دون الشخص كان (برضى أي شيء) كجيرة أو دية (مصيب) انما (رحل) أي ذكر أو غيره (فقتله) أو برضى ما دامت جيرة كما مر وأقتصد أصل العمل كما رزق فقط على غيره قيدا كما مر أيضا (فلا قود عليه) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فمير بركة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فأوجب الدية ولم يتعرض للقصاص (بل يجب دية) الآية المذكورة (مخففة على العاقلة) كما سألته في فصلها (مؤهلة) عليهم لأنهم يحملون ما على ميل المواساة ومن المواساة تأجيلها عليهم (على ثلاث) أي مالا جاع كما سألته

وشبه بدليل ما في قوله وأما الخطأ فلا يوصف بالخط ولا حرة الخ (قوله) قتل المرتد الخ ووجوبه على الامام (قوله) الحصال الاربعة) وهي المني والقتل والقتل والارتاق (قوله فان عفا عنه) وجبت دية الخ كلام المتن شامل لما لو عفا ما أو أطلق مع أنه في ذلك لا شيء فذلك أصح الشارح المتن بضعفه وقوله على مال المرتد به الدية بان يقول عفوت عن القود على الدية أما لو قال عفوت عن الدية فلفظ (قوله والعفو اسقاط ثابت) وهو القصاص لاثبات معدوم وهو الدية (قوله مغلفة الخ) يحتمل ان مراده بها كونه مغلفة من الوجوه الثلاثة الآية في باب الدية فيكون ذكر قوله حافق مال القاتل تأكيداً ويحتمل ان يريد بقوله مغلفة انها مثقلة فيكون تأكيداً مغايراً (قوله وإن لم يرض الخائفي الخ) محل ذلك اذا عفا على الدية أو بعضها من جنسها اما اذا عفا على غير جنسها او على أكثر منها فلا بد من الرضا والقبول والا فلا يلزم شيء ولا يسقط القود (قوله وتفسيرها من الأمر الخ) يقتضى أنه من الواجب المنجز من أن الله لم يوجب ولا الا القود وبجواب أن التفسير بالانظر لتقبل والذوام بالانظر لغيره الوارد لا بالنظر لابتداء فلا يجب الا القود (قوله أي ذكر) تفسير لرجل ادفع زهرا من المراد به الساتع وقوله أو غيره معطوف على رجل (قوله مخففة الخ) يحتمل ان يكون مراده بها انها مخففة من

بها الخمسة فيكون ذكر ما بعده تأكيداً ما قال (قوله على ميل المواساة) أي الأحسان من العاقلة وهي وإن كانت واجبة عليهم فعلا الواجب يسمى محسنا وقوله ومن جلة الأحسان معناها ان الشرع رحم العاقلة وحل الدية عليهم جزاء تعلمهم الدية عن القاتل قال تعالى هل جزاء الإحسان الا الإحسان أي ما جزاء الاحسان صبر عمل الدية الا الاحسان منا تأجيلها عليهم

فإن قيل: قد يقال: إن قوله: «لأنه لا بد من دليل عليه» لا يدل على أن الدليل يكون بعد المدلول (فإنه لا بد من دليل عليه) بل يدل على أن الدليل يكون قبل المدلول (فإنه لا بد من دليل عليه) لأن الدليل هو الذي يدل على المدلول، فلا بد من دليل عليه قبل أن يكون له دليل عليه.

قد تقدم في القاص الى النصف  
 العنق في قوله (قوله جهات تحمل  
 هذا مرتبط بقوله تحببته  
 القاص فقدم اولاً الاقارب ثم  
 الاله ثم بيت المال ان نظم (قوله  
 الجبهة الاولى الخ) صنعه فيه نظراً له  
 لما عبر بالاولى ولم يعبر عن الجبهة  
 الاخرى بالثانية والثالثة بل ادرجها  
 في خلال الاولى وذلك لغرض من (قوله  
 هو والاولاد) الاولى حسنة لان الكلام  
 في الاقارب والاولاد الجبهة الثانية (قوله  
 وكذا البدا) ثم بعد ذلك معنى الأم وعصبه  
 ثم معنى الجدة للأم وعصبه ثم معنى  
 الجدة التي من جهة الأب ثم عصبه ثم معنى  
 أمي الأم ثم عصبه (قوله ومعشوق في  
 تحملهم كعنتي) مثال ذلك اذا كان معشوق  
 غيب عن محض من بعد دناءة على راس الملك  
 وان كانا متوسطين بين ربيع ونداء على  
 فقد راس الملك لا على عصبه الا في ربيع  
 المعنى الواحد عليه ماد كرفي الخالطين  
 وقوله وكل شخص من عصبه كل معنى الخ  
 مثال ذلك ما لو كان لكل واحد عصبه  
 متعددة فيصير كل واحد من العصبه  
 نصف نصف الدنار وفي المثال الثاني  
 يجعل كل من العصبه نصف الدنار  
 فيصير حال العصبه فان كان العصبه  
 في المثال الاول متوسطين كان على  
 كل نصف الاربعة ولو كان على المعنى  
 نصف النصف وهو المثال الثاني لكانوا  
 اثنى عشر كان على كل واحد نصف نصف  
 الدنار وان كان على المعنى نصف الاربعة  
 (قوله وعلى النقي الخ) جبر مقدم ونصف  
 دنار مستد اثني عشر ما بينهما اعتراض  
 بقوله فانما يفعل علف وقوله عشرين  
 بدله او عطف بيان وكذلك ايقال في العبارة  
 الثانية (قوله ربيع) أى علفاً  
 قدر ثلثه من الخ والاصل ما اذا قال  
 الواحد ثلثاً اقل اخذ في ستة وان كان

ثلثين في سنتين وإن كان قدره في ثلاثة أو قدره في ثلث ولا يزيد على الثلث وقد يقص من الثلث والثاني (قوله وشراط وجوب الخ) مرتبط بقوله فيجب القود (قوله أربعة) الثلاثة الأولى في القاتل والآخر في المقتول

(قوله لانه لا يقبل الرجوع) جوابه في قوله لا انتظر انا فانه له رجوع من الاقرار بالقتل فيسقط قاتل باه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الانتظار بل خلاف ذلك انما اذا جن بعد ان انا فانه ينتظر اقله رجوع فسقط عنه لانه يقبل الرجوع (قوله ان لا يكون والده الخ) وفيه في القاتل (٩٥) شرط وهو التزام الاحكام فيدخل فيه السكران المتعدي والمريد ويخص الحرب فلا ضمان

عليه اصلا ويخرج المصى والمجنون فلا قصاص وعليهما الذمة (قوله والده) اي من النسب وبقى في القتل شرطان وهما كونه خليفاً ويكون الظالم من حيث الزهاق كما تقدم (قوله ولا قصاص لقوله على الوالد الخ) الفرق بين ذلك والذي في المتن ان الذي في المتن الجنابة على الابن مباشرة وهنا الجنابة على من اوله فله حق كزوجة الاب في المثال الاول وزوجة الابن في الثاني وابن زوجة الاب في الثالث (قوله فلان لا يقتل الخ) مستند منسبك من ان والقتل زفوله اولي خبر اي فقدم قتله الخ اولي (قوله الا انه يستحق من ذلك) اي من قتل الولد بكل من والديه المكاتب اي الولد المكاتب اذا ملك باه الرقيق ثم قتله فانه لا يقتل به وهذا استثناء صوري لان عديم قتله لكونه سيدا والسيد لا يقتل بعد مولده ولذا يحسب ان قوله الرقيق يملكو كغيره وقتله فانه يقتل به لتساويهما في الرقة ولذلك قد اثاره بقوله وهو عليه (قوله معصوم بالاسلام الخ) اي ولو تارك صلاحه بعد اقراره بالاسلام وخروج باه الاسلام الذي والمعاهد والمؤمن والمريد فانهم يقتلون بالزاني المحسن وبالأزاني المحسن فان قتل قصاصاً فذلك وان قتل في الزنا احضرت الذمة من تركته لا تهادين تقضي من تركه اما اذا قتله مثله فانه يقتل به اذا كان عبداً فان كان خطاً أو شهراً بعد اوعداً ومعاذاً مال فلا يحد قتال المال ولا ذمة انطاعاً على المرتد ان المريد المقتول يحد وما

والثاني ان يكون (ما قلنا) فلا قصاص على مسمى ومجنون لرفع القتل عنهم وتضمنهما بتلفاتهما فاشهر من خطاب الوصي فقتل الذمة في مالهما (تنبيه) محل عدم اقصاءه على الجنون اذا كان حوته معقفاً فان قطع فله حكم الجنون خال جنونه وحكم العاقل حال افاقته ومن زعمه قصاص من جن استوفى من مال جنونه لانه لا يقبل الرجوع ولو قال كنت يوم القتل سيداً ومجنوناً وكذا في المقتول صدق القاتل بيمينته ان امكن المصى وقت القتل وعهد الجنون قبله لان اصلهما واحد ومختلف ما اذا لم يكن مسمى ولم يعهد جنونه والمذهب وجوب القصاص على السكران المتعدي بسكره لانه مكلف عند غير النوى ولا يؤولدى الى ترك القصاص لانه من رام القتل لا يفر من سكره لا يقتص منه وهذا كالمستحق من شرط العقل وهو من قبل ربط الاحكام بالاسباب والحق به من تعدي بشرط اذ لم يزل العقل باقية المتعدي فهو كالمعتوه فلا قصاص عليه ولا قصاص ولذمة على من قتل حال حريته وان عصم بعد ذلك بالسلام او عذمة لما تواتر من فعله صلى الله عليه وسلم والقصاص بعد من عدم القصاص من اسلم كوحشي قاتل حرة وله دم التزامه الاحكام (د) الثالث (ان لا يكون) القاتل (والد القتل) فلا قصاص يقتل ولد القاتل وان قتل غيره الحاكم والسبي ومحمداً لا ينادي الابن من ابيه ولو كافراً ولو اعادة حرته ولانه كان سيافياً وجوده فلا يكون سيافياً عدمه (تنبيه) هل يقتل ولده المني بالعبان وسحان ويخير في ان قطع سرقته له وقبول شهادته له قال الأذري والاشبه به يقتل به مادام مصر على النفي انتهى والاشبه به لا يقتل به مطلقاً شبهه كما قاله غيره ولا قصاص لولد على الوالد كان قتل زوجة نفسه وله منها ولد او قتل زوجة سائر اوليه قود فورثه وعنه ولد كان قتل الابن منه ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل عينته على ولده فلان لا يقتل عينته على من له في قتله حق اولي وافهم كلامه ان اولاد يقتل بكل واحد من والديه وهو كذا بشرط التساوي في الاسلام والحرة الا انه يستثنى منه المكاتب اذا قتل باه وهو عليه فلا يقتل به على الاصغر في الرقعة يقتل انصارهم بعضهم بعضاً ويقتل العبد بعد ولده (و) الرابع (ان لا يكون) المقتول انقص من القاتل (كغير ابي) او هدر من قصصه كالأداة المشروطة لوجوب القصاص لادلة المعرفة فان كان انقص بان قتل مسلم كافراً او من فرق او معصوم بالاسلام زانياً معصفاً فلا قصاص حبيذاً وخروج بتقيد العصمة بالاسلام المعصوم بجزية كاذي فانه يقتل بالزاني المحسن وبذبي ايماناً وان اختلفت ملته فقتل يهودي نصراني ومعاصي ومسلمان ومجوسى ومكسه لان السكر كالملة واحدة من حيث ان التمسك بشي الجسيع فلو اسلم الذي القاتل لم يسقط القصاص لما كانت حال الجنابة لان الاعتراض في العفو بان يمال اقتداءات ولا نظر لما يحدث بعد ما يقتل رجل بامر او غنى ككسبه وعالم به ما حال ككسبه وشرب خمسين وشيخ شاب ككسبه وما والحامس عصمة القتل بايمان او امان كعقد ذمة او عهد لقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله الآية ولقوله تعالى وان احد من المشركين استهزاك الآية فهدر الخربى ولو صلبا واره وهدى القوله تعالى اقتلوا

بالسنة لقصاص من مثله فليس هدراً (قوله ويقتل رجل بامر الخ) تخرج على مسطوق الشارع وتقدم تخرج على مفهومه (قوله لقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله الآية) وجه الدلالة انه عاقباً لهم بدفع الجز بنقل على انهم قبلها هم يهدرون وقوله وان احد الخ وجه الدلالة انه امر بجهار اذا استهزا فهدى على انه قبل الامار هدر (قوله والخاص عصمة القتل الخ) هذا بخلافه عنه قوله فيما تقدم او هدر دم بالخارج باحد ما خارج بالآخر فاحدهما بخي عن الآخر فكان الاولى حذف هذا من هنا (قوله فهدر اخرى الخ) فرع على مفهوم الشرط المذكور اربع مسائل (قوله ولو صلبا واره الخ) قد يقال انه يحرم قتلها فيكونان مخبرين وبجواب



على الواحد وهل يشترط الواحد على الجماعة أولا فأجاب بأنه يقتل الجماعة الخ والقتل ليس قسدا بل مثله قطع الطريق والمجرح المقدور وإزالة العافي وقوله والأرواح بأن كان جرح أحدهم بحادث دية وجرح الآخر يوجب عترة الذمة أو نصف عشر ما وقوله سواء أقتلوه جميعا (الخ) حاصل ذلك أنهم إذا أتوه من شاطئ جبل أو من ماء وارتقتوا مطلقا أي سواء تواطوا أم لا وأما إذا تخلطوا بمجرحات أو بمرات ففصل بينهم كان قتل كل يقتل لو انفرد قتلوا مطلقا أي متى وان كان قتل كل لا يقتل لو انفرد لكن لم يدخل في القتل ففصل كان تواطوا قتلوا أو لا قتلوا وتوجب الذمة وكل ذلك إن كان قتل كل له دخل في القتل فإن كان قتل بعضا أو ثرا مسلما صاحب ذلك الفعل لا يدخل له لاف قصاص وأما إذا كان قتل بعض يقتل لو انفرد وقيل بعض لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل في الجملة فلكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل إن تواطع السابق والأخ لا يقتل وتجب حصته من الذمة على التخصيص لا التخييل (قوله برجل) وأصله وسب قتله زوجة أمه (قوله بأن يحدج) الأولى بأن يحدجوه يقتلوه الخ ويجب أن مراده تصيرا لحدجة قطع النظر عن كونها على جماعة (قوله على الذمة) الأولى بمحضته من الذمة كما في عبارة غيره (قوله ثم إن كان القتل الخ) راجع لكل من الصورين قتله (قوله وزعت الذمة) أي كلاً أو بعضها في الثانية توزع كل الذمة وفي الأولى يوزع حصته عن عترة (قوله على عدد الضرب بالخط) وهو المقتول وقيل على عدد الرأس هذا إن عرفت عدد الضربات والأقل عدد الرأس (قوله ومن قتل جمعا الخ) هذا عكس ما في المتن (قوله مرنا) أي بقينا وقوله دفعة أي ولو احتملنا لا يدخل في الثانية التل في المعصية والترتيب والمراد الترتيب وفق الروح بالغبابة (قوله وكل شخصين جري القصاص بينهما في النفس) بأن وجدت الشروط السابقة فهذا بقوله والدرنط المتقدمة في النفس معتبرة في قصاص الأطراف مع زيادة

المشركين حيث وجدوا هم ويرد في حق معصوم تلج من بدل دية فاقوله كزان محصن قتله لم يعصم كما لم يستغفله حتى الله تعالى سواه ثبت ذنابه بأقراره أو بينه ومن عليه قود لقاتله لا استغفاه حقه ويقتل من وسد ومكانه ولم يعصم بعض وان كان المقتول أكافر والقاتل مسلم ولو قتل عبد عبد الله عتق القاتل فكذلك الإسلام لا يوجب قتل وحكمه كما سبق ومن يعصم ولو قتل مسلمة أو أزدت حرة القاتل على حرة المقتول أم لا لا قصاص لأنه لم يقتل بالعض الحرة بل الحر والرق الرقيق بل قتله جمعه حرة ورفا شافعا فله من قتل جرح حرة بمجره رق وهو مختنق والعصبة في شخص لا تحبر النقص فيه ولهذا الأخصاص بن عبد مسلم وحدي لا الإسلام لا يقتل بالذمة والحرة لا يقتل بالعبد ولا تحبر فضيلة كل منهما بقصته (وتقتل الجماعة) وإن كثروا (بالواحد) وإن تفاضلت جراحاتهم في العدد والنقص والأرواح سواء أقتلوه جميعا بغيره كان القود ومن شافع أو في جرحا روى ما لك أن عمر رضي الله تعالى عنه قتل نفاخسة أو سبعة برجل قتله قبلة أي سبعة بأن يحدج ويقتل في موضع لا يراه فيه أحد وقال لو قاتل أي اجتمع قبل سمعاهم لقتلهم به جميعا ولم يترك عليه أحد قصاص ذلك إجماعا ولا لأن القصاص عترة يتقبل الواحد على الواحد قتل الواحد على الجماعة كحد القذف في الجاهلية شرع فقتل الجماعة فأولئك يجب عند الاشتراك أن كل من أراد أن يقتل شخصا استعان بالآخر على مقتله واقتضت ذلك ذمة لسفل الذم أهله صار أمتان من القصاص وللولي العفو عن بعضهم على الذمة وعن جمعهم عليها ثم إن كان القتل بمجرحات وزعت الذمة بأية اعتبار عدد الرأس لأن تأثير المجرحات لا ينقطع وقد زيدت كناية المجرح الواحد على جراحات كثيرة وإن كان الضرب فعلى عدد الضربات لأنها تلاقى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت بخلاف الجراحات ومن قتل جمعا مرتباً قتل بأولهم أو دفعة قبل القرعة ولما قبلت الذمات لتعذر القصاص عليهم ولو قتله غير الأول من المحققين في الأولى وأغير من خرجت قرعته منهم في الثانية عصى ووقع قتله قصاصا ولما قبلت الذمات لتعذر القصاص عليهم بعد اختارهم ولو قتلوه كاهم أساءوا ووقع القتل موزعا عليهم ورجع كل منهم بالباقي في الذمة (وكل شخصين جري القصاص بينهما في النفس) بالسرط المتقدمة (يجري بينهما) القصاص أيضا

(هـ) الأولى بأن يحدجوه يقتلوه الخ ويجب أن مراده تصيرا لحدجة قطع النظر عن كونها على جماعة (قوله على الذمة) الأولى بمحضته من الذمة كما في عبارة غيره (قوله ثم إن كان القتل الخ) راجع لكل من الصورين قتله (قوله وزعت الذمة) أي كلاً أو بعضها في الثانية توزع كل الذمة وفي الأولى يوزع حصته عن عترة (قوله على عدد الضرب بالخط) وهو المقتول وقيل على عدد الرأس هذا إن عرفت عدد الضربات والأقل عدد الرأس (قوله ومن قتل جمعا الخ) هذا عكس ما في المتن (قوله مرنا) أي بقينا وقوله دفعة أي ولو احتملنا لا يدخل في الثانية التل في المعصية والترتيب والمراد الترتيب وفق الروح بالغبابة (قوله وكل شخصين جري القصاص بينهما في النفس) بأن وجدت الشروط السابقة فهذا بقوله والدرنط المتقدمة في النفس معتبرة في قصاص الأطراف مع زيادة





(١٧)

ففي غير هذا الوجه لا يكون له في الرأس  
من غير الرأس والوجه فيها استكونة  
من غير الوجه ما في غير الرأس  
المقتضية ولو كانت في غير الرأس  
والوجه وهذا المبرح بعد الموضحة  
ولما هي قبل الموضحة من الدامسة  
والدائمة والناضجة الخ فإن عرفت  
نسبها من الموضحة فيها بقدر الطبيعة  
من أرواح الموضحة والاشكال موصلة  
إذا كانت في الرأس أو الوجه أما  
في غيرهما فيها استكونة ولو عرفت نسبها  
من الموضحة (قوله كمنه والعين) بأن أحوالها  
مع بقاها المدققة وبقي الكافر الكلام  
(قوله النبي بالني) نائب فاعل لتصل  
بمخوف تقديره يقطع النبي الخ (قوله  
في البدن الخ) بالون وفي نسخة البدن  
بالدال والمراد بالبدن الدية ومعنى  
الاشتراف في البدن أي في اسمه وصفته  
(قوله أن لا يكون أحد الطريق الخ) أي  
فالمفهوم فيه تفصيل بط من كلام الشارح  
(قوله أي الجاني) فعل العارية الجاني  
لخذهما التامع وأوجه له تقديره مضاف  
أي طرف الجاني (قوله وتقطع ذابذة  
الطغفار الخ) بأن كانت من غير أطفار  
خلقية (قوله وانف جميع الشم الخ)  
لأن الشم ليس في النفس وكذلك الشمع  
ليس في الأذن وهما على استثنائين  
قولهم الكمال لا يؤخذ بالناقص أي  
الافيهاتين (قوله السن) أي الأصلية  
التي لا تنطلي منفعتها شيئا في آخر

[illegible]

54

البا

٢٥ حط في الباب (قوله نعم اراكم) بان كان اصل الجنابة غسلا و  
 فكانت الجنابة فيه بجهر مثالا (قوله مغفور) ليس قيد الالاء اهل كون الجنى عليه غنوم مغفور سواء كان اهل الجنا  
 (روا واضح) هي الاربع الثمانية اثنان من فوق واثنان من تحت تقسمه غنوا واثنتان من تحت غنوا واثنتان من تحت غنوا واثنتان من تحت غنوا  
 يوجد الا قد لا يكون بحسب حكومة فان مات قبل تين الحبال فلا قد لا بال اعمل برأه اللفة لكن بحسب حكومة

في ان كان القصاص المقتضى في الجرح قطع اليد التي تركه وله اخذت من ماله في قطع يده (قوله ولا يغير على القصاص الجرح) يحتمل ان يكون راجعا لقوله ولا الاثر في الاسم الخاص وكان الاولى ذكره عقبه ويحتمل ان يكون راجعا لقوله وكل من وقع (قوله عند مساواة الجرح) اي الاتفاق في المصنف ككون المصنف في الجهة التي من ماله في قطع يده (قوله ولا يغير على القصاص الجرح) ويحتمل ان المراد بالسوا على المحل الاتفاق في الفصل وهذا يناسب الاحوال الثاني (١٤٥) (قوله ويجب القصاص في قتل)

من الجرح غرضه تكبير ما فيه القصاص لان المتن لم يستوفه والمراد بقوله والعين ازالة حسد قتلها فيكون من الجناة على الاطراف (قوله وفي قطع اذن) اي كلا او بعضها وفيما بعده يفرد بالجزئية من نصف اوتثلت بخلاف الموضوعة فانها تقدر بالمساحة لا بالجزئية كما قال الشارح (قوله في الجرح) اي الاحد عشر مائة الموضوعة (قوله ولو اوضع كل رأس الجرح) شرع في مسائل ثلاثة الاولى ان تكون رأس الشاح اصغر الشاة يحس ذلك الثلاثة اذا اوضح ناصية وناصية الشاح اه غرورتك الشارح واضعه وهي ما اذا كانت ناصية الشاح اكبر (قوله واخيرة في تعين محله الجرح) محل ذلك اذا استوعب رأس الهي عليه والواحد من محل الجناة بمنا واما مثلا (قوله فان كان الزائد خطأ) اي غير اضطراب الجناني وحده بان كان باضطراب المقتض او باضطراب اهما او من غير اضطراب فان كان باضطراب الجناني فقد فلو اختلفا فقتل المقتض حصل باضطراب الجناني وقال لاصدق الجناني لان الاصل عدم اضطراب (فصل في الدية) (قوله على العجم) يصح رجوعه لقوله بدل ويكون معامله اعم الاصل اي المقتضى غير بن القود والدية و يصح رجوعه لقوله عنه اي بدل عنه على العجم ومثاله

ونبتت دون المقلوعة وقال اهل الخبرة قد انبث وجب القصاص فيها حيث لا يستوفى لصغير في صغره لان القصاص يقتضي ولو قطع شخص من مثوره فنبتت لم يسقط القصاص لان عودها نعمة جديدة من الله تعالى (وكل عضو واخذ) اي قطع جنابة (من مفصل) يخرج اليه وكسر الهمة كالمرقن والانايل والكروع ومفصل القدم والركبة (فليسبه القصاص) لانفساط ذلك مع الامن من استغناء الزايدة ولا يضر في القصاص عند مساواة الفصل كبر وصغر وقصر وطول وقوة وطش وضعفه في عضو اصيل او زائد ومن المفصل اصيل القيد والنسك فان امكن القصاص فيها بلا ناصية اقتض والا فلا سواء اجاب الجناني ام لا ثم ان مات الهي عليه بذلك قطع الجناني وان لم يكن بلا جافته يجب القصاص في ذقه عين وفي قطع اذن وحسن وشدة فسلى وعليها لسان وذكروا ثمين وسفران وهما بنم الشن المبعة ثنية شفر وهو حرف الفرج وفي السنين وهما الليمان الناشتان بين الظهر والفتن (ولا قصاص في الجرح) في سائر البدن لعدم ضبطها وعدم امن الزايدة والقصاص طول ولا عرضا (الاف) الجراحة (الموضوعة) للعظم في اي موضع من البدن من غير كسر ففها القصاص لثمنه ضبطها (تمة) بتقدير الموضوعة بالمساحة طول ولا عرضا في قصاصها لا بالجزئية لان الرأس من قبل قد يتغلغل صغرا وكبرا ولا يضر تفاوت غلط علم وحده في قصاصها ولو اوضع كل رأس المشروح ورأس الشاح اضر من رأسه استوعبها ايضا ولا يكتفى به ولا تنقصه من غيره بل نأخذ فقط الجناني من ارض الموضوعة لوزع على جميعه او ان كان رأس الشاح اكبر من رأس المشروح ج أخذ منه قدر موضوعة رأس المشروح فقط والخبر في تعين موضعه الجناني ولو اوضع ناصية من متصص وناصية اضر من ناصية الهي عليه قسم الباقي من باقي الرأس لان الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتض عمدا في موضوعة على حقه لزمه قصاص الزايدة لتعسده فان كان الزائد خطأ او سهوا عمد او غيري عنه على مال وجب ارض كامل ولو اضره جمع تعاملهم على آله واحدة او موضع من كل واحد منهم موضوعة مثله كما لو اشتركوا في قطع عضو

(فصل) وفي الدية وهي في الشرع اسم لمال الواجب بئنه على الحرمن نفس او في ما دونها وذكرها المصنف عتب القصاص لانها بذل عنه على العجم والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فعبر ردية مؤمنة ودية مسلمة الى الله والاحداث العجمية مطلقة بذلك والاجماع متعدي وجوبها في الجناة (والدية) الواجبة ابتداء او بدلا (على ضربين) الاول (مطلقة) من ثلاثة اوجه او من وجه واحد (د) الثاني (مضمومة) من ثلاثة اوجه او من وجهين (تسمية) الذي يقدر عرض اهما بخلطها

اهما بدل عن نفس الجنى عليه ويرتبه عليه اهل القود المأثرة سلا محمد واعني عن القود قال فلانم بدل عن وهو القصاص الذي هو قتل الجناني وحده امر اذ قال فلانم بدل عن نفس الجنى عليه وحده يرسل وكذا يقال في عكس المثال المذكور ولا يظهر الخلاف فائدة الا اذا استلزمة القاتل والمقتول والا فلا فائدة لخلاف الا لاجابا والتعاليق ومحل الخلاف في العمد اما في غيره ففي بدل عن الجنى عليه قول واحد (قوله من ثلاثة اوجه) وذلك في العمد المحض وقوله او من وجه واحد وذلك في شبه العمد وفي الخطأ مواضع الثلاثة لكن قوله من ثلاثة اوجه نادة على ما في المتن لانه لم يذكر الا التثنية من وجه واحد (قوله تنقص من ثلاثة اوجه) وذلك في الخطأ وقوله او من وجهين وذلك في شبه العمد والخطأ في مواضع الثلاثة واكرر ذكر الجفنة من ثلاثة اوجه نادة على ما في المتن لانه لم يذكر الا النصف من وجه واحد (قوله قد يعرض اه الخ) التعبير بالعرض طاهر في الخطأ

في مواعيد الثلاثة واما في التوبة فلهذا قيل اصله فيكون الاول بان يقول واسباب القصة الان يقال اصله كان لا ينفق  
 ثلث من ثمن الاخذ الملعول الى الحد بغير التخليط فقال له حارس ذلك الاعتكاف (قوله اودي رسم الخ) على  
 بقدر في كاهن ممتطي بطنه على راقه وقطعت الضام على الام لانه لا معنى لقطع رقبته بعينه قدر الام من اول الامر (قوله وقد  
 يعرض لهما ان تصب الخ) فيه نظر لان الاقنعة والرق في بعض اصحابه يقال سبب القصة عارض فكان الان بعد ان يقول واسباب  
 تنقيص الدية او بعبارة الان يقال لما كان القتل شاملا لرجل ورجل في القتل لا ينفصل عن الرجل مثلا الى المرأة والفرق  
 فيسببها تيسر في التنقيص فقال له عارض بذلك الاعتبار (قوله في الخلطة مائة الخ) فيه نظر لان الخلطة مائة اربعة و يجب ان  
 التخليط بالظفر مائة ثلاثون حقة الخ (٩٩) (قوله في القتل العدا الخ) ليس قيدا بل تكون مثله في شبه العدا والخطا

في مواعيد و يجب ان يضاف اليه اقتصر على العدا  
 لانه الكامل في التخليط لانه فيه من ثلاثة  
 اوجه وان ذكر الثمن التثليث فقط (قوله  
 والمضى ان الاربعين حوامل) غرض  
 الشارح ان الثمن غير من الحمل بالولد  
 مجازا باعتبار ما روي اليه بعد انفساله  
 (قوله وذلك في قتل الخ) أي كونها مائة  
 مثله وذلك ان شروط مائة (قوله لان  
 افه الخ) فيه نظر لان الدية التي في الآية  
 في الخطا و بيان الذي لها والذي في الثمن  
 العدا للمعول عليه في ذلك الاجماع  
 (قوله فالأوصياء من الامرين الخ) حمل  
 ذلك ادعاء السيد به في الجنابة  
 وسدقه فيها اذ ان يبيع بعه قباغ فيها  
 فان كانت قيمته قدر الدية فذلك وان  
 كانت اكبره الزائد لفسد وان كانت  
 أقل ضاع الباقي على ولي الجنى عليه ولا  
 يتبع به بعد العتق واما ان يصدقه  
 السيد ولم تثبت الجنابة بنية قتلي  
 الدية بدمته يتبع ما بعد العتق والفساد  
 (قوله من قيمته) أي من جهة الرقة  
 أي قدرها وقوله والدية أي حصة الدية  
 المقابلة لحصة الرق لآكل الدية وبأن  
 في ذلك بعض الرقيق ما تقدم في كامل  
 الرق (قوله وهذا الدية) أي دية العمد  
 (قوله لاجع لهما من لفظها) معنى ذلك  
 ان أصله ليس له جمع من لفظه بل  
 من معناه وهو غرض يعني حوامل  
 وقيل له جمع من لفظه وهو غلط

وهو أحد أسباب خمسة كون القتل عدا أو شبه عدا أو الحرام أو الأشهر الحرام أو دعي  
 حرم حرم وقد عرض لهما ان تصب وهو أحد أسباب أربعة الاقنعة والرق وقيل الجنين  
 والكفر فالأول بردها الى الشرط والثاني الى القيمة والثالث الى الفترة والرابع الى  
 الثالث وأقل وكون الثاني أنقص جرى على الصواب والاقصد بذلك القيمة على الدية ثم  
 يبرع المصنف في القيم الأول وهي الخلطة فقال (في الخلطة مائة من الأبل) في القتل  
 العمد سواء وجب فيه قصاص وعنى على مال أم لا يقتل الوالد ولده (ثلاثون حقة  
 وثلاثون حقة) وتقدم بيانها في الزكاة (واربعون حقة) وهي (التي في بطونها  
 أولادها) تلحق الرمي في ذلك والمعنى أن الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول أهل  
 الخبرة بالأبل وذلك في قتل الذكركر الحرام المقتول الدم غير حرمين انفصل بجنابة  
 منها والقتال لارق فيه لان الله تعالى أوجب في الآية المذكورة دية من ينبتها التي مسلم  
 الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن حزم في قوله في الفرس مائة من الأبل رواة النشائي ونقل  
 ابن عبد البر وغيره فيه الاجماع ولا تخلف الدية بالفصائل والدائل وان اختلفت  
 بالادب والولد كورة والاقنعة بخلاف الجنابة على الرقيق فان فيه القيمة المختلطة اما اذا  
 كان غير محقون الدم كارك الصلاة كسلوا الى الحصن اذا قبل كلا منهما مسلم فلا دية  
 فيه ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا قلصا لم يقتول ولم يكاتبه وام ولدوا لوالح أفضل  
 الأم من قيمته والدية وان كان موصلا لزمه لخدمة الحرنة القدر الذي يناسبه من  
 نصف أو ثلث مثلا وخدمة الرقيق أقل الأم من من العمة والدية وهذه الدية مغلظة من  
 ثلاثة اوجه ككونها على الجنابة وسالة ومن جهة السن والخلقة بفتح انتهاء المصحة وكسر  
 اللام وبالقلة لاجع لهما من لفظها عند الجمهور بل من معناها وهو محض كرامة  
 ونساء وقال الجمهور في جعلها خلف بكسر اللام أيضا وابن سبده خلعت وفي شبه العمد  
 مغلظة من وجه واحد وهو كونها مثلية (والحمقة) سبب قتل الذكركر الحرام (مائة  
 من الأبل) وهي في الخطا تحققة من ثلاثة اوجه الأول وهو بها خمسة (عشرون حقة  
 وعشرون حقة وعشرون مثليون وعشرون مثليون) وتقدم  
 بيانها في الزكاة الثاني وهو على المائة والثالث وهو بها مائة حقة في ثلاث  
 سنين وفي شبه العمد مخففة من وجهين وهما وهو بها على المائة وهو بها مائة حقة  
 في ثلاث سنين وأقل في ابل الدية مع ما ثبت في الرق في البسم وان كانت ابل من  
 لم تتم حصة لان الشترع أطلقها فاقصفت السلاوة فان ذلك الزكاة تلحقها بعض المال  
 وخاف أكفارة أيضا لان مقصودها تحليص الرقة من الرق لتستقل فاعتبر فيها

ككف وقيل خلعت وهذا المعنى هو هذا التارخ ويحمل ان معنى قوله لاجع لهما من لفظها ان لفظ حقة جمع وليس له مفرد  
 من لفظه بل من معناه وهو ما ينشئ ولكن على هذا المعنى كان الأولى ان يقول ولعل حقة جمع لا مفرد من لفظه (قوله سبب قتل  
 الذكركر الخ) فيه نظر لانه يقتضي ان سبب القصة قتل الذكركر الخ وليس كذلك بل سبب القصة كونه خطأ فكان الأولى ذكر  
 الخطا هنا وتأخير ما هنا عند قوله مائة الان يقال ان الباء متعلقة بمجهول لا بمنجعة والتقدير الواجبة بسبب قتل الذكركر الخ (قوله  
 وخالف ذلك كاهن الخ) أي حيث يقول فيها المعيب اذا كان به معيبة (قوله وخالف الكفار الخ) أي من حيث الغناط وتغير  
 المعيب لان جهة ان الكفار يقول فيها المعيب

المستعمل في العمل والامتناع عن العمل المستحق بذلك اذا كان العمل المستحق  
لغيره من جهة واحدة فمن جهة واحدة اقل من ثلثه من مال ولا يملك غير حاله ولا يملك  
خلفه في المراساة فكانت حصة المستعمل في المال لا يملك الا ما كان له في المال  
فانما سبل بلد بلدى او غالب في قبيلة او في اهلها بل مختلف فوجب فيها المستعمل  
الغالب كافي قمة المثلثات فان لم يكن في البلدة او القبيلة اهل حصه الاخر او لم يكن  
من غالب اهل اقرى البلاد او اقرب القبائل الى موضع المزدى فيزعم ثقلها كافي ذكاة  
افطرها من ثلث مئة ثقلها مع قسمها اكثر من ثلث بلدة او قبيلة العدم فانه لا يجب  
سند ثقلها وهذا ما جرى عليه ابن القري وهو اولى من الضبط بمسافة القصر و اذا  
وحي نوع من الابل لا يعدل عنه الى نوع من غير ذلك الواجب ولا الى قبيلة عنه الى اراض  
من المؤدى والمستحق (تنبيه) ماد سكره المستحق من التخليط والتعدي في  
النفس يجرى مثله في الاطراف والجروح (فان عدت الابل) حسابان لم يوجب  
في موضع يجب تحصيلها منه او شرطا بان وجدت فيه باكثر من ثلثها (ان تنقل  
الى قبيلة) وقت وجوب تسليمها اليه ما طفت لانه اهل مختلف فيرجع الى قبيلة اهل  
اهواز اصله وتوزع بقدر بلده ان غالب لانه اقرى من غيره واضبط فان كان فيه نقدان  
فاكثر لا غالب فيما تغنى الجاني بينهما وهذا هو القول الجيد وهو الاصح (وقيل) وهو  
القول القديم (ينقل) المستحق عندهما (الى) اخذ (الدينار) من  
اهل الذناب (او) ينتقل الى احدى عشر الف درهم فبعض من اهل الدراهم والمعتبر  
فيها المضروب بالخالص (و) على القتي (خلطت) الذب وحيه واحد (او) يذهب  
عليها لاجل التخليط (الثالث) اع قدره اهل احدى الواسع من عليه في الذناب  
الف والاشياء ولا تملك ولا تملك بئرا واثالث دينار وفي القصة ستة دسرا الف درهم واصطف  
في هذا تاييد لصاحب المذهب وهو ضعيف واصح ما في الروضة لا يراى ان التخليط  
في الابل انما يوردها من الصفه لا يراى اذ العدم وذلك لا يوجب في الذناب والدراهم  
(وتنقل ذكاة الخطأ) من وجه واحد وهو حي وبما تعلقه (في) احدى (ثلاثة مواضع) الاولى  
(اذا قتل) خطأ (في الحرم) اى حرم مكة فانما تلت فيه لانه لا تأثير في الامن بدليل  
اصحاب رواه العبد المقتول فيه سواء كان القاتل واقتول فيه ام اصيب المقتول فيه  
ورب من خارجه ام قطع السهم في مروره هو الحرم وما بالحل (تنبيه) السكافرا تنقل  
دنه في الحرم كما قاله النوى لانه ممنوع من دخوله فلو دخله لضروره اقتضت فهل تنقل  
او قال هذا ماذر والوجه الثاني وخرج بالحرم الاحكام لان حرمته عارضة غير مستمرة  
وبمكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء فقتل سيده وهو الاصح والثاني ما ذكره بقوله  
(او قتل خطأ) بعض (الاشهر) الاربعه (الحرم) وحي ودوا القعد ويخلف القاتل  
وذوا الجاهة يحكمهم الجماعة على المشهور فمما سكره ما ذك القعدوم من القتال في الاول  
ولو خرج الخبي في الثاني والمهر يتشدد الرأى المعتوه فبي بذلك للمهر من القتال فيه وقبل  
لغيره المنة على ابيس سكره صاحب المستعد وذاته الام دون غيره من التهور  
لانه اولها فرفقه كانه قتل هذا الشهر الذي يكون ابد اول السنة ووجب وقاله  
الامم والاصوب وهذا الترتيب الذي ذكرناه في عدة اشهر الحرم وجعلها من شقين هو  
الصواب كما قاله النووي في شرح منبى وعدهما الكوفيين من سنة واحدة فقالوا الحرم  
ورحب وزوال القعدة وذوا الجاهة اقل من ذكاة وتظهر ما ذكنا الخلاف فيما اذا نذر صمامها  
مرتبة فعلى الاول يبدأ بذى القعدة وعلى الثاني بالمهر والثالث ما ذكره بقوله (او قتل)  
خطأ محرم (ذات رحم) اى قريب (محرم) كالام والاختلاف في ذكس قطعة الرحم

لأنهم مشغل على الرجم إلى العراشي <sup>بغير</sup> يحد على البدن منه أي يحرق لها مثلاً وأما تقدير الشارب محرماً فبعبارة من وجهين الأول أنه يعني جسد قوليهم <sup>بغير</sup> في النار الذي يجرهم إلى الجحيم بالآثام عنه لا يقتضيه وقوله أي قريب أن سكان تقدير الرجم لا يصح لأن الرجم لقراءة القريب وإن كان تفسير القاتل فكان حقه النصب بأن يقول الله ربنا فكان الأولى بحذفه وأما ما نحن من غير تقدير ثم بعد ذلك (١٠٥) كبره على العبارات ثم تأنى وهو أنها تشبه غفلة أم إن كانتا ضمنان الزمان أو أم

يخرج محرم ذات جسم موروثة الأولى ما إذا انفردت المحرمة عن الرجم حصة في المصاهرة والزواج فلا يخلط بها القتل قطعاً بالنسبة إذا انفردت الرجسية عن المحرمة كأولاد الأعمام والأخوال فلا تخلط فيهم على الأصح هذه الشقين لما بينهما من التعاقب في القرابة (تنبيه) يدخل التخليط والتوقف في ذمة المرأة والذي يجره عن المحرمة وفي قطع الطرف وفي ذمة الجرح بالنسبة لذمة النفس ولا بد من حمل قيمة الصدقة والتوقف بل الواجب قيمته يوم التلف على قياس سائر المتوفيات ولا تخلط في قتل الجنين بالحرمة كما يقتضيه إطلاقه صريحه الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تخلط في الحكومات كإزالة الزكشي عن تصرع الماوردي وإن كان مقتضى كلام الله خبر خلافه ونسب المصنف القتل بالخطأ إشارة إلى أن التخلط إنما يظهر فيه إذا كان هذا أو شبهه فلا يتضاعف بالتخلط ولا خلاف فيه كما قاله العراشي لأن النبي إذا انتهى شأنه في التخلط لم يحل التخلط كالإيمان في القسامة ونظره المكبر لا يكبر كعدم التملك في غسالة الخبث قاله الدميري والزكشي ولما فرغ من مغلطات الذمة شرع في منقصةاتها فبدأ بالثمة كما قال (ودية امرأة) الحر سواه أقتلها رجل أم امرأة (على النصف من ذمة الرجل) الحر من هي عسلى ذمة نفسها ورجلها يورى النصف ذمة المرأة نصف ذمة الرجل وأحق بنفسها زوجها والحشي كالمراة في جميع أحكامها لأن زبانه عليها مذكور فبها قتل المرأة أو اغتشي خطأ فغيريات محض وعشر سنوات لبون وهكذا وفي قتلها بعد أو شبهه خمس عشرة سنة وخمس عشرة سنة وعشرون خلفه (ودية كل من) اليهودي والنصراني والمعاذ والمستأن من إذا كان معصوماً لمحل من أخته (ثلاث ذمة) الحر (المسلم) نفسا وعبرها أما في النفس فروى مرفوعاً قال الشافعي في الأم قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم وهذا التقدير لا يصلح بالتوقف في ذمة هذا أو شبهه خمس عشرة سنة وعشر حذعات وثلاث عشر خلفه وثلاث وفي نفسه خطأ لم يخلط سنة وثلثان من كل من سنوات الخصاص وسات الدون وبني الدون وأحقاق الجسد أع فمعصوم ذلك ثلاث وثلاثون وثلاث وقال أبو حنيفة ذهب مسلم وقال مالك نصه ما قال أحمد أن قتل حمداً بغير ذمة مسلم أو خطأ فقصه ما عسى المعصوم من المرتدين ومن لا إمام له فإنه مقتول بكل حال وأما من لم يحل منا حكمته فهو كالجهمي وأما الأتراك والخراج فبالقياس على النفس (تنبيه) الصامة كاليهود والصائفة كالنصارى إن لم يكفرهم أهل ملتهم والأفكس لا كتاب له (ودية الجهمي) الذي له إمام أخص الدنيا وهي (ثلاث عشرة ذمة المسلم) حكاه قال ابن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فبعبارة هذا لا حقتان وحذعتان وحلعتان وثلاث حذعات وعدهم أنفسهم بعمر ثلاث من كل من فمعصوم ذلك ست وثلاثون والمعنى في ذلك أن اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي حصول كتاب ودين كان حقاً بالأجاء وقيل منا حكمته وبالجهم وبقرن بالجزم وليس للجهمي من هذه الخمسة إلا التفرع بالجزم فكانت

وخرج محرم ذات جسم موروثة الأولى ما إذا انفردت المحرمة عن الرجم حصة في المصاهرة والزواج فلا يخلط بها القتل قطعاً بالنسبة إذا انفردت الرجسية عن المحرمة كأولاد الأعمام والأخوال فلا تخلط فيهم على الأصح هذه الشقين لما بينهما من التعاقب في القرابة (تنبيه) يدخل التخليط والتوقف في ذمة المرأة والذي يجره عن المحرمة وفي قطع الطرف وفي ذمة الجرح بالنسبة لذمة النفس ولا بد من حمل قيمة الصدقة والتوقف بل الواجب قيمته يوم التلف على قياس سائر المتوفيات ولا تخلط في قتل الجنين بالحرمة كما يقتضيه إطلاقه صريحه الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تخلط في الحكومات كإزالة الزكشي عن تصرع الماوردي وإن كان مقتضى كلام الله خبر خلافه ونسب المصنف القتل بالخطأ إشارة إلى أن التخلط إنما يظهر فيه إذا كان هذا أو شبهه فلا يتضاعف بالتخلط ولا خلاف فيه كما قاله العراشي لأن النبي إذا انتهى شأنه في التخلط لم يحل التخلط كالإيمان في القسامة ونظره المكبر لا يكبر كعدم التملك في غسالة الخبث قاله الدميري والزكشي ولما فرغ من مغلطات الذمة شرع في منقصةاتها فبدأ بالثمة كما قال (ودية امرأة) الحر سواه أقتلها رجل أم امرأة (على النصف من ذمة الرجل) الحر من هي عسلى ذمة نفسها ورجلها يورى النصف ذمة المرأة نصف ذمة الرجل وأحق بنفسها زوجها والحشي كالمراة في جميع أحكامها لأن زبانه عليها مذكور فبها قتل المرأة أو اغتشي خطأ فغيريات محض وعشر سنوات لبون وهكذا وفي قتلها بعد أو شبهه خمس عشرة سنة وخمس عشرة سنة وعشرون خلفه (ودية كل من) اليهودي والنصراني والمعاذ والمستأن من إذا كان معصوماً لمحل من أخته (ثلاث ذمة) الحر (المسلم) نفسا وعبرها أما في النفس فروى مرفوعاً قال الشافعي في الأم قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم وهذا التقدير لا يصلح بالتوقف في ذمة هذا أو شبهه خمس عشرة سنة وعشر حذعات وثلاث عشر خلفه وثلاث وفي نفسه خطأ لم يخلط سنة وثلثان من كل من سنوات الخصاص وسات الدون وبني الدون وأحقاق الجسد أع فمعصوم ذلك ثلاث وثلاثون وثلاث وقال أبو حنيفة ذهب مسلم وقال مالك نصه ما قال أحمد أن قتل حمداً بغير ذمة مسلم أو خطأ فقصه ما عسى المعصوم من المرتدين ومن لا إمام له فإنه مقتول بكل حال وأما من لم يحل منا حكمته فهو كالجهمي وأما الأتراك والخراج فبالقياس على النفس (تنبيه) الصامة كاليهود والصائفة كالنصارى إن لم يكفرهم أهل ملتهم والأفكس لا كتاب له (ودية الجهمي) الذي له إمام أخص الدنيا وهي (ثلاث عشرة ذمة المسلم) حكاه قال ابن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فبعبارة هذا لا حقتان وحذعتان وحلعتان وثلاث حذعات وعدهم أنفسهم بعمر ثلاث من كل من فمعصوم ذلك ست وثلاثون والمعنى في ذلك أن اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي حصول كتاب ودين كان حقاً بالأجاء وقيل منا حكمته وبالجهم وبقرن بالجزم وليس للجهمي من هذه الخمسة إلا التفرع بالجزم فكانت

وخرج محرم ذات جسم موروثة الأولى ما إذا انفردت المحرمة عن الرجم حصة في المصاهرة والزواج فلا يخلط بها القتل قطعاً بالنسبة إذا انفردت الرجسية عن المحرمة كأولاد الأعمام والأخوال فلا تخلط فيهم على الأصح هذه الشقين لما بينهما من التعاقب في القرابة (تنبيه) يدخل التخليط والتوقف في ذمة المرأة والذي يجره عن المحرمة وفي قطع الطرف وفي ذمة الجرح بالنسبة لذمة النفس ولا بد من حمل قيمة الصدقة والتوقف بل الواجب قيمته يوم التلف على قياس سائر المتوفيات ولا تخلط في قتل الجنين بالحرمة كما يقتضيه إطلاقه صريحه الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تخلط في الحكومات كإزالة الزكشي عن تصرع الماوردي وإن كان مقتضى كلام الله خبر خلافه ونسب المصنف القتل بالخطأ إشارة إلى أن التخلط إنما يظهر فيه إذا كان هذا أو شبهه فلا يتضاعف بالتخلط ولا خلاف فيه كما قاله العراشي لأن النبي إذا انتهى شأنه في التخلط لم يحل التخلط كالإيمان في القسامة ونظره المكبر لا يكبر كعدم التملك في غسالة الخبث قاله الدميري والزكشي ولما فرغ من مغلطات الذمة شرع في منقصةاتها فبدأ بالثمة كما قال (ودية امرأة) الحر سواه أقتلها رجل أم امرأة (على النصف من ذمة الرجل) الحر من هي عسلى ذمة نفسها ورجلها يورى النصف ذمة المرأة نصف ذمة الرجل وأحق بنفسها زوجها والحشي كالمراة في جميع أحكامها لأن زبانه عليها مذكور فبها قتل المرأة أو اغتشي خطأ فغيريات محض وعشر سنوات لبون وهكذا وفي قتلها بعد أو شبهه خمس عشرة سنة وخمس عشرة سنة وعشرون خلفه (ودية كل من) اليهودي والنصراني والمعاذ والمستأن من إذا كان معصوماً لمحل من أخته (ثلاث ذمة) الحر (المسلم) نفسا وعبرها أما في النفس فروى مرفوعاً قال الشافعي في الأم قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم وهذا التقدير لا يصلح بالتوقف في ذمة هذا أو شبهه خمس عشرة سنة وعشر حذعات وثلاث عشر خلفه وثلاث وفي نفسه خطأ لم يخلط سنة وثلثان من كل من سنوات الخصاص وسات الدون وبني الدون وأحقاق الجسد أع فمعصوم ذلك ثلاث وثلاثون وثلاث وقال أبو حنيفة ذهب مسلم وقال مالك نصه ما قال أحمد أن قتل حمداً بغير ذمة مسلم أو خطأ فقصه ما عسى المعصوم من المرتدين ومن لا إمام له فإنه مقتول بكل حال وأما من لم يحل منا حكمته فهو كالجهمي وأما الأتراك والخراج فبالقياس على النفس (تنبيه) الصامة كاليهود والصائفة كالنصارى إن لم يكفرهم أهل ملتهم والأفكس لا كتاب له (ودية الجهمي) الذي له إمام أخص الدنيا وهي (ثلاث عشرة ذمة المسلم) حكاه قال ابن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فبعبارة هذا لا حقتان وحذعتان وحلعتان وثلاث حذعات وعدهم أنفسهم بعمر ثلاث من كل من فمعصوم ذلك ست وثلاثون والمعنى في ذلك أن اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي حصول كتاب ودين كان حقاً بالأجاء وقيل منا حكمته وبالجهم وبقرن بالجزم وليس للجهمي من هذه الخمسة إلا التفرع بالجزم فكانت

حكما وهو أن نقل من دين إلى آخر وقوله ومن لا إمام له بأن يستقله جزء ولا عهد ولا إمام (قوله أنه يكفرهم الخ) أي بأن صدقت السامرة عيسى والنزرة والنصارى والصائفة صدقت عيسى والنجيل وأما أن كبروهم بأن كذبوا الأولى بعيسى والنزرة والثانية كذب بعيسى والنجيل فيكونان كالجهمي (قوله الذي له إمام) بأن عتقت له جزئية أو عهداً وأما



الاعيان لما اصابه الخلل في قوه العقل لم يتصوره في حيز العقل (قوله بدن في العقل) صديق  
 لم يبدل من دين قه قتل وانما قلنا ذلك لان الادب فيها ان السيف في القدر (قوله في العقل) صادق بان كسره  
 من كسره في اصله لان قتلته دونه من اجل ان قتلته بدن حق ولم تفسد عنه (قوله ولا يجوز قتل من لم يتلفه الدعوى) أي  
 السلاية (قوله وهي ثلاثة اقسام الخ) الطير را حيه لما كان حيا ان يقول وعولان قتلها ما ذكره صاحب بان معناها جازي  
 من اطراف اولها في الخ وهيئة الجسد مؤنثة وقوله اياته طرفه (١٠٢) الى آخره لا يصلح بدلا من الاقسام  
 من اصنافه الصفة

ودنه على الجسد من دية اليهودي والنصراني (تنبه) قوله فلما شاعر اولي حصة ثلاث  
 خمس لان في الثلثين يتصكر مر او اعضا فهو اوافق القصور بادل الحساب له كونه  
 انصر وكذا رتبتي ونحوه كعنايد شمس وقمر وزديق وهومن لا يتقبل دنيا من له امان  
 كدخله النار ولا امان له فهدر وسكت المصنف عن دية المنزلة من كتاب  
 ووتى خلا وهي حكمة الكفاي اعتبارا بالاشرف سواء كان اياهم الا ان قوله ينسج  
 اشرف الاو بن وناوا القمان يغيب فيه جانب التغلظ ويعبر قتل من له امان لا ماله  
 ودية نساه وتشتا من ذكر على النصف من دية زجرهم ولو اخرج المصنف ذكر المرأة الى  
 هنا وذكر معها الجنسي لشمل الجسد وراعي ذلك التغلظ والتخفيف ومن لم يتلفه  
 دعوى الاعلام ان قتل بدن لم يبدل دية اهل دينة دنيوا الا فيكدة مجوسى ولا يجوز  
 قتل من لم يتلفه الدعوى ويتقن بن اسلم دار الحرب ولا يجاوزها بعد اسلامه وان تمكن  
 ولما بن المصنف رحمه الله تعالى دية النفس شرع في بيان ما دونها وهي ثلاثة اقسام  
 اياته طرف واذا لم تنقصة وجرح غلظا تزيدها كما ستعرفه مبتدئا بالامر الاول بقوله  
 (وتكمل دية النفس) أي دية نفس صاحب ذلك العضو من ذكر او غيره غلظا  
 ونقطة ما (في) اياته (البدن) الاصلتين فخر مجرمو بن حزم بدلهما رواه النسائي وغيره  
 (تنبه) المراد بالذالك الكف مع الاصابع الجسد هذا لان قطع البدن مفصل كلف وهو  
 الكفوق فان قطع فوق الكفوف وجب مع دية الكف حكومة لان ما فوق الكف ليس  
 يتابع بخلاف الكف مع الاصابع فانها كالعضو الواحد دليل قطعها في السرعة  
 بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما وفي احدى اناصفيها بالاصابع المستند الى النص الزاوي  
 كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم (و) تكمل دية النفس (في)  
 اياته (الرجلي) الاصلتين اذا قطعتا من الكعبين لحدت مجرمو بن حزم بذلك والكعب  
 كالنفس والساق كالساعد والغنخ كالعضد والاعرج كالسليم لان العيب ليس بنفس  
 العضو وانما العرج نقص في الخند وفي احدى اناصفيها المار وكل اصبع اصلية من  
 بد او وصل عشرة دية صاحبها فعباله كروح مسلم عشرة اربعة كما جاءه خبر مجرمو بن حزم  
 اما الاصبع الزائدة او الدائرة او الحل الزائدة فيها حكومة وفي كل اقله من اصابع  
 البدن والحل من غير اجسام ثلث العشر لان كل اصبع له ثلاث اناصص الا الاطراف له  
 اقلتان في اقلته نصفها غلظا بنقط واحدا الاصبع (و) تكمل دية النفس  
 في اياته ثمان (الاتف) وهو ما لان من الاتف وعلان العظم لمجرمو بن حزم بذلك  
 ولان فيه جالا ومنقعة وهو مشتمل على العرقين المسمين بالخرنوع وعلى الحاسر بينهما  
 وتندر ج حكومة قصيته في دية كابل جهة في أصل الروضة والفرق بين الاخشم وعمره في  
 كل من طرفه والحاسر ثلث تو زعالة عليها (و) تكمل دية النفس في اياته  
 (الاثنين) من اصلها خبرا ايضا سواء كان جميعا ام لمجرمو بن حزم في الاذن

في العضو والتميز والعضو لا يجب  
 لها شيء كالطيش في البدن والمشي  
 في الجاين والكلام في البدن والبصر  
 في العين وما اذا كانت الصفة ليست  
 حادثة في العضو كاتم في صورة زوال  
 الانف والجمع في صورة زوال الاذن  
 والذوق في صورة زوال اللسان فتنب  
 دية لغيره غير دية العضو لان المعنى  
 ليس فيه وقوله اياته ليس قبدا ل  
 ما اناشلاهما (قوله فان قطع فوق  
 الكف الخ) صادق بالقطع من المرفق  
 او الكعب فتجب حكومة زيادة على دية اليد  
 (قوله اذ حلل) وتدخل فيه دية الطيش  
 (قوله والكعب كالكف) كان الاولى  
 ان يقول والقدم كالكف وهو له والساق  
 كالساعد الخ فتنبى انه ذكر حكم الساعد  
 والعضد فما تقدم مع ايه لم يذكره  
 الا ان يقال ذكره في نفس قوله فان  
 قطع من فوق كمال الخ (قوله نص  
 في الغنخ) أي املاوا الساق والركبة (قوله اما الاصبع الزائدة الخ) أي ان قطعها وحدها ما لان قطع اليد وما  
 اصبح زائدة دخلت حكومتها في دية اليد كقول العضو واحدا اطلاق ما لو طرأ بد اصليه مع بد زائدة فتجب لزيادة حكومة زائدة  
 على دية الاصلية (قوله وفي كل اقله الخ) عرصة زائدة اطراف على باقي المتن (قوله مارا لا ارب الخ) حذرنا مارا لا ارب  
 الى ان وجوب الدية به لا يتوقف على زوال القصب بخلاف ظاهر المسائل ولا تدخل دية الاصبع في الاتف (قوله والاثنين الخ) فان  
 زال معها الجمع وجبت دية اخرى

حسبون من الأول رداء الأثر والنتيجه ولا ينما صحتهم ان قدم جمال ونعمه فوجب  
 ان تكمل فيسما الله ان كان حصارا لاجل ان يعاجل ويستمع الله كرس في بعض الاذن  
 بفسطه وبقدر ما لمسلطوا في اسبها بالانما على سباحت لورثتنا في تحريكه قد سكالو  
 ضرب يده فثقت ولو قطع اذنين بائسين بجنه او عجزها فحكومة (و) تكمل دة النفس  
 في اياته (والعنين) نيلهم عمرو بن مزمزم ذلك وسكن ابن المنذر في الاجام ولا ينما من  
 اعظم الجوارح فما فكانت اولها بالجاب الذرة وفي كل حين نصفها ولو عجز اسفل وهو  
 من في عينه خلق دون صبره وعين اعشى وهو من وسيل دمعه فالباع ضعف زو وعين  
 اعوروه وذاهب من احدى العينين مع بقاه صبره وعين اخفى وهو صغير العين البصيرة  
 وعين اعشى به ومن لا يصبر ليلاد عين جاوره ومن لا يصبر في الخس لان المتفلسفة باقية  
 باع من دكر ومقدرا المتفلسفة لا ينظر اليه وكذلكن بعينه يماضي هل يماضي او سودا ما  
 او انظرها وهو يرقى لا ينقص الضوء الذي يجيب في قلعه بالصف ونباه فان نقص  
 الضوء وامكن ضبط النفس ضبط ما نقص بضط من الذرة فان لم ينضبط النفس  
 وحيت حكومة (و) تكمل دة النفس في اياته (المفهوم الاربعة) وفي قطع كل حفن  
 بلغ جميعه وكسرها وهو غطاء العبد ودية سواء الاعلى والسفل ولو كانت لا عي ولو بلا  
 هذب لان فيها جمالا ونعمه وقد انصفت عن غير هامن الاضاء تكونها راحة وتدخل  
 حكومة الاهداف في دة الاضافات بخلاف ما لو اعدت الاهداف فان فيها حكومة  
 اذا فسد منها كاستر الشعور لان الفلث تقطعها الى نية والجمال دون المقاصد الاصلية  
 والاما لتعزير وفي قطع الجبس المستصف حكومة وفي احشاش الجفن الصبر ربع دية وفي  
 بعض الجفن الواحد قسمة من الربع فان قطع بعينه فتنقص باضعف من كلام الازهي  
 عدم تكمل الذرة (و) تكمل دة النفس في اياته (اللسان) لناطق علم الدوق  
 ولو كان اللسان لا لكن وهو من في لسانه لكنه اى عجمة ولو لسان اوت ثناء او التسخ  
 عتلة وصيغ نفسه هما في صلا الجماعة ولو لسان طعل وان لم ينطق كل ذلك لا لطلاق  
 حديث عمرو بن خر وفي اللسان الذرة صمحه ابن سبان والحاكم وقيل ابن المنذر في الاجاع  
 ولان فيه جمالا ومنفعة يتميز بها الانسان عن المائى في اللسان والعمارة عفا في الضمير  
 وفيه ثلاث منافع الكلام والدوق والاعتماد على كل الطعام وادارته في القهوات حتى  
 يستكمل طعمه بالاضراس نعم لو بلغ الطفل او ابى الطاق والتعربك ولم يوجد احسنه  
 فذه حكومة لاد لا شعارا لالحال بقره وان لم يبلغ او ان النطق قد اهدا بظواهر السلامة  
 كما يجب الذرة في تدور حله وان لم يكن في الحال بعاش ولا ميسر ونحو ج فسد الناطق  
 الاخرى فالواحد به حكومة ولو كان خرسه عارضا كما في قطع اليد الشلاء ويسلم الدوق  
 عده بخرم الماوردى وصاحب المذهب بان فيه حكومة كالاجرس قال الاذرى وهذا  
 شاء على المنور وان الدوق في اللسان وقد نزع قول النوى وعبره اذ قطع لسانه  
 فذهب ذوقه لم يزد شائى انتهى وهذا هو الظاهر لقول الراغب اذ قطع لسان اجرس  
 فذهب ذوقه وجد شائى في الدوق وهذا يعلم من قوله ان في الدوق الذرة وان لم ينطق  
 اللسان (و) تكمل دة النفس في اياته (التعنين) لورده في حديث عمرو بن مزم  
 وفي التعنين الذرة وفي كل شقة ومي في عرس الوحة الى التعنين وفي طوله ما سترافنة  
 كما قال في الحرر نصف الذرة على اسفل رقت او غلظت مغرت او كبرت والاشلال  
 كالقطع وفيه سبعا مالا اياته حكومة ولو قطع شفة مشقة فحدثت بها الحكومة الشق  
 وان قطع بعض ما فاقص العضان الساقا وبما كملوع الجس وزعت الذرة على  
 المقطوع والساق كما قاله ابن الامر دهل بقطع فطعه ما حكومة الشارب والواحة

فقره في بعض الاذن تقطعها (اللسان)  
 انما في التقطع (قوله والعتين) بان  
 قطعها من طوله فان لم يزل دة انصرفت  
 دة التعنين (قوله على سباحت الخ) بعض  
 آتى لكون طلي خلافا لما في سباحتها  
 مقبول والمعنى خلافا لما في سباحتها  
 او سوادها ليعلم ان تكون على خوف  
 حراى ان البياض مشتمل على بياضها  
 الخ (قوله والعتين ضبط النفس) بان  
 علم غاية ما راء قبل حدوث البياض  
 وبعد حدوث البياض ثم حتى هي هتة  
 التي عليها البياض بان عصبنا العدة  
 التي عليها البياض وعرفنا مقدار نظر  
 العصب ثم عصبنا العصب والحدة الحلية  
 وعرفنا مقدار نظرها ثم حتى هي على الحلية  
 عصب القسط (قوله كاستر الشعور) آتى  
 التي فيها جمال كسرها ما جيب ودية  
 شعور او رسة دون الاط والعاة مثلا  
 اذا فسد منها حكومة ولا تعزير  
 بمسلاف ما قلها (قوله دون الاعتماد  
 الاصلية) كالطيش والمعنى مثلا (قوله  
 وفي اياته اللسان الخ) اعلم انه اذا زال  
 اللسان ففسد دة له وتدخل دة الكلام  
 ومنفعة الاعتماد في كل الطعام فيها  
 واما الدوق فان زال بذلك وجب له دية  
 وحده زيادة على دة اللسان (قوله  
 اياته اللسان) أى كله اما اياته فحده  
 يجب الاكثر من قدر النفس من  
 اللسان او الكلام فان قطع نصف لسانه  
 فزال ربع كلامه وجب النصف من  
 الذرة او زال الربع من اللسان فذهب  
 نصف الكلام وجب نصف الذرة ايضا  
 اعتبارا بالاكثر (قوله كل ذلك  
 لا لطلاق الخ) كلام مستأنف (قوله  
 وادارته في القهوات) فيه مساهمة لان  
 ادارة الطعام اقضى تحت الاضراس  
 لا الهوساب (قوله او ان النطق  
 والتعربك) أى ثم حتى عليه حديث  
 (قوله قال الراغب الخ) تحليل لما قبله  
 والدلو جدي في حق السخ بلام التعديل

من جنس قلة حتى احسن قوله ذهب  
 لكلام (قوله في اللسان) اي الجنابة  
 خلفه مع بقائه وهذا الاول من تفسير  
 بعضهم اي في قطع اللسان لان قطعه  
 من باب الجنابة على الاطراف والكلام  
 الاخر في المصنف مع بقائه الاطراف  
 (قوله ثم عاد اجتردت) وقد نظم بعضهم  
 ذلك بقوله  
 هذا المعاني تشردها  
 وديان الاحرام امنن لودها  
 واستثنى سنا غير متقوره كذا  
 باقتضائها الجلد ثالث بعدها  
 (قوله ولو ادعى) اي البناء للفعول  
 اهم من ان يدعى هو الاشارة الى الكتابة  
 او يدعى وليه (قوله ومما معدود ثمان)  
 خمسة نظرا الى المدود المعززة والمراد  
 هنا بالالف الالف البنية فقوله ربيع  
 سبعها الخ المعقد انهار سبع سبع الاشياء  
 لان الحروف تسعة وعشرون (قوله)  
 قتلى مسبعة الخ) محذوفه حاقة  
 او باقية فمسبعة قال بفرج ما لو كان  
 ابطال بعض الحروف بجنابة ثم حسي  
 عليه وابطل بعض الحروف فتوزع  
 الالف على ما يحسنه ما عدا الحروف  
 بالخطبة الجنابة الاولى (قوله وذهب  
 البصر الخ) ليس هذا مكرار ما تقدم  
 لان ما تقدم جنس على البصر فاذا اها  
 وما اعماها مع وجود المسددة وكذا  
 يقال السمع والشم والكلام (قوله)  
 اذا كان خطأ الخ) راجع لقوله رجل  
 وامرأتان اما اذا كان عند افامه لا يكتفى  
 ذلك ل لا يدمن رجلي لان القصص  
 لا يطلع عليه النساء (قوله وذهب  
 السمع) اي مع بقائه الاذنين او قطعهما  
 كما تقدم (قوله الفهم) اي الفهم (قوله)  
 من تحقق زواله المراد بالتحقق غلبة  
 الظن

من جنس قلة حتى احسن قوله ذهب  
 لكلام (قوله في اللسان) اي الجنابة  
 خلفه مع بقائه وهذا الاول من تفسير  
 بعضهم اي في قطع اللسان لان قطعه  
 من باب الجنابة على الاطراف والكلام  
 الاخر في المصنف مع بقائه الاطراف  
 (قوله ثم عاد اجتردت) وقد نظم بعضهم  
 ذلك بقوله  
 هذا المعاني تشردها  
 وديان الاحرام امنن لودها  
 واستثنى سنا غير متقوره كذا  
 باقتضائها الجلد ثالث بعدها  
 (قوله ولو ادعى) اي البناء للفعول  
 اهم من ان يدعى هو الاشارة الى الكتابة  
 او يدعى وليه (قوله ومما معدود ثمان)  
 خمسة نظرا الى المدود المعززة والمراد  
 هنا بالالف الالف البنية فقوله ربيع  
 سبعها الخ المعقد انهار سبع سبع الاشياء  
 لان الحروف تسعة وعشرون (قوله)  
 قتلى مسبعة الخ) محذوفه حاقة  
 او باقية فمسبعة قال بفرج ما لو كان  
 ابطال بعض الحروف بجنابة ثم حسي  
 عليه وابطل بعض الحروف فتوزع  
 الالف على ما يحسنه ما عدا الحروف  
 بالخطبة الجنابة الاولى (قوله وذهب  
 البصر الخ) ليس هذا مكرار ما تقدم  
 لان ما تقدم جنس على البصر فاذا اها  
 وما اعماها مع وجود المسددة وكذا  
 يقال السمع والشم والكلام (قوله)  
 اذا كان خطأ الخ) راجع لقوله رجل  
 وامرأتان اما اذا كان عند افامه لا يكتفى  
 ذلك ل لا يدمن رجلي لان القصص  
 لا يطلع عليه النساء (قوله وذهب  
 السمع) اي مع بقائه الاذنين او قطعهما  
 كما تقدم (قوله الفهم) اي الفهم (قوله)  
 من تحقق زواله المراد بالتحقق غلبة  
 الظن

بكلامه الله عز وجل في كتابه العزيز ان الله من اذن لصفها لا تجدوا فيها ما  
 وانما التحدث في حجة من كلامه في البحر اذ كانت الطبيعة متعددة ومختلفة على لان  
 منطقتها من البعد القريب منه بغيره وهذا ما فهم عليه في الامور اذ هي المني عليه  
 زواله من ذاته وكذا الجاني بالبرج بالمصباح في فهم اوقفه فكأنه لان ذلك يدل على  
 التمسك وان لم يخرج المصباح ونحوه فمما دق في دعواه وحلف حيث لا احتمال لجلده  
 مواضع الذب وان نفس جمعه فقسطه من الذب ان عرفه والا لمستوحاة باجملة لا فاض  
 (و) تكمل دية النفس في (ذهب التمسك) من المخرجين كما جازي خبر عمرو بن حمز وهو  
 غريب ولا يضمن الحواس النافعة فكملت دية كالمسمع وفي ازالة تم كل مخرج نصف  
 الدية ولو نقص التمسك وجب بقسطه من الله ان ماكن معرفته والا لمستوحاة (تتبعه) لا انكر  
 الجاني في الاله المعن الجاني عليه في غفلته بالراوية الحادة فان عيش العطب وجس لغيره  
 حلف الجاني للظهور كذب الجاني عليه والا حلف هو لظهور صدقه لانه لا يعرف الا منه  
 (و) تكمل دية النفس في (ذهب العقل) ان لم يرج عوده بقول أهل الخبر في مدة  
 بطن انه يعيش اليها كما جازي خبر عمرو بن حمز وقال ابن المذاهب اجمع كل من يحفظ عنه  
 العلم على ذلك لانه اعترف المعاقب به فيجزا الانسان عن الهممة قال الماوردي وغيره والمراد  
 العقل الغريزي الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف فيه بحكمة  
 فان برى عوده في المدد المذكور ان ينظر فان عاد فلا ضمان (تتبعه) اقتصار المصنف على  
 الدية يقتضي عدم وجوب التعويض فيه وهو المذهب للاختلاف في حمله فقبل القلب  
 وقبل الدماغ وقبل مشترك بينهما الا اكثر من على الاول وقبل مسكنه الدماغ وتدبره  
 في القلب وهي عقل لانه يعمل صاحب من التوريط في المفاك ولا يزدني على دية  
 العقل انزال اعماله لاشد له فان زال يبرح له ارض مقدور كالموضوعة او حكومة وجبت  
 الدية والاولى اوصى والحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها جناية اطلعت متفعة  
 غير جازية في محصل الجناية فكانت كالاولى فتردت الجناية عن زوال العقل ولو ادعى زوال  
 الجاني عليه زوال العقل وانكر الجاني فان لم ينتظم قول الجاني عليه وقعه في خلواته فله  
 دية ثلاثين لان ما به تثبت جنونه والجنون لا يخلط وهذا في الجنون المطلق اما المتقطع فانه  
 يختلف في زمن افاقته فان انتظم قوله وقعه حلف الجاني لاحتمال صدور المتقطع اتفاقا  
 او جوا على العادة وخرج بالبري العقل المكتسب الذي به حسن التصرف فوجب  
 فيه حكومة فقط كما قاله الماوردي (و) تكمل دية النفس في (الذكر) السليم لغير عمرو  
 ان حمز بذلك ولو كان صغيرا وشيخا وعنه في التمسك لا يطلق الخبر المذکور ولا يذكر  
 المصنوع سلم وهو قادر على الابلاخ وانما الثابت بالبلاد والعنة عيب غير الذكر لان  
 الشهوة في القلب والتمني في الصلب وليس الذكر يحمل لواند منها فكان سليمان الله  
 بخلاف الاثل وحكم الحشفة حكم الذكر لان ما عداها من الله كركا تابع لها كالنكاح  
 مع الاصابع لان احكام الوطء تدور عليها بعضها بقسطه منها لان الدية تكمل قطعها  
 كما مر فقسط على ابعاضها (و) تكمل دية النفس في (الانثى) لمدت عمرو بن حمز  
 بذلك ولا نهما من تمام الخلقة وحمل التماسك وفي اداها نصفها سواء الجاني واليسرى ولو  
 من عتق ومحبوب ومطل وغيرهم (تتبعه) المراد الانثى من الدنستان كما مر جها في  
 بعض طرق حسد بن عمرو بن حمز واما الحنستان فالجلد تان القتان فحسما الدنستان  
 (و) يجب في الموضوعة أي موضوعة الرأس ولو لعظم الناس في خلف الاذن او الفرج وای  
 صغرت ولو لما تحت القلب من البين نصف عشرة دية صاحبها فقبها للمسلم غير جنين  
 (خمس من الابل) لما رواه الترمذي وحسنه في الموضوعة خمس من الابل فترأى هذه

(قوله في الانثى الخ) حاصلها ان  
 قطع الانثى بالجلد تنقبضها الدية  
 وقد خسر حكومة الجلدين وان قطع  
 الجلدين مع بقا الانثى وجبت حكومة  
 وان سل البنتين وجبت حكومة  
 حكومة (قوله ولو لعظم الخ) تعميم في  
 موضوعة الرأس ولو لما تحت القلب تعميم في  
 موضوعة الوجه وقوله ولو صغرت تعميم  
 في الموضوعة مطلقا (قوله فقبها للمسلم  
 غير جنين الخ) وخرج الجنين فاذا  
 اوشعه وهو في بطن امه فان مات بغير  
 الاضاح وجب نصف عشرة دية وان  
 مات بالاضاح وجبت عشرة ديات  
 وان انفصل جازع مات بشعب  
 الاضاح وجب نصف عشرة دية وان مات  
 بالاضاح بعد ما انفصل جازع وجبت  
 دية كاملة (قوله نصف عشرة الخ) اشار  
 بذلك الى قصور قول المتن عنه وانه  
 كان الاولى ان يعبر بمثل ما عداها

(١٠٤) من جبل البازور والجرير وشبههما

قوله خسر ميتا مغترا وأما بالنظر  
فبتقدير النصارح الفصل في الموصفين  
فكبر من باب الانتزاع والتنازع فكبر  
الذكور وأجلا أحد العالمين وبقدير  
الآخر ما يحتاجه قوله وحركة السن  
الحل هذا في الشيء مفهوم قوله فان  
طلعت منه متعاقبات في تعديده فلاقه وقوله  
سككها مستوكا لعله من التثنية لأن  
قال، لعلها مذكور وما قبله خسر فيه  
وفي بعض النسخ في سككها على ظاهرة  
قوله وفي كل عضو لا منفعة فيه الح  
لما قرع من بيان الجنازة التي لها ارض  
مقدسة سرع سكرام على الجنازة التي  
ليس لها ارض مقدرة قوله وكذا في كسر  
العظام اي غرقا لها شهة والمنفعة اما  
هذا فمما لارض مقدرة نصف عشرة  
صاحبها اي اذا كان في الراس أو الوجه  
وكذا الجنازة فان فيها الارض المقدرة  
ثلث الدية اذا سككت في البطن  
أو الصدر أو ثنية الفخذ وأما الهاتمة  
والمنفعة اذا كانت غير الراس أو الوجه  
فلا ارض لهما مقدرة ويكون فيها  
الحسنة قوله لم ينس عليه اي على  
واجبه قوله من زمن الدية اي الابل  
قالوا من الابل والتعويض بالنقود  
طريق يعرفه ذلك الجزء كما في سواه  
كانت الجنازة على عضو لا ارض له مقدرة  
كالعضو والاشل وسككها بناء على  
الظهور أو الصدر أو البطن أو كانت على  
عضو لا ارض مقدرة كالمثلا وعلى كل  
الجنازة فيها ليس لها ارض مقدرة ككسر  
العظام وقطع العضو والاشل أو كانت  
ساقية أو دامة أو واحدة أو غيرها  
مما لم يرد في نسخة من  
المصنف اذ كان له  
الوجه

أو كان في غيرهما مطلقاً أي عرفت نفسه من المرضعة أو لافه الحكومة وكذا الهاشمية والمقله في غير الوجه والأس لي  
ولابد في الحكومة إذا كانت الجناية على عضو لا مقدره أن لا تبلغ ذية العن وإذا كانت على عضوه مقدر يشترط أن لا يتابع  
ذية ذلك العضو وإن بلغها بعض منه شيء

(قوله ثمة تعني الخ) منصوب على الخ الظاهر في التفسير الخ (قوله من قيمة الجني عليه) اي بعد الهبة لانه لا يقوم لابعاده لاستقبال من ياله الجرح فلهذا في الموت فيكون الواجب ذمة النفس فان لم يكن نفس وقت الهبة اعتبر ما قبل الخ كما قاله الجني (قوله كما في نظير) في عيب المبيع فان جلت عتبه في المبيع جلت في الثمن وكذا يجوز عتبه من الممن وكذا على المشتري فانه مضمون عليه في جلة الثمن وجزؤه مضمون عليه يمان في ذمة المبيع اذا تلف قبل القبض فثبت البائع بالثمن بان يرد به على المشتري وان كان المبيع مريضنا وقطعه المشتري جاهلا (١٠٧)

اي يقوم المبيع ويعرف قدر التفارقه فيجب من الثمن بقدره وما اذا عتبه المشتري وتلف عتبه بالثمن بان يدفع الثمن للبائع وان حدث عتبه المشتري عيب واطلع على عيب قديم فانه على البائع دفع المشتري على اخذ البائع له وبخره لا يشتري ارض النفس وهو قدور ما قص (قوله ولو عير الخ) فيه مساهمة لان القيمة التي صوب التعبير بها مذكورة في الثمن فلو عير بها الصار لا تقدر وقعة العتبه فثبت ولا عتبه له فكان الأولى في الاعتراض ان يقول ولو قال وفي العتبه فثبت لكان أولى كابدل عليه آخر كلامه (قوله ولا يبلغ الخ) بالبناء للقول وهذا اوسع لقوله ما نص من قبه وقوله او عتبه عتبه اوسع لقوله ولم ينع مقدرا وقوله ولا يبلغ بالحكمه الخ لم يتقدم للحكمه ذكر الان قال تقدمت عنما في قوله ما نص من قيمته وبعد ذلك فيه مساهمة لان الحكمه خاصة بالخبر لا ما هو من الذمة الخ الان يقال سمى ذلك حكمه لخاصة المناهضة وقوله على ما سبق لم يتقدم ذلك حتى يحل عليه الان يقال توهم انه سبق ذكر ذلك في الخبر وهذه العبارة ذكرها في المنهج في الخبر واحال عليها الرقيق والتابع ذكرها في الرقيق في غير محلها ثم ان قوله ولا يبلغ بالحكمه قيمة جلة الرقيق محال لا يتصور فلا يصح فيه ان الحكم على الشيء فرع من تصوره فهو

الذمة بالنسبة لنسبة النفس الحنانية من قيمة الجني عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها مثاله جرحه فقال كقيمة الجني عليه بصفاته التي هو عليها بغير صفاته ان كان رقيقا فاذا قيل ما ثم فقال كقيمة بعد الحنانية فاذا قيل نعمون قالنا فالتفاوت العشر فيجب عشر ذمة النفس وهي عشر من الابل اذا كان الجني عليه حرا او كراما لان الجلة مضمونة بالذمة فبعض الاجزاء يجوز عتبه كافي بظهوره من عيب المبيع (تعبه) تقدم ان المصنف اهل بترتيب صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فراغه من الاول اعطى اباة الاطراف ذكر الثاني اعطى المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث اعطى الجراحات ثم شتم بالنسب الذي هو من جلة صور الاول وكان حق الترتيب الوضوح ذكر الاول على نقي الان الاعرف به هل انه اقتصر في الاول على ايراد احد عشر صورة واهمل من صورته وفي الثاني على احدى الجناية على نفس الرقيق المضموم كرا كان او اثنى ولو سدر او سكتا او ام ولد (قيمته) مائة ما لم يتسواء اكانت الجناية عدم اخطا وان زادت على ذمة الحر كسائر الاموال المتلفة ولو غير القيد بدل الذمة لكان أولى فيقول وفي العتبه فثبت لماسق في تعريف الذمة اول الفصل ولا يدخل في قيمته التغلظ اما المرتد فلا ضمان في اختلافه قال في البيان وليس لثاني يعم به ولا يجب في تلافه حتى سواء ويجب في التلاف غير نفس الرقيق من اطرافه واطرافه ما نص من قيمته على ما لم يتقدم ذلك العير من الخو لم يتبع مقدرا ولا يبلغ بالحكمه قيمة جلة الرقيق الجني عليه او قيمة عتبه على ما سبق في الخبر وان سدر في الحر كوضعة وقطع عضو عتبه مثل نسيته من الذمة من قيمته لا تان شتمه بالخبر في الحكومة العير قدر التفاوت ليرجع به في المشبه به أولى ولاه اشبه بالخبر في اكثر الاحكام بدليل التكييف فالحق ما به في التقدير في قطع به نصف قيمته وفي ذمة قيمته وفي اصفه عتبه وفي موضع عتبه نصف عتبه او على هذا القياس ولو قطع ذكره وانما هو في عتبه ما يجب العير في دينار وجب بقطعها قيمان كما يجب فيها المرديتان ومن نصفه وقال الماوردي يجب في طرعه نصف ما في طرف الخبر ونصف ما في طرف العتبه في درهم سبع الذمة وربع القيمة وفي اصفه نصف عشر الذمة ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فما زاد من المراجعة ان نقص (و) في ذمة الجاني الحر (غرة) ثلثا العتبه ان صلى الله عليه وسلم قضى في الجاني غره (عبد اوامة) بترك تنو من غره على الاضافة اليها وتويعا على ان ما بعد ما قبل بها واصل اقرة البياض في وجهه ان غرس ولها شرط عمرو بن العلاء ان يكون العتبه ابيض والا لامة يضاهه وكذا العا كها في شرح الرسالة عن ابن عبد البر ايضا ولم يشترط الاكثر من

فمن محال وقوله ولا قيمة عتبه هذا يمكن فيه جميع الامه طريقه ضعيفة بالنسبة للعدلان المعقدان الجناية في العتبه اذا كانت لارض لها مقدار وكانت على عتبه ارس مقدار يجب فيها ما نص من قيمته سواء كان قدر قيمة العضو الذي وقعت الجناية عليه او اقل او اكثر بخلاف نظير ذلك في الحر في شرطه في ارض الجناية للذكورة وان لا تبلغ ذمة ذلك العضو وان بلغت ناقص منها حتى (قوله وفي ذمة الجاني الخ) لواسطه لكان أولى لانه لا يظهر رقيقة القرية الذمة لاجلها سبها (قوله الجاني) الالف والاقام في العتبه فيشمل الواحد والمتعدد كذا التنوين في عرة العتبه فيشمل الواحد والاكثر (قوله بترك تنو الخ) اي بالنظر لكلام المتن في حد ذاته اما مع كلام الشارح فيعتني التنوين للعصل فيتم ما بقوله الخبر

[illegible]

الاولى هلته بالواو وصل قوله لا ملاق  
الشرطة ثانية (قوله ثاب النسب) اي  
بان كان من زوج او وطءه وقوله  
ثم لا بان كان من زنا (قوله فلا اثر  
الشرط في) (قوله في بعض المحترفات (قوله  
ولا يلحقه) وقوله ان هذا يصح ان يكون  
محترز وقوله مؤثر لان هذا يصح مؤثره  
لانها لما اقامت بعدها بالام كانت  
مؤثره واما ان يكون محترز وقوله ببيان  
لانه هالما لم تؤثر الحنانية في الام فكانها  
اسطة طمس غير حانية (قوله او انفصل بعد  
موتها ببيان في حانتها) ففي هاتين نص  
الفرع باتفاق واما عكس الاخير فهي  
سارحي عليها بعد موتها فلا حنانية  
والثب جينانية فقبل لم يحسب محترز وقبل  
لا يصح وهو المعتبر (قوله ولو ظهر بعض  
الحنين الخ) اشار الى ان قوله فيها  
تقدم انما نص اذا انفصل اي محسلا  
او بعضا كافي هذه المسئلة (قوله ولو  
ظهر على امه) مفهوما انه اذا ظهر  
على امه تبني نص الفرع مع ان الموضوع  
انه لا ينفسخ فلا فرعة حيثه فكان  
الامر يحذف قوله ولو ظهره يقول  
في الاخره بل الاخيرين او كان يقول  
اولم يظهر الخ والمعنى او انفصل تبني  
لم يظهر على امه تبني بالحنانة ولا تبني  
الفرع وهذا صحيح ويظهر قوله في  
الاخيرين لانها محسلة مستلثان

واستحسن تكون الثانية مكررة مع قوله فيما تقدم ولا يلزم فيه حقيقة فربما خالى ان الاول حذف قوله وبشرط  
 ولو ظهر وكذا قوله الاول يظهر لوافقها (قوله على الجاني) أى ابتداء ثم تحمله العاقلة (قوله لو التفتد او رجلا) أى  
 أو متعديا من ذلك (قوله نصف عرة) أى ان التفتد او رجلا فان التفت متعديا من الابدى او الارسل ورجع مرة كاملة  
 ولائى للزائد لاحتمال ان يكون زائدا والجنسين واحد فان التفتدين ورجلين وجب غيران بخلاف حالة موتهما المتقدمة فانه  
 انما يلزم غيرة واحدة لانهما لاجل موت الجنسين بموت امه (قوله ولا يلزمه قبل غير) فلو قبله مع اجزا ان كان القابل لذلك  
 من اعتبار زمانه

[illegible]

وشرط في ذلك ان يوافق السيد المملوك على ازالة عين الاب المملوك وهو ضرورة الام المملوكة في  
الحمل المملوك فيرقى معه فتجمل احره كمار وقصن جروعل وزيد بن ثابت رضي الله تعالى  
عنه فان نكحت المرأة حملا بان لم توجد او شرعا بان وجدته انما يتبر من مطلق نفسه  
او مرقبه لانها لا تسلم بقدرة جاهلي لورثتها بل على غير ارضان احتمالي وهي واجب على  
اقامة المصافي والجنين اليهودي او النصراني ما أتبع لاي وجه يجب فيه مرة كانت فمرة مسلم  
كافي دينه وهي حبر وثلاثا يبر في الجنين المجوسي ثلث شرع غره مسلم كافي دينه وهي  
ثلاث بغيرها اما الجنين الحر في والجنين المرتد تعالى وجاهل بغيره ان ثم شرع في حكم الجنين  
الرفيق فقال (وربما بالجنين المملوك) ذكرنا كان او غيره فقه (شرقية امه) فقه كانت  
او مودة او مكاتبة او مستولدة فقام على الجنين الحر فان المرأة في الجنين معتبرة بعشر  
ما تقدمت به الام وانما لم يعتبر واقسمته في نفسه لعدم ثبوت استقلاله باعباءه ميتا (تنبيه)  
يستلزم من ذلك ما اذا كانت الامه هي المصانية في نفسها فامه لا يجب في جنينها المملوك  
لسيده وهي الا لا يجب للسيد رقة فيه مني فخرج بالرق المعض فادى بدني ان فزوع  
المرقة على الرق والحر تحلفا فالصافي في قوله انه كالحرة وتعتبر زينة الام كالحرة اصل  
الرواية ما ذكر ما كانت من حين الجناة على الاصلح من التعليل السابق فانما تسلم حيواتها  
من اغترابها الجنابة وهذا اذا انفصل ميتها كالمسلم من التعليل السابق فانما تسلم حيواتها  
من اغترابها فان رقة في ميتها لم يورث الانفصال وان نقصت عن عشرة فريضة امه كانت في البصر  
عن اللبس وبكت المصنف عن المسوق فالحق الذي في الرواية ان يدل الجنين المملوك  
لسيده او غيره من قول المنجاء لسيدها ام الجنين لان الجنين قد يكون لشخص  
وصلى له به وتكون الام لا تخاف الدليل لسيد له لا لسيدها وقد يعذر عن المنجاء بانه  
يرى على الغالب من ان الحمل المملوك لسيد الام (تنبيه) لو كانت الام مقطوعة الاطراف  
والجنين صلها قومت بتقدير هاسلم في الاصم لبلا مته كالمال كانت كافرة والجنين مسلم  
فانه بتقديرها الاسلام وتقوم مسلمة وكذا لو كانت حرة والجنين رقيق فاما بتقدير رقة  
وصورته ان تكون الامه للشخص والجنين لا نحو وصية فيعتقها مالها وبجمل العتق  
المذكور عاقلة الخافى على الاظهر

٢٨ خط في الورب يطلق على القوة وعلى الضعف وهذا كله عبارة وإمامنا شرعاً وفهناً  
 وقع في القلب المدعي وجهه المناسبة بين المعنى القوي والحائي الثلاثة القوية أن القوة المذكورة تنطلق جامعاً التسم  
 بالقتل فثبت لزماً وأطاحوا هذه القوة بتقل الأيمان من جانب المدعي عليه إلى جانب المدعي فقوى جانبه بها فثبت نوعاً من  
 قوة لها سبب في التوفيق إلى المنقولة فثبت القوة ثانياً بمصداقها لا سبب في الضعف (وقوله بقره الخ) صدق  
 قولنا الضعف بما تفسره بأنه ما يقع في الأمر وقوله في الأمر ما تفسره بغيره في الحكم الحاكم الأمر في تمام  
 الدعوى عنده وقوله بقره منة أطاحوا في مقام الإخبار والمعاداة بالقصة نفس الأمر فكان حقه أن يقول هو الأمر وأعلى القوة



ذلك لتكون أهلها محصورة (قوله  
لأعدائه) راجع لحلفه والقرينة معاً  
وكونهم أعداء وليس قبله أي أو أعداء  
أصوله أو أعداء قبلته (قوله إذا كانت  
الح) راجع للأدواتين واحترق في الأولى  
عن عدو أو القاضي وفي الثانية عن نحو  
مال ناله جداً (قوله حلف المدعي) أي  
على طبق صلح كسائر الأيمان ولو كان  
المدعي كافراً أو عبداً أو مرتدداً كما يأتي  
واحد أو متعدداً (قوله كما أن الخ) أي  
وكرهني (قوله ولو مات الولي المقسم)  
وكذا لو عزل القاضي أو ماتت ولي غيره  
فان المدعي يستأنف ولا يني بخلاف  
المدعي عليه في الثلاث (قوله لان  
الأيمان كالحلف) أي والله إذا اضطر  
بعضها إلى الصلح البناء عليه فيسقط ذلك  
الأيمان (قوله ولا يجوز) لتعليل ثان  
(قوله لا شهادة كل شاهد مستقة)  
أي علم تطالب شهادة الأول بموت المورث  
فلذلك صرح البناء (قوله والعرق) أي  
عن مالومات المدعي عليه في انتهاء الأيمان  
أو عزل القاضي أو مات في انتهاء الأيمان  
ولو غير محرم يني المدعي عليه بخلاف  
المدعي فيستأنف هذا مراد الشارح  
لكن لم يذكر الشارح مسئلة عزل القاضي  
أو مرتد أو زلي غيره في انتهاء ايمان المدعي  
فكان المناسب ذكرهما ثم ذكر الفرق  
وكذا يخالف المدعي عليه في ايمان الأيمان  
فزوج على المدعي بقدر الأثر وفي سائر  
المدعي عليه لا تزوج بل يحلف كل منهم  
تسعين مائة مائة الشارح (قوله وهل  
تقسم الأيمان بينهم على قدر الفرصة  
الخ)

بقرينة حشكان بعد قتل أو بعتة كراهية إذا تحقق موته في حلفه مستقلة عن بلد كبير  
ولا يعرف قاتله ولا يدسه بقتله أو في قبره بخصومة لا هذا السواء في ذلك العبد أو القرينة  
أو الدنيمة به إذا كانت تمت على الانتقام بالقتل أو بوجده قتل وقد تفرق عنه جمع كان  
أزده حوا على شر أو باب الكعبة ثم تفرقوا عن قتل (حلف المدعي) بكراهة على قتل  
أعداء نفس ولو ناقصة كما أمروني (تسعين مائة) لثبوت ذلك في الصحيحين ولا يشترط  
مواالتهما فلو حلفه القاضي حسين بميتي فحسين وميتي لأن الأيمان من جنس الجمع  
وأصح يجوز تفرقهما كما إذا شهد الشهود معترفين ولو تخلف الأيمان جنوناً أو إجهالاً يني  
إذا أتى على ما مضى ولو مات الولي المقسم في انتهاء الأيمان لم يني وارثه بل يستأنف لأن  
الأيمان كالحلف الواحد ولا يجوز أن يستأنف أحدهما بميتي غيره وليس كالأوقاف شرط  
البينة ثم مات حسب ضم وارثه الله الشطر الثاني ولا يستأنف لأن شهادة كل شاهد  
مستقلة أما إذا تمت إيماء قتل مائة فلا يستأنف وارثه بل يحلف كالأوقاف بينة مائة وأما  
وارث المدعي عليه فيني على إيماءه إذا تخلف مائة الأيمان وكذا يني المدعي عليه لو عزل  
القاضي أو مات في خلاها ولو غيره والفرق بين المدعي والمدعي عليه أن يمين المدعي  
عليه يني فينبغي شفعها ويمين المدعي الإثبات فتتفرق على حكم القاضي والقاضي  
الثاني لا يحكم بحجة أقمت عند الأول ولو كان قتل مائة خاصة إنسان فأكثر ووعت  
الأيمان الخمسون عليهم بحسب الأثر لأن ما ثبت بأيمانهم يقسم بينهم على فرائض الله  
تعالى فوجب أن تكون الأيمان كذلك فخرج بقولنا خاصة ما لو كان هناك وارث غير  
حاضر وشر بكميت المال فان الأيمان لم تزوج بل يحلف الخاص تسعين مائة كالتوسل  
بعض الزوجة أو غاب يحلف الخاص تسعين مائة أو هل تقسم الأيمان بينهم على أصل  
الفرصة أو على الفرصة وعولها وحان أحدهما كافى الثاني أنها تقسم على  
الفرصة بعولها في زوج وأم وأختين لأب وأختين لأم أصلها ستة وتعمل إلى عشرة  
فحلف الزوج خمس عشرة وكل أخت لأب عشرة وكل أخت لأم خمسة والام خمسة  
وبغير المكسر ان لم تقسم حصصه لأن اليمين لا تنضم ولا يجوز زامها لثلاثين نصاب  
القسماء فلو كان ثلاثة تسن حلف كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حلف كل  
ميتين ولو تسكن أحد الوارثين حلف الوارث الآخر خمسين وأخذ حصته المأمر (تسعين  
يمين المدعي عليه قتل ثلاثين واليمين المردودة من المدعي عليه على المدعي أن لا تكن  
لوث أو حشكان ونسكل المدعي عن القسماء فرددت على المدعي عليه فتسكن فرددت على  
المدعي مرتان واليمين المردودة على المدعي عليه بسبب تسكن المدعي مع لوث واليمين  
أبصاراً شاهد مائة من جميع هذه الصور لأنها أفيحاً ذكر يمين دم حتى لو تعدد المدعي  
عليه حلف كل خمسين مائة ولا تزوج عليهم على الأطهر بخلاف بعدد المدعي والعرق ان

كل  
سدس الأيمان والأموال ثلاث الأيمان والأخوات ثلاثين ثلثي الخمسين فتز بد الأيمان على الخمسين تسعين مائة (قوله  
واليمين المردودة الخ) وفي هذه الصورة يجب القضاء ان كانت الدعوى بقتل عدلان أو نفس المردودة كالإقرار أو كالبينة أو أقصاص  
يجب بكل مهو أو كد يقال في كل عين مردودة وكان ينبغي للشارح أن يني على ذلك (قوله مرتان) وليس لما يمين ترد من الأيمان

[illegible]

كل واحد من المدعي عليهم بنى من نفسه القتل كما ينقسم من اقتدر وكل من المدعيين لا يقتل نفسه ما يشبه الواحد لا يفرد بل يثبت بعض الأوث خلقا بقصد الحصص (واسحق) الوارث بانقسامه في قتل لثلاثة أو قتل شبه العدد (الدية) على المساواة بخلافه في الأول مظنة في الثاني لقراءة الحجة بذلك كإثباته بنسبة وفي قتل العدة عدة حاشية على المقام عليه ولا قصاص في الجسد بد نسيب الضار المحكم بالدية ولم يحصل على القتل وسبب في وصلة الأيمان القصاص لا ذكره ولأن القصاص حصة متعينة فلا توجه لقصاص احتياطاً الأمر الدماء كالنساء واليمين (تبيه) كل من اسحق بدل الدم من مسدوداً ووارث سواء كان مسلماً أم كافراً عدلاً أم فاسقاً محموراً عليه بسفه أم غيره ولو كان مكافراً لقتل عدله أقسم لأنه اسحق لذاته ولا يقسم بسفه مصلح العبد المأذون له في التوبة وإذا قتل العبد الذي نعت بدنه فإن السيد ينقسم دون المأذون له لأنه لاحق له ولو نجح المكتاتب بسفه ما أقسم أخذ السيد القصة كما لو مات الولي بعدما أقسم أو قبله وقبل نكوله حلف السيد أو وجد شكوكه فلا يطلع الحق بالمشكوك كالحاكم إلا ما من الأصحاب (وان لم يكن هناك) أي عند القتل (لوث) بأن تعذر إثباته أو ظهر في أصل القتل بدون كونه محمداً أو خطأ أو انكر المدعي عليه اللوث في حقه أو شهد عدل أو عدلان أو زيد باقتل أحد هذين القتلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها اللوث كآثاله في الرزمة (فاليمين على المدعي عليه) لسقوط اللوث في حقه والأصل برأؤه منه (تبيه) قضية تعبيراً عما يجب أن لا يظن في حقه بالعدد المذكور وهو أحد القولين وأظهرهما كما في الرزمة أنه يظن عليه بالعدد المذكور كإثبات الأمانة له لا بما يمين بد محال أو يقول بأن يمينه في آخره (الدية) من ارتد بعد اسحقاقه قبل الدم بأبى عوث الجرح وميرتد عليه قبل أن ينقسم فإنه لا يلزم تأخير أقسامه لنسب لأنه لا يتوابع في حال رفته عن الأيمان السكارة قبل إعادته إلى الأصل أقسم أماداً ارتد قبل موته ثم مات الجرح وميرتد ولا ينقسم لأنه لا يرب بمحلف ما إذا قتل السيد وارتد بسفده فإنه لا فرق بين أن يرتد قبل موت المبدأ أو بعده لأن اسحقاقه بالثلاث لا يورث فإن أقسم الوارث في الرزمة صم أقسامه واسحق الدية لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد بإيمان اليهود فدل على إيمان الكافر بصحة والقصاص نوعاً حكمتاب المال لا تمنع منه الردة كالاحتطاب ومن لا وارث له خاص لأقامة قصده وإن كان هناك لوفد لعدم المسحق المير لا بد منه لعامة المجلس وتعلمهم غير محتمل لكن بمسألة القاضي من مدعى على من نسب القتل اليه بملغته فإن نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وجهان حزم في الأول لا يورث ولا يقتضي ما فيه الشك من مات بلا وارث وادعى القاضي أو منصوبه دنياه على آخر فانكر ونكل أم لا يقضى له بالنكول بل يجيب ليحلف أو يقصر ترجيح الثاني وهو الوجه شمر عن في كراهة القتل التي هي من موحاة فقال (وعلى

[illegible][illegible]

٢٩ حط في هذه على البلاج الحشمة وقد حصل (قوله آدمي) ومثل الدعا جنبه أو ما  
 وإن لم يكن على صورة آدمي (قوله فقهه قبود لا يجب الخ) أي سواء كان بالجد أو بالرحم وكان من ذرعيه  
 الآتية (قوله لا يحال اقوته) وكون هذا عراً زائد الخ) محله في حشمة له أنثى أو له الرجال وأنه لا تناسل ما أماداً لم يكن له إلا أنه واحدة  
 وأولها يجب المدعى الفاعل لها إن كانت له النسابة فظاهر أن كانت له الذكور وكذلك لأن له الذكور ويجب البلاج  
 فيما لم يدرأ الاحتكام (قوله المحرم لأمر خارج الخ) هذه المختار ذات الاربعة بمخالفة ترتيب العدة في الاجمال لأن قوله لأمر خارج  
 مختار لأن البلاج هو بهدس الأمر مع أنه قد مر زعم هذا وأوله وطه الميتة والمهمة هذا مختار الأخير مع أنه ذكره قبل فخر  
 حال عن النسبة مع أنه مقدم عن قوله متشبه طبعاً (قوله كان ظن امرأة أجنبية الخ) ولا حرج عليه وكذا لا يحرم عليه لو وطئ  
 زوجته مشأها بأجنبية بأن تصور الاحتية حال وطئ زوجته وأما لو وطئ زوجته في نفس الأم فظناً أجنبية فلا حرج عليه مسلم لكن  
 يحرم عليه الأقدام على الفعل (قوله شبه العاري) أي المذهب وهي التي يقول بها ما كثر وجب المرأة نفسها مع النكاح ومن عمر في

التي جاز به بيت المال فيصير طهرا لا له لا يستحق الا حقا فانه وان استحق النقعة ثم هو  
 بالنسبة الى تقسيم الحد في حقه (على من بين محسن) وهو من يستكمل المهر و لا لانه  
 (وغير محسن) وهو من لم يستكملها (فالمحسن) والمحصنة كل منهما (احده الرجم) حتى  
 عوت بالاحكام ونظاها الاحبار فيه كرجس ماعز والفايدة وعرق شاذاو السبع  
 والشيعة اذ انسابا رجوعها البتة وهذه نوعان فكلهما وكما تنبأ هذه الامة  
 في الاحزاب كما قاله الرعشي في تفسيره ولوزي قبل احصائه ولم يحد ثري بعد جلد ثم  
 رجم على الامع في الرضة كما في العان وارسل فباقي باب قاطع الطريق وسجين معصير  
 من غير تصريح بترجيع وصح في المسحات ان الزاج ما صحه في الامان وهو المصح  
 في التنداء. فاما وصفت عليه في شرحه واقهر عليه التوروى في حصصه (وقبر المحسن)  
 ذكر ان كان او ابني ادا كان حوا (احد مائة جلدة) لا تارة الزانية والزاني فاحدوا كل  
 واحد منهما مائة جلدة اى ولاه فلو فرقا نقران لم يزل الالم لم يضروا الا شرفا كان  
 خسين لم يضروا وان كان دون ذلك شرفا وعلى باب الجنس حد الرقي وهي حلد الوصلة الى  
 الجلد (وغرب عام) رواه مسلم بذلك (تنبيه) افهم عطفه النفر بي بالو انة لا يشترط  
 الترتيب بينهما فلو قدم التعرب على الحد جاز كما خرج به في الرضة واصحابا وافهم لفظ  
 التعرب به لا بد من تقريب الامام او ابنته حتى لو اراد الامام تعريبه فخرج بنفسه وغاب  
 ستمه عاد لم يكتب وهو الصحيح لان المقصود التشكيل ولم يحصل والبدء العام من حصوله  
 في بلد التعرب بي في احد وجهي احبابه القاضي ابو الطيب والوجه الثاني من خروجه  
 من بلد الرقي ولوا دعي المحبد واد قضاء الامانة صدق لانه من حقوق الله تعالى  
 ويختلف نداء قال الاموردي وبنى الامان ان يثبت في دوانه اول زمان التعرب ويغرب  
 من بلد الزنا (الى مسافة القصر) لان مادونها في حكم المضطر لتواصل الاخبار بها اليه  
 ولان المقصود اصحابه بالعدس الامل والوطى (فما فوقها) امدرا امام لان عمر  
 عرب الى الشام وعثمان الى مصر وعلى الى البصرة واكثر نقر به الى بلدمعن ولا يرده  
 الامام ارسالا واذا عين له الامام جهة فليس لغرب ان يختار غيرها لان ذلك لا يلق  
 بالرجوع ونعامه يقتضيه فصد (تنبيه) لو غرب الى بلدمعن فهل يمنع من الانتقال الى  
 الى بلد آخر وحاشا احصهما كافي اصل الرضة لا يمنع من الاعتدال والمنع من الانتقال  
 لم يدل عليه دليل ويجوز ان يحمل معه سوار به ينسرى بهما مع بقية محتاجيها ركذا مال  
 يتصرفه كما قاله الماوردي وليس له ان يحمل معه أهله وعقده بمان خو حواء به لم ينعوا  
 ولا ينعقل في الموضع الذي غرب اليه لكن يحفظ المراقبة والتوكل به الثلاثا الى بلده  
 او الى مادون المسافة منها لا ثلاثا منتقل الى بلد آخر ما من من انه لو انتقل الى بلد آخر لم يمنع  
 ولو عاد الى بلده الذي غرب منها او الى مادون مسافة القصر ردوا سنة المسافة في  
 الامع اذ لا يجوز نقر سنة التعرب في الحر ولا نصها في غيره لان الايحصان لا يحصل  
 معه وقضية هذا انه لا ينعين للرب البلد الذي غرب اليه وهو كذلك وبغير زان

التي جاز به بيت المال فيصير طهرا لا له لا يستحق الا حقا فانه وان استحق النقعة ثم هو  
 بالنسبة الى تقسيم الحد في حقه (على من بين محسن) وهو من يستكمل المهر و لا لانه  
 (وغير محسن) وهو من لم يستكملها (فالمحسن) والمحصنة كل منهما (احده الرجم) حتى  
 عوت بالاحكام ونظاها الاحبار فيه كرجس ماعز والفايدة وعرق شاذاو السبع  
 والشيعة اذ انسابا رجوعها البتة وهذه نوعان فكلهما وكما تنبأ هذه الامة  
 في الاحزاب كما قاله الرعشي في تفسيره ولوزي قبل احصائه ولم يحد ثري بعد جلد ثم  
 رجم على الامع في الرضة كما في العان وارسل فباقي باب قاطع الطريق وسجين معصير  
 من غير تصريح بترجيع وصح في المسحات ان الزاج ما صحه في الامان وهو المصح  
 في التنداء. فاما وصفت عليه في شرحه واقهر عليه التوروى في حصصه (وقبر المحسن)  
 ذكر ان كان او ابني ادا كان حوا (احد مائة جلدة) لا تارة الزانية والزاني فاحدوا كل  
 واحد منهما مائة جلدة اى ولاه فلو فرقا نقران لم يزل الالم لم يضروا الا شرفا كان  
 خسين لم يضروا وان كان دون ذلك شرفا وعلى باب الجنس حد الرقي وهي حلد الوصلة الى  
 الجلد (وغرب عام) رواه مسلم بذلك (تنبيه) افهم عطفه النفر بي بالو انة لا يشترط  
 الترتيب بينهما فلو قدم التعرب على الحد جاز كما خرج به في الرضة واصحابا وافهم لفظ  
 التعرب به لا بد من تقريب الامام او ابنته حتى لو اراد الامام تعريبه فخرج بنفسه وغاب  
 ستمه عاد لم يكتب وهو الصحيح لان المقصود التشكيل ولم يحصل والبدء العام من حصوله  
 في بلد التعرب بي في احد وجهي احبابه القاضي ابو الطيب والوجه الثاني من خروجه  
 من بلد الرقي ولوا دعي المحبد واد قضاء الامانة صدق لانه من حقوق الله تعالى  
 ويختلف نداء قال الاموردي وبنى الامان ان يثبت في دوانه اول زمان التعرب ويغرب  
 من بلد الزنا (الى مسافة القصر) لان مادونها في حكم المضطر لتواصل الاخبار بها اليه  
 ولان المقصود اصحابه بالعدس الامل والوطى (فما فوقها) امدرا امام لان عمر  
 عرب الى الشام وعثمان الى مصر وعلى الى البصرة واكثر نقر به الى بلدمعن ولا يرده  
 الامام ارسالا واذا عين له الامام جهة فليس لغرب ان يختار غيرها لان ذلك لا يلق  
 بالرجوع ونعامه يقتضيه فصد (تنبيه) لو غرب الى بلدمعن فهل يمنع من الانتقال الى  
 الى بلد آخر وحاشا احصهما كافي اصل الرضة لا يمنع من الاعتدال والمنع من الانتقال  
 لم يدل عليه دليل ويجوز ان يحمل معه سوار به ينسرى بهما مع بقية محتاجيها ركذا مال  
 يتصرفه كما قاله الماوردي وليس له ان يحمل معه أهله وعقده بمان خو حواء به لم ينعوا  
 ولا ينعقل في الموضع الذي غرب اليه لكن يحفظ المراقبة والتوكل به الثلاثا الى بلده  
 او الى مادون المسافة منها لا ثلاثا منتقل الى بلد آخر ما من من انه لو انتقل الى بلد آخر لم يمنع  
 ولو عاد الى بلده الذي غرب منها او الى مادون مسافة القصر ردوا سنة المسافة في  
 الامع اذ لا يجوز نقر سنة التعرب في الحر ولا نصها في غيره لان الايحصان لا يحصل  
 معه وقضية هذا انه لا ينعين للرب البلد الذي غرب اليه وهو كذلك وبغير زان

معها حان به (الخ) راجع لثمن (قوله اهله) اى زوجته (قوله وقصيه هذا) اى قوله استوفيت عملك دفعا استغاثا للفرع العرب  
 فلا تلعن ابلا لدا ان كان ذكرا ولا قوله وغرب زان عرب اى ويحل مقدما التعرب الاول في الثاني وحاصل ذلك ان الراني انزى  
 في وطنه فالامر طاهر كافي المتن والترشح وان كان عربا وزنى ما نطق فكذلك وان لم يتوسط اسطر قوطنه ثم غرب وزنى وهو  
 مد اعرب الى غيره صده وان زنى في البلد التي غرب اليها انتقل منها الى شل ينفذ من الراني مداه الامر كذا في مداه بلده

[illegible]

أخرى به بل من بلد إلى بلد تشكلا وأبعدا عن موضع الفاحشة إلى غير ذلك لأن القصد  
الجماعي يقتضي ورود اليهود إلى وطنه بأجر يشترط أن يكون به و غير ذلك مما به الفصل  
لما عرفها الجعيل ما ذكر فإن طاقا في بلد الأصل متعصبا لبلده لا يتبين قصد ثم  
شرح في شروط الأجسام في الزنا فقال (وترابط الأجسام أربعة) الأول (البلوغ)  
الثاني (العقل) فلا حصة لقصي ويحرمون لعدم الخلد علم المالكين يؤدان ما يرضيها  
ثالثا في الزوجة (تنبيه) ما ذكره من اعتبار التكليف ولو عسر به لكان أخيرا في  
الأجسام صحي لأن هذا الوصف لا يتحقق بالأصناف لوجوده لوجوب الخلد مطلقا  
كما حث الإشارة اليوم المتعدي سكره المكلف (و) الثالث (الخبر) قال فريق ليس  
بمحرم ولو كانت أمة ومساوية لأنه على النصف من الحر والرجل لا نصف له ولو كان  
ذميا أو مرده لأنه صلى الله عليه وسلم رحم اليهوديين كما ثبت في الصحيح من زاد أبو داود وأبو  
قنداصنا (تنبيه) عقد الأمة شرط لأقامة الخلد الذي لا يكون محصنا فلا ريب في  
حقيقته في كراهة ويحتمل النكحة المذكورة والأصح فهو محرم حتى لو عقدت ذمة فزنى  
وجرم واصل الذي المراد وتخرج به المستأنف قال الأئمة في هذا الرجل المشهور  
(و) الرابع (وجود الوطء) فالحقة في الأقدم ما عند فقهاء من مكلف قبل ولم  
يزل النكاح كما مر (في نكاح قصي) لأن النكاح مترك في النفوس فإذا وطئ في نكاح  
صحيح ولو كانت الموطوءة في عقد وطء عيشة أو وطئها في نهار رمضان أو في حرم أو أحرام  
فقد استوفى ما أحققت من محرمات ولا بد من كل طريق الجلب دفع البنية بطلان  
أورد بشرح بقصد الوطء المتأخذه ونحوها في النكاح الوطء في ملك المهر والوطء  
بشبهه وبقيد الصحيح الوطء في النكاح العادة لا حرام فلا يحصل بدمية كمال فلا حصة  
في هذه الصور المختزنها بالقبول المذكورة والأصح المنصوص أن شروط الشيب باقية  
الرجل أو قد رها حال حرته الكاملة ونكاحه فلا يجب الزم من وطئ في نكاح  
صحيح وهو مسمى أو مجنون أو زريق أو عا أو غير وقوعه في حال النكاح لا محض بأكل  
الجمعات وهو النكاح الصحيح فاعين حصوله من كامل حتى لا يرم من وطئ وهو ناقص  
ثم زنى وهو كامل و برحم من مكان كاسلاي الحائض وأن تخلعها نصف كبحون  
ورق والعبرة بالكيف في الحائض فإن قيل برذل هذا إدخال المرأة خسة الرجل وهو  
ما لم وأدخله في طهره نائمة فإنه يحصل الأجسام التام أو يضعها نائمة غير مكلف عند العمل  
أوجب بانه مكلف استباحها حاله قبل النوم (تنبيه) سكاوعن شرط الاحتارها  
وعتبه بل لا مهم عند اشتراطه في لو وجدت أو زوج مكره عليها وقائنا بقصر  
الأكراه حصول التحصين وهو كذلك وهذا التروط كالاعتذار في تعبيرنا انصاف  
الموطوءة قال الظاهر كافي الزوجة أن الكامل من رجل أو امرأة يتفق بحسن لأنه غير مكلف  
وطئ في نكاح صحيح ناشئه ما إذا كانا حائضين ولا يشرأف امرأة زانية وحدها بل مع زوج  
أو محرر نيسر لا تسافر المرأة إلا مع هذا الزوج أو محرر وفي الصحيح لا يجزى لامرأة تؤمن بالله  
واليوم الآخر أن تسافر يوما إلا مع ذي محرم وإن قصد تأديبها والزانية إذا اتفقت  
وحدها هتكت حلال الحياة فإن اعتنع من ذكر من الخروج معها ولو بأجر لا يجزى

الزبدية في كتابها الأول جوف أسد الكلبين (قوله ان كان حرا) فان نحن (١١٦)

(قوله فليست الخ) وعمل يذهب السرازا  
 لم يكن حشيش يشبه البراذن أنه أكرس  
 لنفسه أو لأجل التمدد أو بذكره نصيحة  
 للناس لأجل أن يعدوا عنه فانه كسر  
 لذنا إلى فذلك كقول المصنف عنه ذكره  
 العقدا أو تولد الاثم من الشهارة بالعصية  
 (قوله وأمنه) أي ذراهم أما الحرم  
 فان وطئها في القبل لأحد الشتمين  
 وطئها في الذكر فبيل محمد وقبل لأحد  
 وهو المتحد وحيث لم يحد لم يدرى  
 في المرأة الأولى (قوله في القبل) معلق  
 بالزا (قوله على المصنف في الواط)  
 وقوله أنه يقتل مطلقا وفي كفة قتله  
 أقوال أربعة قبل بالسف وقيل بالرحم

[illegible]

وقيل هدم جد أرملة. وقيل القاهم من شاق حبل (قوله والثاني القتل الخ) وفي كسمة الأفعال الأربعة المقدمة  
في الأفعال ما قبل العينة معه ثلاث وأربع من أن فعلها بها أن كانت ما كوله. غرم الفعل ما بين فيهما هبة ومذوبة لأن  
فيهما المصلحة ولا يجوز فعلها غير الذبح (قوله فاقبلوه واقتلوه) قتله على القول به واجب وإنما فهو مذوب أي بالذبح والمقتدان  
الحديث منصوص بالحدس والآفاق ومحمل على من استحل

[illegible]

وفي السابعة من حين ابن عباس ليس على الذي باق اليه بعد وحمل هذه الاشياء الا عين  
وقريب (ومن طريق) الاولى من ياشي (يحيى بن الفرج) يخافه اذ هو مائة واثنا واربعة  
ذات (عز) فانه امر الامام من ضرب او سجن او قتل في جعل ما يراد من الجميع من  
هذه الامور او لا يقتصر على بعضها وله الاقتصا راعى الترتيب بالان وسجد فيما يتعلق  
بحق الله تعالى كافي الوضوء (ولا يبلغ) الامام وجوبا (بالتميز برادى المحدث) لان  
الضابط في التميز برادى مشروعي في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة سواء كانت حق الله  
تعالى ام لا دمي وسواء كانت من مقدمات ما فيه حسد ككثيرة اجنية في غير الفرج  
وسيرة ما لا يقع فيه والحب مجلس يقذف ام لا كالزور بر وشهادة الزور والضرب بغير  
حق ونحو ذلك المراد منع الزوج حقه من القدر هو الاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى  
والا فلا تخافون نسوة من الاية فاباح الضرب عند الحاجة فكأن فيه تنبيه على التميز بر  
وذلك يبقى ان عليه رضى الله تعالى عنه سئل عن من قال لرحل باناسي ناسيت فقتل  
عزير (تنبيه) اقتضى الضابط المذكور ثلاثة امور الامر الاول تعزير برضى المعصية التي  
لاحد فيها ولا كفارة وسبئي مسائل (منها) الاصل لا يعز رضى الفرج كالا بعد يقذفه  
(ومنها) ما اذا ارتد ثم اقبله لا يعز او لمرة (ومنها) ما اذا كلف السبعه هذا لا يطبق  
الدوام عليه فانه يصر عليه ولا يعز او لمرة فاما قوله لا تعد فان عاد عزير (ومنها)  
ما اذا قطع الشخص اطراف نفسه بالامر الثاني متى كان في المعصية حد كالزنا وكفارة  
كالتعجب يطبق في الاحرام ينفي التميز بل لا يحال الاول الحد الثاني الكفارة وبسبئي  
منه منها فاما افساد المظالم وما من رمضان يجمع زوجته او مات فاته يصحبه التميز بر  
مع الكفارة (ومنها) الظاهر يجب عليه التميز برمع الكفارة (ومنها) الذين افسدوا  
يجب فيها التميز برمع الكفارة (ومنها) ما ذكره الشيخ عز الدين في قواعد الصغرى انه  
لوني زامة في حرق الكعبة في رمضان وهو صائم متكلف يحرم زمة الحق والبدنة وقد  
لنا وبه زلقط رحه وانتهاك حرمة الكعبة الامر الثالث انه لا يعز في غير معصية  
وبسبئي منه مسائل منها الصبي والنحو عزان اذا فعل ما يعز عليه البالغ العاقل  
وان لم يكن فطهما معصية (ومنها) ان المحصب منع من يكتب بالهوى ويؤد عليه  
الاخذ والمنطى وظاهرة تناول الهوا المباح (ومنها) اني المختصض عليه الشامي مع انه  
ليس بمعصية وانما هو فعل المحلوة واستعصت في شرع التهاج وغيره من ذلك مسائل  
عديدة مهمة لا يحتمل هذا المختصر وفحاذكرته تذكرا لا لاولي الالباب (تم) الامام ترك  
تعزير رضى الله تعالى لا اعراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه كالنساء في العنية

٣. خط في طاهر وأول كان محرراً فلا استثناء لأنه على القاعدة (قوله مع أنه) أي المقتض  
 المجهول من المحدث (قوله ليس بمحصنة) كيف ذلك مع أنه ودل على الله المشبه من الرجال النساء فكونه محصنة يجب أن ما هنا  
 مجهول على الخلق الذي لا اختيار فيه والمحدث مجهول على ما كان التصنيع (قوله وأما هو) ظاهره أن الصغير راجع للفتن  
 فقتضيه أن اختياره واجب بان هذا الصغير راجع للفتن والمصلحة فيه حفظ المسلمين عن التعلق منه والفتن من مقتضى ذلك التصنيع  
 فثبت للفتن (قوله لأمره الخ) أي لشدة حله وتولية الناس (قوله لا تغال الخ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغال  
 بها ناراً وم القامة وكان قد مر في سورة





ای و لا حرمه (قوله فلا حرمه على مكة) ای و لا حرمه  
 (قوله لا حرمه على مكة) ای و لا حرمه (قوله لا حرمه على مكة)  
 (قوله لا حرمه على مكة) ای و لا حرمه (قوله لا حرمه على مكة)  
 (قوله لا حرمه على مكة) ای و لا حرمه (قوله لا حرمه على مكة)  
 (قوله لا حرمه على مكة) ای و لا حرمه (قوله لا حرمه على مكة)

عَمَّتْ بِمَا وَفَعِيَ الْكَفَرُ (قوله وظهور الزايم قد شبه) العبارة بأفصحة وقوة معناه ظهور الزايم بدله على سبيل مثله أي فسكاه وقت الغدق كان  
خبر محسن فلهذا لا سقط الحيد (قوله فاذا ظهر أثره) أي فكاه وقت الغدق عبر محسن (قوله فاطهاره لا دليل) أي ويكون وقت



(قوله في وقوع) أي المطلق وإنما الحكم بالخطأ (قوله حشمة) أي هو بـ فكأن لفظ الجرم هو الضمير ولا يؤخذ من  
 جرم غير العنب مرة يكون مشكوكا في كونه لفظا استعمالا للمشتركة في كل من معناه حشمة فخر بن الفيلسophe وضع لفظ الجرم  
 من غير عنب العنب قوله لأن الاعتراض لا يخرج جعل ذلك من القياس في اللغة وهو ما ذكره عبد الله بن (قوله الجواز) أي أقويا  
 والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يكون لفظ الجرم وضع لعنب العنب وضع لفظ الجرم وضع لعنب العنب  
 شخصيا بخلافه على الثاني يمكن برده على ذلك أن المعنى المجازي هو وضع لفظ العنب بجائز أي على الأول وضع لفظ الجرم لعنب  
 العنب والعنب العنب كل موضع يخصه مستعمل وأما على الثاني فيكون من وضع لفظ العنب وضع لفظ الجرم وضع لفظ الجرم  
 يقول ومعت كل لفظ له معنى حقيقي ليستعمل في معناه الحقيقي ويستعمل في معنى غيره وضع لفظ العنب وضع لفظ الجرم  
 فروع من جملة غيره وهذا لفظ غير منزهة الخلاف كله في اللغة أي الشرع فصار الجرم حقيقة شرعية في كل مسكر سواء كان من عصير  
 العنب أو غيره فذلك قال الشارح (١٢١) أملى القصر المالح أي أن الاختلاف المنقذ أيضا هو في اللغة (قوله أي من المسكرات)

جمع باعتبار معنى من وقوله الملتزم  
 بالرفع معن بـ باعتبار اللفظ والحاصل  
 أن الشرط المذكور شروط في الحد  
 والحرمة فإدراكه واحد من حيث اعتباره  
 يقتضي الحد والحرمة فإدراكه يقتضي الحد  
 بقاء الحرمة دون العكس فلا يقتضي  
 حكما يعلم ذلك مما يأتي في المعاهير  
 (قوله عالميا بالقرص) أي ويكون  
 مسكرا (قوله أو شربا) المانع أي بذلك  
 بناء على أن الجرم حقيقة في عصير العنب  
 دون غيره أما على عمومها لكل مسكر  
 فلا حاجة للعطف وقوله مسكر ليس  
 قيدا لأن يقال المراد الشان (قوله  
 الخراخ) هو بدل من الخمر المستتر  
 في صدر الراجع لمن شامل للجرم والحق  
 فيكون بدل بعض من كل والباطل  
 مقدرا أي الحرمة منه ولا يصح أن يكون  
 بالفاعل بعد لانه لا يحدف ولا يصبر  
 الضمير لعدم إداة التفسير ولأن التفسير  
 انحصر من التفسير (قوله كل شراب مسكر  
 الخ) لما بعض المتن على حوته بين  
 الشارح الحرمة وهذا دعوى وقوله  
 وحد الخ ثمانية شراطا على الأولى حدتين  
 وقوله فيما بعد وحده بدليل ثمانية  
 (قوله مسكر) ليس قيدا (قوله وكل خمر

المسكر المالح العقل فانه حرام في كل ملة حكاه القسيري في تفسيره عن القفال الثاني قال  
 وأنعم المسكر من عصير العنب واختلاف اصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانبذة هل  
 هو حقيقة قال المازني وجماعة نعم لأن الاشتراك بالصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو  
 قياس في اللغة وهو ما اعتدوا أكثر من وهو ظاهر الأحاديث ونسب الرازي إلى الأكثر أنه  
 لا يقع عليها إلا مجازا أملى القصر والمحدف كما حكى يؤخذ من قول المصنف (ومن  
 شرب) أي من المسكرات الملتزم فلا يحكم بجهتها لتعشيرة عالميا بالقرص (خمر) وهو  
 المنقذ من عصير العنب كما مر (أو) شرب (شرا) مسكرا عبرا بالانبذة لا لانبذة المنقذ من  
 خمر أو بطاوة سب أو شعرا وذرة أو قودك (يحد) الميزان بعين جلدته لما في مسلم عن  
 أنس رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعترف في الخمر بالميزان والبال  
 أر بعين ويحد الفرق ولو بمصاعير عشر لأنه حد مصنف على الفرق كيد الزنا (تنبه)  
 في تعدد الشرب كفي مادرك وحدته الأمر بقتل الشارب في الزانية منسوخ بالإجماع  
 (تنبيه) كل شراب مسكر كثير هو هو وقليل هو حد شاربه لما في المصنف عن عائشة رضي  
 الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال كل شراب مسكر فهو حرام وروى مسلم خبر كل مسكر  
 وكل خمر حرام وأما حرم القليل وحده شاربه ما كان لا يسكر حتما المادة الصلبة كما هو  
 في قبيل الأجنبية والخمر لا يفسد إلى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم من شرب الخمر  
 قاطلة وهو قيس بن قربة النيزي خرج بشرب الخمر لأنه أدهله في دبره والنفوطان  
 أدخله أنفه فلا حد بذلك لأن الحد لغيره ولا حاجة إليها وبالشراب المعلوم من سرب  
 النبات قال الدمري كالخمشة التي أتى عليها الخرافيش ونقل السجاني في باب الأطعمة  
 عن الروي أن أكلها حرام وأحد قها بالمكف العصي والمجنون لرفع القلم عنها  
 والمتميز لغيره لعدم التزامه والذي لأنه لا يلتزم بالذمة ما لا يتحده وبالختار المصوب  
 في حلقه قهر أو المسكره شرع بحد شرع عن أبي الخطاب والنسائي وما استكرهوا  
 عليه ونصير ضرورة ما لو عسى أي شرب لضعف لم يحد عسيرا لجر فاساغها فلا حد عليه  
 لو حرم شرابا عليه إغراق النفس من الهلاك والالامة بذلك قطعية بخلاف الدواؤه  
 رخصة وأجبة فالوحد شرع أو لو لا حرم أساعتها بالجرم وجب حده ونصا لما بالقرص من

٣١ حط في حرام أي قليلا وكثيرا (قوله حتما) أي متعاضدا (قوله والسعوط) بالضم العمل  
 لتماثيه للغة لأنها الفصل (قوله بأن أدخله أنفه) أي وأدنه (قوله فلا حد) أي ويحرم لانه تلحق بخاصة وأدخلها حقه من غير ضرورة  
 (قوله المعلوم من شرب الخ) لإحاطة ذلك لانه من ربح في المتن ويحجب بأنه راجع لشرب في الحديث وأنه اغتال ذلك لأجل أن  
 يكون مبنا لغوم الشرب في كل من الخمر والنبذ بخلاف ما لو كان محسرا لشراب في المتن يكون سكا عن محسرة الشرب في الخمر  
 (قوله الخرافيش) جمع حرم عن كصفتين (قوله أن أكلها حرام) أي الكثير منها دون القليل ولا حد على كل حال (قوله وبالمكف  
 الصلي الخ) أي فلا حرمة ولا حد لغيره (قوله والمتميز لغيره) فلا حد يجرم عليه لانه مكلف شرعا فروع الشريعة وكذا يقال  
 في الذي (قوله أو المسكره) أي فلا حرمة ولا حد (قوله ولو مسكره) ضعيف والمعتدل لأحد (قوله وبالمكف الصلي الخ) أي لا يثابته  
 خارج بحد مقدرك قال يقول وتخرج بكونه ما يثابته مسكرا عالميا يعلم الخ

جهل كونه نمرأش بها نأنا أكرم الله الأسماء في حبيبته العذر ولا لزوم فيها أن يكون  
 الفاشية هذه النكر كما يحسن عليه ولو قال النكر أن بعدد الأسماء التي ذكرها أول ما يحسن  
 الذي شربته من مكر صدق بينه قاله في البحر في كتابه الطلاق ولو فيه لم يملكه فقال جهل  
 نمرأها لم يجد لأنه قد يحسن عليه ذلك والحد يدرك بالاشارة ولا تحرق بعد الشبهة من نقاش  
 بلاد الاسلام أولا ولو قال حلت نمرأها ولكن جهل انفسه ثم بها حد لأن من حقه اذا  
 علم النمرأ ان عتق ويحد يدري مسكر ولا يحد فيه في ما استهلك فيه ولا يحد فيمن دقعه  
 به لأن من المسكر كانه النار وبقي الحيز منفسا ولا يحدون هوقية لا شمله ولا يأكل لحم  
 طبع به بخلاف مرقه اذا شربه أو خمس فيه أو ترده فانه يحد ليعاء مجتمعه ويحرم تناول الخمر  
 لدواء وعطش اما تحريم الدواء بها فلاه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن التداءى بها قال انه  
 ليس بدواء ولكنه داء والمعنى ان الله سبحانه وتعالى سلب الخمر منافعها حين ما سورها وما دل  
 عليه القرآن من حيث ان فيها منافع للناس اغا هو قبل تحريمها وان علم بقائه المنفعة فحرمها  
 مقطوع به وحصول الشفاء مطلق فلا يقوى على ازالة المقطوع به واما تحريمها للعطش  
 فلا نه لا يزيله بل يزيده لان طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب ويرى بها دفع الجوع  
 كسرى بها دفع العطش هذا اذا تداءى بصرفها اما الترياق المحدثون بها ونحوها تستهلك  
 فيه فهو زائد تداءى به عند قدما قوم مقامه بما يحصل به التداءى من الطاهر كاللنداءى  
 بنفس كدم حسنة ونول ولو حكان التداءى بذلك التحجيل شفاء شرط احكام طبيب مسلم  
 عند ذلك أو معرفته للتداءى به والنداءى بالفتح المجهول بخمر لا يجوز به نجاسته ويجوز  
 تناول ما يزيل العقل من غير الاشربة لقطع عضو متاكل اما الاسربة فلا يجوز تناولها  
 لذلك وأصل الجلد ان يكون متوسطا وارب اطراف ثياب لما روى الشيخان انه صلى الله  
 عليه وسلم كان يضرب بالخرقة والنعال وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال  
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسكران فأمر بضربه فنامن ضربه بيده ومنا من ضربه بيده  
 ومنا من ضربه بشوكة (ويجوز) للامام (ان يبلعه) أي الشارب الخمر (ثمانين) على الأصح  
 المنصوص لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم  
 أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لأنه اذا شرب مسكرا وإذا  
 سكر هذى وإذا هدى أخرى وحده الاقتران ثمانون والزيادة على الأربعين في الحرو على  
 العشرين في غيره (على وجه التعزير) لأنها لو كانت حد لما حازرت كها وقيل حد لان التعزير  
 لا يكون الا عن حناية محقة واعترض الأول ما من وضع التعزير لرفع عن الحد فكيف  
 يساويه وأجيب بأنه لجنايات تولدت من الشارب واحد انفس تعبير المنهاج بتعزيرات  
 على تعبير المحرر تعزير قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا فان الجنايات لم تثبت  
 حتى يعزير والجنايات التي تولدت من الجمر لا تقصر التعزير الزيادة على الثمانين وقد منعوها  
 وفي قضية تبليغ العتاب الضرب ثمانين العاط مشعرة بأن الكل حد وعنه هذا الشارب  
 مخصوص من بين سائر المسدود بأن ينقسم بعضه ويتعلق بعضه باحتداد الامام انتهى  
 والمعتد بها تعزيرات وأغالم تجز الزيادة اقتضارا على ماورد (ويجب عليه) أي الشارب  
 المقيد بما تقدم (الحد بأحد أمرين) اما (بالدية) وهي شهادة رجلين أنه شرب خمر أو شرب

بالسلامة بذلك قطعية أي بخلاف الدواعف به مطلق وليس راجعا لقوله  
 متى ان التداءى حرام مطلقا وليس كذلك (قوله وهذا أحب إلى) الإشارة للاربعين وقوله  
 (قوله على وجه التعزير) الأولى على وجه التعزيرات

(١٢٣) والاولى ان كان نوع احسان  
 القوي ان كان نوع احسان  
 والاولى ان كان نوع احسان  
 القوي ان كان نوع احسان

عبد، حال السكر حرام عن النبي صلى الله عليه وسلم في أي شيء كان هو ظاهر إرشاد رب المتقدم ومجاوب بان قوله هذا تقدم أي يسكن إن من هو في أوائل السكر مع بقاء عقله وامتناع استغفر في السكر فلا منافاة وأما الحسن فيما تقدم فامر بغيره أي بسبب الإفاقة (قوله وسوط الخ) هذا هام في جميع الحدود ويصلح الرجل عائشا وأما إذا لم يتزوج بعد هذه المرأة وأمرأة خلف عليها لم يباح إذا انكسفت ويحفل عند الخشي بحرم لرجل اجني ولا امرأة اجنية وبحسن ما فعله أهل العراق من ضربها في غرارة زيادة في السر (قوله وبقري الصرب الخ) أي وجوب إياها فحما بعده فإن خالف حرم ومع ذلك أن تلف به لضمان حيث يترد على الخلد (قوله ضرب الرأس الخ) يجوز على ما إذا كان بالسر وهو يصلح محذور تيمم وهو مشتبك من جهة الإطلاق وعدم التفصيل (قوله ولم يضبط الخ) هكذا في خط المؤلف وهو غير لاف لأنه في الضبط مع أن ما بعده منه ضبط ونسخة وهم يضبط ويكون الخفي وبأي شيء يضبط فتعسكرون ما الاستفهام وحذف الفها كما قال بن مالك وما في الاستفهام الخ ويكون قوله قال الإمام الخ جواب الاستفهام

وفي نسخة وبما بالبعد ما هي بمعنى ما قبلها لكن أنشأت الألف بحال للقاء عدة  
يأخذ وغير الجائز هو الذي لا يحدثه المأخذ (قوله كل دفعه) امرأة من التفريق  
عقب ما تقدم من استنباطه في أن كلامه الكثير ومن الكليات الجنس ووالا للشرح في  
الامر من (قوله أخذ المال الخ) ليس قبله بل مثله الاختصاص فالأخذ وبمعنى مرقه  
قد يخرج الاختصاص فانه لا يسمى مرقه ثمرأ وقوله حقه بخرج الجنس والتميز وقوله  
قانه لا قطع نظر الظاهر وكذا عكسه وهو الواحد ما يظنه مال غير مطلقا نظر المبدأ في  
الماضي بما بلغا وسكان يفر الناس عن الزواج ويقول لهم تزوجوا فأن بالاولاد

[illegible]

أهل الشريعة في العرق بين الذهب والفضة وهو  
 يدجن من مئتين عمودين \* ما بالها قطعت في ربيع دينار  
 أجا بالفاضل عبد الوهاب الماسكي بقوله  
 وقاية النفس أغلاها وأرضعها \* وقاية المال فأقسم حكمه بالبر  
 وقال ابن الموزي لما سئل عن هذا لما كانت أمانة كانت ثمنه فالحانات هانت وأركان  
 القطع ثلاثة مسروق وسرق والمصنف أقصر على السارق والمسروق قبال  
 (وتقطع يد السارق) والسارة ولودمين أو رقيقين (بست) بل عشرة (شرائط) كما  
 ستعرفه مراد به السرق وهما لا يدمنه الشامل لركن وعمره لأنه ذكر من جلبها المبروق  
 وهو أحد الأركان كما هو الأول (أن يكون) السارق (بالغا) فلا تقطع يده في عدم تكلفه  
 (و) الثاني أن يكون (عاقلا) فلا تقطع يده بجهنم لما ذكر (و) الثالث وهو المشاركة  
 (من الأركان) (أن يسرق نصبا) وهو ربيع دينار فأكثر ولو كان الراسم لصاحبه أعيد  
 حزمهم ليس يصل إلى تقطع يده سارق الأفعب دينار فأكثر أو كان يكون صالحا لربيع  
 الخشوش ليرجع ربيع دينار حقيقة كما يحكم في الخشوش ربيع نصاب وجبة القطع  
 ومثل ربيع دينار ما قصته ربيع دينار لأن الأصل في التقويم هو الذهب المالحص حتى  
 لو سرق درهم أو غيره ما قصته ربيع دينار (قصته ربيع دينار) وقت الأخراج من الحرز  
 فلو نقصت قصته بعد ذلك لم يسقط القصاص وعلى أن التقويم يعتبر بالمضروب ولو سرق ربيع  
 دينار صمولا أو حيا أو نحوه كرامة لئلا يورى به مضرب بأقله قطع وإن أضافه غير  
 مضروب لأن المذكور في الخبر لفظ الدنار وهو اسم للضروب ولا يقطع بمضاربته دون  
 ربيع وقبته بالصفر عر نظرا إلى الوزن الذي لا دمنه في الذهب ولا يما يقص قس  
 آخره من الحرز نصاب كل أو غير كما حاق في انتفاء كون المخرج نصبا ولا بما  
 دور نصابين اشترك اثنين في أنواعه لأن كلا منهما لم يبلغ نصابا ويقطع بنوب روث  
 في جبهه تمام نصاب وإن جهله السارق لأنه أخرج نصابا من حرز ضد السرقة والجمل  
 يحميه لا يؤثر كالمهل وصغته ونصاب ظنه فلو لا الأساو به ذلك ولا أثر ظنه والرايع أن  
 يأخذه (من حرز مثله) فلا قطع بسرعة ما ليس محرزا لخبر أبي داود لا قطع في شيء من الماشية  
 إلا بما أوامرا وأما المراج ولأن الجفافة تعظم خطاها أخذ من الحرز حكم بالقطع رجا بخلاف

أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله:

وقاية النفس أغلاها وأرخصها • وقاية المال فافهم حكمة الباري

وقال ابن الجوزي لم يسأل عن هذا لما كانت أمانة كانت شعبة فلما خانت هانت وأركان القطع ثلاثة مسروق وسرق والمصنف أقصر على السارق والمسروق قبحان (وتقطع يد السارق) والسارقة ولو ذمينا أو فرقين (بست) بل بعشرة (شرائط) كما تعرفه ورأه بالشرط ههنا لا يذمته أنشأه لفرق وعده لأنه ذكر من جلبه المهرق وهو أحد الأركان كما الأول (أن يكون) السارق (بالغا) فلا تقطع يده حتى لعدم تكلفه (و) الثاني أن يكون (عاقلا) فلا تقطع يده مجنون لما ذكر (و) الثالث وهو المشاركة أنه من الأركان (أن يسرق نصبا) وهو ربيع دينار فكل رطل ولو كان الربع نجاءه الصيد حرمه لم يصلح لا تقطع يد سارق الأفي ربيع دينار فصاعد وإن يكون خالصا للربح الغشوش ليس ربيع دينار حقيقة فإن حسان في الغشوش ربيع خالص وجهه لقطع ومثل رطل الأفي ربيع عشرة ربيع دينار والاصل في التوقيف هو الذهاب الخالص حتى لو سرق رباح أفيها فأقومت ربيع تقبيل (قبيته ربيع دينار) وقت الأخراب من الحرز فلو تقبست قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع وعلى أن التوقيف يعتبر بالخراب ولو سرق من الحرز دينار مسبوكا أو حلها أو نحوها كقراصة النساوي ربيعاً مضروباً بالأطباع وإن أوزاه مضروب لأن المذكور في الخبر لفظ الدنار وهو اسم للضرب ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربيع وقيمه بالصفة ربع نظرا إلى الوزن الذي لا يذم منه في الذهب ولا يماض قبس انتراحه من الحرز عن نصيب ما كل أو غيره كما هو في انتفاء كون المخرج نصبا ولا عما دون ما بين اشتراك اثنين في أنواعه لأن كلا منهما لم يبلغ نصبا ويقطع بثوب وثوب في جيبه تمام نصاب وإن جهل السارق لأنه أخرج نصبا من رز قصد اسرقة والجهل بمنحه لا يؤثر كالمثل بصفته ونصاب ظنه فلو أساء لساو به ذلك ولا أثر لظنه والاربع أن يأخذه (من حرز مثله) فلا يقطع بسرعة ما ليس محرزا لخبر أبي داود لا يقطع في شيء من الماشية إلا فيما أودا المراح ولأن الجناة تعظم خطيئته أحمده من الحرز في حكم بالقطع زوجا لاختلاف

أن يسرق نصابا بالجم (قوله بل عشرة)  
 أي بعضهم إلى السارق وهو ستة وبه فيها  
 في السرقة وهو أربعة كالذي المداخي  
 قوله ويراد بها الشروط أي فيه نظر لأن  
 أعبر به المصنف أنما هو الشرط وهو  
 قوله أن يسرق الجم وأما النصاب الذي هو  
 الركن فله تسير به فكان الأولى إبقاء  
 المتن على ظاهره (قوله نصابا) أي شيئا  
 قسوا نقص في ميزان ويتم في ميزان فلا  
 قطع (قوله وأن يكون الجم) هذا من  
 الشارح زيادة على المتن وهو معطوف  
 على المتن وكان يمكنه أن يقول خالصا  
 وهذا قولنا نصابا وسبقني هو هذا  
 التصديق بل والبعيد عن هذا (قوله فقيمت)  
 أي فقط وأما وزنه فقمت الأسماء الثلاثة  
 (قوله لأن الأصل) تعليل للقوم  
 بالربح وشار (قوله ونعتبر قيمته الجم)  
 هذا التقدير من الشارح فيه مساهمة  
 لا تخفى أعراب المتن ومعناه بيان تغير  
 الأعراب أن قوله قيمته يربح دينار مبتدأ  
 وتغير في محل نصب صفته نصابا والشارح  
 جعل قيمته نائب فاعل بفعل يربح  
 ويجعل وربح دينار منصوب بالرفع  
 الحائض وأما بيان تغيير المسمى فإن كلام  
 المتن مفروض في غير المذهب لأنه اكتفى  
 بالقيمة فقط والشارح حمل أول كلامه

هـبى الذهب المضروب وجعل أحراراً كما في غير الذهب فجعل نول المتن قيمته مرتباً بما قدره بقوله ومثل الربيع ما  
دينا راجع فجعل الجسمة الثانية منقطعة ليس لها ارتباط بأول الكلام فلو قال المتن أو ما قيمته ربع دينار بعد قوله ربع دينار، وتكون  
أولياته ملو فتعبر راجع فصديق كلام المتن ربع دينار مضروب وزنا فقط وقيمة الذهب أصلاً فتعبر فيه القيمة فقط ويصدق بالذهب  
التعبر المضروب فإنه لا بد فيه من الوزن والقيمة معاً كالن أولي (قوله لا تساوى وبعضها راجع) هذا متأنص لأول الكلام لأنه  
لا يساوى بعضها وإن كان، يقال لا تساوى قيمة فلا تنافي (قوله وإن ساواها راجع) لأنصع عليها أمانة لا به نصير المعنى سواها سوى  
أول ما لا يساوى أول الكلام وإن ساوى لم التكرار راجع لتدقيق الأولى حذف هذه الجسمة (قوله اشترك لثان) أى  
مكلفان كان أحد هما مضروب وكلف أو مكلفاً قطع المكلفان أمر الراجحى أو غير المعسر المزمن بما كالا له وهذه التفتصيل إذا  
اشتركا كانا مشتركين عامين فكل واحد (قوله إن باعده) ليس قيد بل المدح لمراتبة انتراجع من الحرور إن لم باعده (قوله  
أو أحرار المراح) على الهمزة من أو أحرار معاً

(قوله ومكنه) تبين لما قبله والاعطى من كماله من النسخ ويكون مكنه لكونه لا يكون ان يكون الباء السببية وصلته مكنه محذوفة  
 لهم من اخذوه وقوله يتبعه اي بتبسيط المالك لئلا (قوله لم يقطع) وصورة المسئلة ان المتاع موقوف في حراء او شارع او مسجد  
 وقوله او حصانة مع لحاظ الخ مقتضى انه لا بد من الامرين وانما اوله اوله ليس كذلك بل على تفصيل يعلم من مراجعة المنهج في هذا المجل  
 قد كان ينبغي ان يقول او حصانة مع لحاظ في بعض الصور وحاصله ان المجل ان كان حصينا منفصلا عن المباد فلا شرط دوام  
 الملاحظة بل الشرط كون الملاحظ قطعاً قوياً سواء كان الباب مفتوحاً او مغلقاً او انما هو غلق الباب وان كان المجل في الحارة فلا  
 يشترط قوة الملاحظ ولا يتوقف بل الشرط كون الباب مغلقاً مع وجود هذا الملاحظ وقطع مع غيبته من امن عليها واما ان كان الباب  
 مفتوحاً فان كان الملاحظ متيناً كان محرز قوياً فلا (قوله مع لحاظه) ولا تنقض القترات العارضة فاذا اخذ المالك من حيث قطع (قوله  
 ومنه) اي الشيء المحرز الخ (قوله فمصرعة دار) اي وهي المسمى في العرف بالعين وقوله وسبقها كالذكاك والمطاب التي يجوز فيها  
 (قوله يبيت الدار) اي عرفها وقبعتها وقوله والخانات (١٢٥) اي ويبيت الخانات وهي الوكايل ويبيتها الحواصل والمطبات التي

انها وقوله والاسواق اي يبيت الاسواق  
 وهي الدكاكين وقوله ويبيت الدار الخ  
 اعلم ان اذا كان باب الدار مفتوحاً وباب  
 الحرفة او القاعة مغلقاً ودخل السارق  
 فخرج الشيء من داخل الحرفة مثلاً  
 الى من الدار قطع ذلك وان لم يأخذه  
 لانه اخرجته الى محل المتاع بعد ان كان  
 محرزاً واما ان كان باب الحرفة مثلاً  
 مفتوحاً كباب الدار واخرها السارق  
 من داخل الحرفة الى من البيت فلا  
 قطع وكذا لو اخذ معه لان المال غير  
 محرز واما ان كان الباب مغلقاً وباب  
 الدار مفتوحاً ودون باب الحرفة فكذلك  
 لا قطع اذا اخرج من داخل الحرف الى  
 من البيت لانه لم يخرج من تمام الحرف  
 فان اخرجته الى خارج الحرف قطع كما  
 يعلم من المنهج (قوله ولو تسده الخ)  
 ما لم يتله السارق عن ما تأسده او قام  
 عليه والا فلا قطع لانه ازال الحرف قبل  
 السرقه بخلاف ما لو حرم من تحت فانه  
 يقطع والفرق انه في الاولى ازال الحرف  
 وفي الثانية هلك الحرف واقطع في الثاني

ما اذا جراه المالك ومكنه بتبسيطه والا حراز ان يكون لحاظه بكسر الهمزة وفتح الدال او حصانة  
 موصوفة مع لحاظه والمسمى في الحرف العرف فان لم يحدف الشرع ولا القلة فرجع فيه الى  
 العرف كالقبض والاجاب والاشك انه يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافات وقد  
 يكون الشيء خزاناً وقت دون وقت يصيب صلاح احوال الناس وقد ساءت وقوة السultan  
 وضعف وضعف الغزالي بما لا يدع صاحبه مضاعفة دارومها خزن خمس آتية  
 وثياب ما تنبئها خزن يبيت الدار والخانات والاسواق المتينة وعجز من رضى ونقد  
 ونحوهما انوم بغير صراح كصندوق شارع على متاع ولو تسده حوله وبجمله في تسده  
 فيما بعد التوسد حرازه والا كان تأسد كسابقه نقد او جوهراً فلا يكون خزاناً كما  
 ذكره الماوردي ويقطع بغيره ان نصب من وراءه بيقه وان نصب شيئاً فبقياً لا يهرق  
 نصاً ما من حزره ونصب اخرى بعد فحين بان في الثانية لذلك فان قيل ما علم  
 المالك واعاده الحرف فالثانية سرقه اخرى فلا قطع فيما ان كان الحرف خرج في يد دون نصيب  
 والخامس كون السارق (المالك له) اي المسروق فلا قطع سرقته ماله الذي بعده  
 وان كان مروهنا او مؤجر او لسرق ما اشتراه من غيره ولو قبل تسليم الثمن او في زمن  
 المسار وسرق ما اتاه قبل قبضه لم يقطع فيما لو سرق مع ما اشتراه ماله الاخر بعد تسليم  
 الثمن لم يقطع كافي الرضوخ ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصى او بعده وقبل القبول  
 قطع في الصورتين اما الاولى فلان القبول لم يشر بالوصية واما في الثانية فبما على ان  
 المالك بما لا يصلح الموت فان قيل قد مر انه لا يقطع بالهبة بعد القبول وقبل القبض فلا  
 مكان هنا كذلك احب بان الموصى له مقصر بعد القبول مع تمكنه من بخلافه  
 في الهبة فانه قد لا يتمكن من القبض واعضا القبول وجدهم ولم يوجد هنا ولو سرق الموصى  
 به فغيره بعد موت الموصى والوصية لفقراً لم يقطع كسرقه المالك المشترك بخلاف ما لو سرقه  
 انفي (تنبيه) لو لم يمسك السارق المسروق او عهته بارت او غيره كشرائه قبل اخراجه من الحرف

خط في ٣٢  
 دون الاول والذواكر من احدته متاعه لا قطع او ازال الثاني على الجبل واخذ المجل  
 لا قطع لانه ازال الحرف فان اخذ النائم مع الجبل فلا قطع لانه لم يمسك الحرف ومثل تسد المتاع في كونه محرزاً العامة على رأس النائم  
 والمركوب في رحله وما على السك والعامة من الدراهم اذا كان مربوطاً والمجل يده المراء وبطلها ان كان نائماً لا يقطع وكذلك الخنايا  
 في يد النائم (قوله فان قيل بينهما علم المالك واعاده الخ) مفهوم ذلك ثلاث صور عدم العلم والاعادة معا وتخل العلم دون الاعادة  
 وتخل الاعادة دون العلم من المالك ان يقب في هذا الثلاثة يفتي فعل السارق الثاني على فعله الاول ثم الصورتين الاولين ظاهرتان  
 واما الثالثة فقال بعضهم انها مستقيمة لا وجود لها وبعضهم صورها اذا اشتبه عليه حيز محرز غير فاعاده ولم يعلم ان النقب  
 بسرعة او غير ما على هذا التصور يفتي فعل السارق الثاني على الاول كالصورتين المتقدمتين (قوله وان كان مروهنا الخ) عزله قوله  
 وان تعلق به حق قنبر (قوله ولو سرق ما اشتراه الخ) اي وكان دخوله باذنه وكان قاصداً لشرائه لا قطع (قوله فان قيل الخ)  
 واراد على الصورة الثانية من مسئلة الوصية (قوله كشرائه قبل اخراجه الخ) صورة ذلك انه وكل شخصاً يشترى له متاعاً من مال زيد  
 ثم ان الموكل دخل حوز زيد فاعرض فاحد ذلك الشيء الموكل في شرائه على قصد الحرفة فكان الوكيل قد فعل ذلك الوقت بعدد صاحب  
 المال والموكل في الحرف فزم العقد قبل اخراجه من الحرف (قوله قبل اخراجه من الحرف) اي وكذا بعده قبل الرجوع الى الحاكم





[illegible]

مصلحة الشارع على كسبه كزمار وصن وعلب وطنبو ولا ان التوصل الى ازالة المعصية  
مذنب اليه فصار شعبة كرافة الخمر فان باع مكسوره نصا باقطع لانه سرق نصا باعن حره  
هذا ان يقصد الذخير كقطع في الزونة فان قصد باخرجه يسير تغير الاصل ولا فرق فيه  
ان يكون كالمسلم او غير مسلم يقطع بسرقه المايل الى الاستفاحه عن اكتساب اكل ولا الخلد  
او ان يقترطس ببلغ نصا باو بسرقه لان التقصد لان استعماله يباح عند الضرورة والال  
اخرجه من الخمر لبشره بالكبس ولو كبسوا اناء الخمر والطنبو ونحوه او اناه النقد في الخمر  
ثم اخبر حقه قطع ان ببلغ نصا باحكم المصحح والعائش كون المالك في النصاب تاما فو با كما  
قاله في الزونة فلا قطع مسلم بسرقه من المعصية المعدة للاستعمال ولا سائر ما يرش فيه  
ولا قتاديل تسرج فيه لان ذلك اعلمه المبلين فله فيه حق كمال فيه المال وخرج بالعدة  
حصرا لانه يقطع بها كماله ان القرى وبالمسلم الذي يقطع لعدم الشهية وينبغي ان  
يكون بلاط المسجد حصص المعدة للاستعمال ويقطع المسلم بسرقه باب المسجد وحده  
وتأخره وواو بسرقه وقطاديل في نفسه لان الباب للمعصين والجمع ونحوه للمعارة  
ولعدم الشبهة في القتاديل ويطبق هذا سائر المسكنه ان خطب عليها لانه عندئذ حرز و شئ  
ان يكون عند المالك فذلك ان خطب عليه ولو سرق المسلم من مال بيت المال شيئا نظرا ان  
اقرض لطائفة كذوى القرى والمساكين وكان منهم او اواحدة او افرعه فلا قطع وان اقرض  
لطائفة ليس هو منهم ولا اواحدة ولا فرعه قطع اذا لم يشبه في ذلك وان لم يقرض لطائفة فان  
كان له حق في السروق كمال المصلحة او ما كان فقيرا او غنيا وكسدة وهو قهر او غرام  
فكانت البيت او غلاما لا تطع في المسائلين اما في الاولى فلان له سقوا وان كان غنيا كمال  
ذلك لم يصر في حجارة المساجد وآر بالباط والقاطر فننتفع به العني والفقير ومن  
المسلمين لان ذلك مخصوص بهم بخلاف الذي يقطع بذلك ولا نظرا في اتفاق الامام عليه  
عند الحاجة لانه اعانته في حله للضرورة وشرط انقصا حكما تنفق على المعتظر  
بشرط انقصا وانتفاعه بالقاطر والباطات بالنفقة من حيث انه قاطن بدار الاسلام  
لا لاختصاصه بحق فيها واما في الثانية فلا حقتا حقه بخلاف التي فانه يقطع لعدم استحقاقه  
الا اذا كان غازا او غراما فان البيت فلا يقطع لمساقران لم يكن له في بيت المال حق قطع  
لان تعاقب التبعة (فرع) لو سرق شخص المعصم الموقوف على القراءة لم يقطع اذا كان غازا

الامام ان كان محترقاً من الجلاء والمراودة وكس الرضا على قطع ولو كس السارق غير خطيب ومؤذن وواظف على ذكره المرامسة  
 (قوله وان لم يرض لظلم الخ) لعل المراد بظلمة ومعناه والافهم عزير متعذر غير من احوال بيت المال (قوله وفرض الضمان)  
 اي ان يقول له الامام اتفق عليك وارجع اذ قدوت وقوله كما يتفق على الضطر الى ان يكسب الاغناء على المنظر بشرط الرجوع  
 بمجمله اذ قدوت وهذا اذا كان غنياً لكن ما له غائباً لا ولا الا للرجوع عليه وعلى الاحتياج للشرط اذا كان مكانه مع الحاجة  
 والافلاو يكون فرضاً حكماً ولا فرق بين الاغناء والامام في هذا التفصيل (قوله فاما ان يكن له في المال حق الخ) كان الاولى  
 حذفه لانه ان كان متعلقاً بالمصلحة فالنفي والفقر فيه حق بل في غيرهما حتى يخرج به ذلك وان اوجبناه الذي ذكره المارح  
 وان كان متعلقاً بمال الصدقة فان كان المراد به النسي فقد اوجبه قبل ذلك فحينئذ عدم ذكره حيث دللنا على ان يراوده الذي لا  
 الشارح اوجبه أيضاً (قوله والموقوف على القراءة) اي على كل من قرأه

[illegible]

لان له فيه حقوقا وان كان غير قارئ لانه ربما تعلم منه قال الزنكشي او يدفعه الى من  
بقرافسة لا سماع الحاضر بن ويقطع بموقوف على خبره لانه مال حمز و لوسرق مالا  
موقوف على اهل الجاهات الصالحة او على وجوه الخير لم يقطع وان كان السارق قد ذلنا لتبع  
لقبني (تنبه) قد تقدم ان المصنف ترك الركن الثالث وهو السرقة وهي اخذ المال  
خفية كما هو جليلنا لا يقطع مختلس ومومن بمقتضى الحديث وهو غلبه مع مائة المالك  
ولا منتهى ومومن باخذها ناعدا على القروا القبله ولا منكروده به وعار به شذبت  
ليس على المختلس والمنتب والخاص قطع صعبه الترمذي ورفق من حيث المعنى بينهم  
وبين السارق بان السارق باخذ المال خفية ولا يتأتى منه فترع القطع وجزه وهؤلاء  
يقصدونه عتافا فيمكن منهم بالسلطان وغيره كذا قاله الزنكشي وغيره ولعل هذا حكم على  
الاعلى والا فالحاجد لا يقصد الاخذ عند جوده هانا فلا يمكن منه سلطان ولا غيره  
وفروع الباب كثيرة وهمل ذكرها بالبسوطات وهما ذكرنا وكافه لقارئ هذا الكتاب  
(وتطع به) أى السارق (الجنى) قال تعالى فاقطعوا ايديهما وقرئ شاذ اقطعوا  
ايمانها واقرءه الثلاثة كثيرا وان افسد في الاحتجاج بها وتكتبى بالقطع ولو كانت معيبة  
كفكافة الاصابع اوز اذ التدهن العموم الاية وان القرص التمكن بخلاف القود فانه مبنى  
على الممانعة كما هو اسرق مرارا قبل قطعهما لاتحاد السب كما زنا ورش مرارا لتكتفى بعد  
واحد كما ليد الجنى في ذلك غيرها كما هو ظاهر واعتقد الاجماع على قطعها (من مفصل  
الكوع) يضم الكاف وهو العلم الذي مفصل الكعب مما لا الابهام وما بالي ان ينصر  
اسمه الكرسوع والبوع هو العلم الذي عندنا في الابهام من حل ومنه قولهم النبي من  
لا يعرف كوعهم فهو ايسادري فبما روى ماسم العلم الذي عند كل ايهام من ايهام  
يد به من العلم الذي عند كل ايهام من جليه (فان سرق ثانيا) بعد قطع ثام (قطعت  
رجله اليسرى) بعد ان اذمال بداهتي لثلاثة في التوالى الى الهلاله وتقطع من انفصل  
الذي بين الساق والقدم لا يتأخر في ذلك (فان سرق ثانيا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت  
يده اليسرى) بعد ان اذمال رجله اليسرى لمار (فان سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى  
(قطعت رجله اليمنى) بعد ان اذمال يده اليسرى لمار وانما اقطع من خلاف لما روى  
الشافعي ان السارق ان سرق فاقطع يده ثم ان سرق فاقطع ارجله وحكمت لثلاثا  
بفوه جس المشقة عليه فتمتعت حركته كافي قطع الطريق (فان سرق بعد ذلك)  
اى بعد قطع اعضائه الاربعه (عزيز) على المشهور لانه لم يبق في سكا به بعد اذ كر  
الا اذ كر يكا لوسقط اطرافه أولا (وقيل) لا يجره حينئذ ليزر بل (يقول) وهذا  
ما سكا له الامام عن القديم لو روده في حديث رواه الاربعه قال في الزمونه ان مشوخ  
او مؤؤل على انه صلى الله عليه وسلم قتله لا سقلا له اولسب احرأني والامام اطلق

(الرجل) المراد ما أخذته من عصبها متصل بإصبعها من الرجل فليس بينهما فاصل (قوله من العظم الذي الخ) كان الأولى حذف حكاية  
 من وزاد فاسم بالعظم ويقول واسم الخو تكون يدري عسى يقول الحق لا يعلم ما اسم العظم الذي عندنا بهام بعده واسم العظم  
 الذي الخ أو أنه كان يحذف ما عند قوله واسم ويزيد لفظ واسم مع من الدخيلة على لفظ عظم ويكون يدري عسى يميز وفضل المصنف  
 ما عجزنا العظم الذي عندنا بهام من اسم العظم الذي الخ (قوله من أسرى نانا الخ) وقد تنقطع الرجل السرى أولاً كما تقدم  
 (قوله فاسم الخ نانا الخ) وقد تنقطع اليد السرى نانا أولاً والما تقدم (قوله رابعاً الخ) وقد تنقطع أنثا أولاً (قوله  
 الآخرة الخ) هم الصغرى ومثلها يدري وأب من ما به قبل الستة زيد النسائي وأبو داود.

(قوله منصور بن علي المصنف) أي في هذا المصنف (قوله المصنف) أي كلام بعض الشارحين (قوله قال النووي الخ) خبره بذلك تصدير القتل بحسب ما يقتل بجوارقه النووي وعبارة الجور (قوله جبه القتل) أي لأجل القتل ولو ساقته من قتل فلو قتل من أول الأمر فلا يقال له قتل صبرا وليس المراد (١٢٩) أنه يحبس ويمنع الطعام والشراب حتى يموت جوعا (قوله على القتل) أي لأجل القتل (قوله لأن القطع حق الله)

عبارة غيره وأضمر وهي لا تشبه السرعة بالهين المردودة لأنها وإن كانت كالأقرار إلا أنها لما كان مصرا على الانكاز زل ذلك منزلة الرجوع (قوله لم يثبت القطع) أما المال فثبت (قوله كان لقاضي) أي بباح له ذلك لأن فرض الكلام بصد الأقرار ما قبل الأقرار فثبت له التعريض بالرجوع ومثل القاضي غيره في ذلك (قوله ما خالف) بكسر الهمزة أو بغضها فعل مضارع يعني أجاز (قوله شروط السرعة الخ) المراد بالشروط ما يشل الأركان لأنه بذلك حكر السرعة والمسرور عنه وهذه من الأركان وأما عدم الشبهة فهي من الشروط (فصل في طالع الطريق) ذكره بعد السرعة لأن بعض أقسامه فيها قطع كالسرقة وفي ذلك القسم اعتبار شروط السرعة من الحيز وعدم الشبهة الخ وكل منهما حرام (قوله في طالع الطريق) أي ما من المردود فيها لا مضاهة على معنى في هو على تقدير مضاف كالمات (قوله مكابر) أي يجاهر حاله من البرزوقوله إعتقاد منصور على أنه مقول لأجله عليه قبروز (قوله مع البعد عن القوت) أي حقيقة بأن بعدوا عن العجالة وحكم بأن قروا من العجالة تسكين كان باهمل العجالة مضاعف عن الإغاة (قوله تخفيف) صفة للتمزج ووجد تخفيفا بالنصب في بعض النسخ على الحال وقوله بقاوم الخ في محل رفع صفة تصفية تفسره فهماقيد واحد (قوله بحيث الخ) الباء بمعنى في وحيث بمعنى مكان وجلة بعد الخ صفة لحيث في محل جر ومقتضى بيوت في مكان موصوف ذلك بأن بعد معه عوث أي

حكاية هذا القول عن القديم كما تراه وقد المصنف بكونه (صبرا) قال بعض شارحيه ولم أره بعد التبع في كلام واحد من الأئمة الحاشية بل أطلقه من وقف على كلامه منهم فاعلم ما قبله المصنف من تصديقه أنه قد سلف له الخبر به وعلى كلا الأمرين هو منصوب على المصدر اه قال النووي في تذييله المصنف في الإفة الحسب وقوله صبرا جبه القتل انتهى ورواؤه قول الجوهري في صحاحه يقال قتل فلانا صبرا إذا حبسه على القتل حتى يقتل انتهى ملخصا (هل يثبت القطع في السرعة بالهين المردودة أولا) كان يدعي على شخص سرعة نصاب فشكك عن الهين فقرر على المدعي فيصنف جوي في المنهاج أنه يثبت بها فيصحب القطع لأن الهين المردودة مسكنا لأقرار أو البينة والقطع يجب بكل منهما والذي جزم به في الروضة كاصلها في الباب الثالث في السنين من الدعوى ومشي عليه في الحاشية أنه خبره بأنه لا يقطع بها وهو المصنف لأن القطع في السرعة حق الله تعالى بل قال الأذري أنه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الأصحاب وهذا الخلاف بالنسبة إلى القطع وأما المال فثبت قطعا وثبت قطع السرعة بأقرار السارق مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرار الأقرار كما في سائر الحقوق وذلك بشرطين الأول أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقبلها لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المال فطلبه والثاني أن يفصل الأقرار بين السرعة والمسرور منه وقدر المسرور والحيز تبين أو وصف بخصلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد يظن غير السرعة الموصفة للقطع سرعة موصفة وقبل رجوعه عن الأقرار بالسرقة بالنسبة إلى القطع ولو في أثناءه لأنه حق الله تعالى ومن آخر يقتضى عقوبة تعالى كالأقرار والسرقة وشرب الخمر كان لقاضي أن يعرض له بالرجوع عما أقرب به كان يقول له في الزنا هل كانت خافضة أو لمست وفي السرقة هل أخذت من غير حيز وفي السرقة هل كان تعلم أن ما شرب منه مسكرا لأنه صلى الله عليه وسلم قال لمن أفر عنه السرقة ما خالف السرقة قال بل فأعاد عليهم ثم أولنا أن الأمر به فقطع وقال لما عزم الملك فلبس وأغرقت وأظفرت ورواه البخاري ولا يقول له أرفع عنه لأنه حكر أمر الملك والكذب وثبت باعتنا شاهد من جلس كسائر العقوبات غير أننا قلنا شاهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شروط السرعة الموصفة للقطع كما مر في الأقرار ويجب على السارق إذا أخذ أن كان بأقبا لحيز أبي داود على اليد ما أخذت حتى تؤديه فان تلف ضمنه ماله حيز المضاف

(فصل في طالع الطريق والاصل فيه آية الغاراء الذين يصارون الله ورسوله وقطع الطريق هو البرزق لأحذمال أو قتل الأعداء مكبرة وعقبات على القوم مع البعد عن القوت و يثبت برجلين لا برجل واحد وأما طريق طالع الطريق ملتزم الأحكام ولو سكران أو ذمما مختار تخفيف الطريق بقاوم من يبرزه له ما سأل به أو خلب بحث بعده عوث بعد عن العجالة أو صنف في أهلها وإن كان السارق واحد أو اثنين أو بلا سلاح وتوابع باقود الله كورة أصدادها فليس المنتصف بها أو بشيء منها من حيز ولو معامدا وصبي وعجنون ويكره ويحتمل ومتنب طالع طريق وقد علم مما تفرأه لا يشترط فيه إسلام وإن شرطه في المنهاج كالمهل ولودخل جعب بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة

حقيقة أو حكما كالتقدم (قوله ويحتمل الخ) هذا محتمل وتخفيف وقوله ومنهيب محتمل بعد معه عوث أي وأما المنهيب إذا حضر معه عوث فليس طالع طريق وقوله ومتنب أي مع حضور القوت وقوله (قوله وإن شرطه في المنهاج الخ) عند المنهاج إيا الأحكام إلا نسبة التي منها التسل والعصاة لا تنافي فيه أو أن معفو عنه فيه تعصبل فإن كان الكائن ذميا كان كذلك أو لا فلا يفهم إذا كان فيه تعصبل لا يعترض عليه

مير قتلوا لطلعت وحضره فيقطاع (وقطع الجبل في طريقه أربعين أميالاً في قتلها  
الموجود منهم اما الاقتصاد على القتل اولى بجمع بنيهم من أخذ اموالهم او لا قتلهما على الخلد  
المال اولى الاخافه وحبها المصنف على هذا فيسجد بالاول لئلا (ان قتلوا) جميعها  
مكافأهم هذا (ولم يأخذوا المال قتلوا) فقال اية السابقة ولهم من قتلتوا اهل جنابهم  
اخافه السبل المتضمنة باده العقوبة ولازم اياهنا ان تحسم القتل لا يقطع قتل  
منه فيجب ويجل تحسم اذا قتلوا اخذ المال والا فلا تحسم ثم اشار الى القسم الثاني بقوله  
(فان قتلوا واخذوا المال) المقدد بنصاب السرعة وقياس سابق اعتبارا لجزء وعلم  
الشبهة (قتلوا) حقا (وصلوا) زياد في التنكيل ويكون صلهم بعد صلهم وتكونهم  
والصلاة عليهم والتعرض من صلهم بعد قتلهم التنكيل بهم وزجر غيرهم ويطالب على  
خسبه ويخبره ثلاثة ايام ليشتر الخال وتم التنكيل ولا نه اعتبارا في الشرع وليس  
لما زاد عليها غايه ثم ينزل هذا ان يفتن الصغيران خفي قبل الثلاث انزل على الاصغر  
وجلل النص في الثلاث على من اليردوا الاعتدال ثم اشار الى القسم الثالث بقوله (فان  
اخذوا المال) المقدد بنصاب سرعة بلا شبهة من حرمهم بانه في السرعة (ولم يقتلوا  
فقطع) يطلب من المالك (ايدهم وارجلهم من خلاف) بان تقطع اليد اليمنى والرجل  
اليسرى دفعة وعلى الولاء لانه حسدا واحدا فان عادوا بعد قضاها ثانيا قطع اليد  
اليسرى والرجل اليمنى لقوله تعالى او تقطع ايدهم وارجلهم من خلاف وانما قطع من  
خلاف لما عرف في السرعة وقطعت اليد اليمنى قال كالسرقة وقيل للجماع والرجل قيل قال  
وقيل للجماع فتنز الاذات منزلة سرقة ثانية وقيل للجماع في قال الهراشي وهو اشبه ثم اشار  
الى القسم الرابع بقوله (ان اخافوا السابلي) اى الطريق بوقوعهم فيها (ولم يأخذوا  
مالا) من المارة (ولم يقتلوا) احدا (حسوا) في غير موضعهم لا مأحوطا وبلغ في الزجر  
والايجاس كما هو في الرخصة حكاه عن ابن سريج واقره (وعزروا) مجازاة الامام من  
ضربه وغيره لارتكابهم معصية لاحد قبلها كعارة (تنبه) عطف المصنف التحذير  
على الخس من عطف الامام على الخاص اذا لم يحسن من خسر التحذير بولا امم تركه ان  
راه معصية وما عذر بقرصان عباس الالية الصكره عفا فقال الحسن ان يقتلوا ان قتلوا  
او وصلوا مع ذلك ان قتلوا واحدا والمال او تقطع ايدهم وارجلهم من خلاف ان  
اقتصروا على احذ المال او ينفوا من الارض ان ارجعوا ولم يأخذوا شيئا فجل على اموالهم  
التنويح لا التحريم كما في قوله تعالى وقالوا كونا هودا او نصارى اى قاتل اليهود كونا  
هودا وقالت النصارى كونا نصارى اذ لم يضر احد منهم في اليهودية والنصرانية وقيل  
القاطع يغلب فيه معنى القدح لا الدلال لانهم قد حصلوا في حق الله تعالى وقيل  
الاكبر يغلب على القدح لانه على التصديق ولا نه قتلهم لا لمجانر فثبت له القدر  
فكيف يحيط بقتله فيها فلا يقتل سكر كثر كوله ولما ثبت بغير قتل قد نهى في  
تركه في الحرمان في اريق خسر قيمته مطلقا وقتل واحد من قتلهم ولما ثبت دنا فان  
قتلهم من راقب بالاول منهم ولوعا على القتل عال وجب المال وقتل القاتل حدا القسم  
قتله وزاعي المانة بما قتله ولا يخفى غير قتل وصل كان قطع بده فاندلت لان القسم  
تخلط الحق اثمته انما تخضع بالمس كالكفارة (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه) اى  
قبل القاطرة (سقط عنه الحدود) اى العفو بان اتى شخص القاطع من تحت القتل

لا قبل وقوله والصلب يعني اذ انقض الحلق المحقق بهذا التوبة قبل وقيل ولم يصلب وقوله من قطع  
يد او رجل يعني اذ انقطع قبل القدر سقط قطع الرجل لانه لم يبق فيه ثياب منها واداس قطع الرجل فقط قطع اليد لما عاقبه

[illegible]

العالي رأى الأول أنهن من الناحية  
 وإن كان حكمه لا يفي نفسه فاستغفر  
 من الأولى وتاب عليه، فلهي جمع إلى  
 العالي (قوله فإذا فرغت) أي من  
 التبليغ فأنصب أي أعقب في العبادة  
 على أحد التأخير (قوله وأكمل هذه  
 المتوبة) أي سجد هذه التوبة التي من  
 غروذب (قوله سجد السبعين مثلاً)  
 أي من وقت وحسبك والأفلاحييل  
 السبعين عليه ولو بقيت لأنه معصوم  
 (قوله وشيخاً) مقابل قوله لقد وقوله  
 السهم ذكره في حق من الذين بعده  
 أن قال ابن جرير السبعة لا ينظر فيها  
 دلالة الالتزام لا يجب ذكر الأجر  
 لها وإن كان بعضها استلزم بعضها  
 فصل في حكم الصالح الخ ذكره المصنف  
 بعد الأبواب المتقدمة لأنه قد يكون على  
 النفس وعلى الإنسان وعلى الأحوال  
 والقول مثلاً وكان الأولى تأخير عن  
 ذكره باعتبار أنه قد يكون على الإنسان  
 قوله هو الاستطالة والأدب قبل خلق  
 غير هؤلاء بل عطف ما رآه الاستطالة  
 في السرور والفرح والأدب هو العدو  
 شدة ثم إن هذا المعنى قبل القوى ورعي  
 على خلاف القاعدة من تأخيرها  
 والقوم والمخصوص قبله أي القوى فقط  
 التأخير برادف مع ما تقدم تعدد  
 طامعاً على القوى فإنه أعم (قوله  
 أنصر أخاك الخ) أمر بالنصر والأمر

والصلب وقطع اليد والرجل لا به إلا الذي ناولهم قبل أن تقتلوا عليهم (وأخذ) من  
المؤمنين ما يشي القتل على طوبى (بالقوق) أي ما بقيهم فلا يسقط عنه ولا هن غيره  
بالتوبة فهو دأ له ولا باقي الحسد ومن حدّثنا وأسرّ قسراً وشرب خمر فقتل لأن العوالم  
الأروءة فيها من تقتل بين ما قبل التوبة وما بعدها يختلف طالع الطريق. ثم تارك الصلاة  
كتملاً يقتل حد على الصحيح ومع ذلك فإن ما يسقط القتل قطعاً والكافر إذا زانم أسلم  
فأبى يسقط عنه الحد كما قبله في الرجم ومن الضم ولا يرأى عند إذا تاب من ذنوبه قبل أن  
يسقط القتل لأنه إذا أصر بقتل كفر الواحد ويحسر عليه سقوط باقي الحدود والتوبة  
في الظاهر ما في ما به ويرأى الله تعالى يسقط قطعاً لأن التوبة تسقط أثر العصبة كما به  
عليه في زياده الرقعة في باب السرقه وقد قال صلى الله عليه وسلم التوبة تحب ما قبلها  
ويؤدب الناس من الذنوب لأن ذنبه (تبه) التوبة لغة الرجوع ولا يلزم أن تكون عن  
ذنوب وعليه حل قوله صلى الله عليه وسلم إلى لا توب إلى الله سبحانه وتعالى في اليوم معين  
مرتفاهه صلى الله عليه وسلم رجع عن الاشتغال بمصالح الخلق إلى الحق قال تعالى فإذا  
فرغت فاقصص وأما فصل من الله عليه وسلم ذلك نشر بها ولتقبح باب التوبة إلا أنه  
لعلهم كلف الطريق إلى الله تعالى وقد سئل بعض الأكابر من القوم عن قوله تعالى لقد  
تاب الله على النبي من أي شيء فقال له توبه من أي شيء توبه من أي شيء يعني بذلك  
أنه لا يدخل أحد مقاماً من المقامات العلية إلا أن تاب إلى الله عليه وسلم في قول لا توبه  
صلى الله عليه وسلم ما حصل لاحد به وأصل ذلك التوبة ما أخذ الهلقة من صدره الكريم  
صلى الله عليه وسلم وقبل هذه حلق الشيطان من شره وأخرج من التوبع إلى سجن  
الطريق في المستقيم وشروط أن كانت من حقوق تعالى الله والتم والإقلاع والعزم على  
أن لا يعود وأن كانت من حق إلا صحت بذل أساءه وانخرج من الظل وأوقد  
بسلط الكلام على التوبة مع ذكر كل من النفاس المتصلة بها في شرح المنهاج وغيره  
(فصل هـ) في حكم الصلوات وما تلهه الهائم والصلوات والاستطالة والوقوف والاصل فيه  
قوله تعالى فمن اعتدى على ما كنتم عليه بمثل ما اعتدى عليكم وجرح العارى انصر أخاك  
ظلمات أو مقبلوها والصلوات طام فينتج من ظلمه لأن ذلك صفة شرع في القسم الأول  
فقال (وس قصد) ضم أوله على الشان يقول يعني قصده مسائل من أي مسأله كان  
أو كافر أو عالماً أو مجنوناً أو أفاة أو مفرقاً أو أفساداً أو حسناً أو همة (بأدى) يتنون المهمة  
أي عاباً وبه (في نفسه) كتمه وقطع طرف وإبطال سمعه عضو (أر) في (ماله) رلو  
قللاً كدركهم (أو) في (كتمه) فاقبال عن ذلك ليدفع عنه (فقتل) الموصول عليه

بالتى تسمى عن خنده **يكون النصر واحدا** وعدم النصر **مبايعه** مع **اله** قد لا يحب النصر **ويحب** ما به **يحول** على حاله **يجب** فيها  
 ما يقع **كاحل** ما ياتي **(قوله من آدمي الخ)** **يماز** المائل **(قوله أى بما يؤيد)** ما واقعته على فعل دليل قول الشارح **كقطع الخ**  
 ويكون **أطلق** المصدر وهو **الاذى** واراد **آدم** الفاعل **والتقدير** بعمل مؤدو بعضهم **حمل** ما واقعته على **الآ** **لولا** لانه قول الشارح  
**كقطع الخ** **(قوله في نفسه الخ)** هي وما بعده هي **المتن** **والمبال** والحرم ليس **قدوا** او **الانصافه** اليه في **الثلاثة** ليست **قدما** كما **يسمى** من  
**الشارح** **(قوله فقتل عن ذلك الخ)** **ضمن** تأمل معنى **دافع** **عدها** **عن** وفي بعض النسخ **عن** ذلك **وتكون** **لتعليل** على **سبيله** **قدومه**  
**ولتكبر** والله **الخ** **(قوله فقتل الخ)** **اشار** بذلك الى ان قوله **فلا تثنى** عليه **مفرغ** على **محدوف** **تقديره** **فقتل الخ** **والقتل** ليس **قد** **قد** **قد**  
**ادان** **الظنم** **والشرح** مثلا **كان** **اولى**

[illegible]

(قوله حتى لو سال الخ) تبرع على قوله  
فلان على أو على قوله وفي الأمر  
بالتقتال الخ (قوله فان عليه القود) أي  
وان رتبته لان الصائل معذور وعجل ذلك  
ما لم يكن صاحب الطعام معظرا أو لا  
لا ضمانا على صاحب الطعام حيث  
رتب (قوله بل يلزم الماقتان) في روحه  
الخ محل ذلك اذا قال المكره لاكره ان لم  
تتلف مال فلان والاقتلتك أو قطعت  
يدك أو جرحتك جرحا شديدا أو أذا قال  
والا اتلفت مالك أو ضربتلك ضربا شديدا  
فلزم الماقتان بسم الله خصوصا اذا  
كان المال الذي رتب له قتله قطعا  
(قوله كافر) ومثله الزاني المصن وفارق  
الصلاة بعد امر الامام وقاطع الطريق  
اذا تخلف قتله (قوله وله دفع مسلم  
عن ذي) أي بل يجب مطلنا ولو سال  
عليه مسلم لعدم حصول فضيلة الشهادة  
للكافر وقوله والادع ولده أي يجب  
مسدودا وجب عليه الدفع عن نفسه  
ويجوز حبس يجوز على التفصيل الا في  
(قوله ولا يجب الدفع عن مال لا روح  
فيه) أي نفسه ولم يتعلق به حق  
لغير كرهوه ومساسر والواجب  
الدفع (قوله قصد هادم) أي معصوم  
الخ وما قوله تعالى ولا تقوا بايديكم الخ  
فانه محمول على ما اذا لم يكن في الهلاك  
قصدية من غير ذل ودني والا فلا يكون  
منها عنه بل ليس بالاسلام ومحمدا  
اذا اذنت له ان يهرس او يحسكون ما

متوحداً أو ملوكاً متوحداً أو كرماء أو شعاباً كذلك أي متوحداً أو بالأفلاحيين أو بالانسلام وحمل من الانسلام نفسه  
إذا كان المقصود ائتلاف النفس أما ائتلاف العنوا أو المنفعة الأفلاحيين أو الانسلام فيه فالنفس قبيحاً إذا كان المنظور إليه حصول فضيلة  
التهادة فإذا اصل كافر على مسلم فإن المسلم إذا مات يكون شهيداً فكل مقتضا حوازي الانسلام له مع أنه لا يجوز واجب بان المنظور  
إليه فضيلة التهادة من غير دلالة وفي ذلك حينئذ لا الإسلام فلذلك وجب الدفع (قوله من أدل عند الخ) محمول على حالة يجب  
الدفع فيها أو الألفس له هذا الوعد (قوله بكلام) أو اسخاثة ظاهرة التصريح بها أو كان ظاهر المذهب الترتيب والمعتقد  
التصريح (قوله له الضرب) لكن تقدم الأخف فالأخف بان يضرب بعرضه ثم يطوره ثم يبعده

(قوله) وهل كسب العاقلة (لم) يوجب كونها مأمورة بفعله على ما يفهم من قوله (فكسبت) أي أو غيرها أو موصولة ككسبها لا (قوله) إنا  
 نعلمه (عليه) إشارة إلى أن الأصل في العاقلة لا يفرضه العقل كونه أن كان له تمييز بين ما يباح وما يحرم من ماله والأقلية من متلفه  
 (قوله) أو غير ذلك (لم) كقولنا أجزأنا أو غيره أو غيرها (قوله) كالملك (لم) التمس من جهة أن فعل التك تارة نسب لصاحبه  
 وأارة لأولائه كذا كان في أصله أو أن فعله يفتقر إلى أن يكون من ماله (لم) كان من ماله فلا يضمن على ما يأتي (قوله)  
 أو غيرها (الأول) محقق وقوله بعد ذلك أو غيرها (الأول) ضعف المحققان العاصمان على المتقدم إذ لو كان السور نسب إليه كان ملزما  
 فلا شك ولا إلفاض على (الذي) ونحن نختلف إذا كان على الظهور أن ما يأتي فيها كان عليه التمسك فلا كان

معهما ثالث في الوسط فلهما قطعان  
 كان الزمام يذخره (قوله) فيجب  
 الضمان عليهما (الخ) محل ذلك ما لم يكن  
 الزمام يد التلاذذ الآخر فقط (قوله)  
 فعل (العاقلة) أي لا نك نكنا وهذا  
 في النفس أما في المال فلهما ومحل  
 ضمان العاقلة ما لم يوجد منه فعل ومحل  
 غالبا والاقبلة الضمان لأنه محد حث  
 قوله ويستثنى من إطلاق الضمان  
 (الخ) ليس الزامه في هذه المشتبهات  
 ينشئ الضمان بالمسرة بل المراد أنه  
 لأضمان على الركب أحسن من نفي  
 الزمان بالمرأة أو وجوبه على غير الركب  
 (قوله أجنبي) ومثله الولي أجنبي  
 تفصيل أن كانت الدابة مضطعا مثلما  
 فلا ضمان على الولي والأفعله الضمان  
 وهذا التفصيل في الولي وفي الأجنبي  
 إذا كان فعله ذلك باذن الولي والأفعله  
 الضمان مطلقا من غيره معيل (قوله)  
 فلا ضمان على الأجنبي ولو كان مثلهما  
 مضطعا على العقد (قوله بمرض أو  
 مريض بدم) أي لو حدث من شرح الرمي أنه  
 غير معيل فيما بل المعتد المرضي (قوله)  
 أو أفلست دابته من دمه (الخ) خرج ما لو  
 غلبت الدابة ركبها ولم يقدر على منها  
 فأنفقت فأفقه ضمن لأنه مقرر حدث  
 كدابة لا يقدر على مضطعا (قوله ولو

٣٤ حط في واقفة (الح) دخل اذا كان وقوفها حاراً بان كان وقف صاحب الطريق ليقضي  
ساحته من دكان او بكم خصاصي في قباله او راشت وتوقف عن فعلها ان اما اذار بها امام الدكان وانقلت شيئاً له فليس  
مالكها وكذا ما بينه الالاعون من وقوف الجبر في محل مبيع الكراة فاذا تلفت شي بيوها او روفها فمضوا وما لي بال ادعى في الطريق  
او توسط وتوقف بذلك في الامتحان لانه لم يحدث في التالف فكلوا فرض انه سرق فتمتلا بارتاب (قوله) وبما يتعين صاحب الدابة  
(الح) تنقيد لقول المتن وعلى ركب الدابة (الح) قوله وان كانت وحدها (الح) مقابل قول المتن وعلى ركب الدابة وبما حصل هذا القسم  
انه اذا كان التنصير من مال الدابة فقط عند الاداء فطعت الجبل ونحوه وحدها لم يتعين ويجعل ضمائه اذ لم ينصص صاحب المال  
صاحبها في ارساله الى الاما اذا اقتضت الدابة والحد واقطعت الجبل ونحوه وحدها لم يتعين ويجعل ضمائه اذ لم ينصص صاحب المال  
فان كان من ضروريه يدفع عنه اركانه باب فترك مفتوحا ووضع في طريق فلا ضمان على صاحب الدابة وقوله وهو على وفاء  
العاده تفسير لعني انفس





أفهم المفسر أي هتمل جدده **(قوله من الكتاب)** كالمثال الثاني في إكثاره وهذا ليس بقدر بل المراد أن يكون لهم شبهة في المخرج **(قوله شتره في التأويل)** أي يكون قاصداً المتأرد أن يكون باطلاً أي محتملاً الصديق في نفس الأمر أو السكت **(قوله كذا ويل المرتدين إلخ)** أي من أهل الجماعة ارتدوا (١٣٥) بعده وتملى الله عليه وسلم وقالوا لا يجب إلا ما به إلا في شهادة لا تخرج

من الكتاب أو السنة مستلذون إليه لأن من خالف بغير تأويل كان، عائد الحق (شبه) يشترطه في التأويل أن يكون قاصداً لا يقطع بفساده إلى يستفاد به حواجز المخرج شكواً بل انفار من كل أجل وصفه على رضى الله تعالى عنه بأنه يعرف قتله عقاباً ورضى الله تعالى عنه ولا يقتض من لواظاته أنهم وتأويل بعض ما في الزكاة من أبي بكر رضى الله تعالى عنه أنهم لا بدفعون الزكاة إلا من صلاحه سكن لهم أي دعا ومروءة لهم وهو الذي صلى الله عليه وسلم فن قدت فيه الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل كما في حق النزع كالزكاة عتادا أو تأويل بقطع بطلانه كتأويل المرتدين أو لم يكن لهم شوكه بأن كانوا أفراداً ليسهل الظاهرهم أو ليس فهم مطاع فليسوا بقادة لا تنفعهم من غير تأويل على أنهم لم يقضوا ما هي تفصيل باقي ذي الشوكه يعلم بما يأتي حتى لو تأويلوا بلا شوكه وأنفقوا شيئاً منهم مطلقاً كقطع الطريق وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيراً ويتركون الجماعات فلا قتال ولا يعقوبون ما في قتالنا وهم في قمتنا منهم أن تقهر تأويلهم غير ما لهم حتى يزول الشركان قالوا أولئك يكرهون في قمتنا فتناولوا ولا يقتل القاتل منهم وإن كانوا كقطع الطريق في شهر السلاح لأنهم لم يقصدوا الأخافة الطريق وهذا في الرونة وأصلها على الجهر وفيهم من الخوى أو حكمهم حكم قطع الطريق وبه حزم في المناهج واعتد الأزل فإن قدما إذا قصدوا الأخافة الطريق فلا خلاف وتقول شهادة البغاة لأنهم ليسوا بمسقة لأولهم قال الشافعي رضى الله تعالى عنه إلا أن يكونوا من شهدتهم لمواظبتهم تصديقهم كاعتصامهم وهم مصنف من الزايفة شهدهم بالزور ويقتضون لمواظبتهم تصديقهم فلا تقتل شهادتهم ولا ينفذ حكمنا منهم ولا يفتن من هذا البغاة فإن بينوا السب قبلت شهادتهم لا تنهوا التهمة حيثما وقبل قضاها منهم بعد اعتبار صحة القاضي فيها بما يقد له قضاها قاضيا لا لهم تأويل لا يوجب فيه الاعتدال إلا أن يسئل شاهد البغاة أو قاضيه دماها وأموالها لا تقتل شهادته ولا قضاؤه لأنه ليس بعدل وشرط الشاهد والقاضي العدالة هذا ما نقله الشافعي في الرونة وأصلها هنا من المعتبرين وحوى عليه النووي في المناهج ولا ينافي ذلك ما ذكره في زيادة الرونة في كتاب الشهادات من أنه لا فرق في قبول شهادته أهل الأهواء وقضاها قاضيه بين من يسئل الدماء والأموال أم لا لأن ما هنا محمول على من استحل ذلك بلا تأويل وما هناك على من استحله بتأويل وما أتله باع من نفس أو مال على عادل وعكسه أن لم يكن في قتال الضرورة ما كان في غير القتال أو بعبارة الضرورة حين كل منهما ما أتله من نفس أو مال جوا على الأصل في الاتفاقات نعم أن قصد أهل العدل باتلاف المال اعتصافهم وهم مجرم بل بمنعونه الماوردى وإن كان الاتفاق في قتال لضرورة فلا ضمان اقتداء بالسلف لأن الواقع التي حوت في عصر العصاة كوقعة الجمل ومن لم يطالب بعضهم بعضاً دماها ونفس ولا مال وهذا اعتد اجتماع الشوكه والأول بل في فقد أحدهما فلا حال الأول لما في التأويل بلا شوكه ضمن النفس والمال والقتل كقطع الطريق الثاني له شوكه بلا تأويل وهذا كباغ في الضمان وعدمه لأن سقوط الضمان في الباغي رقطع المعتصم اجتماع الكلمة وهو موصود هنا ولا قتال إلا ما البغاة حتى يبعث لهم أمراً

فلا يكون كالبغاة وإن كان ذلك منصفاً ومرة أنه قوله يعلم ما في غير النفس بل كونه مسلماً أو مرتداً لا يذكر في المنهج بعد هذه العبارة وأما الذي يأتي في المشارح هو أنه إن كان له شوكه من غير تأويل فهو كالسبي وإن كان له تأويل من غير شوكه طيس كالسبي وهذا غير الذي أراد شيخ الإسلام بقوله على تفصيل في ذي الشوكه حكماً عات فكان الأول حذف قوله في ذي الشوكه إلخ أو بقوله على تفصيل فيما إذا فقد أحد الأمرين أي الشرع حكماً والتأويل لأن هذا هو الذي يأتي **(قوله)** ويتركون الجماعات إلخ أو قلت إن تأويل الجماعة مقاتل حسب بأن تركهم ذلك شبهة فلا يقتالون لشبهة **(قوله)** ولا يقتل إلخ أي لو عاها المستحق عن القاتل سقط القتل **(قوله)** محمول إلخ) قد يقال هذا مناف لما تقدم لأن الشارح فيما تقدم أنما في عنهم العدالة مع الاستحلال المذكور وجه على ما إذا كان بلا تأويل مع أنه إذا كان من غير تأويل مدعى الكفر لا يقال بلا تأويل بل مدعى معتد به وإن كان هناك تأويل في الجمله فلا ذلك بكمروا وإنما قدحوا فقط **(قوله)** وما أتله باع إلخ) مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله ضمن إلخ جواب الشرط والجملة خبر المبتدأ وتعلم هذا لا يوصف لا بغير مولا بأية بل هو

خطأ معنوعه **(قوله)** في غير القتال) أي مطلقاً سواء لضرورة القتال أم لا **(قوله)** والثاني له شوكه إلخ) أي سواء كان مسلماً أو مرتداً على المقتد **(قوله)** ولا يقتال إلا ما البغاة إلخ) أشار به إلى قتال البغاة ليس قتال الكفار من وجوه ثلاثة الأولى هذا بخلاف الكفار فيقتالون من غير بحث والثاني أنهم لا يقتالون بجماع بخلاف الكفار الثالث أنهم لا يحاربون بخلاف الكفار



[illegible]

(فصل) في الردة اما اذا قال تعالى سبواوهي لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وهي من الغش الكفر واختلفوا في جملة العمل ان اعلنت الحرب والاحتياط فواب كما قلناه في المعاصم عن نص النسخي وشرا قطع من صفع طرقة استقرار الاسلام ويحصل قطعه بامور من كذا او فاعل مكفر او قول كافر سواء اقاله استزاهام اعتقادهم هذا القول تعالى قل ايا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا فقد كفرت بعد ايمانكم فاني الصانع وهو الله سبحانه وتعالى وهم الذمير بين الزعمون ان العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع او اني الرسل باي قال لم يرسلهم الله تعالى او اني نبوتني وكذب رسولا او نبيا وربه او استخف به وباسمه او باسم الله او بامر او وعد او بعد اتممن القرآن جمعا على شذوه الزوائد فبه آية مستقفا لانها من او استخف بسنة كالقول بل قلتم انكفاركم فانه مستفقال لا يفعل وان كان سنوه قصد الاستزاهام ذلك او قال لوراني الله ورسوله كذا ما قلته او قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا فهو ان قال لا ادري النبي انسي او حتى او قال لا ادري ما الايمان احتقارا او قال لمن سوف لا حول لا قنن من رجوع او قال المظلم هذا ينقد ربه تعالى فقال العالم ان اقله فبغير تقديره او اشار بان الكفر في حمله او على كافر اذ الاسلام اول ما يلحق الاسلام طاله منه او كسر سبيلنا لاننا نزل للكفر في النعمة كالنقل في الزمعة عن التول واقره او سئل هربا بالاجاع كانا اوقراط والظلم وشرب الخمر اوجرم مالالا بالاجاع كانكساح والبيع او اني وجوب جميع علمه كان في ركعة من الصلوات الجنس او اعدت وجوب بالنس واجب بالاجاع كز بادركفة في الصلوات الجنس او عزم على المكفر غدا او زود فعمما لكفر في جميع هذه المسائل المذكورة وهذا باب لاسا حل له والفعل المكفر ما بعده صاحبه استزاهام صريح بالدين او وجوده كالكافة الحصف وهو اسلم في كتب بين الدفتين وقادورة وسعود لطوق كسمن وثمن وتزوج بقولنا قطع من صفع طرقة الهسي ولو عجزا وانجنون فلا تضع ردما لعدم تنكبهما هاء المكفر لقوله تعالى الا ان اكره وقوله طمئن بالاعمان و دخل فيه السكان التعمدي سكره فبغير مدته كطلاقه وسائر تصرفاته واسلامه عن ردة (ومن ارتد من رسل او امرأة (عن دين الاسلام) نفي ما يتقدم بها او غيره بما تقر في الميسقات وغيرها (استنب) وجو اقول كانه لا يكون شهدة بما بالاسلام فربما عارضته شبهة فيسي في زوالها لان الغالب ان الردة تكون عن شعبة عن عرش نبوت وجوب الاحتقانة عن مرضي الله تعالى عنه وروى الدارقطني عن حاربان امرأة قتال لها ابرو مان اردت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان تابت والاقتلت ولا يحارض هذا الهسي عن قتل النساء الذي استدل به او جئته لان ذلك يجوز على العربيات وهذا على المرتدات والاحتقانة تكونون حالا لان قتله المرتب عليها حد فلا يثبت كسائر الحدود ودمان كالسكران من التاخير ابل الصو وروى قول عمل فيها (لا تا) اي ثلاثة ايام لآخر مرضي الله تعالى عنه في قتلها اذ هذه الامام ما قال قتال

٣٥ خط في فعل الفعل المكسر حاله كونه حاد الفعل والامتناع ذلك ولذا قال بعضهم يتأمل معنى ذلك ويجعل ان يكون الضمير راجعا للمعنى فعل الفعل المكسر حاله كونه حاد الدرس الحق اى الذى يقتضى عدم هذا الفعل المكسر (قوله وحوا) اى وقيل نداء وعلى كل حال لا يقتضى عمل ثلاثة ايام وقيل تكرار التوبة ثلاث مرات (قوله فرما هرسنه شبهه) اى كاهل العجاجة (قوله وقيل عمل ثلاثة) طاهره انه ترك من غير توبة حتى قضى الثلاثة ويجعل انها تكررها كل يوم مرة وقيل التوبة فى الحال والخلق اياها وفى تأخير القتل فليل حال لا يقتضى عمل ثلاثة ايام



(قوله بعد المداخلة) متابعه لا جليل ولا كليل ولا عظيم ولا صغير ولا رفيع ولا ذليل ولا غني ولا فقير ولا غني ولا فقير (قوله قبل الاذان) اي لانه بين سكنه ههنا والوجوب ثم  
 بين سكنه ثم كماله فبينه متابعه وقوله قبل الاذان اي ليكون كماله لا يكتسب الا بالعلم (قوله بعد الخ) يعني حصول الله حال من انضم  
 في تركه لو كان قوله هذا فهو من غير اسم الفاعل وهذا ظاهر ويحتمل ان يكون بين القولين غير مقتضى وجوبها وهو ظاهر في قوله  
 بعد دون هذه الا ان الفاعل في قوله معتقد حقه متشدد القلب فكيف يكون بين القولين مقتضى الوجوب لان البناء معناه على الحقيقة  
 الحق ودور مع اعتقاد قلبه ومحباب بالاعمال قوله او عند اعتقاد علي غيره ويكون ذلك قوله على الحق او قول غير معتقد وجوبها  
 بغير شرط وغيره من غير معنى بالخاصة والعمامة وبصدق ذلك العناد بالحق المتقدم لا يقتضي التكرار حيث اعتقاد وجوب كاعتقاد  
 سوية الخراج مع فعله فيثبت كان الاولى حذف قوله او عندا (قوله بذكره كالمرتد) فيمنظر لانه نفس مرتد ففعله كمن ينفسه  
 لان ان يقابل كالمرتد المطلق فهو من (١٣٩) تشبيه الخاص بالعام (قوله وانفرد) اي عن الترتك (قوله لان ذلك لا يكتسب سم  
 الخ) على الترتك وليس على قوله اولى (قوله

لغير من المصنفين) ما علمت قال الغزالي ذكره بعد المداخلة وذكره جماعة قبل الاذان  
 وذكره المزي في الجهور قبل الجنازة وتعميم المنهاج كما له قال الرافعي واصله البني  
 (و) المكلف (تارك الصلاة) المأمور شرعا بالصلاة احدى الجنس (على ضربين)  
 اذ لم يكن سبه هذا وكسل (احدهما ان تركه بغير معتقد وجوبها) عليه عهد بان تركه  
 بصدقه له او اعتقادا كما هو القوت عن الدارمي (فحكمه) في وجوب استنائه وقته  
 وحواجزه وكفنه ووجه الصلاة عليه ودفعه في مقابر المسلمين (حكم المرتد) على ما سبق  
 بيانه في موضعه من غير فرق وكراهه بجمعه فقط لانه مع الترتك واعتقاد كراهه المصنف  
 لاجل التمسك لان الخلف لا يفرق كالوصل جاحد الوجوب كان مقتضا الكفر لا نكاحه  
 ما هو معلوم من الدين بالضرورة فلو اقتصر المصنف على الجحد كان اولى لان ذلك تكذيب  
 لقوله لا يفرق بغيره وبالصلاة الله تعالى ونقل الماوردي الاجماع على ذلك وذلك لتأخر  
 في حدود كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة واما من انكر جاحلا فرب هذه بالاسلام  
 او غيره من يجوز ان يفتي عليه كل بلغ ههنا ثم ابقى او نشأ هذا في العلماء ليس مرتدا  
 بل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صارت مرتدا (و) الصبر الثاني (ان يتركها) كسلا  
 او خاوتا (معتقد وجوبها) عليه (فيستتاب) قبل القتل لانه ليس اسوا حال من المرتد  
 وهي مندوبة كما هي في الحقيقة وان كان قسمة كلام الرضا وجموع لمواجبة  
 كاستنائه المرتد والعرق على الاول ان جويرة المرتدة حتى الحلو في الدار فوجب  
 الاستناء عرجاء نجاته من ذلك بخلاف تارك الصلاة من قوته احب لكونه يقتل حدا  
 بل مقتضى ما قاله النووي في فتاويه من كون الحد وتسقط الاثم له لابقى عليه شيء  
 بالكا لانه قد حده على هذه الجرم وعما المستعمل لم يحاط به وقوته على القولين  
 الامهال يؤدي الى تأخير صلوات (قال تاب) بان اتمثل الامر (وصل) خلى سبيله من  
 غير قتل قال قبل هذا القتل حد والحد لا تسقط بالتوبة احسان هذا القتل  
 لا يضيح الحد ولا حتى وصفت عقوبة على عيسى ساهة في حلاله على ما هو عليه من  
 الحق ولابد للاختلاف في سقوطه بالعلم وهو يتولا تخرج على الخلاف في سقوط  
 الحد بالتوبة على الصواب (والا) اي وان لم يتب (قتل) بالسيف ان لم يبعدوا (حدا)

كل مجمع عليه اي سواء كان من احكام  
 الدين او لا فندخل في ذلك هذه مكة  
 والمدينة فهو تركه وذكرا انكارا والنواب  
 والعقاب والحساب وانكار الجنبه والنار  
 اي الى الاثر اما نكاحه ساو عدم  
 وجودهما الا فليس بتركه وذكرا انكار  
 الصراط والميزان ليس بتركه او حدود  
 خلافهما (قوله امان جمل الخ)  
 يمتنع قوله بعد علم بغيره (قوله كسلا)  
 اي استنائه وقوله وتسامى لاي بال  
 بتركها (قوله فيستتاب الخ)  
 كقصة ذلك ان الامام او ابنه يرتقب  
 الشخص وامره بالاعادة الى المدة بعد المرة  
 ولوم اول وقتها بنوعه بالقتل ان  
 لم يصلح واسرها من وقتها كما ياتي  
 في التارخ فلا جبره بوجوه ذلك من غير  
 الامام او ابنه وكذا يقال في توبة المرتد  
 بترك الصلاة والقسم الاول قاله يستتاب  
 بان الاول يطلبه بالنطق بالشهادتين  
 مع الاعاد والامرار وجوبها فان  
 تاب على ذلك الوجه عدل والاقتل  
 ولا يرتب له الا اذا كان ذلك الطلب  
 من الامام او ابنه (قوله وهي مندوبة)  
 اي الطلب منا عاقبة توبة الصلاة فهي

واجبة قطعاً (قوله لتكويه بقتل - د الخ) طامرها عليه الاحقة وحدا امر الذي اخلا يقال غلط عقوبه المرتد في الاخرة بالحدود  
 في النار فكان الاول ان يقول والعرق ان المرتد ضمت عذابه فطامرها على تارك الصلاة كسلا تحت المشيئة ان شاء عذبه وان  
 شاع ساجده وهذا الامر المحتمل اخذ من الامر التمسك وكل منما في الاسوة فحسن المقابلة (قوله والمستقبل الخ) جواب عن سؤال  
 حاصله كان عازما على تركها لم يتقبل ما ياب به لم يخطب بالتمسك (قوله بل جلا الخ) مجمل لحدود أي وضع حائلها واعتنا  
 على فصل الصلاة من صدر عيسى اسم الفاعل ولما أمكن تدارك ما ذكره الحد وهو الصلاة سقط الحد جاحل بالحد (ان لا يمكن تداركه  
 ولا يوسع التوبة) فان ذلك الحد بالتوبة على ما ياب ومن اي بالعلم ولا يكتفى قوله اصلها على المعتقد والفرق بين الجمعة وغيرها  
 حيث يكتفى في الجمعة الوعد بقوله لان تاركا لا يخلط بغيرها ان الجملة لا يمكن فعلها بعد الوقت بخلاف غيرها اي يمكن فعلها بعد  
 الوقت فلا تحصل التوبة الا بالعمل

لا بد من تقديم الطلب من الأمام أو نائبه  
 (قوله فان ائتمعت به قتل الخ) ظاهر في الجذر الصريح أما إذا كان العذر باطلا ولم يزل لا بد من القتل  
 (قوله فان قال تعذب الخ) ظاهر هو ان يسبق طلب من الامام وهو تهديد و قال بعضهم يصحون من ادراك  
 للقتل كسب اجداب من اما التوجه من الامام والتهديد او قول الشخص (١٤٠)

لا كرا تسمية الصبي امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا  
 رسول الله و يقولوا لا اله الا الله و يقولوا انما هذا الله و هو الله و يقولوا لا اله الا الله و يقولوا لا اله الا الله  
 الا بحد الاصل و حسابهم على الله فان ابدى عذرا كان قال تركها تابعا او لم يرد او لم يرد او لم يرد او لم يرد  
 من الاعذار خمسة كانت في نفس الامر او باطلة لم يقتل لانه لم يتحقق منه تعمد تأخيرها  
 عن الوقت فيه عذر لكن تأخيرها بعد ذكر الصلوة وجوب باقي العذر والمطلوع  
 في الصبح بان يقول له صل فان امتنع لم يقتل لان ذلك فان قال تعذب تركها لا عذر قتل سواء  
 قال ولم اصلها او سكنت لتحقق جنايته بعد التأخير و قتل تارك الطهارة للصلاة لانه ترك  
 لها او تقاس بالطهارة الاركان و سائر الشروط و محله في الاطلاق فيه اوقفه خلاف واه  
 بخلاف القوي في فتاوى القفال لترك فاقدا للظهور من الصلاة متعمدا او من شافعي  
 الذي كره اولس المرأة او قوما لم ينو وصلى متعمدا بالقتل لا حوازل صلاة مختلف فيه  
 والصحيح قتله وجوبه بالصلاة فقط اظاهرا لخبر بشرط انوارها عن وقتها الضروري فيها  
 له وقت ضروري بان يجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل ترك الطهر حتى تغرب الشمس  
 ولا ترك المغرب حتى يطام الغبير و قتل في الصبح بطول الشمس وفي العصر بغربها  
 وفي العشاء بطول الشمس فقط لانه اذا ضاقت وقتها و يتوعد بالقتل ان اوجها عن  
 الوقت فان امروا خارج استوجب القتل فقول الروضة قتل تركها اذا ضاقت وقتها محمول  
 على مقدمات القتل بقرينة كراهها بعد ما دل على انه لا يقتل بل يعزر ويحبس  
 حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج وغيره لا يحل عدم امره صلى الا باحدى ثلاث  
 التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لذنبه المعاري للصناعة و لانه لا يقتل ترك  
 القضاء مردود بان القياس من تركه بالنصوص والمجهر عام مخصوص بما ذكره فقتله خارج  
 الوقت اغما هو لتركه لا عذر على ان ائتمعت به لا يقتل ترك القضاء مطلقا بل فيه تمصيل  
 بان في خاتمة الفصل و قتل ترك الجمعة وان قال اصلها طهرا كما في اذنة الروضة عن  
 الناسي تركها لا قضاء اذ الطهر ليس قضاء عنها و يقتل بغرب وقتها بحيث لا يمكن  
 من فعلها ان لم يشق فان تاب لم يقتل و في قوله ان يقول لان تركها بعد ذلك كسلا وهذا قمين  
 يلزمه الجمعة اجماعا فان باحذية يقول لا الجمعة الا على اهل مصر جامع وقوله جامع فضة  
 لمصر (و يحكمه) بعد قتلته (حكم المسلمين) و حوب (الذين) في مقار المسلمين  
 (و) في حوب (القتل والصلاة) عليه ولا يطعم فيه كسائر اصحاب التكبير من المسلمين  
 (خاتمة) من ترك الصلاة بعد ركعتين او ثلثا من يلزمه قضاءها هو والكن بسنن له المبادرة  
 بها ولا عذر لزمه قضاءها هو والكن بسنن له المبادرة بها ولا عذر لزمه قضاءها هو والكن بسنن له المبادرة  
 او لا عذر وقال اصلها لم يقتل لانه لم يتحقق ما دل على ذلك كما يرتب الاشارة اليه ولو  
 ترك من ذمروه وقتا لم يقتل كما علم من تقيد الصلاة باحدى الجس لانه الذي اوجبها على  
 نفسه وقال الترمذي ولو زعم زاعم ان يدعو من الله تعالى حاشا اسقطت عنه الصلاة وحلت

له لا بد من تقديم الطلب من الأمام أو نائبه  
 (قوله فيما اخلاقتكم) أي في شرط  
 أو رك الخ وقوله اوقفه خلاف واه  
 منصف مثله صلاتا الجمعة بالثنية فانه قول  
 منصف حدها كانه تارك لها وكيفية  
 قتله ترك الشروط و الاركان بان يؤمر  
 بتفصيل الاركان والشروط و يتوعد  
 على تركها بالقتل فاذا خرج وقت العذر  
 قتل كما في ترك الصلاة المرء وقبل يقتل  
 بخروج وقتها الاصل احتياطا للشروط  
 (قوله والصحيح الخ) أي من خلاف ذكره  
 الامل في كتاب الصلاة قبل البناء و عذب  
 الكلام على ترك الصلاة (قوله صلاة  
 واحدة) أي أقل ما يحصل به القتل  
 كقتله الصبح أو العصر أو العشاء وقد يقتل  
 بانين كان توعد بالقتل على ترك الطهر  
 وتوعد بالقتل على ترك العصر فغرت  
 الشمس فلم يصل فيقتل جهوا ان توعد على  
 الطهر فقط لم تغرب الشمس ولم يصلها  
 قتل جهوا ان تغرب الشمس ولم يقتل  
 ان قال صليت وان ظن كسبه أي  
 او تحقق (قوله اذا ضاقت) طرف الازداء  
 واما الطلب لومع ساعة الوقت (قوله ان  
 اوجها) متعلق بمحذوف أي و يقتل  
 ان اوجها (قوله وما قبل الخ) مقابل  
 قول المتن ولا يقتل و اقام لصد القتل  
 لانه ثلاثة الاول القياس الذي اشار اليه  
 بقوله ككسب الصوم والثاني قوله غير  
 والثالث قوله لان القضاء الخ واجب  
 للشارع مما على الف والشرع المرتب  
 (قوله من تركه بالنصوص) أي لا بد  
 به مع وجود النصوص وقوله مخصوص  
 أي يخرج منه تارك الصلاة فقتل ولو لم يكن واحدا من الثلاثة (قوله تمصيل باقي الخ) الذي في الخارج ضعيف  
 لا بد من الاعتراف والاعتذار ان القضاء كان توعد عليه في وقت ادائه كما تقسمه من قبله وان لم يكن توعد عليه لا يقتل به فقولهم  
 القضاء لا يقتل به ليس على الخلق وهذا غير ما في الشارح (قوله وقال اصلها) فيه نظر فلا بد من الفعل (قوله بخلها ما اذا لم يزل)

أي يقتل وطاهروا ان لم يتقدم زعم من الامام وقد علت متعمه

فقره فلا شئ في وجوب قتله) بل قال بعضهم قتله أفضل من قتل مائة كافران يشركونه (قوله وان كان في خلوه في النار نظر) لكن قال الشيخ ابن حجر لا تقبل بغير دليل عليه فيها (كتاب أحكام الجهاد الخ) ثم روي في الطائفة الثالثة وهي الكفار الأصليون وجواز قتالها ما عدا من فعل التي صلى الله عليه وسلم في غزواته وأغزواته ما خرج فيها بنفسه والبعوث جمع بعث وهو أمره وأمر عليه أمر أو المراد بأحكامه كونه فرض عين أو كفاية وهو قوله ومن أمر من الكفار فعلى خبر ابن الخ (قوله وما يتعلق ببعض أحكامه الخ) فيه فلا فقه في التعيير قبله (١٤١) بالأحكام إلا أن يراد بها ما ناله ومن أصل قبل الإسماعيل لانه متعلق بالإسماعيل الذي هو من أحكام الجهاد (قوله نعم الخ) أي نبي إسماعيل جبريل بغار حرا وهو قال له أقبل الخ كما في جسد نبي الغزاري وليس المراد بالبعث الأرسال لانه مسيات في قوله ثم أمر بتبليغ قومه أي بالسالة بقوله بأهل المذخر ثم تأخر الخ (قوله أي بيت المقدس) متعلق بالصلاة وفيه مع قوله التي هي ما يستقبل الكعبة تناف لان المقدس أن الصلاة صيغة الاسراء فكانت إلى الكعبة فكان الأولى عكس ما قاله الشارح بأن يقول ثم تبع الصلوات الجس إلى الكعبة ثم أمر باستقبال بيت المقدس وهذا معنى على تعاقب قوله إلى بيت المقدس بالصلاة فان على الأسماء اشكال ويكون الشارح أنه تطرعه وهي قوله ثم نسخ استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس وأما قوله ثم حوالت القبلة أي من بيت المقدس إلى الكعبة فهو على كل من التقريرين المتقدمين في إلقاء الجارو الجهرور (قوله ثم حوالت القبلة) أي من بيت المقدس إلى الكعبة أي إلى الأيد فالحاصل أنه أمر ولا باستقبال بيت المقدس ثم نسخ استقبال الكعبة ثم نسخ استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس (قوله وأحقرها بها الخ) وهي عمدة القضاء أي وقع فيها التقاضي والصلح لا القضاء الاصطلاحي والثانية عمدة الجعارة والثالثة عمدة الحديث والرابعة العمرة التي كانت في منى بناء على أنه كان قاراً وقبل

له شرب الجوارح كل مال السلطان كما روي بعض من أمه في التصوف فلا شئ في وجوب قتله وان كان في خلوه في النار نظر

### • (كتاب أحكام الجهاد) •

أي القتال في حبل الله وما يتعلق ببعض أحكامه والاصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وقوله تعالى وأقتلوهم حيث وجدوهم وأخبار كثير العيصين أمرت أن تقتل أناس حتى يقولوا لا اله الا الله وخبر مسلم القصد وأوروه في سبيل الله خبير من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة الأصحاب تبعاً لإمامهم الشافعي رضي الله تعالى عنه أن يذكر أمددة في صدر هذا الكتاب فلذلك كتبها بسند على سبيل الترتيل فنقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين سنة وقبل ثلاثة وأربعين سنة وأمت به خديجة ثم بعد ما قبل على وهو ابن تسعين سنة وقبل عشروين أو بكر وقبل زدين حارثة ثم أمر بقتل قومه بعد ثلاث سنين من مبعده صلى الله عليه وسلم وأول ما فرض عليه بعد الأندار والدعاء إلى التوحيد قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم تبع على أي أمرها ثم تبع بالصلوات الجس إلى بيت المقدس ليله الاسراء يمكنه بعد التوبة بعشرين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقبل بجنس أوست وقبل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بسنتين تقريباً وفرضت الزكاة بعد الصوم وقبل قبله وقبل في السنة الثانية قبل في نصف شعبان وقبل في رجب من الهجرة حولت القبلة وقبلها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتدأ صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم بعد الأضحية ثم فرض الحج سنة ست وقبل سنة خمس ولم يجز على الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا خمسة أودع سنة عشر وأحقرها وكان الجهاد في هذه صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده صلى الله عليه وسلم فالحكماء حالان الحال الأول أن يكونوا ببلادهم ففرض كفاية إذا فقه من فهم كفاية سقط المخرج عن الباقي لان هذا شأن فرض الكفاية (وسرائط وجوب الجهاد) حيثئذ (سبح) خصال الأولى (الاسلام) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يقاتلونكم الآية ثغروا به المؤمنين فلا يجب على الكافر ولو ذم لانه بذل الجزية لئذ عنه لا يذنب عناء (والثانية (البلوغ) والثالثة (العقل) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم تكليفهما وقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية فقل هم الضعفاء لضعف أديانهم وقبل الماهدين لضعف عقولهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رآه يوم أحد وأجاز في الحندق (و) الرابعة (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو بمعنا أو مكاتباً لقوله تعالى وسأهدوا في سبيل الله أموالكم الكرام ونفكم ولأمال لا سيد ولا تقص على كفاية فتمت الخطبة حتى لو أمره سيده لم يلزمه ما قاله الإمام لانه ليس من أهل هذا الشأن وليس القتال من الاستعداد

قوله بعد الهجرة) اما قبلها فكان جنوحاً منه وأمر بالصبر والعمل ثم بعد الهجرة أجمع له قتال من قاتله أي أحرماي المشركي (قوله فرض كفاية) وقيل فرض عين (قوله وجاهدوا الخ) الثلاثة ليست كذلك لأن الآية الصنف وجاهدون بالصار ع وراهدها أي أناس أتية بالماضي آمنوا وجاهدوا الخ وأية بالمرجاء وأما الحكم ونفكم الموما في الشرح ليس واحداً من ذلك ثم وجد ونجاهدوا في بعض النسخ وعليها فالأمر ظاهر





[illegible]



على الحق و قد وردت المسئلة اذ لم يكن معه فى القعدة احد اياه بان كان وحده فى القعدة او حثكنا معه بما لو احدهما لكن سى قبل اسله فانه يتبع السابى فى الصورتين اما اذا سى اسله قبله او سى معه فليس الاصل لا السابى (قوله لان تبعه الاصل الخ) تحليل لقوله لا يتبع السابى ولو ذكره بحقه لكان أولى (قوله فى الامع الخ) راسع الذى قيل الخلاف فى الذى اذا كان قاطنا دار الاسلام اما المؤمن فلا خلاف انه على دينه وكذا الذى اذا لم يكن قاطنا بلادنا (قوله ليقطأ) حال من الضمير (قوله وما الحق به الخ) وهى دار كفر بهما مسلم يمكن كونه منه (قوله وان استلقه كافر الخ) اى لا جمل ان يكون من وطنى مسلمة تشبه (قوله هذا الخ) راجع لدار الاسلام وما الحق بها (قوله ولكن لا يكتفى احتشاده ان كفر الخ) المراد بها التى هى دار كفرها لانه ولم يذهبها للمؤمن صلحا ولا قطعها للمسلمون هتوا ولا طرد الكفار عنها المسلمين فهمى التى لا يكتفى فيها المرد و يختلف دار الاسلام فيكتفى فيها المرد وكما تقدم دلت فى باب القسط فراسحه (قوله ولو نذاه مسلم الخ) اى الذى يمكن كونه منه وحكم باسلامه تعاله بان كان اسيرا فى دار الكفر (قوله بجمعة غسر) متعلق بنظمت وهما منصوب على التقريفة (قوله فقد تكون) تحليل لما قبله والمضارع بمعنى الماضى (قوله والقاسم) اى للاسلام على الصلاة ونحوها وما الله اعلم

ه (فصل فى القنية الخ) ذكرها فى كتاب الجهاد لان كلامهم متعلق بالامام وذكرها شيخ الاسلام مع اى الله عقب الودعة لان المال المتماثل لله تعالى لنفع المؤمنين فلما كان تحت يد

ان يبلغ فلا بد من بى الامر ولذا جسدت كلاب ولا بد موت الجسد مسلمانية فى احد استقامين بجمعة السكى وهو الظاهر فان بلغ الضمير ووصف كفا باسلامه بلوغه او افاق الجنون ووصف كفا باسلامه افاقته فترد على النظر لسبق الحكم باسلامه فاجبه من اسم نفسه ثم اردوا ان كان احد اوى الضمير مسلما ولو فقهه ومسلم بالايجاب وتخيلا للاسلام ولا يخبرنا طرأ باسلامه بلوغه منهما من ردة فان بلغ ووصف كفا ان امره به عن نفسه كفى الضمير وفترد قطعاً لانه مسلم ظاهر او باطن وانما ذكره بقوله (اوبسبه) اى الضمير او المجنون (مسلم) وقوله (مفردا) حال من ضمير المفعول اى حال انفراد (عن اوى به) فيحكم باسلامه ظاهر او باطن تعا لانه له عليه منه ولاه وليس معه من هو اقرب اليه فتبسه كلاب قال الامام وكان السابى لما اجل حوته قلبه قلبا كفا فعدم هما كان واقتحم له وجود غشيد السابى ولاه فاشبهه قوله بين الاورن المسلمين وسواء كان السابى بالفا حقا قدام الاما اذا أسس مع احد اوى به فانه لا يتبع السابى جزا ومضى كون احد اوى الضمير معه ان يكونا فى جيش واحد بجمعة واحدة وان اختلف سابعهما لان تبعه الاصل اقرب من تبعه السابى فكان أولى بالاستماع ولا يؤثر موت الاصل بعد دلالة التبعية اغناقتى فى انشاء السابى وخرج المسلم الكافر فلو ساء دى وجهه الى دار الاسلام او مناهم كما قاله الدارمى لم يحكم باسلامه فى الاصل ان كونه من اهل دار الاسلام لم يؤثره ولا فى اولاد فكيف يؤثر فى مسبه ولان تبعة الدار اذا غارت فى حق من لا يعرف حاله ولا نسبهم هو على دين سابعه كما ذكره الحار دى وغيره وثالثه ما ذكره بقوله (او يوجد) ليعطى فى دار الاسلام فيحكم باسلامه تعاله دار وما الحق بهما وان استلقه كافر لا بد منه بجمعة هذا ان وجد يحمل ولو بد اكثر به مسلم يمكن كونه منه ولو اسير امتنشا او اتجا او جئنا ازقليا للاسلام ولانه قد سبق باسلامه فلا غير بمجرد دعوى الاستحاق ولكن لا يكتفى احتشاده ان كفر بجمعة بدار تأخر منها ولو نذاه مسلم قبل فى نبي نبيه لا فى نبي اسلامه اما اذا استلقه الكافر سنة او وحدا لقط يحمل منصوب للكفار ليس مسلم فهو كافر (تبسبه) اقتصاره كغيره على هذه الثلاثة المذكورة بل على عدم الحكم باسلام الضمير المميز وهو الصحيح المنصوص فى القديم والجديد كما قاله الامام لا غير مكلف فاشبه غير المميز والمجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقا ولان نقطة بالشهادتين اماخير واما انشاء فان كان خبرا انخره غير مقبول وان كان انشاء فهو كمقدومه وهى باطله واما ما لم يناد على رضى الله تعالى عنه فقد اختلف فى وقته فقيل انه كان بالقاسم اسم كما نقله القاضي ابو الطيب عن الامام احمد وقل ان اسم قبل بلوغه وعلمه الاكثر ان اوجب عنه النبوى بان الاحكام انصارت معلقة بالوغ بعد الهجرة قال السكى وهو صحيح لان الاحكام انما يثبت بجمعة عشر ما عام الملتحق فقد تكون منوطة بل ذلك بسن الاخير والقاسم على الصلوات ونحوها لا يصح لان الاسلام لا ينتقل به وعلى هذا افعال يته وبم اوى به الكافر من ثلاثه انشاء وهذه الحيلولة مستحبة على الصحيح فى الشرح والرواية فتشغل على الكافر من ثلاثه انشاء وهما فان اياها فلا حيلة (تته) فى اطفال الكفار اذا ما قوا لم يتلفوا بالامام خلاف منشور والامع لانهم يدخلون الجنة لا كل مولود وولد على الفطرة فحكمهم حكم الكفار فى الدنيا فلا يصح عليهم ولا يدفنون فى مقابر المسلمين وحكمهم حكم المسلمين فى الآخرة فلامر

ه (فصل فى) فى قسم القنية وهى لغة اليم وشرا عا لما او ما الحق به كغير محترمة

ان القديس لا يقيم من قتال ولا قتال هنا ويحب باله لانا خطر بتهمة (147) وقد دخل دارهم على حبل الويله

حصل لثامن كفار اهل صلح بن سبعين مجاهدين قتلوا عينا بن خيل ارباب اهل الحيرة  
وفي بعد از لمهم في القتال اوقبل شهر السلاح حين انقضى الصلح ومن الله عز وجل  
من داهم سرقة واخذت اسلحة واقطعة وانما واحدوا وانما واحدوا فاعلموا بالحرب فاقعة وتخرج  
عازدا كراسه اهل الذمعة اهل الحرب بقتال فاعلموا ان ليس بقصبة فلا نزاع منهم  
وما اخذهم من ترك المرتد فانه في الغنمة وما اخذهم ذي بحر فانه في داهيا واخذوا  
من الحربين ما اخذوه ومن مسلم اوردوا ويخوه ويخرج في غلته ولو غني ذي وصل فقول  
بعض الجميع اوتيهب المسلم فقط وجان اظهرهما الثاني كمال به بعض المان اخرين ولما  
كان بقدم من اصل مال الغنمة السلب داه قتال (ومن اذى اذا قتل) المسلم سواء كان  
حراما لا ذكر ايم لا انضمام لا فاراس لا لا فقتلوا اعطى سلبه سواء شرطه له الامام لا  
لغير المسلمين من قتل قتلا فله سلبه وروى ابو اودان اياطه رضي الله تعالى عنه قتل  
يوم خيبر عشرين قتيلا واخذ مسلمهم (ننبه) يستثنى من الاطاعة الذي فانه لا يستحق السلب  
سواء احضر بانى الامام لا ولا فقتل والحرث وانما في قتلهم من لاسم له ولا رضى  
قال الانزهي واطلقوا استحقاق المسلم السلب ويجب تقصيره فيكونه مسلم على  
الذهب بشرط في القتل ان لا يكون مغيبا عن نفسه فلو قتل صبيانا او امة لم يقاتلوا  
سلبه بان قاتلا لا صا في الاصح ولا عرض سبقتي المسلم به في سرقة خفية  
على الاصح لانه متعين له وانما يستحق القاتل السلب كروب غير يكتفى به شركا في حال  
الحرب وكفاية شرعا بزل امنه اذ كان ببقا عينه ما يقطع يديه ورأسه وكذا في امره  
او قطع يديه ورأسه وحككذ او قطع يدا ورجلا فلا يردى من حصن اذن عرف الما  
او قتل كافرا وانما اواسيرا وقتله وقد ائتم الكرامة لاسباب لانه في مقابلة النظر  
والنظر بريافس وهو منتفح هاهنا والسلب ثياب القتل التي هي عليه والحلف والاه  
الحرب كدور وسلاح ومركوب ولانه محمورج ولجام وكذا سوار ومنقطع وخاتم ونقطة  
معه وكذا احذ به فاقدمه في الابهة راسخه وهي عاصبه في المنازع ويجعل على حقوق  
الديمر مشدودة على الفرس فلا اخذ ولا ما فم من اقدارهم والامانة لاهل السنن  
لئلا يول من طلبة والامن حاسة فترسه ولا يستحق السلب على المشي وولاه صلى الله عليه  
ولم قضى به لقاتل و بعد السلب يخرج مؤنة الحفظ والقتل وغيره من المؤن اللازمة  
كاجرة جوال (وقد الغنمة) و حوبا (بعد ذلك) اى بداعلة السلب واخراج  
المؤن خسة اخاص متساوية (فيعطى) او حوبا (اخاصها) من عفار ومتولى (لمن شهد  
الوقعة) بانه القتال وهم الصاغون بالطلاق الا انما كرهه وعلا فله عليه السلام  
راض خيرة سواء اقاتل من حضر بقية القتال مع ايم من ايم لان المقصود الثبوت ليهود  
وحصوله هناك بان تلك المسألة باعثة على القتال ولانما خرجته في الغالب الا لعدم  
الحاجة اليه مع تركه سواد المسلمين وكذا من حضر لينة القتال وتقاتل في الاطهر من  
لم يحضر واخذ لينة القتال وقاتل لم يفتحق شيئا ويستثنى من ذلك مسائل الاولى  
ما لو ثبت الامام حاضرا وساقف من الجيش قبل دعوته فانه يشاركه في الاصح الثانية  
لو طلب الامام بعض العسكر ايم من مجموع العدو وافرده في الجيش كمنافه بهم ايم

ولكن لم يقع منه على الله ولا على رسوله شيء من الغيب حتى يقرر الله به الشئ مما يشاء من الغيب ولم يزل ما كان يقسم الله به من الغيب حتى يقرر الله به الشئ مما يشاء من الغيب ولم يزل ما كان يقسم الله به من الغيب حتى يقرر الله به الشئ مما يشاء من الغيب

وان لم يحضروا الوقعة لانهم في حاكمهم في الماوردي وغيره المشايخ فلو دخل الامام  
 انما ليس مدار الحرب فيه شجرة في ناحية فقتلت شاركها جيش الامام وواله العكس  
 لاستطاع كل منهما الاخر ولو بعثت سر من بين اوجه اشركه لجمع فيما بينهم كل واحد  
 منهما وكذا لو بعثهما الى سجين وان تباعد ناسي الاصم ولا شيء من حضر بعد انقضاء  
 القتال ولو قبل حيازة المال ولومات حدهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال  
 فقه لوارثه كسائر الحقوق ولومات في اثناء القتال فالمنصوص انه لا شيء له فلا يملكه وارثه  
 فيه ونس في موت الفرس حيث انه يسقط هدمه والاصم يقرر النص لان الفارس  
 متبوع فاذا مات فالت اصل والفارس تابع فاذا مات حازا سبق سهمه للتبوع والاضطر  
 ان الاجبر الذي وردت الاحارة على عتمة مدعنة لا يهادى بالسباسة وانب وحفظ  
 ائمة وتوحيها والتاجر والمهترى كالباط والقتال يسهم لهم اذا تنازلوا شهودهم الوقعة  
 وقتالهم امامهم وردت الاحارة على ذمتهم او غير مدعنة كسباسة قوب ليعطي وان لم يقاتل  
 واما الاجبر ليهاد فان كان مسلما فلا جرم له لان ابارته لا يهضور الصنف تبع عليه  
 ولم يسقط منهم في احد وجه قطع به البغوي واقتضى كلام الرافعي ترجيعه لا عراضه  
 عنه بالاجرة ولم يحضر بمجاهدة او يدفع (الفارس ثلاثة اسهم) هدمهم ولقرسه سهمان  
 لا ادعاهما ورواه الشيخان ومن حضر فربس بركبه يسهم له وان لم يقاتل عليه اذا كان  
 يملكه ركو به لان حضر ولم يعطه فلا يسهم له ولا يعطى الفارس واحد وان كان معه اكثر  
 منها لانه صل الله عليه وسلم لم يعط اثنى بالافارس واحد وكان معه يوم خيبر افراس عربيا  
 كان الفارس او غيره كالبردوز وهو ما ابراهم عجميان والهمسين وهو ما اودع في دون امة  
 والمقرق يضم اليهم ويكون القاتل وكسرا اضعافه لان الذكر والفارس من كل منهما  
 ولا يضر تفاوتهما كالرجال ولا يعطى الفارس ولا يهضم اعمه زول من الهزال ولا ما لا يفرقه  
 كاهلهم والكميرة امة فالتدنة ولا يهضم ما كليل والقتل والجار لا ينال اتصاله للحرب  
 صلاحته انقل له ولكن برضه لاهوا فاقوت بينهما بحسب النزع (و) يدفع (لراجل مدم  
 واحد) لقله على الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر نفق عليه ولا راد اعطاه اليه صلى الله  
 عليه وسلم سلة بن الاكوع رضى الله تعالى عنه نفق فقتله يوم خيبر نفق عليه صلى الله عليه وسلم  
 الله عليه وسلم رأى منه خصوصه اقتضت ذلك (ولا يسهم) من القنينة (الالمن  
 استكملته منهن) بلحت (شرائط الاسلام واللوغ والعقل والحربة والذكورة)  
 والنسبة (فان احتل شرط من ذلك) أي محاذ كالكافر والصبي والمجنون والرقعة  
 والمرأة وان شئت واليمن (رضيه ولم يسهم) لواحد منهم لانه من سواهم اهل فرض  
 الجهاد والرضخ المضاد والمجاهد من لغة العطاء القابل وشرعا هم لادون السهم  
 ويجهت الامام او امير الجيش في قدره لانه لم يردفه تصديقه جمع الى رايه وشاؤته  
 على قدر نفع المرضخ له فيخرج المقاتل ومن قتاله اكره على غيره والفارس على الرابل  
 والمرأة التي تدوى لجرى ونسقى لها ناسي على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم القنينة  
 فانه مستوي فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ الاجساد لكن لا يبلغ سهم  
 راجل ولو كان الرضخ للفارس لانه تسع لاسهام فينقص به من قدرها كالخكوصة مع  
 الاروش المقدرة وعلى الرضخ الانخاس الاربعة لانه سهم من القنينة يستحق يحضور  
 الوقعة الا انه ناقص وانما مرضخ الذي وما الحق به من العكس فاحضر بلا جرمه وكان  
 حاضره باذن الامام او امير الجيش بلا اكرامته ولا اثر لاذي الاحاد فان حضر باجره  
 قبله الاجرة ولا شيء له سواها وان حضر بلا اذن الامام او الامير فلا رضخ له بل يره  
 الاماها را وان اكرهه الامام على الخروج اسقى اجرة له من سهمهم ولا رضخ

(قوله ولو بعثت سر بين الخ) الفرس  
 بن هذا وبن ما قبله ان الفرس في قتاله  
 تفارقه الجيش وهذا شارك الاخرى  
 والدمية اقسام عسدا اهل السرو غابا  
 نجسامة وما زاد على ذلك الى شغائفة  
 يقال له منس بكم السنين وفتح الم وما  
 زاد على ذلك الى اربعة آلاف قال له  
 بقل وما زاد على ذلك قال له بجم  
 واما البعث فمرفوعة من السرية واما  
 السكينة فهي المجتمع الذي لم يشر  
 (قوله حشنة) اي طائفة في الانشاء  
 (قوله يسهم لهم) اي مع الاجوان  
 فعلوا العمل المتناحله والا فاقدم فقط  
 (قوله ولم يستحق) سبسا ولا رضخا  
 وقيل يستحق الرضخ (قوله للفارس)  
 اي من معه فربس بعث بكن من  
 ركو به والقتال عليه وان لم يركبها  
 وقت القتال او غلبها غيره او مضاعف  
 منه وقاتل عليها غيره مع حضور المال  
 (قوله والمهجين الخ) وهذه مسافة  
 القتل وقد يجري في الاذى (قوله  
 العكس) اي الاقدام والقرى القفار  
 والذوق (قوله ولو كان الرضخ لفارس)  
 وهل يتحقق مره سبسا كمرس غيره  
 او برضخ لهادون سهمي فربس غير  
 وهو الاقرب

[illegible]

واجبا لقوله ولا يجوز تكون مرته تضعف القول بعدم الاحذونه بقوله القول بالاحد (قوله باحد ما يعطى) أى  
كان يعطاه وقسم الامام وعده وقوله وهو حصته بيان ما يعطاه والمراد حصته لكفايته لا حصته غير معلومة (قوله لان المال الخ)  
ومقابل القول الاول اى ذل ان مشتركا لم يميز اخذ منه الا بالادى الشراكه كما لا غير مشترك حاز الاخذ فله ربه ومقابل القول  
الاول وقوله كالتقنية قال لئن وهو لم يطر مشترك وقوله لان ذلك الخ تعليل التقنيه والميراث اى ليكون ضمان قيل المشترك وقوله  
حتى لو اموال الخ تفرع على كونه ملكا ولا يصح في ما اواله الخايعين والورثه وقوله وهذا اى مال بيت المال لومات الشخص لا يستحق ورثه  
شأى ليكونه غير مشترك فهو غير ملك واغناهم في نوع اختصاص واستحقاق (قوله واقر) اى اقر القزالي النوبى الخ (قوله)  
ومعهم لوى القزلى) اى بشرط الاملاهم الامام جميع افرادهم وفى المال والاقدام الاحوج وكذا قال فى بقية الاقسام (قوله)  
بنواهاشم) اى ذكروهم وابانهم فى كلامه فتمسك المذكور على الاثبات والاشراف الا ان بنى هاشم لان جذم سيدنا على وهو  
فاننى (قوله لا نصراوا الخ) وقال نحن وبنو المطلب بنى واحد وشبلى بن اصابه

(قوله) والحر: بالاشتراك إلى الإمام، أو بمعنى قوله: لو كانت الأم غير حرة، والاب غير حرة، فهو بالانحصار يسع الولد الأب والأم  
فذلك ينبغي أن يعرف، لأنهم يعرفوا المراد أن كانت أسما كذا، لتضمن الأرض، فزعموا: يحرم من الولد والاب والأم، والاختصاص الأب  
(قوله كالزنا المحرم) لكن لا من كل وجه لأنه محرم للجميع الأم وابن الابن مع الابن والأخ الأب مع الشقيق والأخ الأم مع الجد  
(قوله) وبما خرج (الح) أي جدها، وإذا الأب له معروف شرعا فصدق جدها بمن يمكن له أب أصلا أو حكا كان أب في نفس الأمر  
لكن لا ينسب إليه شرعا كالزنا (١٤٩) أو ليس معروفا كالقطيع (قوله) ولا يسمون ابتداء (الح) كان الأولى جده لأنه متناقص

[illegible]



من مسلم أو ذمي أو مجوسي أو نصراني قال في حقه بل غرقه على ما سلكه أن يعرف أو لا يعرف  
التي ما يلزم به وعشر بخلافه من آثار شريعتهم إذا عولاد أو لا وعشر بخلافه من آثار  
أدب جزية وما جلاوى تفرقه وأهله ولو تفرقوا عن كثير أصابعهم ومن قتل أو مات على الرقة  
أو ذمي أو مجوسي مات بلا وارث أو ترك أو ترك غير ما تركه عن نفسه بقوله (ويعلم مال  
التي) وما الحق به من الاختصاصات (على نفس) قوله تعالى ما ألقاه الله على رسوله من  
أهل القرى الآية (بصرف خمسة) وهو يا (علي) من يعرف عليهم خصم (الفتنة)  
فيخصم خمسة خمسة أسماس متساوية كالفتنة تخلقا فالأربعة الثلاثة حيث قال الأبي  
بل جمعه أصالح المسلمين وللتناقل قوله تعالى ما ألقاه الله على رسوله الآية فاطلق ما هنا  
وقيد في الفتنة تحمل المطلق على المقيد جمعا بينهما لا اتحاد الحكم فان الحكم واحد وهو  
رجوع المال من المذبح حكى المسلمين وإن اختلف الملب بالقتال وعدمه كما جلتا الرقة  
في الظاهر على المؤنة في كفاية القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه  
وخمس خمسة وأكمل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس الجنس كما قرأه الفصل  
قبله وما هنا هذه صلى الله عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس الجنس لمصالحنا كما قرأنا  
في الفصل قبله (ويعطى أربعة أخماسها) التي كانت له صلى الله عليه وسلم في حياته  
(للقائفة) أي المرتقة لعمل الأولين لأنهم كانوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول  
النصرة والمقاتلون بعدهم المرصودون لقتال (في مصالح المسلمين) بتعيين الإمام لهم  
سوا مرتقة لأهم أرصدوا أنفسهم للذبح من الدين وطلبوا الرزق من مال الله فخرج بهم  
المتطوعة وهم الذين يقرضون إذا انبطوا وأنها يعطون من الزكاة ما من التي وعكس المرتقة  
(بنة) يجب على الإمام أن يبحث عن حال كل واحد من المرتقة وعن من تفرقه وتفترق  
من أولاد وزوجات ورعي خاصة وغزو ولده ما شاء إدارته في بقوله بخلافه وما يكسبهم  
فيعطيه كفايته وكما تبين من بقية وكسوة وصائر الرزق بقدر الحاجة لتفرغ للجهاد وسراعي  
في الحاجة حاله في سرورته وخدمته والمكان والمال والرسول والسلافة وعادة السلف  
في المطاع والملايس وزاد أن زادت حاجتهم بأدوية أولاد أو جدوت زوجة ومن (دق له  
يعطى من الرقة ما يحتاجه لعله) معه أولاده إذا كان من خصمهم ويطع زوجة  
وأولاده الذين تفرقه بتمت في حياته إدامات «سأخذ حصصه لثلاثة الناس  
بالعصبة عن الجهاد إذا خلوا وأحضره» أعادهم بعد ويطع الروحة حتى يسكن  
لاستغاثها بالروح ولو استعنت بكسب أو رث أو غيره كوصية لم تعط وحكم الأم الولد  
كالروحة تركه الرواد «ويعطى الأولاد حتى يستقروا» كسب أو غيره كوصية واستعنت  
السكنى رجع الله تعالى من هذه الآية أنه إن ألقاه أو أحد الأولاد من ذوات تعطى  
زوجته وأولادها كان بأحد ما قومهم بعبادة العلم كالترتيب هتاف الجهاد انتهى  
وهي بعضهم بينما بأن الأعيان من الأموال العامة وهي أموال المصالح أقوى من  
الحامة كالذوق فلا يلزم من التوسع وتلك التوسع في هذه الحالة ما لمع أسوة شخص  
لتعصبل مصلحة لقرأ العلم في هذا المثل المخصوص فكيف يصرف مع انتهاء الشروط  
ومقتضى هذا الفرق المرف أولاد العلم من مال المصالح كما تبين كما كان يصرف  
لأهم وهذا هو الظاهر  
ه (عقل) في الجزية تطلق على العدة وعلى المال المترتبة وهي ما ذكره المحازاة  
لكسبهم وقيل من الجزية معنى قضاء قال تعالى وأتوا بما لا تحزى نفس عن نفس  
شيء أي التقضى والاصل دما قبل الإجماع أمة تأتوا الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها  
على الله عليه وسلم من مجوس همدون قال سوابهم «نأخذ أكل الكتاب كما رواه ابن أبي عمير  
نأخذ الجزية» أي أنه عتقوا (قوله الله أعمر) أي أو أواله أعمره الخ الجارية تعاقبهم الخ الجارية أي الجارية أو الجارية

من مسلم أو ذمي أو مجوسي أو نصراني قال في حقه بل غرقه على ما سلكه أن يعرف أو لا يعرف  
التي ما يلزم به وعشر بخلافه من آثار شريعتهم إذا عولاد أو لا وعشر بخلافه من آثار  
أدب جزية وما جلاوى تفرقه وأهله ولو تفرقوا عن كثير أصابعهم ومن قتل أو مات على الرقة  
أو ذمي أو مجوسي مات بلا وارث أو ترك أو ترك غير ما تركه عن نفسه بقوله (ويعلم مال  
التي) وما الحق به من الاختصاصات (على نفس) قوله تعالى ما ألقاه الله على رسوله من  
أهل القرى الآية (بصرف خمسة) وهو يا (علي) من يعرف عليهم خصم (الفتنة)  
فيخصم خمسة خمسة أسماس متساوية كالفتنة تخلقا فالأربعة الثلاثة حيث قال الأبي  
بل جمعه أصالح المسلمين وللتناقل قوله تعالى ما ألقاه الله على رسوله الآية فاطلق ما هنا  
وقيد في الفتنة تحمل المطلق على المقيد جمعا بينهما لا اتحاد الحكم فان الحكم واحد وهو  
رجوع المال من المذبح حكى المسلمين وإن اختلف الملب بالقتال وعدمه كما جلتا الرقة  
في الظاهر على المؤنة في كفاية القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه  
وخمس خمسة وأكمل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس الجنس كما قرأه الفصل  
قبله وما هنا هذه صلى الله عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس الجنس لمصالحنا كما قرأنا  
في الفصل قبله (ويعطى أربعة أخماسها) التي كانت له صلى الله عليه وسلم في حياته  
(للقائفة) أي المرتقة لعمل الأولين لأنهم كانوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول  
النصرة والمقاتلون بعدهم المرصودون لقتال (في مصالح المسلمين) بتعيين الإمام لهم  
سوا مرتقة لأهم أرصدوا أنفسهم للذبح من الدين وطلبوا الرزق من مال الله فخرج بهم  
المتطوعة وهم الذين يقرضون إذا انبطوا وأنها يعطون من الزكاة ما من التي وعكس المرتقة  
(بنة) يجب على الإمام أن يبحث عن حال كل واحد من المرتقة وعن من تفرقه وتفترق  
من أولاد وزوجات ورعي خاصة وغزو ولده ما شاء إدارته في بقوله بخلافه وما يكسبهم  
فيعطيه كفايته وكما تبين من بقية وكسوة وصائر الرزق بقدر الحاجة لتفرغ للجهاد وسراعي  
في الحاجة حاله في سرورته وخدمته والمكان والمال والرسول والسلافة وعادة السلف  
في المطاع والملايس وزاد أن زادت حاجتهم بأدوية أولاد أو جدوت زوجة ومن (دق له  
يعطى من الرقة ما يحتاجه لعله) معه أولاده إذا كان من خصمهم ويطع زوجة  
وأولاده الذين تفرقه بتمت في حياته إدامات «سأخذ حصصه لثلاثة الناس  
بالعصبة عن الجهاد إذا خلوا وأحضره» أعادهم بعد ويطع الروحة حتى يسكن  
لاستغاثها بالروح ولو استعنت بكسب أو رث أو غيره كوصية لم تعط وحكم الأم الولد  
كالروحة تركه الرواد «ويعطى الأولاد حتى يستقروا» كسب أو غيره كوصية واستعنت  
السكنى رجع الله تعالى من هذه الآية أنه إن ألقاه أو أحد الأولاد من ذوات تعطى  
زوجته وأولادها كان بأحد ما قومهم بعبادة العلم كالترتيب هتاف الجهاد انتهى  
وهي بعضهم بينما بأن الأعيان من الأموال العامة وهي أموال المصالح أقوى من  
الحامة كالذوق فلا يلزم من التوسع وتلك التوسع في هذه الحالة ما لمع أسوة شخص  
لتعصبل مصلحة لقرأ العلم في هذا المثل المخصوص فكيف يصرف مع انتهاء الشروط  
ومقتضى هذا الفرق المرف أولاد العلم من مال المصالح كما تبين كما كان يصرف  
لأهم وهذا هو الظاهر  
ه (عقل) في الجزية تطلق على العدة وعلى المال المترتبة وهي ما ذكره المحازاة  
لكسبهم وقيل من الجزية معنى قضاء قال تعالى وأتوا بما لا تحزى نفس عن نفس  
شيء أي التقضى والاصل دما قبل الإجماع أمة تأتوا الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها  
على الله عليه وسلم من مجوس همدون قال سوابهم «نأخذ أكل الكتاب كما رواه ابن أبي عمير  
نأخذ الجزية» أي أنه عتقوا (قوله الله أعمر) أي أو أواله أعمره الخ الجارية تعاقبهم الخ الجارية أي الجارية أو الجارية

ويعتبر أن يقال انه ثان ايضا ولو  
تفكرنا في تفصيل نظرا لما وقع له من  
التكرار حتى اعادة الكلام على العاقد  
فيما يأتي فلم يقدم حنفية الا الصيغة  
(قوله وجوب الخ) الاولى مستبدل  
وجوب لان هذه شروط الصيغة  
لا الوجوب لان صيغة شروط الوجوب  
يقتضي انها متى وجدت وجب ضرب  
الجزية وليس كذلك بل لا يجب عقدها  
الا اذا طلبها الصكافر ومن الامام  
شرهم زيادة على هذه الشروط (قوله  
لا أصل للكتاب الخ) متعلق بالدين  
اصولهم السابق عليهم انظر المحشى  
(قوله كالجوس الخ) فانه قول امام اهل  
الدين نبي فقال له زادوا حدث (قوله ولا  
نحل يذعنهم الخ) راجع للجوس اي  
ان الجوس تعقد لهم الجزية مع ذلك  
لا تحل ذبيحتهم وبمع رجوعه اقواله ولو  
بعد التبدل وان لم يتبينوا البطلان الخ  
(قوله لمن شككتنا) اي الاولاد من  
نسبكتنا لان حكمه هو تقدم عقده وله  
انفسكم دحوله في الدين بعد تسعيره لانه  
صادق بيسررتين العلم بالذخول قبل  
البيع والتك في ذلك (قوله ولم يخالفهم  
هو عين ما قبله فيكون تسعيره الخ) (قوله  
من اخذ ابو به كافي) اي سواء احتار  
دين الكتاب او لم يختر شأ ما اذا احتار  
دين الوثن فلا تعقده (قوله ويحرم  
ديعتهم) اي من ذكر عن عسل بالهتف  
المتقدم ومن اخذ ابو به كافي (فانهم)  
كل من لا يصح عقدا الجزية به بل يصح عقد  
الامان له لان الامان اوسع من الجزية  
(قوله والمذهب هو بها الخ) محمل  
الخلاف اذا عاقد على الاوصاف امان  
عقد على الاختصاص فواجب عقدها (قوله  
ولو لم ين ذى) اي وصورة امارة انه

أهل الجحيم ان كانوا ابراد او دأعني في ذلك ان في اخذ ما معونه لنا واهنا عليهم وربما  
يعملهم ذلك على الاسلام وقسم اعطاء الجزية في الاية بالزامها والصارها بالزام اجسامنا  
واركانهم خمسة عاقد ومعقوده ومكان ومال وصفة وشروط في الصيغة وهو الركن الاول  
ما شرط شرطها في المسموع والصيغة ايجابا لا كقررتكم او اذنت في اقامتكم اربا من الاعلى ان  
تأخذوا كذا جزية وتغادوا بالحكمة نافية لا نحو قتلنا ورضينا وشروط في العاقد كونه اماما  
بعقد نفسه او نائبه ثم شرع المصنف في شروط المعقوده وهو الركن الثاني بقوله (وشروطها)  
وجوب ضرب (الجزية) على التكرار المعقود لهم (حتم خصا) الاولى (البلوغ  
و) الثانية (العقل) فلا يصح عقدها مع صبي ولا مجنون ولا من ولهم المذموم تركا فهما  
ولا جزية عليهم او ان كان المجنون بالغ القاول بعد عقدا الجزية ان اطلق جنونه فان تقطع  
وكان قبل لا يساخه من شهر رزقته ولا عبر بهذا من اليسر وكذا لا أثر ليسر زمن الاقامة  
كما جئت بعضهم وان كان كثيرا اكبر ومن فالا صحت تعلق زمن الاقامة فاذا اقام سنة  
وجبت جزية (و) الثالثة (الحرية) فلا يصح عقد هاهم الرقيق ولو بيعنا ولا جزية  
على متبعين الرق اجماعا ولا على المعص على المذهب (و) الرابعة (الكورية) فلا يصح  
عقد هاهم امرأ ولا جزية عليها لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم  
صاغرون وهو خطاب للذكور وكوري ابن المنزفة الاحماع ورور السبق عن عمرو بن  
الله تعالى عنه انه كتب الى الامراء الاحتاد ان لا تأخذوا الجزية من النساء واليه واول  
من خشي ولا جزية عليه لاحل كونه انثى فان كانت ذكورة وقد عقده الجزية بطلانها  
بغيره الله المباشرة تجلعا في نفس الامر بخلاف ما لو حصل حري دارنا في مدة ثم  
اطلعت عليه لا ما أخذته شيئا لمعصى لعدم عقده الجزية له والحنثي كذلك اذا مات  
ذكورة ولم تعقده الجزية وعلى هذا التعميل يحمل الاطلاق من صحيح الاحمذ ومن صحيح  
عده (و) الخامسة (ان يكون) المعقود معه (من اهل الكتاب) كالهمودي والضمري  
من العرب والهمدس من بني كلب لم يعقد حوله في ذلك الدرس بعد سبعة لاصل اهل الكتاب وقد  
قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون ان قال من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية  
(او من شبهة كتاب) كالهمودي من بني كلب عليه وسلم اخذها منهم وقال سنواهم سنة  
اهل الكتاب ولان لهم شبهة كتاب وكذا عقدا ولا دمن يهود وتنصرة بل التسعة لانه  
ولو بعد التبدل وان لم يتبينوا المذموم لم تعقد الحش الدم ولا تحل ذبيحتهم ولا ما يحكمهم  
لان الاصل في المنان والاصابع الضعيف تعقدا بغير شك كافي في وقت يهوده او تنصره  
فلم يعرف ادخلوا في ذلك الدرس قبل التمس او بعده فاعلم ان الدرس كالمجوسى وبذلك  
حكمت الصحابة في نصارى العرب واما الصائبة والسايرة فعقد لهم الجزية ان لم يكفرهم  
اليهود والنصارى ولم يخافهم في اصل دينهم والا فلا ذمة لهم وكذا تعقد لهم لو اسلك  
امرهم وعقد في اعلم النفس كصاحب ابراهيم ومعه بيت وهو اسلم ادم اصدمة وزوردا واولان  
الله تعالى انزل عليهم صحفا فقلل من ابراهيم وموسى وقالوا في زوالا ورسى كسنا  
كافض عليه الشافعي فاحترى في قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب ومن اخذ ابو به  
كافي والاخرى في نفس الحش الدم ويحرم بيعه وما كتبه احتياطوا ما من ليس لهم  
كتاب ولا شبهة كتاب كعدة الاوثان والشمس والملائكة ومن في معاهم كمن يقول ان  
الهابي باطن وان الذكور كالبهائم فلا يرون الجزية ولو بلغ ابن ذى ولهم في سبط  
الجزية الحق بامنه وان ذلها عقده له والمذهب وهو على ذم وشيخ وهو وعاءى

عنه عبد الله الاول انه اذا كان الدفد على الاشخاص فلا يشرحه عليه طلب لاهل ما شره العقدة ولم يتبع عقده غيره وان كان بياض  
لا راد كان مبررة مالا يوصل البلوغ الاقامة من المنون والعنق هما كذلك في اصيل المنقلم

[illegible]

انفقوا عندئذ بدنياً في قول له الامام  
انفقوا او متوسط فيما حكمه حتى  
يصدق له دينان من ان انفقوا على  
المتوسط او زاد بعتان انفقوا على  
ومتى عرف دنيته لم يسووا سقر الكافر  
على الحاة التي عقد له علم الام لان  
العبرة بما انفق عليه ثم ان هذه المماكة  
ان كانت سنة جاز تركها ويصدق الكافر  
في دعوى القفرو بعقد دينار وان كانت  
واجبة فلا يجوز تركها فلو تركها وعقد  
بدون الدينار والاولى بعد ابعص وما ان  
عقد على الاوصاف فيجوز له ان يمسك  
عند الضربان يقول اهل هذه  
الجهة اخبنا مثلاً عن عقد لهم باربعة  
فيقولون نعم فتراهما عقد لتايد دينار  
قائلاً انفق معهم على المتوسط مثلاً عند  
العقد وعقد دينارين فيجوز له عند  
الاخذ ان يمسك ويديهم علم انني  
او التوسط ان ادعوا القفرو ، اأخذ منهم  
دايماً بما يتفقون عليه من الاوصاف  
وفيما قالوا ان المماكة عند المقد  
وعند الاخذ ان كانت سنة جاز تركها  
بحسب في الاول بدنياً وعند الاخذ.

يتركها ويأخذ ديناراً أيضاً وإن كانت واجبة فلا يجوز تركها والعقد دينار ولا تركها بعد أخذ واحد دينار ومن  
 (قوله: ضابطاً) اعترض بأن أحداً من زوجات لا مسح ويجوز أن يكون الأول راعاً مع المأكة لا لأخذ الثاني إن رجع  
 للأخذ لكن يحتاج إلى تأويل بأن قال أي يثبت الانفصال على الدينار بن أو الأربعة وعدم الإعادة وإن كان الأخذ ذلك  
 واحداً يثبت أن لا رد فإن رجع ما هم حاروا النفس فلا يجوز وقوله في حذ من المتوسط أي قد لا يفرض في المأكة  
 إذا عقد على الانفصال ومن يكون عند العقد فقط ولقد قال النازع أي كس حتى يزعل ديناراً ولا بد أن يؤخذ من المتوسط أي بعد  
 الخ (قوله: منه هذا) أي إن المأكة وهذا إذا عقد على الأشخاص أما إذا عقد على الأوصاف فالمأكة عند العقد والأخذها  
 (قوله: كالواقض) لعدم سائر حكمه فإن ما دوا ولو طبقوا عقد ما يداناً باهم (قوله: ولو سلم في الخ) مثله ما لو حرره بعد  
 أو طس أنه لكن الإمام وأما يضار مع الغرامة بقدر الجزية (قوله: بعد سنين) وأجـ لكل (قوله: وله وارث) رابع لمن

فمن أمانا إذا لم يخالف وأمانا) أعاد مستغفر الله أن لا يكون له وارث أصلا وأورث نعم مستغفر في كينته وشك ذلك هو النصف والغلس في الأنساء  
على نحو النبت لها النصف والبراقى (١٥٤) ليت المال فيقول لمن حصه النصف ما عليه من الخبز في أي سواء كان الموت بعد سنين

ومن تركه في الثالثة مقدمة على حق الورثة كالميراث ومثل القديون أما إذا لم يخلف داراً  
فتركه فيه أو أسيراً أو عبداً الميراث وإن كان في خلال سنة سقط ما سمي كالأجرة (ويجوز)  
سكاه وقسمه كلام الجمهور والراجح كافي المنهاج أنه يجب للأمام (أن شرط) قسمه  
أو بئانه (عليهم) أي على غير فقير من غنى أو متوسط في الفقر منهم (الضافة) أي  
ضافة من غيرهم من خلاف الفقير فابتكر ولا تنسره (تختار) أي فاختار (عن  
مقدار الجارية) لا تهايمنه على الأمانة والرجوع إلى القتل ويحل ذلك ثلاثة أيام فاقبل  
أو يتركه العصفان رجلاً وسدلاً لأنه انقضى القبر وأقبل النزاع بأن شرط ذلك على كل  
منهم أو على الميراث أو على كل بقول وتفتنون في كل منه ألف مسلم وهم بنوعون فمباينهم  
أو يقبل بعضهم من بعض وبذلك مفرغهم ككتيبة أو قاضل مسكن ونسب طعام وأدم  
وقد هو المثل كامل ما يؤيد كقول العلف للبدوي لا يشترط له حرمة ولا قدره ويحصل  
على ذنب وهو مذهب أئمة السنة والشافعية كالقول أن ذكره فقد روهو كان أو أحد  
دواب بين عين عدد أمتهما بل علفه الواحدة على النص والاصل في ذلك ما روى البيهقي  
أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل الله على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة رجل وعلى ضيافة  
من غيرهم من الصالحين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلاثة أيام ولكن المنزل يصح دفع  
الحر والبر والركن الرابع للعاقدة شرط فيه كونه أماماً صديقاً بئنه أو بئانه فلا يصح  
ههنا من غيرهما لتمام الأمور الكائنة فختار في النظر وأبتهاد لكن لا يختار المعقولة  
بل ما عاينته وعاسه أحاطته أو أطلقه وأوامن إذا لم يخف غائتهم ومكده تسلم فإن خاف  
ذلك كان يكون الطابع بأساً يضاف شره لم يجهه والاصل في ذلك غير مسلم عن يردة  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أو أوصاه إلى أمر قال إن  
هم أو أوفاء سلهم الجزية فإن أضافوا فقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الاستبراء إذا طلب  
عقد ما فلا يجب تقربهما وإن كان الحامس الكفاية بشرط دفع قبوله للفقير إذا دفعه  
كافر ولو ذماً إقامة الحاجز ومكة والمدنة والجماعة وطريق الثلاثة وقراها كالمطاف  
لمكة وغيره لئلا يفلو دخله خبر ابن الإمام أخرجه من وعز أن كان عالماً بالقرم  
ولا يأذن له في دخوله الحجاز غير حرم مكة إلا لصلته بالكرامة وتجارة فيها كبر حاجة فإن لم  
يكن فيها كبراً حاجته لم يأذن له إلا بشرط أحد ثني من منعها كالعشر فلا يتم فيه نفسه  
الأذن له إلا ثلاثة أيام فلا توافي موضع ثلاثة أيام ثم انتقل إلى آخرى وبئنه مضافة  
القصير وهكذا فلا تمنع من عبس وشق بقله أو خيف منه مؤثر ترك مراعاة الأظلم  
الضرب فإن مات فيه وشق نقله منه دفن فيه للضرورة وتم الحرفي لا يجب دفنه ولا يدخل  
حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا تقربوا المسجدين الحرام والمزاجيع الحرم لقوله تعالى  
وإن خفيتم عسلة أي فخرائهم من الحرم وأطاع ما كان لكم قدومهم من المكاتب  
فوق فتنكم الله من فضله وعلومهم إلى الجلب اغتيل على البلد لا إلى المسجد نفسه  
والعسق في ذلك أهم أو نحوها إلى حق الله عليه وسلم منعوا فقبوا بالمنع من دخوله بل  
حال كان رسولاً خرج إليه الإمام بنفسه أو أتاه بدمه فإن مرض فيه أخرج منه وإن  
خفف موته فإن مات فيه لم يدفن فيه فإن دفن فيه نكس وأخرج منه إلى الحسل لا بقائه  
خدمته فيه أشد من دخوله حما ولا يحرى هذا الحكم في حرم المدينة لاختصاص حرم مكة  
بالسلب وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل المسجد الحرام ومعه وكان ذلك بعد نزول براءة  
(يعتقن عقد الدمة) أي الجزية المتخذ على هذه الأركان الجسة وقد قال البلقني نفس

[illegible]

من الاحداث وهدم ان يوجد (قوله والقاهرة) المصاحفة ١٠ (قوله كسر) وهي مصراعية (قوله كانت) عورتا  
 (قوله) اي فيها فتح عنوة (قوله واوقاف الكنائس) ولهم ما عذبتهم الا عت اي لا تله القديس دون المحدثين ان افتر ان لم  
 يكن الابا لجسديده اعاد وها هو اهلهم تطيينا من داخل زوارح ونسبها كذالك (قوله او احدثها) هذا ضعيف او محمول  
 على حالة الضرورة

عمر تنسوا لأقرى بين أن يرعى الجبار بذلك أم لا لأن المنع من ذلك يعلق الدين لا يعلق حق  
اجتباوا الأصغر المذموم من المساواة لأنه قالوا كانوا يجهلون منصفه هي المسكين كما عرف من الباب  
يطلعوا من دفع النشاء (ويرفون) يضم حرف الضار مع تشديد الراء المفتوحة على النشاء  
لأنه قول أي ترفعهم ونأمرهم أي أهل الأمة المكشوفون في دار الإسلام ووجود أنهم يرفعون  
هن المسكين (ليس الضار) بكسر المجهدة وأن لم يشرط عليهم وهو أن يشرط لكل منهم من  
ذكرنا وغيره موضع الاعتقاد الحياطة عليه كالكتف على ثوب الطاهر ما يخالف ثوبه لثوبه  
وليس وذلك لغيره لأن عمر رضي الله تعالى عنه سألهم على تغييرهم بعضهم من الصلابة  
كأروا البني قان هل لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بيهود المدينة أحسب بأنهم  
كانوا قليلين معروفين علماء أكثر وأقرب من الصلابة رضي الله عنهم أجمعين وخافوا من  
الأمم منهم بالأسلح استباحوا إلى غيرهم وقامه من بل ونحوه كالخياطة والاولى باليهود  
الاصغر وانما صار إلى الزكي أو لا كعب وقاله الرمادي وبالجهرس الأجر والأصغر (وشد  
الزار) أي يؤثرون بذلك مشاؤوه فهم المصيبة خيط غلظت في الوسط طوق الثياب  
لأن عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم عليه كآروا البني هذا في الأصل أم المرأة فتشده  
تحت الأزار كما صرح به في التنبيه وسكاه إلى أي من التذهب وغيره لكن مع ظهور بعضه  
حتى يحصل له قاذية قال الماوردي وسوى فيه سائر الألوان قال في أصل الرنة وليس  
لهم بداله بقطعة ومنه بل ونحوهما وألجس بين العيار والزار إلى و ليس واجب ومن  
ليس منهم قلنسوة غير ما عن فلان سانه لامة فيها واذن دخل الذي مجردا جاما فيه معلون  
أو غير ذلك أي من المسكين غير حمام جعل وهو باقي عتقه خاتم حديد أو دماغ  
أو نحو ذلك فلا يخلع من ذهب ولا فضة قال الركني والخاتم طوق يكون في العنق قال  
الأذري ويجب القطع بينهم من التنبيه لباس أهل العلم واقتضاة ونحوهم لما في ذلك  
من التعظيم قال الماوردي وعنه من الضم بالذهب والفضة لمخافه من النطاوق  
والماماة ويجعل المرأة مع الوثني ولا يشترط التميز بكل من هذه الوجوه بل يكفي بعضها  
قال الحامي ولا ينبغي لعل المسكين ومشاغره أن يقبلوا للتركيب كنيسة أو صليبا أو ما تنبع  
الدين ولا بأس به لأن فيه اصغار الهم (ويعنون) أي الذكور المكشوفون في بلاد المسلمين  
وحوا (من زكوا الخيل) لقوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم  
فأمر ألباهه بأعدادها لأعداءه ولما في الصبيان من حذو شدة النار في الخيل معقود  
في نواصيها الخيل إلى يوم القيامة (تنبيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق في من ركوب الخيل بين  
القيس منها أو المسكين وهو ما علة الجمهور بخلاف الجور والغال ولو لمسية لأنها في بعضها  
خصية وإن كان أكثر أعيان الناس ركوبه أو مركب بالكاف وكان خشب لاحده  
ونحوه ولا يخرج أنما كتفب عمر رضي الله عنه والمعنى فيه أن يجزوا عن الماس وركب  
عرضا بأن يحصل رسامه من حاسب واحد طهرهم من حاسب آخر قال الرازي ويحسن أن  
ينوسط ففرق بين أن مركب إلى مساة قريسة من البلد أو بعيدة وهو ظاهر ويتبع من  
جل الصلاح ومن الهم المأزبة بالنفوس وأما النساء والصلبان ونحوهما فله ممنوع من  
ذلك كمالا لشرعهم قال ابن الصلاح وبنيت منعه من خدمة الملوك والأمراء كما  
يمنعون من ركوب الخيل (وليخون) عتقوا المسكين (إلى أصغر الطريق) بحيث  
لا يقدون في وعدة ولا تصدعهم حذر لونه سلى الله عليه وسلم لا تدرك اليهود والنصارى  
بأنسلام واد التسمي أحد علم في طريق فاضطروهم إلى أمه الله أمانا لحظ الطريق من  
الزجسة فلا خرج قال في الحواشي ولا يمشون الأفراد متى تعفرو لا يوقرو في مجلس فيه  
سلم لأن الله تعالى أمرهم والطاهر كما قاله الأذري عمر بذلك (خاتمة) بضم واء الظاهر

(قوله ويرفون الخ) المراد أن الامام  
أمره برفع النشاء بأمرهم بما جرت  
به بشروط التكشف وإن يكونوا دار  
الإسلام أو لا فلا يجب على الامام  
(قوله أي أهل) بالانصب تنصيص  
لأنه يعرف بأمرهم وقوله المكشوفين  
بالانصب نفس لا سهل وفي بعض النسخ  
رفعه ليكون اهتماما مقطوعا وصريح رفع أهل  
تفسيره لورق يعرفون (قوله أن يخط  
الخ) تفسيره لأن الضار يعنياء اللون  
الخالف لكون غيره وهو لا يلبس فكيف  
المن على تقديره منصف أي ليس  
في الضار (قوله يهود المدينة) أي  
يهود ما سواها المدينة من غير الجاهز  
لأن المدينة أسلم أهلها عليه فلم يبق بها  
يهود ومن الصلابة فاحتج به ذلك أن الأول  
(قوله وشد الزار) ويصنع أن تكون  
الوار على باجا ويكون الجميع لها كية  
ويصنع أن تكون الواو بمعنى أو لأن  
المقصود حصول التميز وهو حاصل  
بأحدهما (قوله ويسوى فيه سائر  
الالوان) المراد أنه لا يفسه من تعدد  
الالوان (قوله بقطعة) أي يحصل في  
الوسط وكذا المندبل يجعل على الوسط  
بدله (قوله والزار) يوزن تمام ويجمع  
عسى زيار (قوله والخاتم طوق  
الخ) ليس هذا متعنا بل يصح إلفه  
الخاتم على حقيقته (قوله ولا يلبس  
أي يوم المؤمنون ولا يلبس الكفار  
قوله تحرم مودة الكافر) أي العبة  
والليل بانقلب وأما الله الطاهر في  
هكرهه

في الحيات والحيوانات المتدبرين عليه من الشروط هكذا اراده والشارح  
 يقول ان شامة المصدا بالاجزاء تكون غلف الذابغ على الصبغ من حطب العلم على الحاس وكان على التقدير الاول خلاف  
 ما يروى عنهم قال المراكب بيان ما يتبرجل المذبح وبسبب هذا المعنى اعترض على المتن بأنه ترجم لشي  
 يقين عندهم وبسبب انهم يرون الطريق التي تلتها الصبغ والتبر والاول احسن لعدم الاعتراض على قوله ولا تقتلوا الصبغ الخ  
 المتأخرون ولاوا (قوله لا تهاكوا بالسكر الخ) هذا بيان لاختلافها من (١٥٩) جهة الالة وتختلف من جهة الذات كغير

قوله تعالى لا تهاكوا بالسكر الخ وادون من حاد او رسوله فان قيل  
 قد مر في باب الوهية ان عطالة الكفار مكرهة يجب بان العطالة ترجع الى  
 الظاهر والوجه الى الميل القلي فان قيل الميل القلي لانه تبارك شخص فيه يجب بامكان  
 دفعه بقطع اسباب المودة التي تنشأ عنهم اهل القلب كما قيل الاسادة تقطع عروق المحبة  
 والاولى للامام ان يكتب بعد عقد الامة اسم من عقده ودينه وحليته و تعرض لسنه  
 او شيخ ام شاب ونصف اعضائه الظاهرة من وجهه ولحيته واسبابه وعبدية وشهته وانفه  
 واسنانه واثار وجهه ان كان فيه اثار ولونه من صرة او شقرة وغيرهما ويحصل لكل من  
 طوافهم غير بما صلا بقطعهم ليعرفه من مات او اسلم او بلغ منهم او دخل فيهم واسامهم  
 يحضرهم ليؤدي كل منهم الجزية أو يشتكي الى الامام من يتعدى عليهم مئاة ومنهم فيبرز  
 حمله عرفان ذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه في الغرض الاول لان الكفار  
 لا يعتد خبره

وكس من جهة كسفة الذبح من كونه  
 في البيت او الخلق الى غير ذلك (قوله  
 وفانما كثرني) ووجه المناسبة ان ذكر من  
 يحمل ذمهم موصوفين من الكفار ومن  
 لا يحمل والكتاب قبل ذلك ان كان معقودا  
 البيان احكام الكفار (قوله وما بعده)  
 كالطعمة والاضحية والعقيقة (قوله)  
 قال ابن تاسم اى القرى في شرحه على  
 المتاج (قوله انتهى) كلام ابن تاسم  
 (قوله ذبح) اى بالمعنى المصدري  
 اهل ان الذبح له معنيان مختلفان فان  
 كان في حيوان مقدور عليه فمعناه قطع  
 الحلقوم والمري وان كان في غير المقدور  
 عليه فمعناه قتره اى يحمل فان وقد  
 ذكر المعنى الاول بقوله وما قدر على  
 ذكاته الخ فان المراد بقوله في قشره  
 الخ قطع الحلقوم والمري وذبح  
 المعنى الثاني بقوله وما لم يتقدر على  
 ذكاته الخ (قوله في حلقه ولينه) الاولى  
 ان يقول بقطع حلقومه وسر شحمه  
 سوله كان في الخلق اوفى الية (قوله)  
 والثاني الخ جعله تابعا باعتبار تفصيل  
 الاركان في المتن وان كان الثاني الاجال  
 عند ذكر الاركان (قوله وهو الذبح  
 والذبح رابع الاول والثاني على الف  
 والنثر المرتب (قوله من الحيوان  
 المأكول) بيان لما (قوله فلا يرذل

### • (كتاب الصبغ) •

مصدر صايد يصبغ المخلوق الصبغ على الصبغ قال تعالى لا تقتلوا الصبغ وانتم حرم  
 (والذائب) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولما كان الصبغ مصدرا افرد بالمتصف وجمع  
 الذائب لانهما تكون بالسكر او بالسهم او بالروح والاصل في ذلك قوله تعالى واذا قلتم  
 فاصطادوا وقوله الا ما ذكبتهم وقوله تعالى احصل لكم الطيبات والمال الذي من الطيبات  
 (تمه) ذكر المصنف كالمتاج واكثر الاصحاب هذا الكتاب وما بعدهم وانما قالوا في  
 رتال في الروضة قد كره آخو ربع العبادات تبع الطائفة من الاصحاب قال وهو انصب  
 قال ابن تاسم ولعل وجه الالفة ان طلب الحلال فرض على اتني واركان الذبح والمعنى  
 الحاصل بالمصدر ان يذبح وآلة ذبيحة وذابح وقد شرع في بيان ذلك وقال (وما قدر)  
 بعض الثقات على البناء على قول (على كانه) بالمهمة اى ذبحه من الحيوان المأكول  
 (فذكاته) استفلا (في حلقه ولينه) اجزاء احوال الركن الاول والثاني وهو الذبح  
 والذبح والخلق اعلا العنق والية بفتح اللام المتددة اسفله وقيدت اطرافه بالاستغلال  
 لانه راد فلا يرذل الجنب الموصوفين في بطن امه ولم يذبح ولم يعزلان حله طريقتي  
 التمهيد لان كاداهما كما ساق في كلامه و بشرط في الذبح وقد قدس سقطت مرة على مدح  
 شاة او حكت بها فانذبحها واستمرت حار حتى تمسها فقلت وارسل منها الصبغ

الجنين الخ وجه ورود انه ان كان مقدور اعليه فلم يقطع حلقومه وسر شحمه وان كان غير مقدور عليه فلم يقطع  
 من غير راحة فذلك قصد المتن ما مفروض في الحيوان المستقل وقال بعضهم لاحاجة لتدبره ودخل لان المراد الذكاة حقيقة  
 او كما قد تقرر في الجنب انه قطع حلقومه وسر شحمه (قوله قصد) اى العين وان اختلف الظن والجنس وان اختلفت الامتانة  
 والمراد القيد ولو في الجملة ليدخل الصغير عيرا والمجنون والسكران ويحذف عندهم الشرط قوله فلو سقطت عدة الى قوله  
 لان طه هو اذ فرغ على النطق وقوله لان طه بغير الخ وقدم الكلام على المهور اعنابه (قوله وارسل سهما لاصيد الخ) خرج  
 ما لوانه لاصيد فاصاب غيره فيحل

(قوله وغابتم موجهه) الاولى وقوله لا اله الا الله مساغات اولها الا ان يتل غاياتي همه (قوله ظنه هرا) اي او شتر واكلا  
اي واصحابه موجهه بل اعتبارا على نفس الامر بخلاف ما اذا اصحاب ضرر هذا المظنون لا يتصور فلا يصل (قوله ولا اعتبار بظنه) اي  
ولا اعتبارا بجهل الانسان بالاشياء (قوله وما لم يتدرج) ما عدا ما لا قدر وعدها وقت الاشياء لا وقت الارض فلما مضى بعدد ورواها  
وهو معدوم بل جعل الا ان اصحابه قد مضى وان ما هو معدوم وحده واصحابه غير معدوم بل (قوله في انهم مضى ان لم) هو معنى قول  
المتن حدث قدر عليه لانه معناه اي قول (١٥٧) من يدع الم الما لو خوا انما شرح به المتك وحذ في انظر القدر كان اولي  
بما التفت اليه من ان لا يظن ان الله لا يغفل عن الاشياء

والشعاع بالظفر الظاهر والواحد بالظفر  
قرص كلامه وأولاً المتوحش الأصل  
وحصل قولنا المنة حديثه قد رتب عليه  
منطقاً يستلزمه إذا كان أسدياً وقوش  
فلا يتكرارونه على كل حال أسدياً فوله  
بالظفر لأنه هو المقدر عليه (قوله)  
تتميم تتناول إطلاق الخ) أغماره  
أبكونه هي مختلفات بما قبله بالتعلق  
(قوله قطع الخطوم الخ) أي سواء كان  
من أعلا العنق أو من أسفل سواء كان  
من تحتها أو من فوقها المعرفة أو غيرها لكن  
يشترط أن يكون فوقها أن يرقى منها  
شيء متصل بأصل العنق وسدده وقوله  
يسبق في أصل العنق إلا العروني التي  
أصلتها بالجزء في أصل ويل بشرط في  
قطع ذلك في النكس دفعه واحدة بل ولو  
أكثر كما نورد في بعضه فأعاده فوراً  
أو ألقاه أو أذبحه بها أو سطفت من  
أعلاه وألقها وقطع بها ما بقي وكان  
فوراً حصل ولا يشترط وحده الحاشية  
المستقرة وقت العمل الثاني وأما ما حال

الفصل من السبعين فلا بد من وجود الحياة المستمرة أول الفعل الثاني (قوله لانه اوصى) ملحقا من الوحي وهو السرعة ومعناه امرع واسهل (قوله مع وجود الحياة المستمرة) هذا ان وطبيب يحال عليه الهلاك والاغلب يترط وجودها بل يحمل رواه آخر رمق (قوله فان شرع في فعلهما) مقابل قوله مع وجود الحياة المستمرة وهذه نسخة صحيحة وأصلها وهذا نص

فان لم يسرع اليه فاعلم ان في ذلك حكمة او لم يكن  
 له نصيب من ثمرته ولو كان ثانيا في رتبة  
 زعمه فمقدره ما تقدم تقديره ويحجبها  
 بكل ذلك عما يتقدم الخ صوابه ان تمام  
 ذلك فان لم يسبقه ونجح ولو احرز في

فقتل صيدا اوجم لصارحة ارسلها واوغت عندهم الصيدا وجرحته ولم يشته بالفرح على الحقنة  
مذبح وغابت ثم جسد متاعها فما فاته بجرم الاحتيال ان موته بسبب اخرواد كرم  
الخير على الثانية عموما عليه الجمهور وان اختار النووى في تعصمه الحالى ولورى شياطينه  
عز اووى قطع نداء فاصاب واحد منه او تعدوا واحدة منه فاصاب غير هائل ذلك  
لصحة صيده ولا اعتبارا لقلته المذكور (والى المقتدر) يضم حرف المتابعة على البناء  
للقول (على ذلك) ليكون متوشا كالنفس (فذلك شعر) اى بجرم مذهق الروح  
فى اى موضع كان المقترن منه بالا جامع ولو حش انسى كبيره فهو كالصديق  
فى اى غير مذهب (حيث قدر على) بالظهر اى يجعل يرسل الكلب عليه كما قاله  
فى الرضنة (تنبيه) تناول المطلق المصنف ما تورى به بئر لم يقدر على ذلك قيل  
بجرمه فى غير اى موضع وهو كذلك على الاصح فى الرزنة ولا يرسل الكلب حلسه على  
صمحه فى المنهج من زلانه والفرق ان الحد يدستاح به التزمع القدرة بتلافى قيل  
الجسارة لو تورى بغير فوق بغير فخرز وعما فى الاولى حتى نفذ منه الى الثانى فلا ولا  
يعلم فى الثانى قاله انقاضى فان مات الاقل بقتل الاعلى لم يعمل ولود خلت الطعنة اليه  
وفى كل مات بها او لاقته لم يعمل كما وقعته فى فتاوى البغوى (وسبق فى الدكاة)  
اى ذكاه الحيوان المقدور عليه (اربعة اشياء) الاول (قطع) كل (الملقوم) وهو بجرم  
النفس (و) الثانى قطع كل (المرى) وهو يفتح الميم والمد والهمز فى آخره بجرم الطعام  
والضرب (و) الثالث والاربع قطع كل (الودجين) بفتح الواو والال المهملة والجيم وهما  
حرقان فى صفتى النقى يحيطان بالملقوم وقيل بالمرى وهما الوودجين من الابدى لانه  
اوى واسم فى لمرجى الروح فهو اس الاحيان فى الدم ولا يسقط بجرم ما وراء ذلك  
(تنبيه) مراد الصديق ان قطع هلاله مرة مسحتل على قطع كل واحد مسحتل على  
المراد منه من غير قطع الناقى ادفع الملقوم والمرى واجب واليه اشار بقوله (والمرجى  
منها) اى الاربعة المذكورة فى الحلق (ثانيات) وهما (قطع) كل (الملقوم) كل (المرى)  
مع وجود الحياطة المستمرة اول قطعهما لان الذكاة صادقة وهى كالأول قطع ذبيحان ثم  
ذكاة ثان لم يصرح بقطعهما لم تكن فيه حياطة مستمرة قبل ان يشرى لمرجى ذبح  
صادقة فلا يشهد الدم به ذلك (تنبيه) لو ذبح نضج حيوانا اخرج آخر اعماه او عجن  
حاصره معه لم يجر لان الدم قد عجن بقطع الملقوم والمرى قال فى اصل الرضنة  
سواء كان مع أو معه بالملقوم بما مراد او بعد اوكان بعين على الذئب ولو اقرن قطع  
الحلقه بقطع رفة الشامى فاعادها اجرى صكيبانان النقا وصكيبان الحلقه وفى  
النتاهى مية كاصرح فى اصل الرضنة ان الذئب ناقص لذبحه ولا يشترط  
العلم بوجود الحياطة المستمرة عند العمل بكنى الطن بوجودها بقرينة ولو عرفت شدة  
الحركة وانها بالدم ومثل ذلك ما لم يتقدمه ما يحل عليه الهلاك فلو وصل بجرم الى حركة

٤٠. وفيه ماء مستقر وعاء ماء أخر على قطعه ماء وقد انتهى الميوان الى الحركة مذبح قبل تمام قطعها وهذا الميول ويكون على هذه الصفة (وهو الامراخ في الذبح) لم يسمع فيه هذا الغصبل فطور ان كلان التضيير صحيح (وهو امحال عليه الهلاك الى أي عمل اعتبار الماء المستقر ولو بالنظر ان تقدم سبب امحال عليه الى وذل لذلك قوله بعد فان حرص الخ



[illegible]

قوله تعالى: ولم يمسسهم أذى كنتم (قوله معاً) كان الأولى تأخير من حوارح الطير، بشرط فهم أيضاً حيث  
الان قبل أن أفسد الموسطه بعد ما بعدا (قوله الاول ان تكون المارحة معلة) الاولى حذفت قوله  
معله لان النظم اقرب لانه واحد (قوله وسوته) بكسر الخاء مره بها (قوله او نفسه) اما اذا كلفته بعد ما كن  
عنص انافيتي (قوله واقررته سكا ما مع) كان الاولى تأخير بعد العبارة عن الرابع لان فيه الخلاف أيضاً وطرا من صنيع النار  
ال اسم ط من ق بهما بعد اذ قد الخلاف

(قوله ترك الأكل فقط) أي وإن نهي  
 بالأخره فعليه فيها شرطان يترك فيها  
 إثنان (قوله ولو ظهر عاذ حكر من  
 الشروط الخ) ومثل الأكل ما إذا اختلف  
 شرط آخر فالحكم كذلك (قوله لم يخل)  
 وأصبتا أف تعلما وقوله لم يقدم أي  
 ولا استأنف تعلما وأما الصبي السابق  
 على الأكل فهو حلال على ما تكلف (قوله  
 في الركن الثالث) أي بعبه أي وبعبه  
 الاثني تقدم وهو الجارحة الخ وتضمنه  
 ثالثا متنازعا في أصل الأركان وإن كانت  
 الاثني ثمانية اعتد أجال الأركان (قوله  
 كعدم حديث) بالإضافة وهو على معنى  
 من سواء كان عدمه متوقفا على الأكل  
 له عدمه أو قبل ذلك له لأنه ليس  
 بسن ولا عظم وكذلك الله ص إذا كان  
 له عدمه لم يخل لأجل وجه الخلق (قوله  
 وذكر اسم الله عليه) أي على المهر المفهوم  
 من أنهر وقوله فكل الفاعل محذوف  
 أي كل من رعيه عائده في المهر والعصير  
 في ليس عائده على المهر بمسبقة اسم  
 الماعسل المفهوم من أنهر (قوله  
 وساحد ثكن من ذلك) أي من عدم حمل  
 الذكبة بالنسب والظفر أي أحد ثكن  
 عن ذلك في زمن قريب من زمن التكاثر  
 ثم أحبرهم بقوله أما السن الخ (قوله  
 يشبه بن الخ) فحسب تقديره فلا نه مات  
 شينين الخ (قوله تكاثر وكناية) اعلم  
 أن المسئلة فاعطى إثنان الأولى حل  
 ذمهم مطلقا أي سواء حدث  
 شروط حل المسئلة أولا وحسب عليه  
 البشني واقفي السبكي وإثنا في أنه  
 يقتصر على حل ذمهم ما به تبرر لحمل  
 الأمر كحكم من الشروط المعتدرة في  
 الأمر الثاني وبغيره المتقدمة في كالب  
 الكاخر وهو المعتد وما فلا لا يخل ملته  
 ذمه المستبر وإن لم يخل منها كتحه الذاصح  
 بنه كالأمة كالغرة قوله ولو شارك  
 أي وكأنت أتمها واحدة أجاز حتما  
 واحدة أو أتمها ما بقي فكل لكل آلة  
 أو كلب (قوله مسلما) المراد من تحمل  
 ديهه مسلما ولا

حدث خصه بصراحة الباع وشروطه في صراحة الطير ترك الأكل فقط (و) الرابع  
 (أن يتكر ذلك) أي هذه الأمور المعتد في التعلم (منا) بحيث يظن بانه بصراحة  
 ولا يتنفس ذلك بعد بل الرجوع في ذلك إلى أهل الخبر فيما يروى (فان عدم أحده  
 الشروط) المعتد في التعلم (لم يخل) أكل (ما أخذته) أي حركته من الصيد بحيث  
 لم يبق فيه حياة مستقرة بالأجاع كقوله في المصوم (الآن بدرك حيا) أي يحذره  
 حياته مستقرة (في ذلك) حيث يحصل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعلية الخلفي  
 في حديثه وما صد بذلك غير العلم فادرك ذلك فكل منق عليه (تنبه) علامة  
 الحياة المستقرة شدة الحركه بعد قطع الحلقوم والمرئ على الأصح في الزوائد والمجموع  
 وقال فيه يكتفي بها وحدها ولو لم يجر الدم على الصبي المقتد وقد رت الإشارة إلى ذلك  
 بما مر لم يخل ذلك الصبي في الأطر هذا إذا ارسلها صاحبها فإن استرسلت نفسها فقتل  
 وأكلت لم يقدم ذلك في تعامها ولا تعلق الدم لأنه لا يقصد للصيد فصار كتناوله  
 الغرث وحسن الصك من الصيد خمس كغيره مما فيه الكلب والأصع أنه لا يعلق  
 عنه وأه يكتفي عمله صغائره وتراب في أحدها كغيره وأنه لا يحس بان بقور الخ  
 ويطرح لأنه لم يرد ولو تحملت الجارحة على صيد فقتله فقتلها أو شوهه كصها وصدها  
 ولم يجر حسه حل في الأظهر أعوم قوله تعالى فكلوا مما أمسك عليكم ثم شرع في الركن  
 الثالث وهو الأله فقال (وتجزوا لكاه كل ما يجرح) كعدم حديث وقصه وهو  
 ورصاص وذهب وقصة لأنه أسرع في زهاق الروح (لألسن والظفر) و باقي العظام  
 متصلا كالأروم نصفه لأن أدى وبغيره غير الصبي ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه  
 فكلوا ليس أنسن والظفر وساحد ثكن من ذلك أما السن فمظلم وأما الظفر فدى الحنة  
 وأما في باقي العظام والهي عن الذبح بالعظام قبل تعدي به قال ابن الصراح  
 ومال إليه ابن عبد السلام وقال المروي في شرح مسلم لم يمهأ لا تدبجوا بها فاما نفس  
 بالدم ودهن ثم عن نفسه إلى الاستعاضة كسوطها عام أو نكس من الحن ومضى قوله  
 وأما الظفر فدى الحنة لاسم كعاه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قبله الجارحة فذخره  
 أو ما حلال كالعظم غير وخرج محمد دعا لو فتاب عقول كدعة وسوط وسهم ملاه ل ولا  
 حذا ويهم وينقه أو أوصق ومات بأحوله منصوبه لذلك ثا أصابه سهم وقوع على طرف  
 حل ثم سقط عنه وفده حياة مستقرة ومات حرم الصبي في جميع هذه المسائل أما في القتل  
 بالمثل فلا يماخو فذنه فاتها ما قتل محر أو محر بها لأحد له وأما موته بالسهم والندفة  
 وما بعده ما يشي مع ومحم فغلب الحر لأنه الأصل في الميتات وأما الخنفة بالأحوة  
 فله تعالى والخنفة ثم روى في الركن الرابع وهو الذراع فقال (ويجوز لكاه) وسد  
 (صك مسلم) أو سلة (وكأن) وكناية تحمل ما كاه لاله لا يماخو قال تعالى وطعم  
 الدين أو أوزا الكلب حل لكم وطعمه كحل لهم وقال ابن عباس إنما حلت ذابح البهيد  
 والنسارى من أحل لهم ذابح السورة الانجيل وادامها كوحشها ولا تترك  
 في الذابح فقل ذكاه كناية عن حرمانه كتم التعلم لأنه المذكور (ولا تترك ذكاه  
 محرمي و) ولا غيرهما مما لا كتاب له ولو شارك من لا تحمل ما كاه مسلم في ذبح  
 وأه عباد حرم الذبح والمصاد تقاسا لمريم ولو أرسل المسلم لمحموس كلب أو سهم على  
 صيد فاحسب أنه المسلم إلى الله موسى في صورة السهمين أو كلب اسم كلب المحسوس في  
 صورة الخنا من ذبح المسد أوله بقل بل انتهاء إلى حركة مروح حل ولو انعكس ما ذكر  
 أو حرامه ما حصل "الأله" أو حله في ذلك أو حرامه متاذا كن لم يماخو الأول



فهذه هي سائر عوالم التمسك في مسألة العكس وما عطف عليها من غير جرم (فائدة) قال  
 الزهري في شرح مسلم قال بعض العلماء والمفسرين في اشتراط الذبح وانما الذبح قبيح خلال  
 النعم والشعير من حرامها وتبينه على تحريم البقرة ابتداء منها وجل ذبح وصيده من غير  
 الادله كالنائق وكذا صيده من غير ذبحه بذكره ليل هذه العبادة منه اذا كان مسلما فاذبح تحت  
 واذا في الجملة لكن مع السكره كما نص عليه في الام خوفا من عدو لهم عن رجل الذبح  
 وتكره ذكاه الا هي لذلك ويحرم صيده برمي وكلب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة  
 قصده لانه لا يرى الصيد وأما صيد الصخبر غير المميز والجنون والسكران فمقتضى  
 عبارة المتأخرين أنه حلال وهو ما قاله في المجموع أنه المذهب وقيل لا يصح لعدم القصد وليس  
 بشئ انتهى (وذكاه الجنين) حاشية (بذكاهه) فلو وجد جنين ميتا أو عيشه عيش  
 مذبح سواء اشعر أم لا في بطن مذكاه سواء كانت ذكاته ميتا أو عيشا أو إرسال سهم أو نحو  
 كلب عليها لم يثبت ذكاه الجنين ذكاه أمه أي ذكاه التي أحلتها أحلته تعالى ولا تجزؤه  
 من أجزائها وذكاه ذكاه ذكاه الجنين ذكاه أمه لولم يجل بذكاه أمه لم يجل ذكاهها مع ظهور  
 الحمل كما لا يقتل الحامل هوذا أماد الخرج وبه حياة مستقرة كما قال (الا ان يوجد حيا)  
 حياة مستقرة وأمكن ذكاهه (فيدكه) وهو ما فلا يجل بذكاه أمه ولا بد أن يسكن عقب ذبح  
 أمه فلو اضطر في البطن، بعد ذبح أمه زمانا طويلا ثم سكن لم يجل قاله الشيخ أبو محمد  
 في الفروق وأقره النخعي قال الأذري والظاهر أن مراد الأصحاب إذا مات بذكاه أمه  
 فلو مات قبل ذكاهها كان ميتا لا حياة لأن ذكاه الأم لم يؤثر فيه والمحدث يشير إليه انتهى  
 وعلى هذا الخرج رأسه ميتا ثم دبحت أمه قبل انفصاله لم يجل وقال الناقضي ويحل الحمل  
 ما إذا لم يوجد بسبب يحال عليه موته فلو ضرب بأمه على بطنها وكان الجنين متحررا فكس  
 حين دبحت أمه فوجد ميتا لم يجل ولو خرج رأسه وقبه حياة مستقرة لم يجل بذبحه حتى يخرج  
 لأن خروجه بعضه كعدم خروجه في الغرة ونحوها فبطل إدامات عقب خروجه بذكاه أمه  
 وإن صار يخرج رأسه مقدورا عليه ولو لم تقطع المنقطة لم يجل بناء على عدم خروج  
 الغرة فمات وعدم نبوت الاستلاد وكانت سائر ولو كان ذكاهه عضوا شمل حل كسائر  
 أجزائها (وما قطع من حي فهو ميت) أي فهو كبقية طهارة ونجاسة لم يجر ما قطع من حي  
 فهو ميت رواه الحنفية ومحمد بن حنبل في التبر والشر والسنة والجراد طاهر دون حذره غيرها  
 (الاشعور) الساقطة من الماء كقول وأصواته وأواره (المنع من في الماشر والملاصق  
 وغيرها) من سائر أنواع الانقاعات طهارة قال تعالى ومن أصواتها وأبوابها وأشعارها  
 أنا وأصواتها إلى حسن وخرج بالما كقول نحو شعر غيره فحس ومنه نحو شعر عضو من من  
 ما كقول لأن العضو صار غيرا كقول (تقنة) تتعلق باليد لو أرسل كلبا ومعهما فآمنه  
 الكلب ثم ذبحه اللحم حل وإن أزمه اللحم ثم قتله الكلب حرم ولو أحببه فأسق أركاني  
 أنه ذبح هذه الناقة فلا حل أكلها لأنه من أصل الذبح فإن كان في البلد نجوس ومسلون  
 وسهل داج الحيوان هل هو مسلم أو غير مسلم لم يجل أكله للسل في الذبح المذبح والأصل  
 عدمه نعم إن كان المسلمون أغلب كافي بلاد الإسلام فسحق أن يجل وفي معنى النجوس كل  
 من لم يجل دينه

(فصل) في الانقطة جمع طعام أي سبان ما يجل أكله ومعه ما يجل يحرم إذا  
 عرفه أحكامها من المهمات لأن في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أي لحم  
 من حرام فالأولى به والأصل فيها هل الإجماع قوله تعالى قل لا أحسدكم أي أحسنكم  
 إلى محرمي الآية وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الجلبات (وكل حيوان)

الخ (قوله ونسبه) الأولى حذف لانه لم يبين حكم المشروب في هذا الفصل لانص

(قوله لا يصح قيل) ان الاول حلال لا يفتي هذه الاستثناء في المتن ويصنع الاستثناء في الا ان يقال انه يكون استثناء مقتضا  
 حيث استثنى ما فيه من حيوان الفرس (قوله استثناء) أي الفرس تقسمهم ورغب فيه واجبه (قوله وعلم العقل  
 انه الخ) الضمير راجع لله في قوله  
 ويجعل لهم الطيبات الخ أي الطيبات  
 عند بعض الناس لا كل الناس للاستثناء  
 اتفق طائفة الناس على استثناء  
 حيوان أو أعضائه ولا يصح أن يكون  
 الضمير راجعا للصنف لأنه في الحكيم  
 مستفاد من صريح المتن لا من العقل لأنه  
 اغتنى حكم العرب (قوله لا اختلاف  
 طيباتهم) على الاستثناء (قوله والمراد  
 به ما لم يسبق الخ) تقدير الحيوان الذي  
 يرجع فيه إلى ما ذكر بأنه هو الذي لم  
 يسبق الخ وقوله في عهد النبي ليس قد  
 بل لو وجد فيه كلام طائفة قبل هؤلاء  
 الذين لم يعرفوا الحكم هكذا لم يرجع  
 لمن قبلهم (قوله قطب العرب) أي  
 أصلهم أي أصلهم (قوله فان اختلفوا  
 الخ) مقابل لمخوض أي ما تقدم ان اختلفوا  
 (قوله أو طبعه الخ) أي من كونه يبدو  
 بشاه أو ظهروا أو لان لم يوجد الأصفة  
 من ذلك يحمل بها فان تعارضت هذه  
 الصفات قدم الطبع ثم العلم ثم الصورة  
 (قوله فان استوى الشبهان) المراد انه  
 استوى في جميع الصفات مع حيوان  
 يحمل وحيوان لا يحمل (قوله ولا يفتد به)  
 أي الحيوان المختلف فيه أو المشكوك فيه  
 الذي استوى شبيهه أو الذي لم يوجد  
 حيوان شبهه (قوله وان جعل اسم  
 حيوان الخ) وجه مغايرة هذا الما قبله  
 ان الاول معروف الاسم لكن مجهول  
 الحكم وما هنا مجهول الاسم والحكم معا  
 فيرجع لتعيينه فان سموه باسم حيوان  
 حلال حل والأحر (قوله ماهو) أي  
 باسم ماهو الخ وفي عبارة غيره عما هو  
 (قوله كان شديد الشبه بالفرس) أي  
 فهو يشبهه على كل حال (قوله  
 ويحرم من السباع الخ) بيان لقوله  
 الاماورد الشرع بغيره وقوله من  
 السباع بيان لما قدم وحكمه ان يقال  
 أي بحسب الظاهر من حاله والا وهو

لا يصح فيه من كتاب الأوسنة أو إجماع لأصناف ولا عام بغير ولا تحليل ولا ورد فيه خبر  
 يقتله ولا يمتعه (استثناء العرب) وهم أهل بلاد أريثرو وغيرهم أهل طابع صلي  
 سوله كانوا سكان بلاد أريثرو في حال رقاعة (فهو حلال الاما) أي حيوان (ورد الشرع  
 بغيره) كاسم أي قدام جمع فيه لاستثناهم (وكل حيوان استثنى العرب) أي عدوه  
 خبيثا (فهو حرام الاما) أي حيوان (ورد الشرع بما يحت) كاسم أي فلا يكون حراما  
 لان الله تعالى انما أحل الطيب والعصم بما حبس وعلم بالعقل أنه لم يرد ما يستطبه  
 ويستحب به كل النام لا يستحالة اجتماعهم على ذلك عادة لا اختلاف طيباتهم فهم فنعين ان  
 يكون المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لانهم أولى الام اذهم المخاطبون وأولان الذين  
 عرب في وخرج بأهل بلاد أريثرو و سلمة أصناف البوادي الذين بأكلون ما داب  
 ودرج من غير غير ولا عبرتهم بهو مجال رقاعة حال الضرورة فلا عبرة بها (تنبيه فتنه  
 حكاه المصنف انه لا بد من أخبار جمع منهم لم يظهره جميع العرب والظاهر كما قال  
 الزكي الكافي اكتشافه غير عدلين ويرجع في شكل زمان إلى العرب الموجودين فيه  
 فان استطاعه خلال وان استثنى فحرام والمراد به ما لم يسبق فيه كلام العرب الذين كانوا  
 في عهد صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فان ذلك فخر حاله واستمر أمره فان اختلفوا  
 في استطاعته اتسع الاكثر فان استوا فغيرش لانها قطب العرب فان اختلفوا والرجوع  
 أو شكوا أول ما بعده ولا عبرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان شبيهه صورة أو طبعه  
 أو طبعه فان استوى الشبهان أول ما يوجد ما يشبهه خلال لا يفتد لأحد منهما إلى محرم  
 ولا يفتد به شرع من قبلنا لأنه ليس شرعا لنا فاعقاد ظاهرا لأنه المقتضى لكل أول من  
 استصحاب آثاره السابقة وان جعل اسم حيوان مثل العرب عن ذلك الحيوان وعمل  
 به مجتمعه ما هو حلال أو حرام لان المرجع في ذلك إلى الاسم وهم أهل السان وان لم يكن  
 له اسم عندهم اعتبر بالشبهه من الحيوان في الصورة أو الطبع أو العلم في الجمع فان  
 تساوى الشبهان أو افتقد ما يشبهه حل على الأخص في الزونة والمجموع فاماورد النص  
 بغيره بغير العقل ليس على أكله في حرام أو دونه ولو لم يكن حلال وحرام فانه متولد من  
 فرس وجاز فان كان الكفر صافه وشديد الشبه بالمارأ وأجارا كان شديد الشبه بالفرس  
 فان تولد من فرس وجاز وحش أو من فرس وبقر بل لا اختلاف والجداد أهلي ليس  
 عنه في خبر العصم وكتبه ابو ياد وكتبه الانثى أم محمود (ويحرم من السباع) كل (ما له  
 ناب قوي يبدو به) أي يطوبه على غير من الحيوان كاسد ذكره ابن خالويه حسانه  
 اسم وزاد على بن سحر طبعه مائة وثلاثين اسمًا وقر بفتح النون وكسر الميم وهو حيوان  
 معروف أنشئت من الاسد سمى بذلك لتغيره واختلاف لون جلده يقال تنفر فلان أي تنكر  
 وتغير لونه لا يوجد غالبًا الاضغنيان مجتمعا منه أو اذ شبع نام ثلاثة أيام وورد الحنفية فيه  
 وثبت بالهمز وعدهم حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن طبعه انه لا يعود  
 إلى فرسة شمع منها ونام ما حدى عينه والأخرى يغطي حتى تكفي العيني اثناثة  
 من النوم ثم يفتحها ونام بالأخرى للعرس بالقطي وستره بالناسه ودب بضم الدال  
 المسهلة وقيل وكتبه أبو العباس والنقل المذكور في القرآن كسبه ذلك وأخيه محمود وهو  
 صاحب حقد ولسانه مغلوب ولولا ذلك لتكلم وخاف من الهرة حوقا شديد أو فيه من  
 انهم ما قبل به التأديب والتعلم ويعر كثير أو الهنة تعظمه لما اشتغل عليه من الحمال  
 الممودة وقد رده وحيوان ذكرى سرج العهم شبه الانسان في غالب حالاته فانه يعضل

خط في قوله ويحرم من الطيور الخ (قوله والاخرى يغطي) أي بحسب الظاهر من حاله والا وهو  
 أم حقيقة تواما كايلا لكن جعل الله قوة على فتح إحدى عينيه وتغيب الأخرى ليري من غيرها ما لا يفتد

ويحترق ويشتعل بالشمس ويندب بالليل ومن ذل المتألم الكلب والكلب  
 والفهد وابن آدم بالكلية والكلب وهو غور والكلب يدون والكلب مطر بل الجملان  
 شبه من الذئب وشبه من الثعلب وهي بذلك لأنه دوى إلى عواء أشبه جنسه ولا يعوى  
 إلا لئلا إذا استوحش وألمه رولو وشبهه (ويحرم من الطيور) كل (ماله تحلب فوى)  
 بكسر الميم واسكن المهملة وهو الطير كالغزال لا نسان (يصرح به) كالصقر والباز  
 والشاهين والسنور والعقاب وجميع جوارح الطير كما قاله في الروضة ومما ورد النص فيه  
 بالحل الأنعام وهي الابل والبقر والغنم وإن اختلفت أنوعها لقوله تعالى أحلت لكم  
 بيعة الأنعام والنبيل ولا واحد له من لفظه كقوم غير العصير عن جابر بنى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن قوم الحمر الأكلة وأذن في لحوم الخيل وفيه ما عن أسماء  
 بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنها قالت خرجنا فمرنا على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فأكلنا من لحم المدينة وأما جابر الذي أتى عن أكل لحوم الخيل فقال الإمام  
 أحمد وغيره منكر وقال أودع منسوخ وبقر وحش وهو أشبه شيء بالبهيمة لا حلة ولا حمار  
 وحش لأنهم من الطيبات ولما في العصير أنه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كالأمان  
 لحمة وأكل منه وفيس به الأول ونفي بغيره بالأجتماع وصح لانه صلى الله عليه وسلم  
 قال يحل أسكته لأن بابه ضعيف لا يتقوى به وهو من أحم الحمار لأنه يتناول حتى  
 يصاد وهو اسم للاثي قال الميموني ومن يجب أمرها أنها تحبش وتكون سنة كراسته  
 أنى ويقال لذلك من شعاع ومن لانه أكل على مائدة صلى الله عليه وسلم بعضه ولم  
 يأكل منه فقل له إجماع هو قال لا ولكنه ليس بأرض فوى فأجبت ألقاه وهو حيوان  
 لقد كرمته ذكران ولا أنثى منه فربما وارتب وهو حيوان شبهه الغنق قصير الذنب  
 طويل الرجليين تكس الزرافة لانه بحث بركه إلى التي صلى الله عليه وسلم فقبله وأكل  
 منه رواه البخاري وتكس الزرافة من الطيبات ولا يعوى شبهه ولكنه أكل من الخيل واللاتي  
 تعدله وتكسها من هويل وبروح لأن العرب تستعمله وبه ضعف ومثل يفتح الفاء  
 والنون لأن العرب تستعمله وهو حيوان يؤخذ من حله الغرولقة وضعفه وهو يفتح  
 المهملة وضم الميم المشددة وتضارب لأن العرب تستعمل ذلك وهو ما عوان من تعال  
 الترك والفتن بآمال المصحة والوبر ساكن الموحدة وبه ضعف المهر كلاء العين  
 لا ذنب لها والذليل وهو ذو به قدر الضفلة ذات شوكة طويل شبه السهام وإن عرس  
 وهو ذو به رقعة تصادى الفار تحل حرم وتخرجه الجوارح ويقال له حوصيل وهو  
 طائر أبيض أكبر من الكركي ذو حوصلة كبيرة عظيمة يشبهه ما فرو ويحرم كل ما ندب  
 فقل له لانه حكة وعقر وغراب أبيض وحدة أو فأرة البرعوث والنبور يضم الزاي  
 والبي واما ندب فقلها لا لأنها كما مر إذا نفع فيها أو ما ضعه وبه ضعف لا يشبه قتلها  
 لنفعه ولا يكبر لصره ويكره قتل ما لا نفع ولا يفتر كالخنافس والجعلان وهو ذو به  
 معروفة تسمى العرقوق والكلب غير العقور الذي لا منفعة فيه مباحة وتحمم الزحمة  
 وهو طائر أبيض والعمامة لأنها صك الحدا وهو طائر أبيض أنى الطير البراء والبغابغ  
 الموحدة تسمى وتشد يد النسياسة وهو الطائر المعروف بالردة والظاوارس وهو طائر يطبعه  
 القعة ويحب الهمس والجل والالجاب برشه وهو مسموم به تشابه به وجهه تحريمه  
 وما قبله حشمتها ولا يحل ما نهى عن قتلها كغفاب ويحب صغير الجمل لانه زهد ما في أيدى  
 الساس من الأقوات وعول دابة ولا تحل المذرات وهي صغار دواب الأرض كالحما  
 ودود ولا ما تؤلف من مأكل وغيره كدود برس كلب وشاة فقل له يرد لثوبه ولا يشاءه  
 تشبه الكلب قال الهوى لا يحرم لانه قد يحصل الخلق على خلاف صورة الأصل ومن

(قوله إلى عواء أشبه جنسه) وهو بعض  
 الكلب والمند (قوله) ومما ورد النص فيه  
 الخ (قوله) فوى (قوله) عن لحوم  
 بعضه النبيل الخ (قوله) عن لحوم  
 الخ (قوله) فوى (قوله) فوى (قوله)  
 حرمها وأذن في لحوم النبيل (قوله)  
 ضحان) يؤذن عمران وسرجان ويجمع  
 على ضحان كسر الحين (قوله) تكس  
 الزرافة) أي مخي وشبك (قوله) بركها  
 أي الأرب مفيد أنها موشة معنى  
 كز به وقوله بعد وهو حيوان التذكير  
 بالنظر لفظ (قوله) والتفشد) يضم  
 الفتح والفاء وقد تفتح الفاء فتفتش  
 وبالذال في آخره ولا بد (قوله) ويحرم  
 كلاب الخ) كان المناسب ذكره عند  
 ذكر ما يحرم

(قوله والا لا تعدل الخ) وهو كذا مطلقا (قوله

ويحل كركي الخ) كان المناسد كركه  
 عند الكلام على ما قبل من الميراث  
 (قوله وهو الهزار) وزن سلام وبه  
 البسلسل ثم يلقأ (قوله أو خوف  
 من الخ) مع خوف على موتها ونفس  
 الخوف مطلقا على قصير المدى يخاف  
 خوف من خوف وقبه فلا تعدل كركي الأولى  
 حذف خوف ويقول أو منقطع (قوله  
 وكما يجب الخ) الكاف لقياس وما  
 مصدرية أي وقياسا على وجوب الخ  
 (قوله على كل ذلك) أي الميتة بخلاف  
 الإكراه على الألف مال القبر مثلا فلا بد  
 من تحقق ما خوفه (قوله ولا الأشراف)  
 مدحوف على قوله تيقن أي ولا بشرط  
 الأشراف الخ (قوله وهو ممكن الخ)  
 خرج الرافعي المحسن والمقتل قصاصا  
 في غير الحرة فيحل لهم بعد مقتلهم  
 من أسقاط القتل بالتوبة إذ هو قسم  
 لا ينقض القتل (قوله لكن وكانت الخ)  
 عزلة التعليل لعدم تقديره وليس  
 كذلك لأنه يقدم منتها الطاهر (قوله  
 ودمية حيوان طاهر) الواو معي مع  
 أي وجد ذلك مع متبوع الخ (قوله ثم إن  
 توقع الخ) أشار بذلك إلى أن قول المتن  
 ما يسد مقفه معروض فيما إذا وقع حلالا  
 عن قرب وأما إذا لم يتوقع فلا يقتصر  
 على دم الرق بل على كل شيء يدم الغريم  
 (قوله فيسأل أرواه) أي بالتصانف  
 وهو الأشراف والميسل وقوله الشبع  
 إنما كان إنما لأنه توقع حلالا عن  
 قرب فكان يقتصر على دم الرق (قوله  
 وبذلك) أي تكوي بمعنى القوة فالحاصل  
 أنه إن فسر الرق بالقوة كان الشد  
 والشعر من الرق أي بقية الروح كان  
 السدابين ولكن لا يتعين ذلك بل يصح  
 قراءة ما يشعر وما بين مع كل من العيين  
 لأنه أقوى بقية الروح أو القوة ويسد  
 الخاصل من ذلك (قوله يجوز التزويج الخ)  
 يعني أن الشخص إذا أراد سرا ولم يجد  
 ماء يستعد منه للسرا إلا الميتة أو الهرم

المتزويج ما كثر وغيره السم بكسر السين المهملة فانه متولد من الذنب والفتيح  
 والبغل لتولد من قرس وجاز كافر والزرافة بفتح الزاي ومنها بضمها هم صاحب  
 التنبيه وقال النووي في المجموع أنه لا خلاف فيه ومنع أن الرقعة القريم وسكن أن  
 البغوي أفتى بجلبها قال الأذري وهو الصواب ومقتول الميتة المتزوجة من كركي  
 من الوحش وقال الركني ما في المجموع مبرور ما به العكس اه وهذا الخلاف يرجع  
 فيه إلى الوجدان ثبت أنها متزوجة من كركي فمات قوله هؤلاء ظاهرا والا لا تعدل ما في  
 المجموع ويحل كركي وأوز وبط ونداج وحمام وعوئل وما عدا ذلك على شكل عصفور  
 وإن اختلف لونه كعندليب وهو الهزار وصعور وهي مغارة العصفور ويحل غراب الأزع  
 على الأصح وهو اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون يجر المتقار والحي لا من مستطاب  
 يأكل الربيع شبه الموتى وأما ما عدا الأبع الخرام وغراب الزرع الحلال فأنواع أحدها  
 البعقوقي وقاله القمع وهو ذئبون أسودوا بيض طول بل الذنب قصير المساح عتياه  
 شهبان الزئبق صوته الحقيقة كانت العرب تشابه بصوته أنها الغراب الكبير ويسمى  
 الغراب الجبلي لأنه لا يسكن إلا الجبال فهذا وإن ما من يشبهها ثالثا الغراب الصغير  
 وهو اسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقتل يحرم تكاسمه في أصل الروضة وحري  
 عليه ابن المقرئ لأم يقتل الغراب في غير مسلم وقيل بجمله كاهوة ضنة كلام الرافعي  
 وهو الظاهر وقد صرح بجمله البغوي والبرحاني والروماني وعلمه بأنه يأكل الربيع واعتقد  
 الاسنوي واللقيني (ويحل للضطر) أي يجب عليه إذا خاف على نفسه (في حال  
 المصحة) جهر مفتوحين بينهما هاء مبهمة وبعدهما صاد أي الجاهل معونا أو مرشدا  
 مخروفا أوز بانه أو طول مته أو انتفاع عن نفسه أو خوف ضعف عن مسمى أو ركوب  
 ولم يجد حلالا يأكله (إن يأكل من الميتة الهرمة) على قبل انطره لا أن تاركه  
 ساع في مبلأك نفسه وكما يجب دفع الهالك تأكل الحلال وقد قال تعالى ولا تقتلوا  
 أنفسكم لا شرط فيها يخاف تحقيق وقوعه ولم يأكل بل بقي في ذلك الطن كما في الإكراه  
 على ذلك فلا شرط فيه انتفى ولا الأشراف على الموت بل لو اتسبى إلى هذه  
 الحالة لم يحل له أكله فانه غير معد كاصح في أصل الروضة (تنبيه) يستثنى من  
 ذلك العاصي سفره فلا سباح له الأسفل حتى تنوب قال اللقيني وكالعامي بسفره مرافق  
 الدم كالمزبد والحر في فلا تأكل من ذلك حتى يسأل وكذا مرافق الدم من الميسل وهو  
 ممكن من أسقاط القتل بالنوبة كترك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق قال ولم  
 أر من تعرض له وهو متعين (تنبيه) أهم مطلق المصنف الميتة الهرمة التنبيه من  
 أنواعها كمنه شاة وجاز أن يكون كانت الميتة من حيوان نجس في حياته كمنه رومنة  
 حيوان طاهر في حياته كمنه وجب تقديم ميتة الطاهر كاصح في المجمع وهو المختار  
 وإن خالفه الأسنوي ثم إن توقع المضر حلالا عن قرب لم يجز بأكل غير (ما سد  
 رمقه) لا ندفاع الضرر منه وفي حديثه الحلال وقوله تعالى غير متضاف لأنهم قبل أراد  
 به الشبع قال الأسنوي ومن تده الرق بقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم أنه القوة  
 وبذلك يظهر أن الشد المذكور بالنسب المهمة لا المهمة قال الأذري وغيره الذي  
 تحفظه أنه المهمة وهو كذلك في الكتب والمعنى عليه صحيح لأن المراد من الحلال الحاصل  
 في ذلك بسبب الجوع ثم إن خاف تلفا أو حدث مرض أو بانه أو انتفع على سد الرق  
 حازته له يأكله وحبت الثلاث لم تنه (تنبيه) يجوز له التزويج من المهرات ولو روى  
 الوصول إلى الحلال يسد أو سد بالقة حلالا بطريقه لا يجوز أن يأكل مما ذكر في  
 تأكلها تحقق الضرورة وإذا وجد الحلال بعد تناوله الميتة ونحو ذلك إلى أي أدام

غيرها إذا عدا الحرام جاز له أن يأخذ من ذلك ولو روى الحلال (قوله وبهو ما) أي كصكامة موبد نزل

وقال المصنف في هذا الخبر (قوله لا ينفصلون) وهذا الخبر على خلاف ما لا ينفصلون حقيقة ولا ترجع إرا وحكم الامتناع بهم وليس هذا كالذين يرونهم لا يرونهم اتصالاً بأبدانهم (قوله وأما إذا كان الخ) قبل الذين بعده (١٦٤)

فَقَسَّرَافَهُ (قوله من حيوان معصوم أي آدمي (قوله والنامية نائم) كان الأولى تأخيرنا عن حلّال لا تقدّمه قطعهما  
بمقدّمه. لأن حكم عليهما ليس مراداً بل المذمة وغيرهم كذلك (قوله السك) ومنه الفرس ومن السك ما لا يدرك الطرف أوله  
وأخره المذكور ومنه ما لا يدرك الطريق لصغر مولاده ولا يدخل الهواء حوضه ولا تحقّق وصغيره غير زمن كبير ومثل حكمة في قلب  
حكمة ما لم تفتن وتفسر وتعمل ما لم يعلّ على وجه الماء وانتقم ما لم يضرب ويحجز دمه وحكمة



حاشوه ولا كراهة تختلف قطعها حتى ولا يمس الذن ما في حروف من الروث ان حشكان صغيرا لان كان كثيرا وكذا ان قال في الجراد (قوله وسرطان) وكذا أبو بكر وهو ربع الشئ وقيل يمل به قال مالك رضي الله عنه (قوله ألف أمة) أي نوع وعالم في الرواية الثانية المراد به التوح (قوله رده) (١٦٥) أي أمله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وقته) أي لم يوصله لاني

صلى الله عليه وسلم أعلم ان الفرس لا يطال له والجمل لا مرارته والسكن لا رقة له ولا يدخل حروفه هواء (قوله أنفصل الخ) أي بعد سبهم الذخيرة فهي أنفصل على الإطلاق وهذا كانت كتب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أولا (قوله الصناعة) وهي قد عرفت كان آدم زراعا وادريس شياطا ونوح نجارا وشعب أسدنا جرموسى والنبي نوح واشفي واقترب واستجار واستاجر وكل ونوح حبل واحد لله وروى له (قوله ويحرم أكل الشواها الخ) أي الكراهة وحمل الخلاف اذا عطي من أول ومنه على التار إلى استوائه ومنع خروج الطائر منه ودخول الهواء له والا فلا حرمة ولا كراهة (قوله هذا باب) أي أقوال (قوله منعها) أي على سبيل المنع وكذا جهابذة لان الكلام في الشواها المأخضة (قوله وبثا) أي باعها وشاعلا وحمل الخلاف فهي ريد تهذيب نفسه اما من فعل ذلك فيضلا وشفا فهو معدوم

«فصل في الاضحية الخ» ذكرها بعد الاطعمة لان الاضحية مختمة بالنعم وقد سبق ذكر النعم في الفصل السابق (قوله سميت بأول الخ) كان الأولى تأخير عن نحر فحالا في لاهوت حده له (قوله سميت بأول زمان فعلها) أي باسم مشتق من أول زمان فعلها وهو أقصى أو المعنى سميت باسم بلوح ورمز وبشر لا أول زمان فعلها (قوله يضم أئمة الخ) حاصل ما في الشارح أربع لغات وسبع الأربعة أصناف ونقال في المقدرة باعتبار خمسة تكسر الأضاد وقته جامع التشديد ويجامع على ضحيا

قطعها حين وبكر ذكها ساءلا لا يمكن كسره بطول بقاؤها فيمن ذبحها ويحرم ما يذبح في يوم ويحرم كذا في بعض عقرب الماء وحيدة ونفس ناس وتحماس وسفهاة تضم السين وفتح الهمزة ثبوتها على التوسيع عن قتل الضفدع (قاعدة) روى القزويني عن عمر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اخلاق في الارض الفأمة ستائة في البحر وأربعمائة في البر وقال تعالى ثمانون ألف عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون ألفا في البر (ودمان حلالا) وهما (الكبد) تكسر الموحدة على الاقسام (والطعام) تكسر الطاء مائة أكلت لثامتان ودمان أسهل والجرد والكد والطحال ردها ابن ماجه يستند ضعف عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ويصح المعنى وقفه عليه وقال حكمه حكم الرقوع وكذا قال في المجموع الصريح ان ابن عمرهما القائل أكلت لثا وأنه يكون بهذه الصيغة مرفوعا (تمة) أنفصل ما كانت منه كسب من زراعة لانها أقرب إلى التوكل ثم من صناعة لان الكسب فيها يحصل بكد أي من ثمرة لان الله ما كنا يكتسبون بها يحرم ما يعثر البدن وألعمقل كالبحر والتراب والرجاح والسبح كالقرون وهو من انشغاف لاس ذلك مشرور بما يقتل تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة قال الزركشي في شرح التتبع ويحرم أكل الشواها المكسور وهو ما يكفي عليه غطاء هذا استوائه لا شتره بالبدن وبين ترك التسبب في الطعام المباح فانه ليس من اخلاق السلف هذا اذا لم يتعد إلى حاحه كقري الضيف وأوقات التوسعة على الأعمال حكوم عاشوراء وروى العدول بقصد بدلت التماخر والتكاثر بل لطيب خاطر الضيف والعدال وقضاء وطهرهم مما يشبهونه وفي إعطاء النفس شيئا ما المباحة مذاب حكاه الماوردي الا انه لم يمتار فغيره الا لتعاقب والثلثي إعطاء ما لم يحسب له نشاطها وبذلك التواضع والاشبه بالتوسط لان في إعطائها الشكل سلطة هاه وفي منها لادنو من الملون الأطعمة وكثرة الأيدي على الطعام وان يحمده الله تعالى عقب الأكل والشرب وروى أبو داود ما سند صحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعم ربي وسدعه وجعل له مغزيا

«فصل» في الاضحية مشتقة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وهو من زمان وكبرها ونشد بدلتا أو ضحوة مهلا ما ندع من النعم تقربا إلى الله تعالى في يوم العبدال آخر أيام التشريق والأصل فحالا قبل الإجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر فان انبر الاقوال ان المراد باله لاهة صلاة العيد والتحرر انصافا وخبر الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما ل ابن آدم يوم القرم من على أسب إلى الله تعالى من أراقه الدم اسبالت في يوم القضاة بقرنها وإطلاقها وان الدم لقع من الله يمكن قبيل ان يقع على الأرض قطرها بها نقضا (والاضحية) بمعنى التضحية كما في الروضة الاضحية كما يفهمه كلامه لان الاضحية اسم المفعول به (سنة) مؤكدة في حدتها نال الكهانة ان تعدد أهل البيت فاذا ضحاهوا واحد من أهل البيت كفى عن الجسوع والافتنه من والمحاط بها المسلم انزال البت العاقل المستطبع وكذا البعض اذا ملك ما لا يمتنه الحرقالة في الكهانة قال الزركشي ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته

وفي المراد هذا الغنائ يقال ضحاه بكسر الهمزة وقفعها وجماعا على أضحي كطارطا وارطبا فحله الغنائ ثمانية والجموع ثلاثة (قوله من يوم العبدال) يصح ان تكون من معنى في وان تكون لاسداه في بعد ذلك منه صدق في وجهان طلوع الشمس فبعد ما في (قوله انما الثاني) أي لربكها صاحب ابدل لذلك وروده كذلك في بعض الروايات (قوله على الكهانة) حال من سنة (قوله اذا ضحاهوا واحد) أي سواء كان هو المنفق او غيره وبمعهم قبيد بالنفق

وحاجة من يومه لا يمازج فيه ولا يفرقه الله تعالى أن تكون فاضلة عما جازى به  
ويوم وكسوة فقله كافي صدقة التطوع وبقي أن تكون فاضلة عن يوم العيد واليوم  
الشرقي فانه وقتها كما أن يوم العيد وليمة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها أن  
تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فغيرها ما يبرى في سائر تبرعاته  
(تنبيه) مثل كلام المصنف أهل الأبداء والبدن والفر والخاص وغيره لأنه صلى الله  
عليه وسلم خص في حق عن نساءه بما قرءوا والتبائن والخصبة الفضل من صدقة  
التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لأرض من تركها من قدر عليها اتى أى  
فمسكركم أو أدار تركها وسن لم يرد لها أن لا يزل شهر ولا ظفركه في عشر ذي الحجة حتى  
ينقض ولا تحب إلا بالنسوة ومن أن يذبح الأضحية الرجل بنفسه إن أحسن الذابح  
لا يتابع ما المردة قاله سنة لها أن تترك كل تكبير المجموع ولا تحب مثلها ومن لم يذبح لم يسلط  
أو غيره فليشدها لما روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال لعاطمة رضى الله تعالى عنها  
قوى إلى أن أصبحت فاشريديها فانه بأول قطر من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك قال  
عمر بن حصين هذا لك ولا هل ينك فاهل ذلك أنت أم لغيرك عامة قال بل لغيرك عامة  
وشروط التضحية ثم امل وقر وغفر لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً كذا وأسم الله  
على ما رزقهم من جملة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاحتسبت بالذبح  
كالزكاة (ويحيز في) من التيمم (المجمع من الضان) وهو ما استكمل ستة وطعن  
في الثانية ولو أجزع قبل تمام السنة أى سقطت أسنانه أجزى لغوم خير أحمد مضمرا  
بالمجمع من الضان فانه ما رأى ويكون ذلك كالبوغ بالنس أو الاحتلام فانه يمكن  
أسنهما كما صرح به في أصل الرخصة (والثني من الذبح) وهو ما استكمل سنتين وطعن  
في الثالثة (و) التي من (الأبل) وهو ما استكمل خمس سنين وطعن في السادسة  
(و) التي من (الدمى) الأنسي وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخرج بقيد  
الأنسي الوحشي فلا يحيز في الأضحية وإن دخل في اسم البقر ويحيز للتضحية بالذكر  
والأنسي الإجماع وإن ذكر نوزان الذكر وولادة الأنثى ثم التضحية بالذكر أفضل على الأصح  
المتصور لأن له الحب كما قاله الرافعي ونقل في المجموع في باب الهدى عن الشافعي  
أن الأنثى أحسن من الذكر لأنها أرطب لها ولم يجلع غيره ويمكن جعل الأول على ما إذا  
لم يكثر زواها والثاني على ما إذا كثرت (تنبيه) لم يتعرض كثير من الفقهاء لإجزاء الحنثي  
في الأضحية وقال النووي أنه يحزى لأنه ذكر وأنثى وكلاهما يحزى وليس فيه ما ينقص  
الهمم (ويحزى الدنة) عند الاشتراك فيها (عن سبعة) لما روى مسلم عن جابر رضى الله  
تعالى عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالمحج فامر بأن يشترك  
في الأبل والبقر كل سبعة منافع وسواها متفق على نوع القرية أم أكلها أو قصدها  
بعضهم الأضحية وبعضهم الهدى وكذا أراد بعضهم المهر وبعضهم الأضحية ولهم قسمة  
الهمم لأن قسمة قسمة إفراد على الأصح كافي المجموع (و) كذا (الفرقة) تحزى (عن  
سبعة) الهدى المار (تنبيه) لا يختص إجزاء الدنة والفرقة من سبعة بالتضحية بل لوزم  
شخصه من شاء بأسباب مختلفة كالتقرب والقران والعوات وما شئت من حفظ ورات الأحرار  
سازع ذلك بذنة أو فرقة (و) تحزى (الشاة) الهينة من الضان أو الهزج (عن واحد)  
خلف قال دهمها به وعن أهل أروعه وأترك غير على قوامها جاز وعليها جاز خبر مسلم  
بعضى صلى الله عليه وسلم بكذب وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد قال  
في المجموع وما يستدل به ذلك الخبر الهزج في المطا أبان أبواب الأضاري قال كما  
نص في الشاة الواحدة بدجها أو دل بعرضها إلهيته ثم تباي الناس بعد فصارت

في الشاة يوم العيد فاما ما لا يرى  
من ذلك فمما (قوله هناك) أى  
فمما يشك وقوله فاهل ذلك أنت  
تعالى أى لأنه ليس أهلا لذلك إلا أنهم  
وقوله أم لغيرك عطف على قوله لك  
ولا هل ينك (قوله) ولو أجزع قبل تمام  
السنة أى بشرط أن يكون بعد سنة  
أشهر (قوله الأنسي الخ) أعني بذلك  
في البقر ونسبه لأن غيره لم يوسمه  
وحنى وأما الضحية فقال له إني شاء المر  
لا عن الوحش ولا عن الوحش (قوله  
الدنة) الشاة الواحدة فبشأن الذكر  
والأنثى والحنى وكذا يقال فما بعده  
والمزاد الدنة الهينة كما يأتي أخذ من  
التضحية بذلك في الشاة فيكون حذف  
من الأول دلالة الثاني (قوله) والبقرة  
أى الهينة لا يرجع ما لو اشترك سبعة  
في ذنبت أو فترتين متعاقبتين فلا يكفي  
لأن كل واحد لم يصح به من كل بذنة  
طأن ذبح الدنة والبقرة من الشاة كان  
السبع ما جاز ما زاد تطوع وكذا أن  
يشترك ثلاثة مع غيره ممن في ذبح  
الأضحية فبعض على كل أن يتصدق  
من سبعة ولا يكفي تصدق واحد من  
السبع وكذا الوحشي سبع شياه فانه  
يجب أن يتصدق من كل واحدة لأنه  
غرفة سبع أضاحي (قوله) والشاة عن  
واحد) فاهل قلت أن قد امتنا فلما بعده  
سنت قال فاهل ذبحها عنه وعن أهلها  
أو عنه وما ترك عرفه أو أجاز أحب  
بأنه لا بأسه لأن قوله هان عن واحد أى  
من حيث حصول التضحية حقيقة وما  
بعد الحداصل قد رافاهم وقطعوا الطلب  
عنه وأما الثواب والتضحية حقيقة  
تفاضل بالمعامل على كل حال (قوله  
سائر) أى تمت التضحية مع هذا المقد  
(قوله) وعليها ما حل (الخ) يقتضى أن  
الثواب حاصل لأمة هذا الشريك  
وهو كذلك فيكون ذلك حرم صفة له  
وسبب فلا يظهر أنه تدلل على ما قبله

وسبب فلا يظهر أنه تدلل على ما قبله لأن ما قبله الثواب خاص بما عاقل فقط إلا يقال الاستدلال من جهة صحة

الضميم هذا التصديق على القول بالحديق على ذلك ان شخص الذي يراى هو من حصول الثواب  
لا يثبت بغيره كذا في قوله ان الرضا عليه السلام (١٦٧)

بما هو اوضح وصحة الاشهر ان في شأن مشايع بين اثنين فاعلم انهما وكذا واشهر ان اكثر  
من سبعة او يقرين مشايعين او يقرين ذلك في غيرهم فكلان كل واحد من خمسة سيم  
بدنه او يقرين كل واحد من ذلك والتوفيق من ابل وغمر او يقرين بقى اهل الجيزي  
عن اكثر من واحد واقتل انواع التضحية بالنظر فاما شهادته ثم بقرة لان لهم  
البدنة اكثر من شأن ثم معاذيب الضان على اهل ثم المشاركة في بدنة او بقرة اما بالنظر  
فلم يلم الضان غيرها وسبع شاه افضل من بدنة او بقرة وشاة افضل من مشاركة في  
بدنة او بقرة ذلك لانفراد باراقة الدم واجمعوا على استحباب المهي في الاضحية فالسنة  
افضل من غيرها ثم ما تقدم من الاضحية في الدوات واخاف الاوان فالسنة افضل  
الصغراء ثم الضفراء وهي التي لا يصفو بساها ثم اجزاء ثم اللقائم السوداء قبل التضحية  
وقبل لحسن النظر وقبل لطيب اللحم وروى الامام احمد بن محمد بن عفران احب الي ايه تعالى  
من دم سوداوين (و) ربيع لا تجزى في الضحايا (الاولى) (المرواه) بالمد (الدين هوراه) بان  
لم تبصر باحدى عينها ان بقيت الحذقة فان قيل لاحاجة لتقيد العور بالين لان المدار  
في عدم اجزاء العوراه على ذهاب البصر من احدى العينين احب بان الشايع رضى  
الله عنه قال اصل العور بياض يغطي الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون بسيرا فلا يضر  
فلا يضمن تقيد بالين كما هي حديث الترمذي الا في (تنبيه) قد علم من كلامه عدم اجزاء  
العاه بطريق الا في ويجزى التضحية بصلان الدمع بالما والمكوبة  
لا ذلك لا يؤثر في القسم والعشواء وهي التي لا تبصر لئلا تنها تبصر وقت الرعى غالباً  
(و) الثانية (المرحاه) بالمد (السر رحها) بان شتد رحها بحيث تسبقها المشاة الى  
المرعى وتتغاف عن القطيع فلو كان رحها سيرا بحيث لا تتخلف به عن المشاة في بصر  
كافي الرض (و) الثالثة (المرضة البصرها) بان يظهر فيه هذا الفساد لهما فلو  
كان مرضها سيرا لم يضر ويدخل في اطلاقه الهامه بغض الهاء والمد فلا تجزى لان الهام  
كالمرضى باخذ المشاة فقيم في الارض ولا رعى كما قاله في الزائد (و) الرابعة (الجهفاء)  
بالمد وهي (التي ذهب لها) العين بسبب ما حصل لها (من الهزال) بضم الهاء وهو كما  
قاله الجوهري مندا العين ويدل اطلاقه المصنف ما رواه الترمذي ومجمله انه صلى الله  
عليه وسلم قال اربع لا تجزى في الاضاحي العوراه الدين عورها والمرضة البصرها مرضها  
والعرجاء البصر رحها والهاء التي لا تنق ما خوذت من النقي بكسر النون واسكان  
القاف وهو الخي الى لا يملها من شدته الهزال وعلم من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي  
تدور في المرعى ولا ترعى الا قليلا فتعزل وتسمى ايضا التولاء هو اولى بها (تنبيه) قد  
عرفت ما تناوله كلام المصنف من ان الصماء والوهجه والمجنونة لا تجزى وبه صارت  
العيوب المذكورة وسعة وبقي منها ما لا تناوله كلام المصنف الجرباء او ابل كان الحرب  
يسير الى الاصبع المخصوص لاه بعد الدم او لولا الخال فلان تجزى كما حكاها في المجموع  
عن الاصحاب وتنع عليه في المهمات وتبصر من ابن ارقم فصح في الكفاية الاجزاء  
(قائده) ضابطه الجزى في الاضحية البلملة من جيب ينقض القسم وغيرهما مؤكل  
(ويجزى الخصى) لانه صلى الله عليه وسلم خشي بكبش من حان اى خمسين رواء الامام  
احمد واودعها ما وجعها فاقطع منه زبادة طيبا وكثرة واذنا الحصى المققودة منه  
عبره مقصودة بالاسكل فلا يضر فقدمها واتق الاصحاب الا ابن المنذر على جواز خصى  
المكول في صغره وركبه ونجسه فيما لا يؤكل كما اوضحته في شرح المتابع وغيره

بما هو اوضح وصحة الاشهر ان في شأن مشايع بين اثنين فاعلم انهما وكذا واشهر ان اكثر  
من سبعة او يقرين مشايعين او يقرين ذلك في غيرهم فكلان كل واحد من خمسة سيم  
بدنه او يقرين كل واحد من ذلك والتوفيق من ابل وغمر او يقرين بقى اهل الجيزي  
عن اكثر من واحد واقتل انواع التضحية بالنظر فاما شهادته ثم بقرة لان لهم  
البدنة اكثر من شأن ثم معاذيب الضان على اهل ثم المشاركة في بدنة او بقرة اما بالنظر  
فلم يلم الضان غيرها وسبع شاه افضل من بدنة او بقرة وشاة افضل من مشاركة في  
بدنة او بقرة ذلك لانفراد باراقة الدم واجمعوا على استحباب المهي في الاضحية فالسنة  
افضل من غيرها ثم ما تقدم من الاضحية في الدوات واخاف الاوان فالسنة افضل  
الصغراء ثم الضفراء وهي التي لا يصفو بساها ثم اجزاء ثم اللقائم السوداء قبل التضحية  
وقبل لحسن النظر وقبل لطيب اللحم وروى الامام احمد بن محمد بن عفران احب الي ايه تعالى  
من دم سوداوين (و) ربيع لا تجزى في الضحايا (الاولى) (المرواه) بالمد (الدين هوراه) بان  
لم تبصر باحدى عينها ان بقيت الحذقة فان قيل لاحاجة لتقيد العور بالين لان المدار  
في عدم اجزاء العوراه على ذهاب البصر من احدى العينين احب بان الشايع رضى  
الله عنه قال اصل العور بياض يغطي الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون بسيرا فلا يضر  
فلا يضمن تقيد بالين كما هي حديث الترمذي الا في (تنبيه) قد علم من كلامه عدم اجزاء  
العاه بطريق الا في ويجزى التضحية بصلان الدمع بالما والمكوبة  
لا ذلك لا يؤثر في القسم والعشواء وهي التي لا تبصر لئلا تنها تبصر وقت الرعى غالباً  
(و) الثانية (المرحاه) بالمد (السر رحها) بان شتد رحها بحيث تسبقها المشاة الى  
المرعى وتتغاف عن القطيع فلو كان رحها سيرا بحيث لا تتخلف به عن المشاة في بصر  
كافي الرض (و) الثالثة (المرضة البصرها) بان يظهر فيه هذا الفساد لهما فلو  
كان مرضها سيرا لم يضر ويدخل في اطلاقه الهامه بغض الهاء والمد فلا تجزى لان الهام  
كالمرضى باخذ المشاة فقيم في الارض ولا رعى كما قاله في الزائد (و) الرابعة (الجهفاء)  
بالمد وهي (التي ذهب لها) العين بسبب ما حصل لها (من الهزال) بضم الهاء وهو كما  
قاله الجوهري مندا العين ويدل اطلاقه المصنف ما رواه الترمذي ومجمله انه صلى الله  
عليه وسلم قال اربع لا تجزى في الاضاحي العوراه الدين عورها والمرضة البصرها مرضها  
والعرجاء البصر رحها والهاء التي لا تنق ما خوذت من النقي بكسر النون واسكان  
القاف وهو الخي الى لا يملها من شدته الهزال وعلم من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي  
تدور في المرعى ولا ترعى الا قليلا فتعزل وتسمى ايضا التولاء هو اولى بها (تنبيه) قد  
عرفت ما تناوله كلام المصنف من ان الصماء والوهجه والمجنونة لا تجزى وبه صارت  
العيوب المذكورة وسعة وبقي منها ما لا تناوله كلام المصنف الجرباء او ابل كان الحرب  
يسير الى الاصبع المخصوص لاه بعد الدم او لولا الخال فلان تجزى كما حكاها في المجموع  
عن الاصحاب وتنع عليه في المهمات وتبصر من ابن ارقم فصح في الكفاية الاجزاء  
(قائده) ضابطه الجزى في الاضحية البلملة من جيب ينقض القسم وغيرهما مؤكل  
(ويجزى الخصى) لانه صلى الله عليه وسلم خشي بكبش من حان اى خمسين رواء الامام  
احمد واودعها ما وجعها فاقطع منه زبادة طيبا وكثرة واذنا الحصى المققودة منه  
عبره مقصودة بالاسكل فلا يضر فقدمها واتق الاصحاب الا ابن المنذر على جواز خصى  
المكول في صغره وركبه ونجسه فيما لا يؤكل كما اوضحته في شرح المتابع وغيره

بما هو اوضح وصحة الاشهر ان في شأن مشايع بين اثنين فاعلم انهما وكذا واشهر ان اكثر  
من سبعة او يقرين مشايعين او يقرين ذلك في غيرهم فكلان كل واحد من خمسة سيم  
بدنه او يقرين كل واحد من ذلك والتوفيق من ابل وغمر او يقرين بقى اهل الجيزي  
عن اكثر من واحد واقتل انواع التضحية بالنظر فاما شهادته ثم بقرة لان لهم  
البدنة اكثر من شأن ثم معاذيب الضان على اهل ثم المشاركة في بدنة او بقرة اما بالنظر  
فلم يلم الضان غيرها وسبع شاه افضل من بدنة او بقرة وشاة افضل من مشاركة في  
بدنة او بقرة ذلك لانفراد باراقة الدم واجمعوا على استحباب المهي في الاضحية فالسنة  
افضل من غيرها ثم ما تقدم من الاضحية في الدوات واخاف الاوان فالسنة افضل  
الصغراء ثم الضفراء وهي التي لا يصفو بساها ثم اجزاء ثم اللقائم السوداء قبل التضحية  
وقبل لحسن النظر وقبل لطيب اللحم وروى الامام احمد بن محمد بن عفران احب الي ايه تعالى  
من دم سوداوين (و) ربيع لا تجزى في الضحايا (الاولى) (المرواه) بالمد (الدين هوراه) بان  
لم تبصر باحدى عينها ان بقيت الحذقة فان قيل لاحاجة لتقيد العور بالين لان المدار  
في عدم اجزاء العوراه على ذهاب البصر من احدى العينين احب بان الشايع رضى  
الله عنه قال اصل العور بياض يغطي الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون بسيرا فلا يضر  
فلا يضمن تقيد بالين كما هي حديث الترمذي الا في (تنبيه) قد علم من كلامه عدم اجزاء  
العاه بطريق الا في ويجزى التضحية بصلان الدمع بالما والمكوبة  
لا ذلك لا يؤثر في القسم والعشواء وهي التي لا تبصر لئلا تنها تبصر وقت الرعى غالباً  
(و) الثانية (المرحاه) بالمد (السر رحها) بان شتد رحها بحيث تسبقها المشاة الى  
المرعى وتتغاف عن القطيع فلو كان رحها سيرا بحيث لا تتخلف به عن المشاة في بصر  
كافي الرض (و) الثالثة (المرضة البصرها) بان يظهر فيه هذا الفساد لهما فلو  
كان مرضها سيرا لم يضر ويدخل في اطلاقه الهامه بغض الهاء والمد فلا تجزى لان الهام  
كالمرضى باخذ المشاة فقيم في الارض ولا رعى كما قاله في الزائد (و) الرابعة (الجهفاء)  
بالمد وهي (التي ذهب لها) العين بسبب ما حصل لها (من الهزال) بضم الهاء وهو كما  
قاله الجوهري مندا العين ويدل اطلاقه المصنف ما رواه الترمذي ومجمله انه صلى الله  
عليه وسلم قال اربع لا تجزى في الاضاحي العوراه الدين عورها والمرضة البصرها مرضها  
والعرجاء البصر رحها والهاء التي لا تنق ما خوذت من النقي بكسر النون واسكان  
القاف وهو الخي الى لا يملها من شدته الهزال وعلم من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي  
تدور في المرعى ولا ترعى الا قليلا فتعزل وتسمى ايضا التولاء هو اولى بها (تنبيه) قد  
عرفت ما تناوله كلام المصنف من ان الصماء والوهجه والمجنونة لا تجزى وبه صارت  
العيوب المذكورة وسعة وبقي منها ما لا تناوله كلام المصنف الجرباء او ابل كان الحرب  
يسير الى الاصبع المخصوص لاه بعد الدم او لولا الخال فلان تجزى كما حكاها في المجموع  
عن الاصحاب وتنع عليه في المهمات وتبصر من ابن ارقم فصح في الكفاية الاجزاء  
(قائده) ضابطه الجزى في الاضحية البلملة من جيب ينقض القسم وغيرهما مؤكل  
(ويجزى الخصى) لانه صلى الله عليه وسلم خشي بكبش من حان اى خمسين رواء الامام  
احمد واودعها ما وجعها فاقطع منه زبادة طيبا وكثرة واذنا الحصى المققودة منه  
عبره مقصودة بالاسكل فلا يضر فقدمها واتق الاصحاب الا ابن المنذر على جواز خصى  
المكول في صغره وركبه ونجسه فيما لا يؤكل كما اوضحته في شرح المتابع وغيره

الدمع بالمد يسلم (قوله الهام الخ) هو بالضم والكسر اذ يجب الابل من شرب ماء بتمامه وقيل داه بصيها من شرب ماء  
مستمتع وقيل داه بصيها فاعطش ولا تروى ويقال للابل العطاش داه

في قوله المستحسن والحق ما في حجب العلم وان دعي بالكم لا ان يدعى بالحق  
كغيره من ولده الا من عرفه خلقه فان علمنا لهم من كبر وبغيره من انما انما انما  
نذكره من الخصبة الكسب الاخر ولانه احسن مثقال بكرهه كما كان في المصنوع  
عن الاصحاب ولا يضر ذهاب بعض الاستبانة لا يؤثر في الاختلاف ونقص العلم فلو  
ذهب السلك لانه يؤثر في ذلك وقصته هذا التبدل ان ذهاب البعض اذا أثر يكون  
كذلك وهو المظاهر بدل ذلك قول النوى ويحيز مكسوس او من ذكره الا فرعي  
وصوه الزكسني (ولا يحيز مقطوع) بعض (الاذن) وان كان سيرا المذهب حزه  
ما كقول وقال او حصة ان كان المقطوع دون الثالث اجزا او اقلهم كلام المصنف من كل  
الاذن بطريق الاولى ومنه المخلوقة لا اذن وهو ما اقتصر عليه الرافعي بخلاف فائدة  
الضرع او الالة او الذنب خلفه فانه لا ضرع والفرق ان الاذن حصلوا من ظاهرا بخلاف  
ما ذكر في الاولين وكما يحيز ذكر المعز وما في الثالث فقباسا على ذلك ما اذا افقد ذلك  
لقطع ولو لبعض منه كما يؤخذ من قوله (ولا مقطوع) بعض (الذنب) وان قل او يقطع  
بعض اسان فانه يضر حدوث ما يؤثر في نقص العلم ويحيز بعضهم ان شال الاذن فكسفا  
وهو ظاهر ان يخرج عن كونه ما حصل ولا يضر في اذن ولا يضر في شرطه ان لا يسط  
من الاذن شيء بذلك كما علم مما لا ينقص بذلك شيء من لهما ولا يضر في نظريه وهو  
قسط شيء من الالة لم يضر ذلك بسببها ولا قطع فلفه سيرة من هذا وكبير كغذا ذلك  
لا يظهر بخلاف الكبيرة بالامانة الى العنوة لا يحيز نقص العلم (وبدخل وقت  
الذبح) الاخصبة المندوبة والمندوبة (من وقت) معنى قدر (صلاة) ركعتي (العبد) وهو  
طلوع شمس يوم القدر ومعنى قدر خدعتين شفتين (الى غروب الشمس من آخر ايام  
التشريق) الثلاثة بدو يوم القدر حيث لا قطع الملقوم والمرى قبل تمام غروب شمس آخرها  
صحت اخضته فلو ذبح قبل ذلك او بعده يقع اخضته نذر الصيام اول ما سجد له  
في يومها نذرا نصلي ثم رجع فنصير من فعل ذلك فقد اصاب سننا ومن دعي قبل فاعسا  
لحم قدمه لاهله ليس من التسلي في شيء وشعبان حجاب في ايام التشريق ذبح  
والاقصبل تأخيرها الى معنى ذلك من ارتقاء شمس يوم القدر كرم خروجه من اختلاف  
ومن نذر اخضته معينة او في ذمته كله على اخضته ثم من المندوبة زمة في الوقت  
المذكور وان تلت المعينة في الثانية ولو لا تقصير في الاسل عليه او تلت في الاولى  
لا تقصير فلا شيء عليه وان تلت تقصير زمة الاكثر من مثله يوم القدر وقصير يوم التسلي  
لا يشترى بها كرمه او تلت في المله ما كثر خا ان اناها اجنبي (مه دفع فقها القادر يشترى بها  
مثله فان لم يجد قدونها (ويستحب هذا الذبح) مطافا (خمسة) بل تسعة (اشياء)  
الاول (التسمية) بان يقول بسم الله او لا يجوز ان يقول بسم الله واسم محمد (و) الثاني  
(الصلاة والسلام) (على) صدام (رسول الله صلى الله عليه وسلم) تبركاهما (و) الثالث  
(استقبال القبلة باليد اليمنى) أي بمدحه فقط على الاسود ومن وجهها الحكمة الاستقبال  
ايضا (و) الرابع (التكبير) لاننا بعد التسمية كما قاله الماوردي (و) الخامس  
(الدعاء بالقبول) بان يقول اللهم هذا منك والى فتقل حتى والباس تحبب الشجرة  
في غير مقامتها والباسع امرارها وحامل ذهابها واباسها والاسامن اخضتها اعلى شفا  
اليسر وقد فواتها الثلاث عبر الرجل اليمنى والتاسع عقل الابل وقد ردت الاشارة الى  
بعض ذلك (ولابا كل من الاخضر المندوبة) والهدى المندوب كذا المبررات في الحج  
(شيا) أي يحرم عليه ذلك فان كل من ذلك شيا عرصة (ويا كل من) الاخضبة  
(المتطوع بها) أي يندب له ذلك قباسا على هدى التطوع الثابت لقوله تعالى فكلوا مما

نذروا لكم من المصالح وحرم المفسدة  
على ان لفظ صبر من المصنوع ولعلها  
تصبر وتصلح المشاوح ما حصل حليف  
بعض يكون ذلك من طوافي المثل لا معنويا  
منه (قوله بلا اذن) ومكنوعا عن المخلوقة  
فلا يندب بعض الاذن والمظاهر عدم  
الاجزاء (قوله او يقطع بعض لسان الخ)  
لم يظهر عطفه على ما اذا الا ان يقال انه  
مقطوع على قوله يقطع الذي قبل قول  
المثل ولا مقطوع الذنب ولكنه لا معنى  
له لانه يصير المعنى امانة اقتضت ذلك اي  
الضرع الخ يقطع بعض لسان (قوله)  
وبدخول الخ غير الشارح اعراب  
المتن في سبدا وجهه الشارح فاعلا  
وتقدم انه ليس معصيا لان نوع اعراب  
لا يختلف واذا اختلف شفعه (قوله من  
وقت الخ) هي الالة اى مبتدأ وثابت  
من وقت الخ (قوله وهو طلوع الشمس  
الخ) صوابه من طلوع الخ (قوله ومعنى  
قوله الخ) بالجر على معنى قدر صلاة  
فككون في الاشارة الى ان المتن حذف  
الواو عن المخطوب او توسع بان اراد  
بالصلاة ما يشمل الخطبة (قوله الى  
غروب) متعلق بمحذوف أى ويستمر ذلك  
الى غروب الخ (قوله الى معنى ذلك)  
اي قدرا الصلاة والخطبة (قوله من  
ارتفاع الشمس) اي انما نصير حتى ترتفع  
الشمس كرم ثم تعتبر بعد الصلاة والخطبة  
(قوله فان اطلعها اجنبي الخ) اي في جميع  
السور (قوله مطلقا) اي مندوبة  
او واجبة او في الاخضبة وغيرها الا  
التكبير والدعاء بالقبول لغايات  
بالاخضبة (قوله بعد التسمية الخ) ليس  
قيدا بل اوقيل فيحصل اصل التسمية بكل  
ويتأدى اصل السنة بكرة والاكمل  
ثلاث (قوله المندوبة) الاولى ان يقول  
الواحدة ليشتمل هذه اخضبة ويحتملها  
اخضبة حكمها كذا لئلا يفتقد ذلك

(قوله لظاهر الأعيان) هذا هو المذهب الذي اتفقوا على إقراره في الأثر في الإزالة وقوله والبدن الخ تعليل لثبوت إني أتي  
 الحرب (قوله ولا يجوز يستعمل) هذا كذا وقع في رواية جلدنا إلا أن يقال أهمل لاجل الصلة بالظاهر (قوله وله الزاوية) أي  
 سواء كان هو جوارها أو كان له إياها (قوله هذا وإن أحسن هذا وإن كان وجوبها لاجل جعلت هذه الضميمة في هاتين الصورتين لو كانت محتملا  
 أو طرأ لها الجبل بعد ذلك أي منى (١٦٩) كان صاحب وقت الفرج وهي حامل فثبت وإن ولف قبل الفرج بحيث يؤم

ولما دنا من جبري كل ولد واخذوا ذنابهم  
من حافتي عنقه فحملت بسد النصارى  
وولدت قبل الفجر فنامت مع ابنها  
ولما دنا من جبري كل ولد واخذوا  
في الزنا فانه لا يصح ما كانا حلالا  
استمر الحال الى وقت الفجر فلما  
سقط السلام الشارح ينزل على ذاك  
ان قال فبعض ان اضنى بها فلحقه  
حاملا واستمر الحال الى الفجر فاجرى  
فيها حاملا وان ولدت قبل الفجر  
يجزى ذنبها لانها لم توجد فيها وقت الزنا  
ويحل جواز كل ولد الاضنى اذا غلبت  
معها اما كانت فلا يجوز كل (قوله على  
سبيل الصدق الخ) خرج ما على سبيل  
المودة فلا يكفي والفرق ان ما كان  
لاجل الله به يكون القصد منه الاكرام  
بخلاف ما كان القصد به الصدقة فان  
القصد منه الثواب (قوله حضنا)  
مفعول ليعلم (قوله واكل ولذا حله)  
مفعول وقد انا ارضى عنها من ثلثة  
النسبة فله فقط او من اربعة  
بخصوصه فله اصناماتها جلت ولدت  
قبل الفجر لم يحد بها عيب فلها تدفع  
بها عيب ولدها ويجوز كل ولدها واما  
ذا استمر الحال الى وقت الفجر فلا يجزى  
بها بل يدعيها باسطة او لم تكن مثل  
ولي (قوله الاضنى لها) بنصر صورة  
على ان اضنى بهذه فلا يحتاج لثبته  
عند الفجر ولا عند النحر سوى ان يربها  
وبغير اذنه فان يكنى وبغيرها صاحبها  
ما ان كانت واجبة للحمل فحلفتها  
بها وبالاشارة كعدها نصفه فلا بد  
ان يثبته عند الفجر والحمل العا

والحق البائس الفقير الذي الشدة الفقر في البقي أنه مصل اضبطه وسلم كان يأكل  
من كبد أخته وأما حبس الأكل منها كما قيل به فظاهر الآية لقوله تعالى والناس  
يحللونها لكم من مشائركم فحللنا وما حل الإنسان فهو غير بين والله وبركه قاله  
في المذهب (وأيضا من الأضحية شاة) ولو حله ما يجر عليه ذلك ولا يصح سواء  
أكانت من ذرية أم لا وإن يتنعم بهذا أضحية الطلوع كما يجوز له الانتفاع بها كان يصح له  
ولوا أو سلا أو خفا والتصدق به أفضل ولا يجوز بيعه ولا إحاطة له بتاسع المنافع غير  
الحاكم ومنعه من بيع جسد أضحية فلا ضحية له ولا يجوز إعطاؤه أو بيعه للزوار ويجوز له  
إعارته كما يجوز له إعارتها ما لم يوجب الضديق بيعه كما في المجموع والفقرن مثل  
الجلد فهذا ذكر وله حروف عليها أن ترك الفم ضريح بالضرورة والأقلا يجوز أن كانت  
واحدة لا تتنازع الحرامون به في دفع الأذى وانتفاع المسكين به عند الفم وكما سوف فيها  
ذكر الشعر والروبوكة الأضحية الواحدة به يحتمل كاهه ويجوز له كافي المتنازع أنه قياسا  
على البس ومنع ما هو المعذور قبل لا يجوز كالأضحية الأكل من أمه أو شرب ما فضل لبنها  
عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي (و يعلم الفقهاء ما لو المسكين) من المسكين على  
مصل الصدق من أضحية الطلوع وعرضا وجوبه بأول جزء ما سئل من أنها يجب بطلق  
عليه الأضحية وبكتي اختلاف لو أصدق الفداء المسكين أو كان كانت عبارة المصنف  
تقتضي خلاف ذلك في صرف سهم المصنف أو أحد من الزكاة لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة  
لأنه يجوز رعايا اقتصا على جزء يسير لا يمكن صرفه لأكثر من واحد بشرط في الجمع أن  
يكون ينال التصرف فيه من مأخذه بما عساه من بيع وغيره كافي الكفارات فلا يكفي حله  
عنه ما وجد أنه إقرار الله لأن حقه في حله ولا نكحهم له معذوخا ولا نكحهم غيرهم  
من جلد وكرش وكبد وطحال وغيره ما لا يذهب عن الصدق ولا الفداء لا ينفع من اللحم  
كما اقتضاه كلام الماوردي ولا يكون قديما كما قاله البقعي ولو تصدق بقدر الواجب  
وأكل ولدها حله حازر ولو أعطى المسكين جاز كالمقر قياسا على الزكاة ومنه أن العامد يبيع  
مسيدوه أو لا فهو كافر صرفه إليه من زكاته انتهى وهو ظاهر ورخ به بقدر المسكين غيرهم فلا  
يجوز أن يطعمهم منها كما نص عليه في البس ولو وقع في المجموع أو جاز إطعام فقراء أهل  
الذمة من أضحية الطلوع دون الواجب فبعضه الأضحية (ثم) الأفضل الصدق  
كلها لأنه أقرب تقوى وأبعد من حق الأضحية والافتقار لوقتها متبرك بأكلها  
غلا فظاهر أن الزكاة لا يبيع وتخرج من خلاف من أوجب الأكل وسأل أن يجمع بين  
الأكل والصدق والأدهاء ولا يوجب ذلك أن لا تأواذا أكل العلف والتصدق بالعض  
قد ثواب الأضحية بالكل والصدق بالعض بشرط التمتع بأضحية عند ذبح الأضحية  
وقوله عند تعين ما يذهب به كالنبي في الزكاة الأضحية لها يذود ولا بشرط لنية وإن  
وكل ذبح كعت نية ولا حاجة لنية الزكوى وله نفقضا مسلم عز وجل تصدقه لأحد من آخر  
خيرائه ولو كان صناعا كالمسكين البليات بخلاف ما إذا نذر له كالأضحية أو لقرني ولو مكاتب

٤٣ خط في التعيين بالاشارة: واما اركانتي الذمة ثم عنها فمحتاج اليه عند الذي اوالتعيين (قوله اوكل بديح كنت منه) أي المضي أي عند ذبح الحبل او الحذف اليه او فمحتاج له من المواقف المقدمة في القرعة قبل هذا (قوله ولو كان متناحل) صورته في المتناحل وهي ما قبل موته والحاصل انه لا تخفى تخصصه عن التعبير بلا ان الانفاذ اذ اخص من اهل البيت او اخص من مولى من مال الولي او نهى الامام من بيت المال عن السلطان والله اعلم

في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل زوج شيئا من انفسكم لعلكم تتقون  
يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل زوج شيئا من انفسكم لعلكم تتقون

قوله من انفسكم اسم المفعول  
ربهم بمعنى اسم الفاعل قوله  
وقيل ان الذي يعنى هنا الخ هذا هو الاص  
في تفسيره قوله والعقبة مستقيمة الخ  
هذه الجملة ناشئة في بعض النسخ وهي  
الصواب وفي بعضها حذفها بقول  
وهي الذبيحة الخ ولا يستقيم لعدم تقدم  
ربهم التفسير قوله والعقبة مستقيمة  
اي ذبيحتها اي نفسها لانها الحيوان  
قوله عند خلق راسه بيان لادنى  
الكمال واصل المسئلة لا يتقدم ذلك  
واكل من ذلك تقدم الذبح على الخلق  
وبعد لان ذكر ذلك في التحريف لا يصح  
لانها عقبة وان لم يوجد خلق قوله تعجب  
الشيء وهي الذبيحة وقوله باسم سيده اي  
وهو خلق الرأس هذا امر اذا انشأ  
وقبه نظرم من وجوه الاول لا يصح  
بسبب الخلق مما اقتضته ولا يصح  
لذلك والثاني لا يظهر الا في حكاية  
الخلق يعني عقبة مع انه لا يبي الا ان  
يجب بان مراده السبب الجسد وهو  
اشهر من السبب المعنوي والخلق  
سبب الذبح وكان الاولى من ذلك كنهان  
نزال لان معناه يعنى اي يبق ويقطع  
قوله من السابغ الاولى من السبعة  
بدليل ما بعده الا ان يقول وبه قال المعنى  
ان يوم الولادة بعد ما يعامل حيلة السبعة  
قوله عقبة فلان متناهية في عروق  
ملك حرم مقدم متعاقب في عروق اي نعة  
ملك وقوله الملك متعلق في عروق اي  
في عروق الملك قوله بل قال الحسن  
في نظره ان ليس نصافي صب الدم على  
رأسه بل يمتلئ ان يكون المراد ما بدا  
وقوله عليه اي لاحده وقوله واعطوا  
الح المراد به الخلق فان ذلك لا يمكن حراما  
ظهر الظاهر الحديث وكان مكرها نظرا  
لشبهه بالمجاهدة وان كان القياس

فان اذن له سبعة قبا وقعت لسيدان كان غير مكاتبين كان مكاتبوا فلهذا لا يخرج  
قد قلنا له سبعة فيه  
الفصل في العقبة وهي سنة مؤكدة لا اخبار الواردة في ذلك منها خبر انتم مرتين  
بعقبتة ثم بعقبتة يوم السابغ يخلق راسه يعني راسه الله صلى الله عليه وسلم امر بتسمية  
المولود يوم سابعه ووضع الاذى عنه والحق رواها الترمذي ومعنى مرتين بعقبتة قبل  
لا يجوز قوله وقيل اذا لم يعنى عنه لم يشفع والذبيحة يوم القيامة (والعقبة مستقيمة وهي)  
الذبيحة التي على رأس المولود وحسن ولادته وشريع (الذبيحة على المولود) عند خلق  
شعر رأسه تسمية للشيء باسم سيده ويخجل وقتها يا فضل جميع الولد ولا تحسب قبله بل  
تكون شاعلمه وبن دجها (يوم سابعه) اي ولادته ويحسب يوم الولادة من التسمية كما  
في المجموع بخلاف المختار فانه لا يحسب منها كما يحسب في الزوائد لان المرعي هذا المبادرة  
الى فعل القرية والمرعي هناك التناحر بادة القوة ليعلمه وبن ان يقول اذا نزع بعد  
التسمية المهم هذا امك واليك عقبة فلان تفسير ورد فيه رواد البقي باستناد حسن  
ويكره لغير راس المولود به هال ان من فعل المجاهلة وانما لم يصرم لغير الصبح حكما  
في المجموع انه صلى الله عليه وسلم قال مع السلام حقيقة فاهرة واعليه دما واعطوا  
الاذى بل قال الحسن وقناة انه سبعة في التسمية وقيل لهذا الخبر وس لغير راسه  
بالعرفان والخلق كما يحسب في المجموع وبن ان يبي في السابغ كافي السابغ اورد  
ولا بأس بتسمية قبل ذلك وذكر ان روى في اذكاره ان السنة تسمى في السابغ او يوم  
الولادة واستدل لكل منها باخبار صحيحة وحل البخاري اخبار يوم الولادة على من لم يرد  
الخلق واخبار يوم السابغ على من اراده قال ابن حجر شارحه وهو جمع لطيف لم اره غيره  
و بن ان يحسن اسمه تفسيره انك تدعون يوم القيامة باسمك واسماء اهلك باسمك فحسنوا  
اسماءكم وافضل الاسماء عند الله وعند الرحمن خير من اسماءكم واسماء اهلكم فحسنوا  
وعبد الرحمن وتكره الاسماء القبيحة كضباب وشيطان وجار وما ينظر في تسمية كبركة  
ويحجب ولا تترك التسمية باسماء الملائكة والنساء وروى عن ابن عباس انه قال اذا كان  
يوم القيامة اخرج الله اهل التوحيد من النار واوّل من يخرج من وافي اسمه اسم نبي  
وعنه انه قال اذا كان يوم القيامة نادى مناد اليقيم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامه  
لنبيه صلى الله عليه وسلم ويخرج ثاقب انقض عابكه وان كان فيه كالا عيش ويجوز ذكره  
بقصد التعريف لمن لا يعرف الاب والاقبال الحسنه لانني عنها وما زالت الاقبال الحسنه  
في المجاهلة والاسلام قال الزمخشري اما احدهم الناس فزادنا من التوسخ في اقدوا  
السفلة بالاقتبال العلوة وبن ان يكنى اهل العنل من الرجال والنساء ويخرج التكني  
باني الاقسام ولا يكنى كما هو قال في الروضة ولا تسمى ولا مستند لان السكنى للكرمه  
وايسوا من اهلها لا الخوف فتنة من ذكره ما به اوتوه رفقه كما قبل به في قوله تعالى ثبت  
هذا الى الهب وسميه بسيد العزى وبن في صابغ ولادة المولود ان يخلق رأسه كله ويكون  
ذلك بعد ذبح العقبة وان يمسح في ربه الشعر بعد ما قال في تيسر كما في الروضة فضفة  
(و يذبح) على ابناء القهول حذف فاعله المولود وهو من تكمه بعقبتة كما قال في الروضة  
(عن اعلام شاتان) متساويان (وعن الحاربه شاة) خبرها شاة مرضى (انتهى على عنها امرا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تعنى عن الاعلام شاتان وعن الجارية شاة وانما كانت

هتفتي الهرم (قوله والخلق) بالماضي والافى نوع من الطب وفي بعض النسخ بالماضي والافى (قوله ويحرم) الا  
ان كنى بالماضي (الخ) المحرم من الحرمة مطلقا في حياة النبي و بعد من اسمه محمد ولغيره سواء كان له ولدا فقام اولاد  
ولا فرق بين المحرم والمسكر ولا بأس ما كنى ابي الحسن (قوله ارسق) كسر العين ومعه اوى الة الة صا

على الضم من باب قتل (قوله كالأضحية المسكونة) (١٦١) لاحادة اليه مع قوله قبل فهي كالأضحية (قوله الخلواء) بالمد وقوله

والصل عطف مقارن أو بد بالخلواء  
 فادخلته النار لأن عقل الأصل لا يدخله  
 نار وإن أورد بالخلواء أهم سكان من  
 عطف الخاص على العام (قوله رجل  
 الشاة) ومثل الشاة الأبدية والبقرة  
 (قوله البراجم) جبرج برجه كمنطقة  
 وهي عقل الأصابع وعفاصلها مما يلي  
 ظهر الكف إذا ذهبت الكف انتشرت  
 وأدتعت والأرجب بطونا (قوله  
 وإن يسرج الحية) ونقل عن ابن الجارود  
 أن تسرجها بالئر مكرو وكذا بعد  
 العسر بهذا المغرب ولم يرفعه عنهم  
 (قوله إذا ريد الخ) ليس فسادا  
 (قوله أوفضة) أو لتوسيع لاقتير  
 لأنه قدم الذهب أن وجده (قوله أول  
 طلوعها) ليس قيدا وكذا الكبير أيضا  
 واخذ ما على الخقوم قيل مكرو وقيل  
 مباح ولا بأس بالقاء السائلين وهما  
 طرفا الشارب وأخفاء الشارب بالمحق  
 أو القس مكرو والسنة أن يلقى منه  
 شأ حتى تظهر الشفة وأن يقص منه شيء  
 ويبقى منه شئ  
 • (كتاب السبق والخ) • كان المناسب  
 نفعه على الجهاد لأنه آية له إلا أن يقال  
 أنه لما كان قد سبق الجهاد فحق من غير  
 تعلم السابقة قدم الجهاد وأمر السبق  
 (قوله والزم الخ) من عطف المقارن  
 أريد به الزم بالمقام والسبق المسابقة  
 على الدواب وبعض أن يكون عطف  
 الخاص على العام أيا أريد بالسبق ما يم  
 الدواب والسهام (قوله وغيرهما) كرمي  
 بأحجار (قوله من مبتكرات أماننا  
 الشافعي الخ) أي ما دل من دونه وأدخله  
 في كتب السنة وأيسر المراد أن كتب  
 الإنشيط عنه محسكاتال، منهم  
 في تأويل العبارة (قوله والمسابقة  
 الشاملة الخ) يسر إلى أنه من عطف  
 الخاص على العام في الترجعوا لخاص  
 أن السبق يقتصر به الأحكام الخمسة ثلاثة  
 في السراح وقد يجب إذا تبين طريقا  
 لقتال الكفار وقد بكرة أدا كان سدا

الأنثى على التمتع تشبيها بالذبة وما ذبح أصل السنة من الظلم بشاة لأنه صلى الله عليه  
 وسلم عن علي بن الحسن وأحسن كشيا وكشيا أو قرة أو آمن حال المولود فلا  
 يجوز للول أن يبق عنه من ذلك لأن العقيقة تخرج وهو متع من مال المولود (تبيين لو  
 كان الولي عاجزا عن العقيقة حين الولادة لم يردم أبير قبل تمام السابع استقصى سقموان  
 أسير بها بعد السابع وبعد بقية عدة النفاس أي أكثره كما قاله بعضهم لم يؤثر بها فها إذا  
 أسير بها بعد السابع في هذه النفاس ترد فلا صاحب وعقضى كلام الانوار ترجع  
 مخاطبة بها وهو الظاهر (ويعلم الفقراء والمساكين) المسكين فهي كالأضحية في جنسها  
 وسلامتها من العيب والأفضل منها وسنوا أو أكل منها وقدر لما كوله منها أو التصديق  
 والأضحية ضاروة، فيها إذا عصف وأعتاق بيها كالأضحية المسنونة في ذلك لأنها ذبيحة  
 مندوب إليها فأثبت الأضحية لذكر الحقيقة في طبعها كسائر الأوامر بخلاف الأضحية  
 لما روى النبي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه السنة وسن أن يطبخ بمحلوها ولا  
 خلوة أو خلقي المولود وفي الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الخلواء والعسل  
 (تبيين) طاهر كالأضحية أن يذبح بطنها وأن كانت مندورة وهو كذلك وسنتي من طبعها  
 رجل الشاة لأنها تعلى لقابله لأن فاطمة رضي الله تعالى عنها فعلت ذلك بأمر النبي صلى  
 الله عليه وسلم رواه الحارثي وقال صحيح الاستاد وسن أن لا يكسر منها عظام بل يقطع كل مقام  
 من مقامه فتأول سلامة أعضاء المولود فلا كسره لم يكره (خاتمة) يسر أن يذبح في أذن  
 المولود الهني وفيه ما في اليسرى يسر أن السني من ولده مولود فإذا ذبح في أذنه الهني وأقام  
 في اليسرى لم ينضمه إلى الصبيان أي التابعة من الجن وليكوبا علامة بالتوحيد أول ما يترج  
 جمعه قد قدمه إلى الدنيا كاللقح عند خروجه منها وأن يحلق بقرب أو كاد كرام  
 أنثى وضمن وبذلك حكمه ويقطع فاه حتى ينزل إلى جوفه منه شيء وفي معنى التبر  
 الرطب وسن لكل واحد من الناس أن يذبح عنيا بكسر القير أي وقتنا بعد وقت بحيث  
 يجب لأول وأن يكفل وتر الكيل عن ثلاثة وأن يعلق العائذ بقل الطغرية في الأبط  
 وأن يغسل البراحم وفي غير الوصية وهي عند الأصابع ومعاصلها أو يسرح الية  
 ليدبر إلى داود بأسد أحسن من كاله ثم يفرقه بكرو ويكره الفرع وهو حلق بعض  
 الرأس وأما حلق جميعه فلا بأس به بل أراد التخليف ولا يترصكه لمن أراد أن يذمه  
 ويرعله ولا يسر حلقه إلا التل أو في حق الكافر إذا أسلم أو في المولود إذا أريد أن  
 يصدق به ثم شعره ذهبا أو فضة كحمار وأما المرأة فبكره لها حلق رأسه بالضرورة ويكره  
 تلف الأضحية أول طلوعها أي أثار الجرد وتؤتف الشيب واستهجال الشيب بالكبرياء أو غيره  
 طلبا للشهوة

• (كتاب السبق والخ) •

السبق يكون مصدر سبق أي تقدم والفرع المال الموضوع بر أهل السابق  
 والي يسبق الزم بالسهم والمار بق وغيرهما وهذا الباب من مبتكرات أماننا  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه التي سبق إليها كما قاله المزي وعبره والمسابقة الشاملة  
 لأنها سنة لرجال المؤمنين قصد الجهاد بالاجاع وأقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم  
 من قوة الآية وقسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالزوم ونحوه أن كانت العتبات نامة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبع فيء أهراي على قعوده فسمه فاشق ذلك على  
 المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن حقا على إيمان لا رقع شيأ من هذه الدنيا  
 الا وضعه ويكره من على التزم كراهة شديدة فإن قصد ذلك غير الجهاد كان مباحا

في قتال قريب كما لم يسب الله ورسوله وكذا يقال في المداخلة (قوله هبة الخ) أي وكان المساق غير النبي صلى الله عليه وسلم

ان العمل بالثبات وان قصبة لهم لا تقطع الطريق كان حراما اما القضاة  
 المسيحيين منع ذلك لهم واقره الشيخان قال الزركشي وراه انه لا يجوز بعوض لا مطلقا  
 فقد روي ابو داود باسناد صحيح ان عائشة رضي الله تعالى عنها سألت النبي صلى الله عليه  
 وسلم (وتسمع المسابقة) بعوض وبقية (على الدواب) انقل والابل والتمثال والجبر  
 والمثاق قطع اقوله صلى الله عليه وسلم لا يسنح الا في خفا او خافلا لا يسنح على المكلا  
 ومعامرة الدكة ومناطحة الكباش لا بعوض ولا بعوض لا يسنح لان قبل ذلك سعة ومن فعل قوم  
 لوط الذين اهلكهم الله بذنوبهم ولا على طرو صراع بعوض لانهما اسما من آلات القتال  
 فان قبل قد صارع النبي صلى الله عليه وسلم وكافة على شاة وراه ابو داود وجب بان  
 الغرض من معارضة ان يبعثه ليعلم ببلد انه لما صار له النبي صلى الله عليه وسلم  
 فاسم ورد عليه فغنه فان كان ذلك بغير عوض حاز وكذا كل ما ينفق في الحرب كالشال  
 والمسابقة على القر فيروز بلا عوض واما القطس فما الماهان خربت العادة بالامتناع  
 به في الحرب فكالمسابقة فيروز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا (و) تصح (المناضلة)  
 بالثمن والعضد المهمة أي المغانة (على) رعى (السهام) سواء كانت عربية وهي  
 النبل أم بحمة وهي النشاب وتصح على مزارق جميع مزارق وهو ربح صغير وعلى رماح  
 وعلى رعى بأحجار عسلا أو يدوي بمجنين وكل نافع في الحرب مما يسهل به ذلك كالأر  
 بالمسلات والابر والتردد بالسوق والرمح وخروج مجاذ كراما فان رعى على واحد  
 منها المجازي صاحبها وأشاله الحجر باليد ويسى العلاج فلا يصح العقد على ذلك وأما  
 النفاق بالمشاة وقوله العامة بالدال فلا نفل فيه قال الأزهري والأشبه جواز له لا ينفع  
 في حال المسابقة وقد يمنع خفية الضرر إذا كل يصرح على أصالة صاحبه كاللصم وهذا  
 هو الظاهر ولا يصح على رعى يبتدئ برعى في سفره ونحوها ولا على ساحة في الماء ولا على  
 شطرنج ولا على خاتم ولا على وقف وقوف على رجل ولا على معرفة ثمنه من شفع ووزن وكذا  
 سائر أنواع اللعب بالمسابقة على الأقدام أو بالسفن أو الزوارق لأن متخذة الأمور لا تنفع  
 في الحرب هذا إذا عقد عليها بعوض والأجاسع وأما الرعى بالندق على قوس فظا مكرام  
 الزينة وأصلها أنه ذلك لكن المقول في الحاموي المجاز قال الزركشي وقد شبه كلامهم  
 أنه لا خلاف فيه قال وهو أقرب وشروط المسابقة عشرة أشياء أقصر المصنف منها على  
 ذكر اثنين أولهما (إذا كانت المسابقة) أي مسابقة ما من موقف الرعى والغرض الذي  
 رعى إليه (معلومة) ابتداءه ونهايته وأبهما الجهل إلا في كلامه والثالث من باقي  
 الشروط أن يكون العقود عليه عدة لاقتال والأربع تعين المرسين مثلا لأن العرض  
 مرفق فسر هذا وهي تقتضي التعيين ويكفي وصفه بما في الزينة ويتعين أن يقع  
 هناك بنفس العقدان وقع العقد على موصوف في الدمة لم يتعينا كما يجتبه الرافعي فلا  
 يتنعى العقد وبث المرس الموصوف كالأخبر الغرض والحامس إمكان سبق كل واحد  
 من المرسين خلافا كان أحدهما متعينا بقطع نته أو قارها بقطع نته لم يجوز  
 والمسادس أن ركبا المركوبين ولا يرسلهما فلو شرط إرسالهما لغير ما بدأ بهما لم يصح  
 لانهما لا يقصدان الغاية والسابع أن يقطع المركوبان المسافة فبغير كونهما بحيث  
 يمكنهما قطعها بلا إقطاع وتعب والتأني تعين الركبان ولو شرط كل منهما أن يركب  
 ذاته من شاء لم يجوز حتى يتعين الركبان ولا يتعين الوصف في الركاب كما يجتبه الزركشي  
 والتاسع العلم بالمال المبروط فحسنا وقد أوصف كسائر الأعراض هينا كالأودنا  
 حالا أو مرسلا فلا يصح عقد بغير مال كلب ولا بمال مجهول كحشوب غير موصوف  
 والعاشر احتساب شرط مقدس فلو قال ان سبقني فلن هذا الدينار بشرط أن يتبعه أصحابك  
 بلا ذنب ولا مشقة

ان العمل بالثبات وان قصبة لهم لا تقطع الطريق كان حراما اما القضاة  
 المسيحيين منع ذلك لهم واقره الشيخان قال الزركشي وراه انه لا يجوز بعوض لا مطلقا  
 فقد روي ابو داود باسناد صحيح ان عائشة رضي الله تعالى عنها سألت النبي صلى الله عليه  
 وسلم (وتسمع المسابقة) بعوض وبقية (على الدواب) انقل والابل والتمثال والجبر  
 والمثاق قطع اقوله صلى الله عليه وسلم لا يسنح الا في خفا او خافلا لا يسنح على المكلا  
 ومعامرة الدكة ومناطحة الكباش لا بعوض ولا بعوض لا يسنح لان قبل ذلك سعة ومن فعل قوم  
 لوط الذين اهلكهم الله بذنوبهم ولا على طرو صراع بعوض لانهما اسما من آلات القتال  
 فان قبل قد صارع النبي صلى الله عليه وسلم وكافة على شاة وراه ابو داود وجب بان  
 الغرض من معارضة ان يبعثه ليعلم ببلد انه لما صار له النبي صلى الله عليه وسلم  
 فاسم ورد عليه فغنه فان كان ذلك بغير عوض حاز وكذا كل ما ينفق في الحرب كالشال  
 والمسابقة على القر فيروز بلا عوض واما القطس فما الماهان خربت العادة بالامتناع  
 به في الحرب فكالمسابقة فيروز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا (و) تصح (المناضلة)  
 بالثمن والعضد المهمة أي المغانة (على) رعى (السهام) سواء كانت عربية وهي  
 النبل أم بحمة وهي النشاب وتصح على مزارق جميع مزارق وهو ربح صغير وعلى رماح  
 وعلى رعى بأحجار عسلا أو يدوي بمجنين وكل نافع في الحرب مما يسهل به ذلك كالأر  
 بالمسلات والابر والتردد بالسوق والرمح وخروج مجاذ كراما فان رعى على واحد  
 منها المجازي صاحبها وأشاله الحجر باليد ويسى العلاج فلا يصح العقد على ذلك وأما  
 النفاق بالمشاة وقوله العامة بالدال فلا نفل فيه قال الأزهري والأشبه جواز له لا ينفع  
 في حال المسابقة وقد يمنع خفية الضرر إذا كل يصرح على أصالة صاحبه كاللصم وهذا  
 هو الظاهر ولا يصح على رعى يبتدئ برعى في سفره ونحوها ولا على ساحة في الماء ولا على  
 شطرنج ولا على خاتم ولا على وقف وقوف على رجل ولا على معرفة ثمنه من شفع ووزن وكذا  
 سائر أنواع اللعب بالمسابقة على الأقدام أو بالسفن أو الزوارق لأن متخذة الأمور لا تنفع  
 في الحرب هذا إذا عقد عليها بعوض والأجاسع وأما الرعى بالندق على قوس فظا مكرام  
 الزينة وأصلها أنه ذلك لكن المقول في الحاموي المجاز قال الزركشي وقد شبه كلامهم  
 أنه لا خلاف فيه قال وهو أقرب وشروط المسابقة عشرة أشياء أقصر المصنف منها على  
 ذكر اثنين أولهما (إذا كانت المسابقة) أي مسابقة ما من موقف الرعى والغرض الذي  
 رعى إليه (معلومة) ابتداءه ونهايته وأبهما الجهل إلا في كلامه والثالث من باقي  
 الشروط أن يكون العقود عليه عدة لاقتال والأربع تعين المرسين مثلا لأن العرض  
 مرفق فسر هذا وهي تقتضي التعيين ويكفي وصفه بما في الزينة ويتعين أن يقع  
 هناك بنفس العقدان وقع العقد على موصوف في الدمة لم يتعينا كما يجتبه الرافعي فلا  
 يتنعى العقد وبث المرس الموصوف كالأخبر الغرض والحامس إمكان سبق كل واحد  
 من المرسين خلافا كان أحدهما متعينا بقطع نته أو قارها بقطع نته لم يجوز  
 والمسادس أن ركبا المركوبين ولا يرسلهما فلو شرط إرسالهما لغير ما بدأ بهما لم يصح  
 لانهما لا يقصدان الغاية والسابع أن يقطع المركوبان المسافة فبغير كونهما بحيث  
 يمكنهما قطعها بلا إقطاع وتعب والتأني تعين الركبان ولو شرط كل منهما أن يركب  
 ذاته من شاء لم يجوز حتى يتعين الركبان ولا يتعين الوصف في الركاب كما يجتبه الزركشي  
 والتاسع العلم بالمال المبروط فحسنا وقد أوصف كسائر الأعراض هينا كالأودنا  
 حالا أو مرسلا فلا يصح عقد بغير مال كلب ولا بمال مجهول كحشوب غير موصوف  
 والعاشر احتساب شرط مقدس فلو قال ان سبقني فلن هذا الدينار بشرط أن يتبعه أصحابك  
 بلا ذنب ولا مشقة



(قوله في حق ملتزم العوض) خرج من ذلك أن المتضمن غير عرض المكان الفاضل غير الملتزم بالعوض (قوله فليس له دفعه) أي سواء كان الملتزم من المتساقطين أم احتسبا وهو لا يترك على أي أن كان الملتزم من المتساقطين وقوله ولا بد وأن نص أي سواء كان الملتزم من المتساقطين أم لا (قوله وقوله وبصفة المناضلة) ظاهر كلام الشارع أن المتضمن لم يلزمه دفعه الجواز بل لم يعطوه على مسافة المتقدم فليزم عطف الجسلة على المتضمن أن ظاهر المتن أن صفة المناضلة معطوفة على المسافة وقوله معلومة معطوفة على الأولى وبعبارة العطف على معطوف عامل (١٧٣) واحد وهو جاز (قوله على ماسر) وهو أن يكون المقود وعده عدة التنازل

(قوله أن ذكر الفرض) فإن لم يذكر كقولنا ما نتنازلنا على أن العرض لا بد من بيان ما يخرج ببيان عرض ولا بيان لرفعهما وأظهر حذف قيمهما فيحصل المطلق عليه (قوله بأن سدر) صورتهما أن يقول له تتنازل معلنا على عشرين لكل مائة فإن دبرت أي سقت بأصابعه خمسة من العشرين مع استوائها في عدد الرمي أو بالأس من استوائها في الأصابع فإن لم يتوقف عدد الرمي فذلك العرض فإن سبق في الأصابع فبعة من عشرة والثاني رمية العشر فولي بسبب خمسة فمناستروا في عدد الرمي وإن أصاب الثاني الثلاثة من تسعة فقد أبسأ من المسأوا في الأصابع فولي بسببها في عدد الرمي فالمسبب سابق في الضرورة من هذا الدلالة المبادرة بأن إطلاقا على المبادرة بصورة الأطلاق أن يقول له تتنازل معلنا على عشرين لكل مائة فإن أصبت في خمسة كان لك العرض فعمل على المبادرة ولا تعتبر الأصابع فمناستروا العذر الذي يتساو ما فيه (قوله ومن سائر الخ) حاصله أنه إذا أطلق على القرع وما بعده ما لا يلي وكذا أن ذكر القرع فإن ذكر شي بمعاملة كفي المذكور وما بعده لا يخل (قوله وأخبر) بالغا في وفي بعض النسخ وأمرق وعلى ذلك يكون الحرف والمسح معهما واحد (قوله حتى إذا سبق الخ) وسبق ذي خف يكف وذلك لأن الأول ترفع أعناقها عند السبق والغبل لا يعتق له وأما ذو الخافرة فسبق بالحق فخير من حق أحدهما عن حق

فقد انعقد لأنه تملك بشرط يمنع كمال التصرف فصار كإلزامه شيئا بشرط أن لا يدفعه (تنبيه) سكت المصنف عن حكم عقد المسافة وهو لازم في حق ملتزم العرض وتوغير المتساقطين كالاجارة فليس له دفعه ولا ترك على قبل الشروع ولا بعده أن كان مسبوقا أو سابقا أو أمكن أن يذكره إلا تخو بسبقه ولا يترك حقه ولا بد أن نص في العمل ولا في العرض وقوله (وبصفة المناضلة معلومة) معطوف على المسافة أي وكانت صفة المناضلة معلومة لتع فشرط له زيادة على ماسر بيان المبادر منها إلى الماشي لشرائط الترتيب بينهما فحذر من اشتباه العيب بالخطي لإدراجها وبيان قدر الفرض وهو يقع الفرض الجملة ما رمي به من نحو حبس أو سلب أو فطر أو طلاق أو غرض أو بمكاف أو بيان ارتفاعه من الأرض أن ذكر الفرض ولم يخلص حرف فمناستروا على فلا بشرط بيان شيء منه جازي يحصل المطلق عليه ولا بيان مبادرة بأن يسد رأيه سبق أحدهما بأصابعه العدد المشروط من عدد معلوم أكثر من من كل منهما مع استوائهما في عدد الرمي أو بالأس من استوائهما في الأصابع ولا بيان بمطابقة أي يزيد أصابعه على أصابعه الآخر كذلك كواحد من عدد معلوم أكثر من من مكل منهما يحصل المطلق على الترتيب شي ذلك على المبادرة وعلى أقل توهم وهو معهما فالتحاطا ولا بشرط بيان قوس ومهم لأن الجدة على الرمي فإن عين شيئا منها فالجواز إذا لم يفته من نوعه بشرط منع إبداله فمصلحة للحدق وسن بيان صفة أصابعه الفرض من قرع وهو مجرد أصابعه الفرض أو قرع بأن يثبته ويسقط أو سقى بأن يثبت فيه أو سقط وهذا أمرق بأن يثبته أو حرمان بأن يثبت طرف الفرض فيمنعه فإن أطلقا كفي القرع (ويخرج العرض) المشروط (أحد المتساقطين) حتى إذا سبق (بغير إزالة على البناء للفاعل) (استرده) من هو معه (وأن سبق) بضم إزالة على البناء للمفعول (أعده صاحبه) السابق ولا بشرط حدثه بينهما محتمل (وأن أحرما) أي المتساقطين (العوض مع الميخز) حدثه (الآن بد حسلا) ما يشرط (بينهما محتملا) كسر اللام الأولى فيجوز أن كانت دابته كقوله إذا تيمسح على محلا لأنه يخل العقد ويخرج من صورة انتماء القرع فالهمل (أن سبق) المتساقطين (أحد) ما أخرجاه من العرض نفسه سواء أحرما أم مرتبا لسبقه لهما (وأن سبق) أي يقاومها معاً (لم يخرم) لهما شي وألاشي لأحدهما على الآخر وإن جاء الهمل مع أحد المتساقطين وناظر الآخر فمال هذا النسخ لأنه يسبقه أحد ومال المتأخر كماله والذي معه لا محاسباه وإن جاء أحد همل الهمل ثم الآخر فمال الآخر لأن سبقه لاثنين (تنبيه) الصورة المذكورة في الهمل محتملة أسبقهما ويثبتان معاً أو مرتبا أو سبوقا معاً أو مرتبا أو متوسط بينهما ويكون معاً أو لمعا أو أنهما أو يهيء الثلاثة معاً ولا يفتي المسك في الجيتع ولو تسابق جمع ثلاثة أكثر بشرط لثاني مثل الأول أو دونه مع ويحوز شرط العرض من غير المتساقطين وسواء كان

فلا عبرة بالسبق بالبادرة بل لا بد من سبق شيء مما توقعه وهذا سبق الزائد وأما سبق السابق فيهما أو تهيئته لشيء مما زاد به الآخر لا بما وزنه كما ولا عبرة بالسبق عند التنازل لاقبلها (قوله وشرط لثاني مثل الأول أو دونه) لكن الأولى فيها خلاف العقد الصفة وأما لثالث فإن شرط له أقل من الثاني مع اتفاقا وأن شرط له مثل الثاني وهكذا في الثاني أقل مما لا يقل عن الرابع مع ذلك إذا كان الشارط من غيرهم نعم أن يكرر منهم ما يقول: أنت يلزم أن يثبت ما كان لا يثبت به جازي واحد وبذلك في ثمانية وسبقت عن ربه

[illegible][illegible]

والتعصبات المرفوعة بصاحبه ان كلاً يحفظ  
اشي قائمين تحفظ الشيء المحفوظ  
عليه على الخلف واليد تحفظ الشيء  
على صاحبه ثم صار حقيقة شرعية فيما  
ذكر (قوله بتحقيق) أي بانظراً بما أتت  
والمراد بتحقيقه تأكيد وتوضيحه وحمله  
كالمصطلح وحدث كان التأكيد  
والتحقيق يعني فلاحاً لقول الشارح  
وقد تكون لما كسب الآن يقال ان  
الشارح ناظر لتفسير الحق بالقرينة  
والثبوت اذا كان هناك الشك والاشكال  
من السامع واما التأكيد فهو تأكيد  
فيما يمكن من ذلك لاداء ما ذكر (قوله  
تحقيق المخرج) أي التزام بتحقيقه وحمله  
على نفسه سواء كان يمكن تحقيقه بان  
كان يمكنه اولا ولا يمكنه تحقيقه بان كان  
مستحيلاً وخلف عليه انساناً كما يأتي  
والمراد بالآخر التمسك وقوله ما ضاع  
كان مقدماً لوجاهة كان معقلاً وقوله  
انساناً الخ حال من امرنا ويل المصدق  
باسم المفعول او مصوبان على التمييز  
المحول عن الضم والتمسك بتحقيقه  
انما هو اوجه تحفظ المصنف واقم  
المصنف اليه فانه من اقل المصنف  
وكل غير ما روي له يمكنه حال من امر  
او كان اصدقاً من غيره (قوله غرضنا)  
ان واجب صدق في المصطلح والصدق  
ما يمكن وقوله انما نواته امره يمكن  
انه الذي تارة يكون مبنياً وتارة منصوباً

الاعمال بقوله المزمع جمع بين أصلهما في اللغة البدل والي، وأطلقت على الحلف لاسم كافراً  
انما الحقوا أحد كل واحد منهم بسد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت مما يشك  
كان أو مستقبلاً، وأما تأكيدها كقوله لسد حلل الدار أو متعدياً كما في قوله لقتل الميت  
صادقة كانت أو كاذبة مع العلم بالخال أو الجهل به وخرج بالتحقيق لغو الوعد والمستغنى  
وبغير ثابت الثابت كقوله والله لا موت أتحقق في نفسه ولا مضي الحققة ولا لأنه لا تصور به  
الميت وفارق استداهاً على لا تصور به البركة كقوله لقتل الميت قال امتناع الحث لا لخل  
باعتقاد الله وامتناع البر يتصل به فموجب إلى التكثير وتكون الجين أعضائاً متصفين  
أو الأصل في الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية  
أو أحبا ركعة أو من الله عليه وسلم والله لا عز وقر يشان ثلاث مرات ثم قال في الدلالة أن شاء

(قوله وما ضابط الخائف الخ) سكت عن اشتراط الضابط لقتل بشرط والمعتد علم اشتراطه فتعقد العين بأشارة الآخر بان حلفه  
 بالاشارة انه لا يدخل الدار او لا يمس الثوب مثلا دليل قوله ام اشارة الآخر سكت بها في جميع الاواب الا ثلاثة لا يعتد بأشارة قضا  
 وليس الحلف على ما ذكرتمناه ان حلف بالاشارة على عدم الكلام فيحسب بالاشارة لا يعتد وان كانت منه مستعنف فهو معتقد  
 وموافق ثم سكت عن حلفه عند انفس ضابط اعتقد العين ان يكون الحلف واجباً ولا يمكن ان كان الحلف متعدياً لم يعتد  
 لان وسور الحلف يحل بغير الله وكذا يمكن الحلف واما امتناع الحلف فلا يحل بتعظيم الله فذلك لم يعتد في غير الله باعتد  
 قوله (قوله ولا يمس الثوب الخ) غير المقصود سواء كانت بالصيغة المشهورة لاشارة او غيرها (قوله ولا تعتقد العين) الاثبات لله يحل  
 معنيين الاول ان يحلف بعنوان الذات بان قال بذات الله لا ضلن كذا وعلى هذا يكون الحلف بعده من حلف المعارض ويحتمل ان  
 يكون المراد بذات الله ما يفهم منه الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله وكان الحق قال لا تعتقد العين الا اذا اسم الكرم ويكون  
 حلف ما بعده عليه من حلف المام على الخاص وهناك نسخة وهي لا تعتد العين الا بالله (قوله أي بما يفهم الخ) ما واقع على لفظ  
 (قوله الان يريد الخ) بان اراد العين او أطلق وهذا غير في جميع الافهام الاثبات فيكفي الاول تأخيرها عنها او ذكرها في الكل  
 (قوله واما ان اراد به غير الله تعالى الخ) هذا فصل آخر غير الذي قبله وحاصل ذلك ان اسم الله ما يعتد او غاب او مستور به كل  
 اما ان يريد به الله او غيره او أطلق متعريف ثلاثي مثلها تبلغ نسخة ثم تعرض احوال قسم العين او عدمه او الاطلاق في التسمية  
 تابع نسخة وخشرب في الاسم المختص (١٧٥) تسمية وفي الغالب كذلك وفي المسئلة تنوي فيه وفي غيره كذلك واحكامها

الله رواه ابو داود وما ضابط الخائف مكلف مختار فاعدا لا تعتقد عين العبي والمجنون ولا  
 المكره ولا عين القوي ثم شرع المصنف فيما تعتقد العين به فقال (ولا تعتقد العين الا بذات  
 الله تعالى) أي بما يفهم منه ذات المار في صحابه وتعالى والمراد بها الحق منه من غير اشتغال  
 غيره (او باسم من أسماءه تعالى) الصفة به ولو مشتملاً ومن غير اسمائه الحسنى سواء كان  
 اسماً مفرداً كقوله والله او صائفاً كقوله رب العالمين والمسلم والمسلمين او لم يكن كقوله  
 والذئب عبيد او اوصافه اوزعسي يسده أي بقدره مصر فيها كتب بناء والحق الذي  
 لا يجوز الا ان يريد به غير الله وليس بينه فذلك كما في الروم كما فعلوا لا يقل  
 منه ذلك في الاطلاق والاعتقاد والا فلا يظهر ان شاق حتى غيره ما اراد ذلك عبر الله  
 تعالى دلالة من ارادته لا طاهراً ولا باطلاً لان العين بذلك لا تعتقد عبره تعالى يقول  
 المتهاجر ولا يقل قوله لم ارده العين مؤول بذلك او باسم من اسماء الغالب اطلاقاً على  
 صحابه وتعالى وعلى غيره كقوله ورحم والحاق والارزق ورب انعتد عينه لم يرد بها  
 غيره تعالى بان اراده تعالى او أطلق بخلاف ما ارادها غيره لا حاشية فصل في غيره  
 مقيداً كرحم القلب وخاق الاقل ورازق الحشيش وارب الأمل واما الذي يطلق عليه  
 وعلى غيره سواء كان موجوداً او لم يكن قال اراده تعالى به انعتد عينه بخلاف ما اراد  
 ارادها غيره او أطلق لانها لما اطلقت عليها سواء ان نسبت الكائنات (او صفة من  
 صفات ذاته) كعظمته وعزته وكبرائه وكلامه وعيشته وعمله وقدرته وحقه الا ان يريد  
 بالحق العبادات وبالله في العلم والمعلوم والمقدور وبالله ظهوراً نارها فليست تبتاً  
 لا احتمال لا ينفذ وقوله وكذا الله عين وكذا القرآن والمحرف الا ان يريد بالقرآن الخطبة  
 والمسالمة بالحق والورق والمخدورون القسم المشهورة بالوصف قد واوراه قوة  
 والمسالمة اذا اراد بالاسم الله ولم يرد العين لم تعتقد (قوله او صفة) من ذات الله وندمة أيضاً بيان حكمه لا تعتقد في ربحه دون  
 خصته لانه ان اراد العين او أطلق اراد الصفة معناها او أطلق انعتد وان اراد غيرهما لا تعتقد و اراد العين او اراد غير  
 العين او أطلق وان اراد بهما صحابه او لم يرد العين لم تعتد أيضاً (قوله كوعلمه الخ) ثم ان اضافته الى طاهر كان مصرحاً  
 وان اضافته الى الضمير كان كناية (قوله وسكت الخ) المراد بها استحقاق المساعدة ولاوية (قوله طه و نارها) فانار الله طه والكرامه  
 هلاك الجارية وقهرهم وانار الله ان لا يصل اليه مكره ومن احد وانار الاراد ان يخصصه ان كانت لكن هذا طاهر في غير الكلام  
 لانه ليس من صفات التأثير فكان المناسب ان يردو الكلام الاضطرار والاصوات لا المسمى القديم كما زاد ذلك معضم (قوله  
 الا ان يريد الخ) والتمتية منه صادق بما اذا ارادها الصفة القديمة القائمة بذاته او أطلق (قوله والقرآن) وصحفاً وقرآن الله  
 (قوله والمصحف) وكذا هو حق المصحف (قوله والصلاة) للواو بمعنى او كما هي موجودة في بعض النسخ (قوله وحروف القسم الخ)  
 ذكرها في الحلف شرط لا صراحة لانه العين فيصعب بدونها نوى اليبس

في القسم (قوله عهد الخ) هذه الفاظ متقاربة المعنى فان اراد بها النبي يستحسن معناها واستحقاقه  
 في القسم (قوله عهد الخ) وهذا الفاظ متقاربة المعنى فان اراد بها النبي يستحسن معناها واستحقاقه  
 في القسم (قوله عهد الخ) وهذا الفاظ متقاربة المعنى فان اراد بها النبي يستحسن معناها واستحقاقه  
 في القسم (قوله عهد الخ) وهذا الفاظ متقاربة المعنى فان اراد بها النبي يستحسن معناها واستحقاقه

لا يجب مال وجسه علمنا وتعدناه  
 وان لم يكن معنا يكون معناها العبادات  
 وهذه الفاظ كتابية في القسم قوله  
 احصاها الى ظاهر او غير على المعتمد  
 وبعضهم قال ان اضافها الى ظاهر  
 كانت صيغة وان اضافها الى ضمير  
 كانت كتابية وقوله اقصمت او اقممت مقابل  
 لخصوفنا اي ما تقدم اذا حلف بغيره  
 وهذا حلف بالجملة (قوله اقمم بالله  
 او اماك الخ) ليس ذرا بل واحد  
 على قوله بالله الخ كان كذلك (قوله  
 وليل) اي يذرا وقوله ويستغفر  
 وجوا لان ما قاله ذرب والتموه منه  
 واجبة (قوله وتكره) اي الاصل فيها  
 الكراهة وقد تكون مندوبة كاذاد  
 كانت في طاعة وقد تحرم كاذاد كانت  
 هي ترك واجب او فعل حرام وقد تكون  
 مباحة كايؤخذ من اللبس او ما  
 اختلف فيكون واجب او حرام او مندوبا  
 ومكرها (قوله ومن حلف بصدق ماله  
 الخ) المراد به على التصديق بما له على  
 منعه من شيء او على حث على شيء  
 او على تخفيف حرم مثالي المنع او دخلت  
 الدار مثلا ومنال الحث ان لم يدخل الدار  
 ويدخل تحقيق الحظر ان لم يكن الامر كما  
 قالت وقوله بصدق ماله ليس بقيد او اها  
 يعني ذلك حيا لان الحلف ما تعلق به  
 حرم او منع او تخفيف حرم فلهذا كان  
 يعني بصدق ماله كفي اليمين ولما كان  
 يعني بصدق ماله كفي اليمين ولما كان  
 يعني بصدق ماله كفي اليمين ولما كان  
 يعني بصدق ماله كفي اليمين ولما كان

كباقة والله وثاهه لا فعل كذا او يقتض لفظ الله تعالى بالمال الموقف والمظهر مطلقا  
 بالواو ومع شاذ ترب الكمية وتالحن وقد دخل الموحدة عليه وعلى الضمير في الاصل  
 وتلها في الواو التاء ولوقال الله مثلا شئت اليها وتسكنها لا فعل كذا قد كتبنا كقوله  
 اشهد بالله او لعمر الله او على عهد الله وصناته وصنعتة وامانه وكفا له لا فعل كذا اي  
 نوى بها اليمين فمعين والا فلا واليمين وان قيل في الرفع لا يمنع الانفعال، انه لا ينف في  
 ذلك فالرفع لا يستلزم اي اقام حلف به لا فعل والنصب يرفع الحافض والجرح يحدده  
 وارتفاعه على والتسكين باجره الوصل يجري الوقت وقوله اقصمت او اقممت او اوسلقت او اخلفت  
 بالله فعلنا كذا عن الا ان نوى حبرا ما اضاف مسعة الحاشية او مسعة قبلنا في العنار مع ولا  
 يكون فعلنا لا احتمال ما نواه وقوله لغيره اقمم حلف بالله او اباك بالله لفعل كذا اي ان  
 اراد به يمين نفسه بخلاف ما اذا لم يرد بها وتحمل على الشفاعة وعلم من حصر الانه قد اقبى  
 ذ كر عدم انعقاد اليمين بغيره وحسب دل والكملة وله ذلك ولوع قد فعل  
 بكرة الحلف به الا ان سبق اليه لسانه ولوقال ان فعلت كذا فاذا ما يرد او يرى من  
 الاسلام او من الله او من رسوله فليس يمين ولا تكفير به ان اراد به مد نفسه عن الفعل  
 او طلق كما اقتضاه كلام الاذكار وليل لاله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى  
 وان قصد الرضي بذلك اذ فعله فهو كافر في الحال (تنبيه) فمع اليمين على ما  
 وغيره وتكره في طاعة وفي دعوى مع صدق عندنا ك وفي حاجة كوكيد كلام فان  
 حلف على ارتكاب معصية هي بجملة وزنه حلف وكفارة او على ترك ما يحرم من  
 ترك حثته او على ترك مندوب او فعل مكروه من حثته وعليه بالحث كفارة او على فعل  
 مندوب او ترك مكروه حثته وقوله تقدم كفارة لا صوم على احد مفسها كندوبه وما  
 (ومن حلف بصدق ماله) كقول الله تعالى ان اتصدق على ما لي من حثته كذا واعق  
 عبيدي ويسمي بذا الحاج والغضب ومن صوره ما اذا قال اتفق بلزمني ما فعل كذا  
 (فهو مخير) على اظهر الاقوال (بين) فعل (الصدق) التي التزمها واليمين التي التزمها  
 (و) بين فعل (الكفارة) عن اليمين التي التزمها باليمين حثته كفارة التذكير كفارة وهي  
 لا تنكح في نذرا التبرر بالانفاق فبين حمله على نذرا الحاج ولوقال ان فعلت كذا كفارة  
 على او كفارة فذكر نذرا كفارة عند وجود الصفة في اليمين كذا في الاولى ولغيره مسلم  
 السابق في الثانية ولوقال فعل بين لعلوا او فعلت بدمع وبغيره من كفارة التبرر  
 (ولاشي في لعلوا اليمين) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في عهودكم وان كنتم بينا  
 عندكم الاعيان اي قصدتم دليل اليمين الا في الاخرى وان كنتم بينا كذا كفارة  
 اليمين موثقة كانت عاتقتم الله تعالى عم اول الرجل لا واقفولي والشرع اما انذار  
 كان قال ذلك في حال غضب او لم يحج او وصل كلام قال ابن الصلاح والمراد بتبرير  
 الدين بلا واقفولي واصله على الدليل لا على الجسع الخ قال لا واقفولي وانه في وقت واحد

وجعله لقولنا نذرا في الحاج لا يذره من منع او حث لم يوجب احدا واجب بان صاحب نذرا لا يوجب العتق بل يوجب  
 مائة درهم الفقه فغيره من حث نفسه على الفعل فهو بغيره قوله ان لم فعلت قال النبي (قوله لا يمين اليمين الخ) ليس قبلها بل  
 يولغنا النذر صفة كفارة بين اعضا لك تكون جهة تحويع التذمة بختفة (قوله فله) اي لا اليمين ليست قريبة بغيرها  
 بالنذر (قوله ولا يمين في قول اليمين) المراد ما يغيب المقصود سواء كانت باليمين المشهورة او لا (قوله والمراد بتفسير اليمين)  
 اي ما اقرب به بالمصدر يعني اسم النذور

(قوله وجعل صاحب الكفاي الخ) نظاير له من لغز الجين من غير أنه يدل وليس كذلك بل يفصل أن  
 لم يرد به الجين بل لم يكن مبتدئا في أن أطلق لا يكون بينا خلافا للإطلاق في غير هذه الصورة فانه بين لغة  
 القرينة إذا لم يعلل عدم قصد الجين بل المتبادر الشك في هذه التفسيرات من غير أن يصح كلام صاحب الكفاي  
 (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئا الخ) هذا نظير ما بالضرورة ولا يتوهم خلافه فالفائدة في الأخبار به وإ  
 حكمه فيه تفصيل من الفعل عامدا أو سافها يحتاج إلى البيان (قوله لم يحدث) ولكن الجين من مقدرة  
 مختارا وهذا إذا أطلق بفعل نفسه كان على فعل غيره ففعل ناسيا الخ فيقول كان قصد منه من الفعل  
 الخلف كايضا وبنيته وإيمانه وصدمته (١٧٧) ورجل صالح والزوجة من يشق عليه الحنث بحسب الش

النسبان  
 المشيطة  
 حنث به  
 المحلوف  
 لا يلزم  
 بالاستدلال  
 فو حلف لا  
 الخروج لا  
 لا تسمى  
 والعصم  
 والوطء  
 وكان متبدا  
 بخلاف اد  
 والعود  
 العصمة  
 كالابتداء  
 متدلس  
 مراجعة  
 الخلف في  
 وحلف بما  
 وسلم عليه في  
 قال قصد  
 قصده أو  
 الصلاة  
 معتبرة في  
 حلف لا بد

قال الماوردي كانت الأولى لغزا والثانية منعقدة لأنها استدرأك فصارت مقصودة ولو  
 حلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره كان من لغز الجين وجعل صاحب الكفاي من لغز  
 الجين ما إذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فحلف وأقبل لا تقم لي وهو يما تم به السو  
 (ومن حلف أن لا يفعل شيئا) معناه كان لا يبيع أو لا يشتري (فعل) شأ (غيره لم يحدث)  
 لأنه لم يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشترى بنفسه أو لغيره أو وكالة  
 كان حنثا مختارا حنث أو ناسيا أو سافها لا يمتنع ومن صور أفضل جاهلان  
 بدخل دارا لا يعرف أنها المحلوف عليها أو حلف لا يسلم على زيد فسلم على غيره في ظن أن  
 يعرف أنه زيد قاله في الروضة (تنبيه) مطلق الخلف على الفرد ينزل على الأصح منها فلا  
 يحنث بالفساد قال ابن الرقة ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة وهي  
 ما إذا اذن لعبد في النكاح فنكح فادانته أوجب فيها المهر كما يجب في النكاح الأصح  
 وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا ما لا يصح العاسد فانه يحنث به ولو اضاف العبد إلى المالك  
 كان حلف لا يبيع الخ لا يستدرأه ثم إن بصورة البيع كان قصد النقطة بلقظ العقد  
 معناه قال ما ذكره حنث وإن أطلق فلا (ومن حلف أن لا يفعل شيئا) كان حلف أنه  
 لا يزوج مولته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه (فامر غيره) بدفعه  
 (فعله) وكيفية وقوع حنثه (لم يحدث) لأنه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يرد الخائف  
 استعمال اللفظ في حقيقة وعجزا وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فحنث بفعله وكيفية ما ذكر  
 عملا بأمره ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ماله قباع الوكيل بعد  
 عنه بالوكالة السابقة في فتاوى القاضي حسين أنه لا يحنث لأنه بعد الجين لم يشاركه ولم  
 يوكل وقباضه أنه لو حلف على زوجته أن لا يخرج إلا بأذنه وكان اذن لها قبل ذلك في الخروج  
 إلى موضع معين فخرجت إليه بعد الجين لم يحنث قال البلقي وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق  
 عبده فمكاتبه وعقوب بالاداء لم يحنث كما يقوله الشافعي عن ابن القطان وأقره وإن لم يوب  
 في المهمات الحنث ولو حلف لا يبيع حنث بعقد وكيفية لا يقبل الحالف النكاح لغيره لأن  
 الوكيل في النكاح غير مضمون وهذا يجب تسمية الموكل وهذا ما جزم به في المنهاج تبعاً  
 لاصوله وهو المعتقد وصح في التنبيه عدم الحنث وأقره النووي عليه في تفسيره وصححه  
 البلقي في تصحيح المنهاج ما نقله عن الأكثرين وقال إن ما في المنهاج من الحنث بخالف

٤٥ حط في قوم هو فهم مع عمله فانه يحنث وإن استثناه بقلبه لأن  
 ما إذا اذن لعبد الخ) اعترض بأن الكلام في الحلف على الله وقد وهذه لا حلف فيها فليست مما يحنث لأن  
 السيد حلف لا بأذن لعبد في النكاح ثم اذن له فيه قال نكح صحا نطق المهر والمون بكسبه وما لا يتبادر  
 عقنتي القاعدة أن الأذن لا يتناول الفساد ويحنث السيد بأذنه سواء أنكح العبد صحا أو فاسدا بل لو لم  
 يأذن السيد ونكح فان وطئ مكلف طاعة رشيدة نطق المهر بذنه والاتق المهر برقبته كما هو في المنه  
 الرقيق (قوله وكذا العبادات الخ) معطوف على العقود أي أن مطلق الحلف على العبادات ينزل  
 أي أو يره أو عاق عقته بصحة (قوله ولو حلف لا ينكح الخ) هذا بجزء الاستثناء من كلام المتن فكانه قال  
 في النكاح والرجم على العقيد فما

قصد اليمين كان عينا وان قال  
 بغير حالة الاطلاق عتاقا ويؤيد  
 في لانه اطلاق في محل التفصيل  
 لكن ذكره قوطنة اشتهر به فان  
 عتق ان فعل بعد ما لما عتقا  
 وكان من يشق عليه حدث  
 ان فلا يحدث بفعله ثم في حال  
 او لا في اول الاكرام او بعد  
 فان اختل واحد منهما  
 لك (قوله لا يعرف انها  
 عليها الخ) واذا عتق وهو قويا  
 به اندروج فهو راولا يحدث  
 انه لانها لا تسمى دينا ولا وكذا  
 يخرج وهو خارج فاستدام  
 يحدث لان استداعة الخروج  
 روجا وصككا الصلاة  
 التطهر والتطيب والتزويج  
 لغصب اذا حلف لا يقسمها  
 ما بها فاستداعها فاقيد لا يحدث  
 مة السكتي والركوب والديس  
 استقبال القبلة والمشاركة  
 ان الاستداعة في ذلك  
 عفاذا حلف لا يقسمها وهو  
 فاستداعها حدث وينبغي  
 تخرج في هذا المحل وصورة  
 الصلاة بان حلف ناسيا الصلاة  
 لاشارة وكان اخوس (قوله  
 طلبة) فان لم عليه من صلاة  
 لقال او اطلق لم يحدث وان  
 يده مع التحلل حدث وبطلت  
 في الاولى دون الثانية فائمة  
 لك بخلاف الدخول فيما لو  
 دخل على زيد قد دخل على  
 لدخول لا يتبعه (قوله  
 الا ان يقال ان المعنى ان  
 لذا ان تكلم فاستداعا كان  
 تكلم اصلا حدث واما اذا لم  
 يح وشرحه في باب ذكاح  
 في الصحيح (قوله فكتابه)  
 فعمل الغير لا يحدث به الا

وهي انه لا يثبت الا بفعل نفسه لا بفعل غيره وقوله لقاعدته اي التي في المتن وقوله وللدليل  
 قول القاري له حلف على فعل نفسه ولم يفعل (قوله فروغ) اي اخذ عشرين غلاما من قبل منطوق المتن (قوله فعل قول المكره)  
 المتخذ عدم الحث وعمل الخلاف في المكره انما ذكره على الحث اما اذا ذكره على الحلف ثم فعل لا يثبت قول واحد المصنف انما قلده  
 العين وحدها الفرع الاول وقوله ولو حلف الامير هو الثاني وقوله ولو حلف لاني هو الثالث وقوله اوليا يعني راسه هو الرابع وقوله  
 اوليا يعني هو نائبه واسم وقوله ولو حلف لا يسبح مال زيد هو السادس وقوله ووقت والسابع وقت العشاء هو الثامن وقوله وقدرها  
 ان يأكل الخبز هو التاسع وقوله وقت الصبح هو العاشر وقوله ولو حلف هو الحادي عشر (قوله لا يسبح لي زيدا) اي يسبحها  
 بان كان في صورة من الصور التي تقدمت وقوله في متعلقة بمحذوف حال من مال مقدمه عليه لان نعت المكره اذا تقدم عليها نصب على  
 الحال ولا يصح تعلقه بيسبح لانه بعد دانه لا يثبت الا اذا وقع زيد اليه المصنف يان (١٧٨) علم ان المال ليس كذلك ونظير  
 ذلك ما لو حلف لا يدخل لي زيدا دارا

فثبت بدخول دار الخائف ولو لم يعلم  
 اجهاله او انه فيها ولا يثبت بدخول دار  
 غيره ولو لوجه (قوله والجهل او التيسار  
 انما يعتبر في المباشرة لا في غيره)  
 ظاهر ان المباشرة اذا كان غير الخائف  
 يثبت المالحظ به ولو ناسيا او جاهلا  
 من غيره لا يصل كذلك لانه من  
 التفصيل كما في القوله السابقة (قوله  
 وساهنا فروغ كثيرة) منها ما لو حلف  
 لا يأكل الخبز فهاهنا من غير متع  
 فانه يثبت لانه يسمى اكلا هرا ولو كان  
 الخلف بالطلاق فهاهنا لا يثبت لم يثبت  
 لان الطلاق مبني على الاقتران ليس معنى  
 في الحرف ومما لو حلف لا يصلي  
 لا يثبت بصلاته الجائز لا لانه لا يسمى  
 في امره صلاة ومنها ما لو حلف لا يسب  
 حاقا فليس في غير انما يثبت لم يثبت ومنها  
 ما لو حلف لا يكتب هذا القلم فكسبر برب  
 وراهمة جديدة وتكتب به لم يثبت ومنها  
 الجمل لا يارق غريم حتى يوقه  
 سبعة فرب غريمه اودى له في المماقة  
 ولم يمارقه هو لم يثبت سواء تمكن  
 من ابتساعه او لا فالخلف الاحكام

لا يوقه فالطريق ان يؤخذ منه قهرا بان يرقعه لحياسكم اودى شوكه ليامره بالجمع وبقره عليه (قوله مرتبه او  
 في الدماء) اي انه اذا عجز عن الحاصل الثلاثة انتقل الى صوم واستقر في ذمته حتى لو ايسر بعد ذلك لا يلزمه الرجوع الى غير الصوم  
 من بقية الحاصل الثلاثة (قوله وكعارة العين الخ) الاضافة لادنى مناسبة اي الكعارة التي فيها العين سواء كانت مكرمة  
 لغيره بان كانت العين حراما او كانت مكرمة لغيره لان الحث بان كان الحث حراما فان لم يكن اثني العدين ولا في الحث كانت تعاقبة  
 بها (قوله من فعل واحد) الاولى حذفت وفعل واحد لان من لا يثبت الا في متعد والتخفيف لا يكون الا بين متعد (قوله  
 او ما دام الخ) او معنى الزوال لانه بان وتصل الثلاثة والبان التجموع لا لاحد الثلاثة (قوله كل مسكن) مذهبنا وحده بقدر  
 خلافه فاما ما قبله الاصل صفة الاعراب اي يصب كل واحد ويصبه كل واحد لان محل عشرة الخمر ورعي هذين يكون  
 مذهبنا مائة ولا يبالا طعام او فروغا غير من احد ووب اي يصب كل واحد (قوله او كسوتهم) اي ولو به بعض البدر (قوله  
 او عمامة الخ) اشار بذلك الى قوله تو باليس قد

(قوله الذي يصل في اليد) كغيره الظاهر الذي يصلح بها الدين والوجه (قوله ولا تغفلين) صوابه فغفلان ويصاحبه بان الاصل دفع فغفلين بحذف الاصل المعناني (١٧٩) وابقى على ما كان عليه كما قال ابن

سائك ورجعوا الى الذي يقولوا كما قد كان قبل حذف ما تقدم (قوله) كالطعام الغني ونسخة كالنظام الغني وعلى الثاني يمكن بحسب ما نحن قد لان الكلام في التمسك وعلى الاول لا يناسبه الا ان يجعل المكاف للتفليس (قوله وكونه) اي اذا اشترى قسما فوجده متفاسدا مسافه رده لان ذلك يخل بالماله ومع ذلك يجرى في الكفارة وفي كاة الفطرة اذا كان هو طالب قوت البلد ولا يخرج بذلك عن كونه ما كولا (قوله ثوبا) اي كالقطعة القماش لانه كما يبي شيئا واحدا غلاف ما لو دفع اليهم الامداد دفعة واحدة (قوله اولم يجد) اي شيئا كالاغلا لا عن كفاية العراش ان بان لم يجد شيئا اصلا او وجد بعضه من الاثا او وجد كالاغلا لكن بانك فاعلا من كفايته فكيف بالصوم في ذلك كله (قوله ريق) متعلق بقرينه وفيه غيبة ماله متعلق بمحذوف اي حاله كون الهز كاشا بغير غيبة ماله (قوله فصام الخ) خبر مبهمة محذوف اي قالوا بغير صيام والجملة جواب السوط (قوله فذامه الزكاة) اي في المال الذي عنده ومع ذلك تكفر بالصوم لان المال الذي عنده والشرق ساقط فكان على الشارح ان يرد قوله اي تكفر بالصوم لانه ان يظهره للفقير (قوله سفت متباعدات) اي منها اوقيا فلا بد من هذا التقدير ووجود لفظ قبل آية وعليها يحتاج الى تقدير (قوله من امة لا تل) بان كانت محرما او مشتركة والحاصل ان امة ان كانت تل لا يجوز الصوم مطلقا بالذن وان سكتت الصوم لانه لو كان من ياتزمه الصوم ذكر اوقاف الصوم على الاذن بمرطون ان يضر السيد في الخدمة وان يكون الخلف من غير ان السيد واخذ الشارح بحسن التقيد على الف والشر المشهور (قوله وان ادن) عامة

أو طيسا أو أومسدا بل قال في الرخصة والمراد المعروف الذي يجعل في اليد أو معتقه أو رعا من صوف أو غيره وهو قبيح لا كراهة أو لموسما تذهب قوة أو لم يبلغ لدفوعه كقصص من غير كبير لا يصلح له ويجوز قطن وكان حر وشعره وقب منسوج كل منها لا امرأة أو رجل أو قوع اسم الكسوة على ذلك ولا يجوز في جديد مهمل النسيج اذا سكتان له لا بدوم الا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالي لضعف القوي ولا خف ولا قفازين ولا مكعب ولا منطقة ولا قنطرة وهي ما يغطي بها الرأس ويحذو ذلك مما لا يسمى كسوة حكيمة من جديد ويجزى فرة وإذا اعتدى في البلد ليسهما ولا يجوز التباين وهو سراويل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخياط ولا التكة والعرقعة ووق في شرح المنهج أنها تتكى رديا بان الفلسفة لا تتكى كما هو شاملة لها ولكن جعلها في التي تجعل تحت الارض عنوان كان بعيدا فوأي من مخالفة لها صاحب ولا يجوز تجس العبد ويجزى المتخص وعليه ان يعلم بغيبته ويجزى ما غسسل ما لم يخرج عن الصلاة كما انما المتفق لا يطلق اسم الكسوة عليه وكونه ردي في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر العمل في الرقيق وينبغي ان يكون الثوب جديدا خالما كان أو مقصورا لا بد ان تنسأوا البر حتى تنفقوا ما تحبون ولو اعطى عشرة أو باطو بلا من يخره بخلاف ما لو قطعه فطاعا فاعاد دفعه اليهم قال الماوردي وهو محمول على قطعه نسي كسوة فخرج بقول المصنف عشرة فصاكن ما لا يطعم خمسة وكسوة فاه لا يجوز كالا يجوز اعتاق نصف رقية والطعام خمسة (فان لم يكن المكفر رشد الاول) يجد) شيامن الثلاثة الهز عن كل صبا بغير غيبة ماله ريق أو غيره (فصام ثلاثة أيام) لقوله تعالى لا يؤخذ من كلفه ماله وهي اعيانكم الالة والريق لا يؤخذ او كلفكم ضيما لمو كلفه من صيد بغير صوم لم يجوز ويجزى بغير صوم بالطعام والكسوة لانه لا ريق بعد الموت وفي المكاتب ان يكفر عنه مما ياتيه ولكاتبان مكفرهما بان يسيدهما اما العاشر بعبته ماله فكيف العاشر لانه واحد وقد فطر محض ماله بخلاف فاقد الماء مع غيبة ماله ما يتم انضيق وقت الصلاة وبخلاف المتع المسرعة المومر سيده فاه بصوم لان مكان الدم بمكة فاعتبر بسارده وعلمه بها وكان الكسوة مطلق فاعتبر مطلقا فان كان له هارقيق غائب بملحانه فله اعتاقه في الحال (تسه) المراد بالهزان لانه تدعى المال الذي يصرفه في الكفارة كن يسيده كمانه وكذا من تلزم مؤنة فقط ولا يهد ما يفضل من ذلك قال الشرحان ومن له ان يأخذهم الفقراء والمسكين من الر كاهوا الكفارات له ان يكفر بالصوم لانه فقير في الاحد فكيف الا اعطاه وقد عكف انصاا ولا يكتفي دله بخره فتركه الزكاة وله أحد هار الفرق بين البابين الاولين انهما لا يفسدان الزكاة خلاصا صاحب عبدا لاول والتكفير به بدل وهو الصوم ولا يجب تناسخ في الصوم لاطلاق الآية فان قل قرآن مسعود ثلاثة أيام متتابعات واقرءوا الشادة كغيره أو اسدي وحبو العمل كالأرجبا قطع هذا السارق المبني بالقراءة الشاذة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا اياعنهما الجواب بان آية الحبس نعت متباعدات تلا وقد حكي فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانها نعت تلاوة لا حكا (تفه) ان كان العاشر ماله لم يسهل لسيدها لم يسهل الا بانه كبرها من امة لا تلصل له وعبد ماله بغير غيبته في الخدمة وقد حدثت بلاذن من السيد ماله بصوم الا بانه وان اذن له في الخلف حتى الجدة فان اذن له في الخلف صام

ان يضر السيد في الخدمة وان يكون الخلف من غير ان السيد واخذ الشارح بحسن التقيد على الف والشر المشهور (قوله وان ادن) عامة



[illegible]

[illegible]

تقرمه فيه الحفارة عند الهامة ألا اختلف فيه ترجيح التخصيص فالذي رجحنا في المساج  
والهرار الزوم لانه يذرى غير معصية الله تعالى والذي رجحنا في الوضوء والشرع وصوبه  
في المجموع انه لا كفارة فيه وهو المذهب لعدم المتفاده فان قيل وفاقى الاول ما في الروضة  
واصلها من انه في حال ان فعلت كذا افضل من ان اطعمه وان اكل الخبز اوضحه ان  
ادخل المداخن فلم يكد اذ في ذلك عند الحاشية اوجب ان لا يارب في ذنوبه الجاح وكلام  
المصنف يندرج في التبرر والاداء الى امره لزوم الكفارة فيها من حيث لا يعين له ما يجب عند الشر  
(و) يلزم التدبر على فعل (طاعة) مقصودة لم تنس كعتي وعباد من بني سلام وتوسيع  
بجنازات وقرى المقصود بطول قراءة صلاة جماعة ولا فرق في مستند الثلاثة  
الاخيرية من كونها في فرض او قبل فالتوكل بان صحتها مقدمة بكونها في الفرض اخذ من  
تقديم الروضة واصحابها ذلك وهم الانسحاب افايد انك لختلف فيه فليندرج في القرية  
الذكورة من واجب غيبى كصلاة الاقرا ومحسراً كاحد حاصل كفارة العزم ولو معصية كما  
صرح به القاضي حين اومعصية كاساني كشرع بخر وصلا بمحذات او مكره كدوم  
الذهبان خاف به ضرراً او وثق حتى لم يصح نذرهما اما الواجب المذكور فلا لزوم علينا بالانعام  
الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه واما المكروه فلا لزوم لالتقرب به ونيلنا في داود لا نذر  
الا فيما ينبغي به وجهه اقول بل يلزم من فعله ذلك كفارة من عين المصنف نذر الجاهل اذ وهو من  
التبرر وهو المعلق بشئ (كقولنا ان شئ الله تعالى (ربيعي) او قدم غائباً او نحو من  
الفرق او نحو ذلك (فقد) تعالى (علي ان اصيل او اصرم او اصدق) واولى كلامه تنويصة  
(وبلزمه) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك) اي من اى امر التزمه عند الاطلاق  
(ما ينطلق عنه الاسم) منه وحق الصلاة ككتاى على الاظهر بالقيام مع القدرة جلا على  
اقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لانه القين فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة  
ما يتناول شرعاً ولا يتقدر بخمسة ندر ادم ولا نصف دينار وانما جلتنا المطلق على اقل  
واجب من خمسة كما قاله في الروضة لان ذلك قد يلزمه في الشركة (نزع) لو نذرنا كقول  
ان شئ الله ربى فشيئ تسلسل نذر صدقة او متاعاً او صلاة او صوماً قال البغوي  
في فتاوى بهيكل ان يقال عليه ان يصح ما يمكن شي صدقات المسلمين ويحتمل ان  
يقال بغيره لظن في الصلاة لا يشق ان لا يجلس له فحب عليه واغواحب حبس على واحد  
واشتهه فيه ذلك لا وانى والقبلة انتهى وهذا الوجه وان به على النذر شي فهو الزرع  
الثاني من زرع التبرر كقولنا ان شئ الله ربى صوم او غير ذلك لزمه ما التزمه لهم الادلة  
المتقدمة ولو على التبرر كقولنا ان شئ الله تعالى او مشيئة بل لم يصح وان شافه بل عدم الجزم  
الا بقرى بغير ان قصد به شئ الله تعالى التبرك او وقوع عدوت مشيئة ز ينفعه  
مقصود كعدمه في بقى قوله ان قدم زيد فعلى كذا قالوا لوجه الصبح كما صرح بذلك بعض  
المؤرخين (ولا يصح (نذرى) قول (معصية كقولنا ان قتلت فلانا فقه على كذا)

٤٦ في  
أوضح الخرمه كفارة معين عند الحنابلة والاقلا كفارة (قوله) كقولهم ان قتلتم فلا تالوا (قوله) المثل لا تالوا من وجهين الاول ان  
سئل التاجر بدين الحصة ملتزمه والمثل بقيد انهم ملق عليها والثاني ان معسى المثل لا يتعدوا المثل بتعديفه الخبر لانه  
من قبل الاعجاز ان كان القتل ليس مرغوبه او من قبل التبرار ان كان مرغوبه



(قوله من غلته) هي هي الميراثية (الكتاب)

(قوله من غلته) هي هي الميراثية (الكتاب)

خبرنا في الفصل في لسان العسكر كلها حتى يرا بيقن وصورة الطلاق انت طائفي في أفضل الأوقات فطقت بعض رمضان (قوله وما ورد في) سندا خبره مردود

(مكتوب الأئمة) أخرها المصنف إلى هنا لا يخرج عن جميع ما قبلها من معاملات وقوله وقدم الأمان عليها لان القاضي قد يحتاج إلى الأمن (قوله جمع فضله) أي وقت البياضطرة أو الزيادة

فقبلت هذه والذليل على ذلك جمع على الأئمة لان الجمع يرد الاشياء إلى أصولها وكذا انقول قضيت بكذا (قوله) أعضاء التي (الم) أي ان من جملة عاتيه ويطبق على الوجه الملقى وليس مرادا هنا (قوله لفظ خاص الم) هذا التصرف بالأعسم لانه يدل الهوى والاقرار فكان الأولى ان يز بدفعه على غيره (قوله بالقطع) أي العدل ويطبق على الجور وليس مرادا (قوله) عالم) أي مجتهد يدل عليه قوله أهل الحكم (قوله ولا يتعقد حكمه) ووافق الحق أم) محل ذلك اذا كان عدم اهليته بسبب عدم معرفة الاحكام اما اذا كان خائفا أو كان قد عرف من معرفة الاحكام فتتخذ اذا وافقت الحق كما سألني (قوله في الناحية) المراد بها وطئ وما رآه الى صافقة العدو وعدون ما ذكرنا من قوله ولا طلبه قبل ان عمل القضاء لا أخذه فنه قهر بسم الله الامام فلا زال المل البعيد ولم يكن له ولا يقر به من يصلي لزمه قبول امتثال الامر الامام (قوله) لزمه قبول (قوله) ولزمه طلبه انما لو بذل مال وان حرم اخذته منه فلا يعطاه جائز والاخذ حرام (قوله ورأيت) عطف مراد (قوله معرفة الاحكام المكتوب) المراد ان يكون عنده ملكة يتقدر بها على استنباط الاحكام من الكتاب

فيما وجدنا من مصادره وغيره ما يقتضي ان يضمن غلته جميع كل من الغلته والوقت ان كان يدخل المصنف وغيره من يتبعه من نحو مصنف أو نائب أو لا يصح لانه انما عدل ولو ذكر ان يضمن في أفضل الأوقات فقياس ما قاله في الإطلاق لانه القدر الذي أسبب الأوقات التي الله تعالى قال الزر كشي يضمن لأن يصح غيره والذي ينبغي المصنف ويكون كسند في أفضل الأوقات ولو ذكر ان يضمن بعد اعادة ولا يشرك فيها أحد فقبل بطوف باليت وحده وقبل يضمن داخل البيت وحده وقبل يتولى الامامة العظمى ويتبين ان يكفي واحد من ذلك وما رده من ان البيت لا يخلو عن طائف ملكا وغيره مردود لان العبرة بما في ظاهر الحال وذكر في شرح المنهاج وغيره هنا فروع مهمة لا يشتملها هذا المختصر من أراد ما ظاهرا جمعها في ذلك

(كتاب الأئمة والتهادنات)

الأئمة جمع قتلها بالمدح حكما راء قية وهو ائمة أعضاء التي واحكامه وشرا فعمل انصوفه بين خمسين فاما حكم الله تعالى والتهادنات جمع شهاد قومي احبارهم في بلفظ خاص وسبق الكلام عليها والاصل في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله فنوفله تعالى فاحكم بينهم بالقيسط واخبار تفسير المصنف اذا استدل بالحكم فخطأ فله اجروا ان اصاب فله اجروا وفي رواية فله عشرة اجور قال النوري في شرح مسلم اجمع الملون على ان هذا الحديث يعني الذي في المصنف في حكم عالم أهل الحكم ان اصاب فله اجروا باختياره وامتناعه وان أخطأ فله اسرى اختياره في طلب الحق امان ليس بأهل الحكم كفل يخلج له ان يحكم وان حكم فلا جرم له هوام ولا يتعقد حكمه سواء وافق الحق أم لا لان اصابته اتفاقا ليس صادره عن اسئل شرعي فهو عاص في جميع احكامه سواء وافق الضوابط أم لا وهي مردود على ما بعد في حق من ذلك وفرد في الارضه والحكم والحق ان الذي حل الله عليه وسأل قال القصة ثلاثة فاعلم ان البار زفاض في الجنة فاما الذي في الجنة فحل عرف الحق وحض به والحق الذي في النار رسل عرف الحق فله الحكم ورجل قضى قلس على حمل والقاضي الذي ينفذ حكمه هو الاول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما وتولى القضاء فرض كفاية في حق الصالحين له في الناحية اما قوله الامام لاحدهم ففرض عين عليه فمن تعص عليه في ناحية لزمه طلبه ولمه قوله (ولا يجوز) ولا يصح (ان يلى القضاء) الذي هو الحكم من الناس (الامن استكمل في) يعني اجتمع فيه (خمس عشرة صفة) ذكر المصنف منها مجلس على ضعف وسكنت عن خمس عشر على الصحيح كما تعرف ذلك الاولى (الاحلام) فلا تصح ولا يه كافر ولو على كفار ما يوجب به العادة من نصب شخص منهم للحكم بانهم فهو تقليد بامه ووزعاه لا تقليد بحكمه وقضاء كما قاله الماوردي (و) الثانية (البلوغ) الثالثة (القل) فلا تصح ولا يه غير مكلف لقصة (و) الرابعة (الخبرية) فلا تصح ولا يه رفيق ولو معصا لنفسه (و) الخامسة (الكورة) فلا تصح ولا يه امرأ فولا خشي مشكل اما انشئ الواضح المذكورة فتصح ولا يه كما قاله في العمر (و) السادسة (العدالة) التي بها يهاى باب الشهادات فلا تصح ولا يه فاسق ولو عماله فيه شبه على الصحيح كما قاله ابن النسيم في مختصر الكفاية وان اقتصى حكلام المصنفى خلافه (و) السابعة (معرفة احكام الشك) أعتز (و) معرفة احكام (السنه) على طريق الاحتداد ولا يشترط حفظ آياتها ولا أحاد شها المتعلقات جاعن ظهور قلبه وراى الاحكام كما ذكره اندنبي والماوردي وغيرهما تخمسة آية وعن الماوردي أن عددا

والسنة لا يعرفها بالعلم من ظهر قلب (قوله على طريق الاجتهاد) أي لا على وجه الاحتداد

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها مصر في ذلك الوقت، وقد كان هذا هو الحال الذي كان عليه جميع البلدان التي كانت تحت الحكم العثماني، وكان هذا هو الحال الذي كان عليه جميع البلدان التي كانت تحت الحكم العثماني.

طريق الاستعداد الذي هو قبل الوضع التخصيل على محكم (قوله لان يعرف عموم الالحاق) هذا استفاد من القبول والقوله بالافتضاء  
وسبح الامران كان المراد منه صنعت فتوخذ من علم التصريف وان كان المراد معرفة ما هو له فطه فتوخذ من علم الخوارك معرفة  
الاشياء وما بعدها (قوله ولا شرط ان يكون متعرا الخ) هذا قه من تعبير طرف فكان الاولى التبرير باضافه (قوله في الجهد  
المطلق) وقد فقمتم هذا الجماعه بحسب ما يظهر من الاقوال ان في نفس الامر يوجد وجهه واقفه قطب الموت فانه لا يكون الا بوجهه  
(قوله ولا غلوا العصر) ان كل عصر من محمد وان لم يكن ماضيا

(قوله وقرب من الساعة) تنقسم لما قبله (١٨٥) (قوله وامتنع منه الشافعي) أي الامتناع من الخطر (قوله في باب) أي أي الغرض من  
 (قوله الطالب) أي المدعي والمطالب  
 أي المدعي عليه (قوله وكذا من يصبر  
 نهارا) ويشهد حكمه وقت إصدار ما  
 في وقت عدم الإصرار لأن احتياجه إلى  
 إشارة لم ينفذ حكمه وإن لم ينجح بل تكلفه  
 حكمت عليه لكونه غائبا وصنا مع  
 (قوله دون من يصبر لئلا) هذا انشعاب  
 (قوله ثم عني قضى) أي أني أني في  
 إشارة كما تقدم بأن كان الحكم عليه  
 غائبا وامتيازاته تكفه حكمت عليه فكان  
 كان حاضرا احتياجه للإشارة فلا ينفذ  
 (قوله واستثنى أيضا) هو استثناء  
 صوري لأنه ليس من القضاء (قوله نزل  
 ال فلهذا) أي رضوا وألما بهم خلا  
 الإعلان الأعلى أي كإرضى يتوهم غلبة  
 بحكمهم من معاذ فبهم من سبي وقبلي  
 وحزبه مثلا وانما رضوا بحكمه لأنه كان  
 بينهم وبين قتلته مخالفة في الجاهلية  
 طنائهم أنه مرميهم حكم قتل كساره  
 وسي نسايم وذر لهم (قوله ولا ينفذ  
 من غرة) عطف مرادف ومضاهي  
 أن لا يقال بكلام ابن ولا ينفذ بل يحكم  
 الحنفى ولا ينفذ (قوله استثنى بذلك)  
 أي أن قضى بشدة المصدق والنفذ  
 (قوله فان نفذ الخ) محرز وله مع  
 وحود الصالح والتفرد ليس قد ابل  
 ولو أمكن لسكن بل هو حد بالفصل والجمع  
 ليس قد ابل ولو شرطوا واحد أو قوله  
 سلطان ليس قد ابل ولو ابل السلطان  
 مادية يركان فيها وثيقة بمرحمة السيد  
 في ذلك وغيرها كان حكمه حكم السلطان  
 وقوله وثيقة ليس قد ابل السلطان  
 بل لوزان أهلية بحسب وأمره ذلك  
 أيضا (قوله فيما تقدم ولا ينفذ قضاءه)  
 أي إذا كان عدم أهلية له لم يعرفه  
 الأحكام وأما أن كان عدم أهلية له  
 أنوز كان به أهلية معرفة الأحكام  
 أحكامه تعد للضرورة (قوله معرفة

بالقضاء على الخلفاء عيون عنه فقد قال حكيمون لو جهرت من القضاء والقتل اختبرت  
 القتل وامتنع منه الشافعي وأبو عبيد وقد انفجر له ذلك في كنف يمكن القضاء على  
 الإصرار مجله ما من المجتهد والشيخ أبو علي والقاضي الجبلي والاشعري وأبو حنبل  
 وغيرهم كانوا يجلون لسانهم قدس الشافعي بل وأقربا وأبوابا ويحوز بعض الاجتهاد بأن  
 يكون عالم المجتهد في باب دون باب فيسكت عنه على ما يتعلق بالسلب الذي يجتهد فيه  
 (و) الثانية عشر (أن يكون سمعا) ولو معاصي في أذنه فلا يولى اسم لا يسمع أصلا فإنه  
 لا يقرق من إقراره وسكاته (و) الثالثة عشر أن يكون (بصيرا) فلا يولى أحمى ولا من يرى  
 الأنسبأخ ولا يعرف الصورة لا يعرف الطالب من المطلوب فإن كان يعرف الصورة إذا  
 قرب منه سمع وخرج بالأحى الأورقانه بمعزولته وكذا من يصبر نهارا فقط دون من  
 يصبر لئلا فقط فالأدعى فإن قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم لم ينم أممكم يوم  
 فتح المدينة وهو أمي وقد قال مالك خمسة ولا نه الأحمى حسب بأنه انما استخلفه في  
 إمامة الصلاة دون الحكم (تنبيه) لومع القاضى اليد ثم عني قضى في تلك الواقعة  
 على الأصح واستثنى أيضا ما نزل أهل قلعة على حكمي فإنه يجوز كما هو في كورف محله  
 (و) الرابعة عشر أن يكون (كائنا) على أحد وجهين واختاره الأذرى والزركشي  
 لأحتياجه إلى أن يكتب إلى غيره ولا فيه أمنا من غريب القارئ عا وأصحهما كافي  
 الرخصة وعبرها عدم اشتراط كونه كائنا لأنه صلى الله عليه وسلم كان إيا لة وألا يكتب  
 ولا يشترط فيه أيضا معرفة الحساب لجميع المسائل الحسابية الفقهية حكمه صوفي في  
 المطلب لأن الجمل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل والأحاطة بجميع الأحكام  
 لا يشترط (و) الخامسة عشر أن يكون (مستظفا) بحسب لا يؤخذ من عقله ولا ينفذ من  
 غرة كإقتضاء الإمام أن القاص وصرح به الشارودي والروافى واختاره الأذرى في  
 الموسط واستند به إلى قول الشافعي ويشترط في الغنى النقط وقوة التصديق قال  
 والقاضى أولى باشتراط ذلك والأضاعف الحنفى انتهى لمحاو ولكن الجوزوم به كما  
 في الرخصة وعبرها استصحاب ذلك لا اشتراط (تنبيه) هاتان المصلتان الضعفتان  
 الموعود به وأما المبروكان فالأولى كونه بالمطابق لا بمعزولته الأخرى على الصحيح لأنه  
 كالجلد والثانية أي يكون فيه كفاية القيام بإمرة القضاء فلا يولى غلظ نظر كراما من  
 أو يحد ذلك وغيرهم بمعرفة الكفاية الألفية بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق  
 بنفسه فلا يكون ضعيف النفس حيا فافا كثير من الناس يكون عالما بناوثة متعقبة  
 عن التفتت والأوامر والسطوة فيجمع في حاشه بسب ذلك وإذا عرف الإمام أنه أحد  
 ولاه والأجبت عن حاله كما أخبر صلى الله عليه وسلم معاذ أولو من لا يصلح للقضاء مع  
 وحود الصالح له وألم بالشأن أم المولى كسر الأوامر والمولى به ما ولا ينفذ قضاؤه وإن  
 أصاب فيه فإن تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولى سلطانا له شوكه فافا  
 مسلما أو مقبلا مع هذه الصورة تلتا تتصل مصالح الناس فيخرج بالمسلم الكافر إذا  
 ولى بالشوكه وأما الصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بشوذه مع ما هو معلوم أنه يشترط  
 في غير أهل معرفة طرف من الأحكام ولعادل أن يتولى القضاء من الأمير بالبيع فقد  
 ساءت عائشة رضی الله تعالی عنها عن ذلك لأن استفتاءه ز بأدققات أن لا يفتنى أمانة  
 خارجه قضى لهم برادهم (فروع) ندب للإمام أن يأذن لغيره في الاستئذان أمانة  
 له فإن أطلق التولية استئلف فيها بغيره فإن أطلق الإذن في الاستئذان استغف

٤٧ خط بي طرف من الأحكام) والالم تصح توليت ولا ينفذ قضاؤه (قوله لمن استفتاءه) بانه الألام  
 عني عن أي سئل عن الحق يعني أن بادا الحجاج كان أميرا جارا وولى شخصاً عادلاً القضاء فسلطت عائشة عن ذلك أي هل يجوز  
 أو لا فالتا أن لم يقض الحق أي امتنع العادل قضى لهم الباعى (قوله فروع) أي نحو الأمرين

[illegible]

من قوله امتنع قبول الهدية مطلقا سواء كان الهدى من أهل عمله أم لا كان له عادة بالهدية أم لا وسواء هدى في محل ولايته أم لا وإن كان ليس للهدى خصوصية ولم يكن له عادة بالهدية امتنع قبولها باعتبار سواء كان من أهل عمله أم لا وإن كان له عادة بالهدية وزاد عليها قدر أو جسا وصفه فمردم قبولها أيضا أي وكان ذلك في محل ولايته في هاتين الآيتين على تعميل في هذه أمافي الشارح وإن كان له عادة ولم يرد لخاصة ولا قدر ولا وصفه جاز قبولها وأفرق في هذا التفصيل بين الأحانب وبعض القاضي على المقتضى وما في الشارح من الاستثناء ضعيف (قوله ثم أهدى إليه) أي سواء كان من أهل عمله أولا ولكن بقيد الثاني بإعادة الهدى للقاضي في محل ولايته أو بالأبواب ذهب القاضي إليه وليس من أهل عمله فأهدى له جاز قبولها (قوله صحت) أي حرام (قوله وقضيه كلامهما أنه لو أرسلها) أي من ليس من أهل عمل القاضي وإنما أفرق ذلك بالذكر لاختلاف قبولها لأقوالها ينفعه القاضي بحرم قبولها أيضا لكن من غير خلاف جملته الذي في الشارح (قوله فهدية أصاحه الخ) من أصاحه الصدراي فأغله والمحرل محذوف أي القاضي (وهو الأولي إذا قبلها) أي مردها الخ فيه منافاة بين قبولها ومردها فكان الأولى أن يقول والأولى أن مردها أو شبه عليها إذا قبلها (قوله

أَوْ شَبَّ عَلَيْنَا) أَيْ مَا يَضَعُهَا فِي الْمَالِ (قَوْلُهُ لَكِنْ قَالَ الرَّوَانِيُّ) قَوْلُ نَارٍ مَعَكُمْ كَلَامُ الدُّخَانِ بِتَعْنِي  
وَأَقْلَمُهُ مَا قَوْلُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ كَلَامُ الدُّخَانِ (قَوْلُهُ أِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ) كَانَ كَأَنَّ عَادَةً أَنْ يَهْدِيَ النِّشَاطُ هَذَا بِأَهْدَى نِشَاطٍ  
مُسْتَعْمِلًا وَاجْوَحَ زِدَةً ثُمَّ اهْدَى جَوْحَهُ سِدَّةَ (قَوْلُهُ فَإِنْ زَادَتْ فِي الْمَعْنَى) هُوَ الْأَوَّلُ فِي كَلَامِ النُّحَاثِ وَأَعَادَهُ لِأَجْلِ الْخِلَافِ  
(قَوْلُهُ وَالضَّاهِلَةُ) أَشَارَ نَفْسًا إِلَى أَنْ الْهَدْيَ فِي الْمَنْعَى لَيْسَ قَدًّا

تعين القرض الموعود منه مائة وروبعين الر شوم وروم وهي ما يسد القرضي لضمك بذر  
الحق أو يستحق من الحكم بالحق وذلك لتقديره من الله الرأسي والمرضى في الحكم (قوله)  
ليس للقاضي حضور ولده أحد الخصمين حالة الخصومة ولا حضوره ولديه ولو في  
غير محل ولا يشترط قبل ولا عقب من اجابته عن اعتاد خصمه قبل ولا بعد من قبله  
اجابة غيرا لخصمين ان هم المولى انتداهما ولم يقطعه كذا الولاء من الحكم ولا لغيره  
الجميع ولا بعد احد الخصمين دون الاخر ولا بالحق فيما ذكر المقتى والواظ وعلى  
القرآن والجملة اذ ليس لهما اذلة الزام والقاضي ان يشفع لاعداء الخصمين او يزين عنه  
ما عليه لانه بينهما وان بعد المرضى ويشهد الحائز ويزور القاديين ولو كانوا متزاهين  
لان ذلك قربة (ويحتمل القاضي القضاء) أي بكره له ذلك (في قشر مواضع) واهمل  
مواضع كما صدر في مواضع الحكم التي بكره للقاضي القضاء فيها حال تغير فيها  
خلفه وكال حقه الموضع الاول (عند الغضب) بتغير الخصمين لا يحكم احدين اثنين وهو  
غضبان وظاهر هذا انه لا فرق بين التفتد وغيره ولا بين ان يكون قضايا او لا وهو ذلك  
لان المقصود تنويع التفتد هو لا يختلف بل التفتد تنفي الكراهة اذا عتد الحاشية الى  
الحكم في الحال وقد تبين الحكم على القرضي في صور كثيرة (و) الثاني عند (الموجوع)  
الثالث عند (العطش) المفرطين وكذا عند الشبع المفرط واهمل المصنف (و) الرابع  
عند (شدة الشهوة) أي التوقف الى التكاثر (و) الخامس عند (الحزن) المفرط  
في مائة او غيرها (و) السادس عند (الفرح المفرط) وقال المفرطين لكان أولى  
لان قد في الحزن أيضا كما (و) السابع عند (المرض) المثل كما قد في الروضة  
(و) الثامن عند (مدامنة) أحد (الاخشي) أي البول والناظر ولو ذكر أحدهما كما  
قرر في كلامه لكان أولى لافادة لا كصاحبه وكذا عنه مدافعتها الأولى وكذا بكره  
عنده مدافعة المخرج كما ذكره المدعي واهمل المصنف (و) التاسع عند (التماس) أي  
غلبة كفاه في الروضة (و) العاشر عند (شدة الحر) شدة (البرد) واهمل المصنف  
عند الحرف المزعج وعند اللال وقد جزم في الروضة وانما كره القضاء في هذه  
الاحوال لتغير العقل والخلق فيها فلو خالف وقضى فيها بقضاؤه كما جزم في الروضة  
لقصته بمر الشهورة ولا ينفذ حكم القاضي نفسه لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم  
ولا يحكم لفرقة ولا لثمة في المال المشترك بينهما لثمة وبحكم القاضي ولأن ذكره  
الامام افاض آخر آرائه واذا افرا المدعي عليه عند القاضي أو سئل عن الدين خلف  
المدعي الدين المراد وسأل القاضي ان يشهد على افرا رعه في صورة الافرا راعه  
بمنه في صورة النكول واصل الحكم بما تبين عند موالاته لانه لا قد تكرر  
بعد ذلك (ولاسئل) القاضي (المدعي عليه) الجواب أي لا يجوز له ذلك (الابعد كمال  
الدعوى) انهم يشترط لخص كل دعوى سواء كانت مدعى او غيره كتجسس ومعرفة  
وتلاف سنة شرط الاول ان تكون معلومة فالابان بفضل المدعي ما دعه كقوله  
في دعوى القتل قتله جده او شدة جده او سأل افراد او شركة بان اطلق ما دعه كقوله هذا  
قتل ابني بسن القاضي استغفاله عاكر والثاني ان تكون ملازمة فلا تنع دعوى هبة  
شي أو بية او قراهه حتى يقول المدعي وقصته بادي الوهاب ويازم البان أو المفر  
الصلب والثالث ان يحسن مدعي عليه فلو قال قتله احدهم ولازم عليه دعوى لا لاهام  
المدعي عليه والرابع والغايب لا يكون كل من المدعي والمدعي عليه غير في الامانة له  
مكفنا ومثله السكن لا يجمع دعوى في الامانة ولا يجمع دعوى لا دعوى عليهم  
والسادس ان لا تارة من دعاوى اخرى فلو ادعى على أحد افراد أو القتل ثم ادعى على

(قوله وما جئت) أي البعض (قوله)  
فخصم من اجابته عن اعتاد (قوله) أي  
وتفضل فيها كفضل في العدة فان لم  
تغير العدة فتنفي على العدة انما  
حل له اجابته لعلها اقوالا (قوله)  
ولا بالحق فيما ذكر (الم) العاشر فيها  
حذف أي لا بالحق بالقاضي فما ذكر  
المقتى الموعود القرض كذا في بعض  
النسخ وهي ظاهر في بعضها باساء  
وهي تحريف (قوله) ان يشفع لاعد  
الخصمين (الم) المراد بالاعداء المدعي  
عليه بان يقول المدعي ما جهم من بعض  
الحق أو كله ليس الله تعالى وقوله او يزين  
أي يرفع عنه ما عليه سواء كان موزنا  
او مكذبا (قوله) لانه يتفهمها (قوله)  
الثانية دون الاولى فالنفع فيها لادعي عليه  
فقط ويجب بان المراد بالنفع ما ينشأ  
الاخرى والمدعي في الاولى انتفع ايضا  
بالثواب (قوله) لا بد ان يكون قضايا او لا  
(الم) فيه رد على المقتى حيث قال اذا  
كان القضاء لا كراهة (قوله) انصه  
الى برالم) تقدمت واصلها الى النبي  
حكم ان يري باقي بقى الاول او امر الزبير  
بان سامع خصمه يري انسان من حقه  
فلو الخصم شدة وقال لاني حكمت  
له ان كان ان علي فخصم النبي ورجع  
وحكم بان لا يبرح كما بان ما بان بعض  
المسائل السككية في رايه (قوله)  
لنفسه) أي سواء كان المقتى عليه او لا  
(قوله) رقة (الم) أي واما الحكم عليهم  
فمنع لعدم التهمة (قوله) ولا تشر بكم  
أي ولا لاحد اصله على الآخر ولا بين  
اصله وقرره



الاولى هذه لانه لا يثبت الدعوى مع الافراد قوله  
مع الجواب الى الاول ان رابع اصل المسئلة في دعوتهم فيكون  
في طريق القياس قوله ولا يقسمه كلاما الخ  
او الدعي عليه قل قد اوكذا والظهور

(١٤٠)

كانوا يلقونهم في الطريق فيقولون اذ اوردت  
الفرقة فقل كذا وكذا الخ ومعهم  
بعض الناس من قبيل المرادف  
مقاربي المعنى (قوام من ثلثين  
الشهادة الذي هو مجتمع جملة الفقهاء  
الذين هو جازي موصورا لتلقين ان يقول  
كذا وكذا كاعتبا بحال في السلام ولما  
انتهى من يقوله اذ اوردت الشهادة  
فان تلقا اشهدوا ذكر المشهود له لفظ  
بجور بالام والمشهود عليه بجورا  
على وادكر المشهود به بجور وبالاساء  
والفرق بين المعنيين حيث امتنع الاول  
وجاز الثاني ان الشاهد في الاول يكون  
مقلدا في كل كلمة قالها القاضي بخلاف  
الثاني فانه قبل الشهادة ثم شهد  
باعتباره قوله عند الحاكم اي اعم من  
الحاكم الذي يشهدون عنده او ينبت  
عند غيره قوله ولا يقتل نهاده قد وعى  
عدوه اما لا يقتل عام نفي العداوة  
الى انشقاق ما اخذت العداوة الى ان  
يسرق ماله او يقتله او يقتل عتسيع  
الشهادته وعليه واعلم ان كان كانت  
العداوة من الجانبين منعت شهادة  
كل على الاخر وان كانت من جانب  
اخص منع الشهادة بالعدو واما الاخر  
فيقبر بالشهادته مثلا نحو قوله  
وقى معهما الطبراني الخ غرض الاستدلال  
على ان العداوة الباطنة لا مرغها الا  
الله قوله وكون الاعلانية الاستدانة  
على معنى في كذا ما بعده قول الله  
ولو كان عادي من بينه فاحبس به وبال  
في حاسبه ولم يجبه ثم شهد عليه قبل  
شهادته عليه لئلا يدرك ذر يفتعل  
رد الشهادة ايضا وذلك ان خصامه

(قوله ولا تشهد من يدعو الناس إلخ) تنبيه (قوله ولا تقبل شهادة أولادك إلخ) يستثنى من ذلك ما لو ادعى القاضي بال  
 لبيت المال فتشهد به أصله أم فرعه كقتل قوم المدعى به (قوله وأما من) مطلق فعلى فرعه والمسمى به له شاهد  
 يضمن أن الأصل المشترك لأجنبي أو الفرع المشترك لأجنبي فلهما الأصل إن سكتا عن المشاركة مع الأجنبي الفرع أو شهد  
 لهما الأصل أو كان المشترك مع الأجنبي (١٩١) الأصل وأما قبيل الشهادة فغير يقابل صحة وأما صحة

الأصل أو الفرع فإن كان له بيعة  
 غير ذلك أو شاهد حلف معه واستحق  
 وأن لم يمكن فعلى المدعى عليه  
 ويستحق النصف الآخر (قوله لم يصب  
 شهادته) لم يظهر ما له عدم صحة الشهادة  
 ويمكن أن يقال أنه منهم في شهادته  
 لأنه إذا شهد أحد القاذين ثبت كذبه  
 فثبت عفتها وهو غرض في عفتها  
 (قوله وإن خالف ابن عبد السلام إلخ)  
 راجع لقوله ولا تقبل شهادة النصف  
 لأحد أصله أو فرعه على الآخر وإن  
 كان ظاهر كلام الخارج أنه راجع لقوله  
 وتؤيد معن الحكم بآية وب (قوله  
 الوازع) أي المبل الطبق أي المبل  
 قد عارض لأنه في شهادة المذكورة  
 نه لأحد أصله أو فرعه وشراء على  
 الآخر المسبوق عليه فلا حرج أن يرجع  
 جانب الضرر ولا أن يرجع جانب النفع  
 فتعارضان فاسقاطا لهذا التعليل وإن  
 كان ظاهر السكتة متغيبا والمعتمد الأول  
 (قوله كتيب إلخ) الباء في قوله بعض  
 التسع كتيب (قوله إلى القاضي إلخ) المهار  
 في مقام الاعتراض بالنظر كلام الخارج  
 مع المتن (قوله في أي الكتاب) (قوله  
 كان حكم فيه) أي في الكتاب أي ذكر  
 الحكم فيه (قوله وأشهد بالحكم) في  
 بعض السبع هكذا أوقى بعضها وأشهد  
 بالحكم وهو متعين لبيد منه من جملة  
 المكتوب (قوله شاهدين) المراد بهما  
 شاهدان غير شاهدي الحق أما هاتان  
 بذهان إلى القاضي المكتوب اليه

لا اعتقادهم أنهم معينون في ذلك لإتمام عهدهم بخلاف من يكفره بدهنه كسكرى  
 حدوث العلم والبيد والشراحيام وله الله بالعدوم والمزبانيات لا تكارهم أعلم  
 بحق الرسول به وروى ولا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو الناس إلى بدنه كالتقليل  
 رواه بل الأولى ولا شهادة تخطأ فيه أنه لم يترك فيها ما ينسحق احتمال اعتقاده  
 على قول المشهود له لا اعتقاده لا يحكم بآن ذكر قبيل ذلك قوله رأيت أو سمعت  
 أو شهد فلهما قبل أو الالماتع (ولا) تقبل (شهادة والد) وإن علا (ولاه)  
 وإن سفل (ولا) تقبل شهادة (ولا) وإن سفل (ولاه) وإن علا لثبته ولو قال  
 المصنف لا تقبل شهادة النصف لصحة لكن أنصر وأهم كلامه قبول شهادة الوالد  
 على ولده وعكسه وهو كذلك لانتماء التهمة (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو كان بينه وبين  
 أصله أو فرعه عداوة فإن شهادة لا تقبل له ولا عليه كالحزب في الأثوار وإذا شهد بحق  
 لفرع أو أصل له وأجبي كان شديداً فليقل له ما قبلت الشهادة فلا يجبي على الأصل من  
 قولني بفرق الصفقة وتقبل الشهادة لكل من الزرع من الآخر لأن الأصل بينهما  
 عند طرأ وبزول نعم لولا ذلك لزم ما كان فلا نقض في ما لم يصب تهادنه في أحد وجهين رجه  
 المقتضى ويحكى لا تقبل شهادة عليا بالآية يدهي خاصة قراشه ولا تقبل شهادة  
 النصف لأحد أصله أو فرعه على الآخر كالحزب في القرأى وتؤيد معن الحكم بآية  
 وأما وإن خالف ابن عبد السلام في ذلك مع علل الأوازع الطبق قد تعارض فظهر  
 الصدق أو ضعف التهمة ولا تقبل تركبة أولادك ولده ولا شهادته بالشدسودا كان  
 في حرمه أم لا وأما أحداً ما يقرر مدعى في حرمه (تنبيه) قد علم من كلام المصنف أن  
 ما عدل الأصل والفرع من حوائش التمس قبل شهادة بعضهم بعضاً فتقبل شهادة الآخر  
 لأنه هو كذلك وكذا تقبل شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق وذاك بأن همه  
 ما أمهل وقال ابن قاسم وقيل ذلك أي في زمانه وتاد في زماننا أو معدوم (ولا تقبل)  
 القاضي (كتاب قاض) كتيب (القياس) ولو غير معين أي لا يعمل به (في) ما أها من  
 (الأحكام) كان حكمه لما عارض على عائد من (الأنه شهادة شاهدين) على شهادة  
 (شهادتين) عند من ومن الله من القضاء (نفاذه) أي الكتاب من الحكم (تنبيه)  
 صورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة حصر فلا وادعى على فلان الغائب المقم  
 به كذا دأب من حكمته بجمعه أوجب الحكم وما إلى أن كتب المثل في ذلك فليجبه  
 وأشهدت بالحكم شاهدين ويسمى مان لم يعد لهما أو لا فترك تعيها وبس ختمه بعد  
 قراءته على الشاهد بس بضرته وبقول أشهد كما في كتيب أي فلان بما سمعنا من بعض  
 خطهما عليه ولا يكتفي به أن يقول أشهد كان هذا خطي وإن ما فيه حكمي ويدفع الشاهد  
 نفسه أخرى بلا تلاها وينكر اعتد الحجة وبهذان عند القاضي لا تجزى  
 القاضي الكتاب بما جرى عنده من ثبوت أو حكم أن أنكر الحكم المحصر المثل المذكور

وأما الذي يذهب شاهد الحكم (قوله ويسمى) أي شاهدي الحكم لا الحق وهذا إذا كان المراد منه الحكم أما إذا كان  
 مع البيعة ولم يحكم وأراد ما لا يثبت أي ما سمعها فيكون المراد ويسمى أي شاهدي الحق إن لم يعد لهما أو لا فترك تعيها وبس  
 الكتاب أن لم يكن عدله ما سمعها في هذه الحالة كافي حالة إنشاء الحكم (قوله من ثبوت أو حكم) لفظ التوثيق سرب  
 له من عبارة المصنف لا ذكر أو لا الحكم أو التوثيق ثم قال من ثبوت أو حكم فهو صحيح هالك وأما هنا فلا بد كالأنا  
 الحكم فقط

والأخضر من كان من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط أن يكون من بلد الحاضر (قوله دعي) متعلق بالحاضر وقوله الحاضر متعلق  
بالحاضر (قوله أعضاء) أي نقباءه من الحاضر أو المراد نقباء الحاضر (قوله نقباءه) أي نقباء الحاضر (قوله نقباءه) أي نقباء الحاضر (قوله نقباءه) أي نقباء الحاضر  
بكونهم نقباء (قوله في غير ذلك) أي الحاضر بكسر الهمزة وفتح الحاء معناه الحاضر (قوله نقباءه) أي نقباء الحاضر (قوله نقباءه) أي نقباء الحاضر  
لأن الحاضر بكسر الهمزة وفتح الحاء معناه الحاضر (قوله نقباءه) أي نقباء الحاضر (قوله نقباءه) أي نقباء الحاضر (قوله نقباءه) أي نقباء الحاضر

فنه عليه فان قال ليس المكتوب اسمي صدق بيمينه ان لم يعرف بل لا ما احتجب بغيره  
والاصل برأفة الامة فان عرف به ان يصدق بل يحكم عليه اذ قال لست انصم وقد ثبت  
باجراءه او يحتمل ان لا يحكم عليه ان لم يكن ممن شركه فيه او كان ولم يعاصر المدعى  
لان الظاهر ان المكتوب فان كان ممن شركه وعاصر المدعى فان مات وانكر الحق فانا  
به ث المكتوب اليه الكاتب لطلب من الشهود ما دقت من شهوده عليه ويكتبا ونهيا  
القاضي بل انساب فان لم يجد ما دقت من وقد امرني شكك فان اعترف الماشارك  
بالحق طوبى به وبغيره بضايع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به الشديني وغيره  
(قده) لو حضر قاضي بلد انساب بلد الحاكم الذي الحاضر فشا فيه يحكمه على انساب  
امضاء اذا عاد الى محل ولايته وهو خائف قد ساءله بخلاف ما لو شافه به في غيره فليس  
له امضاء اذا عاد الى محل ولايته كما قاله الامام والقاضي والوقال قاضي بلد الحاضر ومن  
متعلقين

في طريقه وبنه القاضي المذكور في طريقه وبنه حليم بنده على يد الذي يبدد  
نفعه لانه لا يقيم من الشاهد والكتاب في الاعتماد عليه ولا ينسى ولو بغيرك يحكم بقضي  
مطلقا عن التقيد بقوى مسافة العدوى ولا انسى بجماعه فيقبل فيفارق مسافة عدوى  
فيفيدونها وبارق الانها بالحكم بان الحكم قد تم ولو لم يبق الا الاستغناء بخلاف جماع الحجة  
انيسهل احضارهم القرب والعبر بالمسافة بجانب القاضين لا بجانب القاضي القاضى المنهى  
والقرب ومسافة العدوى ما يرجع منها بمركبا الى محله يومه المعتدل ومبتم بذلك لان  
القاضى بعدى اى بين من طلب مجامعها على احضارهم ونؤمنه تطيلهم السابق  
انه عسرا احضارا نتيجة من القرب بظهور من قبل الانسى كما ذكره في الطلب  
(فصل) في القصة بكسر القاف وهى تمييز بعض الانصباب من بعض والفاسم الذى يقسم  
الاشياء بين الناس قال ابن

فأرض ما قسم الملك فأغنا ه قسم الحشدة بمتنافسهما  
والاصل فيها قيل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الايترون على اقصيه وسلم  
قسم الغنائم بين اربابها واداتها والخاصة وداعة اليهم المتكسبن كل واحد من التركة  
من التصرف في ملكه على الشكال و يتفاضل من سواء المشاركة واختلاف الابدى  
(و يقترن القاسم) الذي نصبه الامام او القاضي (الى مسعة شرائط) وزاد على ما شرائط آخر  
كاستعفاء فها هو الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والاكوفرة والاشد لاوله  
ومن لم يتصف بمحد كرسى من قبل الولاة لم يسلموا عليه ولا يحاسبوا لامتداعها الخاصة  
من غير تكسب وانما شرط علمه بالايمان في القسمة كالمال الفقة والافتقار واعتبار المادورى  
وغيره من ذلك ان يكون عبقا عن الطمع حتى لا يرتضى ولا يخون واقتضاء كلام الامو على  
شرط فيه معرفة التوفيق فيه وهما واجبهما لا بشرط كاجرى عليه ابن المقرئ وقال  
الاغنى جزم بمقتضى القامض ان لم يتدفعى ابو الطيب وابن الصليح وغيرهم (تنبيه)

ووجهه بقوله أنه يستفاد من التعبير بقبول الشهادته أنه دخل فيها اشتراط السمع والبصر الخ والتعبير بالعصاة لا يفيد ذلك لأن العادة تقتضي وإن كان لهم أنوس الخ وأنه يستغنى بذلك عن ذكر الإسلام وما عداه الخ ولكن يرد على الشارح أنه لو عبر المثل بمقال الشارح لدخل فيه النساء مع أنه لا يصح قسمتهم ويخرج منه خادم المرأة والوالد واحد وما قسم لا تقبل شهادتهم نعم أنه لهم قسمتهم

(قوله قبل شهادته) الاول بان يقول ان يقول شهادة لاجل انه يكون معه مدعيه لا يحلفه فاعلم ما قبله بدل العدة الى انهاء صلا  
 (قوله بل ويستغنى الخ) رزق في الاثر من على الحق وهو انما يربا اعتقالي وخرجه بان ذكر الاسلام والبولغ والعقل مستغنى عنه  
 على كل حال اما بالعدالة التي يبرها او بقول الشهاده المتقوم (قوله واذا لم يكن القاسم الخ) اشار بذلك الى ان قول الحق فان  
 تراخي الشريك مقابل هذه وفقدان جعل اشتراط ما تقدم في متصوب القاسم امان من تراخي الشريك عليه فلا يشترط فيه الا  
 التكليف (قوله المال المشترك) مفترق بضم وليس مقبول لا بصحكه (قوله اشتراط مع التكليف العدة) اي وغيرهما ما تقدم  
 كعشرة المساحة والحبس وكونه عيبا (قوله اما يحكمه ما الخ) والفرق بين من يحكمه ومن تراخيه ان تراخيه انما هو لما حكمه  
 جعله بمنزلة الحكم بانزلهما الرضى (١٩٣) مما قبله بخلاف من تراخيه ما قبله لا لزومه الرضى بحكمه (قوله

لو قال المصدق بدل العدة قبل شهادته لاستقدمه اشتراط السمع والبصر والنطق  
 والعصب اذ لا بد من ذلك واستغنى عن ذكر الاسلام والبولغ والعقل بل ويستغنى عن  
 ذكره ذلك ايضا بالعدالة واذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاسم فاشار  
 اليه بقوله (قال تراخيا) وفي نسخة فان تراخيا (الشريك) اي المطلقان التصرف  
 بين قسم بينهما من غير ان يحكمهما المال المشترك (لم يشترط) اي هذا القاسم  
 (الى ذلك) اي الشروط السابقة وكنل عنهما لكن مشروط فيه التكليف فان كان  
 فيها مجموع رجليه فخاص عنه وله اشتراط مع التكليف العدة اما يحكمه ما قد  
 كمنصوب القاسم فيشترط فيه الشروط المذكورة (وان كان في القسم تقوم) هو  
 مصدر قوم السبعة قدر قيمتها (لم يقتصر فيه على اقل من اثنين) لاشتراط العدة في القوم  
 لان التقويم شهادة بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم فكيف تاسم واحد وان كان فيها حرص  
 وهو الاصح لان الحارس بين يديه يعمل باجتهاده فكان كالشاك ولا يحتاج القاسم الى  
 لهذا الشهادة وان وجد تعدد لاسمائه استدعى على عمل محسوس ولا امام جعل القاسم ما كما  
 في التقويم فعمل فيه بدليل ويقسم بنفسه ولقاضي الحكم في التقويم عليه ويجعل  
 الامام رزق منصوبا ان يشرع من حيث المال اذا كان فيه سعة والا فاجرة على الشراكه  
 لان العمل لهم بان استأجروه وسمى كل منهم قدرا زعمه وان سوا الجوه مطلقه في اجارة  
 محصية او فاسدة لاجوه موزعة على قدر الحصص المأذونة لانهم من مؤن المالكين ما عظم  
 ضرر قسمته ان يطل نفقه الكلفة كموهنة وثوب نفقته من غير الحسا كمنها وان لم يطل  
 نفقه بالسكينة كان نفقته نفقه او يطل نفقه المقصود لم ينفعهم ولم يجيبهم بالاول كيف  
 بكسر واثنائي كحام وطاحون صغيرين فلا يعهم ولا يجيبهم ولو سكتا له عشر دار مثلا  
 لا يصلح السكنى والباقي لا خير يصلح لها اجرة صاحب العشرة على الغيبة يطلب الاخر  
 لا عكسه وما لا يعظم ضرر قسمته انواع ثلاثة وهي الاولى لان المقصود ان تساوت الانصاف  
 منه صوره وقبضة فهو الاول والا فان لم يجز الى رضى القاسم في الاثالث النوع الاول  
 القسم بالاجرة وتسمى قسمة المشاهات والى هذا النوع والنوع الثاني ايضا اشار  
 المحقق بقوله (واذا هي احده الشريكتين شرية الى قسمة ما لا ضرر فيه) كمثل من  
 حبوب ودرهم ادهان وغيره اود او متفقة الابنة وارضى متسوية الا زاء (لم) شريكه

لم يقتصر فيه) اعلم ان القسم بدليل  
 قوله لاشتراط العدة في القوم ويجعل  
 ان يكون التمهيد اجمالا باسم بدليل  
 قوله فان لم يكن تقويم فكيف تاسم واحد  
 والماصل ان القاسم ان كان هو القوم  
 اشترط تعدده وان كان القاسم غير  
 مقوم لم يشترط في القاسم التعدد  
 ويشترط في القوم التعدد (قوله وان  
 كان فيه حرص) غاية في عدم التعدد  
 (قوله الى لفظ الشهادة) بان يقول اشهد  
 ان قبة هذا اقدر قيمة هذا او اشهد ان  
 هذا اقدر هذا (قوله ولا امام بعمل  
 القاسم الخ) غرضه ان التقدير على  
 اشتراط العدة في القاسم ان كان هذا  
 تقويم ما لم يعمل الامام القاسم ما كما  
 في التقويم اي ينفذ من غيره ويعمل  
 به ويقسم بنفسه فينفذ سأل من القوم  
 عدلين ونفقه بنفسه وكذلك لو لم يدر  
 الامام حاقه ولكن لم يقوم به سأل  
 عدلين عن القوم ويقسم بنفسه (قوله  
 ولقاضي الخ) تعبد لقوله وان كان  
 في القسم تقوم لم يقتصر على اهل من  
 اثنين الى ما لم يكن القاسم القاضي بنفسه  
 وهو عام لا يتوقف على ان يحكمه به بعد  
 ان كان ينفذه او يقسم بنفسه من غير  
 تعدد (قوله فان اسد) اجروه الخ) بان

٤٩ خط في وكلا واحد استأجر لهم شخصا وعن كل منهم على نفسه قدر او اذن التوكيل ان يسمه لاجل  
 هارم كلاما معاه قليلا وكثيرا وكذا لو استأجره وتباوعين كل قدر او كذا الوعد واملاوه من كل قدر (قوله اجرة مطلقة) اي لم يحد  
 كل منهم قدر ما بان قالوا استأجرناك لتعلم لنا كذا (قوله ثم ما عظم ضرر قسمته الخ) تكميل للاقسام لان الحق تكلم على نفسه ما لا ضرر  
 فيه وقوله ثم ما عظم ضرر قسمته اي سواء كان الضرر لكل الشراكه او لبعضهم كافي مسئلة العشرة المذكورة وقوله منه اي ظهـ  
 ان كان الضرر للجميع او من غير لفقه الضرر كصاحب العشرة في الصورة والاشية (قوله صورة فقيمة) سواء كان له اذ او متقوما فاقبال  
 المثل الدراهم والحبوب والادهان ومثال التقويم ارض منقعة الاجرة او ارض منقعة الابنة (قوله والى هذا النوع والنوع الثاني الخ)  
 يقتضي ان القسمين داخلا في المتن من ان الشارح سبك القسم الثاني بقوله النوع الثاني الخ والجواب ان ذكر الشارع له في ياد  
 انصاح وجان لا ياتاه وفروعه

فمن جهة أخرى، فإننا نلاحظ أن القيمة الاقتصادية للثروة لا تتغير مع تغير القيمة الاجتماعية للثروة. فمثلاً، إذا كانت القيمة الاجتماعية للثروة تتغير من ١ إلى ١٠٠، فإن القيمة الاقتصادية للثروة تتغير من ١ إلى ١٠٠ أيضاً. وهذا يعني أن القيمة الاقتصادية للثروة تتغير بنفس النسبة التي تتغير بها القيمة الاجتماعية للثروة. وهذا هو ما نلاحظه في الجدول رقم ١٤.

بالارزهي و جوده هدا هو المرامو يكون  
 اعتدرا كاعلى قوله لزوم شريكه الا ان  
 اجابته ايما لم يمكن فسمه كل على حدة  
 والا فلا احبار (قوله) ويحصر على خمسة  
 التعديل (الح) اشبار بها انما يحصر  
 في العفار والمقول وعد اشملت هذه  
 المسئلة على فبر خمسة قوله - تقولان  
 وقوله ونوع وقوله لم يفتنقل وقوله مستوفى  
 وقوله ان ازالنا المسئلة مختلفا فلما قاله  
 الشارح وانما كان من خمسة التعديل  
 مع كونها ليس واحد االقصة مستوية  
 نظر الاختلاف الصورة فنرجح بمقولان  
 ا عقارات فمما تفصيل ان كانت متفقة  
 للاجزاء والقصة فهي اقرازا والا  
 فتعديل ونرجح سوع منقولان احدا  
 كعمدتي كي وفندي وحشي فلا احبار  
 في ذلك ونرجح بقوله لم يختلف مالو  
 اختلفت كذا اثبتى مصر تبين  
 وشامتين فلا احبار في ذلك ونرجح  
 بمقولة الملهة فلما اقرازا لتعديل وان  
 كان فمما احبار (قوله) مما لا يختلف  
 في كل منها (الح) معناه ان الاعراض  
 لا تختلف في قسمها الا بمقتل الصفة  
 ومستوية التهمة كمن اارة المصحح مما  
 لا شغل كل ما انقصة ايما ان لا قبل  
 ان يصير كل دكان دكانى وهى اوضح  
 من عبارة الشارح (قوله) اما حال  
 من دكانى ومعامدة - مستوية التهمة  
 او حال من انقصة ومعامدان كل واحد

(قوله بطلت فيه الخ) يعني أن المال بعد أن كان مشتركا بين اثنين مثلا صير مشتركا بين ثلاثة (قوله بلائنة الخ) فإن كان هناك بئنة  
 اجابهم وهي من ابرهاتان وارجل وانرا أن لا يهاهروهم وتقول بكفي وهو المقعد (فصل في الدعوى الخ) \* ذكرها في بابها القضاء  
 لأنها لا تكون إلا عند قاضي أو محكم أو لا دعوى تقوم على دعاوى تكسر أو لا وقضها والقضاء ثابت كالحق وقد ثبت بالثبوت بالثبوت  
 دعوى تقوم على دعوات كجبهة وصعدات (قوله والبيئات) ذكرها في بابها مناسبتا ليدرك التهود فضلا عن ذلك فكان الأولى  
 حذف قوله والبيئات أو كان غير مكلف أو باب من تدريج الفصل الأول بعد مقتضى (قوله عن وجوب) أي شئوت وقوله على غيره  
 وهذا يشعل الشهادة فالأولى أن يزيد على غيره (قوله عبدناكم) وبالله الحكم والنزول والسيف حتى العبد (قوله والأصل  
 في ذلك) أي على القلب والنشر المرتب (قوله لا دعوى ناس الخ) أي في ذلك من غير عظيم فامتنع ذلك لامتناع الاعطاء بالدعوى  
 المحررة من الثبوت الشرعي على قاعدة أولانها إذا انحلت على مثبت فتنه وإذا دخلت على منفي أثبتته فبغير المعنى امتنع ادعاء  
 الناس دمار حال وأموالهم لامتناع الاعطاء بالدعوى المحررة (قوله وروى البيهقي الخ) ذكره بعدما تقدم لأنه فيه زيادة فائدة  
 وهي أن البئنة على المدعي (قوله والذي) (١٩٥) تتعلق بهذا الفصل الخ) أي ذكره في قوله والذي يتعلق بأخيه ومرة  
 نخصة أشباهه لكان أولى وهذه النخصة

الزوج على الآخرته والإشاعة وإذا استحق بئنة شأناه بطلت فيه باقي (تمة)  
 فترافع الشركاء إلى قاضي في قسمه للبلائنة لم يجزم وأن لم يكن لهم منازعة فوسيل  
 نصيبهم وعليه الإمام وغيره  
 (فصل) في الدعوى والبيئات وفي بعض النسخ أن هذا الفصل مقدم على الذي قبله  
 والدعوى في القضاة الطلب والتمني ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وشرعا أخبارهم  
 وجوب حق على غير عبدناكم والبيئات جميع بئنة وهم التهود سواء في ذلك لأنهم يبين  
 بالحق والأصل في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا إلى اقتدوا به أيكم بينهم إذا فرق بينهم  
 معرضون وأخبار كثير مسلم لو يعطي الناس بدعواهم ناس دعا جبال وأما العلم  
 ولكن الذين على المدعي عليه وروى البيهقي بإسناد حسن ولكن البئنة على المدعي  
 وللمعين على من أنكر والذي يتعلق بهذا الفصل نخصة أمور الدعوى وما بها والبيئات  
 والبئنة والتكول وتقدم شرط صحة الدعوى على قبل ذلك لأن لها شرط وأما الإربعة  
 بدرجتها في كلام المصنف كاستفراؤه والمدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه من  
 وافقه قال قول الزوج وهذا أصل هو ذمته قبل وطه أجلسا معا الكاح باقي رقالت بل مرتبا  
 فلا كاح فهو مدعى وهي مدعى علم (فأذا كان مع المدعي بئنة) بما ادعاه (معها  
 الكاح كسك له بها) أن كانت معدلة فشرط في فقر عي ودي كمد وحسد فنف وزكاح  
 ورعدة ولها دعوى عندناكم ولو لم يحكم بالاستقلال صاحبها بئنة فأنه نعم لا يستقل المدعي  
 لقود استثنائه وقسم الموقع وإن حرم زوج طالة المدعي والذين فيها: محصل وهو أن  
 استحق شخص عينا عند أخرا شرط الدعوى بما اعتدناكم أي حشي أحدنا من الزنا  
 عنه والأفله أحدنا استقلاله بقدره وإن استحق دنا على مجتمع من أدائه طالعه به قال لم  
 يكن معه بئنة) معدلة (فاقول) حينئذ (قول المدعي عليه) لموافقته الظاهر ولكن  
 (ببئنة) أي عبر القسامة في دعوى الدم أو البعير هناك في حساب المدعي لحود الموت  
 على الأماه والأصل ما ذهبوا إليه من بئنة على الأصل (قوله سمعها الحكم الخ) أشار بذلك إلى أنه إذا لم يسمعها لم يرد  
 شأ (قوله في شرط الخ) تفرع على قوله سمعها الحكم كرجال ما فرعه ثلاثة أقسام الصواب وغيرهما بين العين والذم  
 فيما تمصيل تأويله تحتنا إلى الرفع وتارة لا أو غيرهما لا بد فيه من الرفع (قوله وإن استحق شخص ديننا) ومثلها ألفه المتعلقه  
 بالعين بأن كانت الحاقرة واردة على عين من ماله (قوله قال لم يكن معه بئنة الخ) ليس هذا مرتبا بقول الشارح وإن استحق دنا الخ  
 وإن كان طاهرا مرتب به بل هو مرتبط بقوله وإن كان مع المدعي بئنة وكان الأولى ذكره عقبه وتأخير الكلام على العين والذم  
 أو كان بقسم الكلام على مسئلة الذم ثم يذكر ذلك (قوله والضروة) أي ضرورة الرفع إلى الحكم كلبه من المؤنة والمشقة (قوله  
 على مجتمع) أي سواء كان قرا أو مشركا مع المدعي بئنة أولا (قوله طالعه) أي استقر على مطالته والمراد استقر على المطالبة إن  
 أراد أو أله إلا من ماله غير مطالته بعد الطلب المقدم (قوله وإن استحق دنا) ومثله المؤنة المطلقة بالذمة في حكمها كالدين  
 فله أن يأخذ من مال من هي في ذمته فغير قسيتها وإن كان محتجا

انسان متباين جانبا للمدعي وهذا الدعوى  
 والبئنة والقسامة السابقة في جانب  
 المدعي عليه وهي العين والتكول  
 وبعبارة الدعوى أي وهو الأقرار أو  
 الإنكار (قوله والمدعي الخ) هذه الأرو  
 بشرط الجزاء أو ما إذا دخل على كلام المتن  
 فأدخلها في الدرس على المدعي وأدخل  
 على المتن الفاو وحده غير ساعا على تعريف  
 المدعي والمدعي عليه لا يعرفهما  
 مهمته فأفقه (قوله فهو مدعى) أي  
 وهي مدعى عليها ومتقضاء أن تصدق  
 بيمين أو عقوق في المسئلة والمعلمين  
 القول قول الزوج بيمينه وبدوم الكاح  
 لأن الأصل بقاء الكاح وكن  
 ذلك مستثنى من قولهم المدعي فحاشا به  
 إليه نأى الأدهه ومسئله القسامة  
 وألحاح فادعهم على ذلك الزوج  
 إذا ادعى الرد أو القسامة قال البيهقي  
 فحاشا به يكون أنها مستثنى وبعضهم  
 قال أنه على الأصل ويكون قوله مواءفا  
 لظاهر لانه أي الزوج يدينه بشأه  
 أشار بذلك إلى أنه إذا لم يسمعها لم يرد  
 (قوله في شرط الخ) تفرع على قوله سمعها الحكم كرجال ما فرعه ثلاثة أقسام الصواب وغيرهما بين العين والذم  
 فيما تمصيل تأويله تحتنا إلى الرفع وتارة لا أو غيرهما لا بد فيه من الرفع (قوله وإن استحق شخص ديننا) ومثلها ألفه المتعلقه  
 بالعين بأن كانت الحاقرة واردة على عين من ماله (قوله قال لم يكن معه بئنة الخ) ليس هذا مرتب بقول الشارح وإن استحق دنا الخ  
 وإن كان طاهرا مرتب به بل هو مرتبط بقوله وإن كان مع المدعي بئنة وكان الأولى ذكره عقبه وتأخير الكلام على العين والذم  
 أو كان بقسم الكلام على مسئلة الذم ثم يذكر ذلك (قوله والضروة) أي ضرورة الرفع إلى الحكم كلبه من المؤنة والمشقة (قوله  
 على مجتمع) أي سواء كان قرا أو مشركا مع المدعي بئنة أولا (قوله طالعه) أي استقر على مطالته والمراد استقر على المطالبة إن  
 أراد أو أله إلا من ماله غير مطالته بعد الطلب المقدم (قوله وإن استحق دنا) ومثله المؤنة المطلقة بالذمة في حكمها كالدين  
 فله أن يأخذ من مال من هي في ذمته فغير قسيتها وإن كان محتجا

[illegible]

ولكن في عارونه انما قام ما فيه انه  
لا يدين رد المدي في هذه الحجة ايضا  
كالتى بعدها ويرى ان لا يدين الله احدى  
السمين على المدي وقوله اختلف  
بمنزلة الحكم بشكوكه (قوله اختلف  
المدي ويستحق اى غالبا وقد لا يختلف  
كما اذا ادعى الولى بل ليس حقا فانكر  
المدي عليه ونكل عن السمين فلا  
يختلف بل جعل حتى يبلغ المصير ثم اختلف  
وكذا الوادعى على شخص بمال ليت  
لا يورث له ونصيب الامام شخصا وادعى  
ونكل المدي عليه فلا يختلف المدي بل  
يجب السمين عليه الى ان يختلف او يقر  
وكذا الماخر الوقت والمصلحة اذا ادعى  
شيئا لا يختلف بل يجب المدي عليه  
الى ان يختلف او يقر وكذا الوصى اذا  
ادعى على الورثة ان مورثهم اوصى  
لغيره من ابناءه انكر او اقر وانكروا فلا  
يختلف الوصى بل ينصب الورثة الى ان  
يختلفوا او يقروا (قوله الارضى المدي)  
واذا نكل ثانيا لا يهاجم المدي لانه  
اسقط حقه من المدي (قوله  
يعتلف ويستحق) اى بغير ايمان  
من غير توقف على حكم لاشيا كالقرار  
وهو لا يتوقف على حكم (قوله كالقرار  
المضم) وفرع عليه فرعين قوله يجب  
الحق بغير المدي المخر وقوله ولا تنص  
بعدها جئت اى المدي عليه عتقا  
(قوله فان ادا) اى المدي عتقا  
قوله ودوال فقه اى هل يلزمه الخلف  
اولا (قوله وبراحة حساب) اى دقتر  
(قوله نأخذ المدي) اى التى لا يتقدم  
الدين من المدي على (قوله والدين  
لنه) اى موكولة اليه وفاقة له ولا بد  
لخصم بالشرع فى غيرها وما ذكرناه  
لحلل اوجهه فان ادعى انشاء الحول  
للكول بل لا يوجب واشتدت فذهبت بها

لنسة) أى مكرولة السه وناقة له ولأباضلات البنية (قوله إلى آخر المجلس) أى مجلس المحصورة المتعلقة قاضي  
 المحصرين بأب شرع في غيرهما وماد كالمحصى غير ظاهر (قوله فذاك الخ) أى سقط عنه كاهن أن ادعى السلام من أول  
 الحول أو بعده فإن ادعاه في أثناء الحول (قوله وليس ذلك) قضاه بالنكول والمحصى ليس المطالبة الجبرية ولا بهاله  
 له كقول لا غيرا وحسب واختلاف فذته بما لم يأت به فم

(قوله وان ادعى الخ) غايته في عدم طلب الولد (قوله واذا ادعى الخ) التعيين بذلك على ميل التغليب واهتصاره وهو انه عود الظاهر بتواليه بين العين يقال له ادعى عليه لا هو الحق الظاهر في دعواه اتملكه والا نحو يقال له مدع لان دعواه متناهية الظاهر (قوله في يد احد هما الخ) المراد اليه المتنازع ليس من ايدى شخص شأ من انسان اياه ان دعاه نفسه وادعى من كانت اليه قبل ذلك انه لا يتقبل قوله وان لم يكن له اليد الا ان وكلوا من انسان الا ان دعاه في ايدى من كان له يد او كان له دارا كراهة فادعى المتكبر شيئا ثابتا فيها انه له وقال المكري ملكه لا يقول قوله وان لم يكن العين الا في يدك وكذا لو كان له دارا كراهة فادعى المتكبر شيئا ثابتا فيها انه له وقال المكري هو ملكي فاقول قول المكري وان لم يكن (١٩٧) العين بيده لان اليد في الاصل له بخلاف المتقول فيها انه ادعاه فاقول

قول المكري (قوله ولا سنة) قال كان هناك سنة على يها وان كان لكل سنة قدمت سنة الدخول كما في تفصيل ذلك (قوله ولا سنة) وكذا ان كان له سنة كما في وجوب بانه يسهل ذلك لأجل قوله تحالفا اما اذا كان له ما سنة فهو لها أي من غير تحالف (قوله سقطنا) محل ذلك انما سنة الشئ عدد او تاريخ بعد دليل قوله فبما ان ورجل او رجل وامرأتين على شاهد وغيره وكذا قوله وتاريخ سابق وبعثي وصحدها يقال في قوله فهو لها (قوله وان اقر به لاحدهما) أي اولهما (قوله ولو اقرت الخ) غايته لقوله رجعت سنة الدخول وقوله فارجح لاحدهما لأنه معلوم من أول الكلام ان يعرف قوله ولو اقرت مستانفا وقوله فارجح جوابه (قوله واعذر بها الخ) ليس هذا على المذهب (قوله ان لو قال الخ) أنه قد رآك على قوله بعت سنة الدخول فكأنه قال ما لم يكن مع بيده الخارج زاد على (قوله فلو اقرت به ما فارجح) أي مشقة أو كمال دور العين لا ريب من الدخول على الخارج (قوله ويرد من الدخول إلى الخارج المقترن الدخول المقترن ذكر الانتاة بالعاد وادعى

فادعى المنقط كفهها المسامح آخر لم يطلب بها وان نكل من المبيع لانها مسخرة ولو ادعى ولي عصبى او غيره من حقه على شخص ما ذكره ونكل لم يخطف الأولى وان ادعى نبوة بسبب ما شرته بل ينتظر كاله ان يثبت الحق لتعريف الحالف جسد (واذا ادعى الخ) أي شخصان ادعى كل منهما (شأ) أي عنا وهي (في يد احد هما) ولا سنة لواحد منهما (فاقول) حيث (قول صاحب الديباجة) انهما ملكا اذا اليد من الاسباب المرجحة (وان كان) المدعى وهو العين (في يد هما) ولا سنة لهما (تحالفا) على أني فقط على النص (وجعل) ذلك (بينهما) نصت لنقضه صلى الله عليه وسلم ذلك كما يحكم على شرط الشقين ولو اقام كل من المدعين به عبادا وهو يسهل ثالث سقطنا لتناقض موجبهما فخطف لكل منهما (بما وان اقر به لاحدهما على مقتضى اقراره او يسهلها ولا يسهلها) فاقولهما اذ ليس احد هما بأقر به من الآخر أو يسهل احدهما ويسى الدخول ردت بيته وان تأخرت ردت بها وكانت شاهد او بعنا وبينة الخارج شاهدين أولي بين مبيع الملك من سراه وعبره ترجيح البيعة من بيده هذا ان أقامه بيده الخارج ولربيل تمتد لها الاهاغا تجمع بعد ما لان الأصل في حائنه الدخول فلا يعمل فيها ما دام كاهة ولو اقرت به بيعة واستندت سنة الملك الى ما قبل ازالته بيده واعتذر بغيرها مثلا فاجاز رجح لان يد اعاد اقرت بعدم الحق وقد ظهرت لكن لو قال الخارج هو ملكي واشترى بيته مني فقال الدخول بل هو ملكي واقام بيته بما فارجح الخارج بانه عليه بيته بما ذكر فلو اقرت به بامرأته تجمع دعواه به فيرد ذكر انتقال لانه مؤاخذ بأقراره ثم لو قال ذهنته وملكه لم يكن اقرارا لزوم اليه لجواز اعتقاده وزعمه بالعقد كره في الروضة كاهة لهما وترجع شاهدان أو شاهد وامرأتين لاحدهما على شاهد مع عين الاستئصال ذلك سنة الاجماع بعد سنة الحالف بالسكوت في بيته الا ان يكون مع الشاهد بغير رجح بها على من ذكره لارجح بزمانه هو ولا احد هما ولا يرجح على من ردت وامرأتين ولا على أربع نسوة لكمال الحق من الطرفين ولا سنة مؤرخة على سنة مطلقة ويرجع تنازع في ساق والعين بيدهما ولا يسهلها ولا يسهلها ويثبت سنة دعى الاكثر لان الاخرى لا تعارضها فيه ولصاحب التنازع السابق آخره في زيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لانهما اتفاه ملكه ويستثنى من الاجراء ما كانت العين بيد البائع قبل القبض

في اذ ورثته منه او اشتراه منه او هود ذلك وامكن ذلك سمعت دعواه (قوله لم يكن اقرارا لزوم اليه الخ) وشي على ذلك انه تجمع دعواه فيذكر انتقال لكن محل ذلك اذا كان عن يميل لروم اليه وعنده بالعدة اما اذا كان عامرا فارجح دعواه ادعى انه ملكه لم تجمع فيرد كرا انتقال وكذا يقيد بما اذا لم تنتقل العين من يد المهر اليه الى المهر له والا فلا تجمع دعوى المقر بعد ذلك الا بدسكرا انتقال (قوله لجواز اعتقاد ما زومها بالبعد) يؤخذ منه ان المسئلة مقيدة بالقدوس السابق (قوله وترجع شاهدان الخ) كلام مستأنف ليس مرتبطا بما قبله بل هو مرتبط بقوله فبما ان والعين بيدهما ولا يسهلها ولا يسهلها فأتت اما اذا كانت العين بيد احد فلا ياتي هذا بل تقدم بيته الدخول مطلقا كما تقدم فالحاصل ان قوله والعين بيدهما الخ امرح على قوله وترجع رجحان الخ وقوله ولا يشهد ودلقوله وترجع تاريخ سابق (قوله ما لو كانت العين بيد الداع) ضرورية ما لو كانت العين بيد الداع وادعى واحد عليه اتم ملكه وادعى الآخر انها ملكه واقامها بينتي مؤخرتين تاريخ غير متوحد فانه يحكم لاسباب الشرح (قوله ولا يسقط على البائع اجرة المدة الماضية من حين ملكه بالشهادة



فلا يحل على من يبيع حلقه من اللحم الحلال في حلقه فان كان معه اللحم الحرام فلا يحل له ان يبيعه  
 فان كان ما كلفه الله تعالى فقال من حلف ان لا يأكل من لحم الخنزير حتى يتصلب من الدهن والدمعي عليه وتكسبه بان يخل  
 حوت السمك على الدهن عليه ما اذا لم يره الدهن من الجبن (قوله أوسط مورثه) فيه نظر لان خط مورثه يكون في فعل مورثه  
 لا في فعل نفسه الذي استكلام فيه فكان الأولى بحذف قوله أوسط مورثه وصورة ما يحتمس عاذاً أو جوداً وقه خط مورثه أي ما  
 في حلقه على عمره عشرة دراهم من صبيح باعه له فاقبل قل نفسه (١٦٨) وانما خط مورثه فحذف ذكر ما يحتمس

فلا يحل على من يبيع حلقه من اللحم الحلال في حلقه فان كان معه اللحم الحرام فلا يحل له ان يبيعه  
 فان كان ما كلفه الله تعالى فقال من حلف ان لا يأكل من لحم الخنزير حتى يتصلب من الدهن والدمعي عليه وتكسبه بان يخل  
 حوت السمك على الدهن عليه ما اذا لم يره الدهن من الجبن (قوله أوسط مورثه) فيه نظر لان خط مورثه يكون في فعل مورثه  
 لا في فعل نفسه الذي استكلام فيه فكان الأولى بحذف قوله أوسط مورثه وصورة ما يحتمس عاذاً أو جوداً وقه خط مورثه أي ما  
 في حلقه على عمره عشرة دراهم من صبيح باعه له فاقبل قل نفسه (١٦٨) وانما خط مورثه فحذف ذكر ما يحتمس

أجاب بان الكاف في قوله كان بعد  
 في حلقه قلن المؤكد يقطع النظر عن  
 كونه في فعل نفسه أو غيره (قوله نفياً  
 مطلقاً) أي غير مقيّد زمان ولا مكان  
 (قوله تنبيه الخ) خبره اعتراض على  
 التي (قوله وقد تكون الخ) تامل  
 بعد دون أي وليس كذلك لأنه الخ (قوله  
 لا في فعل الخ) متعاضد بعد وفي أي  
 لا موضع ولا مستندة إلى فعل الخ (قوله  
 ولو ادعى دمال الخ) هذا من أفراد قول  
 التي فان كان تمام مطلقاً لزم كرهه  
 لكان أولى (قوله ولو قال حتى عبك  
 الخ) عرته به الذم في قوله ومن حلف  
 على فعل نفسه الخ أي سواء كان فعله  
 حقيقة أو حكاية كقول دانه وعبد  
 (قوله الذمعي عليه) أي السبديان  
 عبك نزل كذا (قوله أو تأول) عطف  
 على فعل الخ والدرج نفسه وبين  
 ما قبله أنه في حلقه يستعمل اللفظ في  
 معنى آخر غير ظاهر وأما التأويل  
 قريب اللفظ على معناه المتبادر منه  
 ولكن يخالف القاضي في التبيين  
 سلم القاضي ان ما عليه عشرة فنة  
 وصدع من صبيح وحلف ان ما عليه  
 عشرة فنة فصدع فتمتلف (قوله لم  
 صدع أم الجبن العاشر الخ) أي شروط  
 أربعة أي يكون ذلك عند القاضي  
 وانما حكمه فان كانت الجبن عند المدعي  
 به بحث التورية الشافعي ان يطلب

القاضي منه انما ما كان حلف قبل ذلك ووري بعته التورية الشافعي ان لا يكون الحلف بالطلاق أو لعن  
 فان كان ذلك ووري بعته التورية الرابع ان لا يكون المدعي عليه مظلوماً فان كان مظلوماً كان معصراً او ادعى عليه سواء  
 الادعاه حالاً فانكر حلف وقال لا يرضى شيء الا يتسحق على شيء أو أراد ان لا يكون معصراً بعته التورية (قوله بسن التخلط)  
 أي العبر من وزن وحاش ومن حلف بالطلاق أو لا يخلع عينا معافاة ومن التخلط أي صنع المعصية في حلفه ويطعم له سورة فداء  
 ويقرن له صبيح على ذلك وغيره قوله تعالى ان الذي يشرك به الله وعاينهم ثم أقبلوا الآية (قوله وفي مال) قد ووجه زكاة  
 نقد او ما فيه الخ قد حرج المصنف الذي لم يبلغ صاحب النقد ولا يفتي كخمس من الأبل لانسأوى ما في ودهم ولا عشرين ديناراً  
 (قوله هـ من ثلث الخ) يدل على نصاب

(قوله عزه) انما يؤمنون ان يحسنوا الحسب والارباب كان حشفا فلا عز له لان مقدمه ربي ذلك (فصل في الشهادات الخ) هـ  
 ذكره صاحب الدعوى لانه لا يتكون بعد ضمان قدم الشهادة فظهر الفصل لانه يكون قبل الدعوى (قوله عن شئ) اول من قول  
 غيره معنى لان ذلك لا يثبت الشهادة (١٩٩) بسلام رمضان (قوله بلفظ خاص الخ) قدر هو معنى الدعوى  
 وشري على خلاف القسادة من

حسبون المعنى الشرعي انهم وقيل  
 انه معنى شرعي واما الدعوى فهو  
 المدعى او الزوجة (قوله ليس لك الخ)  
 اي ليس لك في اثبات الحق على خصمك  
 الا شاهدك وليس لك على خصمك  
 عند عدم البينة الا عين خصمك  
 فالدست يحتاج الى هذا التأويل ولا  
 قاله في جرائد انهم استلزموا  
 وانما هي حكمة من حيث انما استسقطوا  
 الخصومة (قوله ترى لنفسك الخ) على  
 تقدمه عند الاستسقاط انما ترى  
 (قوله على مثله) فاشهد اودع  
 اشهد ان حققت الامر كالشئ والى  
 فانه ان ايمان لم يحقق فانه لا يتقبل  
 ان يكون غيرا عند التفتي  
 الشهادة وعندها وبطل على اذا  
 لم يتبين للشهادة (قوله واراد كما  
 تحسن) وكلها لا تؤخذ من الامانة  
 يؤخذ الشاهد ومن قوله فبان  
 والحق في شر بان المشهود ومن قوله  
 حتى افقه وفي الاصل المشهود له  
 ويضمن ذلك المشهود له واصبقت  
 (قوله عند الاداء) هو مقدم من تأخير  
 وحسن ان يذكر عقبه في الامس اجبت  
 فيه (قوله في الوصية) اي في الشرطي  
 غير ما اذا اراد الصيغة وصي دين  
 عند عودته اي اوصي برهالي ما بها  
 واشهد ذلك حكاية من سواد كان  
 المشهود عليه مسلما كافرا (قوله  
 والسادسة الخ) زاد ذلك مسبق  
 على ان المراد بالعدم الفسق فان  
 اراد بها قبول الشهادة فعل المروءة بل  
 وغيرها فلا حاجة لزيادة (قوله وادع  
 ان لا تناو) اي ادع من عدم الى ما

ولما من الفرق لونهما لا يحلف بالله الذي انزل الا قبل على عيني او يجوز ما اوردت  
 حلفه بالله الذي خلقه ومروءه ولا يجوز لقاض ان يحلف احدا بطلاق او عتق او غير ذلك  
 قاله الماوردي وغيره قال القاضي رضى الله تعالى عنه وفي بائع الامام ان فاضا يستحق  
 الناس بطلاق او عتق او غير ذلك من الحكم لانه جاهل وقال ابن عبد البر لا اعلم احدا من  
 اهل العلم يرى الاستحلاف بذلك ولا يحلف قاض على تركه لخلاف حكمه ولا شاهد انه لم  
 تكذب في شهادة ولا مدعى ضمي ولو احتمل ابل بجهل حتى يبلغ الا كافر امسا انت وقال  
 انها ثابت العانة فحلف لسقوط القتل والعين من الحميم تقطع الحصة حال الا لالحق  
 فتسقط بينة المدعي بعد حلف الخصم ولو ادعى حق غير ضمي ويجهلون مجهول نسب فقال انا  
 حر اصله صدق بيمينه لان الاصل الحرية وهو على المدعي البينة ولو ادعى حق ضمي  
 او يجهلون وايضا يدين له بصدق الابحية ويدينه وحول اظهرا حلف وشك له بقره مما لانه  
 الظاهر من حاله ما اكد كراهة ما بعد كماله ما لم يلقه فلا بد لهما من حجة ولا تسع دعوى دين  
 مؤجل وان كان به بينة لا يتحقق به الا في المال ولو كان بعينه حاله وبه من قبل  
 محبت الدعوى به لا يتحقق المطالبة بحسنه كما قاله الماوردي

هـ (فصل) في الشهادات جميع شهادات وهي اسرار عن شئ بلفظ خاص والاصل قبالة  
 الاجماع اثبت قوله تعالى ولا تسبقوا الشهادة وقوله تعالى واتشهدوا شهد من  
 رجالكم واشهدوا كبير الصبيان ليس قال الا شاهدك او يمينه وشهدا على الله عليه وسلم  
 سئل عن الشهادة فقال القائل يرى الخس قال نعم فقال هل مثله فاشهد اودع رواه  
 البيهقي والحاكم رجع اناده واراد كانه شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به  
 وصيغة شرع في شروط الركن الاول فقال (ولا تقبل الشهادة) عند الاداء (الان  
 اجبت في حسن) بل بشر (خصال) كاستمرفها الاولى (الاسلام) فلا تقبل شهادة  
 الكافر على مسلم ولا على كافر خلا لا في حصة في قوله شهادة الكافر على الكافر  
 ولا حدة في الوصية لقوله تعالى واشهدوا وادع على منك والكافر انس بعدل وامن منا  
 ولا ادعى الفساق وتكذب على الله تعالى فلا يؤمن من المكذب على خلقه (و) الثانية  
 والثالثة (البلوغ والعقل) فلا تقبل شهادة صبي لقوله تعالى من رجالكم ولا يجهلون  
 بالاجماع (و) الرابعة (الحرية) ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق خلا لا جلد ووصية  
 او مكاتب لان اداء الشهادة فيه معنى الولاية وهو موصول منها (و) الخامسة (العدالة) فلا  
 تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم تاسق نبيا فخذوا واما الصادق ان يكون له مروءة في  
 الاستقامة لمن لا مروءة لا حياء ومن لا حياء له قال شاهد لقوله صلى الله عليه وسلم ان  
 لم تنسخ فاصنع ما شئت والسادسة ان يكون غير متم في شهادة لقوله تعالى ذلك الله طاعت  
 الله واقوم للشهادة وادع الى ان لا تناو والاربع سبعا عشرة والسادسة ان يكون ما يطالبه  
 تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته والتاحه ان يكون بلفظ كما قاله صاحب التمهيد  
 وغيره فلا تقبل شهادة مفعول والاشارة ان يكون محور اعلمته به فلا تقبل شهادة من  
 تقبل في اصل الوضعية قبل فصل التمهيد عن الصبري وحرمه الرافعي في كتاب الوصية  
 وخرج بقيد الاداء الفصل فلا يشترط عنده هذه الشروط دليل قوله ما لو شهد كافر

الحق على انه متى كانت هناك ربيعة مقتضت الشهادة (قوله والاشارة الخ) لاحاجة لزيادة ذلك لا سبب في التمهيد  
 فاضد التفتي عن زيادته ان يقال قد يحسبكون سبعة غير معصية كان منع المال باحتيال غش فاشنع مع عدم العلم له  
 فزاد هذا الاجل ذلك

(قوله في ربي) يعلو ما فوقه ولا يحيط به احد وان الذي اعاد ما سبنا من هذا السب لا يعلو ما سبنا من هذا السب  
 الشهاده المأموره واغاييل غير هاتين بعد استيعاب طبعه بان عني هذا الذي في هذا السب وانما من انما في ربي وما  
 البصير العيون قال انما هو عقلت ولا قدور زمان (قوله في ربي) اي اوامرنا وعلقت طاعته على حاسبه كاي (قوله  
 استغنى لخواصها) اي كل باقاه نوعه استغنى بالفضل والبدوا لتساوئه في والنازحه وحته استغنى لانخصه وبغيره  
 وهذا (قوله واليهم من الذكر) اي بشرط ان يكون معاملة (٢٠٠)

أو بعد أوصى ثم أعاد هاجسه كما قبلت كما قاله الزركشي في هاجسه قال ولا يستثنى من ذلك غير شهود النكاح فإنه يشترط الإجماع عند العمل أيضا (والعادة) المقدمة خمس شرائط الأول أن يكون محضاً لكثير (أي لكل من الزوجين) الثاني أن يكون غير مصرح على الخليل من الصلوات) من نوع أو أنواع وغير جماعة الكبيرة بأنهما قاض صاحب عقل عاقل مدعي كتاب أو سنة وقبل هي المصداق حجة لعدم ذكر أصل الرخصة أنهم لم يرجع هذا أصلاً وإن الذي ذكرناه لا هو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكثير انتهى لأنهم عدوا الزاوي أو كل مال النيم وشهادته لا زور وبهو هاجس الكثير ولا أحد فيها وقال الأمامي هي كل جمعة تؤذن، قلنا كبريات من كتبها بالدين انتهى والمراد بها قرينة التعارض المذكورة غير الكثير الاعتقادية التي هي البدع فإن الراسع قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم كسابق بيانه هذا أصعبها بالحد وأما ضبطها بالعد فاشياء كثيرة فقال ابن عباس هي التي السبعين أقرب وقال سعيد بن جبر أنها التي سبعة أقرى أي باعتبار أصناف أنواعها وما عد ذلك من المعاصي فمن الصغار ولا بأس بعدئذ من النوعين من النوعين فمن الأول تقديم الصلاة أو تأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزاوي ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن أو التأس من رجعة الخصم أو من مكروه تعالى وأكل الزاوي كل مال النيم والأقطار في مائة من غير عذر وعقوب الزاوي والزاوي والوطاء وشهادة الزور وضرب المسلم غير حق والنمسة وأما القصة فإن كانت في أهل العلم وجملة القرآن فهي كبيرة كما يرى عليه ابن القري والأقصه فومن هذا هاجس النظر المحرم أو محض بن قلب نعيمهم المجهود أو استعمال نجاسة في بدن أو وطء غير حاشية فزارت كتاب كبيرة أو أسرار على صغير من نوع أو أنواع تنفي العدالة إلا أن تغلب طاعة على معاصيه كما قاله الجمهور فلا تنفي عدالة وان انخفضت عبارة المصنف الانتفاء مطلقاً (قائلاً) في البرلوني العدل قبل كبيرة إذا لم يصر بذلك فافقاً بحلف به إلى الكفر ولا الثالث أن يكون العدل (سلم السيرة) أي العفة بأن لا يكون معصية أو يكفر ولا يفتي مدعيه فلا تقبل شهادة مدعيه كغيره ويسقط مدعيته فالأول كما سكره في البيت والثاني كتاب النعمان وسنن من ذلك انطوائية فلا تقبل شهادتهم وهم فريق في جزون الشهادة أصحابهم إذا جمعه يقول في على فلا كذا هذا الدال به بنوا العيب كما ثبت الإشارة على أن بنوا العيب كان قالوا أربابهم قرينه كذا فتقبل حديث شهادتهم (و) الراسع أن يكون العدل (مأموناً) بما عوقبه العقس الأمانة صاحبها (عند العقب) من ارتكاب قول الزور أو الصراعي العسة والذهب تمام غيبه فلا عدالة لمن يحميه عضه على الوقوع في ذلك (و) الخامس أن يكون (محافظة على رؤيته) بأن يضاف الشفيع

[illegible]

لواقفهم ومع ذلك فقد اختلفوا في مسئلتها (قوله) يأكل في الصوم (لا) من البكر فقد كان من الاكل والشراب والمشي (قوله) ولا يضر  
 (حرم) الاكل والشراب لانه معطوف على من لا يلبس به فتكون من جملة عليه او ان الادمي من (قوله) فكشفناه حرام) اي فبطل اعداءه  
 زبانه على غير المروءة (قوله) او يقتل امرأته) اي ويؤثر على الالف واللام في الناس ليس فمضى بالواحد والمراد من بعض منتم  
 لا يجوز صغارهم بجانين ولا جوارهم زوجاته وكذا وطه احدى زوجتيه بحضرة الاخرى في هذا خلا من كشف المروءة بعد الاذانة لا يجوز  
 المروءة (قوله) اكلت من كفايت) (٤٠١) اي وكانت بعد (قوله) وليس فقيها (الاربع) وليس الانسان ما لم يجز له اكله اثماليه

كل من اكل من الحرام ليس حراما وليس  
 خواصه ليس حراما وعن ذلك ما قاله  
 الشارح وهو ليس بالمجوز من غير ما  
 واكثر من ذلك (قوله) واكثر من  
 المداومة والاكثر منه او كان مع  
 ولومن غيرا اكلت من الشاة في المنفعة  
 والسبعة السماعا وغيره فالحسنة اذا كانت  
 من غير طاب او مال امامه ذلك شرع  
 وكذا الطاب وحده حرام والشر وهو  
 الطاعة والقرعة بالغاما لمعرفه كل ذلك  
 حرام وكذا الزمان لا النفع والنفول  
 حلال الا بالبركة (قوله) واكثر من  
 اي لا تكسر الاحرام وعمل التقيد بالآثار  
 اذ كان من يلبس به من ذكر كذا  
 امامه لا يلبس به فبطه بالمرور (قوله)  
 وقرعة فنية اعلم ان كانت لا يلبس  
 به فلا تسقط الا اذا كانت منها وان كانت  
 تنطبق فلا تسقط سواء كانت حسنة او  
 ام لا (قوله) واما رقة الخ) على تقدير  
 معاني اي اهلها بعد التبريد والاعاد  
 (قوله) كالنعم الذي يعقد ازل النجوم  
 بان قول اذ احاد الهم العلاني في الفعل  
 ان الذي حصل كذا او كان الذي يغير  
 بالنصب بان يقول عدا يحصل مورد  
 او في (قوله) ومن شروط القبول الخ)  
 هذا الحكم مع ما تقدم في قوله ان لا يكون  
 متما فمسكان الاولى سعة او قول  
 والهمة يرتفع الخ (قوله) وتقبل شهادة  
 الحسية) موافقة عدا عوام لا لسواء  
 كانت بحضرة الله ودعا اياه لا لوصوفها  
 ان يقولوا تشهد على فلان **مسألة**  
 فانه حرام تشهد عليه فان قالوا فلان زني

بالحق مثاله من ابناء عصره من راعى منافع الشرع واداه في زمانه ومكانه لان الامور  
 العرفية قل ما تنطبق بل تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والبلدان وهذا يختلف  
 العدالة فانها تختلف باختلاف الأشخاص فان النسق يستوي فيه الشرف  
 والوضع بخلاف المروءة فانها تختلف فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يأكل او يشرب  
 في سوق وهو غير سوق كافي الزمعة من لم يلبس جوع او عطش او غش في سوق  
 مكشوف الرأس او البس غير المروءة من لا يلبس به مثله ولا يضر حرم ينسأ اما العورة  
 فكذلك حرام او يقبل زوجته او امته بحضرة انسان او ما تقبل ابن عمه رضي الله تعالى عنه  
 امته التي وقعت في مهبه بحضرة الناس فقال الزركشي كان تقبل احسان لا ينعى اوطن  
 انه ليس ثم من ينظر ما هو على ان امرأه واحدة لا تضر على ما اقتضاه نص الشافعي ومد  
 الناس بحيث يصير ذلك عادة وخروج بالاكثار ما لم يكثر اكله كالكسبان متعصمين  
 البعض النجاسة وليس فقيه قباء او قلنسوة على الاستاد لبقه ليس ذلك فيه واكتاب  
 هل لسا الشتر بحث شغل عن مهماته وان لم يقرب به ما يحرمه او هل عنه واستقامه  
 واكثر رقص وحرفة نية عبادة كالحمامة وكسركم بل وقصوه وبيع من لا يلبس ذلك به  
 واعترض بعلوم الحرفة ان نية ما يحرم المروءة قولهم انها من فروض الكليات  
 واجب بعمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول الكفاية بغيره واما الحرفة غير  
 المسماة كالمهمل والعرف والكاخن والمصور فلا تقبل شهادتهم قال الصيرفي لان شعارهم  
 التلبس (تنبيه) هذا الشرط الخامس انما هو شرط في قبول الشهادة لا في الحدائق  
 مع ذلك لا يخرج من كونه عدا لا لكن شهادته لا تقبل لتقدم رفته ومن شروط القول  
 ايضا ان لا يكون متما والهمة ان يجزأ الشهادة بها او دفع عنه جازرا كجاس في  
 كلامه (تنبيه) لو شهد اني لاثنين بوضع ترك شهد الاثنان بالشاهد بوضع من ذلك  
 التركة قبلت الشهادة فان في الاصح لا اتصال كل شهادة من الاخرى ولا تجزئ باده بغيره  
 ولا تدفع عنه شرعا وتقبل شهادة الحسية في حقوق الله تعالى المنعينة كالصلاة والصوم  
 وفيما فيه الله تعالى حق مؤثر وهو اما لا تأثر رضي الا في كطلاق وعنف وعفو عن  
 قصاص وقصاصه وانقضت او ابدته تعالى وكذا التبرع على الصحيح رضى حكمناض  
 شاهدين فبا غير متبولى الشهادة ككافير يقتله وغيره ولو شهد كاهرا وعدا وصي  
 ثم اعاد هاندا كاله قاتل شهادة لانقضاء التهمة او قاسق تاب لم تقبل التهمة وتقبل في غير  
 ثبات الشهادة شرط اختاره المدعي مدة فان قضا صدق فيته وقد رها الاكترون  
 وسوقه وشرط في موضع شهادة القول فيقول فذني باطل وانا نادم عليه ولا اعود اليه  
 وحقول في شهادة الزور وشهادتي باطلة وانا نادم عليها والمصحة غير القول بشرط في  
 اتوبة منها الاقلاع عنها وندم عليها عزما ان لا يعود لها ودقلا على آدمي ان تعلق به

٥١ حط في فهم قد فسد منه ما لم يقلوا وشهد عليه فاحضره وانما تنص عند الحسنة كقولهم ب  
 طلق زوجته ويحمل بها واعقبت عهده وهو يفرقه او اتمته وهو مائة من الفضة والكسوة (قوله) او قاسق الخ) عطف على التوبة  
 في اعادها على شهادتي فاق فرت شهادته تاب ثم اعادها فانها لا تقبل واما اذا شهد في دعواه جازي قال مضى مدعيها على  
 صدق قوله فقلعها فان في خدام المروءة (قوله) فو بتمصصة قولته) يستثنى من ذلك ما لو قال لخصي بامره ان اوامر زور  
 لا يجزئ قوله سي باطل لا كذب و باطل بقتنا فكيه كندم الخ باق وشرط لقولته ان لا تظلم النفس من غير حاد او لا يكره

[illegible]

اخره (قوله في كل ما كان الخ) متعلق بمحمد بن حمره اى كاشف الخ ومحقق كل (قوله وضمان) وجبى  
 الخ) مهتم بالقد المال فكان المتأسد كرهته (قوله وخيار واصل) وزاد المحشى الجنبه اذا اوصيت بالاولى يستغنى من ذلك  
 الشركة والراض قائمه بالاشيان الاربعه اذا اريد اثبات العقد وان كان في مال (قوله من هذا الضرب الرقب) اى لان  
 القصد منه فائدة وهي حال وضوءه وشعره وحبل وجين اورسل وامرأتين اى دعى زدان هذه الدار ملكا له وامر بوقفها عليه واقام  
 بذلك شاهدا واحدا وعلب معها اورجلا وامرأتين فانه ثبت الملك وثبت الرقب تبعاً ولكن قال بعضهم لا بد من الرجال (قوله اورسل  
 واورماتان) اى لا يرسل وجين (قوله كسبار الخ) مثال ذلك ترويح امرى فأنشط المكارفم اى اوصى هذا ثانياً فاقامت له نسوة  
 على انهن يكررا واقام هواراً معهن اى اجانب وقوله وولد دمان انت ولد فاكسر الزوج وقال ومستمعاً فاقامت أربع نسوة على ايامه وله  
 على الفراض وقوله وحض بان خلق طلاء على حبسهم اى ادعت فاكسر فاقامت له نسوة وقوله وعما سار اى ادعى الظهار مثلاً

او امره او قام بذلك او مع شهوده البصير الكافي فهو كالمالك في ذلك في حوله او امره في يد الامة بخلافه حيث يجب اجماع كراهه على ما في التلويح  
 (قوله قلت قويا) المراد في الخبرين انهما لا يثبتان في الامة في غير الواسع او لا يثبتان في الامة (قوله واستدلوا به)  
 أي ان صاحب هذا القول لا يثبت حكم (٢٠٣) الكثير في أصلا وقديما (قوله لم تقبل شهادة النساء أي لو وجد من

ولامع الرجال (قوله العصب في وجه  
 الحرة) يدل من قوله ما نقله في الروضة  
 (قوله في وجه الحرة) أي يركبها أي  
 كسدها واداءه فيصير الشكاح (قوله الا  
 برجلين) ولا يثبت شهادته بين (قوله  
 الامة) كسدها بها وأراد أنها لا تلحقها  
 مثلا فيثبت برجلين أو برجل واحد (قوله  
 في رد هاهنا على البايع أو برجلين في صورة  
 مع الشكاح (قوله هذا) أي كونه  
 عصب الامة يقبل فيه برجلان أو رجل  
 وأمران وقوله وما قبله وهو كونه عصب  
 الحرة يقبل فيه برجلان (قوله اجيب  
 الخ) ما قبله جواب عن قوله اغنايتني  
 الخ (قوله وقد قال الخ) غرضه به  
 تقوية الجواب بان الحرة يحسب فيهما  
 رجلان والامة رجلان أو رجلان (قوله  
 قوله ولم يفصل) أي في منع النساء  
 الخلف أو في قبول الرجلين أي في الامة  
 والمراتب يفصل بينهما فقلنا في الامة  
 دون الشرة فيكون قوله لا يقبل الا الرجال  
 أي الخلف فيهما أو في حال مع النساء  
 في الامة (قوله لما رآه الخ) هو عسل  
 قد مر من بيان لما رآه والسد من انه  
 الخ (قوله والحديث كالمراه) أي إذا  
 قلت فيه شهادة النساء يقبل فيه الحديث  
 وما روت برده في الحديث (قوله ابل  
 مر أربعة الخ) محل ذلك إذا كانت  
 الشهادة لاجل إقامة الحد عليه فإن كانت  
 لاجل الخرج فإن شهادته باطله مبروح  
 وقسمه بالزنا فيكون اثنتان وعصم به  
 رد شهادته (قوله لقوله تعالى الى  
 آخر) حجة ما ذكره مرة واحدة اثنتان  
 نقلان واثنتان عقليان (قوله امهله)  
 نعم المدة ومدة الاستفهام محدودة

وحديث ورواه وعبد امرأة فثبت قويا كبره حتى فرجها حرة كانت أو أمة واستدل  
 وقد كاد يثبت في أبي ثبينة عن الزهري عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن مسعود  
 عليه سبعين من ولاء النساء وهو يمين وقيل يمين كبره بها بشارة في الضلع  
 المذكور وإذا قبلت شهادته في ذلك فستفردات فيقول الرجلان أو الرجل واحد أو الرجل  
 (تنبه) قبل الثقال وغيره مسألة الزمان بما إذا كان من الذي كان من الامة هل كان من هذه المرأة  
 هذه التي لم تقبل شهادتها النساء فيه لكن تقبل شهادته من يان هذا الذين من هذه المرأة لأن  
 الرجال لا يطالعون عليه قالوا يخرج بسبب امرأة فثبت قويا ما نقله في الروضة عن الزهري  
 وأفره العصب في وجه الحرة وكما قاله لا يثبت الا رجلين وفي وجه الامة وما سدها عند  
 المنة فإنه يثبت برجل وأمران لأن المقصود منه المال فإن قبل هذا أو ما قبله اغنايتني  
 على القول على النظر إلى ذلك ما على ما صححه الشيخان في الأولى والثوى في الثانية فمن  
 ظهر من ذلك فتقبل النساء فيه مفردات أحب ما بال الوجه والكفين طالع عليها الرجال  
 غالبا وان قلنا بصحة نظر الاخصي لأن ذلك حائر لخصامها ويزجرها ويحوز نظر الاخصي  
 لوحها لتعلم ومعاملة وتقبل شهادة وقد قال الولي العراقي أطلق الماوردي نقبل  
 الاجماع على أن عيوب النساء في الوجه والكفين لا تقبل فعلا الرجال ولم يفصل بين  
 الامة والحرة وعصره القاضي حسين فيها انتهى أي فلا تقبل النساء الخلف في الامة  
 لما رآه يقبل فيها رجل وأمران لما رآه وكل ما لا يثبت من الحقوق رجل وأمران  
 لا يثبت برجل وعين لأن الرجل والمرأتين أقوى وإذا لم يثبت بالأقوى لا يثبت بمادونه  
 وكذا يثبت برجل وأمران يثبت برجل وغير الأعيوب النساء وهو كالمراه كمال مناع فانها  
 لا يثبت شهادته بين لأنها أمور خطيرة بخلاف المال وقد لم من تقسيم المصنف المذكور  
 أنه لا يثبت شيء بأمرأتين وعين وهو كذلك لعدم ورود ذلك وقاموا مقام رجل في غير ذلك  
 لو رده (فرع) ما قبله فيه شهادة التسوية على قوله لا تقبل شهادته من على الإقرار به فإنه  
 بما يجمعه الرجال غالبًا كاستقرار الآثار بركا كراهه المبري (واما حقوق الله تعالى فلا  
 تقبل فيها النساء) أصلا والحديث كالمراه في جيب ماهر (وهي) أي حقوق  
 الله تعالى (على ثلاثة أمور) أحدها الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من  
 الرجال (وهو) أي هذا الضرب (الزنا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات  
 ثم يأتوا بأربعة شهداء أو ما في صحيح مسلم عن سعد بن عبادة رضى الله تعالى عنه أنه قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتك رجلا لمه ستي أتى بأربعة شهداء قال  
 نعم ولا به يقوم الأمن اثنتين فصار كالشهادة على مجلس ولا الزنا من أغلظ الفواحش  
 فغلظت الشهادة فحسب يحسبون استمر وأما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا أحاسنت منا  
 التامة فزنا أو تحسبنا بالنظر لآلآمة الشهادة قال الماوردي فإن قالوا تحسبنا بالنظر  
 الشهادة فسواء روت شهادتهم انتهى هذا إذا تذكر ذلك منهم ولم تقبل طاعتهم على  
 محاصمهم ولا تقبل لأن ذلك صغيرة وبني إذا أطلقوا الشهادة أن يستفسروا أن تبصر  
 والأخلاق تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا بأنه أدخل حشقة أو قد مر من أن قاده

أي أمهله (قوله قال نعم الخ) فيه أنه إقرار على المعصية وهو جرم الامة لما كان غرضه اثبات ذلك لآلآمة الشهادة والحد كان معذورا  
 به أن يدفعه بالحلف كدفع المسائل المتقدم (قوله ليكون استر) أي سبها في السر ليعلم تدار مع فلا يثبت الزنا وفي ذلك لظن روعة  
 (قوله أطلقوا) أي لم يقولوا أحاسنت من التفاته ولا تعهد بالنظر لاجل الزنا ولا يثبت الزنا وفي ذلك لظن روعة  
 (قوله لا بد أن يقولوا بأنه أدخل حشقة) (قوله أدخل حشقة الخ) رلا بد أن

[illegible]

الصام (قوله في الارث) يحثون افقره  
المسلم وروى لقائه السكار (قوله  
ولا تقبل شهادة على فعل الخ) هذه  
متعلقة بالاصح في المتن فعملها في  
الشرح متعلقة بهذا المقدور وهو قوله  
فلن لا تقبل شهادة الا على الخ فلو ان  
المتن على ظاهره وقدر السواد هنا  
وخطها من عندنا لمسن (قوله  
كنا الخ) لا بد من اربعة قلوب وثرب  
لا من اثنين ونصب حكمه حكم  
المال وكذا الاثلاف وقوله ولادة  
ورضاع حكمهما حكم حرب النساء  
وقوله وا ويا و احاء حكمهما حكم  
المال (قوله وكور البعلى مال)  
بان يهدان المال تحت بقلان الخ  
مقتضاه انه لا بد من ربة المال تحت  
يد وليس كذا قل ان كفى فيه الاقواء  
على الالة ثمانية اشعة وروى ان  
على الالة تحت يد ورقة فان شهد  
ان فلانا من فلان فانه والله تحت  
يده ان لم ير المال تحت يده فكلما  
الارح عن ضمير (قوله ولا تقبل شهادة  
الاصح الخ) الخ في كلامه المتن مستأنف  
ليس من طائفة اقصه منه بيان  
الحكم واما بالنظر في كلام الشارح فانه  
مجزئة الاستصحابية تقدم فكأنه قال  
فترى في الشهادة بالاعمال الاضار  
القول الامور وارفع الا في هذه  
المسائل (قوله هي ما في المصبر) فيه  
نظرا له بعد الالة ثمانية بعد مصطلحا  
لانه في الحقيقة الشهادة لا تتحقق  
بغير تقييد على الاستصحاب كالن  
الاول صان قوله هي ما في المصبر  
(قوله ولا تقبل شهادة الا على الخ)

وضابط ذلك حكمل ومنع ثبت بالنساع بقى فيه شهاد الا على ذلك، كما في قوله: «ثم روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يثبت بالنساع الا على ذلك» (و) والوجه في كونه في النساع وزاد عليها القضي البسعي عبرها (قوله: «ثم روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يثبت بالنساع الا على ذلك» اي واصل ما يثبت بالنساع، يكون في قوله: «ثم روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يثبت بالنساع الا على ذلك» الا على المستند بالنساع

(قوله وان لم يعرف عن المنسوب اليه) المحقق يعرف اسمه ونسبه (قوله فشهد بان هذا الخ) فيه مسامحة والتسامح  
 الصواب ان يقول شهد بان الرجل (٤٠٥) الذي اسمه كذا وعصاه كذا وامكاته كذا ان فلان (قوله الملك الحائز)

أي فتكفي فيه شهادة الاخي لانه ثبت  
 بالاستفاضة وكذلك يجوز الشهادة بالآتي  
 من غير استفاضة لكن بواسطة وضع  
 يده عليه مدة طويلة وتصرقه تصرف  
 ملاك فيجوز لشاهدان شهد بالملك  
 اعتماد احدهما ذلك (قوله اذ لم يكن  
 متنازع الخ) راجع المنهج فيه هذا  
 المحصل فانه حصله راجعا لتبني فقط  
 وظاهر الشارح انه راجع لكل وقال  
 في المنهج وتخرج ما هو رضى النسب  
 كأي انكر المنسوب اليه النسب او وطن  
 بعض الناس فيه فلا يصحكي شهادته  
 لاختلال الظن (قوله العتق والولاء)  
 أي ولا بد فيه من رجلين وقوله  
 ووقف يصحكم حكم المال وث  
 ونكاح ان قصد اثبات العصبية فلا  
 بد من رجلين وان اراد اثبات المهر  
 او الارث فكان المال (قوله ولا يستند غير  
 السماع) ظاهر في فاقده ما عاينه فانه  
 نقل بالسند الصحيح انه عقد عليها وكذا  
 نقل كسبة العقد (قوله فثبت انما الخ)  
 المراد بما هو ثابت من حبوب وغيرها  
 (قوله القضاء الخ) هو والثلاثة بمده  
 لا بد فيها من اثنين وقوله والارث حكم  
 حكم المال وصحكه استثنائي الزكاة  
 وقوله والرضا حكمه حكم عيوب النساء  
 (قوله ولو روى الخ) هذا هو معنى قوله  
 ولا يكتفي في الشاهدان بقوله الخ فيه  
 مكررا لئلا يعمد لاجل التعليل ولا لاجل  
 الحكم الذي استدل به (قوله أو بكتابة  
 حال) اي احبار يجب ان يوافقهم ورض  
 الامر ان شهادة من سمعته لا يسمع  
 (قوله مترجما) أي سواه ترجم كلام  
 الخصم لقائني وفيه لا بد من اثنتين  
 او ترجم كلام القاضي لعدم وفي هذه  
 يكتفي واحد (قوله لم يرضي الخ) واعلم  
 ان الصواب اربعة التي ذكرها الشيخ

(و) الموضع الثاني (التبني) لانه كراي ياتي وان لم يعرف عن المنسوب اليه من أب  
 فشهد بان هذا ابن فلان وان هذه بنت فلان او قبله فشهد ان الله من قبله فشهد ان الله  
 لا يدخل للزوجة حق ما في المهر ان شاهد الولاد على الغرض وذلك لا بد من القطع  
 بل الظاهر فقط والحاجة ذهبة الى اثبات الانساب الى الاجساد المتوفين والقبائل  
 اقدم فصوص فيه قال ابن المنذر وهذا لا يعلم فيه خلافا وكذا ثبت النسب  
 بالاستفاضة الى الام في الامع كالاب وان كان النسب في الحقيقة الى الاب (و) الموضع  
 الثالث (المال المطلق) من غير اضافة ذلك معنى اذ لم يكن متنازع (تنبيه) هذه الثلاثة  
 من الامور التي تثبت بالاستفاضة وتبي من الامور التي تثبت بالاستفاضة العتق والولاء  
 والوقف والنكاح كما هو الامع عند المحققين لانها امور مؤداه فاذا طالت مدتها عسر  
 اقامة البينة على اثباتها فاستلحاجة الى اثباتها بالاستفاضة ولا يشك احد ان حاشية  
 رضى الله تعالى عنها وعن ابيها وزوج النبي صلى الله عليه وسلم وان طاعة رضى الله تعالى  
 عنها ثبت النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى  
 أصله وما شرطه قتال التتوي في فتاوى ولا ثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتعامله  
 بل ان كان وقفا على جماعة معينين او جهات متعددة فثبت اقامة بينهم بالسوية او على  
 مدرسة متلا وتعدرت معرفة الشروط صرف النافذة فليما يراعى من مصالحها انتهى  
 والاوجه حل هذا على ما أتى به ابن الصلاح فشهد من ان الشروط ان شهدا متبردة  
 لم يثبت بها وانما ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لانه مرجع حاكم الى بيان كذبة  
 الوقف ومما ثبت بالاستفاضة القضاء المجرع والتعديل والرشد والارث واستقاضي  
 الزكاة والرضا وسبب ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصدق مما حل مرجع كماله  
 المال ولا يكتفي بالشاهد بالاستفاضة ان يقول سمعت الناس يقولون فشهد او ان كانت  
 شهادته متينة عليها بل يقول شهد ان له أو انه اشبه متلا فله فبذلك خلاف ما سمع من  
 الناس ولو صرح بذلك لم يثبت شهادته على الأصح لادكره بشعر بعدم جرمه بالشهادة  
 ويؤمن من التعليل حل هذا على ما اذا ظهر بذكره ترد في الشهادة فان ذكره لغو  
 او حكاية حال فثبت شهادته وهو ظاهر وليس له أن يقول شهد ان خلافة ولدي فلان أو ان  
 فلا ما عتق فلا ما لم أره يشترط في الشهادة بالافعل الابصار والتقول الابصار والسمع  
 وشروط الاستماع التي يستند الشاهد اليها في المسود به سماع المشهود به من جميع كبير  
 يؤمن واقفهم على الكذب بحيث يقع العلم والظن التتوي يخبرهم كادكره الشيطان في  
 الشرح الصغير والرواية لأن الأصل في الشهادة اعتماد اثنين وانما يدل عنه عدمه  
 الوصول اليه الى من يقرب منه على حسب الطاقة (و) الموضع الرابع (الترجمة) اذا  
 اتقده القاضي مترجما فليجوز له وهو الأصح فتقبل شهادته فيما لا يخرج من غير اللفظ  
 فلا يحتاج الى معاشته وأشارته وقوله (وما يشهد به الخ) ساقط في بعض النسخ عن  
 عبد الحمزة عند ذلك ومن عداهما لم يبعد ذلك ومعناه أن لا يعمد لتبني شهادة غيره  
 يحتاج للبصر قبل عروض الخ) أي نعمي بعد ذلك شهيد عاينه ان كان المشهود له وعنده  
 معروفي الاسم والنسب لا مكان الشهادة عليه ما يقول شهد ان فلان بن فلان فلان  
 ابن فلان كذا بخلاف مجهول ما أو احدهما احدا من مفهوم الشرط نعم لوعي وبدهما  
 أو يد المشهود عليه في يده فشهد عليه في الأولى مطلقا مع تميزه له من خصمه وفي الثانية

الاستي لا خال قبل وهو بصير والدي قبله قال انه قبل وهو بصير وكان منابا لهما ولا احد هما ولا يكن ضابطا لاحدا لا بصورتي كل  
 به في الآخر (قوله مطلقا) أي سواء كانا معروفي الاسم والنسب والا وقوله مع تميز ما يكون مقررا او مشاهدا او ما نال او ما





(المادة الثانية) ويبنى على ذلك انه لا ينبغي العتق على شخص ما في حقه من قبله فافهم والعقل يقول انه لا يرى الا الحق في حق الله  
بعض خلاف الشهادة فانها لا تقول بل هي تقول الحق في حق الله (كتاب العتق) ثم المصنف كتابه بالعتق ريبا من الله صفة وقوله من  
النار والعتق بالقول من الشرائع القديمة بل هو عتق ذي الكراع الجبري فمما لا خلاف وكان ذلك في الجاهلية وبل هو عتق أي ليس  
قوة لما يشبهه ولا الذي صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستبداد فهو من خصوصيات هذه الامة وأعلم ان العتق بالقول من السلم  
غير يتواءم المعنى والمحل وأما صفة ما تعلق بهاجت أو منع أو تحقيق نعم فليست قرية والا كانت قرية كان طلعت الشمس كانت  
سومرا وأما العتق بالقتل وهو الاستبداد فليس قرية لانه متعلق بشخص أو طائر الا ان قصد به حصول عتق أولئك فكون قرية (قوله)  
العتق هو اسم مصدر لا عتق والمصدر الاعناق وهذا اذا اعتبرت الفعل العتق فان اعتبرت مجرد العتق قائمه والاعتقاسي عتقا فكهما  
أو ما عتقا كقولهم مصدر سماعي (٢٠٧) والمراد بالعتق ما شغل ما كان مصنفه وهو ظاهر وما كان بشره مصنفه

كشراه القريب وقد كررنا ان الاربن  
يقول المشرح بمعنى الاعتاق فيسه  
فصور لانه خاص بما كان مصنفه  
فكان الاولى التهم (قوله وهو هلخ)  
أي فكون معناه الاستقلال والتفليس  
(قوله ازاله مك) المراد بالازالة  
ما يشل الزوال حكمه صورة مك  
القريب (قوله لا الى ماك) خرج به  
البيع ونحوه وخرج الوقت بما كان  
انما الى ماك على بعض الأقوال  
وبعضهم أخرجه بزيادة صبغة  
مخصوصة وهذا على تعبير المشرح  
مالك لما على تبصر من غير بالرق  
قال وقت خارج لانه لم يزل فيه الرقب  
هو باقي (قوله فلا رقبه الخ) يصح  
قراءته بلفظ الفعل لما في فيه وفيها  
بعدو يكون بدلا من اقصم العتق  
أو عطف بيان ويصح قراءته بالرفع على  
انهم موصوفون غير تنوين فيموا لتو  
فيما بعده وبكسرة في كسر  
البتدأ محذوف أي هو بل رقبه الخ  
والنصير راجع الى اقصم المجهول من  
اقصم العتق أي جاوزها (قوله) وفي غير  
موضع التقدير وقوله تعالى وفي غير  
موضع كاتمة القتل والظهار الكفارة

أو وجهها حكما سوى عليه ابن القري تعالى سنوي ونسب الامام لفرافيسي لانهم  
لانه لاحق للدعي في المشهود به ومن له الحق بل يأن في الطلب والاثبات بل امر فيه  
بالاعراض والدفع كما يمكن والوجه الثاني هو به بالعتق أي نصح ويصح عمله على غير  
حدود الله تعالى وقد انفصل بعض المتأخرين فقال لم نصح الا في بعض حدود الله تعالى

### (كتاب العتق)

بمعنى الاعتاق وهو لونه ما عود من قولهم عتق المرص اذا سبق غيره وعتق الفرج اذا  
طار واستقل فكان العبد اقل من الرق فخلص واستقل وشرعا ازاله ملك من آدمي  
لا الى ماك يفتقر الى الله تعالى وخرج بالادعي الطبر واليه فلابد عتقها كما في زوايا  
انما باع الرافعي لو ملك طائر أو اراد اساله فوجها انهما المثل لانه في معنى السواب  
والأذن في مشروعيته قبل الاجاع قوله تعالى فلا رقبه وقوله تعالى واد تقول لذي  
انتم الله عليه أي بالاسلام وانعت عليه أي بالعتق كما قاله المفسرون وفي غير موضع فغير  
رقبة وفي النص من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل عضو مما عضوا من اعضائه من  
النار حتى يخرج الفرج ويستأن في ادوان أي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق  
رقبة مؤمنة كانت هذه من النار ونصحت الرقة بالكر في هذا الخبر لان ملك السبد  
الرقبي كالنقل في رقبته فهو محبس به كالحبس الذي له الجلسل في عتقها فاذا عتقها طلقه  
من ذلك النمل الذي كان في رقبته وقوله حتى الفرج ما فرج حصه بالذكر الا لان ذنبه  
فاحش وامالانه قد يختلف من المعتق والعتق (قائدة) اعتق التي صلى الله عليه وسلم  
ثلاثا وستين نعمة وعاش ثلاثا وستين سنة واغتت السبعة عاتية رضى الله تعالى عنها ندمها  
وستين وعاش كذلك واعتق عبد الله بن عمر الفداء اعتق حاكم بن حرام مائة مطوق  
بالفتنة واعتق ذوالكراع الجبري يوم غنائه آلاف واستق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين  
الخصاص لله تعالى عنهم وحسن ما معهم أمين وأركاه لانه عتق وعتق وصنفه وقد فرغ  
في الركن الاول فقال (ويصح العتق من كل ماك) الرقة (حائز التصرف في ملكه) أهل  
العتق ع والواله مختار ومن وكيل أو ولي في كفاية زمت موليه فلا يصح من غير ماك الا اذا  
ولام غير مطلق التصرف من مبي ومجنون ومجنون عليه بصفه أو فليس ولا من مضم

(قوله في النص) عارة غيره بما عار من اعنى امراسه الى المملوك لهما واثان (قوله مؤمنة) لا لكل  
الفرج الخ) من عاتقة (قوله أهل) نعم القسيس ملوك من الحديد يحصل في العتق واما بالكسر فهو العتق المصغر (قوله)  
نعم الخ) في الانساق ذكر اكال أو اثني أو زوج بده ثلاثا وستين بدنة (قوله واعتق عبد الله بن عمر الخ) أي واعتق ألف حمرة  
وسل ألف فرس في سبل الله ورج ستين بنة (قوله ذوالكراع) نعم الكاف وهو اسم جماعة من الجهل (قوله حائز التصرف) أي  
نافذ التصرف (قوله أهل لغيره) هو معنى المتن لكنه في زيادة على المتن من حيث كونه يخرج المكات فاه ليس اهلا لغيره  
يصح حكوه حائز التصرف (قوله ومجنون عليه بصفه) أي يقول المختار بما بالعدل وخدمته وأما المعلق كالتدبير فكذلك سفذ  
نعم وأما الماهل فلا يندغم منه بالفعل ولا بالقول المعجز بخلاف المعلق كالتدبير بغير منه (قوله ولا من مضم) أي بالاول المعز  
كما بالفعل فينبغي وكذا المعلق كالتدبير

منه فلهذا قيل ان الاموال لا تخلق  
الجميع وتغير الخلق كما يتغير في كماله اذ لم يمتدح في الحق فأكبره الخالق واعتقدهم (قوله) ولا هم يخلق  
موقوف الخ) كان الانسب كرامه على الكلام على الركن الثاني وهو الرقيق الان يقال انها مناسبة للدين (قوله) بطله  
حق الخ) أي اركان وقف ترسوس كان الأولى ان يقول لانه سطره حق (٢٠٨) الموقوف عليه أهم من ان يكون فيه

ترتيب الأول (قوله أن لا يتعلق به الخ)  
هذه التي صادف أربع صور بأن  
يتعلق به حق أصلاً وتعلق به حق جائز  
مستكملان، أو تعلق به حق لازم وهو  
عق كالمستوفى، أو تعلق به حق لازم  
غير حق ولا يمنع به كالأجارة وهذا هو  
المتطوع وأما ألفهم فمفردة واحدة  
وهي ماذا تعلق به حق لازم غير حق  
يمنع به وذلك كالز (قوله كستوفى)  
مثال لثني أي بمعنى سورة (قوله)  
يخلاف ما تعلق الخ) مثال لثني (قوله)  
لفظ العتي الخ) طاهر من لفظ العتي  
مرجع وليس كذلك بل هو كناية فكان  
الظاهر أن يقول بمرجع مشتق العتي  
ويعكس أو إضافة مرجع إلى المشتق  
إضافة ياءية أو على معنى من الآن  
يجاب بأن قوله وما تعترف منها عطف  
على مرجع لفظ العتي لنفسه (قوله)  
لورودهما الخ) لما هـ في القبر دون  
العتي ولذلك قيل المعنى انظر في أي  
آبورد (قوله وكذلك وقية) الواو  
داخله على فك وهو مبتدأ وقوله وما  
تعترف منه معطوف على فك وقوله  
مرجع بهر وكذا المتقدم من حال من  
انخرى أي حاله كونه ما مثل ذا المتقدم  
ولولنا ومن الصريح ما التقي من فك  
إلى قبة لكار أو ضم (قوله فرد ع) أي  
سبعة وعمل شامة (قوله عتي باقراره  
الخ) أي لا يولم يكن حواف نفس الأمر  
فم يعكس الخطاب على ما يجرب منه  
وقد اعترف بالثالث بعلم والعلم

الكتمان كما رزقك الخلاق بالكتابة ولولا الله لهدى كل حيوانة أو لاسعيا  
روح الامام انه كتابه جوى عليه ابن القري وهو انظر خروج القاضي والشرابي انه قد  
لانه من السور وقد برز المنزل وليس فيه ما يقتضي المتيقن وصية طلاق او تلهو مصرجة  
كانت او كناية كناية عن اى فها هو صام في نفسه لاقوله قوله العبد اعتقد واسترى رسل  
اول قيته ما عطف ولا منعه بالعتق ولو اذ ولا يصح خطا بتدبير او نأنت بقوله لعهده  
انت حرة ولا منعه انت صريح وتضع اضافة العتق الى حرة من الرقيق كاتال (فاذا  
العتق) المالك (بعض عبد) معنى كبد او شائع منه كيه (عتق جسيه) سرانه كظنره في  
الطلاق وسواها لموسر وغيره لما روى التباى ان رجلا عتق نقصان غلام فذكر ذلك  
لبنى صلى الله عليه وسلم فاحرقه وقال ليس بعتقك هذا اذا كان باقه له فان كان  
بابه لغيره فقد ذكره شوله (وان اعتق شركا) بكسر اللين اى نصبا مشركا (له في عبد)  
سواء كان شركه مملوكا ام لا كتر نصيبه مملوك (وهو موسر يري العتق) منه بغير تلفظه  
به (الى باقه) ان غير توقف على اداء القصة (تتبه) المراد بكونه موسرا ان يكون موسرا  
بقية حصته شركه فلا خلاف ان قوة وقوف من تزوجه بفتنة في يوم وليلة ودست قرب  
بابه وسكن يوم على ما سبق في الفليس وبصرف الى ذلك كل ما يادع وبصرف في الدون  
(وكان عليه) بغيره البرائة (فهو نصيب شركه) يوم الاعتناق لانه وقت الاتلاف  
فان ليس بعض حصته سري الى ما اسر به من نصيب شركه والاصل في ذلك خبر  
العتق من اعتق شركا له في عسده وكان له مال سلخ عن العبد قوم العبد عليه قية عدل  
فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقلد عتق عليه منه ما عتق وفي رواية من  
اعتق شركا له في عسده وكان له مال سلخ قية العبد فهو عتق واحسرت بغيره بساوه من  
اعصاره فانه لا يسرى الى الباقي ملك لشركه وبعتق نصيبه فقط والاعتبار بالسوا جملة  
الاعتناق فلما عتق وهو عسده لم يسر فلا تقوم كاتاله في الروضة وقصة اطلاق التتوم  
شمله ما لو كان جليد بن بقدره وهو كذ على الاظهر عند اكثر من كاتاله في الروضة  
لانه ما التباى به باقه تصرفه فيه وله انواشترى به عدا او عتق نفذ يستقي من  
البرائة ما لو كان نصيب الشريك مستولدا ان استولدها وهو معتم فلا برائة في الاصح  
لان العدا به تتضمن النقل ويجري هذا الخلاف فيها واستولدها لعهدها وهو عسده  
استولدها الا تخوم اعتقها احد هما ولو كانت حصته الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق  
الى ايهما ولو اوحدا كاتاله في الكفاية ويستثنى صورتان لا تقوم فهما على المعتق مع ساره  
الاولى ما اذا وهب الاصل لغيره شخصان رقيق وقبضه ثم اعتق الاصل ما بقى في ملكه  
قانه يسرى الى نصيب الفرع مع البصار ولا قية عليه على (راجع) والثانية ما باع شخصا  
من رقيق ثم سحر على المشتري بالفلس فاعتق البايع نصيبه فانه يسرى الى البايع الذي له  
الرجم فيه بشرط البصار ولا قية عليه لان عتقه صادق ما كان له ان يرجع فيه ولو كان  
رقيق بن ثلاثة فاعتق انسان منهم نصيبا معا واهد هما عسده والاخر موسر قوم جميع  
نصيبه الذي لم يعتق على هذا الموضع كاتاله الشجان والمرضى معسرا الا ان تملكه فاذا  
اعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فان خرج جميع العسده من تلك ماله قوم  
عليه نصيب شركه وعتق جميعه وان لم يخرج الا نصيبه عتق بالبرائة ولا تختص البرائة  
بالاعتناق وحسبنا استقلال احد الشريكين الموصرا لامة المشتركة بينهما يسرى الى نصيب  
شريكه كالعتق بل اولى منه بالنفوذ لانه فصل وهو اقربى من القول وله ان ينفذ استقلاله  
المضنون والمجهر وعابد دون عتقه ما ولد المرضى من رأس المال واعتاقه من الثالث  
ونخرج بالموسر المعسر لا يسرى استيلاؤه كالعتق ثم ان كان الشريك المستولدا أصلا

(قوله معين الخ) صفة لبعض فكان  
الصواب نفسه الان يقال انه اعتق  
مقطوع اى هو معين او ايه بغيره لانه اوره  
او ايه على نفسه ربيعة الذين يرون  
المنصوب بصورة المرفوع وبغيره  
(قوله منكر كاله الخ) فيه مسامحة لان  
الاشترى ليس في النصيب وانما هو  
في العبد (قوله يوم الاعتناق) ظرف  
للقصة وتظرف لقوله موسر ولو حكتان  
بساوه عال تالسا لانه لا يشترط العتق  
دفع القيمة انفسل (قوله فحين العبد)  
وهو حصته الشريك والتتوم حصته  
الشريك فقط للعبد والمراد بالثمن  
القيمة (قوله قية عدل) مقبول مطلق  
والعبد بمعنى الاستولاء لا زيادة  
ولا نقص فيه ويصح ان يكون حصته  
بعض اسم الفاعل اى تخضع لعدل لا ظلم  
عنده ولا جوره عنده وقوله قوم العبد  
اى باقه وهو حصته الشريك (قوله  
حصصهم) اى عتقها (قوله ويصير هذا  
الخلاف) اى المشار اليه بقوله اولا في  
الاصح (قوله لان عتقه الخ) عتق الشلتين  
وهو تحليل لعهدهم زعم القهه فيما اى انه  
ما كان لكل من الاصل والبايع المنفصل  
الربوع فكل عتقه منزلة رجوعه فكانه  
ما اعتق الا ملكه فلم يلزمه القية (قوله  
واحد ههما مع الخ) فان اسرا قوم  
عليه حصته الشريك على هذا الرئيس  
لا على قدر المالك (قوله والمرضى معسر)  
الا في تشابه الخ (غيره بذلك الاشارة  
الى التتوم في قوله السابق) وهو معسر  
اى فكانه قال موسر ما تملك ماله او بطله  
وذلك في حق المريض (قوله فلا يسرى  
استيلاؤه الخ) اى ولو لم يصبه شركه  
من المهر ومن أرض الكاوة ومن الولد  
لا ينفذ رقيق حصته منه عليه بناء على  
انه غير مدعى

[illegible]

الحق في اختياره وليس المراد ان الحق  
 في الاختيار يخرج ذلك المصكره لان  
 الكلام يقتضي الجبر مع ادراية الباقي  
 لا المصكره لا يقتضي شيئا أصلا لا جبرولا  
 غيره معني بجبر زعمه بقدر الاختيار  
 فيكون قوله الاختيار متعلقا بما لا يفي  
 كان ملكه بالاختيار كالشراء بالقبول  
 كالارث (قوله ما أورث يعني قربه  
 أو أصله الخ) هو ركن زوجته والملكة  
 لا به أو أبه من غير ما في ماتت من  
 زوجها وانما قبر زوجها النصف من  
 أمه أو أخته معني عليه ولا يسري موثلا  
 الارث اذ لا يصح ما كان ذلك مالو ايع  
 يعني ان ما به ثوب كان باقية لغيره من  
 مات فزوجه اخوة الذي هو وارث الذي المبيع  
 ثم ان المشتري اطاع على عيب في المبيع  
 فزده على اياه الوالد فسدخل في ملكه  
 وهو اذ بعث ولا سريه فلو اطاع الاب  
 على عيب في الثوب فزده واسترح  
 بعض انه عتق المبيع عليه وسري ان  
 كان موصرا لانه سجد بالاختيار (قوله  
 ومن ملك الخ) اي وكان المالك حرا كاملا  
 فخرج الميكنا اذا ملكه اوفره  
 فلا يفتي عليه لان ملكه منصف ولكن  
 يتغير بقرينة وهذا اذا كان شراؤه  
 باذن السيد فان كان من غير اذن السيد  
 فلا يصح وأما المبعث اذا ملكه أصله  
 أو فرعه فكذلك لا يفتي عليه ويروان  
 عنه (قوله فيفتي الخ) ذكر ابن جرير  
 الرواية ان رفع عليه فيه صغير يهود على  
 الشراء لا على الوالد كما فهمه بعضهم  
 (قوله وما يفتي الرضخ الخ) هذا من  
 قياس الشاهد على الغائب (قوله لا يصح  
 شرائه الخ) ولا فرق في ذلك بين حال لزوم  
 التفتة وعينه (قوله انو حه)

هناك اى بعد ان دخل فكلما دخل (قوله ولا يره الخ) اى لا يره القريبه او يره قريبه الميت لانه ارثه  
 فورث الخ لا خلاف صورته عن راس المال نرى ان عدم المهدور (قوله فمطل) اى اى اربع الدور والدمر حال وما ادى الى الخ  
 حال (قوله او فقها) اى الاحارة

(قوله المتوقف) أي الأثر على فحتمه (قوله المتوقف) أي عتقه على إجازته (قوله كل من إجازته وأرضه على الآخر) أي وذلك دون  
 محال لكن وقف الإجازة على الأثر من غير واسطة ووقف الأثر على الإجازة بواسطة العتق (قوله ثان كان المرض الخ) تصد  
 لقوله فملكك بمرض بلا جناية عتق من الثالث وقول المجتهد أنه تصد لقوله عتق من رأس المال فبسه مساحته (قوله فقدرها ملكك  
 بجنايا) أي فقطع النظر عنه لا بدخل في الاعتبار بل يعتبر مادته فقط وهو الجسود فإذا كان عنده مائة أخرى عتق العبد كله لأن  
 الجسود التي دفعها جسد من الثالث والجسود التي بها قطعنا النظر عنها فلو لم نقطع النظر عن الجنايا فإنه لا يعتق العبد إذا كان  
 عنده مائة أخرى ما بقيت العبدان بل يكن عنده إلا جسود التي دفعها عتق منه بقدر ثلثها من النصف الثاني (قوله فبقى الخ)  
 أي غير مكاتب والأقليات عتق (٢١١) هل السيد أي وغير معين أيضا فنظر أن كانت جملتها بأقل حكمه

فالذي فريضة البعض بملكه والذي  
 فريضة السيد بملكه ويعتق وإن لم  
 تكن مهاباة وزرع على قدر الرق  
 والحريه فخاص البعض له وما خص  
 السيد يعتق وبمثل ذلك كله حيث  
 لم يلزم السيد الفقة واللام يصح قبول  
 السيد لغير السيد

«(فصل في الولاء الخ)» قبل كانت  
 الأنسب تأخيره عن أبواب العتق كما  
 لأنه يتربط على جميع أنواعه  
 في قوله سواء كان مضر الخ إلا أن يقال  
 أنه ذكر بعد العتق بالقول لثبوت العتق  
 ولعصنة بخلاف التتوير والاستداد  
 فإن الولاء فيها لعصنة فقط (قوله  
 المعاودة بالمقاربة) هي ما يقاربان في  
 المعنى (قوله بالحريه) الأولى بالعق  
 (قوله مترتبة) أي أحكامها المترتبة  
 عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة  
 عليه (قوله لجهة الخ) جهة النوب هي  
 ما يشع مرضا بالغن والغن رجعة  
 النسب أي قرابته (قوله كلمة النسب)  
 أي علفه ورابطا كالزناط النسب (قوله  
 من حقوق العتق) أي غيراته وعوائده  
 المترتبة عليه (قوله فضا الله) أي حكم  
 الله أحق أي أولى بالامتنال والاتباع  
 وقوله وشرطه عطف تفسير ثم بيته بقوله

أثره المتوقف على عتقه المتوقف عليهما متوقف كل من إجازته وأرضه على الآخر فجمع  
 أثره قال كان المرض مدنا يد من مستغرق لما له عند موهبه بيع للدين ولا يعتق عنه شيء لأن  
 عتقه «يعبر من الثالث والرقن عنه من وانه ملكه عوض بجنايا» من المالك فقدرها ملكك  
 بجناياه يكون من رأس المال والباقي من الثلث ولو هو برفق جزء بعض سده فقبل عتق  
 قال في المباح ومروى على سده قيمة باقية لأن الهبة له هبة لسده وقال في الرخصة عتق  
 أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه قهرا كالأثر وهذا هو القاهر كما اعتد البغني وقال  
 حافي المباح وجهه ضعف فرفق بل طعن الله  
 «(فصل)» في الولاء وهو ينقح أو الواو للمدة القرباء مأخوذة من الموالاة وهي المعاودة  
 والمعاودة وشراعه صوبة سبعين زال الملك عن الرقيق بالحريه وهي مترابطة عن عصوبة  
 النسب فثبت بها العتق وبالأصل والصلاف وبمثل الأصل قبل الإجماع  
 قوله تعالى ادعوه لم تأثم الخ قوله تعالى ومواليك وقوله صلى الله عليه وسلم اغنا الولاء  
 لم يعتق وقوله الولاء لجهة كلمة النسب أي اختلاط باختلاط النسب لا بأس ولا موجب  
 والجهة بعض الأم القرباء ويحرم زعمها ولا يورث ل يورث به لأنه لا يورث لأشترك فيه  
 الرجال والنساء كسائر الحقوق (والولاء من حقوق العتق) اللازمة له فلا يفتى بینه فلو  
 اعتقه على أن لا يولاه عليه وأنه لغيره فلا شرط لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس  
 في كتاب الله فهو باطل فضاء الله أحق وشرطه أوثق اغنا الولاء لمن أعتق وبثبته الولاء  
 سواء حصل العتق مضرا أم بصفاة من كجابه أءاء عجوم أم بتدبير أم بإسلا دام بقرابة  
 كان ورث فربه الذي عتق عاه أو ملكه يبيع أو وهبه أو وهبه أو شراء الرقيق نفسه  
 فانه عقد عاقبة أم ضمنيا كقوله لغيره اعتق عبدك عني فاجابه أما ولأوله بالاعتق فليغير  
 السابق وأما شهره فبالقاس عليه أما إذا اعتق غيره عبده فغيره فانه يصح أيضا  
 لكن لا يثبت له الولاء وأما ثبت ثالثا فبالما وقع في أصل الرخصة من أنه يثبت له  
 لا بالملك وأستثنى من ذلك ما لو أقر بحريه عتق ثم اشتراه فانه يعتق عليه ولا يحكون  
 ولأوله بل هو موقوف لأن الملك زعمه لم يثبت له وأما عتق فواحدة له بقوله ومالو  
 اعتق الكافر كافر فاعتق العتق بذل الحرب وأمر قثم اعتقه الدم الثاني فولاية لثاني  
 ومالو اعتق الإمام عبدا من عبديت المال فانه يثبت الولاء عليه ليس بالعتق (تبيينه)  
 يثبت الولاء لكافر على المسلم كملكه وإن لم يثربا كما استفت عاقبة النسب بينهما

اغنا الولاء لمن أعتق (قوله أم بصفاة) متعلق بمحذوف أي أم متعلق الخ (قوله ناداء القوم) الباء بمعنى مع (قوله أم بشرارة الخ)  
 فإن قلنا أن أقرب من نصف ونصف القرباء فافترق دون الولاء معها أحسب ما قد يظهر لثبوت الولاء فائدة بنت اعتقت أباهما  
 ولم يكن غيرها فأما تأخذ النصف بالنسب والنصف الآخر بالمال وأيضا الإيمان والتعاطف (قوله أم ضمنيا  
 الخ) اغنا كان ذلك عتقا ضمنيا مع السائل مصرح بصيغة العتق والمسؤول كذلك مصرح بصيغة العتق ويجب أن يصيغة السائل أما  
 لم يحصل بها العتق وكان طائبا له من العبري العتق ضمنيا فلا اعتبار (قوله أما إذا اعتق غيره الخ) هذا محذور قوله اعتق  
 عبدك عني فان معناها الإحصى إذن في العتق عنه أما إذا لم يرد فو ما قاله الخارج بقوله أما إذا اعتق الخ (قوله فانه يصح) أي  
 ولا جنبي الثواب لا الولاء (قوله موقوف) أي إلى أبيه يودو «مترابا» رقة فيرجع إليه الولاء إن ابتاعته

وان لم يوارثا ولا يثبت الولاء بسبب اخوهم لا يعتق ولا يعتق كاتلام شخص على من اسلم على يد رجل فهو اسقى الناس جميعا ومما قاله الحضارو والقطاط وحديث قصور المرأة ثلاثة موارد يث عشقها ولقطط اوله حال تنعفه الشافي وغيره (وحكمه) اى الارث بالولاء (حكم التعصب) انكامل التقدم في صلاة الجنازة والارث به وولاية التزويج ومجمل الفتنة التعصب بالنسب وانما تقدم النسب اقومه (ويقتل) الولاء (عن المعتق) الذي كور من عصبته اى المعتق المتعصب بان يقسم دون سائر الورثة العاصب لانه لا يورث كافر فلو انتقل الى غيرهم لكان موروثا (تنبيه) الولاء لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مراد بل يثبت لهم في حياة عنه انما هو فوائده ولا يورث امره او لاء الامن عنه فقها الفهر السابى او اولادها من عتق عليها اوها كان اشترى ثم اعتق عبد ايفات بعد موت الاب النسب للاب والعبد فقال المعتق للعتق لا يصح كونها بنت معتقه لماء لانها معتقة المعتق ومحل ميراثها اذ لم يكن للاب عصبه فان كان كاخا المعتق له ولا شيء لها لان معتق المعتق متأخر عن عصبه النسب قال الشيخ بعض الناس يقول اخاطق هذه المسئلة بعامة فاضفقوا ان الميراث راوها اقرب وهي عصبه له ولا يثاب عليها وجه الغلط ان التقدم في الولاء له معتقه ثم عصبته ثم معتقه معتقه ثم عصبته وهكذا وارت الى هذا عصب على معتق معتقه ولا شيء له اهم وجوده ونسبه على القضاء في هذا الصور قال الزركشى والذي حكاه الامام عن غلطهم فيما اذا اشترى اخا واجت اب عبيدا ومات ثم مات العتق فقالوا ميراثه من اخيه لا يورث لانه وهو غلط وانما الميراث للاخ وحده والولاء لاهل العصب والنسب في الدرس ابن المعتق مع ابنه فلو مات المعتق عن ابن واحد او حوين مات احد فالولاء له بعد موته وان كان هو الوارث لايه فلو مات الآخر وخلف تسعة العشرة بالسوية ولو اعتق عتق في امة معتقه فليسكن منهما الولاء على الا احتى اختى لابوين اولاد فاشترى اباهما فلا واحد منهما على الا كافر بل جأوله ان يورث اباهما فاشترى اباهما فلا واحد منهما على الا مات في حياة معتقه فميراثه لبيت المال (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته) لا في كمال لا يصح بيع النسب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا وسلم يمس عن بيع الولاء وهبته فحق عليه (نقطة) لو بيع عبد معتقه فاستم الام لاه المنع فانه يعتق باعتاق امة فادعت الاب الميراث لولاء من موالي الاب لان الولاء فرع النسب والنسب الى الامدادون الامهات وانما ثبت له من جهة الاب فاذا امكن عادالى موطنه ومعه في الاغصاراته يتقاع من و عن موالي الام فاذا الميراث الى موالي الاب فليق في موسم احد لم يرجع الى بكرن الميراث لبيت المال ولومات الاب رقيقا وعتق الجدد الميراث لاه مر والى الجدد لانه كالأب فان عتق الجدد والاب رقيقا في رواله من موالي الجدد ايضا فان اعتق الاب بعد الجدد الميراث من موالي الجدد الى موالي الاب لا

العتق وانما كان الاولاد انما كان على كماله و يقتصر على قوله في اربعة اشياء حبس النسب (قوله ثبت الخ) وعصب بان القرى على تقدير مقتضى اى قولنا لولا فلا ينافى انه كان ثابا لهم من قبل (قوله بل يثبت لهم في حياته الخ) ويترتب على ذلك انه لو اتقى لا يعتق وعصبه المعتق في الدين دون المعتق ثم مات المعتق في حياته كان ثابا لعتقهم في حياته ورثوه والا فلا (قوله او متما الخ) صوابه او متما لانه يجرى عطف على من عتقها انما نها صحت له من المنهج وهي فيه مصباح لان ما قبلها منصوب (قوله بسبب) اى كانه وبنته وابن ابنته وبنت ابنته وان ينزلوا نحو خونه واعمامه واصوله (قوله ونسبة غلط القضاء الخ) العبارة فيها غلط اى نسبة القضاء لقطط (قوله قال الزركشى) غرضه التروك على الشئ بان القضاء انما نسب اليه م الغلط في غير هذه الخ (قوله فيما اذا اشترى) مدخل على محذور اى كائن ومحقق الخ (قوله بلا ولاد) واحدة منهما على الاخرى الخ فاذا مات احدهما احسنت احتياها النصف والباقي لاعتق فان مات اوجهما وعما احتياا اخذنا الثلثين بالنسب والثلث الاخر بالولاء وان تانت اشدا هما حيث اخذت من ابها النصف بالنسب يبقى نصف تأخذ منه نصفها ايضا لانها اعتقت نصف الاب والاختى الذي اعتق الاخرى التي اشترى كمع اختها في عتق الاب ياخذ نصف النصف المذكور لانه نصف الولاء سراية (قوله فلا ولاد واحدة منهما الخ) دفع للمعاصاة ان يقال ان احدى الاختى تقول للاخرى اتالى عليك ولاد لا يثبت الاب الذي اشترى اباهما وان في عتقه فتقول لها الاخرى يحمل ثبوت الولاء على فرع العتق اذا كان المعتق اعتق الشك لانه انما عتقت اليه من غفلت شأنا وعتابت عتق اشياء (قوله لبيت المال) ضعيف وهذا مبنى على انه لا يثبت لهم والمعتق ان اراد ان يوافق في الدين من العصبه ساء على انه يثبت لهم في حياته

اشترى اباهما وان في عتقه فتقول لها الاخرى يحمل ثبوت الولاء على فرع العتق اذا كان المعتق اعتق الشك لانه انما عتقت اليه من غفلت شأنا وعتابت عتق اشياء (قوله لبيت المال) ضعيف وهذا مبنى على انه لا يثبت لهم والمعتق ان اراد ان يوافق في الدين من العصبه ساء على انه يثبت لهم في حياته

تكون الاسكان في الموضع الذي كان الذي الجاز له افعوى من الجسد في القسبة ولو كان  
 هذا القول الذي لا يولد والى اياهما هو ولا لمخونه لا يسه من جوفها امهم اليه ولا يغير ولا  
 نفسه لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولده ولولد الوارثي العبد نفسه وكان تبسده  
 واخذ الخصم كان الولاد عليه كاسرث الاشارة اليه  
 (فصل في التدبير ومعرفة النظر في عواقب الامور وشروط تطبيقه على الموت الذي هو  
 دراسته فهو تطبيق على صفة لا دوسية ولهذا الاشتغال احتياقي بعد الموت وللفظه  
 ما عرفت من البرلان الموت در الجاه وكان معروفا في الجاهلية قافرا والشرع والاصل فيه  
 قبل الاجماع شيئا لم يسمع ان رجلا يدرك غلاما ليس له مال غيره فباعه الذي على اقله عليه  
 وسلم فخر به على الله عليه وسلم له وعدم انكاره يدل على حواره واركانه ثلاثة صفة وماك  
 وحمل وهو ارقق وشروط فيه كونه رقيقا غير ابرام وله لا نه استحق العتق بحسبه افعوى من  
 التدبير وشروطه في الصفة لفظ مشعر به وفي معناه مرق في العنان وهو اما مخرج كما  
 يؤخذ من قوله (ومن قال لعبد اذ مات) انما (فانت حر) او اعتقك او سرتك بعد موتي  
 او برتك او انت مقرر واما كناية وهي ما تمحتم التدبير وغيره كغلبت سيديك او سجنك  
 بعد موتي نأوي بالعتق (فهو مقرر) وحكمه انه (يعتق) عليه (بعد وفاته) أي السيد  
 محسوبا (من ثلث ماله) بعد الدين وان وقع التدبير في الصفة فلا تسترق الدين التركة  
 لم يعتق منه شيء او نصفها وفي هر قسط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم  
 يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (قائده) الخلية في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له  
 مال سواء ان قول هذا الرقيق قبل مرض موته يوم وان مات غدا فقبل موته يوم  
 فاذا مات بعد التعلين با أكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبل لاحد عليه وبمع  
 التدبير مفيدا بشرط كان مت في هذا الشهر او المرض فانت حر وان مات فيه عتق والا فلا  
 ومعلقا كان دخلت الارفا فانت حر بعد موتي فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ولا  
 بغير مرد ارحي ثم يدخل بشرط حصول العتق دخوله قبل موت سده فان مات السيد  
 قبل الدخول فلا تدبر قال ان مات ثم دخلت الارفا فانت حر بشرط دخوله عليه وهو ولو  
 من ارباعين الموت والوراث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما ينزل الملك  
 كالبيع له علق حق العتق به كقوله ادامت ومعنى شهر مثلا بعد موتي فانت حر فلوارث  
 كسبه في الشهر وليس له التصرف بما ينزل الملك وهذا ليس بتدبير في الصورتين بل  
 تعلين صفة لان المعلق عليه ليس هو الموت فقط ولا مع شيء قبله ولو قال ان شئت فانت  
 حر بعد موتي اشترط وقوع المشقة قبل الموت فوراً فان اثر صفة نحو موتي لم يشترط  
 الفور ولو قال لعبد هدا اذ امتا فانت حر لم يعتق حتى يموت امعا او مرتان فان مات احدهما  
 فليس لوارثه بيع نفسه لانه صار مستحق العتق بموت الشرك وله كسبه ثم عتقه بعد  
 موته ما ماعا عتق تعلين صفة لا عتق تدبر لان كلا منهما لم يعلق بموته بل بموته وموت  
 غيره وفيه وهو مامر تا صير نصيب المتأخر موت المتقدم مقرر ادون نصيب المتقدم  
 وشروط في المال ان يكون مختارا وعدم هي وجوب دفعه من ماله غلب ولو بعد  
 المخرج لم يما ومن ميعض وكافر ولو سبالا لان كلامهم جميع العار والملك من مكران  
 لانه كما تكلف حكاكوا تدبر موقوف ان اسلم بابت محنة وان مات مرتدا ان فساد  
 ولحق في حمل مده الذي ارضم لان احكام الرق باقية ولو دبر كافر مسلما يبيع عليه ان لم يزل  
 ملكه عند ادرك كافر كافر فاسلم تزعومه وجعل عند عدل ولسده كسبه وهو باق على  
 تدبره لا يباع عليه لتوقع الحرية (ويجوز له) أي السيد الجائر ان تصرف (ان يبعه) أي  
 المدبر او يهب ويهديه ويخبر ذلك من انواع التصرفات المذمومة للملك (في حال حياته) كما

(قوله لا يسه) ليس بمقابل مشهور  
 الاشياء اجسا (قوله لانه لا يمكن ان  
 يكون له على نفسه ولا مال) يؤخذ من  
 ذلك انهم لو اشترى اباهم دفعه لا يغير  
 الولاد من موالهاهم الم  
 (قوله فصل في التدبير) (قوله  
 او حبسك) انت خبير بانه من صبيغ  
 الوقف فكما اوصى بوقفه بعد موته  
 فكون مريحي غيره فكيف يكون  
 ذلك كناية في التدبير واجتبان  
 التدبير والوصية متقاربان والاشكال  
 اقوى (قوله وليس له ان تصرف فيه الم)  
 ولو بالحق على العتق (قوله وهذا  
 ليس بتدبير في الصورتين بل بتعلين الم)  
 والفرق انه ان كان من قبيل التدبير  
 عتق من الثالث وان كان بتعلين  
 من راس المال مع انه عرف التدبير فما  
 تقدم وفرع عليه بقوله فهو تطبيق عتق  
 بصفة فقتضيه انها مقتدان في الحكم  
 الا ان يقال ان بينهما عروما وخصوصا  
 مطلقا فكل تدبير تعلين ولا عكس فانا  
 خلق العتق على الموت اوسع شيء قبله  
 فهو تدبير محسوب من الثالث ويقال له  
 تعلين ايضا وان علقه بشهر الموت  
 او بالموت وشي معه او بعد فهو وتعلين  
 عتق محسوب من رأس المال ولا يقال  
 له تدبير (قوله يموت الشريك) أي الذي  
 عوت آخر (قوله المتأخر موتا) متصوب  
 على القبيز وانما كان دبر لانه معلق  
 بموت السيد وشي نفسه وموتم  
 الشريك المتقدم (قوله ولحق في حمل  
 مده الم) أي ان كان كافر اسلم فان  
 كان المير مردا فلا يملكه لبقائه علقته  
 الاسلام بالمطالبة



فيل التديبر (ويطلى تدبره) بألفه طبعه فيه غير السابق فلا بد وان ملكه تدبره  
على عدم عود الخلف اليه ونحوه بغيره ان تصرف السبق فانه لا يصح عنه وان ضم  
تدبره ويوطى اعنا بالمدبرة لانه اقوى منه دليل انه لا يعتبر من الثالث ولا يعتبر منه  
الذين بخلاف التدبر غير فقهه الاقوى كما يرفع ملك اليمين النكاح ولا يوطى التدبر يرد  
السيد ولا الممرساة حتى المبر من التصحيح فحققت بوجت السدوان كاتمر تدبر ولا  
رجوع عنه باللفظ كلفته او بنفسه كسائر العلاقات ولا بانكار التدبر كان انكار  
الرد لس اسلاما وانكارا لطلاق ليس بصفة نصف انه مادي ولا وطن مدبره ويحصل  
وطؤها لبقوله ملكه ويصح تدبر المكاتب كما يصح تعليق عتقه بصفة وكافة مدبر وضع  
تعلق كل معما بصفته حتى بالاسبق من الوصف (تدبره) حمل من درت حامله مدبر  
تعالها وان انفصل قبل موت سدها لان بطل قبل انفصاله تدبرها مالم يمتدح كبريه  
فيطلى تدبره ايضا ويصح تدبره حمل كما يصح اعتاقه ولا تتبعه امة لان الاصل لا تتبع  
الفرع فان باعها فرجوع عنه ولا تتبع مدبر اوله وانما تباع امه في الرق والحرية  
(وحكم) الرقيق (المدر في حال حياة السيد حكمه السيد ان) فساتر الاحكام الا في وحنه فانه  
باطل على المنه الذي قطعه بالجهو كما قاله في الرقة في باه والحق بكمسرا الفان  
وتشديد النون هوم لم يعمل به من أحكام اعتق ومقدماته بخلاف المدر والمكاتب  
والعلق عتقه بصفة والمسيرة سواء كان ابوا محمدا او غيرهما واعتق او غيرهما اصلين بان  
كانا كافرين واسترق هو كما قاله النووي في تديبره (تدبره) لو وجب مدبر مال  
او شخصه به بعد موت سبه فتنازع هو والوارث فيه فقال المدر كسبه بعد موت  
سبيه وقال الوارث بل قبله صدق المدر بيمينه لان المدبر قرح وبعدا بخلاف ولد  
المدبرة اذا قالته ولدت بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو حر فان اقول  
قول الوارث لانها غريم حرته والحري لا بد من حل تحت اليد وتقدم هذه المدر على يمينه  
الوارث اذا اقاما يمينتين على ما قاله لا عتقها بالمدبر فودبر رجلا بعتها وانما ولد  
وادعاء سدها لانه وضع لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وسارت اوله ووطى  
التدبر وان لم يحدث شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها ولا ينفرد  
المدر بالتدبر في حياة السيد ومدموته كما في المعاق عتقه بصفة ولو قال لامتة انت حر بعد  
موتي عشر سنين مثالا فنحن الاعضى تلك المدة من حي الموت ولا تبعها ولد هافي حكم  
الصقة الا ان انتبه بصفوت السيد ولو لم يمتضى المدة فيبعها في ذلك فبعثت من رأس  
المال كواب المستولدة بجماع ان كازمها لا يجوز ارقاقه ونحوه من القياس ان جعل  
ذلك اقل علقته بعد الموت ولو قال لبعدها اذ قرأت القرآن وبست فانت حر فان قرأت  
القرآن قبل موت السيد عتق لموته وان قرأه بعد لم يمتحق لموت السيد وان قال ان قرأت  
قرآن بومتي فانت حر فقرأ بعض القرآن ومات السيد عتقته والعرق التصديق والتذكير  
كذلك انظر البغوي عن النسي قال المدر يواب الوصاوات في الامام في التصديق ان القرآن  
يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كما هو المصل لسوله تعالى نحن نقص عليك  
احسن القصص عما اوحينا اليك هذا القرآن وهذا انما عذاب كان بكة باجماع لان  
السورة متفكة وبعد ذلك تنزل كثير من القرآن وما نقل عن النسي ليس على هذا الوجه قال  
القرآن بالهمزة عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن بهير من عند اجماع جميع كما  
اقاده البغوي في تفسير سورة البقرة واقفه الشافعي بهير والواقف على كلام الشافعي

فيل التديبر (ويطلى تدبره) بألفه طبعه فيه غير السابق فلا بد وان ملكه تدبره  
على عدم عود الخلف اليه ونحوه بغيره ان تصرف السبق فانه لا يصح عنه وان ضم  
تدبره ويوطى اعنا بالمدبرة لانه اقوى منه دليل انه لا يعتبر من الثالث ولا يعتبر منه  
الذين بخلاف التدبر غير فقهه الاقوى كما يرفع ملك اليمين النكاح ولا يوطى التدبر يرد  
السيد ولا الممرساة حتى المبر من التصحيح فحققت بوجت السدوان كاتمر تدبر ولا  
رجوع عنه باللفظ كلفته او بنفسه كسائر العلاقات ولا بانكار التدبر كان انكار  
الرد لس اسلاما وانكارا لطلاق ليس بصفة نصف انه مادي ولا وطن مدبره ويحصل  
وطؤها لبقوله ملكه ويصح تدبر المكاتب كما يصح تعليق عتقه بصفة وكافة مدبر وضع  
تعلق كل معما بصفته حتى بالاسبق من الوصف (تدبره) حمل من درت حامله مدبر  
تعالها وان انفصل قبل موت سدها لان بطل قبل انفصاله تدبرها مالم يمتدح كبريه  
فيطلى تدبره ايضا ويصح تدبره حمل كما يصح اعتاقه ولا تتبعه امة لان الاصل لا تتبع  
الفرع فان باعها فرجوع عنه ولا تتبع مدبر اوله وانما تباع امه في الرق والحرية  
(وحكم) الرقيق (المدر في حال حياة السيد حكمه السيد ان) فساتر الاحكام الا في وحنه فانه  
باطل على المنه الذي قطعه بالجهو كما قاله في الرقة في باه والحق بكمسرا الفان  
وتشديد النون هوم لم يعمل به من أحكام اعتق ومقدماته بخلاف المدر والمكاتب  
والعلق عتقه بصفة والمسيرة سواء كان ابوا محمدا او غيرهما واعتق او غيرهما اصلين بان  
كانا كافرين واسترق هو كما قاله النووي في تديبره (تدبره) لو وجب مدبر مال  
او شخصه به بعد موت سبه فتنازع هو والوارث فيه فقال المدر كسبه بعد موت  
سبيه وقال الوارث بل قبله صدق المدر بيمينه لان المدبر قرح وبعدا بخلاف ولد  
المدبرة اذا قالته ولدت بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو حر فان اقول  
قول الوارث لانها غريم حرته والحري لا بد من حل تحت اليد وتقدم هذه المدر على يمينه  
الوارث اذا اقاما يمينتين على ما قاله لا عتقها بالمدبر فودبر رجلا بعتها وانما ولد  
وادعاء سدها لانه وضع لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وسارت اوله ووطى  
التدبر وان لم يحدث شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها ولا ينفرد  
المدر بالتدبر في حياة السيد ومدموته كما في المعاق عتقه بصفة ولو قال لامتة انت حر بعد  
موتي عشر سنين مثالا فنحن الاعضى تلك المدة من حي الموت ولا تبعها ولد هافي حكم  
الصقة الا ان انتبه بصفوت السيد ولو لم يمتضى المدة فيبعها في ذلك فبعثت من رأس  
المال كواب المستولدة بجماع ان كازمها لا يجوز ارقاقه ونحوه من القياس ان جعل  
ذلك اقل علقته بعد الموت ولو قال لبعدها اذ قرأت القرآن وبست فانت حر فان قرأت  
القرآن قبل موت السيد عتق لموته وان قرأه بعد لم يمتحق لموت السيد وان قال ان قرأت  
قرآن بومتي فانت حر فقرأ بعض القرآن ومات السيد عتقته والعرق التصديق والتذكير  
كذلك انظر البغوي عن النسي قال المدر يواب الوصاوات في الامام في التصديق ان القرآن  
يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كما هو المصل لسوله تعالى نحن نقص عليك  
احسن القصص عما اوحينا اليك هذا القرآن وهذا انما عذاب كان بكة باجماع لان  
السورة متفكة وبعد ذلك تنزل كثير من القرآن وما نقل عن النسي ليس على هذا الوجه قال  
القرآن بالهمزة عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن بهير من عند اجماع جميع كما  
اقاده البغوي في تفسير سورة البقرة واقفه الشافعي بهير والواقف على كلام الشافعي

في الهموز بين المعرفة والتكرير فكل كلمة المتكررة في التفسير بان كان الهموز الذي على ما تقدم هو الهموز  
المعبر به الا اعتراض عليه وان كان غيره فلا اعتراض عليه (قوله والواقف على كلام الشافعي) اي وهو الهموز

(قوله بائنة المأوفا) أي من غير المجهز (٤٩) (قوله لا يبرها) وهو المجهز (قوله القمع الأشكال) أي مثل الجبري كلام المصنف

وجامعة الخ يا خبري فقلت من المصنف  
والمشكر ونسبت ذلك للأم لا لخاصي  
من ان تقبل الشافعي في غير المجهز  
وأبناج وبت في المجهز (قوله واجب  
عن السؤال) الزيادة الأشكال ولو عبره  
لكان أولى وحاصل الجواب ان القوي  
ظن ان الامام فحصل في المجهز فهو  
معتد به ذلك الظن أي لا يعتد به  
وعمل الجواب بقوله والرافع في كلامه  
(فصل في الكتابة الخ) ذكر هارم  
التدبير لان العتق في كل معلق وان  
كان هناك معلقا بالموت وهما معلق  
بإداء العيرم (قوله لان فبما تم فهم الخ)  
بمع ان يكون تعلقا في القوي ويصح  
ان يكون صحيحا في الشرع التي  
فكان الاولى تأخيرها الى هناك (فصل  
وهذا الخ) الواو يعني الا لا يعتد به  
المسبب في الشرع الا ان يكون له  
تجربا (قوله وان طلبة) غان في عدم  
الحوث واعاد وان كان معك لوماس  
قوله مشقة لاجل القياس والتعليل  
لانها باسباب عدم الرجوع  
لا الاستصحاب (قوله انما هما الخ)  
قيد لنا كدهما فان ما لها فهي  
مستثناة من غير ان يحكمتا في  
الشرطين بعده فهما للاستصحاب فان  
قد أحدهما كانت مباحة (قوله فان  
فقد شرط من هذه الثلاثة الخ) مسلم  
في الاخير اما الاول فقد لا ينتهي  
الاباحة في فقد مع وجود الشرطين  
بني معه على الاضمار انما تقدم انه  
شرط لنا كده (قوله وتكتله من رضى الخ)  
المرادها المكاتب لاجل قوله محسنة  
لان المحسوب المكاتب لا الكتابة او يقول  
في الثاني و يقال محسوب معتق او هو  
المكاتب (قوله غرامة المحسنة الخ)  
ما حوز من قوله الى اجل معلوم (قوله  
لان الاعيان الخ) عليه حذف تقديره  
واغتاضت عنه على الاعيان (قوله  
هولا) أي اخبارا غلا لا في عقد الكتابة  
منهم (قوله جاز) ولا يشترط فيها  
الاتصال بالعدل بل ولو اذن وحشد فاشترطنا لاجل انما هو غير المدعة التي يتدر على الشروع فيها عقب العقد اما في فلا يشترط

رضي الله تعالى عنهما من غير ما وجدنا في ذلك بئنه المأوفا لا يبرها وبهذا الخ  
الأشكال واجب من السؤال  
(فصل) في الكتابة وهي بكسر الكاف على الاشارة المضم والجبر لان فبما تم فهم الخ  
فهم المضم يطلق على اقل فبما ايضا الذي يحصل فيه مال الكتابة كماله أي يثبت كتابة  
العرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب واتفق وتبرعا عقد عتق لفظا بمعنى مضمين  
فا حكر واقتضا اسلا في الاصل في الجاهلية والاصل فيها قبل الاجسام أي والذين  
ينفون الجبر بما ملكك ايمانكم فكأنهم ان علم فهم خبرا وغير المكاتب عند  
ما بقي عليه درهم واه ابدأ وود وغيره والمحافظة اليها (والكتابة مشقة) لا واجبة  
وان طلبها الرقي قياسا على التدبير وشراء القريب وثلاثا يعطل اثر الملك وتبصكم  
المعالم على المال كسب واغتاصب (اذما لها العبد) من سبه (وكان ما ونا) أي  
أمنها فيها بكسبه بحيث لا يضره في خصه (مكنسا) أي قادر على الكسب وبما قدر  
الشافعي رضي الله تعالى عنه ان يفرق في الاثبات واعتبرت الامانة ثلاثا ينسج ما يحمله فلا عتق  
اولا القدرة على الكسب ليوثق بقصص العيرم وبقارق الاثبات حيث أجرى على ظاهر  
الامر من الوجوب كماله أي لانه مواساة واحوال الشرع لا تمنع وهو بما كماله (كاتبه)  
قوله مكنسا فذكرهم أي كسبان وليس مراد بل لئلا يكون قادرا على كسب  
يقول ان التزمه من العيرم فان فقد شرط من هذه الثلاثة وفي السؤال والامانة والقدرة  
على الكسب فمداحة الا بقوي رجاها العتق ما وجدنا له حال لا ما عند فمداحة كرفض  
الى العتق نعم ان حكان الرقي فاما سيرة او غيرها وعلى السبب ان لو كانت مع العيرم  
من الكسب لا كسب طريق العتق كره كما قاله الاذرعى وراكبا راعى سبب  
ورق في وصيغة وعوض وشرط في السبب وهو الركن الاول ما مر في العتق من كونه مختارا  
اهل نزع وولا لانها نزع واولا لا لا تخرج من كرامه ولا تكرار لان مكره ومكاتب  
وان اذن له سبه ولا من سبه ويختون ويحسور عتق به فله واولا لتمام ولا من محسور فليس  
ولا من مرته لان ما ملكه موقوف والموقوف لا تنزه على الخدي ولا من مبهض لانه ليس  
اهلا لولا وكتابه يرض مرض الموت محسوبة من الثلث فان حلف مشى قيمته صحت  
في كاله او مشى قيمته في ثلثه او بخرافه في ثلثه وشرط في الرقي وه والركن  
الثاني اختيار وعدم سبه وختون وان لا يتعلق به حتى لازم وشرط في الصفة وهو الركن  
الثالث لفظ بشعر بالكتابة وفي معناه ما مر في الاعيان ايجابا ككاتبك او انت مكاتب  
على كذا كالف معناه قوله اذ ادائه مثلا فانت حرا لفظا او نية وقولا ككاتبك ذلك  
وشرط في العوض وهو الركن الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف رحمه الله تعالى ولم  
يذكر غيره من الاركان بقوله (ولا تصح) أي الكتابة (الايال) في ذمة المكاتب بقدا  
كان او عرضا موصوفا فاعلم ان الاعيان لا يملكها حتى يورث العقد عليها (معلوم)  
عندها قدر او حسا وبقوة فاعلم عوض في الذمة فاشترط في العلم بذلك كدبر السلم  
و يكون (الي اجل معلوم) ليصله بؤده فلا تصح والمحال لو كان المكاتب معتق لان  
الكتابة عند خالفه لقياس في رضى فاعتبره سنن السلف والمأوفا عن الصحابة رضي  
الله تعالى عنهم فمن بعدهم قولنا لا نفعلا انما هو التاجيل ولم يقدرها احد منهم حال ولو  
حاز لم يتفقوا على تركه من اختلاف الاعراض خصوصا وفيه تفصيل عتق (تنبيه) لو كان  
العوض منفعة في الذمة كمنه اذ من في ذمة موهو جعل لغير واحد فتمت اوقافا ما حار  
كما يجوز ان يقبل المنافع ثم اوجر ما لو كان العوض منفعة عين فانه لا يصح تأجيلها لان  
الاتصال بالعدل بل ولو اذن وحشد فاشترطنا لاجل انما هو غير المدعة التي يتدر على الشروع فيها عقب العقد اما في فلا يشترط

الذين يملكون من غلبة الكل على بعضه لا يشترط ان يكون غلبته على الكل بل على بعضه  
فان يملك من غلبة الغلبة فلا يشترط فيها الخلق ولا يشترط فيه غلبته على الكل بل على بعضه  
الذين يملكون من غلبة الغلبة لا يشترط ان يكون غلبته على الكل بل على بعضه  
(٢١٥) المكتوب معناه من مالهما فخص

ان يجعل من خدمتها عوضا عن غلبتها العسكارية  
مع خدمة كما تقدم (قوله كانا معاً) قوله  
مثال ذلك ان يكاتبه ويقول كل منهما  
كاتبته على دينارين كل شهر دينار  
وقوله او كلا الخ مثله ان يوكلا واحدا  
ويكون كل منهما قسماً كدinars كل  
شهر دينار (قوله انما تقبض اليوم الخ)  
المراد بان يقوم ما يشمل المال دليل  
قوله جساوصة وما يشمل الاوقات  
دليل قوله عدد او اجلا والمراد  
بالانعام في الجنس والصنفان لا يضر  
عوض احد هما بنفس اوصفة لم يشغل  
كلهما عن الاخر فيصدق بصورتين  
بان كان كل واحد اوصفة او اشغل  
على اجناس اوصفات في كل من  
الطرفين كدinars ودناير في كل من  
الطرفين ويخرج ما اذا كان عوض  
احد من دارهم والاخر دناير فلا يصح  
(قوله وعدد او اجلا) المراد بالاجل  
حمله بان يكون قدرا للاجل لكل  
واحد اقل من اجل احد ما ارد  
من الاخر لم يوفقه وقوله وعدد اي ما  
يكون تقسيم الاجل لكل معاً او  
لتقسيم الاخر مثلاً اذا كان الاجل  
لكل سنة اشهر فيشترط ان تقسم  
تسعين مثلاً وثلاثا لكل من الطرفين  
فكل قسم احدهما السبعة فثلاثين  
والاخر ثلاثة او احداهما اربعة فثلاثين  
شهرين فثلاثة او اربعة فثلاثة او اربعة  
فثلاثة فثلاثين فثلاثة فثلاثة فثلاثة  
قدرا عوض فلا يشترط الموافقة فيه

فلو كان عوض احداهما سنة والاخر عشرة لكن كل واحد لم يشر وحسبنا الا يشترط الموافقة في تعيين  
في الشهر الاول نصف دينار وفي الثاني ثلث دينار على دينارين فكل شهر دينار او ثلث دينار على دينارين فكل  
عطه له لا يصح العقد الا اذا مر حاد بدك مع ان يصح حاد بدك او اطلاقاً (قوله ان يسر) قد وقوله وحاد القيد يوف حمله حاله  
أي والمحال ان الرق قد عدا

في المطلب وقد سأل في الكتابة بصفة التصرف وعندها هو الظاهر كان له فيها شئ  
فيها كمن شئ شاء انتمد العوض عليه وليس لما كالأداء من مال المكتاب الثاني  
بل يكن السيد من القرض لأنه ربما جاز نفسه أو استعج من الأداء الوضوح (و) هي  
(من جهة العبد المكتاب) فله الامتناع من الاعطاء مع القدرة (وله تعبير نفسه)  
ولم مع القدرة على الكسب وتحصيل العوض (و) له (فمنها متى شاء) وان كان له وفاء  
ولو استعمل سيد عند أهل المنزل لم يرض له أماله مساعدة له في تحصيل الحق أو بيع  
مرض وحسب أماله لبيعه وله أن لا يزيد في المدة على ثلاثة أيام سواء مرض  
أم لا ولا فسخ فيها ولا خصام له من دون مرضين وجب أماله إلى احضاره لأنه  
كلما مرض يختلف ما فوق ذلك المدة لا تنفع الكتابة من السيد أو المكتاب بصون  
ولا انجاء ولا يجرسقه لأن الأليم من أحد طريقه لا ينفع شئ من ذلك كالألم ويقوم  
ولى السيد الذي من أو جرح عليه مقامه في قض و يقوم لها كم مقام المكتاب الذي من  
أو جرح عليه في إداها من جده لا لأول بأخذ السيد استغناء فلا يثبت الكتابة وحل الجرم  
وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي ورأى معطلة في الحرية قال رأى أنه يصيب  
إذا أطاق لم يؤد قال الشياخ وعده أحسن فان استعمل السيد بالخذ عني لحصول القرض  
المستحق ولو جنى المكتاب على سيد له فودا أرض بالعام لا لا واجب جناية عليه  
لا تعلق له برقبة جماعة وعسا يسكنه لأنه معه كالألمني فان لم يكن معه ما في ذلك  
فلا سيد أو الأرض تعينه دفعا للضرر عنه أو جنى على أسي له فودا أو أقل من فحمة  
والأرض لأنه ملك تعينه نفسه وإذا عجزها قلما تعلق سوى الرقبة في إطلاق الأرض على  
دبة النفس تقلد فان لم يكن معه مال بني أو الواسع عجزها كما قال الحق وبيع  
بقدر الأرض ان زادت فحمة عليه وقيمت الكتابة فها في الواسع كاه السيد فها أو أقل  
الأمر من هبته والأرض في مكانه على المستحق قول الفداء ولو أعتقه أو أراه بعد  
الجناية عني (وله الفداء لأنه فوات متعلق على الحق عليه ولو على المكتاب بطلت  
الكتابة ومات رقيقا الفراق بها والسيد قد دعي قاله ولا فاقية له (ولم كانت) بفتح  
الهمزة (التصرف فيما يده من المال) الحامل من كسبه بما لا يبرع فيه ولا حطر كبيع  
وشراء وأحرقا ما ما فيه يبرع كسدة أو شعار كقرض وبيع شئته وان استوفى برهن  
أو كليل فلا بد فيه من إذن سيد منهم ما صدق به عليه من نحو لم أو شربها العاذة فيه  
أكله وعدم بيعه له أهداؤه كعصره على النصف في الأم وله شراء من يرضى عليه باذن سيده  
إذا اشتراه بانه ثمة راقعة عقا ولا يصح اعتاقه نفسه وكما لو باذن سيده لغيره ما  
الزاد أو ليس من أهله كما هو عامر (و) يجب (على السيد أن يضع) أي يخط (عنه) أي مكانه  
(من مال الكتابة) الصحة (ما) أي أهل محمول أو بدفعه من جنس مال الكتابة وان  
كان من غيره حازر أو لخط أو دفع قبل الحق (يستعين به) على الحق قال تعالى وآتوهم من  
مال الله الذي آتانا كغمر الأساء عباد كرا لآن القصد منه الإغاة على الحق وخرج بالصحة  
القائد فلا يثنى فيها من ذلك واستثنى من لزوم الإداة ما لو كانت في مرض عونه وهزات  
ماله وما لو كانت على متعة أو لخط أولى من الدفع لأن القصد بالخط الإغاة على الحق  
وهي متعة قد وهوموه في الدفع أذا قد صرف المدفوع في جهة أخرى أو كونه كل من الخط  
والدفع في النية الأخير أولى منه فمما قبله لأنه أقرب إلى الحق وكونه ربيع النجوم أولى من  
غيره فان لم يسمع به نفسه أو أولى روي خط الربيع التماسه في غيره وحط السبع مال  
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ويحرم على المملوك ان يقيم مكانته لا لاختلال ملكه فيها  
ويجب له لو بطل مهره أو لا أحد عليه لا ناهل ملكه والودعي ولا يجب عليه هبته لا عقار خرا

(قوله عليه) متعلق بجنايته أي أن جناية  
العبد وقعت على السيد وجبر أن قوله  
لا تعلق له برقبة أو قوله جماعة وقوله  
لا تعلق له بغيره من اسم ابن وشربها  
(قوله دفعا للضرر عنه) أي المكتاب  
لا أن عليه غرامتين أو الجناية  
وهو من الكتابة فإذا عجزها فسد خطا  
عنه وبيع رجوع الضمير إليها  
أو السيد وذلك لأن في الحاشية المكتاب  
إذا جنى تعلق أرض الجناية برقبة  
فطلب المستحق بعه ولا يثنى بيه  
وهو مكتاب في دفع الأمر لهما  
ليجوز ثم يبيع المستحق ويسد غرض  
في الحق فقول السيد ألقه وأثنى  
الكتابة ومكده أي كلى جناية وفي هذا  
ضرب على السيد أو الوارث قد تمسه  
به هبته فإذا جنى به ذلك تعلق  
الجناية برقبة فيما لا يخطى السيد  
ضرب (قوله أي أهل محمول) ولو تعدد  
السيد لزم الشكل ذلك القول (قوله  
الفتح) ولو بالنظر فيه ما بين السيد والملك  
مطلقا أو فيما عداها مشهورا ما لا  
شبهة فيجوز (قوله ولد المكتاب) أي  
من نكاح أوزا

[illegible][illegible]

(قوله والمكاتب من يعتق على الوارث) عز وجل قال كاتب ابن أخيه ثم مات من بعده في المكاتب فموت موثق عليه وبما لا  
يقوله أو بعده) مسطور على كل من الزوج أو الزوجة وكذا على الأقرى من ماله لكن أو البع (فصل) في أمها  
الأولاد أي أحكامها التي هي النسب التامة كالاستيلاء والعقود جواز الاستيلاء والوطء كقولنا أم أو أبا استلذا ما نأخذ ويجب  
للعقد يجوز استيلاء أمها وهو من طرفه لا في الدلول بل يستحق العاقب ولا يخرجها إلا بالنكاح أو بالتبني والموثق ففضل عبد  
بالطراف فقط (قوله في أمهات الأولاد) أي وفي الأولاد الأولاد جميع ولا يطلق على الأب والأم والابن والابنة ففضل عبد  
مقبول وبجميع أصنافه ولا يوزن فعل (٢١٩) وأولاد جميع قلته إياه الكثرة (قوله وأمها الخ) تنكح على ضبط لغة

بذلك ثم تنكح على بيان معناه بقوله  
وقال بعضهم الخ والمخلص إن الجلب  
الذي فيه الهاء فيه اسم الغائب والجم  
انطلاق عن الهاء معتم الهاء وتكون  
لأنه الممكن وأما الهاء فيه لتأنيده  
كالجسم المنطلق عن الهاء وترك الشارح  
الكلام على الأولاد وتقدم الكلام في  
(قوله وأمها الصبية الخ) لعل في العبارة  
سقطا بعد قوله وكسر هاء هو جمع أم  
واحدة سقط ذلك من غير قصد (قوله  
وأصلها الصبية الخ) جواب عما قيل من  
شرط الجمع أن تنسب مفردة وأخبرت  
لأنها والمواثب تظهر لا أصل لها  
أعني في الخبر بحسب الأم

الجمع من الحروف الأصغر (قوله  
وقال بعضهم الخ) هو الذي عبر  
عنه فيما سبق بالأول (قوله وقال  
بعضهم الأمهات للناس) أي حفظ  
والأمهات للبهائم أي حفظ حتى تظهر  
مخالفة القول الثاني ويحتاج إلى الجواب  
عن المخالفات بالأول الثاني (قوله  
وأما) يمكن أن يكون جمعا مضافا إلى  
من قال في مفردة أمه مع تكون الهاء  
في أمهات فلهذا أورد في الجمع (قوله  
رد الأول) أي قوله وقال بعضهم الخ  
(قوله والأصل في ذلك) أي في أحكام  
هذا الباب وأعراب الحديث في الغنى  
(قوله عن بريج) الذي يطلق على  
الموت وتكون عن بعض مع أو بعد

بعبه إذا اعتق كسبه وكانت له بقصة في أنه لا يعتق بغير إياه المكاتب كإرثه وإدا غيره  
عنه متبرعا وفي أن كتابته تعالى عرفت سببه قبل الإدا وفي أنه لمع الوصية وفي أنه  
لا يصر له سهم المكاتب وفي اعتناقه من الكفاية وتلكه ومنعه من السفر وجواز  
إياه الأمة وحصل من الصبيته والقاسم عقد معاوضة لكن الغالب في الأولى معنى  
المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق والباطل والقاسم عند نسائه الأقي معاوضة سيرة  
منها الخ وإياه رد وأطلع المكاتب ونضاف الحكمة الفاسدة للصبيته والتعلق في أن  
السيد فقط لا يقرول وفي إياه أنه لا يفرق بين السيد وحره عليه وفي أن المكاتب  
يرجع عليه بما إياه بقي وبه أن تلف إن كان له قيمة والسيد يرجع عليه بقيمة  
وقد لا يعتق فإن اعتقه بواجب السيد والمكاتب تقاضوا ولو يرضى ويرجع صاحب  
الفضل به إذا كانا نكاحا فإن كانا متعاقبا من فلاته أي أو متعاقبا فمقتضى ذلك  
في شرح المباح وغيره مع فوائد مهمة لا بأس بمراجعتها فان هذا المضمون لا يحتل ذكرها  
ولو ادعى رقيق كتابته أو كسبه سببه أو بآراءه حلف المنكر ولو اختلف السيد والمكاتب  
في قدر النعم أو قدر الإبدل ولا سيما أولئك بينة مخالفا ثم إن لم يتفق على شيء فسخها  
الحاكم أو أوصاها لغيره أو أحدهما كإحدى البيع ولوقال السيد حكما تنكح بالمتبرع  
أو بمحرم على فانكر المكاتب صدق السيد بعبه أن يعرف له ما دعه أو أقالا المكاتب ولو  
مات السيد والمكاتب من يعتق على الوارث يعتق عليه ولو ورث رجل زوجته المكاتب  
أو ورثت امرأة زوجها المكاتب اتسع النكاح لأن كلامه سماء للزوجه أو بعده ولو  
اشترى المكاتب زوجته أو ناله كس ونقضت مدة النكاح أو كان النكاح للشرى اتسع  
النكاح لأن كلامه سماء للزوجه

(فصل) في أمهات الأولاد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعقود وجاه أن الله تعالى  
يعتقه وقارده وشارحه من الناس قال الله تعالى من فعله وحكمه أن يبيع زواو والدنا  
ومشائنا وجميع أماننا وصناعتنا وأخره من الفصل لا يعتق قهرى مشوب بقتل  
أو طار وأمهات بضم الهزة وكسر هاء مع الميم وكسر هاء وأصلها أمه يدل جعها على  
ذلك قاله الجوهري وقال في جمعها أصبا وأمات وقال بعضهم الأمهات للناس والأما  
للبيات وقال آخرون فقال فيها أمهات وأمات لكن الأول أنه في الناس والثاني أكثر  
في غيرهم ويمكن رد الأول إلى هذا الأصل في ذلك خبر إياي أمهات من سيد هاهي حرة  
عن دبره من زواو أمات بجمعه والمحاكم وضع استناد موحد بها الحصص عن أبي موسى قلنا  
بارسول الله أناني السبا بالو تحب أن تهنين فأنزل في العزل فقال ما عليك أن لا تعملوا

وطلق على آجره من الحماة وتكون من بعبه بعد (قوله ما عليك عصمكم أن لا تفعلوا الخ)  
أعزل أي هو عليك أسهل من العزل وهذا على جنس الأصل ويحتمل أنما أزيدة أي أزيدة من العزل يدل في قوله ما من نعمة  
كأنه أي مقدر في الأول وحواله على الله وحواله قوله الأوهي كأنه أي موجودة في الخارج على طبع ما سبق في عمله فأن سبق  
فعله خلق آدمي من ذلك عصمكم التي فختنا منته إلى العزل لم يحصل مقصودكم واختاروا الإمام السلفي  
جوازهم إلا مطلقا وعن الخبر بأذناهم هو مكر ومبا فيه من قطع النسل وقيل خلاف الأولى ويحتمل أنما أزيدة من العزل  
والأجر وأما اعتقه من نكحته من العزل لم تكن ناشرة لأن لها حق الفتن

[illegible]

مامن نعمة كائنته الى يوم القيامة الا وهي كائنته في قولهم ونحب النعمان دليل على أن  
 يبعثهم بالاستعداد مجتمع واستشهد لذلك البيهقي بقول عائشة رضي الله تعالى عنها لم يترك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عملا قال فيه دلالة على أنه لم يترك  
 أم إبراهيم رقيقة وانما اعتقت بمجوعة (واذا أصاب) أي وملك (السبد) الرجل ان يترك  
 أو يفتن أصليا كان أو كافرا أصليا (أخته) أي بان عاقبت منه وولسها أو يفتنوها أو يتركها  
 أو أحلها الكفار رجال أسلموها قبل بيعها عنه طوطه مباح أو محرّم كان تكون طائفا  
 أو محرمة ماله كاخة أو زوجة أو ابنة تستأهل ماله المنقرض حال حياته (فوضعت) حيا أو مائتا  
 أو ما يحب فيه غرة وهو (ما) أي لم (تبيح) لكل أسدا ولا لغيره من القوايل (فيه)  
 شئ من شئ آدمي) كضعفه تظهر فيها صورة آدمي وإن لم تظهر إلا لادلال الخبر وقول من غير  
 النساء وحواضنا (أحرم عليه بيعها) ولو من تعق عليه أو بشرط الحق أو من أقر به غيرنا  
 (وردها عنها) مع بطلان ذلك أيضا لسبب أمهات الاولاد لاتباع ولا يبيع ولا يورث  
 يستحق براءته ما دام حيا فإذا مات فهي موروثة أو الله رضى وقال ابن القفال رواه  
 كاهم نقاد وقد قام الاجماع على عدم بيعها واشترى على رضى الله عنه نه خطب  
 يوما على المنبر فقل في أثناء خطبته اجتمع رأي وراى عمر رضي الله عنه على ان أمهات الاولاد لا يبيع  
 وأما الآن أرى يبعثهم فقال عبدة السنانى رأى الجمع رأى عمرو بن ميمون أنه عا حب  
 النعام رأى لم يتركه فقال أقضوا فيه ما أتت فاضون قاضي أكره أن أخالف الجماعة  
 فلو حكم كما كرهه يبعثهم نقض حكمه لحاقه الاجماع وما كان في بيعها من خلاف بين  
 القرن الأول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه وما رواه أبو داود عن جابر كنا نسمع سراويل  
 أمهات الاولاد والتي صلى الله عليه وسلم على لارى بذلك ما بأس ببعثه عنه منسوخ

وتخرج الموروثه متعلقين بالثروة  
ومن استأجرها عدة المأذون وعلمه دين  
وأما بيت المال وإن ملكها بعد (قوله  
أي بان الخ) تفسير لا طاعه وقوله ولو فيها  
ليس السفيه من محل الخلاف فتكون  
الفاقة تتعمد بل من محل الخلاف المحبور  
عنه ينسب (نزله حال إسلامها) ليس  
فسيء أقوله بأن علق منه تفسير  
الخاصة في المتن (قوله يوده) أي في  
الدين وعنده ادخال التي تلو **فكان**  
كل متسما في الدين لم يثبت الاستيلاء  
(قوله فورعت) أي ولم غير طرقة  
المعاد (قوله وأما يجب غرة) فإن  
كان مضطرا ثبت الاستيلاء اتفاقا وإن  
كان بدا أو ثبت مع الانفصال عما  
في البطن ففي ذلك اختلاف فثبت وجوب  
الاستيلاء بثبت الاستيلاء ودونه غيره  
لا يجب بل لا بد من انفصال الجسع في  
ثبوت الاستيلاء **فكان** له لا بد منه  
فما العتي وهذا هو المقدوم أي إن كان

الذين في الدنيا يحبونهم الثرة فيحصل كل أسوأ البدع الانفصال فيجب الاستعداد انصافا وان كانا اشرع بحسب وياهم في ظهور رأسه من الانفصال واذهب في البدع الانفصال ولا تفرحهم في الاستعداد ان يحوز بها ما في من ذلك بطلا في الوصال الجلي لا ساحا مل يحرمها بل لا بداع وتعب وان كانت قوت هذا ما ظهر (قوله وجواب اداسم عليه بها) لا في جواب ان جواب اذا احتج في الكتب المتأولة ينتج انه في الضرير صارت أم ولد وبه في المنهج عتقت عوف السيد وسعيه المصنف يحرم عليه بها كما عتقت ولا يصح انكر قال الطلاني في قول المنهج هو الانب لا امرح في الآية على المقصود ما اعتقد الساب وهو بيان عتقها عوف السيد الذي هو اعم مكانه هذا لا وصفا بما في الآية وانما نحن الجواب بهذا الحكم صاحب الضرير لانه اصل بقاء الاحتكام قبل كلام التتبع في الانسية كلام المصنف (قوله يستحق جهاد الطالبي) جواب عن سؤال خاصة ما اذا تميزا حشود (قوله اداسم عليه) المقصود في التتبع في جميع الاصلان لا في جميع رجل واحد مرة لا في جميع اهلها صدق قوله (قوله آخر النقطا) نسبة لاداسم عليه بعد (قوله فاني في جميع الاصلان لا في) لا يظهر هذا الذي ردوه لا يستعمله لئلا في مراد آخر (قوله اوجب عتق) اي اربعة اربعة الخ وفي الجواب اولها اشار الى قوله اداسم عليه فاني قلت بطريق السيد: ما اعلم ان يلزم وهو ان يمكن بحول التمس على التتبع فقلت جواب عن ذلك ان ما ليس به صفة لا يفسد في التمس في الظاهر وانما الاجزاء المتكدة

من من اجل انهم على الترتيب لا يمكن دفع القول التاسع (قوله واستناد الخ) عطف تفسيره على استند لا اى ان حاربا  
 يستند الى انما اطلق عليه النبي والمراد به على ذلك (قوله نعم) عطف على قوله عطف تفسيره اى ان القول المذكور  
 يستند الى ما عليه على ما ثبت في الحديث من ان النبي لا يخطب الا على من لا يخطب اليه من غير ان يخطب اليه من غير ان يخطب اليه  
 للمعنى انما لا يحتاج الى الجواب عنه لان فعل المعاني وقوله لا يحتاج به وكذا اذا قرئ بالسكونية من راجع لباقيها وهو  
 جمع الاحد المفهوم من السابق (قوله ويستثنى من منع بها الخ) وجه الاستثناء عشر مسائل لم يكن خبر في بعضها بالاستثناء  
 بعضها بصورة الاستثنائي تسمى او آخر العشر متصلة بالنسب (قوله من منع بها الخ) ومن جملة المنوع الوصية بها او وصي بها  
 منها وهو ظاهر لان الوصية لا تكون الا بالموت وهي تقتضي الموت فلا تاتي عليها الا بوصية كذا النص وما اصاب من المنوع وقوله  
 ايضا (قوله يمنعها من نفسها) (٢٤١) اى ولا بد من القبول ومثل البيع الهبة ثم ان ارادى صورة الهبة العتق فلا يحتاج الى  
 القبول وان توى التملك احتاج الى القبول

قوله واذا يقال في البيع (قوله شاه  
 على انه عقد عتاق وهو الاسخ) وذلك  
 لم يثبت فيه خبر المجلس او احد منهما  
 وكذا لا يثبت فيه خیار الشرط لا شترى  
 ولا يبايع ايضا وذلك لا رجوع لهما  
 على صدها بالارش اذا اطلعت على عيب  
 فيها (قوله انه لا يعاها بعضها منه يصح)  
 مثل ذلك الهبة والقرض (قوله وبسرى  
 لى لا يلزمها الاما التزمته وقوله ولا  
 يسرى لى باقيا وهذا هو ما اتفقده  
 البر ما وصى امرأه ان كان له  
 يسرى ولزمها هبة ما مرى ولو قال لانه  
 بعثت نفسك فأنكرت خلفها انما  
 شترى ولا تضى عليها وعقبتا بالاقراءه  
 شرح الح اوصى امرأته في الرقيق  
 قالت ومثله أم الولد لا هبة رقيقة والرقيق  
 به اها (قوله وكذا يصح بيعها بى صهر  
 الخ) هو من جملة المستثبات فلو قال  
 ومها استخذه الراس الخ كان ابطي  
 والرد الما صل من وطئه منفسد ولا  
 يخرجه من سواها كالمهر او موصرا  
 وكذا ان قال فها بعد ما الى آخر الأربع  
 التي ذكرها ونحوه في مسألة الرد ان ادا

وبانه منسوب اليه صلى الله عليه وسلم استند لاواحد اقدم عليه ما نسب اليه هو وهذا  
 وهو نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع امهات الاولاد كما روى بسنن من منع بيعها ليعاها  
 نفسها شاه انه عقد عتاق وهو الاسخ وبني عليه انه لا يعاها بعضها منه يصح وبسرى  
 الى باقيا كما هو الحق بعض رقيقه وان ادا كان السيد بعضها انه لا يصح منه لانه ليس من  
 اهل الولاء وهذا ظاهر وان لم يرد من ذكره جعل المنع اذا لم يرتفع الا بالطلاق ارتفع بان  
 كانت كاتمة وليست للسلم وسبب وصارت فتنة فانه يصح جمع التصرفات فيها وكذا  
 يصح بيعها في صورتها مسنولة اراهن القرض المعسر تبايع في الدين ومنها حارة التركة  
 التي تعلق بى مدين اذا استولها الوارث وهو معسر تبايع في دين الميت ومنها ما اذا استولت  
 الحيانة جعلة في حبس الام لا تغلق فيها وهو معسر تبايع في دين الحنابة ومنها ما اذا استولت  
 السيد امة العبد اذن له في التجارة وهو معسر تبايع في دينه وقد كرى في الرقعة هذه  
 الصور الاربع او اثنى الباب الخاص من التكاثر وقال ان الملك اذا عاقب في هذه الصور  
 الى الملك بعد البيع عاد الاستيلاء انتهى اما الصورة الاولى وهي مسألة السبي فادى  
 يظهر فيها انه لا يعود الاستيلاء اذا عاقبت لما لكها بعد ذلك لانها بالملك بالكلية بخلاف  
 هذه المسائل ويستثنى من نزع الاستيلاء ما لو نذر التصديق فيها ثم استولها فها به يزمه  
 بيعها او بالصدق فيها ولا تنفذ استيلاءه فيها وما اذا اوصى بعتق حاربه فتخرج من  
 الثالث فالحق فيها لو ارثت ومع ذلك فلو استولها قبل اتمامها لم ينفذ لاختصاصها بالاطال  
 الوصية وما اذا استكمل السبي تسع سنين فوطئ امرأته فولدت لا كثر من مئة أشهر قال  
 الولد بطقه قالوا ولكن لا يصحك بسنة قال الملقني وظاهر كلامهم يقتضى انه لا يثبت  
 استيلاءه والذي صواه الحكم بطوئه ونبوت استيلاءه فعله كالمهم تستثنى هذه  
 الصورة وهي ما قلناه بالاستثناء انتهى والعقد الاستثناء واختلاف في نفوذ استيلاء المحصور  
 عليه بالغلس فخرج نفوذها من الرقعة وتبعه الملقني ورجع السبي خلاه وتبعه الاذرى  
 الزركشى ثم قال لكن سبق عن الحاوي والزالى الى نفوذها انتهى وكونه كاستيلاء الراس  
 المعسر اشبه من كونه كالميراث من يقول ما لا يقدح فيه بالميراث ومن يقول بعدمه  
 يشبهه بالمر المعسر يخرج بقيد الميراث كالا وبعض المكاتب اذا احل امرته ثم مات رقعة

٥٦ في كالميراثين غير مخرجها من غير ما قلناه عنها عند نفوذ الاستيلاء ولا يباع  
 الدين الى الذود كذا في مسألة الجنابة (قوله اما الصورة الاولى الخ) انظر وجه نفيها اولى مع انها باقية ولعلها اولى بالنسبة الى الاربع  
 اقبى اولية تسمية (قوله ما لو نذر التصديق بها) وكذا لو نذر التصديق بها نفسها والذبح وخرم فتنه ويصدق بها مثل انه  
 نذر هذا اذا نذر التصديق بها اما اذا نذر التصديق فيها فلا يخرم رقعة الولد لا ياق طلبة الى ان يبعها بالفعل ولا حد عليه بالوط  
 على الصورين لانها تعلق باختصاصها (قوله اشبه الخ) وسواء ان الراس محصور عليه في جميع العنصر المروية وهكذا النفس  
 محصور عليه في جميع ما عليه وكل من منها الخمر لصلته القبر بخلاف الشبهة فان الخمر قد فعله نفسه بخلاف الراس فان الخمر  
 فجازا على الله والرد اذ بهم نفوذ ظاهر فالمرئى من الدين او يخرجه ثم يملكها بعد ذلك الخمر فيحكم بالامتلاد (قوله انتهى)  
 على كلام الملقني





السيد فهو حرم ذكر الوارث في الأصل قبل الاستقلال فهو من صدق بيته  
 لأن ما لو كان في مدعا حال وادعت أنها كسبته بعد موت السيد وانكر الوارث قائما  
 لصدقة لأن السيد المخرج بغيره في الأولى طائفة تدعى حرمته والحر لا يدخل تحت اليد  
 (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره بشكاح) لا غير وطئ صبية أو زنا (فولد منها) حيث  
 (ولد لها) أي ولد لها (بالايجاع) لأنه يسع الأم في الرق والأنثى أما إذا غر بغيره أمة فنتجها  
 وأولادها فالولد هو كذا كره الشيطان في باب النكاح والاعفاف وكذا إذا نكحها بشرطان  
 أو لا مدعا لها بين من له أو رافقته يصح الشرط وما حدث له منها من ولد فهو حرم كما اقتضاه  
 كلام المفتي في باب البساق (تنبيه) لو كبح حرجا مرة أخرى ثم ملكه أمة أخرى زوج رقيق  
 جارية ابنه ثم عتق لم يتقح من النكاح لأن الأصل في النكاح المشاب والذوام فلو استولدها  
 الأب بعد عتقه في الثانية وهو لك أمة أهاف في الأولى لم ينفذ استقلالها لأنه من حرمه وولد  
 حرم نكحها ولو أن النكاح حاصل بمحق فيكون وطئها بالنكاح لا شبهة الملك بخلاف ما إذا  
 لم يكن نكاح كما جرى على ذلك الشيطان في باب الدكاح ولو ملك المكاتب زوجة سيده الأمة  
 انقضى نكاحه (فإن أصابها) أي وطئها لا بشكاح بل (بشبهة) منه كان طئها أمة  
 أو زوجة الحرة (فولد منها) حيث (حرمه) لا بخلاف اعتنا رافقه (و) لكن  
 (عليه) في هذه الحالة (فتمت) وقت ولادته فانه بقدر رقها فانه ملقت بتمت دفعه (السيد)  
 له وبيته الرق عليه فله أماد طهارت وجهه الأمة فالولد رقيق السيد اعتنا رافقه  
 وطئ الرق المصنف ينزل على هذا التفصيل كثرنا عليه عبارة المتأخرين في شرحه اذ هو  
 المدح كور في الرقة وغيرها ولواضع به كان أولى ولو تزوج شخصي صبية أو أمة بشرطه  
 فوطئ الأمة بطنها الحرة فالأمة أو الولد كما في أمة العبر بطنها زوجة الحرة (تنبيه)  
 أطلق المصنف الشبهة مرة مضى تعليلهم شبهة أفعال فتخرج شبهة الطريق التي أباح  
 الوطئ بها عالم فلا يكون الولد سحرًا كان تزوج شامي أمة وهو مسموع وبعض المدايب  
 يرى بصحة فيكون الولد رقيقا وكذا الواكراه على أمة كما قاله الزركشي (وان ملك) الواطئ  
 بالنكاح (الأمة المطلقة) منه (بعد ذلك) أي بعد ولادتها من النكاح (لم تصرام) ولد  
 ولادته منه (بالوطئ في النكاح) لكونه رقيقا لا لأنها خلقت به غير ملك الدين والاستقلال  
 بحيث تبع الحرة الولد كما قال في الرقة (تنبيه) تقيد المصنف بالمطلقة لا بمعنى له بل قد  
 لغوهم قصر الحكم عليه وليس مراد أقامه إذا ما له كما في نكاحه بعد الولادة كان الحكم  
 كذلك بلافراق وكذلك إذا املكها في نكاحه ما علم تصرام ولد أنكره متى علمه ولد أو  
 وضعته لكون أقل مد فالمل من الملك أو دون أكثره من غير وطئ بعد الملك فإن وضعته  
 السيد الملك دون أقله من الوطئ يحكم بحصول علوقه في ملكه وإن أمكن كونه سابقا عليه  
 كما قاله السيد لا في وأقره في الرقة فلو حذف المصنف لفظ الطلقة لكان أولى وأتم  
 (وصارت) أي الأمة التي ملكها (أم ولد) بما ولدت منه (بالوطئ بالشبهة) المقررة بقلته  
 (على أحد القولين) وهو المرحوح لا ما خلقت منه بغير العلوق بالمرسب للحرة بالموت  
 والقول الثاني وهو الأظهر كما في المنهاج وغيره لا تصرام ولد لا ما خلقت به في غير ملكه  
 فاشبه ما خلقت به في النكاح (تنبيه) محل الخلاف في الحر ما إذا وطئ العبد حرة غيره  
 بشبهة ثم عتق ثم ملكها فهاها لا تصرام ولد لا بخلاف لأنه لم ينقل من حر (نقطة) لو ولد  
 السيد أمة مكاتبه تب فيها الاستقلال ولو ولد الأب الحرة أمة ابنه التي لم يسود هالته فيها  
 الاستقلال وإن كان الأب مملوكا أو كافرا أو غاميا يختلف الحكم هنا بالسار والاعسار كما في  
 نصنا إذا لم يشترط لأن الابلاد ناعنا ثبت حرة الأبوة وشبهة الملك وهذا المعنى لا يختلف بذلك  
 في كلام الشريك الأمة المشتركة فإن كان مملوكا ثبت الاستقلال في نصيبه خاصة وإن كان



(قوله وحيث على الزوج) ولا نفقة له لعدم إكتمال الزوجين من التمتع بها أي التمتع على حالها قبل التمتع بوجوبه على الزوجين  
 لأنها موطوءة آية (قوله فعدوا لها) نعم إن كان من ينفق عليه حصة فلا حرج في نفقة وبالعامة إن كان له نفقة (قوله  
 الاعتصاف الخ) تعليل لقوله فعدوا له ولا يجب الخ (قوله ولو شهدا أن الخ) إعلان حقيقة الشهادة بالامتناع والرجوع عنها  
 الشهادة بالطلاق والرجوع عنها كالحكم في مثلها الثاني أن الرجوع قبل الموت فلا يبرئ من إلا ويبرئ من رجوع الموت وان رجوعا بعد الموت  
 فهو رجوع في الحال وقد ذكرنا في شرح هذه في التمهيد وما يتعلق فذكر حكم ما إذا رجوع بعد وجود المصنف فبرئ من في الحال وإن رجعا  
 قبل وجود المصنف فلا يبرئ من في الحال يبرئ من بعد وجود المصنف فذكر حكم ما إذا رجوع بعد وجود المصنف فبرئ من في الحال وإن رجعا  
 سواء كان من امرأة أو سواء كان من ينفق عليه أو لا (قوله فتنهت في بيت المال) فإن يكن قسمته في غيره على زوجها فإن  
 لم ينسحب من المال وقوله وفتنهت في بيت المال ونهاه كلامه كغيرها (٢٤٤) تكون فرضا بألفاء لأقرضا (قوله

والفرضان وتعالى على) انظر في المحلل  
 الانفصال على بابه أولا. ويمكن أن يقال  
 أن نظرا لحمل الآية وغيرهما الأحكام  
 بالنسبة لما في الظاهر من حمل التمسك بها  
 على بابه وإن لم يكن ذلك بالنسبة لما في نفس  
 الأمر فحمل التمسك ليس على بابه إذ  
 لا يمكن ما في نفس الأمر على ما هو عليه  
 الآية وقال بعضهم كان قصد المصنف  
 رحمه الله تعالى التبرع من دعوى الآية  
 وزعم بعض المفسرين أنه لا ينبغي أن يقال  
 فلا يخلو مطلقا وقيل لا علم به من  
 الدين وديما لا إيجاب فيه بل فيه ثمانية  
 التفرع والطلب (قوله وحيث هو  
 اسم مصدر مفعول التزويج والاحكام  
 التي هي أي وتم حمله قوله الماحدون  
 علوا كبيرا (قوله في حل العاتق أي  
 صبيح) أي بمان معناه وفي نسخة  
 بذلك إشارة إلى أن من فتح به كما عن  
 غيره (قوله وذلك الخ) هو اسم فعل  
 بمعنى شدد وقوله مؤلفا وأحيى من  
 المصنف لأنه بعينه بوجه حصول الآية  
 من الأثر (قوله مؤلفا المسائل) يجوز  
 فيه تأويلها على ما يشاء المؤلف أو  
 وقع عليه التوضيح والمحال جمع

بمسألة وهي باعتبار ذات عرس ذات موضوع قال له مسئلة باعتبار ما يطلب بالأدليل يقال له مطلوب (قوله لم يجرى) قال  
 للأدلى (أي مذهب والدلائل جمع دليل ومعه على دلائل غير متيسر (قوله فلو كان له) أي مؤلف المذكرة ورواه ذات وقوله  
 ليس بمتعلقة وفي نسخة معلقة وأنت المان باعتبار المارسة أو بإعادة المصنف وقوله أنما أي لفظ وقوله يقال أي من قوله  
 صريح أي بالغ لاختصاصه (قوله فدر الخ) تعجب من الدراي المان الذي شره مؤلف هذا الدافع من ذي المحدث ثمانية هذا  
 للعالم الكمال والتعجب ثمانية تعان ثمانية لأدراك الأمور القليلة الوقوع لجمهور الأسباب ولهذا يقال إننا ظاهرا من النسب سئل  
 العجب (قوله الرئيس) أي الكامل للمعامل الجديدة (قوله فيما عسى يحدث الخ) عسى في قوله المذكرة ورواه في نسخة  
 طلب نفقه (قوله ورواه) أي صاحبه كصياح الكلاب (قوله عسى) أي على جواب الشرط لم يرد في أي دعوى العالم  
 ويكون قوله فلا زال الخ ما مستأنفا وأنه على معنى ووزال عضاؤه ويكون غاية في الجواب المقدر (قوله غسبان) أي غسيل آخر  
 وأقره ما دون وألفه أعلم

طهرت به ائمه شاوره فادع الى بحسن الخاتمة . وان نظرت به فادع الى بالتجاوز  
للتخفة

والجود عند خيال الناس مقبول . والطف من شب السادات مأمول  
ما ان اسأل الله تعالى ان يجعله لوحه خالصا . وان ينقضي به حين يكون الظل  
في الاخرة خالصا . وان يصيب عليه قبول القبول . فانه اكرم مسؤل . واعز  
مأمول . ونظم هذا الشرح عما شتمه الرافعي كآله المحرر بقوله اللهم كما اختنا بالعتق  
فكنا . نرحون نعتق من النار فانا . وان نجعل الجنة ما بنا . وان تسبل عند  
ولول الملكين بواننا . والى رنوا انك اماننا . اللهم فصلل حق رجاءنا ولا تحجب  
لجاننا . برحمتك بالرحم الراحمين انتهى وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه  
ازواجه وذريته واهل بيته صلاة وسلاما دائمين متلازمين وسلم تسليما كثيرا الى  
يوم الدين ربنا تقبل منا يا ارحم الراحمين انت المجمع العليم وثب علينا انك انت التواب  
الرحيم واختم لنا بغير اجع ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان  
ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وكان الفراغ  
من ذلك يوم الاثنين المبارك ثاني شهر شعبان من شهر سنة اثنين  
وسبعين وخمسة مائة من الهجرة النبوية على صاحبها  
أفضل الصلاة واتم السلام على يد مؤلفه فقير رجوع  
ربه القريب اليه . محمد الشريفي  
الخطيب . غفر الله له ذنوبه وسائر  
في الدارين عيونه  
آمين

وكان المراد  
المدارة يوم الب  
شعبان من شعب  
والاثنين من الهجرة  
أفضل الصلاة واتم  
تعالى ان يجعلها الله  
بتاب سليم وارحمه  
مربك لم يحاسبه  
أفضل الصلاة والسلام  
على القام محمد  
في الدوام وصلى الله  
سبنا محمد وعصني  
آله وصحبه  
وسلم

يقول معجمه محمد الجولبي  
لبدان شيعته تم الصالحات . وبتوفيقه تنال درجات الكمال . والصلاة والسلام  
على اكمل النبيين وخطيب المرسلين حبيبهم ومجتباه . وعلى آله واصحابه الذين تفقهوا  
في دينه فكان كل خير به ومصطفاه . امانه فقد تم طبع هذا الكتاب الجامع للهدى  
الشريعة في اوجر مسطور . فله در مؤلفه ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور  
والجسده لم آل جهده في مقابلته ولا تصح التقرير الذي عليه . ولم أقصر  
في شيء فخرج صنا . انتهى به الله . فانه جده الله تقربه العيون وتشرح  
الصدور . وبسر النواظر ما منه الذي صبه بكامل المقصود وهو  
وكان تمامه في اواخر جمادى الاخرة من عام ثلاث وتسعين  
وما تثنى وألف . ومن هجرة من خلق على اكمل خلق واتم  
وصف . وحسبنا طبعه عطية كرم الشيخ  
سلامة المشهورة بالطبعة الحسنة لازالت  
مصدرا للكتاب الاثمة الاعلام بحياه  
سيدنا محمد عليه وصلى آله  
اكمل الصلاة  
والسلام

فما زاد  
اي كلام